جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الأشرف
قسم العلوم السياسية/العلاقات الدولية

المتغير المائي في السياسة الخارجية المصرية

إزاء دول حوض النيل بعد العام ٢٠٠٥

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

علاء سالم صداوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية/ العلاقات الدولية

بأشراف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

١٤٤٦هـ **٢٠٢٥م**

النجف الأشرف

(وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجعَل لَّهُۥ مَخرَجا وَيَرزُقهُ مِن حَيثُ لَا يَحتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّل عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسبُهُۥٓ

إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمرِهِۦ قَد جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيءٖ قَدرا)

صَدَّقَ اللهُ الْعَظِيمِ

سورة الطلاق، الآية(3-2)

الاهداء

الراكضون في ميدان النجاح تختلف اوزانهم.. هناك من يحمل معه عائلته، وهناك من يحمل معه مرضًا، وهناك من يحمل معه مريضًا، وهناك من يحمل معه ايتامًاوهناك من يحمل معه همًا، وهناك من يحمل نفسه فقط... وهناك من يحملها كلها.. فالسباق ليس بالاسرع وصولاً... وإنما بالاكثر جهدًا واثرًا...

إلى من قال بهم ربي:

(وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا)

صدق الله العظيم

سورة الإسراء، الآية (٢٤)

الى ... روح والدي تغمدهما الله بلطفه وعنايته.

الى ... ولدي (علي) كتب الله له الشفاء.

الى ... الشهداء الأبرار، شهداء العراق جميعا تغمدهم الله برحمته الواسعة.

اهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد ولك الشكر على نعمك وفضلك، والصلاة والسلام على نبيك وعبدك محمد صلى الله عليه واله وصحبه وسلم.

بعد أن من الله تعالى على بإنجاز هذه الأطروحة، لا يسعني ألا أن أتقدم بجزيل شكري وعرفاني الى (الأستاذ الدكتور قاسم محمد عبيد الجنابي) المحترم الذي أشرف على هذه الأطروحة، وقدم لي توجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة التي أغنت أطروحتي وأظهرتها بهذا الشكل، فله مني كل الاحترام والثناء، سائلا الله تعالى أن يوفقه لكل خير ويمن عليه بالصحة ويجازيه عني بكل خير.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى أساتذتي الأجلاء في معهد العلمين (الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن) عميد معهد العلمين للدراسات العليا، (الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين، لما قدماه من توجيهات كان لها الأثر في وضعنا على الطريق الصحيح.

وأوجه شكري وامتناني الى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذي ستكون لملاحظاتهم القيمة الأثر الطيب للأخذ بها، من اجل إضفاء الرصانة على دراستي، داعيا المولى عز وجل أن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

الملخص

تعد المياه أساس الحياة والعنصر الأساسي في التنمية، وعندما يدور النقاش في الشأن المائي فانه يعني البحث في مستقبل العالم، إذ أن كمية المياه ثابتة على سطح الأرض، غير أن الطلب عليها يتزايد، الأمر الذي يعني أن حصة الفرد منها أخذاً بالتناقص وتردي نوعيته، وفي بعض مناطق العالم إنشات تنافس على هذه الكمية الثابتة، ومن هذه المناطق منطقة إقليم حوض النيل، فالمتغير المائي كان ولا يزال يمثل حجر الزاوية في طبيعة السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض نهر النيل، وذلك من حيث درجة اعتماد مصر على مياه نهر النيل والتي بلغت ما نسبته حوالي (٩٦،٥%) من مجموع الموارد المائية في مصر، لذا كان من الطبيعي أن يكون نهر النيل على رأس أولويات اهتمام السياسة الخارجية المائية المصرية، وقد عملت مصر على تأمين تدفقه عن طريق جهود دبلوماسية واقتصادية، وعبر تاريخ طويل، بالإضافة إلى الأداة العسكرية التي كانت وتزال أحد الخيارات المطروحة في تامين تدفق مياه نهر النيل، كما أن المتغير المائي له علاقة بالأمن القومي، أذ أن التفسير المصري لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائما على الجانب الاستراتيجي وحده، بل امتد ليواكب ويتلائم مع الأمن المائي، والذي ارتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، إذ كانت المياه العذبة وماتزال المياه محور للصراعات الاستراتيجية، وذلك نتيجة لتعدد استخدامات الأنهار الدولية بشكل كبير، إذ أدى هذا التعدد في الاستخدامات وكثافة الأنشطة المرتبطة بها الى مزيد من الندرة في المياه العذبة، والى صراعات ومنازعات حولها بشأن حقوق كل دولة من الدول النهرية في الإفادة من مياه النهر في الأغراض المختلفة.

وتحتل دول إقليم حوض النيل موقعاً استراتيجياً مهماً، إذ تكون هذه الدول منطقة جغرافية متماسكة، وذات أهمية كبيرة من حيث الموقع الجغرافي، فهي تشرف وتقترب من ثلاث مسطحات مائية للملاحة العالمية، وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي، وتطل بجزء عن طريق دولة الكونغو الديمقراطية على المحيط الأطلسي، وتتحكم في قناة السويس، الأمر الذي جعل لدول إقليم حوض النيل دوراً سياسياً واقتصادياً مؤثر في العالم، الأمر الذي أدى الى حرص إقليمي ودولي على التواجد وبقوة في هذه المنطقة، خصوصا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ودول الخليج العربي، أذ سعت تلك القوى الإقليمية والدولية الى تعزيز علاقاتها مع دول إقليم حوض النيل، من اجل إيجاد موطئ قدم له، وذلك من اجل إيجاد المصالح أو تعظيمها، الأمر الذي جعل لتلك المتغيرات أثرا سلبياً على السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول

حوض النيل، أذ نجد أن هدف أغلب تلك القوى الإقليمية والدولية، هو التأثير السلبي على المصالح المصرية، وبالدرجة الأولى المصالح المائية، أذ تمثل هذا التأثير بدعم المشاريع المائية في منطقة حوض النيل، واهم هذه المشاريع (سد النهضة الأثيوبي)، بالإضافة الى الدعم الدولي والإقليمي لتأسيس دول جنوب السودان، التي تحتوي على جزء كبير من روافد نهر النيل، أذ أدى قيام هذا المشروع وتأسيس تلك الدولة الى التحكم بأغلبية منابع نهر النيل .

كما تم تناول الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية من خلال ثلاث مشاهد (مشهد التوتر أو الصراع، مشهد التعاون، مشهد استمرار الوضع الراهن)، إذ تم إرجاح مشهد استمرار الوضع الراهن ، وذلك لاستمرار كلاً من مصر وباقي دول الحوض في سياساتهم ومواقفهم، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية المائية المصرية لا يتوقع لها بإن تتغير كثيراً، فمصر سوف لن تقبل التفريط بحصتها من مياه نهر النيل، بالإضافة إلى أن الكثير من الخبراء والمحللين المصرين، يرون بإن مصر سوف تواجه المشاريع المائية في منطقة حوض النيل، والتي أهمها مشروع سد النهضة الأثيوبية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وذلك من أجل تعريف الجميع من دول ومنظمات دولية، بحجم الأضرار والأثار السلبية من جراء المشاريع الأثيوبية، ولاسيما مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، بالإضافة الى أن ترجيح أحد المشاهد على الأخر هو مرهون بإرادة شعوب دول إقليم حوض النيل جميعاً، وذلك باعتباره نظام إقليمي مائي فرعي من إقليم منطقة الشرق الأوسط، وكذلك هو مرهون برشد الاختيار والمفاضلة المشاهد الثلاثة في منطقة واعدة مائياً، وأن انحازت نحو بديل التعاون في إدارة وتنظيم الموارد المائية، ألا أن ما يميز طبيعة التوجهات السياسة الخارجية المائية المصرية خلال المرحلة الراهنة هو ميلها إلى أتباع نمط التهدئة، والتي تصل في الكثير من المواقف الخارجية إلى درجة الاستسلام.

المحتويات

المقدمة ..... أ

الفصل التّمهيدي: السياسة الخارجية والسياسة المائية (رؤى وأفكار في جدلية العلاقة) ٢

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ٢
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ٢
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والمفاهيم المقاربة. ٤
المطلب الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهدافها ومحدداتها. ٧
المبحث الثاني: السياسة المائية ١٢
المطلب الأول: مفهوم السياسة المائية ١٢
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة المائية ١٣
المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة للسياسة المائية ١٥

الفصل الأول: السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة ومؤسسات صنعها تجاه دول حوض (نهر النيل). ٢٤

المبحث الأول: واقع الموارد المائيّة المصريّة ٢٥
المطلب الأول: مصادر الموارد المائيّة المصريّة. ٢٥
المطلب الثاني: واقع واحتياجات المياه في مصر ٣٧
المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة والبنية المؤسسية لصنع السياسة المائيّة المصريّة ٤٦
المطلب الأول: البنية المؤسسية لسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة. ٤٧
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة. ٥٣

الفصل الثاني : الأهميّة الاستراتيجيّة لمنطقة حوض نهر النيل في السياسة الخارجيّة المصريّة ٧٢

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتجية لدول حوض نهر النيل. ٧٣
المطلب الأول: الخصائص الجيوبوليتيكية. ٧٤
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية. ٨٩
المطلب الثالث: الأهمية العسكرية. ٩٦
المبحث الثاني: الموارد المائيّة لحوض نهر النيل. ١٠١
المطلب الأول: الموارد المائيّة لدول حوض النيل. ١٠٢
المطلب الثاني: هيدروبوليتيكية حوض نهر النيل. ١٠٨
المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه نهر النيل. ١١٨

الفصل الثالث: المتغيرات الإقليمية والدوليّة المؤثرة في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل ١٤٠

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية ١٤٠
المطلب الأول: المتغير الإسرائيلي. ١٤٠
المطلب الثاني: المتغير الخليجي (دول الخليج العربي). ١٥١
المطلب الثالث: المتغير الإيراني. ١٥٥
المطلب الرابع: المتغير التركي. ١٥٩
المبحث الثاني: المتغيرات الدوليّة ١٦٣
المطلب الأول: المتغير الأمريكي. ١٦٤
المطلب الثاني: المتغير الصيني. ١٦٧
المطلب الثالث: المتغير الأوربي. ١٧٠
المطلب الرابع: المنظمات الدوليّة. ١٧٧

الفصل الرابع: مكانة المياه في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دول حوض النيل وآفاق المستقبل ١٨٩

المبحث الأول: ثوابت وأهداف السياسة الخارجية المصرية وأدوات تنفيذها تجاه دول حوض النيل. ١٩٠

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل. ١٩٠
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل. ١٩٧
المطلب الثالث: أدوات تنفيذ لسياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل. ٢٠٨
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل ٢٢١
المطلب الأول: مشهد التوتر أو الصراع. ٢٢٤
المطلب الثاني: مشهد التعاون. ٢٣٨
المطلب الثالث: مشهد استمرار الوضع الراهن. ٢٤٤
الخَاتِمة ٢٤٨
الاستنتاجات ٢٤٩
المقترحات ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المصادر ٢٥٦
الملاحق ٢٨٧
ABSTRCT ..... A

فهرس الجداول

جدول (١): مساهمة الأنهار الرئيسية في مجرى نهر النيل..... ٢٩

جدول (٢): الاستخدامات المائية ونسبة فقد المياه في مصر عام (٢٠١٠)..... ٣١

جدول (٣): معدل هطول الأمطار في مصر والسودان (٢٠١٤)..... ٣٢

جدول (٤): عملية تحلية المياه البحر وتكاليفها..... ٣٧

جدول (٥): كمية الموارد المائية المتاحة في مصر (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الوحدة بالمليارم٣/سنة..... ٣٧

جدول (٦): الاستخدامات المائية لمصر (٢٠١١ – ٢٠١٥) الوحدة بالمليارم٣/سنة..... ٤١

جدول (٧): جدول الموارد والاحتياجات المائية المستقبلية في مصر (١٩٩٠ -٢٠٥١)..... ٤١

جدول (٨): متوسط نصيب الفرد من المياه والموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية والفجوة المائية(١٩٩٠ -٢٠٥٠)..... ٤٥

جدول (٩): الميزان المائي المتوقع في مصر (٢٠٢٥ -٢٠٥١) مقارنة بالفعلي لعام (٢٠٠٠)..... ٤٦

جدول (١٠): الفقر الاقتصادي لدول حوض النيل (٢٠١٥)..... ٩٤

جدول (١١): السمات الاقتصادية لدول حوض النيل (٢٠١٦)..... ٩٥

جدول (١٢): اهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول حوض النيل..... ٩٦

جدول (١٣): العناصر الأساسية لقوة العسكرية في دول حوض النيل (٢٠١٥-٢٠١٧)..... ١٠٠

جدول (١٤): توقعات النمو السكاني وتغير نصيب الفرد من المياه الواردة المتجددة سنوياً في دول حوض النيل (٢٠٢٥ -٢٠٥٠)..... ١٠٢

جدول (١٥): درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل ٢٠١٥(٢٠١٥)..... ١٠٦

جدول (١٦): متوسط الأمطار بدول حوض النيل/م٣ لسنة (٢٠١٦)..... ١٠٦

جدول (١٧): حجم الموارد المائية المتجددة لدول حوض النيل (٢٠٠٥- ٢٠٢٠)..... ١٠٧

جدول (١٨): الإيرادات والفواقد لروافد نهر النيل (٢٠١٠)..... ١٠٧

جدول (١٩): دول حوض النيل التي أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية معها..... ١٤٥

جدول (٢٠): حجم التبادل التجاري بين إسرائيل – دول حوض النيل (٢٠١٥- ٢٠٢٠) مليون دولار..... ١٤٨

جدول (٢١): رؤساء البنك الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٤٦- ٢٠١٢)..... ١٧٨

جدول (٢٢): التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين مصر ودول إقليم حوض النيل..... ٢٠٩

جدول (٢٣): تجارة مصر مع دول إقليم حوض النيل ٢٠١٠ – ٢٠١٥/ بالمليون دولار..... ٢١٣

جدول (٢٤): القدرات العسكرية لدول حوض النيل ٢٠١٦..... ٢١٩

فهرس الخرائط

خريطة (١): منابع نهر النيل..... ٢٨

خريطة (٢): منطقة حوض النيل..... ٧٤

خريطة (٣): الموقع الجغرافي لدولة أثيوبيا..... ٧٥

خريطة (٤): الموقع الجغرافي لدولة أريتيريا..... ٧٦

خريطة (٥): الموقع الجغرافي لدولة الكونغو الديمقراطية..... ٧٨

خريطة (٦): الموقع الجغرافي لدولة رواندا..... ٧٩

خريطة (٧): الموقع الجغرافي لدولة بوروندي..... ٨٠

خريطة (٨): الموقع الجغرافي لدولة أوغندا..... ٨٢
خريطة (٩): الموقع الجغرافي لدولة تنزانيا..... ٨٣
خريطة (١٠): الموقع الجغرافي لدولة كينيا..... ٨٤
خريطة (١١): الموقع الجغرافي لدولة جنوب السودان..... ٨٥
خريطة (١٢): الموقع الجغرافي لدولة السودان ٨٧
خريطة (١٣): جغرافية سد النهضة..... ٢٣١

فهرس الملاحق

ملحق (١): اتفاقية عام ١٩٠٢..... ٢٩٠
ملحق (٢): اتفاقية عام ١٩٢٩..... ٢٩٢
ملحق (٣): اتفاقية عام ١٩٥٩..... ٢٩٥
ملحق (٤): اتفاقية عام ٢٠١٠..... ٢٩٩

فهرس الاشكال

شكل رقم (١): المحددات الرئيسة لصنع القرار في السياسة الخارجية..... ١١
شكل رقم (٢): الاستخدامات المائيّة لمصر (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الوحدة بالمليارم٣/سنة..... ٤١
شكل رقم (٣): درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل ٢٠١٥..... ١٠٧
شكل رقم (٤): حجم التبادل التجاري بين إسرائيل – دول حوض النيل ٢٠١٥ -٢٠٢٠ مليون دولار..... ١٤٩

المقدمة

يشيرُ الواقع الجيوسياسي في مصر إلى وجود مصلحة عليا للدولة المصريّة في منظومة حوض النيل، وتفرض هذه المصلحة ضرورة أقناع الدول الأخرى صاحبة المصالح في منظومة نهر النيل بضرورة مراعاة استحقاقات مصر المائيّة عبر أحداث توافق وتعاون بين أهداف ومصالح الدول المتشاطئة في حوض نهر النيل ولذلك سعت مصر ومنذ القدم إلى تنظيم علاقاتها مع دول حوض نهر النيل للاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل، وقد نجحت مصر بهذا الصدد في عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية وكان لها تأثيرٌ على العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، ولكنها لن تُنهِي الخلافات المائيّة مع دول المنبع وبالذات مع أثيوبيا.

وبهذا الصدد يجمع السياسيين والاستراتيجيين، على أن عدم امتلاك أيّة دولة للماء والغذاء الكافيين يعني التهديد السلبي للأمن القومي للدولة، ولا يمكن تحقيق الأمن العسكري دون تحقيق الأمن الاقتصادي ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائي، ومرتكز الأمن الغذائي هو الأمن المائي، ولتحقيق الأمن المائي يتطلب إيجاد سياسة خارجية مائية متوازنة وفاعلة تجاه دول المنبع بالنسبة لدول المصب، ولذلك نجد السياسة الخارجيّة المصريّة سعت إلى تنمية العلاقات المصريّة مع دول حوض نهر النيل وبدرجات متفاوتة وفقاً لأهمية الدول في حصتها في الوارد السنوي لمياه نهر النيل، وينطبق هذا الوصف على العلاقات المصريّة الأثيوبية، كونها صاحبة النسبة الأعلى في الواردات المائيّة لنهر النيل.

ولذلك أدركت مصر أن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق وضع سياسة خارجية مائية تجاه دول حوض النيل تهدف الى تحقيق التعاون وزيادة فاعلية الدور المصري في منطقة حوض نهر النيل، وبالمقابل تخفيف دور الدولي الضاغط على السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه منطقة حوض نهر النيل.

اولاً: أهمية الدراسة

- تأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع غاية في الأهمية وفي منطقة ذات قيمَة استراتيجية (إقليميا ودوليا)، عن طريق البحث في مكانة المياه في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه منطقة حوض نهر النيل وبالذات بعد أن أصبحت قضية المياه أحد مداخل التنافس والصراع بين دول المنبع والمصب بالرغم من وجود القوانين والمعاهدات التي تنظّم استثمار المياه بين الدول المتشاطئة.
- حظي ملف المياه بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية والبحثية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى دوائر صنع القرار على مستوى الدولة، أو على مستوى المنظمات الدولية، والمراكز المتخصصة الفنية منها والسياسة، إذ فرض هذا الملف كواحد من أهم المشاكل التي تعاني منها دول إقليم حوض النيل، كما أصبحت تنذر وبالمقام الأول بصراعات دولية، ونشوب حروب المياه، وذلك في ظل محدودية الموارد المائيّة لتلك الدول، ولاسيما مصر والسودان.
- إنّ مفهوم الأمن لم يعد قاصراً على التعريف التقليدي للأمن، وإنما امتد ليشمل أبعادًا جديدة، والتي من ضمنها المياه، إذ أصبح ملف المياه جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي، لذا قد حظى هذا الملف باهتمام العديد من الباحثين والاكاديميين وصانعي القرار.

- ترجع أهمية هذه الدراسة، إلى أن ملف المياه قد أصبح يطرح نفسه بقوة، ليس على الساحة المصريّة فحسب، وإنما على المستوى العالمي برمّته، إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة (الفاو)، بأن الطلب على المياه العذبة على مستوى العالم يتضاعف كل (٢١) عام، وذلك نتيجة الزياد السكانية، وما ينتج عنها من زيادة الاستهلاك العالمي للمياه في أغراض الشرب والتنمية الزراعية والصناعية.. الخ.
- تكمن أهمية الدراسة في دور المتغير المائي كأحد مقومات الأمن المائي في مصر، وبما أن الأمن المائي هو محور الأمن الغذائي والصناعي والتجاري، والذي بدوره يمثل إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي لمصر وباقي دول إقليم حوض النيل.
- يحظى مفهوم المتغير المائي سواء كان في مصر أو باقي دول إقليم حوض النيل باهتمام الباحثين، وذلك لما قد ينتج عنه من تداعيات على مسار النزاع حول ملف المياه، إذ يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار منطقة حوض النيل ذات السلم الهشّ.
- تحليل السياسة الخارجيّة المائيّة إزاء دول إقليم حوض النيل على وفق منظور سياسي، إضافة إلى التركيز على مختلف أبعاد السياسة المائيّة المصريّة (الهيدروليكي، القانون الدولي، الجغرافي، العلاقات الدولية التعاونية والصراعية).
- إن ملف مياه نهر النيل قد أصبح موضوعاً ملحاً على السياسة الخارجيّة المصريّة، وكذلك دول إقليم حوض النيل، كما أنه موضوع له أبعاده الداخلية والخارجيّة.
- كما تكمن أهمية هذا الدراسة بأبعادها الإقليمية والدولية، وذلك لأنها تمس الأمن القومي المائي لدول إقليم حوض النيل، ولعل ما يؤكد هذه الأهمية هو الخلافات القائمة بين بعض دول الحوض، حول إعادة تقسيم مياه نهر النيل، وأبرز تلك الخلافات هي بين مصر وأثيوبيا.

ثانياً: أهداف الدراسة:

- معرفة مدى فعالية السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة إزاء مصادر التهديد للأمن المائي المصري، إضافة إلى معرفة مدى إمكانية استخدام ملف المياه كقيد على السلوك الخارجي المصري.
- معرفة الدور الذي لعبته توجهات وتطورات التي طرأت على السياسة الداخلية لدول إقليم حوض النيل، ولاسيما دول منبع نهر النيل، من حيث زيادة أو تراجع التحرك المصري إزاء تلك الدول، بمعنى آخر، معرفة شكل الاستجابة في سلوك مصر الخارجي إزاء التحديات الخارجيّة التي به إزاء دول إقليم حوض النيل.
- إلقاء الضوء على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة، وأبرز الاتفاقيات الدولية المنظمة لمياه نهر النيل بين دول الحوض.
- معرفة مدى ما يوفره نهر النيل من خلق روابط إقليمية تجمع بين دول إقليم حوض النيل، ومدى قدرت السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة من تعظيم هذه الروابط من عدمه.

- إدراك تداعيات التدخلات الخارجيّة (الإقليمية، الدولية)، في منطقة حوض النيل على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.
- استشراف السيناريوهات المستقبلية لتعامل السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه قضية مياه نهر النيل.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تسعى الدراسة إلى محاولة تقيم مكانة المتغير المائي في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول نهر حوض النيل، ومدى فاعليتها في الحفاظ على الموارد المائيّة من دول المصب في ظل المتغيرات الداخلية والخارجيّة التي أحاطت بمصر، وبذلك يدور السؤال المركزي لهذه الدراسة حول (ما مكانة المياه في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل لتحقيق امنها القومي والحفاظ على مواردها المائيّة) وللإجابة على ذلك تسعى الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما علاقة السياسة الخارجيّة بالسياسة المائيّة.
٢. ما مؤسسات صنع السياسة الخارجيّة المصريّة والبنية المؤسسية للسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.
٣. ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض النيل في السياسة الخارجيّة المصريّة.
٤. ما الإطار القانوني الذي ينظم استغلال موارد نهر النيل بين الدول المتشاطئة.
٥. ما المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل.
٦. ما مكانة المياه في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دول حوض نهر النيل.
٧. ما الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل.

رابعاً: فرضية الدراسة

تسعى الدراسة عن طريق المشكلة التي تمّ طرحها إلى إثبات فرضية مفادها (يحتل المتغير المائي مكانة متقدمة في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل، وقد تجلت هذه الأهمية في مكانة المياه السياسة الخارجيّة المصريّة ذات البعد الأمني الشامل عن طريق تأمين الواردات المائيّة من دول المنبع.

خامساً: حدود الدراسة

١. الحدود الزمانية: بعد العام ٢٠٠٥ حيث رفضت مصر التوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل كإطار للارتقاء بكفاءة إدارة الموارد المائيّة لتحقيق مصالح الجميع.
٢. الحدود المكانية: سيكون الحد المكاني للدراسة مصر ودول حوض نهر النيل (أثيوبيا، أوغندا، أرتيريا، بورندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، السودان).

سادساً: مناهج الدراسة

قضية المياه دائما ما ينظر إليها من منظور فنّي هندسي، ولكن أصبحت الآن تفرض نفسها على أجندات العلاقات الدولية، كما تتشابك مع العديد من القضايا السياسية والاستراتيجية، الأمر الذي من شأنه العمل على تطوير مناهج البحث التي يتم من خلالها الدراسة، وفي هذا الإطار ارتكزت الدراسة على المنهج الاستقرائي (من الجزء إلى الكل) فضلا عن توظيف مداخل البحث العلمي لتحقيق الهدف المنشود من

الدراسة كالمدخل التاريخي والمدخل التحليلي والمدخل الاستشرافي فضلا عن استخدام الجداول والأشكال والخرائط بوصفها أدوات بحثية توصل الباحث إلى تحقيق الهدف من الدراسة .

سابعاً: صعوبات الدراسة

إنّ دراسة السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل تواجه إشكالية منهجية جوهرية، والتي تتمثل في تحديد مدى خصوصية تلك الدول بالنسبة للإطار الأشمل للتحرك المصري الخارجي، إضافة إلى موقع ملف المياه من علاقات مصر بتلك الدول، وذلك في ضوء ندرة الدراسات التي تناولت السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول إقليم حوض النيل، إذ يرجعه البعض إلى عاملين أساسيين هما:

- أن معظم المواد التي تتعلق بالسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة مشتتة، وبالتالي فأن الحديث في هذا المجال سرعان ما سيواجه مشكلة الحصول على المعلومات وتصنيفها، إضافة إلى غياب بعض أوجه المواد، ولاسيما تلك المتعلقة بكيفية صنع السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة، ومؤسساتها وكيفية اتخاذ القار، وهذه السمة لا تختص فقط بها مصر، وإنما هي سمة عامّة لجميع البلدان النامية.
- صعوبة الوصول إلى الإحصاءات الدقيقة في مجال الموارد المائيّة، والاحتياجات الحالية والمستقبلية، لكل دول من دول إقليم حوض النيل، وبل في بعض الأحيان تتضارب هذه الإحصاءات باختلاف مصادرها.

ثامناً: الدراسات السابقة

١. الدراسات العربية

- **دراسة أحمد السيد النجار**: بعنوان(مياه النيل القدر والبشر)، الصادر عن، القاهرة، دار الشروق، عام ٢٠١٠، إذ تناولت الدراسة قضية ذات أولوية كبرى في المرحلة الراهنة، وهي قضية مياه النيل، وبينت الدراسة بأن مياه النيل هي واردة من خارج الحدود المصريّة كقدر جغرافي، لامجال لتغييره، كما بذلت مصر جهوداً بشرياً قديماً وحديثاً للتعامل مع هذا القدر، بالشكل الذي يمكن مصر من أمساك مصيرها المائي بيدها، إضافة إلى بيان الجهود الممكنة للتعامل مع هذا القدر في المراحل المستقبلية القادمة، وذلك في ظل تصاعد مطالب دول إقليم حوض النيل بمياهه وتقليص حصة مصر منها.
- **دراسة محمد سالمان طايع**[1]:بعنوان (مصر وأزمة مياه النيل: آفاق والتعاون)، الصادر عام ٢٠١٢، القاهرة، دار الشروق، إذ تضمنت هذه الدراسة كافة المواضيع التي تمس أزمة مياه النيل، ومحدودية الموارد المائيّة لمصر والسودان، فبينت الدراسة قضية مياه النيل والصراع المائي بين دول المنبع ودولتي المصب، بخصوص استغلال مياه نهر النيل، إضافة إلى أن الكاتب قد حدد التدخلات الإقليمية والدولية في منطقة الحوض، لخدمة مصالحها وأهدافها في تلك المنطقة، كما أكد الكاتب على الحاجة الماسة والمتزايد لمصر إلى مياه نهر النيل، وعكس باقي دول الحوض التي يتساقط عليها أمطار غزيرة.
- **دراسة أيمن شبانة:** بعنوان (مسارات متباينة: كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، كانون الثاني ٢٠١٣، إذ بينت الدراسة ضرورة تعامل

[1] محمد سالمان طايع: أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهر، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

مصر مع المتغيرات الراهنة، وذلك من أجل تحقيق أمنها المائي، وهذا التعامل يكون على وفق ثلاثة مسارات، وهي (المسار السياسي، المسار الاقتصادي، المسار القانوني)، وانتهت الدراسة إلى أن الأوضاع الحالية تعبر عن حاجة مصر لزيادة حصتها المائيّة من نهر النيل إلى (٧٥) مليار م^{٣} سنوياً، بدلاً من الحصص المقررة والتي تبلغ حوالي (٥٥،٥) مليار م^{٣} سنوياً، وذلك من أجل مواجهة الزيادة السكانية، والتوسع في المشاريع التنموية المختلفة.

- **دراسة هالة أحمد محمد الرشيدي:** بعنوان (الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على نهر النيل)، الصادرة عام ٢٠١٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، أذ بينت الدراسة في الفصل الرابع، حقوق مصر المكتسبة في مياه نهر النيل، ومن ثمّ توضيح جغرافية حوض النيل، واحتياجات مصر المائيّة، كما فصلت الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه نهر النيل، وكذلك العلاقات التعاونية بين مصر ودول إقليم حوض النيل، ومستقبل الحقوق المائيّة لمصر في ظل الأوضاع الراهنة في منطقة الحوض و على وفق منظور قانوني، وانتهت الدراسة إلى بيان مدى تأثير مشروع (سد النهضة الأثيوبي)على الحقوق المكتسبة لمصر في مياه نهر النيل، ومن منظور قواعد القانون الدولي للأنهار الدولية.
- **دراسة حمدي عبد الرحمن:** بعنوان (التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري)، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، إذ تناولت الدراسة الأمن القومي المصري، والذي يتمثل في الارتباط المصري والاستراتيجي بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل، كما أكدت الدراسة بأن النيل هو الحياة بالنسبة لمصر، وبالتالي فأن التفاعلات في منطقة الحوض سوف توثر لا محال على الأمن القومي المصري، وانتهت الدراسة إلى أن المحاولات التي تقوم بها كلٌ من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لدعم أثيوبيا، وذلك باعتبار أثيوبيا الوكيل الغربي المعتمد في محاربة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي، وكذلك الدعم الصيني للمشاريع المائيّة، وهي مشاريع تمثل خطراً على الأمن المائي المصري، إذ تعرقل هذه المشاريع الجهود المبذولة للتوصل إلى إطار قانوني ملزم وشامل يحكم عملية استغلال مياه نهر النيل، كما بينت الدراسة مدى التأثير الذي يسببه التدخل الخارجي على الأمن القومي المصري في منطقة الحوض، إذ يُعدّ هذا التدخل ضد المصالح الحيوية المصريّة، وفي مقدمتها مياه نهر النيل.
- **دراسة زكي البحيري:** بعنوان (مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة)، الصادرة عام ٢٠١٩، إذ عبرت الدراسة عن أن قضية مياه نهر النيل تعتبر مسألة مصيرية للشعب المصري، كما رصد مجموعة من التحديات الداخلية والخارجيّة التي انتهجتها مصر من أجل الحفاظ على حصتها من مياه نهر النيل، ويستعرض الكاتب الاحتياجات المائيّة المصريّة عبر مراحل مختلفة، ويبني على هذه الاحتياجات صورة مستقبلية لقضية المياه في مصر، حتى يصل بذلك إلى صلب المشكلة وهي حوض النيل، وما يتضمنه من صراعات ونزاعات مختلفة.

٣. الدراسات الأجنبية

- **دراسة جون واتربيري:** بعنوان (سد النهضة العظيم وآفاق التعاون)، جامعة شمال كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصادرة عام ٢٠١٥، إذ تشير الدراسة إلى الخلاف بين مصر وأثيوبيا، وذلك بسبب المخاطر التي قد يتسبب بها مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، كما أن الدراسة تؤكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بين البلدين خلال فترة ملء خزان السد، إضافة إلى الاتفاق بخصوص ما قد يحدث في فترات الجفاف، كما أن الدراسة قد توصلت إلى أن التوصل إلى اتفاق مع أثيوبيا على قواعد منظمة لملء السد، الأمر الذي يجعل من مشروع السد لا يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل، كما دعت الدراسة دول المصب إلى تغير سياساتها في التعامل مع قضية المياه، من حيث أن تعمل تلك الدول على الاستفادة من تنقية مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي، وإقامة مشاريع تحلية مياه البحر.
- **دراسة إيجيجوناتان سلكي:** بعنوان (بناء سد النهضة الأثيوبي الكبير على النيل: سبب التعاون أو الصراع بين مصر وأثيوبيا والسودان)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تامبيري، فنلندة، ٢٠١٦، وتناولت هذه الدراسة ما إذا كان (سد النهضة الأثيوبي)، يحث على المزيد من التعاون أو الصراع بين مصر وأثيوبيا، كما أثبتت الدراسة أن مصر هي المهينة في حوض النيل، من حيث الموارد المائيّة والمساومة والقوة الفكرية، بينما تقود أثيوبيا موقعاً جغرافياً بسبب موقعها في منطقة منبع نهر النيل.
- **دراسة ميشيل هاموند:** بعنوان (سد النهضة الأثيوبي والنيل الأزرق: الآثار المترتبة على إدارة المياه العابرة للحدود) جامعة اكستر، المملكة المتحدة، الصادرة عام ٢٠١٦، إذ تناولت الدراسة الكيفية التي يتم من خلالها إدارة مياه نهر النيل بين دول حوضه، كما تؤكد على أن الزيادة السكانية والتنمية، في دول حوض النيل تمثل ضغطاً متزايداً على الموارد المائيّة المتاحة، الأمر الذي يجعل من الصعب إدارة ملف المياه في تلك المنطقة، لذا تؤكد هذه الدراسة على ضرورة تفهم حاجة دول منبع نهر النيل إلى المشاريع التنموية المختلفة، كما تؤكد على ضرورة العمل وفق إطار تعاوني من أجل تحقيق مصالح جميع دول إقليم حوض النيل.
- **دراسة بيتروف:** بعنوان (سد النهضة الأثيوبي الكبير: مخاطر الصراع بين الدول على نهر النيل)، الصادرة عام ٢٠١٨، الكلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل كافة الظروف والعوامل (السياسة، الاقتصادية)، الداخلية والخارجيّة، التي أتاحت لأثيوبيا الفرصة للمضي قدماً في بناء واستكمال مشروع (سد النهضة).

تاسعاً: هيكلية الدراسة

استنادا لإشكاليته البحث وفرضيته، ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، فأن الباحث يرى من المناسب أن تتضمن الدراسة الفصول والمباحث الآتية، إضافة إلى المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي، وأربعة فصول أخرى، إذ ابتدأت الدراسة بالفصل التمهيدي، والذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي، إذ تناول خلالها الباحث ماهية السياسة الخارجيّة والسياسة المائيّة وتعريفاتها والمفاهيم المقاربة لهما، أما الفصل الأول فقد خصص لدراسة مرتكزات السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة

ومؤسسات صنعها تجاه دول حوض النيل، وقد قسم هذا الفصل على مبحثين، إذ تناول المبحث الأول واقع الموارد المائيّة المصريّة واحتياجاتها، أما المبحث الثاني، فقد تناول المرتكزات المادية والمعنوية في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، والبنية المؤسسية لصنع تلك السياسة، أما الفصل الثاني، فقد كان بعنوان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض نهر النيل في السياسة الخارجيّة المصريّة، إذ تم تقسيم الفصل على مبحثين، إذ تناول المبحث الأول، الأهمية الجيوستراتيجية لدول حوض نهر النيل من حيث (الخصائص الجيوبوليتيكية، الأهمية الاقتصادية، الأهمية العسكريّة)، أما المبحث الثاني فقد تناول واقع الموارد المائيّة لدول حوض نهر النيل، من حيث (هيدروبوليتيكية حوض النيل، الاتفاقيات الدولية المائيّة بين دول حوض نهر النيل، موقف دول حوض النيل من تلك الاتفاقيات)، أما الفصل الثالث، فقد كان بعنوان المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه حوض نهر النيل، إذ تم تقسيم الفصل على مبحثين، فقد تناول المبحث الأول، المتغيرات الإقليمية، والمتمثلة بـ(إسرائيل، الأمارات العربية المتحدة، دولة قطر، تركيا، ايران)، أما المبحث الثاني، فقد تناول المتغيرات الدولية، والمتمثلة بـ(الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الأوربي، المنظمات الدولية)، وأما الفصل الرابع، فقد جاء بعنوان، مكانة المياه في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دول حوض نهر النيل وأفاق المستقبل، فقد قسّم هذا الفصل على مبحثين، إذ تناول المبحث الأول، ثوابت وأهداف السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل وأدوات تنفيذها، أما المبحث الثاني، فقد تناول الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل، إذ تضمّن هذا المبحث ثلاثة مشاهد لمكانة المياه في السياسة الخارجيّة المصريّة، وهذه المشاهد تتمثل بالآتي: (مشهد التعاون، مشهد الصراع، مشهد استمرار الوضع الراهن)، وفي الختام، فقد انتهتْ هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات، إذ يرى الباحث فيها ضرورة الانتباه لهذه الاستنتاجات والتوصيات من أجل أن تحقق مصر سياسة خارجية مائية ناجحة، تؤمن لها احتياجاتها المائيّة الحالية والمستقبلية.

عاشراً: مصطلحات الدراسة:

- **الأنهار الدولية:** وهي تلك المجاري المائيّة التي تجري في أكثر من دولة واحدة[١].
- **دول المجرى:** وهي الدول التي تقع على مجرى نهر دولي.
- **الدول المتشاطئة:** وهي تلك الدول التي تقع على ضفاف الأنهار المشتركة، أو التي تشترك في حوض نهري واحد.
- **دول حوض النهر:** وهي الدول التي تشترك في حوض طبيعي، وتشمل جميع المياه السطحية والجوفية، التي تجري في مصب مشترك لحوض نهر مُعيّن.
- **الأنهار الوطنية:** وهي تلك الأنهار التي تقع ضمن دولة واحدة، من حيث المنبع والمصب، كما يطلق عليها أيضا بالأنهار المحلية، وتكون هذه الأنهار خاضعة لسيادة تلك الدولة فقط[٢].

---

[١] قيس العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٩.

[٢] عزالدين علي الخيرو، الفرات في ظل القواعد القانون الدولي العام، دار الكتب والوثائق، وزارة الثقافة والسياحة والأثار، بغداد، ١٩٧٥، ص ٤٠.

- **الأنهار المشتركة:** وهي تلك الأنهار التي تمتد إلى أكثر من دولة، وقد تكون غير صالحة للملاحة[١].
- **الأنهار الملاحية:** وهي تلك الأنهار التي تكون صالحة للملاحة الدولية[٢].
- **الأنهار الحدودية:** وهي تلك الأنهار التي تفصل بين إقليمي دولتين أو أكثر، ويطلق عليها أيضا بالأنهار المتاخمة، وعندما يكون النهر الحدودي غير صالح للملاحة، يعدُ خط الوسط (خط التالوك)، وهو الذي يتم بموجبه اقتسام مياه النهر، وذلك عند منتصف المسافة بين الشاطئين، وعندها تتقاسم الدولتين السيادة على ذلك النهر[٣].
- **الأنهار العابرة للحدود:** وهي تلك الأنهار التي تجتاز الحدود الدولية، وتشكل وحدة مائية متكاملة، من حيث المياه الجوفية والسطحية[٤].
- **المياه الإقليمية:** وهي تلك المياه التي تفصل بين دولتين متجاورتين، وتشكل كل جزء منها إقليما لكل دولة، ابتداءً من خط الحدود حتى الشاطئ العائد لها، وهي تشمل الأنهار والبحيرات والبحار والقنوات[٥].
- **حوض التغذية:** وهي عبارة عن وحدة جغرافية وطبيعية، والتي تكون مجرى المياه السطحية والجوفية، وتحدد كمية ونوعية المياه[٦].
- **الحوض النهري:** وهي عبارة عن منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر، إذ تحدد نطاقات تدفق المياه في نظام مائي معين، والتي تتضمن المياه السطحية والجوفية التي تنساب باتجاه مصب واحد[٧].
- **النظام الإقليمي:** وهو عبارة عن نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية، المستقلة داخل إقليم جغرافي معين، أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، إذ يفترض أنه يتسم بنمط وكثافة التفاعلات، الأمر الذي يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء[٨].
- **تفاعلات النظم الإقليمية:** ويقصد بتلك التفاعلات تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي، وما تتضمنه هذه التفاعلات من أنماط تفاعلية مختلفة، ومعرفة المحددات التي تحكم حركة تلك التفاعلات، تؤثر في تطويرها ضمن إطار هذا النظام، التفاعلات: العمليات السياسية الإقليمية أو العلاقات الدولية الإقليمية [٩].

---

[١] مفيد محمود شهاب، دروس في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٢٠.
[٢] قيس العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
[٣] عزالدين علي الخيرو، الفرات في ظل القواعد القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
[٤] قيس العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
[٥] خورشيد شوكت راوندوزي، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧١، ص ١٢
[٦] صاحب الربيعي، دليل البحوث المائية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
[٧] المصدر نفسه، ص ٤٥.
[8] Stephen Krasner, Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables, in: Stephen Krasner (ed), International Regimes, Ithaca and London: Cornell University Press, 1998, p.2.
[9] J. Louis Cantore and Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, New Jersey, 1996, pp. 1- 2.

- **الأزمة المائيّة:** وهي حالة من حالات العجز المائي الشديد، من حيث عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية، تهدد بنية الدولة، واستقرارها السياسي والاجتماعي[١].
- **الاستراتيجية المائيّة:** ويقصد بها الأفكار والمبادئ والقرارات، التي تتناول تنظيم وإدارة وتوزيع وضبط الموارد المائيّة بصورة شاملة ومتكاملة، إذ ترسم أفضل المسارات، وتعين أساليب العمل ومتطلباته الكفيلة بإحداث تغيرات فيه، وصولاً إلى أهداف محددة، ومن الأمثلة على الاستراتيجية المائيّة هي (استراتيجية الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة)[٢].
- **الإرهاب المائي:** وهو مفهوم حديث نسبيا، ويعني قيام الإرهابين أو الجماعات الإرهابية باستهداف المنشأة والبنا المائيّة وتشمل السدود، الخزانات، محطات رفع المياه، محطات تحلية، محطات معالجة مياه الصر، شبكات توزيع المياه، محطات تنقية المياه، محطات إمداد وتوصيل المياه للمنتفعين، ومن أمثلة ذلك، ضرب البنية الأساسية لتوزيع ونقل المياه في العراق خلال الغزو الأمريكي البريطاني عام ١٩٩١ [٣].
- **المياه الافتراضية:** وهو مفهوم حديث نسبياً، فقد ظهراً في منصف تسعينيات القرن (٢٠)، ويعتبر (توني ألن)، أول من دشن هذا المفهوم، إذ عرفها، بأنها المياه المستخدمة في أماكن أخرى، وذلك لإنتاج الأغذية التي يتم تصديرها إلى مناطق الشح المائي، وقد طرح(ألن) هذا المفهوم بهدف حل مشكلة محدودية الموارد المائيّة في المناطق الجافة بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص[٤].
- **البصمة المائيّة:** وهو تعبير عن كمية المياه الافتراضية التي يحتويها كل منتج، بما يزيد من كفاءة تجارة المياه الافتراضية، بمعنى آخر، هي تعبير عن الحجم الإجمالي للمياه العذبة، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، كما تسهم البصمة المائيّة، في مساعدة الدول التي تعاني من الفقر المائي، على تخفيف الضغط على مواردها المائيّة المحدودة، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول ذات الوفرة المائيّة، عن الدول الأخرى في إنتاج سلع معينة[٥].
- **الإجهاد المائي:** وهي العملية التي تحدث عندما يتجاوز الطلب المائي على كمية المياه العذبة المتاحة وخلال فترة زمنية معينة، أو عندما يقيد مستوى جودة المياه المنخفض استخدامها، ويتسبب الإجهاد المائي في تدهور المياه الموارد المائيّة العذبة، وذلك من حيث الكمية (الاستغلال المفرط للخزن الجوفي أو الأنهار العذبة. الخ)، أو من حيث النوعية (التلوث، الملوحة، تسرب المياه. الخ)[٦].

---

[١] محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٣٠ – ١١٨.

[٢] ضياء القوصي، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ٦٧.

[3] P. Nambini, do water production end Treatment, Facilities Need Greater Protection in Armed Conflicts? Forum: War end Water, no (29), International, committee of the red cross, 1998. P 29.

[4] J.A Allan, Virtual, UNIESOO, Courier, Paris, UNIESCO, March 1999, pp, 29- 31.

[٥] آمنة فايد، ندرة المياه في المنطقة العربية.. العوامل والحلول الممكنة، العدد ٨٦، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٠.

[٦] أيمن بطيشه، المياه والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، العدد ٨٦، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٣.

- **مستوى الإجهاد المائي:** وهي النسبة بين إجمالي سحب المياه العذبة للأنشطة الاقتصادية، وإجمالي الموارد المائيّة العذبة المتاحة، ويصنف مستوى الإجهاد المائي إلى عدة فئات، أولا: الإجهاد المائي الطفيف (٠ –٢٥%)، الإجهاد المائي المنخفض (٢٥ – ٥٠%)، الإجهاد المائي المتوسط (٥٠ – ٧٥%)، الإجهاد المائي المرتفع (٧٥– ١٠٠%)، الإجهاد المائي الحرج (>– ١٠٠%)[١].
- **حصاد الضباب:** وهي عبارة عن عملية تقنية لاستخراج المياه من الضباب، وذلك من خلال اعتراض الضباب بواسطة شبكات خاصة، ومصممة من مادة معينة، إذ تقوم هذه الشبكات بالتقاط ما يحمله الضباب من رذاذ ورطوبة، ليتم بعد ذلك تجميعه ومعالجته، لتوفير المياه الصالحة للاستهلاك اليومي، وقد تبنت دولة المغرب العربي هذه التقنية منذ عام ٢٠٠٦، وقد نجحت في توفير مياه الشرب للعديد من القرى في جنوب البلد، التي كانت تعاني من شحة مياه[٢]
- **الصراع المائي الدولي:** هي تلك الحالة التي تعبر عن درجة من درجات التنافس أو التعارض في القول أو الفعل، وبين طرفين أو أكثر من الوحدات الدولية المشتركة في حوض نهر دولي، بشأن مياه ذلك الحوض.
- **الدبلوماسية المائيّة:** وهي واحدة من الدبلوماسيات الجديدة وغير تقليدية، والتي شاعت في الآونة الأخيرة في ممارسات العلاقات الدولية، وتحتوي على مجموعة من الأنشطة، والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية، والتي تستهدف قضية مائية معينة، بحيث يتم تحشيد الكوادر والجهود البشرية، وتخصيص الإمكانيات المادية والرمزية، وخلال فترة زمنية معينة، وذلك لتحقيق أهداف على الصعيد المائي الدولي، بحيث تكون هناك خطة استراتيجية مائية، تسعى الأجهزة الدبلوماسية من خلال تحركاتها وأنشطتها الخارجيّة إلى تحقيق أهدافها[٣].
- **الميتورولوجيا:** ويقصد به علم الظواهر الجوية المائيّة، أي الظواهر المناخية الجوية ذات الصلة بالمياه، كـ(الأمطار، درجات الحرارة، الغيوم، قطرات الندى...الخ)، أي الجو وظواهره المناخية[٤].
- **الهيدرولوجيا:** وهو علم المائيات أو علم المياه، ويبحث هذا العلم في خصائص المياه وظواهرها وكيفيو توزيعها فوق سطح الأرض، وفي التربة وتحت الصخور وطبقات الجو[٥].
- **الهيدروغرافية:** وهو العلم الذي يقصد به وصف المياه، كميات البحار والمحيطات والأنهار والخلجان[٦].
- **تخطيط الموارد المائيّة:** وهي العملية التي تحاول الوصول إلى لاستخدام الأمثل للمياه، وذلك لتلبية الاحتياجات ولمواكبة التحديات، ويهدف أيضا إلى يجاد موازنة بين الاحتياجات المائيّة والمصادر المائيّة

---

[١] أيمن بطيشه، المياه والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
[٢] آمنة فايد، ندرة المياه في المنطقة العربية: العوامل والحلول الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
[٣] العلاقات العربية الأفريقية: الفرص والتحديات، ضمن أعمال المؤتمر الدولي العلمي الثاني للجمعية العلمية للشؤون الأفريقية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة أسيوط، خلال الفترة ١١- ١٢ كانون الأول، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٤٣.
[٤] محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي، القاهرة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٠٠.
[٥] عمرو رضا بيومي، سد النهضة: بين الأمن القومي القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.
[٦] محمد سالمان طايع، محدودية الموارد الدولية والصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

المتاحة، وتعتمد هذه العملية على الاعتراف بالتداخل الوثيق بين دورة المياه الهيدرولوجية وغيرها من النظم (استخدام الأراضي، المحافظة على التربة، التحكم بالأحياء المائيّة، خواص المجتمع، توزيع السكان، الاقتصاد...ألخ)[١].

- **مبدأ الاستدامة:** ويقصد بهذا المبدأ سعي الشعوب إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك ضماناً لحقوق الأجيال القادمة، واستمرار الحياة على كوكب الأرض، ولاسيما أنّ الموارد المائيّة لا بديل عنها، الأمر الذي يتطلب تطبيق هذا المبدأ في حالة ندرة المياه، ودراسة البديل فنياً واقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى معرفة مدى قدرة الدولة على تحقق نفقاتها المائيّة الحالية والمستقبلية[٢].

[١] احمد مصطفى علي، أزمة المياه المصرية: حدة الصراع واليات المواجهة، الهيأة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٥٠٤.
[٢] محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية، والصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٧.

الفصل التّمهيدي
السياسة الخارجية والسياسة المائية
(رؤى وأفكار في جدلية العلاقة)

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والمفاهيم المُقاربة.

المطلب الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهدافها ومحدداتها.

المبحث الثاني: السياسة المائية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المائية.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة المائية.

المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة للسياسة المائية.

الفصل التّمهيدي:
السياسة الخارجية والسياسة المائية (رؤى وأفكار في جدلية العلاقة)

تستطيعُ الدول الدفاع عن نفسها وهيبتها والتعبير عن تطلعاتها الاستراتيجية عبرَ السياسات العامة التي تتبعها، وتلك السياسات تمثل مصالح الدولة ذات العلاقة ببيئتها الخارجية المتمثلة بالسياسة الخارجية، وبيئتها الداخلية المتمثلة بالسياسة المائية، إذ إنّ نجاح العلاقات الخارجية للدولة والتي بدورها تنعكس على بيئتها الداخلية يتوقف على الأداء السياسي الخارجي للدولة، والذي بدوره يعبر عن استقلالها ووحدة قرارها وأهدافها وبالعكس، ومن بين تلك السياسات هي السياسة الخارجية والسياسة المائية، إذ إنّ هناك تداخُلًا بين السياسة الخارجية والسياسة المائية وهذا التداخل يمكّن من حل الصراعات والنزاعات حول الموارد المائية، ومن ثم استثمارها، كون تلك الموارد تُعدُّ من سياسات الدولة، إذ تسعى الدول ومن خلال سياستها الخارجية إلى تنمية الموارد المائية، بإقامة مشاريع مشتركة مع الدول التي تطل على تلك الموارد، الأمر الذي يبيّن التداخل بين السياسة الخارجية والسياسة المائية.

وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم الفصل على مبحثين، وهما على النّحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المائية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

إنّ غياب النظرية الأكاديمية العامة للسياسة الخارجية، كان السَّبب في تعدد المفاهيم تجاه السياسة الخارجية، والتي تعزى إلى الأسباب الآتية: الطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية وانعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وحدود الموضوع التي أضحت ممتدّة وشاملة للسِّياستين الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تحديات أكاديميّة عدّة تجابه بناء نظرية خاصة بالسياسة الخارجية [1]، وبناء على ما سبق، سيتمُ تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والمفاهيم المُقاربة.

المطلب الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهدافها ومحدداتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعدّدت وتنوّعت مفاهيم السياسة الخارجية وذلك حسب الوجهة التي ينظر لها ، لكنها لا تخرج عن كونها" عملية سياسية واعية تنطوي على السعي لتحقيق أهداف معينة قوامها التأثير في البيئة الخارجية"، الأمر الذي يمنحها خصائص تميزها عن غيرها من السياسات العامة الأخرى، فهي تقتصر على ما يصدر علنًا من أقوال وأفعال من قبل ممثلي الدولة الرسميين باتجاه المحيط الخارجي، كما أنها تتسم بعدم الثبات، فتتغير تبعًا لما تفرضه الظروف من خلال الاختيار بين البدائل المتاحة، كما أن مدى تعلّقها بالبيئة الخارجية

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٦.

لا ينفي عنها الارتباط بقدرٍ ما مع السياسات الداخلية، وذلك بحكم ما لها من أبعاد ذات طبيعة عامّة في التوجهات والأدوار والاستراتيجيات والأهداف، وأخرى ذات طبيعة محددة في القرارات والسلوكيات[١].

وعلى الرغم من الفائدة التي نجمت عن هذا التعدد والتنوع في تعريفات السياسة الخارجية، غير أنها وبالمقابل قد أدت إلى خلط وغموض في معناها العلمي وحتى الإجرائي، والسبب لعلّه يكمن في أن الجهود الأكاديمية المبذولة، حتى الوقت الراهن لم تثمر عن نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، بالشكل الذي يُسهّل عملية توجيه مسار البحث العلمي والعملي على نحو واضح [٢].

كما أن هذا التنوع والتعدد في وجهات النظر، وعبرَ تفحّص أدبيات السياسة الخارجية أمرٌ دفع الباحثين إلى تعريف السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية، لا يكاد أن يميز بين السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات [٣]، ومن أمثلة ذلك:

يقدّم لنا (كورت) تعريفاً للسياسة الخارجية" بأنها السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدول الآخر، أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية، التي لاتصل حدّ الحرب، كما يضيف(كورت) بكلمات أخرى تعريفًا للسياسة الخارجية بأنها" تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الآخر [٤].

في حين يرى(مودلسكي) السياسة الخارجية بأنها" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية من حيث المدخلات والمخرجات"[٥].

كما يُعرّف (مارسيل ميرل) في كتابه السياسة الخارجية بأنّها " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية [٦].

ويرى فاضل زكي محمد أنّ السياسة الخارجية أنها" الخطط التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول"، كما يحدّد ناصف يوسف أنّها" سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تأخذ هذه السلوكية أشكالاً مختلفة موجهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات أو الحركات التحريرية أو قضية معينة[٧].

وضمن هذا الإطار يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من وضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية[٨].

---

[١] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص١٣٧-١٤٠.
[٢] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٩.
[٣] والد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٦، ص.١٩
[٤] kurt, j, how foreign policy is made, new yourk,1998, p12.
[٥] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.
[٦] المصدر نفسه، ص١٩.
[٧] والد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
[٨] المصدر نفسه، ص١٩.

أولا: إن السياسة الخارجية لا تُعرف كموضوع مجرد بل تُعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها؛ لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات.

ثانيا: اختلاف المدارس والمفكّرين المنتمين لهذا المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي، وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها، ومن ثمَّ على تعريفها لسلوكها الخارجي.

لذلك من الطبيعي ألا تكون السياسة الخارجية لدولة ما متجانسة وواحدة تجاه كل الدول الأخرى، بل تختلف وبحسب الأهمية والأولوية، ومدى تقارب المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الاعتبارات التاريخية والجيواستراتيجية والقيم والمبادئ العالمية.

كما يؤكد هذا إمكانية إخضاعها لعمليات الملاحظة والرصد والتحليل العلمي المتاح، وذلك من خلال مؤشرات بعينها يمكن استخلاصها من تحليل سلوك الدولة ذاتها، والأحداث العالمية، إذ إنّ فهم السياسة الخارجية لأيّة وحدة دولية ينطلق من دراسة مجموعة من المحددات والتوجهات الرسمية وغير الرسمية، والمباشرة وغير المباشرة، والتي تلعب دوراً فعالاً في تشكيل سياساتها ومواقفها تجاه الوحدات الدولية الأخرى.

كما أن البحث في الممارسات العملية لأيّة ظاهرة، يجب أن يُسبق بإطار نظري لتلك الظاهرة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الترابط الوثيق بين النظرية والممارسة، فلا ينبغي أن تبتعد الممارسة عن النظرية؛ لأنّ ذلك التباعد سوف يضفي عليها طابعاً من الارتجالية والعفوية، وفي الوقت نفسه لا يعني بأن يكون هناك تلازمٌ تامٌ بينهما؛ لأنّ كل ممارسة لنظرية معينة، إنما تتأثر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الفكري الذي تمارس فيه[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والمفاهيم المقاربة.

إنّ واقع كل دولة إنما هو عبارة عن تفاعل مجموعة من الحقائق والمتغيرات الداخلية والخارجية ودلالاتها، وفي عالم اليوم لم تعد السياسة الخارجية تمثل الامتداد للسياسة الداخلية أو الدولية، وإنما هي تجسيد للتغيرات التأريخية، والذي هو عبارة عن إفرازات واقع هذا العالم، والمتمثل بتداخل الظروف الداخلية والدولية معا[2]، وعليه، يمكن فهم العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المقاربة على النّحو الآتي:

١. **السياسة الخارجية والسياسة الدولية:** أصبح من المعروف أن التفاعل الدولي(الفعل ورد الفعل)، إنما يعبر عن ذاته عِبرَ عدد من الظواهر الدولية الأفقية المتعددة والمتنوعة، وهو ما تمثله السياسة الدولية، إذ تجسّد ظاهرة السياسة الدولية علاقات تفاعل سياسي ذات نسب ودرجات مختلفة من خصائص الصراع والتعاون، ومن زاوية أخرى نفهم السياسة الدولية بدلالة علاقة التفاعل السياسي، والتي تنطوي وفي آن واحد على نمط من الصراع والتعاون فيما بين دولتين أو أكثر، والتي تترك بدورها تأثيرات سياسية في

[1] فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨١، ص١٥.

[2] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية: مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي[١]، كما أن النمط الذي ينطوي إلى حالة من التعاون والصراع يطلق عليه بالسياسية الدولية، إضافة إلى ذلك يعرف(جوزيف فرانكل)السياسية الدولية أنها ذلك النمط من السياسات الخارجية للدولة في مجال تفاعلاتها المتبادلة، وتفاعلاتها مع كل المنظومة الدولية، ومن غير الدول التي تتضمن المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى فعل المنظومة الدولية والسياسيات المحلية لكل دولة، وعليه يوضّح التعريف أعلاه أن التفاعل السياسي هو التفاعل الذي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي، ولا يقتصر على دولة بحد ذاتها، والدليل أنّ (فرانكل) تطرّق إلى كل المنظمات الدولية، والجماعات الاجتماعية من غير الدول[٢].

وفي الصدد نفسه يُعرّف (حامد ربيع) السياسة الدولية بأنها" التفاعل الذي يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري، نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة[٣].

أما جوزيف س. ناي. الابن، فقد عرف السياسة الدولية على أنها" سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة أو أي سياسات بين كيانات ليس لها حاكم عام، وكذلك يطلق على السياسة الدولية في العادة أنها فوضوية، كما تعني كلمة ملكيّة حاكم واحد تعني كلمة فوضويّة عدم وجود أي حاكم، وتعد السياسة الدولية نظاماً للاعتماد على الذات[٤]، وتبعا لذلك تبدأ حدود السياسة الدولية عندما تتفاعل بشكل سلبي أو إيجابي السياسات الخارجية لدولتين أو وحدتين دوليتين، أو أكثر في وقت محدد، وعليه ،تعدُّ السياسة الدولية بمثابة الامتداد لسياسات تلك الدول ومحصلة لها، وتماشيا مع ما ذُكِرَ يصبحُ مفهوم السياسة الخارجية أضيق من مفهوم السياسة الدولية، إذ إنّ الفعل السياسي الخارجي هو جزء من كل شامل[٥].

واستناداً إلى ما سبق ذكره فيما يخصّ السياسة الخارجية نستنتج بعض الملاحظات، والتي بالإمكان إيجازها بالآتي[٦]:

أ. تمثل السياسة الخارجية أحد عناصر السياسة الدولية، غير أنها لا تعبر عن أهداف محلية، وإنما تعبر عن أنموذجاً من نماذج السلوك السياسي.

ب. وبهذا المعنى تفترض السياسة الدولية علاقات تقاطعية، ذات تفاعل بين العديد من الدول، وبالإمكان القول هو التقاطع بين أكثر من كتلة من التكتلات الدولية، أي بين مجموعة من الدول التي ترتبط بعلاقات، أو مواقف استراتيجية معينة.

ج. إن السياسة الدولية لا تقتصر على العلاقات بين الدول فحسب، أي العلاقات ذات الأسس الرسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي، وإنما تشمل مختلف التنظيمات غير الرسمية، وذلك لما تتمتع به من صفة دولية.

---

(1) Donald James Puchala, International Politics, Today, New York, Dodd, mead, Company,1979, pp4-9.

(٢) سعد حقي توفيق، مبادى العلاقات الدولية، ط٥، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٨.

(٣) حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٣.

(٤) جوزيف س. ناي. الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، السنة بلا، ص١٧.

(٥) مازن إسماعيل رمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية: مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤-٥٥.

(٦) أحمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

٢. **السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:** تخضع عملية صنع السياسة الخارجية بشكل أساس إلى السياسة الداخلية، ومن زاوية أخرى فإن السياسة الخارجية هي امتداد واستمرار للسياسة الداخلية، وعليه فإن عملية صياغة السياسة الخارجية تتأثر وبشكل كبير بالمحيط الداخلي، سواء كان ذلك التأثير على مستوى الفرد(كقيادة)، أو على مستوى الجماعة (طبيعة وخصائص المجتمع المرحلية)، أو على مستوى العلاقة السلمية[١]، ورغم هذه العلاقة بين السياستين، غير أن هناك معياراً يشكل أساساً للتميز بينهما، والذي يمكن إيجازه بالآتي[٢]:

أ. الاختلاف في طبيعة الأهداف الرئيسة، إذ إن البقاء والدفاع والحماية هو محور السياسة الخارجية للدولة، وفي الوقت نفسه هناك مجموعة من عناصر السياسة الخارجية لها علاقة مع عناصر من السياسة الخارجية، مثل: الإنفاق الدفاعي والتجارة الخارجية، ولكن ينظر إليها من زاوية مختلفة.

ب. الاختلاف في حدود العمل ومجاله ومصادره، إذ إنّ الدولة وبصورة عامة لها السيطرة التامة على مستوين الفردي والجماعي، إلا أن الدولة في السياسة الخارجية تتصدى للإرادات المتنازعة للدول الأخرى، وهذه الإرادات تتميز بعدم المرونة وصعوبة التوفيق بينهما.

ج. مجال اهتمامات السياسة الخارجية تكمن في احتكار الدفاع والدبلوماسية، في حين يكمن مجال اهتمامات السياسة الداخلية في الأمن الوطني والوظائف التنموية.

د. في السياسة الداخلية يتطلب العمل لبناء وإدامة القوة التي قد تستخدم في الخارج، في حين يتطلب النشر الخارجي للقوة ضمان الأوضاع الداخلية للدولة.

وفي الصدد نفسه رغم الاختلاف بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إلا أن مؤسسات السياسة الداخلية تؤثر في سلوكيات الدولة الخارجية ومن خلال الآتي[٣]:

أ. إجراء التغيرات في الفاعلين الداخليين، يؤدي إلى تغييرات في توجهات ومعالم السياسة الخارجية.

ب. التأثير في نمط وتوجهات السياسة الخارجية، سواء كانت سلمية أو عدائية أو حيادية.

ج. التغير في المؤسسات الداخلية يؤثر في مدى الالتزام بالمواثيق والعهود من عدمه.

٣. **السياسة الخارجية والدبلوماسية:** يُعدُّ مصطلح الدبلوماسية من المصطلحات الأكثر امتزاجاً بالسياسة الخارجية، ويعتبر الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية، إذ يتم استخدام مصطلح الدبلوماسية بمعنى أوسع، وهذا الاستخدا يتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أما معناها الفني فأنها تعني" عملية الاتصال بين الحكومات" حسب تعريف (جورج كينان)، أما مصطلح الدبلوماسية على وفق المفهوم المعاصر فإنّه يعني الحرفة القائمة على التدريب الذهني الطويل، والتحقيق الذي من خلاله تأدية خدمة معينة[٤].

يُعرّف الكاتب الروسي(تونكين) الدبلوماسية، بأنها النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات والوفود والبعثات الخاصة والممثليات الدبلوماسية، والتي تحقق بوسائلها السلمية أهداف السياسة الخارجية

---

[١] حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[2] Johes, Roy E, Principles of Foreign Policy the Civil States in Its World Setting Printed and Bound by Richad Clay lid, Bunaay, Suffolk,1979, p4.

[٣] والد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٤] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

للدولة، غير أن هذا لا يعني أن الدبلوماسية وفي سعيها إلى تنفيذ السياسة الخارجية، لا تلجأ إلى نوع من أنواع الصراعات السياسة أو آثارها[١].

ومن حيث المفهوم ثمّة اختلاف بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ تمثل السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقاتها مع باقي الدول، بمعنى آخر هو المنهج الذي بمقتضاه تسير الدولة في إدارة علاقاتها في الشؤون السياسة والاقتصادية والمالية مع مختلف الدول، في حين تمثل الدبلوماسية الأداة التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية، بعد أن يتمّ رسمها من قبل رجال السياسة في الدولة في أوقات السِّلم[٢].

وفضلا عن ذلك، هناك عدد من مظاهر الاختلاف بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، والتي بالإمكان إيجازها بالآتي[٣]:

أ. تتسم السياسة الخارجية بالعلنية، إذ لا يمكن الارتباط باتفاقية أو معاهدة من غير ما تكون معروفة لدى الرأي العام المحلي، أما الدبلوماسية فأنها تتسم بالسريّة، وذلك من أجل تحقيق أهدفها، على الرغم من استخدام الدعاية من حيث الصحف والإذاعة على الرأي العام.

ب. تُعدُّ السياسة الخارجية للدولة جوهراً أساسيًا لعلاقات الدولة الخارجية، أما الدبلوماسية فتمثل المكان المناسب والحقيقي للعمليات، فيما يخص تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

ج. يتم اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بواسطة أفراد وهيئات في أعلى المستويات، أما في الدبلوماسية فأنها تعمل على تزويد جهاز اتخاذ القرار بما يحتاجه من معلومات الأزمة.

المطلب الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهدافها ومحدداتها.

أولا: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

يقصد بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية تحقيق أهداف معينة، وذلك عندما يتمُّ التوصل إلى صيغة عمل معقولة مع عدة بدائل معينة، أو يتم تفادي نتائج غير مرغوب فيها، ويمكن أن يطلق على تلك القرارات بأنها قرارات حكيمة، عندما تبنى هذه القرارات على أسس علمية، وتأخذ بالحُسبان الظروف الموضوعية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تخدم تلك القرارات مصلحة الوطن، كما أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية للدولة لا تكون من صنع نفسها، بل تُصنع من قبل أفراد رسميين، وهؤلاء الأفراد يمثلون الدولة.

وتعدُّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من المواضيع التي تهمُّ دارسي التاريخ والعلوم السياسية، إذ إنّ عملية اتخاذ القرار في أية دولة تعد من الأمور التي تساعد على معرفة توجهات السياسة الخارجية والداخلية، كما أن عملية اتخاذ القرار ترتبط بعدة متغيرات سواء كانت متغيرات داخلية أو خارجية، منها ما يرتبط بالموقع الجغرافي، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو من خلال تفاعل جميع هذه العوامل مع بعضها، إضافة إلى أن نوع وحجم التأثير الذي من الممكن أن تمارسه أيّة مؤسسة رسمية في عملية السياسة الخارجية يصدر من مسألتين أساسيتين هما:

---

[١] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤-٤٥.
[٢] عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، القاهرة، مكتبة الأدب، ١٩٨٩، ص٦٣.
[٣] المصدر نفسه، ص٦٦.

المسألة الأولى: هي التوصيف الدستوري لهذه المؤسسة وحجم الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور.

المسألة الثانية: القدرات الذاتية للشخص القائم على هذه المؤسسة، من حيث شخصيته الفاعلة والمؤثرة(الكاريزمية)[١].

كما أن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ترتبط بشكل أساسي بوجود مجموعة من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها في عملية الترجيح والموازنة والمفاضلة النهائية، حيث إن التركيز على القرار لابد أن يأتي نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله محتوى القرار، ويرمز إليه في إطار تصور عام، ووفق ما يترتب عليه من مخاطر، وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، والاقتناع لا يأتي إلّا بعد المشاورات مع الأجهزة المختصة باتخاذ القرار والمداولات التي تبحث في كل جوانب المتعلقة بموضوع القرار قبل اتخاذه[٢].

كما يمكن إيجاز العناصر الرئيسة في عملية صنع قرار في السياسة الخارجية وعلى النحو الآتي[٣]:

١. البيئة الخارجية: وهي البيئة التي تفتح إمكانات معينة للتصرف، وفي الوقت نفسه تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف البديلة، بمعنى آخر كلما زادت ضغوط البيئة الخارجية، قلّت معها إمكانات التصرف، وتناقصت معها مجالات الاختيار أمام الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وبالعكس.
٢. البيئة الداخلية: وهي التي تتكون من النظام السياسي والاقتصادي والأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط وجماعات المصالح والأحزاب السياسية... الخ.
٣. الهيكل التنظيمي الرسمي: إذ تختلف الهياكل التنظيمية من حيث تشعبها وتعدد مستوياتها، ومن حيث درجة تعقد الإجراءات التي تحكم نماذج الاتصال وعلاقاتها، حيث إنّ تعدد المستويات التنظيم وتشعبها من المحتمل أن تكون السبب في تعقيد عملية صنع القرارات، وبالعكس في حالة الهياكل التنظيمية البسيطة.

وبالرغم من الاختلاف في النظم السياسية للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في عملية صنع القرار من دولة إلى أخرى، إلّا أن هناك مجموعة من المبادئ المشتركة في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية، وبشكل عام هناك مجموعتان تساهمان في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية وهي كالآتي:

١. **المؤسسات الحكومية:** وتتمثل المؤسسات الحكومية بالسلطة التنفيذية متمثلة برئيس الحكومة والوزارات مثل ووزير الخارجية والأجهزة الفرعية التابعة لها مثل الاستخبارات والمخابرات والأمن الوطني والمؤسسات العامة، إضافة إلى السلطة التشريعية وما تتضمنها من لجان مختلفة، غير أن السلطة التشريعية ذات صلاحيات أقل في الشؤون الخارجية منها في الشؤون الداخلية، إذ يقتصر دورها في الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية المقترحة من قبل الحكومة.

---

[١] محمد ياس خضير، خرائط السياسة الخارجية التركية، العدد٣، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢.

[٢] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٧٧.

[٣] للمزيد ينظر: محمد البخاري، قضايا التبادل الإعلامي الدولي في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة، معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرقية، طشقند، ٢٠١١، ص١٣.

٢. **المؤسسات غير الحكومية:**وتشمل هذه المؤسسات الأحزاب السياسية والرأي العام والإعلام وجماعات المصالح(الضغط)، إذ تعدُّ الأحزاب من المؤسسات البارزة التي تسهم في عملية صنع السياسة الخارجية، وتتوقف هذه المساهمة على ركيزتين أساسيتين هما:(تعدد الأحزاب ومدى انضباطها)، وبمعنى آخر أي إذا يوجد في الدولة أكثر من حزب، فإن عملية صنع السياسة الخارجية سوف يتم تقاسمها بين الأحزاب، وسيكون الحزب الأقوى هو المؤثّر الكبير في توجيه السياسية الخارجية، كما هو الحال في الدول الديمقراطية، أما في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية والتي يوجد فيها حزب واحد وهو الحزب الحاكم هي التي تلعب الدور الرئيسْ في صنع السياسة الخارجية[١].

وحسب هياكلها التنظيمية، تأخذ الدول المعاصرة مجموعة من النماذج في صنع قرارات السياسة الخارجية، والتي بالإمكان إيجازها بالآتي[٢]:

أ. النموذج الفردي: وهو قيام شخص واحد بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى قرارات ذات طابع انفعالي، ومتضاربة فيما بينها.

ب. النموذج الحزبي العقائدي: وهو النموذج الذي يكون فيه للمتغيرات الخارجية دور في صنع قرارات السياسة الخارجية للدولة، إذ تنظر أجهزة صنع القرار إلى تلك المتغيرات نظرة حادة، الأمر الذي ينتج عنه قرارات استفزازية، تثير مخاوف الدول الأخرى.

ج. النموذج المؤسسي البيروقراطي: يعتمد هذا النموذج في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية على المؤسسات البيروقراطية، إذ تقوم هذه المؤسسات بتزويد البدائل المتاحة لمواجهة الأحداث، وغالباً ما تقوم بتقديم معلومات ناقصة ومشوهة، وبالتالي بدائل خاطئة، الأمر الذي يعبر عن رغبة قادة المؤسسات في استحصال رضا صانع القرار، والمعروفة لديهم سلفاً.

د. النموذج العلمي الديمقراطي: وهو النموذج الذي يحظى بثقة عالية من قبل القوى السياسية المختلفة في الدولة، إذ يعتمد في عملية صنع قرارات السياسية الخارجية للدولة عن وحدة اتخاذ القرارات العليا المستقلة، وهي عبارة عن هرم المؤسسات البيروقراطية، والتي تتبع صانع القرار مباشرة.

ومهما كان حجم ونوع الصعاب التي تواجه الدولة في عملية صنع القرارات السياسة الخارجية الرشيدة، فلا بد للدولة أنْ تتبنى مفهوماً واضحاً للسياسة الخارجية التي تنتهجها، وإلّا تضع الدولة نفسها تحت رحمة الأزمات الدولية المختلفة.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية

نظراً للاختلاف الذي تتميز به نمط العلاقات الخارجية للدولة، وطبيعة القدرات والمقدرات القومية الحيوية والجغرافية، الأمر الذي جعل من الصعب تحدي أهداف عامة للسلوك الخارجي لجميع الوحدات، إلّا

[١] ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٠- ١٦١.
[٢] أحمد يوسف أحمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٤٥٥-٤٥٦.

أن هناك أهداف تُعدُّ أساسية وعامة، وهذه الأهداف ترتبط بكيانه واستمرارية أي وحدة سياسية، ومن هذه الأهداف الآتي[١]:

١. الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها الوطني.
٢. الحفاظ على قوة الدولة أو زيادتها، إذ إن قوة الدولة هي عبارة عن مزيج من العوامل البشرية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية، والتي بدورها ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.
٣. من الأهداف الهامة في السياسة الخارجية للدولة هي تطوير المستوى الاقتصادي لها، إذ إن وجود قاعدة اقتصادية وما تتضمنه من الحد الأدنى من الثروة الوطنية يشكل الأساس لوجود الدولة ذاتها.
٤. العمل على نشر الأيديولوجية الخاصة بالوحدة السياسية، وتثبيت معالمها الثقافية.
٥. العمل على تدعم وتشجيع أسس السلام الإقليمي والدولي.

ثالثا: محددات عملية صنع السياسة الخارجية:

يقصد بمحددات السياسة الخارجية العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيهه وبلورة سلوك الدولة الخارجي، وذلك بوصفها متغيراً يتبع متغيرات أخرى مستقلة تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، واللتين تمثلان رافدين أساسيين لتلك المحددات، بما يحتويان من عناصر مهمة لا يمكن تجاهل تأثيرها على دور الوحدة الدولية، وما يلحق بها من تطور بالتوجهات، مع مراعاة أن كليهما يؤثر بشكل ما في الآخر، سواء بالسلب أو الإيجاب، فالمتغيرات الداخلية قد تؤثر بشكل كبير في لعب دور نشط تجاه الخارج، سواء أكان إقليمياً أم دولياً، كما أن المحددات الخارجية يمكن أن يكون لها دور باتخاذ قرار دون غيره في حالات داخلية بعينها، كما يمكن أن تعد عاملاً مقيداً آخر، وبالشكل الذي يقلل من نسب البدائل المتاحة أمام النظام السياسي، فبصفة عامة حينما تقل الضغوط الخارجية تزيد فرص التصرف بحرية أمام النظام السياسي داخلياً[٢].

ومن زاوية أخرى، تواجه عملية صنع قرارات السياسة الخارجية عددًا من الصعوبات، والتي بالإمكان إجمالها بالآتي[٣]:

١. يكون وصف أهداف السياسة الخارجية عبرَ استعمال تعبيرات مجردة، إذ إن لفظة السياسة تشير إلى التخطيط، ويفيد التخطيط إلى اتباع خطوات للوصول إلى أهداف محددة.
٢. في البداية غالبا ما تكون طرق السياسة غير واضحة المعالم.
٣. وجود تعارض في الأهداف القومية للدولة، ربما تسعى الدولة لتحقيق هدفين، قد يناقض بعضهما الآخر، إذ تهدف السياسة الخارجية للدولة إلى حماية أمن الدولة وتعزيز الرفاهية والاستقرار والمواطنين.

---

[١] ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
[٢] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.
[٣] أحمد يوسف أحمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٦.

وفي الصدد نفسه بالإمكان تناول المحددات الرئيسة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال الشكل البياني في أدناه:

شكل رقم (١): المتغيرات الرئيسة لصنع القرار في السياسة الخارجية

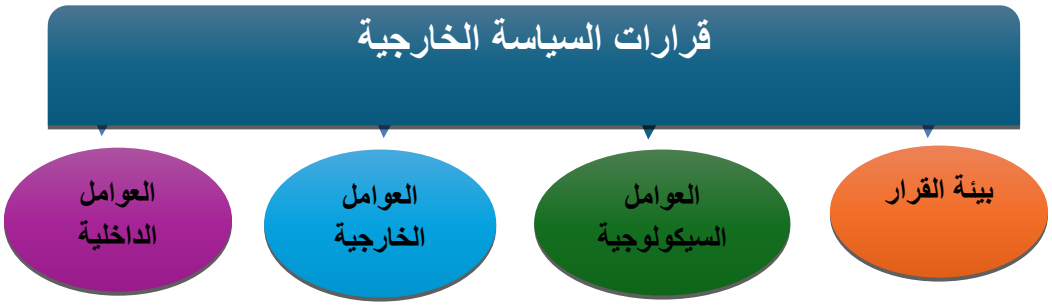

المصدر: من إعداد الباحث.

وبناء على ذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية في أية دولة إنما هي عملية ديناميكية، تأخذ في حُسبانها المصلحة الوطنية وظروف البيئة الدولية، ومن خلال الإدارة الدبلوماسية يمكن ترجمتها إلى واقع ملموس، وإضافة إلى ذلك فأن السياسة الخارجية تتجسد من خلال وجود عدد من الخطوات، والتي يمكن إيجازها بالآتي[١]:

١. في حال تبني الدولة لسياسة خارجية محددة ينبغي عليها ترجمة مصالحها الوطنية إلى مبادئ وأهداف محددة.
٢. يتطلب من صانع القرار وهو في سعيه لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، أن يقوم برفد العوامل المادية والبشرية والتكنولوجية.
٣. إن الظروف البيئية المختلفة وعلى مستوى الداخل والخارج، تفرض على صانعي القرار أن تؤخذ في حسبانهم، من أجل ترجمة المصالح الوطنية.
٤. وضع وتطوير خطة استراتيجية من قبل صانع القرار تبعا لإمكانات وقدرات الدولة، من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة، والتعامل وبالسلوك العقلاني مع مواقف السياسة الخارجية.
٥. القيام بالتقييم الدوري من قبل جميع مؤسسات الدولة، لمعرفة إنجازات هذه المؤسسات تجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية.
٦. تتبنى الدولة المواقف الإيجابية وفقاً لقدراتها، والتي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية.

[١] Rosenau James N, the Scientific Study of Foreign, Policy, the Free Press, Nork,1985, pp98-102.

المبحث الثاني: السياسة المائية

تشغل قضية المياه حيزاً كبيراً في فكر المتخصصين في الشأن المائي، وفي مختلف الدول، وعلى جميع الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، فالحديث عن أهمية المياه أمر لا يحتاج إلى تدليل أو توكيد، فإضافة إلى كونها عنصراً أساسياً لازمًا لحياة جميع الكائنات الحية على سطح هذا الكوكب، فإنه يعدُّ أيضا واحداً من أهم المدخلات الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية أو صناعية دونما توافر الكميات اللازمة من المياه، وبنوعية محددة، ولاسيما أن قضايا تأمين الإمدادات الغذائية للأمم والشعوب، والتي يصطلح على تسميتها(الأمن الغذائي)، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على توفير الإمدادات المناسبة من المياه النقية كماً ونوعاً.

لذا فإن وجود سياسة مائية ذات معالم محددة، وفي الوقت نفسه تقوم على قواعد قانونية وتشريعات مؤسسية تعدّ من الضروريات القصوة من أجل تحقيق الملائمة ما بين تحديث الواقع المائي، واتجاهات السياسات ذات الطابع التنموي والبيئي، إلا أن هذه السياسات تتطلب من جهة أخرى مجموعة من الإسهامات والجهود، والتي من شانها أن تؤدي إلى تحسين الواقع المائي، وإلى التنمية المستدامة[١].

ومن هذا المنطلق فأننا سوف نبحث في أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة المائية، بدءًا بمفهوم السياسة المائية، ومن ثم مؤسسات صنع السياسة المائية، وأخيرا أهم مفاهيم المقاربة للسياسة المائية، وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المائية.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة المائية.

المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة للسياسة المائية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المائية

بسبب الندرة المتزايدة في مصادر المياه في العالم بصورة عامّة، وفي دول العالم الثالث خاصة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح السياسة المائية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لذا تُعدُّ دراسة السياسة المائية في حقل علم السياسة من الدراسات الحديثة نسبياً، كما تعددت التعريفات حول مفهوم السياسة المائية، وذلك لما تمتاز به مسألة المياه من تعقيد.

وعلى الرغم من حداثة مفهوم السياسة المائية ألا انه قد تعذر الوصول إلى تعريف جامع ومتكامل، شانه شأن العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم السياسة المائية، هو التعريف الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والتابعة للأمم المتحدة، إذ عرفت السياسة المائية بأنها (الإطار الذي تتم من خلاله إدارة الموارد المائية، واستنباط القواعد المنظمة له)[٢].

---

[١] محمد صبري إبراهيم، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٦، ص٢.

[٢] معجم الموارد المائية المشتركة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا(اسكوا)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٢/١٢.

كما تمثل السياسة المائية مجموعة من التعليمات والإجراءات القانونية والإدارية والسياسة والفنية، والتي تدخل بدورها بالجوانب التشريعية والتنفيذية وحتى الرقابية، وتفسيراً لذلك فإن السياسة المائية تقوم في الدول التي تتعرض لحالات من الجفاف في الموارد المائية، أو مشاكل مع دول المصب.

وفي الصدد نفسه، هناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالسياسة المائية منها:

-أنها مجموعة من التدابير القانونية والإدارية والفنية، فيما يخص الموارد المائية من حيث كميتها ونوعيتها واستخدامها، بمعنى آخر هي الإجراءات والتدابير التي تعمل الدول على تحقيقها، عبرَ مجموعة من الخطط التي توضع من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية[١].

- أنها إدارة العراض والطلب، وتشمل إدارة العرض الأنشطة الأزمة التي تحدد موقع المصادر الجديد، واستغلالها بعد أن يتم تنميتها، في حين أنّ إدارة الطلب تشمل كافة آليات الأزمة التي تحقق مستويات أفضل لاستعمال المياه، أما عملية التخطيط فأنها تقوم على دمج هاتين الإدارتين بعملية واحدة، من أجل توفير الأساس التحليلي لاختيار البدائل اللازمة[٢].
- أيضا هناك من يعرّفها على أنها مجموعة من المناهج النظرية والأساليب والوسائل، والتي تشمل التوجهات الفكرية والبرامج والمخططات، ذات الصلة بمسائل الموارد المائية المختلفة، وطرق السيطرة عليها، إذ تتم عملية إدارة هذه الموارد عبر التوزيع العادل للمياه، وإدارتها وتنميتها، وهذه العمليات تتطلب العديد من القوانين والقواعد في سبيل تحقيق الإدارة المتكاملة لتلك الموارد[٣].
- كما أنها تمثل الأسس لقوانين الدولة ذات الصلة بالمياه والتنظيمات المؤسسية، وبمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة من المبادئ أو الخطط التي أوجدتها هيئة حكومية، أجل تقديم التوجيه للقضايا العامة[٤].

وتماشياً مع ما تم ذكره، يمكن القول إنّ السياسة المائية هي عبارة عن منهج عملي وتطبيقي لمجموعة من الخطط والبرامج من أجل تحقيق سياسة مائية تتصف بالاستقرار والنجاح، ويعدُّ التخطيط من أهم أركان السياسة المائية، والغاية من التخطيط هو تحقيق التنمية المجتمعية، والاستجابة لاحتياجاته ويتم ذلك من خلال توفير المستوى المطلوب من المياه، كما يتم ذلك من خلال القوانين الدولية لدولة معينة.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة المائية

تنطوي مسألة صنع السياسة المائية على تداخل عدة عوامل معقدة، وبعض المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، هذه العوامل بأجمعها توثر في مسألة استهلاك المياه، كما أن هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة في تحقيق التعامل مع عدة متغيرات، إذ من المهم أن تكون عملية وضع برامج السياسات المائية

---

[١] عبد الله محمد محمود الخطيب، السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الكتاب والثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص٢٧.

[٢] صاحب الربيعي، تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي، شركة الديوان للطباع، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٢٣.

[٣] ياسر إبراهيم عمر سلامة، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية: دراسة في الجغرافيا السياسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والتربوية، جامعة النجاح الوطني، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٢٤٧.

[٤] محمد صبري إبراهيم، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٤.

وخططها بطريقة تشاركية مع أشخاص من ذوي الاختصاص، وفي مجالات عدة كالاقتصاد والهندسة والجيولوجيا وغيرها من الاختصاصات[١]، كما أن هذا من الصعب جدا تحقيقه من دون مشاركة المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة المائية تتسم بالتكامل في إدارة الموارد المائية، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المحددة، إذ إن مسألة المشاركة والشمول لهما أهمية بالغة في صنع السياسة المائية[٢].

١. المؤسسات التشريعية: من الوسائل المهمة في إدارة الموارد المائية هي التشريع، إذ يهدف التشريع إلى حماية الموارد المائية وذلك لكونها تعد من الأملاك العامة، فتدخل مسألة التشريع ضمن العناصر الضرورية لتفعيل السياسة المائية واستراتيجيتها، إذ يوفر التشريع الإطار القانوني للمؤسسات الحكومية في مسألة إدارة المياه، والمعايير التنظيمية، والإصلاح المؤسسي، وتطبيق اللوائح[٣]، وفي نفس الوقت، فهي تؤمن الإطار لمختلف الأنشطة الأفراد وللمؤسسات غير الحكومية، كما أنها تؤكد على المفاهيم والمبادئ التي تدعم مسألة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إذ يتم ذلك عبر تضمين مبادئ الإنصاف والاستدامة والمساواة بين الجنسين، وإضافة إلى القيمة الاقتصادية للمياه وحوكمتها، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الكفاءة في استخدام المياه[٤].

٢. المؤسسات التنفيذية: وهي المؤسسات التي ينطوي دورها على تطوير عناصر مؤهلة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات ووسائل التكنولوجية، إضافة إلى دفع الاستثمارات في البنية التحتية للمياه، والمؤسسات ونظم المعلومات، فضلا عن ذلك يقع على عاتقها مسألة إخراج المجتمع من الإطار التقليدي في إدارة وتعزيز إمدادات المياه[٥]، كما أن مسألة الوصول إلى أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لا يتم ضمانها عبر وضع الاستراتيجيات والتشريعات والسياسات، أو إدخال الوسائل التكنولوجية في إدارة الموارد المائية، إذ من المفترض أن تكون المؤسسات التنفيذية ذات هيكلية إدارية ومتطورة، وتضم عناصر بشرية مدربة وذات قدرة على تنفيذ ما مطلوب منها، إذ إن السياسات والخطط سيكون مصيرها الفشل ما لم يتوفر ما ذكر أعلاه في المؤسسات التنفيذية[٦].

٣. المجتمع المدني: إذ تعد مشاركة المجتمع المدني في قضايا المياه والمحافظة على الموارد المائية من المسائل البالغة الأهمية، فتشجيع عمل منظمات المجتمع المدني على مواصلة مساءلة الحكومات، والبحث والتطوير والاستثمار في مجال المياه، كما ينبغي تعزيز وإشراك المجتمعات المحلية الأصلية

---

[١] هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، العدد ٩٣، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٢٢.

[٢] تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: الحق بالمياه، العدد ٣٥، صحيفة الوقائع، جنيف، ١٩٩٥، ص ٣٨.

[٣] جان خوري، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية، المنظمة العربية للتربية والعلوم، تونس، ١٩٩٤، ص٥.

[٤] طارق مجذوب، التشريعات والأعراف المائية، تقرير البيئة العربية: المياه... إدارة مستدامة لموارد متناقص، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، في مجموعة مؤلفين، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٣٨.

[٥] تقرير ما بعد ندرة المياه...الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، البنك الدولي، ٢٠١٧، ص٣.

[٦] هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، سلسلة دراسات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

والمرأة والشباب في إدارة الموارد المائية، الأمر الذي يؤدي إلى الوعي بهذه الأدوار وتحويلها إلى عمل، ونتيجة لذلك تكفل الكسب للجميع، واستدامة وسلامة النظم البيئية والبشرية على حد سواء[١].

وتماشياً مع ما تم ذكره، إذ تتشكل السياسة المائية عبر ثلاثة عناصر أساسية وهي(الخطة المائية، البرامج، الاستراتيجية)، كما ترتبط هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض، إذ إنّ أي خلل أو عدم وضوح في أي منهما سيؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المحددة، إذ إن استراتيجية الدولة تمثل تصورها لما تريد أن تصبح عليه في المستقبل، أما الخطة المائية فهي تمثل الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستراتيجية، والبرامج فهي تمثل المشروعات الواجبة من أجل تنفيذ الخطط المائية، وعليه ، فإنّ الخطط الواقعية والبرامج القابلة للتنفيذ والاستراتيجية الواضحة، جميعها سوف تؤدي إلى تحقيق سياسة مائية تتسم بالنجاح والاستمرارية [٢].

واستناداً على ما تم ذكره، بالإمكان تحقيق سياسة مائية ناجحة عبر الاعتماد على عدد من النقاط، والتي يمكن إيجازها بالآتي[٣]:

أ. تمثل السياسة المائية إطارا يجمع عددًا من المواضيع، والتي تتضمن عدد من الإجراءات التي تسعى الدولة للقيام بها، من أجل تحقيق خططها وبرامجها في مجال المياه.

ب. إن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال المياه والتي تسعى إلى تحقيقها، هي بالأساس مبادئ مستمدة من التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة، والتي تعمل على تطبيقها.

ج. إن الإجراءات التي تعتمدها الدولة في مجال المياه، تتضمن مجموعة من الوسائل بعد دراسة وبحث مستفيضين من أجل تحقيق أهداف ذات أمد بعيد.

المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة للسياسة المائية

تعددت الاختصاصات التي تناولت السياسة المائية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المفاهيم التي قد تقترب من مفهوم السياسة المائية، ما يتطلب توضيح هذه المفاهيم، إذ تم تحديد عدد من المفاهيم المتقاربة منها وتتمثل بالآتي:

أولا: الأمن المائي

لابد من تحديد معنى الأمن قبل الولوجِ في تفاصيل مفهوم الأمن المائي، إذ عرف(كوفمان) الأمن بانه يدل على التحرر من الخوف، ومن زاوية أخرى يرى (لينكون، باديلفورد) الأمن بأنه مفهوم نسبي، بمعنى أن تكون الدولة لديها القدرة على القتال والدفاع عن كيانها من أي عدوان خارجي، ويتم ذلك من خلال امتلاك القدرات البشرية والمادية والطبيعية، وهذه القدرات تجعل من شعوب الدول تشعر بالتحرر من الخوف، الأمر الذي يضمن مركزها الدولي، وإسهامها في تحقيق الأمن الجماعي[٤].

---

[١] تقرير ما بعد ندرة المياه...الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٤] ورقة عمل مقدمة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطط المائية للدول العربية لآفاق عام ٢٠٠٠، القاهرة، ٩-١١ كانون الأول، ١٩٩٢.

[٣] نقلاً عن عبد الله محمد محمود الخطيب، السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[٤] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسة الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجد لاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ص٣٢٠-٣٢١.

ويقصد بالأمن المائي بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير الموضوعة من قبل الجهات الحكومية الرسمية، والذي يعطي في الوقت نفسه المجال للقيادات، والرقعة الأرضية الملائمة لاتخاذ المناورة التي يخطط لتفيدها، كما أن مفهوم الأمن عند الشرق والغرب هو واحد ويعدّ من مبادئ الحرب المتفق عليها، والأمن المائي يرتبط بمتغيرين، الأول متغير الأمن والآخر بالماء، بمعنى يتحقق الأمن المائي واستقراره على ما يتوفر من ماء أو عدمه أو قلته، وفي هذه الحالة يصبح الأمن المائي في حالة خطر وتهديد[١].

ويعرف الأمن المائي" بأنه عبارة عن عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيراد المائي المنخفض تدريجياً مع مرور الزمن، وبين الاستهلاك المتنامي للمياه، إذ يجنب تحقيق التوازن علاه قدر الإمكان أية أزمات مائية أو ضغوطات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني بما يتضمنه من أمن غذائي وأمن مائي، ولتجنب التهديدات يتم وضع خطة متكاملة تسعى من خلالها الحكومة إلى صنع سياسة مائية وزراعية وتنموية وثقافية، على أن تراعي تلك السياسات مختلف العوامل المؤثرة فيما يخص الأمن المائي في الحاضر والمستقبل، مع الاستعانة بكافة الإمكانات المتاحة، إذ كان الأمن المائي ومازال الهدف الذي تنشده مختلف الدول في الوقت الحاضر[٢].

كما يستند مفهوم الأمن المائي على أساسين جوهرين هما الكفاية والضمان من حيث الزمان والمكان، بمعنى آخر تأمين الاحتياجات المائية كماً ونوعاً، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها حماية المياه المتاحة من التبخر أو التسرب إلى باطن الأرض أو الهدر باستخدامها، والبحث عن مصادر جديدة للموارد المائية تقليدية أو غير تقليدية[٣]، وفي الدول التي تعاني من ندرة المياه تقدر حصة الفرد الواحد من المياه العذبة بحوالي (١٠٠٠) م^{3} سنوياً، وذلك حسب التقارير الصادرة من هيئة الأمم المتحدة[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن في شهر آذار عام ٢٠٠٠ تعهدت وفود الدول المشاركة بمنتدى المياه العالمي في مدينة لاهاي الهولندية، على ضرورة توفير الأمن المائي، كما طرح المنتدى مجموعة من النقاط التي تتعلق بالأمن المائي، والتي منها[٥]:

١-إن المياه العذبة والمياه البحرية والأنظمة المعنية تعدّ محمية.

٢-الترويج لمشاريع التنمية المستدامة والأمن المائي.

٣-من حق كل إنسان الوصول إلى المياه وبشكل آمن، وبتكلفة مناسبة من أجل حياة صحية ومنتجة.

٤-حماية المياه المعروضة والمهددة من مخاطر المتعلقة بالمياه.

---

[١] عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص٦.

[٢] رضا عبد الجبار سلمان، عباس حمزة علي، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها، المجلد ٥، العدد ١، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٢، ص٥٨.

[٣] عمار باسم جاسم، تراجع الموارد المائية في العراق من منظور القانون الدولي للمياه العذبة، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٧، ص٩٥.

[٤] كفاح صالح الأسدي، وسن هادي، الأمن المائي في العراق... المشكلات والمعالجات، محافظة البصرة أنموذجً، العدد١٥، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٣، ص٧٩.

[٥] سالم محمد عبود، وزياد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبليات حرب المياه: دراسة في الوطن العربي والعراق، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص١٩٠.

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول إن الأمن المائي يمثل ما يتوفر من مياه صالحة للاستخدام البشري في دولة ما، والتي تسد حاجة مواطنين تلك الدولة، وذلك يتم عبر وجود إدارة متكاملة وقوية، تلك الإدارة مبنية على تشريعات وقوانين تصدر من المؤسسات الرسمية بالدولة، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هناك نمط من التنمية والتطور في إدارة الموارد المائية، من خلال الحفاظ على تلك الموارد من التلوث البيئي من جهة، وحسن استخدامها من جهة أخرى، وفي مثل هذه الحالة يتم تحقيق الأمن المائي.

ثانيا: الإدارة المتكاملة للموارد المائية

إذ أيقظت العقود الأخيرة للقرن العشرين وعي كل من المجتمع الدولي والحكومات والسياسيين للتداعيات الخطيرة للأسلوب المتبع فيما يخص إدارة الموارد، الأمر الذي أثار عددًا من المناظرات والمناقشات الجادة في أهمية المياه في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الأدوات والإجراءات القانونية والمالية والفنية المستخدمة من قبل الحكومات، وكان الاجماع العام يؤكد على ضرورة تبني مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبالشكل الذي يضمن استدامتها[١].

إن مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية قد طرح ولأول مرة عام ١٩٧٧ في مؤتمر (ماري دي بلاتا) في الأرجنتين، إذ ارتكز هذا المفهوم على التخطيط المركزي، وبعدها تم بلورة فكرة إعداد خطة مائية وطنية، أي الربط العضوي بين السياسة المائية والإدارة والتخطيط، ومنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ركزت إدارة الموارد المائية على مبدأ التخطيط المركزي، وبالشكل الذي تبلورت عنه فكرة إعداد خطة مائية وطنية[٢].

كما تطور مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية في عام ١٩٩٢، وذلك من خلال المؤتمر المنعقد في دبلن عاصمة إيرلندا، إذ أطلق على هذا المؤتمر(مؤتمر دبلن للمياه والبيئة)، والتي تم دمجها في العام نفسه بجدول أعمال مؤتمر الأم المتحدة للبيئة والتنمية والمنعقد بمدينة(ريو دي جانيرو) في البرازيل، والتي تم تشديدها في ثلاثة محاور أساسية، هذه المحاور تمثل المبادئ الأساسية للسياسة المائية، وهذه المحاور تشمل الآتي(العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة البيئية)، إذ ما تزال مبادئ(دبلن–ريو) المحدد المركزي لإدارة الموارد المائية[٣].

وقد عرفت الإدارة المتكاملة للموارد المائية: بأنها مجموعة الأنشطة الإدارية والفنية والمؤسساتية والقانونية المطلوبة لوضع الخطط التي تستخدم في إدارة وتنمية وتشغل الموارد المائية، والتي تتطلب في الوقت نفسه مؤسسات شاملة ومرنة، وتتمتع بالقدرة للاستجابة إلى المتغيرات في مصادر المياه والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في الأنظمة السياسة ومصادر المياه الدولية[٤].

---

[١] بيان محمد الكايد، إدارة مصادر المياه (النظام البيئي، تلوث المياه، التحلية)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٠٨.

[٢] جان خوري، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية، المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٤، ص٥.

[٣] حامد عساف، الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مجموعة مؤلفين، تقرير البيئة العربية (المياه...إدارة مستدامة لموارد متناقص)، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٩٢.

[٤] إيمان محمد الكابد، إدارة مصادر المياه، دار الراية والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٠٠.

أما (استيفن بريشيري) فقد عرّف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها" عملية الإدارة والتنمية المنسقة للمياه، من أجل رفع الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والناتجتين إلى أحد الأقصى، وعبر طريقة عادلة، ومن غير تقويض استدامة النظم الحيوية الإيكولوجية"[١].

ومن زاوية أخرى يرى (هاني أحمد قديس) بأنها: تمثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتي تعتمد على مبدأ مهم وهو أن المياه هي المكمل للنظام البيئي، إضافة إلى أنه يمثل مصدرًا من المصادر الطبيعية غير القابلة للتجديد وفي الوقت نفسه قابلة للنفاذ، وذات أهمية قيمة على مختلف المجالات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية[٢].

ومن خلال أربعة أهداف أساسية، يمكن الوصول لتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية، والتي بدورها تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، وهذه الأهداف تمثل الآتي[٣]:

١. اعتبار المياه ثروة وطنية، لها أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية.
٢. انشاء المشروعات المقبولة اجتماعياً والفعالة اقتصادياً، وتحديد استراتيجيات تنفيذها وتقيم نتائجها، إضافة إلى تفعيل دور القطعات الاستهلاكية في المشاركة بوضع الخطط والسياسيات المائية مع صانع القرار، مع إعطاء المرأة والشباب الاهتمام الخاص في قضية المياه.
٣. إدراة الموارد المائية بطريقة عقلانياً، وبالشكل الذي يضمن صونها وديمومتها، وعلى أن تكون هذه الإدارة معبرة عن حاجات المجتمع وأولوياته، وعلى وفق سياسات اقتصادية وطنية.
٤. العمل على تحديد مصادر المياه وحمايتها، وذلك على وفق نهج ديناميكي فعال، وفي مختلف القطاعات، مع الأخذ في الحُسبان الأبعاد الصحية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية.

وبناء على ذلك، فأن استخدام معدل المياه بواقع مرتين على معدل الزيادة الحاصلة بالسكان، الأمر الذي أدى إلى الضغط المستمر على الموارد المائية، وبالتالي إلى حدوث خلل بين الموارد المائية، وزيادة الطلب عليها.

ثالثا: حوكمة المياه

عرّف معجم الموارد المائية الحوكمة بأنها العمليات الإدارية والسياسية والاقتصادية، والتي تتولى من خلالها السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمعات عملية صنع القرارات الخاصة بإدارة وتنمية الموارد المائية[٤].

غير أن مفهوم الحوكمة المائية قد وصفت من قبل البنك الدولي بأنها نمط ممارسة القوة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية في الدولة، كما يشير في الوقت نفسه إلى مجوعة من النظم المؤثرة في عملية صنع القرارات الخاصة بإدارة وتنمية الموارد المائية، وخدمة التزويد المائي، وتنطوي هذه

---

[١] استيفين بريشيري كولومبي، أزمة المياه في العالم وجوه إخفاق إدارة الموارد المائية، ترجمة مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٣٠.
[٢] هاني أحمد قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، دراسات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.
[٣] المصدر نفسه، ص ص ٢٣-٢٤.
[٤] معجم الموارد المائية المشتركة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، بيت الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٢، ص١٥٤.

القرارات في الأغلب على عنصر سياسي مهم بالمناطق التي تتميز بوجود تنافس إقليمي ودولي حول موارد مائية محدودة، وبالتالي فإن حوكمة المياه عادة ما تعكس حقائق سياسية على مختلف المستويات، المحلية والإقليمية والدولية[١]، كما أن الحوكمة المائية الرشيدة والفعالة تقتضي تحقيق المشاركة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأعلام، بما يمثله ذلك من دعم وتأثير على الحكومة، إضافة إلى الممارسات التشريعية والإدارية والتنظيمية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية[٢].

ومن زاوية أخرى، توجد أربع ركائز يعتمد عليه مفهوم حوكمة المياه وفي الوقت نفسه تمثل مقايس للقوة والقدرة على مواجهة التحديات، وهذه الركائز تتمثل بالآتي[٣]:

١-البعد البيئي: يهدف إلى سلامة وخدمة الأنظمة البيئية، والمحافظة على استدامة الموارد المائية.

٢-البعد الاجتماعي: يشير هذا البعد وفي ظل محدودية الموارد المائية إلى العدالة والإنصاف في استخدام الموارد المائية، بصرفِ النظر عن المستوى الاجتماعي.

٣-البعد السياسي: ويمثل هذا البعد في حق الجميع بالحصول على الموارد المائية وبالشكل المنصف.

٤-البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد إلى الاستخدام العقلاني والفعال للموارد المائية، وبالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فإن الحوكمة المائية تعبر عن قوة وقدرة المؤسسات التشريعية والإدارية للدولة، في سعيها لتحقيق العدالة في تطوير شبكة الموارد المائية وتطويرها، مع وجود اتفاق بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص بما يمثلانه من أفراد[٤].

رابعا: الدبلوماسية المائية

تُعدُّ الدبلوماسية المائية من الدبلوماسيات الجديدة والغير تقليدية، وقد شاع هذا النوع من الدبلوماسية في الحقبة الأخير في ممارسة العلاقات الدولية، كما شهدت فعالية متزايدة إذا ما اقترنت بالمنهجية غير النمطية لنظريات الأمن الغير تقليدية، أو تلك الصراعات والنزاعات فيما يخص المياه في الأحواض الدولية[٥]، ومن جانب آخر، أصبحت الدبلوماسية المائية من أكثر المصطلحات شيوعاً وتداولاً، ويعود السبب في كثرة الاستخدامات إلى تزايد المخاطر المتعلقة بالموارد المائية، إذ تم استخدامها من قبل وزارات الخارجية

---

[١] جوي سعيدة، الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر، العدد٢، مجلة آفاق علوم ادارة الاقتصاد، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤٣٣.

[٢] سارة عبد الله حسون، عبد الأمير عباس الحيالي، الحوكمة المائية خيار استراتيجي لتنمية الموارد المائية في محافظة ديالى، العدد٨٩، مجلة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢١، ص٥.

[٣] زبيدة محسن، أولاد حميودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، العدد٥، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠٧.

[٤] حسن عادل محمد المنذري، السياسات المائية في دول المصب الأنهار (العراق ومصر دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، ٢٠٢٠، ص٧.

[٥] محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجا، مجلة دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، العدد بلا، ٢٠١٦، ص١.

والصحفيين ومراكز الفكر وذلك بعد أن تم وضع الفيضانات في مقدمة أهم خمسة مخاطر في المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١١ من حيث الاحتمالية أو التأثير[١].

كما أن الدبلوماسية المائية كمفهوم تم ابتكارها في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تشير إلى التجمع على طاولة المفاوضات كجزء متطور من التنظيم لكل الجهات الفاعلة، وذات الصلة بإدارة وتنمية الموارد المائية، ويكمن الهدف من هذا من الدبلوماسية هو تعزيز المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لمناطق الأحواض العابرة للحدود، والعمل في الوقت نفسه على منع تحول الصراعات الخاصة بالموارد المائية إلى صراعات عسكرية، وبعد تصريح(إلياسون) والذي يشغل منصب نائب الأمين العام للأمم المتحدة، بخصوص أهمية المياه للتنمية من جهة، ومن جهة أخرى أهميتها في حفظ السلم والأمن الدوليين[٢].

كما أن مصطلح الدبلوماسية المائي قد شهداً تداولاً واسعاً في معجم واضعي السياسات ومستشاريهم، إذ تم استخدامه للمناقشة عن كيفية إيجاد الحلول للصراعات المائية، والمياه العابرة للحدود، وتحقيق التعاون المائي وتعزيزه، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن المحلي والإقليمي والدولي، فهي تمثل الاتصالات التي تحدث بين دولة مع دول أخرى أو منظمة إقليمية أو دولية، ومن خصائصها أن عملية التفاوض تشترك فيها جهات مختلفة، من خبراء في الجغرافية والاقتصاد ومهندسين[٣].

ومفهوم الدبلوماسية المائية يعرّف بأنه ممارسة نظرية لتكيف إدارة قضايا المياه التي تتسم بالتعقيد، وهي تُعدُّ من أشكال الدبلوماسية الحديثة، والتي ترتكز على نمط ممارسة الدبلوماسية وبالشكل الأكثر تكثيف وبشكل خاص إزاء أزمة المياه، إذ يقوم المفاوض بتشخيص مشاكل المياه وبعدها يحدد أهم نقاط التداخل، ثم اقتراح الحلول الدائمية، على أن تراعي تلك الاقتراحات تعدد وجهات النظر، والقيم المستهدفة والفرد، إضافة إلى مراعاة المتغيرات المفاجئة على صعيد التنافس في مجالات المياه بين الدول، مع الأخذ في الحسبان بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة[٤].

كما أن أدوات الدبلوماسية المائية تتركز وبالشكل الذي يراه البروفسور (شفيق الإسلام[*]) بمجموعة من العلوم المساعدة، والتي تشكل المعارف لدى الدبلوماسيين، ومن المفترض أن تكون لديهم اللمام بها، عند المفاوضات في الدبلوماسية المائية، إذ بمكان تلك العلوم من تغير مسارات التفاوض، إضافة إلى ذلك تعدُّ المعرفة العلمية والفنية من الأمور المهمة في المفاوضات المائية[٥].

وبالإمكان في الواقع العملي تفعيل الدبلوماسية المائية، وذلك من خلال العديد من المستويات، وتشمل هذه المستويات الوفود الدبلوماسية للدول المتشاطئة، أو من خلال إنشاء علاقات غير رسمية بين تلك الدول

---

[١] علي حسين حميد، عماد أكرم توفيق، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الأزمات المائية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٥.

[٢] مريم عبد السلام الشامي، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٩٢.

[٣] محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٤] المصدر نفسه، ص٣.

[*] يعتبر البروفسور (شفيق الإسلام) أحد الباحثين في مجالات الدبلوماسية المائية، في الشرق الأوسط، عمل كأستاذ في علوم الهندسة المدنية والبيئة والدبلوماسية المائية في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس في الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر: محمد محسن أبو النون، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٥] علي حسين حميد وعماد أكرم توفيق، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الأزمات المائية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

عبر البحوث والحوارات ولجان تقصي الحقائق أو الاستعانة بمصادر تتمتع بالاستقلالية والتحقيق فيها، وهذا الأمر يتطلب بدوره وجود قاعدة بيانات، وعلى أن تحتوي هذه القاعدة مختلف المعلومات المتعلقة بالموارد المائية، والجوانب التاريخية والقانونية والاجتماعية، إضافة إلى تأثير عامل المناخ على تلك الموارد[١].

وبذلك فإن الدبلوماسية المائية تأخذ مسارين، المسار الأول: هو الذي يتم من خلال المؤسسات الرسمية والفاعلة في الدولة والمتمثلة بوزارة الموارد المائية، ويطلق على هذا المسار بالرسمي، أما المسار الثاني: وهو الذي يتم من خلال المؤسسات غير الرسمية مثلاً منظمات المجتمع ووسائط الأعلام وخبراء المياه، ويطلق على هذا المسار غير الرسمي، ومن أجل إدارة وتنمية المياه العابرة للحدد، تقوم الدولة باتباع العديد من المسارات، والتي يطلق عليها بالدبلوماسية المتعددة المسارات" وتشمل هذه الدبلوماسية الخطط الإقليمية ومراكز البحوث ووسائل الأعلام، والقيام بالتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي[٢].

وعليه، فإن الاهتمام بالدبلوماسية المائية أخذ بالتزايد خلال العقود الأخيرة، وذلك لما يشهد العالم من تناقص بالموارد المائية نتيجة ارتفاع بدرجات الحرارة، وزيادة الطلب عليها بسبب الزيادة السكانية، الأمر الذي أدى إلى الصراعات حول الموارد المائية، وهذه الصراعات تهدد الأمن والسلم الدوليين.

وعليه يمكن القول، إن عملية صنع السياسة سواء كانت سياسة خارجية أو سياسة مائية، لها خصائص عدة وتمرّ بمراحل عدة، إذ تختلف هذه الخصائص والمراحل من حيث طبيعتها وحدّتها وتعقيدها من دولة إلى دولة أخرى، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من عوامل مختلفة، والتي أهمها(سلوك نظام الحكم، سلوك النظام السياسي)، إذ يعدُّ النظام السياسي لأية دولة هو المسؤول الأول عن آلية رسم السياسات العامة في الدولة، وبالتالي هو من يقوم بتحديد طبيعة دور الأفراد والجماعات وإضافة إلى المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، وذلك عبر ما تقوم به من وضع(الخطط، الحلول، التمويل، التنفيذ، تقيم النتائج والآثار)، كل ذلك في سبيل وضع سياسات عامّة للدولة تحقق المصالح الوطنية.

وعليه ،أن العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة المائية يمكن النظر اليها كجزء من العلاقة المتصاعدة بين الصراع السياسي والبيئة، وفي إطار هذا الصراع، فقد تطورت مقولات مهمة حول العلاقة بين قضايا المياه والصراع السياسي، ومن تلك المقولات أن الدول التي لها السيطرة على أعالي النهر تكون لها قدرة كبيرة في التأثير على كميات المياه المتدفقة إلى دول حوض النهر، أي أن دول أعالي النهر بإمكانها استخدام قضية المياه كوسيلة لأغراض أو اهداف مختلفة(سياسية، عسكرية ،اقتصادية)، بعد أن تأخذ في الحُسبان عددًا من المحددات منها:

١- الكثافة السكانية.

٢- وفرت الموارد المائية البديلة.

٣- مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[١] مريم عبد السلام الشامي، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٢] Jon dived, Water Diplomacy, creating value and building trust in transboundary Water negotiations by Lawrence Susskind and Shafiqul Islam Aug. 2012, p22.

وعلى العكس من ذلك، وبعد إدراك تلك الدول إلى مسألة تزايد ندرة الموارد المائية، فهناك مقولات أخرى تذهب إلى أن الدول التي تطل على الأنهار الدولية أيقنت بأن الوصول إلى تسوية حقيقية خاصة بالموارد المائية لا تتم إلا من خلال المفاوضات المشتركة حول إدارة وتوزيع واستخدام تلك الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى وجود علاقات إيجابية بين تلك الدول.

الفصل الأول

السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة ومؤسسات صنعها تجاه دول حوض (نهر النيل)

المبحث الأول: واقع الموارد المائيّة المصريّة.

المطلب الأول: مصادر الموارد المائيّة المصريّة.
المطلب الثاني: واقع واحتياجات المياه في مصر.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة والبنية المؤسسية لصنع السياسة المائيّة المصريّة.

المطلب الأول: البنية المؤسسية لسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

الفصل الأول:

السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة ومؤسسات صنعها تجاه دول حوض (نهر النيل[*]).

ترتكز السياسة الخارجيّة لأية وحدة دولية على دوائر مختلفة، ومن ضمن هذه الدوائر السياسة المائيّة، وذلك من أجل الحركة داخل الإقليم، الذي توجد فيه الوحدة الدولية أو عبر الساحة العالمية، وذلك تبعاً لوزن وقدرات ومصالح كل دولة، وفي الوقت نفسه هناك دائما خيارات وبدائل متعددة لتسير السياسة الخارجيّة، والتي تتوقف على طبيعة القضية التي يتم التعامل معها، وعلى ما تمتلكه تلك الدولة من قدرات بشرية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية في مرحلة ما، الأمر الذي قد يفرض على الدولة القيام بدور ريادي، أو دور عادي، أو قد تجعلها تلك القدرات أن تكون بمثابة عامل وصل بين الأقاليم، أو معزولة عن تلك الأقاليم، ومن ثم الانعزال عن الأحداث العالمية.

إذ أصبحت السياسة المائيّة في العصر الحديث، من القضايا والتحديات التي تواجه العديد من الدول، وذلك لأهمية المياه وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي، إذ إن الاهتمام بمشكلة المياه أصبحت ظاهرة دولية، وقد تنبهت الأمم المتحدة إلى ذلك، إذ خصصت دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه عقدت في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرة، كما تقون لجنة القانون الدولي في (لاهاي) بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية، من أجل مواجهة المشاكل المنتظرة، نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه.

ونقطة الانطلاق هنا هي مكانة المياه في السياسة الخارجيّة المصريّة، إذ تعدّ قضية المياه هي أبرز القضايا في مصر، والتي تتميز بالاستمرارية والدائمية، وهي إحدى القضايا المحورية التي تحدد وإلى حدٍ كبير توجهات السياسة الخارجيّة المصريّة، كما تشارك في رسم دوائر حركتها، لأنها تمثل العنصر الأساسي للحصول على المياه، ولابد من الملاحظة أن السياسة الخارجيّة ماهي إلا امتداد للسياسات الداخلية، وكلما ازداد الوعي بقضية أو مسألة محلياً، كلما انعكس ذلك على السياسة الخارجيّة، وبناء على ما سبق سيتم تقسيم الفصل الأول على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: واقع الموارد المائيّة المصريّة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة والبنية المؤسسية لصنع السياسة المائيّة المصريّة.

---

[*] نهر النيل: اعتقد المصريون القدماء أن نهر النيل يمثل مركز العالم، وأن منبعه هو بداية العالم، وبالتالي جعلوا قبلتهم نحو الجنوب، أما الفراعنة فأطلقوا عليه أبي الآلهة، ومن خلال بعض أناشيدهم، وكلقب مستعار من الإلهة(نون) الذي يعتبر عند الفراعنة رب المياه الأزلية، كما أن نهر النيل لم يكن يعرف في مصر باسم النيل، بل عرف باسم (حابي أو هابي)، أي آلهة النهر، وأشهر آلهة النيل، وعرف كذلك باسم (بي) يوماً ما، للمزيد ينظر نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، السنة بلا ، ص ١٥.

المبحث الأول: واقع الموارد المائيّة المصريّة

بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

((وَنَادَىٰ فِرعَونُ فِي قَومِهِۦ قَالَ يَٰقَومِ أَلَيسَ لِي مُلكُ مِصرَ وَهَٰذِهِ ٱلأَنهَٰرُ تَجرِي مِن تَحتِي أَفَلَا تُبصِرُونَ))[1]

صدق الله العظيم

كان فرعون مصر يفخر بامتلاكه سلطتين قويتين هما (ملك مصر والأنهار) التي تجري في الأرض مصر وحولها، ولم تكن سلطة الفرعون تقف عند حدود مصر، بل امتدت لتشمل نهر النيل وروافده وما حوله، إذ يعدّ المناطق المجاورة لمصر والتي تجري فيها الأنهار هي جزء من ملك مصر، وأن أمنها هو امتداد لأمن مصر.

وتعدّ المياه أساس الحياة والعنصر الأساسي في التنمية، وعندما يدور النقاش في الشأن المائي فإنه يعني البحث في مستقبل العالم، إذ إن كمية المياه ثابتة على سطح الأرض، غير أن الطلب عليها يتزايد، الأمر الذي يعني أن حصة الفرد منها أخذاً بالتناقص وتردي نوعيته، وفي بعض مناطق العالم نشأ تنافس على هذه الكمية الثابتة، الأمر الذي تطور إلى صراعات، وعندما كانت معظم الأنهار في العالم عابرة للحدود، كان لابد من نشوء خلافات وصراعات بين الدول المتشاطئة، إذ تعدّ دول المنبع نفسها هي الأحق باستعمال المياه من باقي الدول، سواء كانت دول ممر أو دول مصب، وبناء على ذلك تزايد اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالقضايا الخلافية حول المياه، إذ بدأ بتأطير هذا الاهتمام وإسناده بالمعاهدات والمواثيق، فقد رعت منظمة الأمم المتحدة العديد من المبادرات الدولية والاتفاقيات، وأشرفت على العديد من الأنشطة العلمية، وأخيرا تبنت الاتفاقية الدولية الخاصة باستخدام المجاري المائيّة للأغراض غير الملاحية.

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم المبحث على مطلبين، وهما كالآتي:

المطلب الأول: مصادر الموارد المائيّة المصريّة.

المطلب الثاني: واقع واحتياجات المياه في مصر.

المطلب الأول: مصادر الموارد المائيّة المصريّة.

يعدُّ الحديث عن المياه من الأمور التي لا تحتاج إلى تأكيد أو تدليل، فإضافة إلى كونه عنصرًا أساسيًا لجميع الكائنات الحية، فإنه يعدّ أيضا أحد أهم المدخلات الرئيسة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن الحديث عن تحقيق أي تنمية سواء كانت زراعية أو صناعية، دونما الحديث عن توفير الكميات اللازمة من المياه وبنوعية محددة[2]، وفي مصر تشير الدراسات والتقديرات لكميات المياه المتاحة، والاحتياجات المائيّة للأغراض المختلفة، إلى تنامي الفجوة بين عرض المياه والطلب عليه، إضافة إلى الصراع القائم على المياه فيما بين دول حوض نهر النيل، وتأثير التغيرات المناخية على كميات مياه نهر النيل، الأمر الذي يوضح خطورة الموقف المائي في مصر، إذ تشير الدراسات إلى أن دول حوض نهر النيل

[1] القران الكريم، سورة الزخرف، أية ٥١.

[2] محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموعة باحثين، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١، ص٥.

ومنها مصر مقبلة على مرحلة مصيرية، وذلك عند اتساع الفجوة بين المتطلبات المتزايدة والثبات أو التناقص في الموارد المائيّة المتاحة[١].

وتمثل حصة مصر من مياه نهر النيل الحد الأدنى والمطلوب لسد الاحتياجات المائيّة، على عكس دول حوض نهر النيل الأخرى، إذ تسقط على هذه الدول كميات كبيرة من الأمطار، ويتوفر فيها مياه جوفية، ولديها أنهر أخرى عديدة[٢].

إذ إن محدودية موارد مصر المائيّة المتاحة، جعلها تعاني من الفقر المائي، وانخفاض في حصة الفرد من المياه لتصل إلى(٦٢٥) م^{٣} سنوياً، بينما في السابق كانت حصة الفرد من المياه تبلغ(٢٠٠٠) م^{٣} سنوياً، الأمر الذي جعل من المواطن المصري دون مستوى خط الفقر المائي، والذي يبلغ(١٠٠٠) م^{٣} سنوياً للفرد، وفقاً للمعدلات العالمية، بينما يصل هذا المعدل في الكونغو إلى (٥٧٠٠) م^{٣} سنوياً، ومن المحتمل أن تصل حصة الفرد المائيّة في مصر حوالي(٣٥٠) م^{٣} سنوياً بحلول عام ٢٠٥٠، وتعتمد مصر على نوعين من المصادر المياه، وهما مصادر المياه التقليدية ومصادر المياه الغير تقليدية[٣]، وبناء على ما سبق تنقسم الموارد المائيّة في مصر على قسمين:

أولا: الموارد التقليدية: وهذه الموارد تتمثل في مياه نهر النيل ومياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية.

ثانيا: الموارد غير تقليدية: وهذه الموارد تتمثل في معالجة واستخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي وتحلية مياه البحر.

أولا- مصادر المياه التقليدية.

١- المياه السطحية:

تشكل المياه السطحية المصدر الرئيسي للحصول على الماء، وتضم هذه المسطحات الأنهار والبحيرات والبرك والبحار والأمطار والسيول، وتتفاوت كمية المياه تبعاً لنوع المصدر وكمية المياه الهاطلة من الأمطار والجريان السطحي، وتعدّ الأنهار من أهم مصادر المياه العذبة على سطح الأرض، وذلك لسهولة استغلالها في الأراض المختلفة، إذ يقدر حجم الأنهار في العالم حوالي (١٥٠٠) كم^{٣}، ويوجد في العالم أكثر من (١٠٠) نهر يتجاوز المجرى الرئيسي لكل نهر (١٦٠٠) كم، ويتصدر نهر النيل أطول الأنهار في العالم بطول (٦٦٥٠) كم، ويليه نهر الأمازون بطول(٦٤٣٧) كم [٤]، والذي يهم من المياه التقليدية هنا هو نهر النيل والأمطار والسيول والمياه الجوفية بالنسبة لمصر.

أ- نهر النيل:

إن الباحث والدارس للتاريخ المصري القديم والحديث، يجد أن نهر النيل له خصوصية ليس لها مثيل في أي دولة نهرية عدا مصر، إذ كان نهر النيل في عهد الفراعنة يقدس، وتقدم له القرابين، وتحاك حوله

---

(١) محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٦..

(٢) محمد إبراهيم منصور، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار النشر والتوزيع، جامعة أسيوط، مصر، ١٩٩٩، ص٧٤٤.

(٣) ولا الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩، ص١١٦.

(٤) محمد خميس الزوكة، جغرافيا المياه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٦٨.

الأساطير، وكل هذا لما لنهر النيل من أهمية بالغة للمصريين في حياتهم، واستمر هذا الحال حتى العصور الحديثة، إذ يلاحظ على خريطة مصر السكانية والاقتصادية يجد أن سكان مصر يجتمعون على ضفاف نهر النيل، ولا يبتعدون عنه، لكونه يمثل لهم المصدر الرئيسي إن لم يكن الأوحد للمياه لمختلف الاستعمالات[١].

ومصر هي هبة النيل، فهي تعتمد على مياهه من أجل استمرار الحياة فيها، فهو يعد المصدر الوحيد للماء العذب، إذ أن باقي المصادر ضئيلة جداً، إذا ما قورنت به، وبالرغم من أن مصر لا تسهم في زيادة موارد النيل مثل باقي دول حوض النيل، إلا إنها تعتمد عليه اعتمادا كلياً، لذاك دائما ما تحرص مصر على إقامة علاقات طيبة مع دول المنبع، ولاسيما إثيوبيا التي تسهم وبشكل منفرد بحوالي (٨٥%) من مياه النيل، وبالتالي فهي تمثل تهديداً حقيقياً للأمن المائي المصري، كون مصر تعد أكبر مستهلك لمياه نهر النيل مقارنة بباقي دول حوض النيل[٢].

ويستمد نهر النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسة، ووفق الخارطة رقم (١)، فأن هذه الأحواض تتألف من عدد من الأنهار والبحيرات، وهي كالآتي[٣]:

أولا: حوض الهضبة الأثيوبية:

تعد الهضبة الأثيوبية من أهم منابع النيل وأخطرها على الأطلاق، إذ تمد نهر النيل عند أسوان بحوالي (٨٥%) من متوسط الإيراد السنوي، أي (٧١) مليار م^{3}سنوياً، وبذلك تعدّ الهضبة الأثيوبية الأكثر أهمية على الأمن المائي المصري، وتجتمع مياه هذه الهضبة من عدد من الأنهار وهي[٤]:

– **نهر النيل الأزرق:** يبدأ هذا النهر من بحيرة تانا، والتي تقع داخل الراضي الأثيوبية، وهي أكبر بحيرة في أثيوبيا، وعلى ارتفاع (١٨٤٠) م، من مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالي (٣٠٦٠) م^{2}، ويتم تجميع مياهها من مياه الأمطار والروافد المائيّة الهابطة من المرتفعات المحيطة، ويصب هذا النهر عند مدينة الخرطوم.

– **نهر السوباط:** يبدأ من الهضبة الأثيوبية، عند نهر البارو، إذ يمد نهر النيل بكميات من المياه تقدر بحوالي (١٣،٣) مليارم٣سنوياً، غير أنه يفقد حوالي (٤،١) مليارم٣ نتيجة التبخر، وتراكم المياه في المستنقعات، وفي نفس الوقت يقوم نهر البيور بتغذية نهر السوباط بحوالي (٢،٨) مليارم٣سنويا.

– **نهر عطبرة:** ويبدأ هذا النهر من الأطراف الشمالية من الهضبة الأثيوبية، إذ تتكون مياه هذا الرافد من التقاء مجموعة من الروافد المنتشرة، ويتميز بانه مياه سريعة الجريان، وذلك بسبب طبيعة المنحدرات الشديدة والتي يمر بها نهر السوباط.

---

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٩، ص٣.

[٢] محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٩ -٢١.

[٣] فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ص١٧-٢٣.

[٤] رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص ص ٣٨ -٣٩.

خارطة رقم (١): منابع نهر النيل

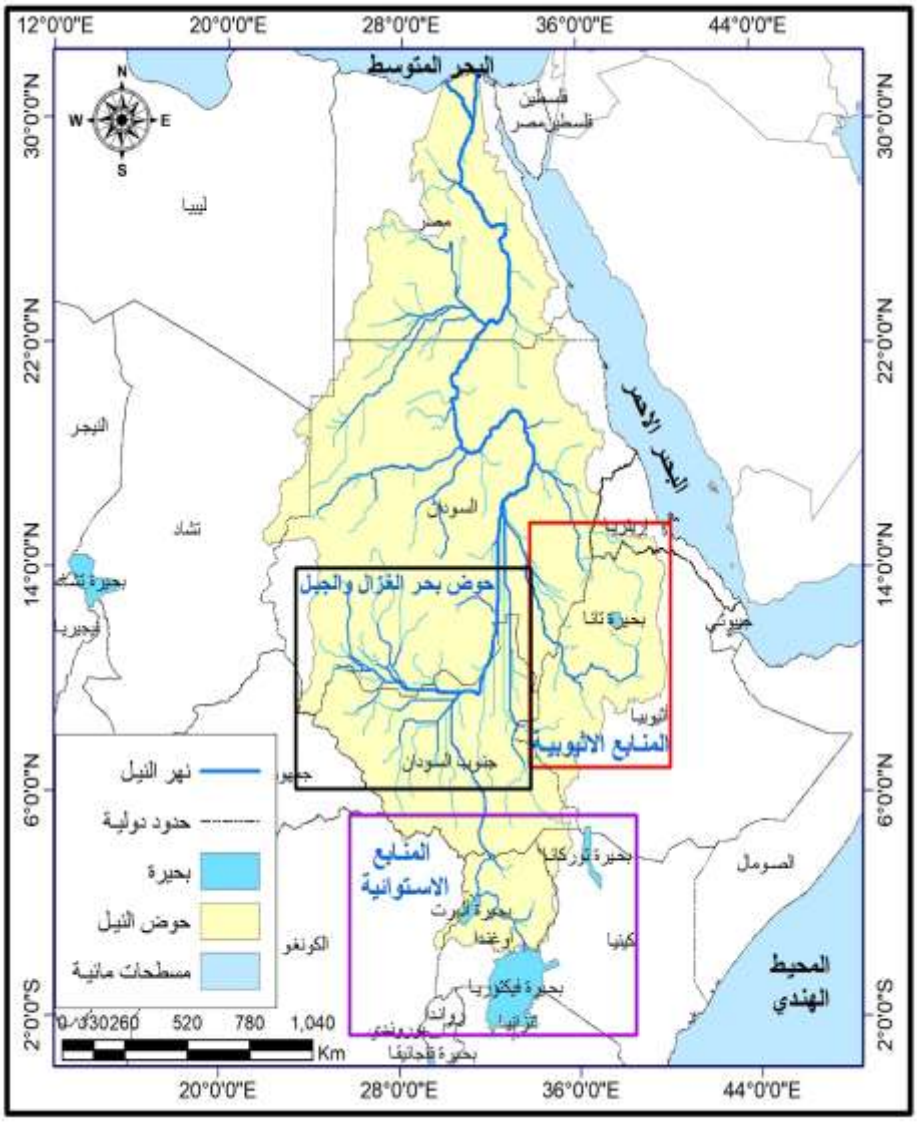

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث بالاعتماد على: .Arc Map 10.8 (G.I.S).

ثانيا: حوض الهضبة الاستوائية:

وتقع داخل حدود كينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، إذ تمثل هذه الهضبة أعمق المناطق في القارة الأفريقية، وهي من أكثر المصادر انتظاما في أمداد نهر النيل بالمياه على مدار العام ولاسيما في فصل الجفاف، ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة من هذه الهضبة حوالي (١٣) مليار م^{3}سنوياً، أي ما نسبته (١٥%) من إيرادات نهر النيل عند سد أسوان[١]، وتجتمع مياه هذه الهضبة من مصادر مختلفة وهي بحيرات (فيكتوريا، كيوجا، ألبرت، جورج، إدوارد)[٢].

[١] محمد عبد الغني سعود، أفريقيا: دراسة في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦٣.

[٢] نادر نور الدين محمد، موارد حوض دول حوض النيل المائية والأرضية: ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، الدار العربية لعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٣٠ -٣١.

- **بحيرة فكتوريا:** تعد أكبر البحيرات في القارة الأفريقية، ويقع الجزء الأكبر منها في الأراضي الأوغندية والتنزانية، وتطل بشكل مباشر على كينيا، وتبلغ مساحتها حوالي (٦٩) ألف كم، وذات عمق يصل إلى (٧٩) م، وبمنسوب يبلغ (١١٣٤) م فوق مستوى سطح البحر.

- **بحيرة كيوجا:** وتقع في الأراضي الأوغندية، وتبلغ مساحتها حوالي (٦٢٧٠) كم، ويتراوح عمقها بين (٣ – ٧م)، وهي عبارة عن منخفض ضحل له العديد من التفرعات، والتي يصل بعضها إلى حد المستنقعات والبرك الموبوءة بالنباتات المائيّة.

- **بحيرة ألبرت:** وهي سابع أكبر بحيرة في القارة الأفريقية، إذ تقع في وسط القارة الأفريقية، أي على الحدود بين أوغندة والكونغو الديمقراطية، تبلغ مساحتها حوالي (٥٣٠٠) كم، وتقع على مستوى (٦١٧) م عن سطح البحر، وهي البحيرة الأساسية التي ينبع منها نهر النيل الأبيض، والذي يتحول بعد دخوله السودان إلى بحر الجبل، ويعدّ نهر السمليكي المغذي الأساسي للبحيرة، والذي يأتيها من الجنوب الغربي من دولة الكونغو الديمقراطية.

- **بحيرة جورج:** تقع هذه البحيرة في أوغندة، وتبلغ مساحتها حوالي (٢٥٠) كم^{٢}، وتقع على خط الاستواء، وعلى مستوى (٩١٥) م وفوق سطح البحر، وينبع منها عدة أنهار صغيرة، ويعد الرافد(مبوكو) أكبر روافد هذه البحيرة والذي عادةً يظهر في موسم الفيضانات، ويختفي باختفائها.

- **بحيرة إدوارد:** وهي أصغر البحيرات العظمى في القارة الأفريقية، وتقع معظم هذه البحيرة داخل الأراضي الكونغو الديمقراطية، وعلى ارتفاع (٢٢٠٠) م مستوى سطح البحر، وينبع منها عدة أنهار صغيرة، إذ تتصل ببحيرة جورج عبر (قناة جازينجا).

ثالثا: حوض بحر الغزال:

يقع في الجزء الغربي من السودان، وهي عبارة عن منطقة مستنقعات ضخمة، إذ يتكون هذا الحوض من عدد من البحار الصغيرة وهي (بحر الزراف، بحر لول، بحر العرب، بحر سويد، بجر تونج، نهر بونجو)، وتنبع هذه الموارد المائيّة من المناطق الجبلية بالسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ويبلغ الإيراد السنوي المتوسط لهذه الأنهار حوالي(١٥،١مليارم٣)، ألا أن ما يصل منه إلى نهر النيل لا يزيد عن (٠،٥) مليارم٣ سنوياً، إذ يفقد الباقي في منطقة المستنقعات.

جدول رقم (١): مساهمة الأنهار الرئيسة في مجرى نهر النيل

منطقة المصدر	النهر	كمية المياه بمليارات م٣	نسبة مساهمة كل نهر
أثيوبيا	نهر النيل الأزرق	٤٩،٥	%٦٠
شرق أفريقيا	بحر الجبل	١٣،-	%١٥،٥
أثيوبيا	نهر عطبرة	١١،٥	١٣،٧
أثيوبيا	نهرالسوباط	١١،-	١٣،١
الإجمالي		٨٤	%١٠٠

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

ويعدّ نهر النيل من أطول الأنهار في العالم، إذ يمتد على طول(٦٦٥٠) كم، وتشترك فيه إحدى عشر دولة، وتقسم هذه الدول بين دول منبع ودول ممر ودول مصب، وهذه الدول تتمثل بالآتي: (إثيوبيا، وزائير، كينيا، أريتريا، تنزانيا، رواندا، بروندي، أوغندا، السودان، جنوب السودان، مصر)، وإذا كان السودان يشكل

مجرى نهر النيل، فإن مصر تمثل مجراه ومصبه، بينما الدول الأخرى تكون منبعه، إذ تعدّ مصر أكثر الدول احتياجاً لنهر النيل، وذلك لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها، الأمر الذي دفعاً سابقاً الرئيس المصري الأسبق(جمال بعد الناصر) لبناء السد العالي عام١٩٥٢، وكان الهدف منه هو توليد الطاقة الكهربائية وتطوير البنية الاقتصادية وتوفير مياه الشرب، وبعدها أصبح نهر النيل من الأنهار الدولية[١].

يكاد أن يكون نهر النيل والذي يمتد في مصر مسافة(١٥٠٠) كم المصدر الوحيد للمياه العذبة بها، إذ تعتمد عليه اعتماداً يكاد أن يكون كلياً، كمصدر للري والاستخدامات المنزلية والصناعية، فهو يمثل (٩٧%) من أجمالي الموارد المائيّة المصريّة، وتقدر حصة مصر من مياه النيل عند وصولها إلى مدينة أسوان جنوب مصر وبنحو(٥٥،٥) مليار م^{٣} سنويا وهي حصة ثابتة وغير قابلة للزيادة، وإنما هي معرضة الإن للنقصان بسبب الخلافات بين مصر ودول منابع نهر النيل، وهي الكمية التي أكدتها اتفاقية عام ١٩٥٩بين مصر والسودان لتقسيم مياه النيل، التي تصل إلى الحدود المصريّة[٢]، إذ كان سكان مصر في تلك الفترة يبلغ حوالي (٢٦) مليون نسمة، والآن ومع الزيادة المضطربة في السكان فإن الطلب على المياه في مصر اصبح أكبر من حجم كميات المياه المتاحة[٣].

كما أن هناك مشكلة تبرز في مياه نهر النيل وهي مشكلة الفقد، والتي تعدّ حالة مؤثرة في مياهه، إذ على الرغم من أن حصة مصر من مياه نهر النيل كما تم ذكره مسبقاً والتي تبلغ (٥٥،٥) مليار م^{٣}سنوياً، إلا أن نسبة الفقد من المياه مرتفعة، وحالة الفقدان تتمثل بالآتي[٤]:

- المياه المنصرفة سنوياً اتجاه البحر المتوسط والبحيرات الشمالية.
- تخلف نظم الري التي تؤدي إلى فقدان المياه.
- سوء استخدام المياه في الشرب والاستخدامات المنزلية.
- زيادة نسبة التلوث في مياهه.

كما أن مشكلة مياه النيل لا تقتصر على النقص القائم أو المحتمل في إيرادات المياه، وعجزها عن تلبية المتطلبات المتزايدة، وإنما ترتبط أيضا بنمط أدارة الموارد من جهة وبنوعية المياه من جهة أخرى[٥]، ويوضح الجدول أدناه استخدامات الموارد المائيّة ونسبة الفقد في مصر عام ٢٠١٦.

جدول رقم (٢): الاستخدامات المائيّة ونسبة فقد المياه في مصر عام ٢٠١٦

توزيع استخدام والفقد المائي	كمية المياه مليار م^{٣}
ري المساحات المزروعة في الأراضي القديمة	٤٩،٧
مياه الشرب والاستخدامات المنزلية والصناعية	٧،٧
الملاحة وتوليد الطاقة والموازنات	٢،٢
اجمالي الاستخدامات الفعلية	٦٠،١
مياه المنصرفة إلى البحر	١٢،٠
فواقد التبخر في شبكة الري	٢،٠

(١) احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١٧٩.
(٢) محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٤٩.
(٣) ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.
(٤) احمد محمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٥٣
(٥) المصدر نفسه، ص١٥٣.

اجمالي الاستخدامات والفقد	٧٤،١

المصدر: حسين توفيق إبراهيم، مشكلة المياه في مصر، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٠٤.

ويعدّ خزان السد العالي من أكبر البحيرات الصناعية في العالم، إذ يبلغ طول بحيرة ناصر حوالي (٥٠٠) كم، منها (٣٥٠) كم داخل الأراضي المصريّة، و(١٥٠) كم في الأراضي السودانية، ويتراوح عرض البحيرة بين (١٠-١٥) كم، ويصل معدل التبخر السنوي منها حوالي (٢٠٠٠) مم[١].

وكمصدر للمياه في مصر، ولضخامة إسهامه يبقى نهر النيل الركيزة الأساسية لأية خطط مستقبلية، سواء كانت هذه الخطط في مجالات التنمية الزراعية أو الاقتصادية أو الصناعية بوجه عام، وتبعاً لهذه الأهمية كانت هناك محاولات عديدة من بعض الدول الواقعة في حوض نهر النيل، لاستخدام المياه أو التلويح بها كسلاح سياسي ضد مصر فهناك أثيوبيا التي تلوح بين الحين والآخر باستخدام مياه نهر النيل كسلاح سياسي ضد مصر، وهناك أيضا حالات من تأزم في العلاقات بين مصر-السودان، لهذا شكَّل هدف تأمين مياه نهر النيل مبدأً أساسيًا من بين مجموعة المبادئ الحاكمة، والتي بنيت عليها نظرية الأمن القومي المصري عبر مختلف العصور[٢].

وعلى الرغم من طول مجرى نهر النيل، إلا أن كمية المياه المتدفقة منه لا تزيد عن (٨٤) مليار م^{٣}، إذ يضيع منها (١٠) مليار م^{٣} عن طريق التبخر، والنسبة الباقية والتي تبلغ (٧٤) مليار م^{٣}، موزعة بين مصر والسودان، وذلك في اتفاقية مياه النيل الثنائية لعام ١٩٥٩، وبنسبة (٥٥,٥) مليار م^{٣} لمصر، و(١٨،٥) مليارم^{٣} للسودان، أي بنسبة (٣-١) بين الدولتين[٣].

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص القول بأن ثمة مصلحة مؤكدة لمصر في مياه النيل، إذ يصدق هذا القول على الماضي، كما يصدق على الحاضر، أما عن احتمالات المستقبل فهي تزيد هذا القول تأكيداً، وهذه المصلحة تمثل أهمية بالشكل الذي لا تكاد تدنيها أية مصلحة ولأية دولة أخرى من دول حوض النيل، إلى درجة يمكن القول ومن دون أي تردد بأن دول حوض النيل الأخرى ليس لها مصالح سوى المصالح الهامشية فيما يتعلق بمياه النيل، فقط إذا كان الحديث عن مجال الري الزراعي، ويستثنى من ذلك وفي حدود معينة السودان[٤].

ب - مياه الأمطار والسيول:

تعد الأمطار المورد الأول للمياه في الوطن العربي، لكن هذا المورد يتسم بالقلة أحياناً، وسوء التوزيع والتغيرات المناخية، وتعاقب سنوات الجفاف أحياناً أخرى، وتتوزع الأمطار في الوطن العربي بنسب مختلفة، فـ (٦٠%) أمطار ذات نظام مداري صيفي، ومعظمها يتساقط في حوض السودان والقرن الإفريقي واليمن، بينما

---

[١] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد في مصر (جانبا العرض والطلب)، في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧..

[٢] احمد محمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢

[٣] احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

[٤] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠٠.

هناك (٤٠%) أمطار ذات نظام متوسطي شتوي، تتساقط في المغرب العربي وشمال أفريقيا والمشرق العربي في شمال خط المدار[١].

وتصنف مصر من ضمن الدول شحيحة الأمطار، إذ يقل هطول الأمطار بالشكل الذي لا يكفي لتغطية مجالات التنمية المختلفة، ويكاد يقتصر هطول الأمطار في مصر على المناطق الساحلية، إذ يصل معدله في تلك المناطق إلى (٢٠٠) مم سنوياً، وذلك في أقصى الشمال الشرقي عند رفح، وفي الشريط الساحلي المحاذي لوسط الدلتا تبلغ معدله (١١٠) مم في السنة، أما في القاهرة فتبلغ معدله ١٥ملم سنوياً، كما تتعرض المناطق الشرقية والمطلة على البحر الأحمر وبعض مناطق جنوب سيناء من سنة إلى أخرى إلى عدد من العواصف المطرية، والتي تسبب السيول الجارفة[٢]، وفي الجدول أدناه يلاحظ الفرق في هطول الأمطار بين مصر والسودان.

جدول رقم (٣): معدل هطول الأمطار في مصر والسودان ٢٠١٦.

الدولة	الإقليم	معدل اقل من ١٠٠ملم/سنة	معدل ١٠٠- ٣٠٠ملم/سنة	معدل أكثر من ٣٠٠ملم/سنة	كمية الهطول بالمليارم٣/سنة
مصر	وسط	١١،١٣	٤،١٣	-----	١٥،٢٦
السودان	إقليم	٤١،٦٨	٧٦،٤٧	٩٧٦،٢٠	٣٥،١٠٩٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: العلم والتكنولوجية، العدد١٧-١٨، مجلة معهد الأنماء العربي، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٥.

ويقدر إجمالي ما يسقط من أمطار على مصر حوالي (١٥) مليار م^3 سنوياً، إذ لا يستفاد منها مثلاً لأغراض الزراعة ألا ما معدله (١،٤) مليار م^{3}سنوياً، وموزعة إلى سيناء بمعدل٤٠٠مليون م^3، وعلى الساحل الشمالي الغربي بنحو ٧٠٠مليون م^3، كما يستخدم نحو (٣٠٠) مليون م^3 للمعاونة في ري المحاصيل الشتوية في الدلتا، وتعدّ هذه المعدلات من الأمطار ضعيفة جداً، فهي لا تمثل إلا ما نسبته (١،٨%) من إجمالي إيرادات مصر من المياه، أو ما نسبته (٩،٣%) من إيرادات مصر من الأمطار[٣] .

وبالتالي يستفاد من الأمطار فقط في أثناء شهور الستة الشتوية، على العكس من دول حوض نهر النيل الأخرى التي تسقط عليها الأمطار الغزيرة في معظم شهور السنة، لاسيما أنّ مصر تقع خارج الحزام المطري، إذ لا تسمح معدلات سقوط الأمطار بالاعتماد عليها اعتماداً كلياً واستغلالها في الأغراض الزراعية أو الاقتصادية، لذا فأن أي نقص في كمية المياه التي تصل إلى مصر من نهر النيل ستؤثر سلبياً في إنتاجها الزراعي والصناعي[٤].

ومن جانب آخر، فأن السيول التي تسببها العواصف المطرية القصيرة الزمن تسبب خطراً بيئياً على مناطق البحر الأحمر ومنطقة جنوب سيناء، إذ أوضحت بعض الدراسات بهذا الشأن إمكانية الاستفادة من هذه المياه، أما بشحن خزانات المياه الجوفية المحلية، أو لأغراض الشرب والري بصورة مباشرة، وذلك من أجل الحد من آثارها المدمرة، وبالتالي تقدر كميات الأمطار والسيول التي يمكن استغلالها بحوالي مليار م

[١] احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.
[٢] منذر الخادم، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص٥٩-٦٠١.
[٣] بوزاري خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٣٧.
[٤] عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص٣٤.

٣سنوياً[١]، كما أن ظاهرة السيول في مصر تحدث على فترات متباعدة وغير منتظمة، والحقيقة أن مدى الاستفادة من السيول تعود بالأساس إلى مدى انتظام حدوثها، وحجم المياه المتوقع منها، ومدى قرب مصادرها من مناطق الاستفادة منها [٢].

ج – المياه الجوفية:

تعدّ (المياه الجوفية [*]) احتياطياً مهماً من المياه في مصر، وذلك لأنها تنتشر في مختلف مناطق مصر، إذ إن هناك نوعين من المياه الجوفية: الأولى مياه قريبة من الغطاء الرسوبي، بينما الثاني يقع في منطقة عميقة ومخزون في الصخور، وتوجد في شبه جزيرة سيناء، وتتغذى هذه المياه من مياه الأمطار ومياه الجريان السطحي للسيول، وتداخل مياه البحر في المناطق الساحلية، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من المياه من حيث نسبة العذوبة[٣]، وتوجد طريقتين للحصول على المياه الجوفية، والتي تتمثل بالآتي[٤]:

– الإبار: والبئر هو عبارة عن ثقب أو ممر، والتي غالباً ما تكون عمودياً، إذ يحفر بالأرض عبر الصخور، لاستخراج المياه الجوفية، أو لاستخراج النفط أو الغاز.

– مياه الينابيع: والينبوع هو عبارة عن فتحات طبيعية في الصخور، إذ تتدفق منها المياه الجوفية عندما يرتفع منسوب المياه إلى سطح الأرض، ويكون ذلك بصورة طبيعية دون الحاجة إلى السوائل الاصطناعية، لا تجري بعد ذلك مع انحدار العام على سطح الأرض

وتنقسم المياه الجوفية بصورة عامة إلى ثلاثة أقسام:

– مياه جوفية عذبة.

– مياه جوفية مالحة.

– مياه جوفية بين الملوحة والعذوبة.

كما أن المياه الجوفية داخل الأراضي المصريّة تنقسم على قسمين هما[٥]:

أولا– المياه الجوفية المتجددة: وهي خزانات تتم تغذيتها بالمياه بشكل مستمر، كما يتم السحب منها باستمرار، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع وانخفاض مناسيب المياه فيها، وتوجد خزانات المياه الجوفية المتجددة في منطقتين هما:

---

[١] الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو هام ٢٠١٧، وحدة استشارات السياسة المائية، وزارة الموارد المائية والري، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٧، ص٤.

[٢] جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي: دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٣.

[*] المياه الجوفية: يقصد بها تلك المياه الموجودة تحت سطح الأرض، والتي تشغل كل أو بعض الفراغات الموجودة في التكوينات الصخرية، وهي نتاج لتسرب مياه الأمطار أو مياه الأنهار أو ذوبان الجليد، الى باطن الأرض، وتعد من أهم مصادر المياه العذبة في العالم، وأوسعها انتشارا، ويقدر حجمها بحوالي ٨٤٥٠ألف كم٣، أي ما يعادل ٢٢% من أجمالي المياه العذبة على سطح الأرض، للمزيد ينظر: محمد إبراهيم منصور، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل أبحاث المؤتمر السنوي الثالث،٢٤-٢٦تشرين الثاني، جامعة أسيوط، مصر، ١٩٩٨،ص١٨٥.

[٣] منذر الخادم، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٤] عدنان عبود، حفر الإبار، هيأه الموسوعة العربية،٢٠١٠، متاح على الرابط: http://arab-ency.com.sy/detail/4679. تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/٣/٢٢

[٥] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر (جانبا العرض والطلب)، في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموع باحثين، مصدر سبق ذكره، ١٨٨..

– تحت الأراضي الزراعية في منطقة الوادي ودلتا، وتمثل خزانات ضحلة، ونوعية المياه فيها متوسطة، وتستخدم في زراعة الخضروات والفواكه.

– وتتمثل في الأحواض الساحلية، التي تتكون بفعل هطول الأمطار على الكثبان الرملية، والممتدة على طول سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، إذ تشكل عدسات من المياه العذبة، والتي تستقر فوق محتوى الماء الجوفي العميق.

ثانيا – المياه الجوفية الغير متجددة: وهي خزانات ذات محتوى مائي هائل، وتنتشر في الصحراء الغربية والشرقية وشبه جزيرة سيناء، وأهم هذه الخزانات هو الخزان الرملي النوبي، والذي يقع تحت أجزاء من مصر والسودان وليبيا وتشاد، وبالإمكان السحب منه بأمان ولسنوات.

وتقدر المياه الجوفية في مصر حوالي (٥٥،٥) مليار م^{٣} سنوياً، وهذه النسبة توجد في أربع خزنات رئيسة للمياه وهي كالآتي[١]:

– **خزان وادي النيل الجوفي،** وهو من أكبر الخزانات الجوفية المتجمدة في مصر، إذ يمتد من محافظة الجيزة إلى محافظة أسوان، وبطول (٩٠٠) كم، وبعرض (٢٤) كم.

– **خزان الحجر الرملي النوبي،** ويعدّ هذا الخزان من أكبر الخزانات الجوفية في العالم، وذا امتدادين أفقي وراسي، إذ يغطي مساحة تزيد عن مليونين كم، وهي من المياه غير القابلة للتجديد، ويتم تقسم مياهه بين أربع دول (مصر، السودان، تشاد، ليبيا).

– **خزان المغرة،** وهو الخزان الواقع بين غرب دلتا ومنخفض القطارة.

– **خزان الساحلي،** ويتمثل في طبقات المياه الجوفية بالساحل الشمالي الغربي، وتمتاز مياهه بأنها قابلة للتجديد.

ثانيا– مصادر المياه غير تقليدية.

١ – معالجة مياه الصرف الزراعي:

يمثل الصرف الزراعي المورد الثاني للمياه في مصر بعد مياه نهر النيل، إذ يؤمن نحو ٦،٥مليار م^{٣} سنوياً من المياه، ويتم يستخدمه من جديد بعد أعادة تأهيله في الري الزراعي، ولهذا الغرض تم بناء عام ١٩٩٤ شبكة كبيرة من قنوات الصرف، وبطول يصل إلى (٣٨٤٣٥٥) كم، ويستفيد من هذه الشبكة حوالي (٢،٣) مليون هكتار، بواقع كيلو متر واحد لكل أربع هكتارات تقريباً، وفي عام ١٩٩٦ تم زيادة طول الشبكة على (٥٠٠) ألف كم[٢]، ومما لاشك فيه، أن وظيفة الصرف الزراعي تتجاوز مهمة جميع المياه المتسربة إلى باطن الأرض، ليتم إعادة معالجتها واستخدامها من جديد في مشاريع الري، إضافة إلى الحفاظ إلى التربة الزراعية من التملح، ولاسيما أنها تستخدم وبشكل مكثف في نظام الري الدائم، ومنذ مئات السنين[٣].

٢– معالجة مياه الصرف الصحي:

---

[١] صالح نور، معوقات المياه الجوفية بالصحراء الغربية، بحث مقدم في ندوة مشروع ترعة جنوب الوادي الجديد، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٨.

[٢] محمد سيد شحاته، دراسة اقتصادية لاستخدام المياه في الزراعة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٣، ص٣٨.

[٣] بوزاري خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

يتم الاعتماد على مياه الصرف الصحي منذ عام ١٩١٥، وتقدر كميات هذه المياه حوالي (٨،٤) مليار م^{٣} في عام ١٩٩٢، وتستخدم في ري المحاصيل غير الغذائية مثل الغابات الخشبية، وكمياتها في تزايد، إذ بلغ حجم مياه الصرف الصحي المعالجة حوالي(٦،٠) مليار م^{٣} في عام ٢٠٠٠، وبلغت نحو مليارين م^{٣} بحلول عام ٢٠٢٠سنوياً[١]، كما أن قسم من هذه المياه يعاد إلى نهر النيل من أجل الاستفادة منه مرة ثانية، بينما القسم الآخر لا يستفاد منه، إذ تزايد الاهتمام بهذا المورد المائي مؤخرا، لاسيما بعد تطور ثقافة معالجة مياه الصرف الصحي من جهة، ومن جهة أخرى الضغوطات الناجمة عن قضية البيئة والمحافظة عليها ونهر النيل والمسطحات المائيّة من التلوث[٢].

وتقدر المساحة الأراضي الزراعي التي يمكن استخدام فيها الري بواسطة مياه الصرف الصحي بحوالي(٩٠) ألف هكتار، والتي تتوزع هذه الأراضي بين كل من القاهرة والإسكندرية وحلوان، بينما تحتاج هذه المساحة وباستخدام الطرق الحديثة للري كمية من المياه تقدر بحوالي ١،٢مليار م^{٣} سنوياً، ومن المتوقع أن يصل إلى (١٢) مليار م^{٣} سنوياً في المستقبل [٣]، كما بلغ إجمالي عدد محطات الصرف الصحي المعالج حوالي(٤٧٥) محطة عام ٢٠١٠– ٢٠٢٠، مقابل(٤٥٥) محطة عام ٢٠١٩ –٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع وصلت إلى(٤،٤%)، وبلغ إجمالي كمية الصرف المعالج(٥،٢٣) مليار م^{٣} عام ٢٠٢٠– ٢٠٢١، ومقابل(٥،١٣) مليار م^{٣} عام ٢٠١٩ –٢٠٢٠، ما نسبته(١،٣%)[٤].

٣– تحلية مياه البحر:

تعد عملية تحليه مياه البحر من أكثر العمليات انتشاراً في دول الخليج العربي والجزيرة العربية، إذ كان إنتاج الدول العربية من مياه التحلية حتى عام ١٩٩٦ يبلغ (٣،٤) مليارم^{٣} سنوياً، مما تعادل هذه الكمية حوالي (٧٠%) من الإنتاج العالمي لتحلية المياه[٥].

فلا سبيل لزيادة الموارد المائيّة في ظل العجز المائي الذي تتعرض له مصر، والذي هو نتيجة لزيادة عدد السكان والنقص في الموارد المائيّة المتاحة حاليا، بسبب الارتفاع المستمر في درجات الحرارة، وما يتبعها من تغييرات مناخية للأرض، إلا بتحلية مياه البحر.

تمتلك مصر احتياطيًا كبيرًا من المياه المالحة، وذلك لما تتميز به من شواطئ بحرية طويلة، والتي تقع على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس وخليج العقبة، وبطول يزيد على (٣٥٠٠) كم، ألا أن التكاليف المالية العالية لإزالة الملوحة جعل هذا المورد المائي غير مفيد لمصر عملياً، إذ تنتج مصر حوالي نصف مليار م٣ من مياه البحر المحلاة، وهناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن تكلفة تحلية كل (١٠٠)

---

[١] خيري العشماوي وليلى الشريف، مصادر المياه في مصر وسبل تنميتها، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة بلا، ص٧.
[٢] منذر الخادم، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠
[٣] محمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، ط٢، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٠، ص١٨٤.
[٤] الأمن المائي المصري: المؤشرات والتحديات والجهود، مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
https://www.img.mhuc.gov.eg/images/daf212-26ca-4a40-aoobc3f9f49d4e6.pdf. تاريخ زيارة الوقع ٢٠٢٤/٣/١١
[٥] محمود فيصل الرفاعي، أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي، العدد١٨، مجلة الإنماء العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧.

م^3 من المياه المالحة تكلف (١٥٠٠) جنيه مصري، غير أن تكلفة معالجة مياه الصرف الزراعي قد تتراوح بين (٨ – ١٠) جنيه مصري، أما معالجة المياه الجوفية فأن لا تزيد عن جنيهين، وكذلك التكلفة العالية في معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تقدر بحوالي (٣٠ –٤٠) جنيه لكل ألف م٣[١].

والواقع أن مصر في مجال تحلية مياه البحر تعدّ من أقل الدول العربية استغلالا لسواحلها الواسع، فمثلا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي لا يتجاوز عدد سكانها(٤،٢٥) مليون نسمة، يوجد فيها أكبر محطة لتحلية مياه البحر في العالم، وهي محطة جبل، والتي تبلغ طاقتها حوالي(٨٢٠)ألف م^{3}يومياً(٣٠٠) مليون م^{3}سنوياً، بينما في مصر والتي يبلغ عدد سكانها حوالي(٨٠) مليون نسمة، يوجد عدد قليل من محطات تحلية مياه البحر، وذات الطاقة المحدودة، والتي لا تتجاوز طاقتها جميعاً حوالي(٧٢)ألف م^3 يومياً، أي أقل من عشر ما تنتجه دول الإمارات، ومن جهة أخرى هو العشوائية في توزيع هذه المحطات، إذ يختص خليج العقبة بالنصيب الأكبر من مشروعات التحلية، وبطاقة تبلغ(٤٠٠٠٠) م^3 يومياً، أي نحو (١٤،٦) مليون م^3 سنوياً[٢].

وعليه، أصبحت عملية تحلية المياه اليوم خياراً من بين أكثر الخيارات توفير للمياه، وبتكلفة تتراوح بين دولار إلى دولارين للمتر المكعب الواحد، فأن تحويل مياه المحيط إلى مياه صالحة للشرب أغلى بمقدار أربعة إضعاف إلى ثمانية إضعاف من معدل تكلفة تزويد المياه للمدن، وفي الوقت الحاضر وبمقدار (١٠ ٢٠) ضعفاً مما يدفعه المزارعون حالياً، وذلك للحصول على الماء اللازم لمزارعهم، ونتيجة ذلك تبقى عملية تحلية مياه البحر الحل الذي يمكن اللجوء إليه كملاذٍ أخير.

وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق **(جون كنيدي**[*]**)** في عام ١٩٦١، عن رأيه في عملية تحلية مياه البحر، بقوله" أنه إذا استطاعت الإنسانية إيجاد طريقة زهيدة الثمن للحصول على الماء العذب من البحر، فأن هذا الإنجاز سيتضاءل أمامه أي إنجازات عملية أخرى".

ومن المتوقع ظهور عمليات جديدة من شأنها التقليل من تكاليف تحلية مياه البحر، إذ وضع البنك الدولي نصف رأس ماله تحت تصرف هذه المشاريع، وكذلك تساهم وكالات الأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعدد من الدول في تمويل هذه المشاريع[٣]، والجدول أدناه يوضح عملية وتكلفة تحلية مياه البحر، مع العرض أن هذه التكلف غير مضبوطة.

---

[١] بوزاري خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[٢] خالد عبد القادر عودة، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، في مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

[*] جون كينيدي: وهو سياسي أمريكي، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٦١/١/٢٠ حتى ٢٢ /١٩٦٣/١١، ليكون بذلك الرئيس الخمس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان أصغر رئيس منتخب في أمريكية، ولد كينيدي في عام ١٩١٧، في مدينة بروكلين ولاية ماساتشوستس الت تقع شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شهدت فترة حكمه أطلاق البرنامج الفضاء الأمريكي، كما شهدت فترة حكمه عدد من أخطر مراحل التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، منها أزمة برلين، التي على اثرها تم تقسيم ألمانيا إلى قسمين، أحدهما موالي للاتحاد السوفيتي السابق، والأخر موالي للولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الصواريخ الكورية، وكذلك توقيع أولى الاتفاقيات للحد من التسلح النووي ، وهي معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣، وتم اغتيل (كينيدي) في ٢٢تشرين الثاني ١٩٦٣، في مدينة دالاس بولاية تكساس من قبل احد الأشخاص، للمزيد ينظر: إياد محي الدين أمين، الاغتيالات السياسية في العصر الحديث، دار زهران للنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ٦٧ – ٨٢.

[٣] روي بوبكن، تحلية مياه البحر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، السنة بلا، ص٩١.

جدول رقم (٤): عملية تحلية المياه البحر وتكاليفها

نوع المحطة	دولار أمريكي لكل م^{٣}	دولار غالون/ يوم
١ـ التغذية من مياه البحار		
• الومض المتعدد المراحل	٩٨،١	٧،٥
• الانضباط البخاري	١،٢٤	٤،٧
• التناضح العكسي	٠،٩٩	٣،٧٥
التبخر متعدد العمليات	/	/
أنبوب أفقي (٥٢)	١،٥١	٧،٥
أنبوب أفقي-درجة حرارة منخفضة	١،٣٦	٥،١٥
٢ـ التغذية من مياه أقل ملوحة		
• التناضح العكسي	٠،٢٦	٢،٨٥
• الفرز الغشائي الكهربائي ملم/لتر	٣٨،٠	٤٥،١
• الفرز الغشائي الكهربائي ملم/لتر	٠،٥٢	١،٩٦

المصدر: مغاوري شحاته دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٥٤.

جدول رقم (٥): كمية الموارد المائيّة المتاحة في مصر (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الوحدة بالمليار م^{٣}/ سنة

السنوات المصدر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
حصة مياه نهر النيل	٥٥،٥٠	٥٥،٥٠	٥٥،٥٠	٥٥،٥٠	٥٥،٥٠
المياه الجوفية بالوادي ودلتا	٦،٥٠	٦،٦٠٦،٦٠	٦،٧٠	٦،٧٠	٦،٩٠
معالجة مياه الصرف الزراعي	٩،٠٩	١١،١٢	١١،٠٧	١١،٥٠	١١،٧٠
معالجة مياه الصرف الصحي	١،٣٠	١،٣٠	١،٢٤	١،٣٠	١،٣٠
الأمطار والسيول	١،٣٠	٠،٩٢	٠،٩٣	٠،٩٠	٠،٩٠
تحلية مياه البحر	٠،٠٦	٠،٠٦	٠،٠٦	٠،١٠	٠،١٠
الإجمالي	٧٣،٨	٧٥،٥	٧٥،٥	٧٦،٠	٧٦،٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر، وزارة الموارد المائيّة والري، أذار ٢٠٢٢، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.sis.gov.eg/PDF/Ar/1/273/pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١/٥

المطلب الثاني: واقع واحتياجات المياه في مصر

المياه هبة من الله ومورد مجاني للإنسان، ومن ثم فأن استخدامها والتصرف بها كما شاء حق له منذ الولادة، ومثل هذا المفهوم المتحرر للمياه، لم يشكل أية عقبة في وقت ليس ببعيد، كما أنه حتى مطلع القرن العشرين فأن الطلب على المياه وفعالية استخدامها ونوعيتها كانت ثانوية بشكل عام، ومع الزيادة السكانية وتطور المدينة والتوسع في العمران والصناعة والزراعة في العالم، أصبحت المياه تأخذ طابعًا جديدًا ومتميزًا، كونها ضرورية لكافة أشكال الحياة، ولا يمكن الاستغناء أو التعويض عنها بسلعة أخرى، كما هو الحال للعديد من السلع الاستهلاكية[١].

لقد تزايد الحاجة إلى استعمال المياه مع تزايد حاجات الإنتاج الزراعي والصناعي، وذلك لتزايد النشاط الاجتماعي، إضافة إلى الانفجار الديمغرافي في الدول، غير أن هذا كله لا يفسر التناقص المتزايد والخطير في الاحتياطي المائي، وهذا التناقص لا يفسره فقط ندرة تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة، وإنما تفسره أيضا

[١] محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، مصدر سبق ذكره ٢٥.

عوامل أخرة، تتمثل بطبيعة السياسة المتبعة للسيطرة على الموارد المائيّة واستثمارها، وهي سياسة تكشف عن غياب بعدين أساسيين هما:

- العقلانية في التخطيط.
- والمستقبلية في الاستهلاك.

إذ إن التخطيط والتجربة والاستهلاك الأعمى، هي تمثل سيد المواقف في الاحتياطي المائي، وفي المستقبل القريب إن لم تقوم الدول بادراك المواقف، ورفع درجة الأداء في إدارة الثروة المائيّة، فأن الكارثة ستحدث، وسيكون هناك عصر مجاعة وموت بطيء.

أولا- واقع المياه في مصر.

يرتبط التخطيط السليم لخطط التنمية الزراعية والصناعية في أية دولة، ارتباطاً وثيقاً بمعرفة شاملة ودقيقة لحجم الموارد المائيّة في هذه الدولة، ومدى جودتها واقتصاد استخدامها، والبدائل والإضافات الحالية والمستقبلية لزيادة تلك الموارد.

وتعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا كبيراً في توفير مواردها المائيّة، إذ يبلغ إجمالي الموارد المائيّة في مصر حوالي(٧٤) مليار م^{٣}، وهذه الموارد موزعة كالآتي(المياه السطحية، المياه الجوفية، مياه التحلية، مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة)، ومع الزيادة السكانية، والتوسع في الأراضي الزراعية، وثبات الموارد المائيّة، إذ ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام، ومن المتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى(٤٩) مليار م^{٣} في عام ٢٠٢٥، وفي عام ٢٠٥٠، سيصل العجز المائي إلى(٩٤) مليار م^{٣}، وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون الأمن المائي منذ العام ٢٠٠١[١].

ثانيا- احتياجات المياه في مصر.

كان فيضان نهر النيل السنوي ملائمًا لسد احتياجات الزراعة في مصر منذ أيام الفراعنة وما بعدها حتى مطلع القرن التاسع عشر، فقد كان المصريون القدماء يتركون مياه الفيضان تغمر المزارع ويحيطونها بالسدود، والتي تضمن بقاء مياه الفيضان فوق المزارع فترة من الزمن، وذلك لتجديد خصوبة الأرض وريها في الوقت نفسه، ثم يقومون بعد ذلك بنشر البذور، وجني ثمار جهودهم مرة في السنة، وكانت هذه الحصيلة تكفي لسد حاجات الشعب المصري[٢].

ويتحدد الطلب على المياه في الطلب الزراعي والصناعي والاستخدام المنزلي وتوليد الطاقة الكهربائية والملاحة وكما مبين بالجدول رقم (٦)، إذ تعتمد مصر على مياه النيل اعتمادا كاملاً، من أجل الوفاء بالاحتياجات الزراعية والصناعية والاستخدام المنزلي، وبالتالي فأن أي نقص في مياه النيل يؤدي إلى خلل في الأمن المائي المصري، وبالتبعية يؤثر على الأمن القومي، إذ لا يوجد مصدر آخر يستطيع أن يلبي

[١] احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
[٢] محمود سمير احمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص١٠.

الاحتياجات المائيّة المصريّة مثل نهر النيل، فعلى الرغم من اختلاف الدراسات حول نسبة الاعتماد على مياه النيل، إلا أنها تؤكد على أنه المصدر الوحيد لضمان الأمن المائي لمصر.

وكانت حاجة مصر من المياه عام ٢٠١٠، حوالي (٧٠) مليار م^{٣}سنوياً، بينما اجمالي مواردها المائيّة بقدر نحو(٦٢) مليار م^{٣}سنوياً، بما فها مياه الأمطار والمياه الجوفية ومعالجة المياه، الأمر الذي يعني أن مصر تعاني من عجز مائي، وبافتراض حصول زيادة في عدد سكان مصر عام ٢٠٢٥ ليصبح (١٠٠) مليون نسمة، فإن مصر سوف تحتاج إلى ما يقارب(١٠٠) مليار م^{٣}من المياه سنويا، ما يعني أن العجز المائي في مصر سيزداد إلى نحو (٣٢) مليار م^{٣}، الأمر الذي يشكل تحديًا حقيقيًا وكبيرًا أمام مصر والذي لابد من مواجهته، لاسيما في ظل ثبات حصة مصر من الموارد المائيّة، وزيادة عدد السكان الطردية، ورفع معدلات التنمية، وكل هذا يستلزم تأمين الاحتياجات المطلوبة وبكل الوسائل والسبل، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد المائيّة المتوفرة من كافة صور التلوث[١].

وفي مصر تنقسم الحاجة إلى المياه على ستة أقسام هي: حاجة المياه إلى الزراعة، وهذه الحاجة تستهلك حوالي (٨٠%) من مجموع المياه المستعملة في مصر، وبعدها مباشرة الحاجة المنزلية للمياه والتي تستهلك حوالي (٦،٩%)، ثم الحاجة الصناعية وتستهلك حوالي (٥،٦%) والحاجة للملاحة النيلية والتي تحتاج سنوياً إلى (٦،٢%) من مجموع الحاجة إلى المياه في مصر، والحاجة إلى توليد الطاقة الكهربائية، والثروة السمكية[٢].

أ- الحاجة الزراعية للمياه:

من الواضح أن مسألة الزراعة في مصر في وضع متوتر مقارنة في أي مكان في العالم، والسبب في ذلك هو محدودية الأراضي الزراعية والتي تمثل حوالي (٥%) من مساحة مصر، واقتصاد موارد مصر المائيّة على نهر النيل يكاد أن يكون شبه كامل، هذا من جهة، وبسبب التزايد المستمر بالسكان من جهة أخرة، وهذا الأمر ينتج عنه ضغط كبير على الموارد الزراعية المتاحة، وبالتالي تكون له انعكاساته السلبية على إنتاج الغذاء، والذي يعدّ الشرط الضروري والأول لوجود الإنسان[٣]، إذ تتحدد الحاجة إلى المياه لأغراض الزراعة على ضوء مساحة الأراضي الزراعية، إضافة إلى احتياجات المحاصيل من المياه(المقننات المائيّة الحقلية)[٤]. وتستحوذ الزراعة على حوالي (٨٠-٨٥%) من الميزانية المائيّة لإجمالي المساحة الزراعية حوالي (٨) مليون فدان، وفي عام ٢٠١٧ تزايده المساحة المزروعة إلى (١٠-١١) مليون فدان، إذ يصل ما يحتاجه الفدان الواحد من المياه حوالي ٦ ألف م٣سنوياً، أي أن إجمالي نصيب الزراعة من المياه يصل إلى (٤٨) مليار م^{٣}سنوياً[٥].

ب- الاحتياجات المنزلية:

---

[١] سيد عاشور احمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٦٦.
[٢] بوزازي خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.
[٣] منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٩-٧٠.
[٤] جهاد عودة، الصراع الدولي في حوض النيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٦.
[٥] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٥.

وتشمل الاحتياجات المنزلية جميع استعمالات المياه في المنزل من الشرب والطهي والتنظيف والأغراض الصحية الأخرى، إضافة إلى الاستعمالات العامة للمياه والتي تشمل، ري الحدائق وتنظيف الشوارع وغسل السيارات...الخ، إذ يتوقف مجموع الاحتياجات المنزلية على تزايد السكان، ومستواهم الثقافي، والمعدل اليومي لاستهلاك الفرد الواحد للمياه.

وتقدر بعض المصادر احتياجات مصر المائيّة ولأغراض منزلية حوالي (٣،٧) مليار م^{٣} في عام ١٩٨٧-١٩٨٨، وهذه الحاجة ارتفعت عام ١٩٩١-١٩٩٢ إلى حوالي (٤،٩) مليارم^{٣}، وفي عام ٢٠٠٠، ارتفعت الحاجة إلى (٥،٩) مليارم^{٣}، ومن المتوقع أن تصل هذه الحاجة في عام ٢٠٢٧ إلى (٨) مليار م^{٣} [١].

ج- الاحتياجات الصناعية:

تحتاج الصناعة إلى المياه لأغراض عديدة، وقدرت هذه الحاجة بين عامين ١٩٨٧-١٩٨٨ بحوالي (٣) مليار م^{٣}، وفي عامين ١٩٩١-١٩٩٢ ارتفعت إلى (٣،٥) مليار م^{٣}، وفي عام ٢٠٠٠ وصلت إلى حوالي (٥) مليار م^{٣} من المياه[٢]، وقد دمج مجلس الشورى المصري الاحتياجات المنزلية والصناعية للمياه، وتشير إلى أنها بلغت في عامين ١٩٨٠-١٩٨١ حوالي(٥،١) مليار م^{٣}، ووصلت في عامين ١٩٧٨-١٩٨٨ إلى (٧،٤) مليار م^{٣}، ووصلت في عامين ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٠٨،٨) مليار م٣، وفي عام ٢٠٠٠وصلت إلى (١٠) مليارم^{٣}، أي بواقع زيادة معدله ما بين (٢-٣) مليارم^{٣} ، كل(٨-٩)سنوات) إذ يوجد في مصر حوالي (٣٥) ألف مصنع، وتتنوع هذه المصانع بين مصانع كبرى وصغيرة ومتناهية الصغر [٣].

د- الاحتياجات الملاحية في النيل:

يستخدم نهر النيل في أغراض الملاحة الداخلية، ولابد من أن يحتوي مجرى نهر النيل على كميات كبيرة من المياه وبصورة دائمية، وبالشكل الذي يسمح بالملاحة فيه، إضافة إلى أن تدفق جزء من مياه النهر إلى البحر يعدّ من الضروريات، من أجل صيانة المجرى ومنع تقدم مياه البحر باتجاه الأحواض الجوفية في الدلتا[٤].

هـ- توليد الطاقة الكهربائية:

تستخدم المياه المنصرفة من السد العالي، في توليد الطاقة الكهربائية، إذ كان إجمالي الطاقة المولدة من السد العالي عند إنشائه حوالي (٨٠%) من احتياجات مصر، أما الآن فأن هذه النسبة لا تزيد عن ١٥-١٧%) من حاجة مصر للطاقة الكهربائية[٥].

---

[١] بوزازي خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[٢] منذر خدام، الأمن المائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٥-٨٦.

[٣] محمد شحاته، دراسة اقتصادية لاستخدام المياه في الزراعة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ ص٤٦.

[٤] نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية: ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[٥] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للمواد المائية في مصر: جانبا العراض والطلب: في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

و- إذ ينص قانون الري والصرف على عدم توجيه أي مياه عذبة إلى مزارع الأسماك، ويتم تغذية هذه المزارع فقط من مياه الصرف التي قد تكون محملة بملوثات تؤثر على نوعية الأسماك ومدى صلاحيتها للاستخدام البشري [١].

جدول رقم (٦): الاستخدامات المائيّة لمصر (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الوحدة بالمليارم٣/سنة

السنوات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاستخدامات	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية
الزراعة	٦٠،٩٠	٦٢،١٠	٦٢،٠٠	٣٥،٦٢	٦٢،٣٥
الاستخدامات المنزلية	٩،٥٥	٩،٧٠	٩،٨٠	٩،٩٥	١٠،٣٥
الصناعة	١،٢٠	١،٢٠	١،٢٠	١،٢٠	١،٢٠
فاقد التبخر من النيل والترع	٢،١٠	٢،٥٠	٢،٥٠	٢،٥٠	٢،٥٠
الإجمالي	٧٣،٨	٧٥،٥	٥،٧٥	٧٦،٠	٧٦،٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر، وزارة الموارد المائيّة والري، آذار ٢٠٢٢، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.sis.gov.eg/PDF/Ar/1/273/pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠٤٢/١/٥

شكل رقم (٢): الاستخدامات المائيّة لمصر (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الوحدة بالمليارم٣/سنة

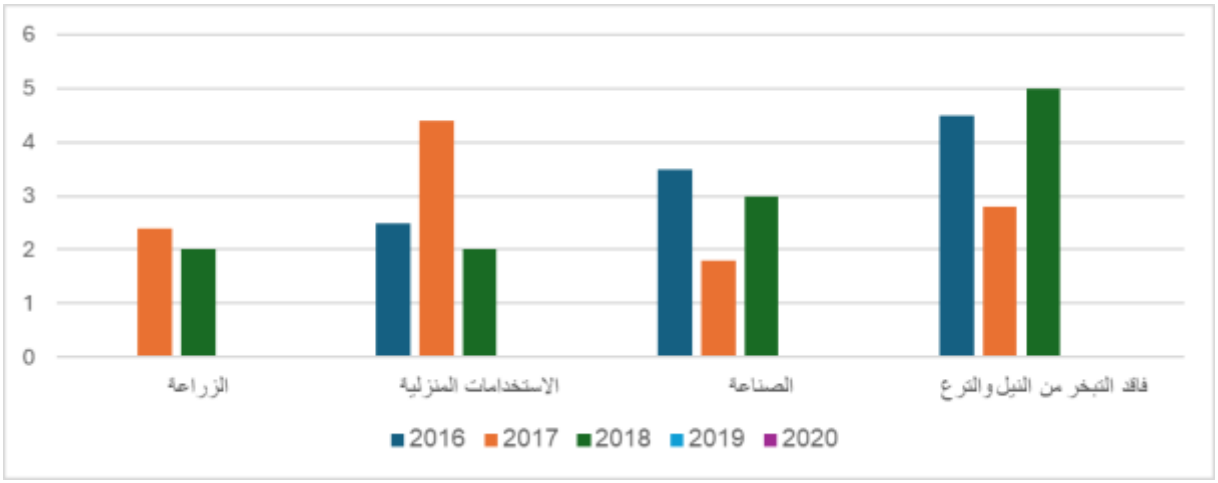

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر، وزارة الموارد المائيّة والري، آذار ٢٠٢٢، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.sis.gov.eg/PDF/Ar/1/273/pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠٤٢/١/٥

[١] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للمواد المائية في مصر: جانبا العراض والطلب: في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

جدول رقم (٧): جدول الموارد والاحتياجات المائية المستقبلية في مصر (١٩٩٠ ـ ٢٠٥١)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائيّة							الاحتياجات المائيّة					نسب الفرد من الموارد م٣/ سنة	فجوة الموارد المائيّة	
		تقليدية		غير تقليدية			اجمالي	متجددة %	شرب	صناعة	ري	اجمالي			أ	ب
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة											
١٩٩٠	٥٢	٥٥,٥	٣,١	٠,٠٢	٤,٩		٦٣,٥	٩٢	٣,١	٤,٦	٤٩,٧	٥٧,٤		١٢٢١	٦,١+	١١,٥+
٢٠٠٠	٦٢	٧٥,٥	٧,٤	٠,٠٥	٩,١		٧٤,٠٥	٨٤	٤,٥	٦,١	٥٩,٩	٧٠,٥		١١٩٤	٣,٥٥+	١٢,٠٥+
٢٠٢٥	٨٦	٥٧,٥	٧,٤	٠,٠٧	٩,١		٧٤,٠٧	٨٤	٨	٩,٨٥	٨٥,٤	١٠٣,٢٥		٦٣٧	٢٩,٢٠ –	١١,٩٥–
٢٠٥١	١٢٠	٥٧,٥	٧,٤	٠,٠٩	٩,١		٧٤,٠٩	٨٤	١٠,٦٤	١٣,٧٥	١١١,٩٢	١٣٦,٣١		٦١٧	٦٢,٢٦–	٤٥,٩٥–

المصدر: سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٦، ص٤٧.

ثالثا- الميزان المائيّ في مصر.

يُعرّف الميزان المائي بأنه يمثل المقارنة بين حجم الموارد المائيّة التقليدية وغير التقليدية المتاحة، وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائيّة اللازمة لسد الطلب على المياه، إذ إن مدى التوازن في الميزان المائي للدولة يعكس درجة الأمن المائي التي تتمتع بها الدولة، وبالتالي ينبغي النظر إلى الميزان المائي المصري لتحديد مستوى الأمن المائي فيها، وذلك في ظل ظروف ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل، والتي تبلغ (٥،٥٥) مليار م^{٣} سنوياً، والمياه الجوفية التي لا يمكن السحب منها إلا في حدود السحب الأمن، من أجل الحفاظ على مخزون الأحواض الجوفية سليماً، إضافة إلى المعوقات المادية والفنية، التي تواجه معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي وتحلية مياه البحر.

وبعبارة أخرى، يقصد بالميزان المائي تحديد كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي، والميزان المائي هو حجم الموارد المائيّة المطلوبة والقابلة للاستثمار، وحجم الموارد المتاحة والاحتياجات المستقبلية، وتعبر الموارد المائيّة عن أجمالي ما متاح للدولة من مصادر المياه في فترة زمنية معينة [١]، ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات[٢]:

أولا– حالة التوازن المائي: والتي تتحقق حينما يتعادل الطلب على المياه مع العرض المياه.

ثانيا– حالة الوفرة المائيّة: وهي الحالة عندما تكون الموارد المائيّة أكبر من حجم الاحتياجات التنموية المختلفة.

ثالثا– حالة الأزمة المائيّة: وهي الحالة عندما تكون حجم الموارد المائيّة أقل من حجم الطلب عليها وسد الاحتياجات المائيّة اللازمة.

والهدف من معرفة الميزان المائي المصري هو تحديد الآتي[٣]:

١– الوقوف على الأبعاد الحقيقية لأزمة المياه في مصر.

---

[١] محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠.
[٢] عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.
[٣] هشام محمد عبده سالم شاهين، الدور الإسرائيلي في جنوب السودان وأثره على الأمن القومي المصري (١٩٨٩ ـ ٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٠٠.

٢- التعرف على كمية العجز في الموارد المائيّة المصريّة، وتحديد الخيارات التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن المائي المصري.

٣- تحديد مدى تأثير انفصال جنوب السودان سلباً أو يجاباً على الأمن المائي المصري، باعتبار جنوب السودان دولة معبر لمياه نهر النيل، إذ كانت المشاريع المقترحة لتنمية الموارد المائيّة لمصر والسودان مخطط لها أن تكون في جنوب السودان.

- **أما الميزان المائي** لمصر منذ بداية عام ٢٠١٥، يشمل الآتي[١]:

١- المياه العذبة وتأتي بشكل أساسي من حصة في مياه نهر النيل، وهذه المياه تبلغ كميتها حوالي (٥٥،٥) مليار م^{٣} سنوياً.

٢- المياه الجوفية الغير متجددة، والتي تبلغ كميتها حوالي (٢،١٠) مليارم^{٣} سنوياً.

٣- المياه الجوفية المعاد تدويرها، والتي تبلغ كمياتها حوالي (٧،٥) مليار م^{٣} سنوياً، ويتم تغذية هذه المياه من تسريبات نظم الري والترع والأراضي الزراعية في وادي دلتا. المياه الجوفية المعاد تدويرها، والتي تبلغ كمياتها حوالي (٧،٥) مليار م^{٣} سنوياً، ويتم تغذية هذه المياه من تسريبات نظم الري والترع والأراضي الزراعية في وادي دلتا.

٤- مياه الأمطار والفيضانات المفاجئة، والتي يتم تخزينها واستخدامها، وتبلغ كميتها حوالي ١،٣٠مليارم٣سنوياً.

٥- تحلية مياه البحر والمياه الجوفية قليلة الملوحة، وتبلغ كمية هذه المياه حوالي (٠،٣٥) مليار م^{٣} سنوياً.

٦- معالجة مياه الصرف الزراعي، وتبلغ كمياتها حوالي (٩،٣١) مليار م^{٣} سنوياً.

٧- معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تبلغ كمياتها حوالي (٤،١٩) مليار م^{٣} سنوياً.

وبالتالي وصل مجموع الموارد المائيّة المعاد تدويرها في عام ٢٠١٥ حوالي (٢١) مليار م^{٣} سنوياً.

ويبلغ إجمالي الموارد المائيّة (التقليدية وغير تقليدية) المخصصة والمستخدمة من قبل القطاعات المختلف حوالي (٨٠،٢٥) مليارم^{٣} سنوياً، لعام ٢٠١٥، وحسب تقديرات وزارة الموارد المائيّة والري المصري، موزعة كالاتي[٢]:

١- التخصيصات المائيّة للقطاع الزراعي حوالي (٦٠،١٦) مليار م^{٣} سنوياً.

٢- التخصيصات المائيّة للقطاع المنزلي حوالي (١٠،٧٥) مليار م^{٣} سنوياً.

٣- التخصيصات المائيّة للقطاع الصناعي حوالي (٥،٤٠) مليار م^{٣} سنوياً.

٤- الفقد نتيجة التبخر تبلغ حوالي (٥٠،٢) مليارم^{٣} سنوياً.

وان كانت هذه الأرقام ودقتها، غير أنّنا في الواقع نجد أنها تختلف في أمرين هامين[٣]:

---

[١] الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٠ -٢٠٣٧)، وزارة الموارد المائية والري المصري، استراتيجية الموارد المائية، مصر، ٢٠١٧، ص٤٧.

[٢] الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٠ -٢٠٣٧)، مصر، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٣] محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه في حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

الأول: يمثل حجم التوسع في عمليات استصلاح الأراضي الجديدة، والأساليب المتبعة لزيادة المعروض المائي في مصر.

ثانيا: معرفة الهدف التنموي في الزراعة، ثم يتم تحديد الكمية المطلوبة من المياه من أجل تحقيق هذا الهدف، وهنا لابد من معرفة فعالية الأسلوب الذي تتبعه الحكومة المصريّة لزيادة المعروض المائي، لسد حاجة أي هدف تنموي زراعي مرغوب، وهذا الأمر مرهون بإمكانات الدولة المصريّة من جهة، وتحديد الأولوية في الأهداف من جهة أخرة.

كما يرتبط مفهوم الميزان المائي بمفهوم الأمن المائي، ويتوقف عليه، فالأمن المائي هو وضعية مستقرة للمواد المائيّة يمكن الاطمئنان إليها، إذ يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، أما عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها حالة العجز المائي، ينخفض مستوى الأمن المائي وبالعكس، وهو ما يعني أن الأمن المائي لأية دولة من الدول، وفي فترة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة، وانعكاس مباشر له، الا أن مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي، إذ يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في دول مختلفة، أو في دولة واحدة وبحسب تطوره[١].

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد أرقام دقيقة تعكس الموازنة المائيّة لمصر، إذ إن التقدير الرسمي للموازنة المائيّة في مصر توجد في الخطة الرئيسة للمياه (**master water plan** [*])، كما وضعت وزارة الموارد المائيّة والري المصر ثلاث خطط أساسية لاحتياجات مصر للمياه وهي كالاتي[٢]:

أ- الخطة الأولى: وهي التي يحكمها العرض المائي المتوقع بالأساس، وهو أن تزيد حصة مصر نتيجة لتنفيذ مشاريع أعالي النيل بـ (٢،٣) مليار م^{٣} عام ١٩٨٥، و(٤،٦) مليار م^{٣} عام١٩٩٠، و(٩،٤) مليار م^{٣} عام٢٠٠٠.

ب- الخطة الثانية: إذ يتم تقدير الطلب بافتراض أن معدل استصلاح الأراضي سيدور حول (١٨٠) ألف فدان سنوياً، ومعدل نمو زراعي (٤،٩%) سنوياً، وهذا يعني أن الطلب سيفوق المعروض من المياه، فيما لو لم يتم المسارعة بإنشاء مشروعات أعالي النيل.

ج_ الخطة الثالثة: أن الطلب هنا يقدر بافتراض أن معدل الاستصلاح سيكون في حدود (٥٠) ألف فدان سنوياً، وبتحقيق نمو منخفض في الزراعة يبلغ حوالي (٣%)، ووفق هذا التقدير فأن العرض سيكون كافياً حتى لو لم يتم استكمال مشاريع أعالي النيل، عدا أنجاز المرحلة الأولى من مشروع (**قناة جونجلي** [*]).

---

[١] محمد شوقي عبد الله أسلان، الأمن المائي العربي: جوهر الصراعات وحروب المنطقة في العقود القادمة، العدد ١٣٤، مجلة الحرس الوطني، الرياض، أذار، ١٩٩٧، ص ص٢-٣.

[*] (master water plan) أو ما تسمى الخطة الشاملة المتكاملة: وهي خطة لتنمية واستخدام الموارد المائية في مصر حتى سنة ٢٠٠٠، وهي الخطة التي تعدها وزارة الأشغال والموارد المائية منذ شهر أيلول ١٩٧٧، ومازال العمل فيها مستمر، ويمول بحوثها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، للمزيد ينظر: محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه في حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٢] مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩، ص، وينظر أيضا: صباح محمود محمد، التحديات الهيدروبوليتيكية للأمن المائي المصري، العدد٣، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٤، ص٤.

(*) مشروع قناة جونجلي: يعتبر من أهم مشروعات التكامل بين مصر والسودان، وحالة اكتماله كان بالإمكان أن يكون له تأثير كبير على مشاريع التنمية الزراعية في الدولتين، إذ كان الهدف الأساسي من المشروع هو تأمين تدفق حوالي(٤،٧) مليار

رابعا–الاستقرار في الميزان المائي المصري:

لتحقيق الضمان والاستقرار في الميزان المائي المصري ينبغي اتباع الخطوات الآتية:

١– التشجيع على سياسات ترشيد استخدام المياه، وتقليل المياه المفقودة.

٢– إكمال مشروعات استقطاب الفقد من مناطق أعالي نهر النيل، مثل مشروع (قناة جونجلي)، ومشروعات بحر الغزال، وغيرها[١].

٣– تعظيم الاستفادة من مياه الأمطار والسيول، والتوسع في استخدام المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة، والمياه الجوفية العميقة، لتصل إلى ٤،٥مليارم^{٣} سنوياً[٢].

٣– تغير نظم الري، وذلك باستخدام الأساليب والوسائل الحديثة، والمتمثلة باستخدام الأنابيب لنقل المياه، بدلا من القنوات والترع، وكل ذلك من أجل تقليل التبخر.

٤– اللجوء إلى التغير في التركيبة الزراعية، أي زرع المحاصيل الشتوية التي تحتاج مياه قليلة، بعكس المحاصيل الشتوية، والتوجه في الزراعة نحو الدول الأفريقية التي تتوفر فيها مساحات زراعية كبيرة، ووفرة مائية.

٥– ضرورة معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي، واستخدام طرق رخيصة التكاليف.

٦– يجب أن تتحمل المصانع تكاليف إمدادها بالمياه النظيفة، وتكاليف الملوثات التي تعيدها تلك المصانع لشبكة الصرف الصحي أو المجاري المائيّة.

٧ – إعادة تأهيل شبكات إمدادات مياه الشرب، واستخدام عدادات لقياس الاستهلاك الفعلي للمياه، وتحميل المستفيدين من تلك المياه كلا حسب استخدامه وإمكاناته، إعادة تأهيل الشبكة المائيّة لنهر النيل، وذلك من أجل تقليل الفقد من ٣مليارم٣ سنوياً إلى ٥،٢مليارم٣ سنوياً[٣].

جدول رقم (٨): متوسط نصيب الفرد من المياه والموارد المائيّة المتاحة والمستقبلية والاحتياجات المائيّة والفجوة المائيّة (١٩٩٠ –٢٠٥٠)

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً / م^{٣}	الموارد المائيّة المتاحة/مليارم^{٣}	الاحتياجات المائيّة بالمليار/م^{٣}	فجوة الموارد المائيّة بالمليار/م^{٣}
١٩٩٠	٥٢	١٢٢١	٦٣،٥	٥٧،٤	٦،١(+)
١٩٩٧	٦٦	١٠٩٠	٧٢	٧٠،٠	٢(+)
٢٠٠٠	٦٨،١	١٠٥٨	٧٢	٧٢،٠	صفر

م٣سنوياً من المياه، تنقسم بالتساوي بين مصر والسودان، وكان هذا المشروع مقدمة لمشروعات مماثلة للمحافظة على الفاقد من المياه، كمشاريع أخرى كانت مقترحة مثل مشروع مستنقعات مشار، ومشروع مستنقعات بحر الغزال، ألا أن الحرب الأهلية ففي جنوب السودان، وانفصال جنوب السودان عن شماله، حالت دون تنفيذ معظم هذه المشروعات، للمزيد ينظر: محمد عبد الغني سعودي، قناة جونجلي: تقليل الفاقد من مياه النيل لمصلحة مصر والسودان، العدد١٤٣ ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١.

[١] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر (جانبا العرض والطلب)، في الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

[٢] رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل: في أزمة مياه النيل الى أين؟، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٠.

٢٠٢٥	١١٦	٦٢٠	٧٦	١١٦،٠	(-)٤٩
٢٠٥٠	١٧٤	٤٦٠	٨٠	١٧٤،٠	(-)٩٤

المصدر: تقرير منظمة التنمية البشرية في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ١٩٩٧(جداول السكان)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط: تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٣.** https://www.un.org.

وعليه فأن النظر إلى الوضع المائي في مصر وفي ظل المؤشرات أعلاه فإن مصر تعاني من محدودية في الموارد المائي المتاحة لديها، إذ إن نهر النيل والذي يعد من اهم المصادر التي تمدها بالماء العذب، إذ يفقد أكثر من (٩٠%) من إيراداته نتيجة للتسرب لطبقات الأرض والتخبر، ومن ثم فأن الإيراد السنوي الفعلي لنهر النيل لا يزيد عن (٨٤) مليار م^{٣} سنوياً، إضافة إلى استحواذ قطاع الزراعة على النصيب الأكبر من الموارد المائيّة، والتي تستهلك ما نسبته (٨٠%) من الموارد المائيّة في مصر، ألا أن مساهمتها في الدخل القومي لا تزيد على (٢٠%) من القوى العالمة في القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى أنخافض نصيب الفرد من المياه إلى(١٠٠٠) م^{٣} سنوياً، وبالتالي يقع المواطن المصري تحت خط الفقر المائي العالمي[١]، وذلك على النحو الوارد في الجدول أدناه:

جدول رقم (٩): الميزان المائي المتوقع في مصر (٢٠٢٥ – ٢٠٥١) مقارنة بالفعلي لعام ٢٠٠٠

السنة	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٢٠٥١
عدد السكان – مليون نسمة	٦٢	٨٦	١٢٠
أولا- الإيرادات المائيّة -مليارم٣	٥٧،٥	٥٧،٥	٥٧،٥
- مياه سطحية	٧،٤	٧،٤	٧،٤
- مياه جوفية	٠،٠٥	٠،٠٧	٠،٠٩
تحليه مياه مالحة – مياه معالجة	٩،١	٩،١	٩،١
الإجمالي	٧٤،٠٥	٧٤،٠٧	٧٤،٠٩
ثانيا- الطلب على المياه – مليارم٣	٩،٥٩	٨٥،٤	١١١،٩
- في الزراعة	١،٦	٨٥،٩	١٣،٧٥
- في الصناعة	٤،٥	٨	١٠،٦٤
- في المنزل			
الإجمالي	٧٠،٥	١٠٣،٢	١٣٦،٣
نصيب الفرد م٣/ سنة	١١٩٤	٦٣٧	٦١٧

Source :1- World Bank: World Development, Report, Washington: World Bank, 2000, pp322- 323.
٢- نجلاء مرعي، سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٣.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة والبنية المؤسسية لصنع السياسة المائيّة المصريّة

تعدّ المياه العنصر الاستراتيجي في غاية الأهمية، لأنه يتعلق بالحياة والوجود، وأن أكثر ثلثي المياه العربية يأتي من دول خارج المنطقة العربية، تبين وجود عجز وضعف في قواعد القانون الدولي، كما يعدّ نهر النيل شريان الحياة في مصر، ولمصر حق تاريخي للانتفاع بمياه نهر النيل، وتؤكد هذا الحق الاتفاقيات الدولية التي تنظم نهر النيل، وقد ظهرت عدد من المتغيرات السياسية والإقليمية والدولية التي تؤثر وبشكل كبير على العلاقات بين دول حوض نهر النيل ومصر، إذ إلى درجة أصبحت" إسرائيل" تدير صراع المياه عند منابع النيل، ولاسيما المنابع الإثيوبية، إضافة إلى دعمها في بناء سد النهضة الأثيوبي، وما يشكله هذا

[١] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر (جانبا العرض والطلب)، في الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

السد على الأمن المائي العربي(مصر، السودان)، وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم المبحث على مطلبين، وهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: البنية المؤسسية لسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

المطلب الأول: البنية المؤسسية لسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

يعدّ اتخاذ القرار بصورة عامة من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجيّة، سواء كانت خاصة بالسياسة المائيّة أو غيرها، إذ إن بعض الدراسين ينظر إلى السياسة الخارجيّة باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية، والمتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، ويقصد بالقرار اختيار مجموعة من البدائل المتاحة في فترة معينة، أما اتخاذ القرار، فأنه عبارة عن مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى هذا الاختيار[١].

وقبل الحديث عن مؤسسات المياه في مصر، إذ تشير بعض الآراء إلى أن هناك اتجاهين رئيسيْن في مصر بشأن علاقة مصر بدول حوض النيل، الاتجاه الأول: يمثل هذا الاتجاه بعض المسؤولين في وزارة الخارجيّة المصريّة، إذ يؤمن هذا الاتجاه بأن مصر لا تتفاوض على حقوقها في مياه النيل، وإنما تتمسك بالمعاهدات الدولية التي أبرمت بهذا الخصوص، وبصرفِ النظر عن موقف بقية الأطراف المعنية بهذه المعاهدات، إذ ترغب تلك الأطراف بتغير هذه المعاهدات، وذلك بحجة أنها تم عقدها في عهد الاستعمار، وبالتالي ترى تلك الأطراف بأنها غير ملزمة لها، الاتجاه الثاني: والذي تمثله وزارة الموارد المائيّة والري المصري، إذ يؤمن هذا الاتجاه من حيث المبدأ بأن النيل يمثل مجالاً خصباً للتعاون بين دول حوض النيل، وأن هناك الكثير من الإمكانات غير مستغلة حتى الآن، والتي من الممكن أن تكفي الجميع، وهذا الاتجاه يعترف بحق كل دولة في السعي لتحقيق التنمية على أرضها، وذلك لحل مشكلاتها الآنية والمستقبلية، شرط عدم الإضرار بالحقوق الأساسية لأية دولة[٢].

وترتيباً على ما تقدم، يهدف هذا القسم من الدراسة إلى إلقاء الضوء على مؤسسات صنع السياسة المائيّة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل والتي تتمثل بالآتي:

١- رئيس الجمهورية.

إن مسألة المياه في مصر لها مكانة خاصة، وذلك لما لهذه المسألة من تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة في مصر (الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية...الخ)، إذ تعدّها مصر مسألة مصيرية ووجودية.

وعليه، تتسم عملية صنع السياسة المائيّة الخارجيّة المصريّة بسمة خاصة، وهي تركز هذه العملية في شخص رئيس الجمهورية، وذلك لما يتمتع به من مكانة متميزة ومحورية في النظام السياسي، توفر له إمكانية الانفراد بعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي، الأمر الذي يعكس أهمية رؤية رئيس الجمهورية للواقع المتغير

---

[١] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

[٢] إجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، العدد٢٢٨، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٧، ص ص ٧٢ -٧٤.

الذي يحيط بالدولة، وقدراتها الذاتية على التعامل مع المعطيات التي تفرضها البيئة المحيطة، والظروف الواقعية وبالكيفية التي تحددها رؤيته، وصولاً إلى أهدافه المدركة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري لعام ١٩٧١، كان قد نظم عملية صنع السياسات الخارجيّة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، والتي من ضمنها السياسة المائيّة، إذ يناط برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وضعها والإشراف على تنفيذها، وذلك لما يتمتع به رئيس الجمهورية من ثقل في النظام السياسي المصري من جهة، أو في عملية صنع القرار السياسي من جهة أخرى، فقد حدد الدستور المصري أعلاه القضايا الخارجيّة التي يجوز لرئيس الجمهورية أن يتصرف فيها منفرداً في محيط العلاقات الدولية، ومنها السياسة المائيّة الخارجيّة، والتي في الوقت نفسه يتعين عليه فيها الرجوع إلى رأي السلطات النيابية في الدولة المصريّة[٢].

كما أن رئاسة الجمهورية كمؤسسة تضطلع بدور محوري في عملية صنع السياسة الخارجيّة المصريّة والتي تعدّ السياسة المائيّة إحدى سياساتها، إذ تمثل رئاسة الجمهورية حقلة الاتصال الفعلي بين أجهزة المعلومات المصريّة والمشورة، وكافة الأجهزة المختصة بعملية صنع السياسة الخارجيّة من جهة، وبين رئيس الجمهورية باعتباره صانع القرار الرئيس في المجال الخارجي من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك تعدّ مؤسسة رئاسة الجمهورية من ضمن أجهزة المعلومات والمشورة، التي تساعد رئيس الجمهورية على صنع واتخاذ القرار الخارجي، والذي هو حق أصيل له، وذلك وفقاً لأحكام الدستور أعلاه[٣].

٢- الوزارات والمؤسسات التخصصية.

أولا- وزارة الخارجيّة:

يتمثل دور وزارة الخارجيّة في عملية صنع السياسة الخارجيّة بوظيفتين أساسيتين هما: **الوظيفة التمثيلية**، أي هي الجهة المنوط بها تمثيل الدولة في الخارج، و**الوظيفة التفاوضية:** فإذا كانت وزارة الخارجيّة هي الجهة المنوط بها تمثيل الدولة في الخارج، فإنه ومن الطبيعي أن تصبح هي ذاتها الجهة القائمة على التفاوض مع الأطراف الدولية كافة، سواء كانت هذه الأطراف دولاً أو منظمات دولية[٤].

ومع التسليم بأن السياسة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل هي جزء لا يتجزأ من السياسات العامة في مصر، والتي السياسة الخارجيّة جزءاً منها، فإن دور وزارة الخارجيّة تجاه قضية المياه يعد دوراً مهماً ومحورياً في هذا الخصوص، وذلك لإدراك أهمية هذا الدور، إذ تم استحداث وظيفة في وزارة الخارجيّة المصريّة عام ١٩٩٢، أطلق عليها (منسق مياه النيل)[٥]، وتتلخص مهام القائم بهذه الوظيفة بالآتي[١]:

---

[١] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٦٩٥.

[٢] احمد يوسف احمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٦٦.

[٣] احمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، المجلد الأول، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٧٠.

[٤] مصطفى علوي سيف، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، العدد ٢٣، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٧٣.

[٥] المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

– مراجعة وصياغة محاضر الاجتماعات التي تعقدها وزارة الموارد المائيّة مع ممثلي دول حوض النيل، إذ لا يصدر أي قرار بشأن المياه وعلى المستوى الخارجي إلا بعد اطلاع منسق المياه عليه.

– التنسيق مع اللجان المعنية بقضية المياه، وذلك بهدف الاتفاق على موقف واحد لمصر بشأن قضية المياه.

– الاطلاع على جدول أعمال اجتماعات المياه بين مصر ودول حوض النيل، وذلك من أجل الإعداد لهذه الاجتماعات.

ثانيا– السلطة التشريعية:

يتمحور دور السلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجيّة عبر ثلاث اختصاصات، وهذا الاختصاصات تتمثل بالآتي[٢]:

– **الاختصاص المالي:** وهو الاختصاص الذي يجمع وفي آن واحد بين الرقابة والتشريع، فمن جهة لا يمكن للسلطة التنفيذية التصرف في أي أموال إلا بقانون يصدر من مجلس الشعب، ومن جهة أخرى، فإن السلطة التشريعية تحاسب الحكومة أو السلطة التنفيذية وتراقب أدائها في إنفاق أموال خزنة الدولة.

– **الاختصاص الرقابي:** ويقتصر هذا الاختصاص على مجال التصديق على المعاهدات التي تتعلق بسيادة الدولة أو تعديل أراضي الدولة أو النفقات غير الواردة في الموازنة العامة للدولة كحالة الحرب أو طلب الإحاطة الذي قررته اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

– **اختصاص إقرار بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية،** وهو اختصاص ذو طبيعة خاصة، إذ على الرغم من أنّ الاختصاص أعلاه هو من حق رئيس الجمهورية، إلا أنّ قسماً من هذه المعاهدات يجب إبلاغ البرلمان بها ومشفوعاً بالبيان المناسب، وتقتصر سلطة البرلمان هنا فقط على القبول أو الرفض، دون أن يكون له الحق في إجراء أية تعديلات على نص هذه المعاهدات.

وفيما يخص قضية المياه، فقد اهتمت بعض اللجان النوعية بمجلس الشعب بهذه القضية، ومن ذلك على سبيل المثال، تقرير لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري، بعنوان (الاستراتيجية المصريّة للحفاظ على مياه النيل)، والصادرة في شهر نسيان لعام ٢٠٠٤، إذ تضمن هذا التقرير الآتي[٣]:

– الإشارة بالوصف والتحليل لمنابع نهر النيل، وموقعه ومساحة دول الحوض، وأهم المشروعات المقامة على مجراه، ومدى حاجاتها للمياه في مشروعاتها التنموية.

– وصف العلاقات المائيّة بين مصر والسودان، والعلاقات المصريّة مع دول أعالي النيل، إذ أكد التقرير على أن الحقوق المائيّة لمصر في مياه النيل تستند إلى مبدأ الحقوق التاريخية والمكتسبة.

٣– صنع السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

---

[١] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩٧.

[٢] احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٦٢٣- ٦٢٤.

[٣] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٠.

إن مصر من أول دول حوض النيل التي تدرك ومنذ زمن لأهمية قضية المياه، وهذا الاهتمام تركز في الأغلب على عدة محاور من حيث التعاون مع دول حوض النيل وضبط مياه النيل وتقليل الفقد وتلبية الاحتياجات مصر من المياه، وتكشف ملامح العديد من القرارات بقضية المياه، وبوجود دور أكبر من حيث المساحة والفاعلية لوزارة الموارد المائيّة والري المصري جنباً إلى جنب وزارة الخارجيّة، ومن هنا سيتم التطرق إلى دور أهم الأجهزة والمؤسسات في صنع وصياغة وتنفيذ وتقديم المشورة للسياسة المائيّة في مصر وعلى المستوين، الرسمي، وغير الرسمي، والتي تتضمن الآتي:[١].

أولا- المستوى الرسمي:

ويتضمن هذا المستوى وزارة الموارد المائيّة والري في مصر، واللجان الفنية المتخصصة:

١- وزارة الموارد المائيّة والري المصريّة.

هذا الجهاز له دور فعال في قضية المياه، إذ تشارك هذه الوزارة في عملية تحديد وصياغة السياسة المائيّة للدولة، وهي المسؤولة أيضا عن طريق وزير الري بتنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى دورها الاستشاري الفني والمؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار الخاص بالقضايا المائيّة بشكل عام، وما يتعلق بآليات وسبل التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل بشكل خاص[٢]، إذ تستند السياسة المائيّة في مصر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهذه الأهداف تتمثل بالآتي[٣]:

- تعزيز التعاون المائي الجماعي بين كافة دول حوض النيل ومؤسساته، من خلال تغليب التعاون الجماعي دون الثنائي والأحادي فيما دول حوض النيل.
- إيجاد إطار مؤسسي وقانوني، وذلك لتقديم الدعم الفني والخبرات لدول حوض النيل، لتحقيق اقصى الاستفادة من الموارد المائيّة المتاحة لها.

ويعدّ دور وزارة الموارد المائيّة والري تاريخياً، فيما يتعلق بقضايا المياه في عملية صنع السياسة الخارجيّة المائيّة في مصر، وذلك على الرغم من أن الدور الأكثر بروزاً في هذا الخصوص هو الدور التفاوضي، الذي يمكن ملاحظته دون عناء، غير أن هذه العملية تستند إلى تقديم المشورة والبدائل للقيادة، وعلى ذلك يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات في هذا الخصوص، وعلى النحو التالي[٤]:

- تتولى مؤسسة الرئاسة والحكومة تحديد وصياغة السياسة المائيّة للدولة، ويشترك وزير الموارد المائيّة والري في هذا التحديد وتلك الصياغة.
- يعدّ وزير الموارد المائيّة والري المسؤول الأول والرئيس عن تنفيذ السياسة المائيّة لمصر تجاه دول حوض النيل، وتحديد أسلوب استخدام وتنمية الموارد المائيّة.
- تعدّ كافة أجهزة الحكومة مسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجيّة للدولة بما فيها السياسة المائيّة.

٢- اللجنة الفنية المتخصصة:

---

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.
[٢] المصدر نفسه، ص ٣٩٤.
[٣] ايمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل: آفق إقليمي جديد، العدد ٤٩، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤.
[٤] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.

ولأهمية المياه بالنسبة للأمن القومي المصري، وضرورة الاستفادة برأي الخبراء المتخصصين في مختلف المجالات المعنية بمسألة المياه، لذلك قامت لجنة أرتبط أداؤهما بمياه النيل، وهي اللجنة الفنية المتخصصة، إذ تساعد هذه اللجنة في عملية صنع واتخاذ وتقديم المشورة في القرار الخارجي في قضية المياه، وهذه اللجنة تتألف من لجنتين هما[١]:

أ- اللجنة العليا لمياه النيل:

وتتشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من:

- وزير الخارجيّة.
- وزير الموارد المائيّة والري.
- وزير الدفاع والإنتاج الحربي.
- رؤساء بعض الأجهزة المعنية.

وللجنة أعلاه اختصاصات والتي تتضمن الآتي[٢]:

- سياسة مصر تجاه دول حوض النيل.
- مشاكل مصر المائيّة مع دول حوض النيل، خاصة السودان وأثيوبيا.
- التدخل الأجنبي في دول حوض النيل، وانعكاساته السلبية على المصالح المائيّة في مصر.
- المشروعات التي تقوم بها دول حوض النيل، وأثر هذه المشروعات على مصالح مصر المائيّة.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلاقاتها باتفاقيات مياه النيل.

ب- اللجنة القانونية المشتركة لمياه النيل[٣]:

تتشكل هذه اللجنة من وزير الموارد المائيّة والري، وعضوية كل من:

- أساتذة القانون الدولي من الجامعات المصريّة.
- ممثلين عن وزارة الخارجيّة.
- ممثلين عن وزارة الموارد المائيّة.
- ممثلين عن بعض الجهات المعنية الأخرى.

وللجنة أعلاه اختصاصات والتي تتضمن الآتي[٤]:

- دراسة الإطار القانوني والفني للتعامل مع دول حوض النيل، وفي ضوء الاتفاقيات المبرمة بشأن مياه النيل، وبما يتمشى مع القوانين والأعراف الدولية.
- إعداد البرامج ذات فترات زمنية طويلة، وذلك الأغراض التعاون، وتحقيق مصالح دول حوض النيل.
- مناقشة الأفكار الجديدة المتعلقة بالمصادر المائيّة، مثل اعتبار المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى.

---

[١] عبد الله مرسي المقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، ط٢، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦٥.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠٥ -٢٠٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

– مناقشة ما يثار من الاعتراضات حول الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل، وأعداد الردود القانونية عليها.

– تقيم الأثار البيئية للمشروعات التي تقام في حوض نهر النيل.

– مناقشة أي استراتيجيات تطرح من قبل منظمات الأمم المتحدة والعاملة في مجال المياه الدولية.

– مناقشة التشريعات المائيّة واللوائح المنظمة لحقوق استخدام المياه، والقوانين والأعراف والقواعد الدولية لاقتسام المياه في الأنهار الدولية المشتركة.

– دراسة النظرية المستقبلية بالنسبة للجوانب المتعلقة بالاحتياجات المائيّة المستقبلية، مع توقع أي متغيرات قد تطرأ على الساحة الإقليمية والدولية، والتي قد تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي على الحقوق المائيّة المكتسبة.

وبذلك تكون اللجنة القانونية الفنية المشتركة لمياه نهر النيل بمثابة لجنة تخطيط للسياسة المائيّة الخارجيّة لمصر تجاه دول حوض النيل.

ثانيا– على مستوى غير رسمي[١]:

ويتضمن هذا المستوى مؤسستان هما:

١– المركز القومي لبحوث المياه.

٢– الفقه المصري والتعاون بين دول حوض النيل.

إذ تقوم هاتان المؤسستان بتقديم الدراسات والبحوث الخاصة بقضية المياه في مصر.

١– المركز القومي لبحوث المياه:

تعتمد وزارة الموارد المائيّة والري المصري على بحوث ودراسات هذا المركز، إذ يتكون هذا المركز من أعداد كبيرة من الباحثين، و ذوي كفاءة عملية في قضية المياه، على المستويين القومي والإقليمي، إذ يقدم هذا المركز أبحاث تفيد في وضع استراتيجيات مائية تساعد على تنمية الموارد المائيّة لدول حوض النيل، ويتكون هذا المركز من اثني عشر معهداً بحثياً، وفي جميع التخصصات والتي تعبر عن جميع صور الموارد المائيّة من جهة، ومن جهة أخرى على جميع المؤثرات على الموارد المائيّة، إضافة إلى معمل مركزي، ووحدات البحوث الاستراتيجية[٢].

٢– الفقه المصري والتعاون بين دول حوض النيل:

إذ ليست الحكومة المصريّة بما فيها من مؤسسات رسمية، هي التي تتمسك بالتعاون مع دول حوض النيل فيما يخص قضية المياه، بل والفقه القانوني المصري الذي يرى أن حل جميع المشاكل في منطقة حوض النيل تكمن بالتعاون بين تلك الدول، إذ أشار أحد الفقهاء المصريين إلى أن التعاون القائم ما هو ألا تعاون إقليمي، وأمل في تعاون منشود هو الذي يجب أن يكون في شكل اتفاقية جماعية، تضم كل دول شبكة

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦.

[٢] منى مصطفى القاضي، دور البحث العلمي في إدارة وتنمية الموارد المائية على العموم وفي أفريقيا على وجه الخصوص، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول (مشكلة المياه في أفريقيا)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٦-٢٧ تشرين الأول، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ١٠٥ -١٠٦.

مياه النيل، ومما لاشك فيه أن أهم وسائل دعم الأمن والاستقرار في منطقة حوض النيل تتطلب قيام تنظيم إقليمي قانوني متكامل لجميع دول حوض النيل[١].

مع التسليم بأهمية مؤسسات صنع السياسة المائيّة الخارجيّة في مصر، إلا أنه لاتزال هناك حاجة ملحة لأنشاء مؤسستين، أحداهما مؤسسة عليا تضم في عضويتها كافة مؤسسات صنع السياسة المائيّة في مصر، مع أن تكون هناك اجتماعات دورياً، إذ يتم فيها استعراض واقع الموارد المائيّة في مصر، وما تواجهها من تحديات، كما يتم تنفيذ التوصيات الصادرة من هذه المؤسسة ، سواء كانت التوصيات على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، والأخرى مجلس أعلى للسياسات المائيّة، والذي يضم خبرات متنوعة، من أساتذة القانون والسياسة والاقتصاد، إذ تكون مهمته متابعة تطورات دول حوض النيل، ورفع توصياته إلى الجهات المعنية لاتخاذ ما تراه مناسباً، وذلك انطلاقاً من أن قضية المياه قضية فنية في المقام الأول، ويتعين معالجتها بعيداً عن الجوانب السياسية.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

لقد كان ولايزال نهر النيل يمثل حجر الزاوية في علاقات مصر بدول حوض النيل، وتعتمد مصر كما تم ذكره سابقاً على الوارد من مياه النيل بنسبة تصل إلى (٩٦،٥%)، لذلك كان من الطبيعي أن يكون على رأس أولويات اهتمام السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة، وأهم وسائل تنفيذها، إذ عملت السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة على تأمين تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، وذلك من خلال جهود الدبلوماسية المصريّة وعبر تاريخ طويل، وللسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة مجموعة من وسائل التنفيذ، وهذه الوسائل تعبر عن الأسس والتوجهات التي تشكل الثوابت للسياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، وهذه الوسائل تمثل الآتي:

أولا: المشاريع والمبادرات الإقليمية – المائيّة.

توجهت مصر ومن خلال سياستها الخارجيّة المائيّة نحو إيجاد أطر للتعاون المائي الإقليمي مع دول حوض النيل، إذ مثلت تلك التوجهات بعض من الوسائل المادية للسياسة الخارجيّة المائيّة لمصر، وذلك من خلال صياغة تلك التوجهات على شكل مشروعات خاصة بإدارة وتنمية الموارد المائيّة في منطقة حوض النيل، وكان لمصر الدور الأبرز في تلك المشروعات، وهذه المشروعات تمثلت بالآتي:

١- مشروعات الدراسات الهيدرومترلوجية (مشروع الهيدروميت).

٢- تجمع الأندوجو.

٣- مشروع التيكونيل.

٤- مبادرة حوض النيل.

أولا- مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية:

[١] مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٤٠٦- ٤١٨.

بدأت الحاجة إلى هذا المشروع بين عامين (١٩٦١ –١٩٦٤)، وذلك عندما ارتفع وبشكل مفاجئ وغير مسبوق منسوب المياه في بحيرة فكتوريا إلى حوالي (٢)م، الأمر الذي أدى غمر شواطئ البحيرة في أوغندا وتنزانيا وكينيا، والمراعي في منطقة المستنقعات في السودان وجزيرة الزراف وميناء شامبى[١].

وبدأ هذا المشروع بشكل فعلي عام ١٩٦٧، وشكلت لجنة خاصة بالمشروع، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، وانضمت بعد ذلك في عام ١٩٧١، كل من رواندا وبوروندي، وفي عام ١٩٧٧ انضمت زائير (حالياً الكونغو الديمقراطية)، أما أثيوبيا فكانت تحضر الاجتماعات بوصفها مراقب، وتم التوقيع أيضا على هذا المشروع من قبل ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وممثل عن الهيئة العالمية للإرصاد، إذ عمل برنامج الأمم المتحدة كممول، أما هيئة الأرصاد عملت كمنفذ للمشروع[٢].

ويهدف مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية، كما جاء في خطة التشغيل، هو جمع وتحليل البيانات المائيّة والمناخية لمحميات بحيرات فكتوريا وألبرت وكيوجا، وذلك من أجل دراسة الميزان المائي لأعالي النيل، ويعدّ هذا المشروع هو الأول في مجالات التعاون بين دول حوض النيل، ومنذ عام ١٩٩٢ تحول هذا المشروع إلى (مشروع التيكونيل)[٣]، إضافة إلى ذلك يهدف المشروع لتحقيق الاتي[٤]:

١– دراسة الأرصاد الجوية للأنهار، وإجراء عمليات المسح لمنسوب المياه، وأماكن تجمع الأمطار التي تغذي البحيرات الاستوائية (فكتوريا، كيوجا، ألبرت).

٢– ويعنى هذا المشروع بإقرار الخطط التنموية، ودراسة التوازن المائي لمياه نهر النيل، والذي يعني بتساوي الكميات المفقودة مع الكميات المستهلكة.

٣– إجراء مسح لشواطئ البحيرات الاستوائية، وإنشاء محطات لتجميع البيانات والمعلومات، وتجهيز أمكن لتجيع المياه، وتدريب فرق مختصة ومشتركة للعمل على الأرصاد الجوية المائيّة.

٤– إيجاد طرق بحث جديدة، وذلك لتحليل العوامل الطبيعية والتي تدخل في الميزان المائي لدول حوض النيل.

٥– إنشاء قاعدة بيانات هيدرولوجية ومترولوجية على الحساب الآلي، وذلك لإصدار التقارير الفنية الخاصة بالمياه سنوياً.

ثانيا– مجموعة الأندوجو:

[١] فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ١٦٢.

[٢] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٤.

[٣] فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١.

[٤] ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣، هاني رسلان وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

ويعني مصطلح(الاندوجو) الإخاء في اللغة السواحلية، وهي المجموعة التي أنشأتها مصر وبالتعاون مع كل من السودان والكونغو الديمقراطية، وهو تجمع إقليمي للدول المطلة على نهر النيل العشرة، وخلال المؤتمر الذي عقد في لاجوس النيجيرية، خلال الفترة(٢٨-٢٩ نسيان ١٩٨٠)، إذ حضر المؤتمر رؤساء دول حكومات منظمة الوحدة الإفريقية، وتم التأكيد خلال المؤتمر إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتحقيق التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتم الإعلان عن (مجموعة الاندوجو) عام ١٩٨٣، خلال انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لدول حوض النيل في الخرطوم[١].

وخلال الاجتماع الثالث لـ(مجموعة الاندوجو) والذي عقد في القاهرة في شهر آب من عام ١٩٨٥، إذ بحث التجمع مسألة دعم التعاون في مجال الموارد المائيّة، وكذلك سب تعزيز مشروعات الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتابعة للأمم المتحدة، كي يتم التوصل إلى دراسة المشاريع المستقبلية[٢].

ومن الأهداف التي سعت إلى تحقيقها (مجموعة الاندوجو) هي الاتي:

١- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في المجموعة تجاه القضايا الأفريقية.

٢- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات التنمية.

٣- تبادل الخبرات في مختلف المجالات، خاصة في مجال المياه.

٤- توجيه الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وذلك لإعطاء الأولوية لمشروعات دول حوض النيل لتنمية الموارد المائيّة.

٥- تحقيق الاستخدام الأمثل للمياه.

إذ كانت فكرة الخارجيّة المائيّة المصريّة في تكوين(مجموعة الاندوجو)، لم يكن هدفها هو تحقيق التعاون في مجال المياه فقط، وإنما من أجل التعاون الاقتصادي الكامل وفي جميع المجالات، على أن يكون نهر النيل هو القاسم المشترك لجميع تلك الدول، ليكون نهر النيل سبباً وحافزاً للتعاون والتكامل، وليس مجالاً للتنافر والصراع، غير أن هذا التعاون يمكن تحقيقه من خلال منظمات أخرى، كمنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لذا كان ينبغي أن يكون تركيز(مجموعة الاندوجو) على مياه النيل[٣]، ومع ذلك لا يقلل من كون المجموعة تمثل تعبيرًا قويًا عن السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة ونحو التعاون، إذ تعد من المبادرات الدبلوماسية الأكثر طموحاً، وذات نتائج بعيدة المدى[٤].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التجمع لا يحمل أي صفة رسمية، وتم إنشاؤه لتبادل وطرح وجهات النظر، ومع ذلك نجحت المجموعة في عقد اجتماعات عدة في إطار التعاون الإقليمي، غير أنه في نهاية

---

[١] حسام الأمام، النيل: مستقبل ومفترق الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص١١٩.

[٢] فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ص ١٦٦ -١٦٧.

[٣] حسام الأمام، النيل: مستقبل ومفترق الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

[٤] جون بولوك، عادل درويش، حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١١٥.

المطاف لم يستطيع الاستمرار، وسرعان ما تفكك، وذلك بسبب نقص تمويل مشروعاته، والتنافس بين السودان وأثيوبيا حول مكان استضافة لجنة المتابعة الدائمة[١].

ثالثا- تجمع التيكونيل:

وقع أتفاق هذا التجمع في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٢، في مدنية كمالا بأوغندة، من قبل وزراء الموارد المائيّة لكل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا)، كأعضاء كاملي العضوية، بينما اكتفت أرتيريا وبوروندي وكينيا وأثيوبيا بالاشتراك كعضو مراقب، إذ تم الاتفاق على أنشاء لجنة فنية (لتجمع التيكونيل)، وتضم هذه اللجنة ممثلي دول حوض النيل، وتشكيل مجلس وزراء لوزراء الموارد المائيّة في تلك الدول، وكان الغاية من هذا التجمع هو توسيع أو مراجعة مشروع(الدراسات الهيدرومترلوجية)، وتحويله إلى مشروع للتعاون الفني لتنمية وحماية بيئة حوض النيل[٢].

وانعقدت اللجنة الفنية لتجمع لأول مرة في كمبالا في شهر تموز من العام ١٩٩٤، إذ تم وضع خطة لتنفيذ قرار تحويل مشروع (الدراسات الهيدرومترلولجية)، إلى التيكونيل، ويعدّ عام ١٩٩٣، هو البداية المباشرة لأعمال (تجمع التيكونيل)، أما الاجتماع الثاني فقد كان في القاهرة في شهر كانون الأول من عام ١٩٩٤، إذ تم خلال الاجتماع الاطلاع على الأنشطة الفنية (لتجمع التيكونيل)، كما تم الاتفاق على الهيكل التنظيمي لتجمع وشروط التعيين وخطة العمل والميزانية لعام ١٩٩٤، وتم التوصل إلى خطة شاملة لتنمية حوض نهر النيل،[٣].

وتنطوي الخطة الشاملة (لتجمع التيكونيل) على عدد من المشاريع، والتي يبلغ عددها (٢٢) مشروع، إذ تقدر تكلفة هذه المشاريع حوالي (١٠٠مليون دولار)[٤]، وتدور هذه المشاريع كلها في إطار خمس مجالات رئيسة والتي تتضمن الآتي[٥]:

١- الخطة المتكاملة لتخطيط وإدارة مصادر المياه.

٢- رفع كفاءة المؤسسات المختلفة.

٣- التدريب.

٤- التعاون الإقليمي.

٥- حماية وتحسين البيئة.

---

[١] ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢١٤، وبلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٢٨.

[٢] حسام الأمام، النيل: مستقبل ومفترق الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص١٣

[٣] الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، الدورة (٣٨)، الاجتماع الثاني، أيار ١٩٩٨، تقرير حول الاجتماع الوزاري السادس لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، ٢ -٤ أذار، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٢.

[٤] محمود أبو زيد، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، ملف المياه ٢٠٠٤، مكتبة البحث العلمي بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٨.

[٥] صلاح الدين عامر، قانون الأنهار الدولية الجديدة والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٥٣.

ومن أنشطة (تجمع التيكونيل) تنظيم مؤتمر النيل عام٢٠٠٢، والذي يعقد سنوياً بإحدى دول حوض النيل، إذ كان هدف هذا المؤتمر الآتي[١]:

١- إتاحة الفرصة لإلقاء خبراء المياه في حوض النيل مع الخبراء الدوليين والمنظمات الخارجيّة، وذلك لدراسة موضوعات محدودة تتعلق بتنمية الموارد المائيّة في حوض النيل.

٢- مناقشة الاستراتيجيات الوطنية لإدارة الموارد المائيّة، وبرامج العمل في دول حوض النيل، وتنسيق ذلك في إطار خطة متكاملة لتنمية موارد حوض النيل.

٣- بحث الخيارات لإطار تعاوني ومؤسسي، والآليات المناسبة لحوض النيل.

٤- تمكين المشاركين من تقاسم التجارب، وتبادل المعلومات المتعلقة بتنمية الموارد المائيّة.

٥- مراجعة تقدم وإنجاز المؤتمرات السابقة، الخاصة بتنمية الموارد المائيّة لدول حوض النيل.

وعليه يمكن القول، أن(تجمع التيكونيل) لا يمكن اعتباره منظمة نهرية في حد ذاته، وإنما يعدّ مرحلة انتقالية لتطوير مشروع(الدراسات الهيدرومترولوجية)، وفي إطار تعاوني ومؤسسي لدول حوض النيل، لكي يكون جامعاً ومقبولاً لجميع دول حوض، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتنمية المتداولة لحوض النيل، وفي إطار هذا الدور الانتقالي يكون(التيكونيل)قد حقق الغرض المرجو منه وإلى حد كبير، إذ حشد الجهود وإمكانات المنظمات الدولية المانحة، مع تأكيده على عدم جواز تدخل تلك المنظمات في السياسات التي ترسمها دول الحوض، كما نجح في إنشاء لجنة الخبراء، والمكونة من ثلاثة أعضاء لكل دولة من دول حوض النيل، وذلك لكي تكون مهمتها التقدم بتوصيات حول إنشاء الإطار التعاوني لدول حوض النيل[٢].

رابعا- مبادرة حوض النيل:

لقد جاءت مبادرة حوض النيل بعد اتفاق وزراء الموارد المائيّة لدول أعلى وأسفل النيل، على إيجاد آلية جديدة تحل مكان (تجمع التيكونيل)، والذي انتهى العمل فيه نهاية شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٨، وكانت موافقة البنك الدولي على الطلب المقدم من مجلس وزراء دول مجرى النيل في عام ١٩٩٧ نقطة البداية لانطلاق مبادرة حوض النيل، والتي تختص بمجالات التعاون الإقليمي للمياه، وخاصة مجال موارد مياه نهر النيل[٣].

تعدّ مبادرة حوض النيل تطوراً حقيقياً في رؤية دول حوض النيل حول الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل، وفي شهر آذار من العام ١٩٩٨، قام اجتماع لمجلس وزراء دول حوض النيل في دار السلام عاصمة تنزانيا، وذلك لبحث خطة عمل، وإنشاء لجنة فنية استشارية، للتوصية بالإجراءات الملائمة، وكانت التوصية إنشاء مبادرة حوض النيل، وفي أشباط من عام ١٩٩٩، وقعت تسع دول من دول حوض النيل رسمياً عن قيام مبادرة حوض النيل، والدول التسع هي(كينيا، أثيوبيا، أوغندة، تنزانيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي، مصر)، ولم تنظم أرتيريا إلا كعضو مراقب، وأسست هذه المبادرة على استراتيجية للتعاون

---

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥.

[٢] حسام الأمام، النيل: مستقبل ومفترق الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

[٣] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

بين دول حوض النيل، والتي تؤدي إلى انطلاق من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، أي أنها آلية انتقالية[١].

وكذلك انضمت إليها الوكالات الدولية المانحة، مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للبيئة وهيئة المعونة الكندية، وكل ذلك من أجل العمل على دفع أعلى وأسفل النيل للتعاون، ومساعدتها في الوقت نفسه على تخطي الحواجز التي تقف حائلاً دون تحقيق العمل الجماعي المشترك في منطقة مجرى مياه نهر النيل[٢]، وعلى هذا الأساس قام وزراء الموارد المائيّة بالتوصل إلى آلية تعاون، تنظم العمل في إطار مبادرة حوض النيل، والتي انبثق عنها مجلس وزاري، يضم جميع وزراء الموارد المائيّة، وتكون اجتماعاته سنوية، وله رئاسة دورية ولجنة فنية استشارية وسكرتارية فنية، مقرها في مدينة (عنتيبي[*]) بأوغندا[٣].

كما تم وضع الآليات التي سوف تتحرك في إطارها دول حوض النيل المشتركة في المبادرة، إذ إن العمل الجماعي المشترك يتطلب وضع خطط، وهذه الخطط تنبثق عنها الأهداف والتي تسعى المبادرة إلى تنفيذها، والتي تتضمن: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والانتفاع العادل والاستفادة المتساوية من الموارد المائيّة المشتركة لمياه النيل[٤]، واستنادًا إلى هذه الأهداف المنشودة فقد وضعت مجموعة من الطموحات، والتي تمثل الآتي[٥]:

١- التنمية المستدامة للموارد المائيّة لمجرى نهر النيل، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة في استخدام الموارد المائيّة بين دول أسفل وأعلى نهر النيل.

٢- أنشاء تدبير مائي عقلاني، بالشكل الذي يسهم في توفير الاحتياجات المائيّة، ومقرونة بالاستخدام الأمثل للموارد المائيّة المتاحة.

٣- تحقيق التعاون والمنفعة المشتركة، وعدم إضرار دول أسفل أو أعلى نهر النيل بعضها ببعض.

٤- القضاء على بؤر الفقر في دول حوض النيل، ويتم ذلك من خلال تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول.

٥- التأكد من فاعلية برامج التعاون بين دول حوض النيل، وانتقال تلك البرامج من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتم من خلال تنفيذ خطط العمل الموضوعية لتنفيذ المشروعات.

---

[١] صلاح الدين عامر، قانون الأنهار الدولية الجديدة والمصالح العربية، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

[٢] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

[*] مدينة عنتيبي: وهي مدينة تقع في وسط دولة أوغندا، وعلى بعد (٢٣) جنوب غرب العاصمة الأوغندية (كمبالا)، وعلى ضفاف بحيرة فكتوريا، وتبلغ مساحتها حوالي (٢،٥٦) كم٢ وكانت هذه المدينة مقرًا للحكومة الأوغندية قبل استقلالها عام ١٩٦٢، وهي مدينة سياحية، وشهدت حادث اختطاف طائرة أثناء رحلتها من إسرائيل إلى فرنسا، من قبل فلسطينيين، إذ امتدت فترة حجز الرهائن فترة أسبوع، وبعدها تم تحرير(١٠٥) من الرهائن من قبل قوات إسرائيلية، وقتل جميع الخاطفين، إذ لقي شقيق رئيس وزار إسرائيل (بنيامين نتنياهو) مصرعه خلال عملية تحرير الرهائن، وتم عمل فلم سينمائي عن هذا الحادث، كما تم توقيع اتفاقية المياه بين دول منبع النيل، والتي حملت اسمها(اتفاقية عنتيبي)، للمزيد ينظر: نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع، ، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٤، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

[٣] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٧٢.

[٤] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.

[٥] ريهام جلال، البنك الدولي وإدارة أحواض الأنهار الدولية، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٤.

ويلاحظ على مبادرة حوض النيل أنها أحدثت تحولاً إيجابيا في مجالات التعاون السياسة والاقتصادية في المنطقة، إضافة إلى أنها لا تلغي اتفاقيات السابقة بخصوص مياه النيل، كما أن هناك توافقاً تاماً وإجماعاً على أهمية الاستخدام المنصف والمعقول للمياه، وعدم التسبب بالضرر، وتكوين هيكل إداري للمبادرة، وتضمين كل الاتفاقيات ضمن الهيكل الجديد، كما أن النقاط التي تبقت محور اختلاف فيما يخص اتفاقية قانونية شاملة، ولكل دول الحوض، والتي تتمثل في: أولا- تحديد تعريف دقيق لاستخدام المياه، ثانيا- صيغة تضمين الاتفاقيات السابقة في المبادرة، ثالثا- الاتفاق على صيغة فيما يخص **(الإخطار المسبق** [*]**)**، رابعا- دعوة بعض دول الحوض بتعديل بعض الاتفاقيات وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء، وأخيراً تمثل المبادرة تنظيماً مؤقتاً لدول حوض النيل، وذلك بهدف بناء قدرات الدول، وذلك من أجل تسهيل مهام التفاوض وبناء الثقة، وتوفير المعلومات، وتنفيذ الحد الأدنى مما هو متفق عليه[١].

٢- المواقف الرسمية وغير رسمية في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

وانطلاقاً من رؤية مؤداها، أن قضية مياه النيل تعد واحدة من أخطر وأهم الملفات الأمن القومي المصري، إذ توافقت السياسة الخارجيّة المصريّة على أهمية المعالجة الحكيمة لهذا الملف، وفي إطار من التوجه الاستراتيجي نحو أفريقية، حكمه لغة المصالح المشتركة والتعاون الوثيق بين مصر ودول القارة الأفريقية، ولاسيما دول حوض النيل، وعلى مدار العقود السابقة، أغفلت الدبلوماسية المصريّة الدائرة النيلية، وما يتعلق بهذه الدائرة، من قضايا في غاية الأهمية، ولعل أشدها الأمن المائي المصري، وحصة مصر من مياه النيل، ولاسيما أن حوالي (٨٦%) من إجمالي المياه القادمة إلى مصر تأتي من أثيوبيا[٢].

فإن وجود صراع بين دول حوض النيل، تعدّ من الأمور التي تقتضي التحرك وبسرعة لإيقافه، ليصبح فيما بعد تعاوناً، ليضمن مصالح جميع الدول، سواء كانت دول المنبع أو دولتي المجرى والمصب، وذلك لأن مصر هي الدولة الأكثر تعرضاً لضرر، باعتبارها دولة مصب، وتعتمد على مياه النيل بنسبة(٩٧%)، كما أنه لا يوجد ما يمكن أن يعوض أي نقص من مياه النيل، سواء المياه الجوفية، أو معالجة مياه الصرف الصحي، ولاسيما أن مصر دولة ليست ممطرة، لذلك تعمل مصر على زيادة حصتها، من خلال استغلال الفواقد لدول حوض النيل، وفي نفس الوقت لا تعترض على أي مشروع، طالما لا يؤثر عليها سلبياً، وبدليل أن مصر ساعدت كلاً من أوغندا والسودان في إنشاء سدودهما على مجرى النيلين الأزرق والأبيض[٣].

---

[*] إخطار المسبق: وهو مفهوم خاص بالدول ذات الموارد المائية المشتركة، وهو عبارة عن قاعدة إجرائية، هذه القاعدة تفرضها مبادى الاستخدام المشترك والاستفادة العادلة، وفي نفس الوقت عدم التسبب بالإضرار للآخرين، والإخطار المسبق يعبر عن الحد الأدنى من صيغ التعاون الضروري فيما بين الدول، ويقصد به التزام الدول التي تعتزم القيام بمشروع أن تقوم بإخطار الدول التي من المحتمل أن تتأثر بهذا المشروع ويسبب لها الضرر، ويكون ذلك الإخطار من خلال تزويد الدول التي سوف تتضرر مسبقاً بالمعلومات والبيانات الدقيقة المتعلقة بذلك المشروع، وأن تمنحها فترة زمنية لدراسة المشروع، للبدء بطرح ملاحظاتها واعتراضاتها على المشروع، للمزيد ينظر: محمد شوقي، الإبعاد القانونية والاقتصادية للتعاون المائي في حوض النيل، العدد٨، سلسلة دراسات إفريقية-مصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٣٧ -٣٩.

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٠.

[٢] إسلام حجازي، ثورة ٢٥يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الأعلام المصرية، ٢٠١٢، ص ٢٥.

[٣] وجدي رزق، سد النهضة الأثيوبي: تعاون أم صراع، العدد ٤٦٣٥٠، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، في ٢٠١٣/١٠/٣١.

وبناء على ما سبق سيتم تناول أهم التوجهات التي مثلت المرتكزات المعنوية للسياسة الخارجيّة المائيّة في مصر والتي تمثلت بالآتي:

أولا- المواقف الرسمية:

ونتيجة انشغال مصر بالقضايا العربية، والصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي، إذ أدى هذا الانشغال أغفلت الدبلوماسية المصريّة وعلى مدار عقود السابقة دائرة حوض النيل، وما يتعلق بهذه الدائرة من قضايا في غاية الأهمية، من أشد هذه القضايا هي قضية المياه، ما يتبعها من حصة مصر بمياه النيل، لاسيما وأن (٨٦%) من إجمالي المياه القادمة إلى مصر تأتي من أثيوبيا، إذ تزعمت أثيوبيا بدورها مبادرة إعادة توزيع الموارد المائيّة بين دول الحوض، وذلك تحت ذريعة التوزيع الغير عادل لمياه النيل، وبالفعل نجحت أثيوبيا في استقطاب ثلاثة من دول حوض النيل (تنزانيا، أوغندا، رواندا)، إذ قامت تلك الدول بالتوقيع على اتفاقية الإطارية (عنتيبي) في ١٥ايار ٢٠١٠، وبعد عدة أيام انضمت إليهم كينيا، ثم بورندي في ١٢ شباط ٢٠١٢، إذ تهدف هذه الاتفاقية بالأساس إلى إعادة تقسيم مياه النيل بين دول منبع ومصب نهر النيل، إضافة إلى تأسيس مفوضية للأشراف على بناء السدود، وتطوير طرق الري في دول حوض النيل[١].

وانطلاقاً من رؤية مفادها، أن قضية مياه النيل تعد واحدة من أخطر وأهم ملفات الأمن القومي المصري، وتوافقت السياسة الخارجيّة المصريّة على أهمية المعالجة الحكيمة لهذا الملف، وفي إطار من التوجه الاستراتيجي، وحكم هذا التوجه هو لغة المصالح المشتركة، والتعاون الوثيق بين مصر ودول حوض النيل، وأدناه التوجهات الرسمية التي مثلت أهم المرتكزات المعنوية للسياسة الخارجيّة المائيّة في مصر.

قام الرئيس المصري (**عبد الفتاح السيسي**[*])، بفتح صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا، وتمثلت هذه الصفحة بالتوقيع على وثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الأثيوبي، إذ اعتبرت هذه الخطوة مؤشراً قوياً على بدء مرحلة جديدة من التعاون بين القاهرة وأديس أبابا الخرطوم بشأن تقسيم مياه النيل، وهذه الخطوة تمثلت بالآتي:

١- كلمة الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، التي ألقاها في حفل توقيع على وثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الأثيوبي، إذ أكد أن الشعوب الثلاث، مصر والسودان وأثيوبيا، ينتظرها مستقبل واعد، إضافة إلى زيارة الرئيس المصري إلى العاصمة الأثيوبية (أديس بابا)، إذ وصفت هذه الزيارة بأنها تمثل فتح صفحة جديدة

---

[١] نيفين العيادي، اجتماعات الانترو وإعادة تفعيل الدور المصري في الدائرة النيلية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.almasryalyoun.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٦

[*] عبد الفتاح السيسي: هو رئيس جمهورية مصر العربية، ولد في منطقة الجمالية في العاصمة المصرية (القاهرة)، عام ١٩٥٤، تخرج من الكلية الحربية في عام ١٩٧٧، ثم عمل بعدها في سلاح المشاة، وتم تعينه في منصب قائداً للمنطقة الشمالية العسكرية، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية القادة وأركان، القاهرة عام ١٩٨٧، وكذلك شهادة الماجستير من كلية القادة والأركان البريطانية عام ١٩٩٢، وتولى بعدها عدة مناصب مهمة في مصر، منها مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، ومنصب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع منذ العام ٢٠١٢، وحتى ٢٦من شهر أذار من العام ٢٠١٤، وخلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، تم إصدار امر بترقيته من رتبة لواء إلى رتبة فريق، وتعينه بدلاً من المشير محمد حسين الطنطاوي وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة، وفي فترة حكم الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور عام ٢٠١٤، تم ترقيته لرتبة مشير ، حاليا يشغل منصب الرئيس السادس لمصر منذ ٣ حزيران عام ٢٠١٤. للمزيد ينظر: مصطفى بكري، السيسي الطريق إلى استعادة الدولة المصرية، ط٤، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٦٢- ٧٦.
وقناة العربية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع قناة العربية، متاح على الرابط:
http://www.alarbiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/3/27 . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٢/١٥

للتعاون بين القاهرة وأديس أبابا، وتحويل ما جاء في وثيقة المبادئ إلى المزيد من الاتفاقيات التفصيلية، وذلك لتوضيح ما جاء فيها، وبما يحقق التنمية والرخاء ويحافظ على حقوق جميع الأطراف[١].

٢- وأكد الرئيس المصري، أن مصر اختارت التعاون والبناء والتنمية بين دول حوض النيل، والثقة مع بعضها البعض، وتشجيع التعاون من أجل البناء والتنمية، إذ قال" أنه من الممكن أن نوقع اتفاقيات كثيرة، لكن قد لا تكون الإدارة قوية، بل يمكن ألا نكون بحاجة أصلاً للتوقيع على الاتفاقيات، إذ كنا متفقين على عدم إلحاق الضرر بعضنا ببعض"[٢].

٣- زيارة الرئيس المصري (السيسي) إلى رواندا، وذلك لحضور قمة الاتحاد الأفريقي الـ(٢٧)، في مدينة (بكيجالي) في شهر تموز ٢٠١٦، كما زارها أيضا في شهر أب ٢٠١٧، إذ أكد خلالهما أن مصر ورواندا دولتان شقيقتان يجمعهما نهر النيل العظيم، وتشتركان في نفس التطلعات، وتواجهان تحديات متماثلة، ولديهما من الإمكانات والإرادة السياسية، ما يؤهلهما للتعاون المثمر في تحقيق أهداف التنمية والرخاء الاقتصادي لشعبيهما، كما تم الاتفاق على قيام الحكومتين المصريّة والرواندية، على اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لتيسير وتشجيع وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة المشروعات المشتركة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين[٣].

٤- زيارة الرئيس (السيسي) إلى تنزانيا في ١٤ أب ٢٠١٧، وكان لهذه الزيارة الدور الإيجابي في العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ أشاد الرئيس التنزاني بمستوى العلاقات الثنائية بين مصر وتنزانيا، ومؤكداً حرص تنزانيا على تعزيز هذه العلاقات وتطويرها، ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات، كما أشادا الرئيس التنزاني بالدعم الذي تقدمه مصر لبلده في مجالات بناء القدرات والتدريب ومشروعات حفر الإبار، وتطوير التعاون في مجال الثروة الحيوانية[٤].

٥- كما جاءت الجولة التي قام بها وزير خارجية مصر الأسبق (محمد كامل عمرو) في كانون الثاني ٢٠١٢، في عدد من دول حوض النيل والتي شملت (كينيا، تنزانيا، الكونغو، رواندا، جنوب السودان)، وذلك من اجل دعم جسور التعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل، وفي المجالات المتعددة، والتي يأتي على راسها التعاون المائي، ووضع استراتيجية جماعية للتعاون بين دول الحوض[٥].

---

[١] احمد ياسين وآخرون، صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٤اذار ٢٠١٥.

[٢] بدر حسن الشافعي، تقييم مبادئ سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.stndies.aljazera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٤.

[٣] وزارة الأعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات ترصد نتائج زيارة السيسي ألـ (٤) دول أفريقية، موقع بوابة الوطن الإلكترونية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.akhbarak.net/news/2017/08/19/11656661/articles/26045186 . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.

[٤] وزارة الأعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات ترصد نتائج زيارة السيسي ألـ (٤) دول أفريقية، مصدر سبق ذكره.

[٥] القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ثورة ٢٥يناير والتوجهات الإقليمية والدولية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط: http://www.sis.gov.eg.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٧.

٦- تأكيدات الرئيس الأوغندي الأسبق (**يوري موسيفيني** [*])، على ضرورة بدء صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وأوغندا، وكذلك تأكيده على أن أوغندا لا يمكن أن تكون شريكاً في أي ضرر بمصر ومصالحها، وهذه التأكيدات جاءت خلال زيارة وزير الخراجية المصري (محمد كامل عمرو).

٧- أما على صعيد زيارة السودان، أعلن الرئيس السوداني الأسبق (عمر البشير[**])، أن مصر بعد ثورة ٢٥يناير عادت لوضعها الطبيعي، في العالم العربي، كما عاد دورها الأفريقي، ليبرز من جديد وليعيد للذاكرة الأفريقية عقد الستينيات من القرن الماضي، وبذلك أصبح للدبلوماسية دور فعال تجاه دول حوض النيل.

٨- كما قام الرئيس المصري الأسبق(عصام عبد العزيز شريف) عام ٢٠١١، بالذهاب إلى أثيوبيا، وأثناء هذه الزيارة اتفقت الدولتين على فتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة والتعاون البناء، إذ أثناء هذه الزيارة اتفق الطرفان، على تشكيل لجنة ثلاثية تجمع كلاً من (مصر، السودان، أثيوبيا)، وذلك للتوافق حول مشروع سد النهضة، وتم خلال الاجتماع الاتفاق أن تتكون اللجنة من عضوين من كل دولة من الدول الثلاث، إضافة إلى أربعة من خبراء الدوليين في مجالات الموارد المائيّة والهندسية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم اختيارهم بالتوافق بين الدول الثلاث[١].

٩- وخلال وجود (عدلي منصور) في رئاسة مصر، قام وزير الخارجيّة آنذاك (نبيل فهمي) في شهر شباط ٢٠١٤، وبرفقة وفد كبير من رجال الأعمال بزيارة إلى تنزانيا، وفي شهر آذار اشترك(نبيل فهمي) في قمة (**الكوميسا**[*])، والمنعقد في العاصمة الكونغولية(كينشاسا)، إذ عبر خلال القمة عن الأفكار الخاصة بزيارته، وتفعيل حركة التجارة البيئية بين دول الكوميسا، كما طلب استغاثة مصر للقمة الاقتصادية الثالثة للتجمعات

---

[*] يوري موسيفيني: وهو رئيس أوغندا الذي تم تنصيبه عام ١٩٨٦، وذلك بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس الأسبق لأوغندا (أبوتي)، واختير رئيساً لأوغندا مرات عديدة، إذ بدأ حياته كمقاتل ضمن المجموعات المسلحة ضد حكم الرئيس الأوغندي الأسبق (عيدي أمين)، وضد جيش لرب، للمزيد ينظر يوري موسيفيني، أوغندا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٢٢.

[**] عمر البشير: وهو رئيس دولة السودان الأسبق، وهو سياسي وعسكري من دولة السودان، ولدة في مدينة شندي شمال السودان، عام ١٩٤٤، وتخرج من الكلية الحربية في السودان عام ١٩٦٦، وحصل في عام ١٩٨١ على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية، من كلية القادة والأركان، وقد كان (البشير) قائدا من قادة الجيش السوداني، والذي كان مسؤولًا عن قيادة العمليات في جنوب السودان، وذلك ضد الزعيم المتمرد الراحل(جون جارانج)، وتولى رئاسة النظام السياسي والقائد العام للقوات المسلحة في السودان في عام ١٩٨٩، وذلك بعد الانقلاب العسكري، ضد حكومة الصادق المهدي، واستمر في الحكم لمدة (٣٠)، وفي ١١ نيسان ٢٠١١، أطاح الجيش السوداني ب(البشير) واعتقله، وذلك بعد أربعة أشهر من الاحتجاجات الشعبية ضده، وهو معتقل لدى الحكومة السودانية، وفي عهده انفصل جنوب السودان، وإقامة دولة مستقلة عن شمال السودان، كما أن المحكمة الجنائية الدولية، قد اتهمته بتوجيه حملة للقتل الجماعي والاغتصاب والنهب ضد المدنيين في إقليم دارفور الجنوبي، للمزيد ينظر: نسيب نجيب، التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ١٤٣- ١٤٤.

[١] محمد نصر الدين علام، سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة، العدد٢٠، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٣.

[*] الكوميسا: وهي منظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وهي تمثل نقطة البداية لتحقيق الاتحاد الأفريقي، أسوة بالاتحاد الأوربي(اقتصادي، عسكري، اجتماعي)، أذ تضم (٢١)دولة أفريقية، ويبلغ عدد سكان دول الكوميسا حوالي(٥٥٠)مليون نسمة، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا حوالي(٧٤٩)مليار دولار سنوياً، كما بلغ حجم التجارة للمنظمة مع العالم الخارجي حوالي(٢٠٨)مليار دولار سنوياً، للمزيد ينظر إلى، زينب عبد الله وأخرون، العلاقات التجارية والزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا، مجلد ٢٨، العدد ٤، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، معهد البحوث الاقتصادي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٣٥٧

الإقليمية الثلاثة(الكوميسا، **السادك**[**]، شرق أفريقيا)، وفي شهر شباط ٢٠١٤، قام رئيس وزراء مصر الأسبق(إبراهيم محلب)بزيارة تنزانيا، والاشتراك في الاحتفال بعيد الوحدة التنزانية، ثم بعدها قام بزيارة تشاد وجمهورية غينيا الاستوائية[١].

١٠- كما عقد وزير الخارجيّة المصري السابق (سامح شكري) ونظيرها الأثيوبي(ثادروس أدناهوم)، مؤتمراً صحفياً للإعلان عن البنود السبعة التي أتفق عليها الطرفان، كما أعلنا عن تشكيل الرئيس المصري(عبد الفتاح السيسي) ورئيس وزراء أثيوبيا(هيلا ميريام ديسالين[***])، لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر، وذلك لتناول جميع العلاقات الثنائية والإقليمية في مختلف المجالات(السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية)، مع البدء الفوري للتعامل بين البلدين بروح من التعاون والنوايا الصادقة[٢]، وأكد الوزراء الخارجيّة (مصر، أثيوبيا)، أن البلدين اتفقا على محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري، ووجوده وإدراكها لاحتياجات التنموية للشعب الأثيوبي، كما أتفق الطرفان على أقامه المشاريع الإقليمية المشتركة، وذلك لتنمية الموارد المائيّة، من أجل سد الطلب المتزايد على المياه، ومواجهة نقص المياه، واحترام مبادى القانون الدولي[٣]، وقد اتفق الطرفان ووفق البيان المشترك فيما يتعلق باستخداماتها المائيّة على ما يلي[٤]:

١- احترام مبادئ الحوار والتعاون، كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة، وتجنب الإضرار ببعضهما البعض.

٢- أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائيّة، وذلك لسد الطلب المتزايد على المياه، ومواجهة نقص المياه.

٣- احترام مبادئ القانون الدولي.

(**) السادك: وهي جماعة أنمائية للجنوب الأفريقي، وتعتبر من أكثر التجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات الأهمية الكبيرة، وكذلك تعد من أقدم الجماعات التي شهدتها القارة الأفريقية، وتعود جذور تكوينها إلى فترة الاستعمار للقارة الأفريقية، وكان الهدف الأساسي من قيامها هو عدم الاعتماد على دولة جنوب أفريقيا ومعاداة النظام العنصري، ويعتبر قيام السادك هو استجابة لأحد أهم التغيرات الإقليمية التي حدث في الإقليم الجنوبي للقارة الأفريقية، وهو امتناع الدول الغربية عن مقاطعة دولة جنوب أفريقيا اقتصادياً، ومن ثم تقليص الدعم الموجه لدول الجوار مع جنوب أفريقيا، وذلك بعد تراجع تمدد نظام الابارتهايد لتلك الدول، للمزيد ينظر، عادل احمد أبو الذهب، تقييم الأداء الاقتصادي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(السادك)، العدد ٥١، مجلة دراسات أفريقية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة، أيلول،٢٠٢١، ص ١١٩.

(١) زكي البحيري، مصر وتاريخ التعاون مع دول الحوض، العدد٩، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول، ٢٠١٥، ص ١٥.

(***) هيلاميريام ديسيلين: وهو سياسي أثيوبي بروتستانتي، ولد في عام ١٩٦٥، في منطقة بولوسوسور، لعائلة مسيحية بروتستانتية، تنتمي إلى عرقية(ولايتا)، والتي تقطن جنوب أثيوبيا، عمل(ديسيلين) في العديد من المناصب الأكاديمية والإدارية، ونال عضوية مجلس إدارة العديد من المنظمات، وهو عضو ف نادي الرواتري، في عام ٢٠١٠، عينه الرئيس الاثيوبي الأسبق(ميليس زيناوي)، نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية، وبعد وفاة(الزيناوي)، ٢٠أب عام ٢٠١٢ عيناً رئيساً للوراء بالوكالة، وفي ١٦ أيلول من نفس العام أدى اليمن الدستوري كرئيس للوراء، والذي يعتبر اقوى منصب في أثيوبيا، وفي ١٥ شباط ٢٠١٨ قدم (ديسيلين) استقالته من رئاسة وزراء أثيوبيا، للمزيد ينظر: هيلاميريام ديسيلين، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.

(٢) محمود التميمي، وآخرون، بيان مشترك لمصر وأثيوبيا يفتح صفحة جديدة بين البلدين: الاتفاق على٧ بنود كل أزمة سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.masray.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٣/٩.

(٣) محمود التميمي، وآخرون، بيان مشترك لمصر وأثيوبيا يفتح صفحة جديدة بين البلدين: الاتفاق على٧ بنود كل أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره.

(٤) السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا يصدران بياناً للتعاون، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.1.youm7.com . تاريخ زيارة الوقع ٢٠٢٤/٣/٩.

٤- الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة، وذلك بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع سد النهضة.

٥- تلتزم الحكومة الأثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة، على استخدامات مصر للمياه.

٦- تلتزم الحكومة المصريّة بالحوار البناء مع أثيوبيا، والذي يأخذ بالحُسبان احتياجات وتطلعات التنموية للشعب الأثيوبي.

٧- تلتزم الدولتان بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية، وفي إطار التوافق.

إلى جانب ذلك أكد دبلوماسيون أن زيارة الرئيس المصري(عبد الفتاح السيسي) للسودان، وذلك لتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ الخاصة بسد النهضة، تعد خطوة مهمة ومحورية في عودة الدور المصري لأفريقيا، وحل الخلافات الأفريقية بالحوار، كما رحب عدد كبير من الأحزاب السياسية بتلك الزيارة، ثم زيارة (السيسي) لأثيوبيا، بعد انقطاع دام لأكثر من (٢٠) عام، وذلك بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق (محمد حسني مبارك[*]) في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا)، وتم وصف أيضا زيارة (السيسي) بأنها زيارة تاريخية، وأن مصر بدأت في استعادة ريادتها، وقيادة أفريقيا مرة أخرى[١].

كما أكد وزير الموارد المائيّة والري المصري (حسام مغازي)، توقعه بأن يكون الاجتماع الثلاثي المقبل مع وزراء المياه في السودان وأثيوبيا حول سد النهضة، إيجابياً ويتسم بالصراحة والتفاهم بين جميع الأطراف، ومعرباً في الوقت نفسه عن تكلفه للتوصل إلى نتائج ترضي شعوب الدول الثلاثة، كما أضاف (المغازي)، بأن مصر تنتظر الرد من أثيوبيا بخصوص بعض الاستفسارات المتعلقة بسلامة السد وأبعاده الحالية، لاسيما أن المواجهة المباشرة من خلال المفاوضات هي أفضل الحلول لهذه الخلافات[٢].

لذا فإن البيان الذي صدر من الرئيس المصري ورئيس وزراء أثيوبيا، يدل على تفاهم ثنائي بين البلدين، ولاسيما بخصوص سد النهضة الأثيوبي، إضافة إلى استئناف عمل اللجنة الثلاثية (مصر، السودان، أثيوبيا)، واحترام ما سوف يصدر عنها من توصيات، مع التزام الحكومة المصريّة بالحوار البناء مع أثيوبيا وبالعكس، وقد رحب سياسيون ودبلوماسيون سابقون بالبيان المشترك بين مصر وأثيوبيا، في القمة التي جرت بينهما في مدينة (ملابو) في غينيا الاستوائية [٣].

---

[*] محمد حسني مبارك: سياسي وضابط عسكري، تخرج من الكلية القوة الجوية المصرية عام ١٩٥٠، تولى مناصب عديدة في وزارة الدفاع المصرية، التي منها(رئيس أركان حرب لقوة الجوية عام ١٩٧٣، ثم اختاره الرئيس الأسبق لمصر(أنور السادات) نائب لرئيس الجمهورية، وبعد اغتيال (السادات) عام ١٩٨١، في الاستعراض العسكري في مصر، تم انتخاب (حسني مبارك) رئيساً لمصر ، وهو بذلك يكون الرئيس الرابع للدولة المصرية الحديثة التي تأسست عام ١٩٥٣، وانتهت فترة حكم (مبارك) بتنحيه عام ٢٠١١، بعدها تم محاكمته بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد، وفي عام ٢٠١٣، تم أخلاء سبيله، بعد تبرئته من كل التهم الموجه إليه، وكانت فترة حكمه رابع أطول فترة حكم في المنطقة، للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لجمهورية مصر العربية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.presdency.eg.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٣

[١] أمير العادلي، الأحزاب: الزيارة حدث تاريخي ومصري عادت لقيادة أفريقيا، العدد ٨٧٣١، صحيفة الأهرام المسائية، القاهر، ٢٤ أذار ٢٠١٥.

[٢] إيمان راشد، حمدي كامل، وزير الري: سنناقش مع أثيوبيا التطمينات والضمانات في إطار بيان السيسي وديسالين، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.dr.akhbarelym.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/١١.

[٣] طارق غنيم، بيان السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا يدل على تفاهمات حول سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.albedaiah.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.

وعليه يمكن القول، أن القمة التاريخية التي جمعت بين رؤساء(مصر، السودان، أثيوبيا)، لحل أزمة سد النهضة الأثيوبي، تعد أول تحرك مصري حقيقي، وذلك لعودة العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، كما أن الزيارة التي قام بها (السيسي) للسودان، تعدّ تغيرًا كبيرًا في مسار السياسة الخارجيّة المصري، لأن العلاقات بين البلدين قد شهدت توتراً كبيراً عقب ثورة (٣٠ يونيو)، كما أن الرئيس السوداني قد قام بدور كبير في الوصول لتلك المبادئ الأساسية لحل الأزمة، إلى جانب ذلك تعمل الإدارة الحالية لشؤون مصر الخارجيّة ووفقاً للرؤية واضحة، على حل أزمات كبير بالحوار وليس بالسلاح، إذ كان يمكن وخلال فترة الرئيس المصري الأسبق(محمد مرسي)، أن تدخل مصر في صراع عسكري مع أثيوبيا، فيما يخص سد النهضة، إلا أنه وفي عهد الرئيس السيسي، شهدت العلاقات بين مصر وأثيوبيا تحسناً كبيراً.

ثانيا– توظيف الدبلوماسية الشعبية:

تعد (**الدبلوماسية الشعبية**[*]) بمثابة القوة الناعمة أو الأساس في دعم جسور التواصل بين الشعوب، وبعيداً عن التعقيدات الإجرائية، والبروتوكولات الرسمية، التي تفرضها الدبلوماسية الرسمية، إذ قد يكون هناك ضعف في التوصل بين الدول والأنظمة السياسية، إلا أن الأمر يختلف من حيث علاقات الشعوب التي قد تعرف نوعاً من الانتعاش، الأمر الذي قد يشكل قوة ضاغطة ودافعة لنظام الحكم، نحو إعادة النظر في طبيعة علاقاتها، وذلك من خلال تجاوز الخلافات، والتأسيس لعلاقات جيدة ومتقدمة، ومبنية على التعاون والتضامن والسلم والاحترام[١].

وقد جاءت مبادرة التحرك الشعبي تجاه دول حوض النيل، مستندة على رؤية مفادها مواجهة تداعيات اتفاقية (عنتيبي) عام ٢٠١٠، ومن جهة أخرى، كمسعى شعبي لمواجهة تأثيرات عدم نجاح المفاوضات، وتنامي الحساسيات، والإدراك السلبي لدى قطاعات عديدة من القطاعات الرسمية وغير الرسمية، في دول حوض النيل، وذلك لتعامل مصر مع ملف المياه من جهة الأخرى.

ومن زاوية أخرى، فقد جاءت المبادرات التي قام بها عدد من الوفود الشعبية، لزيارة كلاً من (أوغندا، السودان، أثيوبيا)، لتؤكد إعادة توظيف المسار المائي للدبلوماسية في سياسة مصر الخارجيّة تجاه دول حوض النيل، كما أن المبادرات الشعبية التي تبناها عدد من النشطاء السياسيين، ومسؤولو الأحزاب وشباب بعض الحركات الاجتماعية والقوى الثورية، قد نالت تأييدًا ملحوظًا من جانب وزارة الخارجيّة المصريّة، وهو الذي أعطى لها أرضية تأثير إضافية[٢].

---

[*] الدبلوماسية الشعبية: هي فن إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب المختلفة، وتفادي ما قد يثور بينها من خلافات، وقد برزت فكرت الدبلوماسية الشعبية كحل أفرزه النظام الجمهوري لإدارة العلاقات الخارجية بين الشعوب، كبديل عن الدبلوماسية التقليدية، للمزيد ينظر: عامل عامر، ماهية الدبلوماسية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط: http://www.adelamer.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٥.

[١] عثمان الزياتي، الدبلوماسية الشعبية مطلب ملح لدحض الانفصاليين، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.yakada.org.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٤/٨.

[٢] إبراهيم منشاوي، دفعة متصاعدة: التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط:
http://www.acreg.org/1117.٢٠٢٤/١١/٢١ تاريخ زيارة الموقع

كما أكد المهندس(أبو العلا أبو النجا)، والذي يشغل منصب مفوض الشؤون الأفريقية بالاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، ضرورة إرسال المزيد من الوفود الشعبية، ومن كافة فئات المجتمع المصري، من اجل توعية الشعب الأثيوبي بالأضرار التي ستقع على مصر نتيجة بناء سد النهضة على نهر النيل، إضافة إلى تأكيده على الاستمرار الطويل، وخلال الفترة المقبلة بإرسال الوفود، وعلى أن تقوم تلك الوفود ببذل الكثير من الجهد، وذلك لإرسال العديد من الرسائل للشعب الأثيوبي، وأهم هذه الرسائل هي أن الشعب المصري حريص على مصلحة الشعب الأثيوبي، وأنه يضع نصب أعينه المشكلات التي يواجهها الشعب الأثيوبي من(فقر، انتشار الأوبئة، انخفاض مستوى المعيشة لمعظم مواطنيها)[١].

ومن جهة أخرى، أكد (أبو العلا)، على أدراك المؤسسات الرسمية لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به (الدبلوماسية الشعبية)، في تعظيم الوزن الإقليمي والدولي لمصر، إضافة إلى المساعدة في رسم سياسة مصرية واضحة المعالم في علاقاتها مع دول حوض النيل، إذ نها تمثل الامتداد الطبيعي والجغرافي لها، وتمس صميم أمنها المائي والقومي[٢].

وقد كانت بداية انطلاق حملات الدبلوماسية الشعبية تجاه حوض النيل، تزامنًا مع الزيارة التي قام بها عام ٢٠١٠، وفد مصري مكون من (٣٥) شخصية من مختلف التيارات الوطنية إلى أوغندا، وذلك لطلب تأجيل التصديق على الاتفاقية الإطارية لمدة عام، لحين استقرار الأوضاع السياسية في مصر[٣].

أما التحرك الدبلوماسي الشعبي الثاني، فقد جاء مع زيارة وفد مصري كبير إلى العاصمة الأثيوبية، خلال الفترة (٢٩ نيسان – ٢ أيار ٢٠١١)، إذ التقى هذا الوفد مع عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، والقيادات الشعبية الأثيوبية، وكان أبرز هذه اللقاءات هي مع (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، زير الخارجيّة، البطريرك الأثيوبي)، وناقش الوفد الشعبي المصري عدد كبير من القضايا والمشكلات، ولاسيما بالإشكاليات المرتبطة بالاتفاقية الإطارية، ومشروع سد النهضة الأثيوبي[٤]، وقد أتت ثمار هذه الزيارة، من خلال إعلان الرئيس الأثيوبي وقف التصديق على اتفاقية(عنتيبي)، وذلك لحين انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر، كما لم يقتصر الأمر على ذلك، إذ أكد رئيس الوزراء الأثيوبي، بإنه إذا ثبت أن مشروع سد النهضة الأثيوبي، سيلحق الضرر بمصر أو السودان، فإنه سيجري تعديلاه، إذ أكد أن المشروع هدفه الرئيسي هو توليد الطاقة الكهربائية[٥].

وخلال الفترة الممتدة (٦ –٩ أيار ٢٠١١) زار وفد الدبلوماسية الشعبية كلًا من عاصمتي دولتي شمال وجنوب السودان(الخرطوم – جوبا)، وخلال تلك الزيارة صدرت العديد من التصريحات الرسمية من الجانب السوداني بخصوص هذه الزيارة الشعبية، والتي كان أبرزها ترحيب الرئيس السوداني الأسبق(عمر

---

[١] أبو العلا أبو النجا، الدبلوماسية الشعبية أداة حل لأزمة سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://almanews.com . تاريخ الموقع ٢٠٢٤/٣/٤.

[٢] سلام حجازي، ثورة ٢٥يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

[٣] سامي السيد، الدور المصري في أفريقيا بعد ثورة يونيو٢٠١٣، العدد٢١٢، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٥.

[٤] إسلام حجازي، ثورة ٢٥يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، مصدر سبق ذكره ٢٧.

[٥] إبراهيم منشاوي، دفعة متصاعدة: التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية، مصدر سبق ذكره.

البشير)، بثورة ٢٥يناير ٢٠١١، ومن جهة أخرى، فقد أجرى الوفد الشعبي المصري عددًا من اللقاءات مع قادة جنوب السودان، وتناولت هذه اللقاءات سبل التعاون ووضع خطة حول التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين مصر ودولة جنوب السودان في الفترة المقبلة، كما تناولت هذه اللقاءات كافة المخاوف والمخاطر المصريّة بخصوص اتفاقية(عنتيبي) بين دول حوض النيل.

ولابد من الإشارة، إلى أن الدبلوماسية المصريّة وبشقيها السياسي والمائي، قد نجحت بعض الشيء في تحقيق انفراج نحو احتواء وحل أزمة سد النهضة الأثيوبي، وذلك بعد اعتراف رئيس وزراء أثيوبيا يوم ٢٠١٣/١٠/٧، بضرورة أن يتحول سد النهضة إلى مشروع ثلاثي (مصري، سوداني، أثيوبي)، ويحقق الخير لتلك الدول، بدلاً من أن يكون مصدراً للنزاع والحروب المائيّة، إذ رحبت مصر بتلك التصريحات الإيجابية التي تمثل خطوة للأمام في مجال إدارة الموارد المائيّة بين دول حوض النيل[١].

وعليه يمكن القول أن المواقف التي تحققت من خلال جولات وفود الدبلوماسية الشعبية المختلفة، يجب أن تلفت الانتباه إلى أثر هذه الأداة غير الرسمية ، في صنع وتنفيذ سياسة مصر الخارجيّة المائيّة تجاه دول حوض النيل، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة وجود المزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع الجهات الرسمية بهذا الخصوص، ولاسيما وأن مثل هذه الوفود الشعبية قد يكون لها دور محوري في إعادة بناء الثقة السياسية بين مصر ودول حوض النيل، من جانب، ومن جانب آخر، تحسين الصورة السلبية عن مصر، هذه الصورة تواجدت في أذهان الكثير من الشعوب القارة الأفريقية في الفترة السابقة.

ثالثا- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

إلى جانب التحرك المصري بخصوص السياسة المائيّة الخارجيّة، من خلال التوجهات الرسمية والدبلوماسية الشعبية، كان **(لمنظمات المجتمع المدني[*])** المتعددة دور في مرتكزات السياسية الخارجيّة المائيّة المصريّة، إذ إن لها من المساحة والقدرة لكسر الحواجز النفسية والحساسية القائمة بين القوى الشعبية والمجتمعية في دول حوض النيل، وإدراكها السلبي لقضية تعامل مصر مع ملف المياه، وأيضاً حدود التعامل مع المجتمع المدني، كإطار لتفعيل العديد من مكونات القوة الناعمة لمصر، والمتمثلة بـ(دور العبادة، الجامعات، المثقفين، الإعلاميين)[٢].

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدلالات والمعاني التي عكستها جولات التفاوض حول قضية مياه النيل، وبالرغم من هذه الجولات لم تسفر عن اتفاق نهائي لتنظيم عملية إدارة المياه، ولم تساعد على إيجاد كيان مؤسسي وقانوني للتعاون، ولم تستطع حسم الخلافات حول العديد من القضايا (مفهوم

---

[١] انفراجه في أزمة سد النهضة، صحيفة الأهرام المسائي، العدد ٨١٩٩، في ٢٠١٣/١٠/٨.

[*] منظمات المجتمع المدني: وهي عبارة عن هيكل تنظيمي، يعمل أعضاؤه بالديمقراطية، وذلك لتحقيق المصلحة بين السلطات العامة في الدولة والمواطنين، كما أن أنشطتها أنشطة تطوعية جماعية، يمارسها أعضائها، وذلك بهدف تقيق المصالح والقيم المشتركة بين الدولة ومواطنيها، وبما أن جميع أنشطتها تطوعية، فهي بذلك منظمات غير حكومية وغير ربحية، إذ يتكون أعضائها من مجموعة من الأفراد المنفصلين عن الدولة وسوق العمل، فهم من المهتمين بالمجال الاجتماعي، ومن الجدير بالذكر، أن المبادئ التوجيهية لإطار عمل منظمة الأمم المتحدة، تقر أن منظمات المجتمع المدني لا تشمل الجمعيات الربحية، أو مؤسسات الأعمال، للمزيد ينظر: رشا الصوالحة، تعريف منظمات المجتمع المدني، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.mawdoo3.com. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٣/٧.

[٢] أيمن السيد عبد الوهاب، التعاون المائي في حوض النيل: المجتمع المدني المصري مدخل لتفعيل الإدراك التعاوني، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، ٢٠١٢، ص ٣٥.

الأمن المائي، مبدأ الإخطار المسبق، حصص المياه بين دول حوض النيل)، إلا أنه يمكن الاستناد إلى المجتمع المدني كمساحة جديدة، لم يشيبها تداعيات العوامل السياسية للتفاعل المجتمعي بين مصر ودول حوض النيل[١].

ويمكن أن تستند هذه الآلية الجديدة نسبياً، وبما تحمله من رؤية ومضامين إلى القيم المدنية، والتعاون بين شعوب دول حوض النيل، وذلك لأن المجتمع المدني المصري يمتلك الإمكانات والقدرات، التي توفر له الآليات الفاعلة والمؤثرة في التواصل الاجتماعي مع دول حوض النيل بصورة عامة، وتجاه ملف المياه بصورة خاصة، إلّا أن ذلك يتحقق في حال هناك إطار واضح للتعاون والتنسيق بين مكونات المجتمع المختلفة، وأن يكون هناك طرف أو أطراف منظمة، تمتلك الخبرة الدولية والمعرفة الأفريقية، وتمتلك أيضا القدرة على التحشيد والتنظيم والتواصل مع كافة الفواعل والمؤسسات والجهات المصريّة، التي تتعامل مع أفريقيا وملف المياه[٢]

ويمكن الإشارة إلى أهمية تكوين منتدى من منظمات المصريّة الأهلية (الإغاثية، التنموية، الحقوقية)، كإطار منظم ومظلة عمل للعديد من مكونات المجتمع المدني، التي لها دور في المرتكزات المعنوية للسياسة المائيّة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، ومن هذه المنظمات الآتي[٣]:

١- الاستناد إلى المكون الديني، وذلك للتواصل من خلال دور المؤسسات الدينية، فإن استرجاع دور الأزهر والكنيسة، يمكن أن يسهم في تعزيز التواجد المصري في منطقة حوض النيل، ولاسيما على المستوى الشعبي في دول الحوض، إذ أن للمؤسسات الدينية دورًا، في بلورة تيار مساند وممول ومنظم لوجهة النظر المصريّة في سياستها المائيّة بشكل عام، ولاسما أن الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية تتبع الكنيسة المصريّة، الأمر الذي قد يسهم في ترشيح التواجد المصري، وهو ما بدت ملامحه في الزيارة الأخيرة للبابا شنودة إلى أديس أبابا، ساعياً إلى توحيد وجهات النظر وتحقيق التقارب بين مصر وأثيوبيا، وإزاحة الخلاف بينهما.

٢- المساهمة في البرامج التدريبة، والتي تقوم بها العديد من الوزارات والهيئات المصريّة، على أن تتضمن هذه البرامج التأكيد على أدوار منظمات المجتمع المدني، في دعم التعاون والتواصل بين المجتمعات، ووحدة المصلحة، والتي من أهمها قضية المياه.

٣- أن التواصل مع دول حوض النيل، يجب أن تتعدد حلقاته واتجاهاته، بحيث لا تستند فقط على منظمات المجتمع المدني في دول حوض النيل، إذ يمكن التواصل مع الأشكال التقليدية ومنظماتها في تلك الدول، ومع أصحاب النفوذ والسلطة، مثل مجالس كبار السن في كينيا.

رابعاً- الأداة الإعلامية:

تقوم السياسة الإعلامية المصريّة تجاه القارة الأفريقية على تطوير وتأكيد الروابط والعلاقات المشتركة مع دول القارة، وذلك من خلال مشاريع التعاون المشتركة مع هذه الدول بوجه عام، ودول حوض النيل بوجه

---

[١] المصدر نفسه، ص ٣٦.

[٢] أميرة محمد عبد الحليم، السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ودول حوض النيل، العدد ٨٤، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٠.

[٣] أيمن سيد عبد الوهاب، التعاون المائي في حوض النيل: المجتمع المدني المصري مدخل لتفعيل الإدراك التعاوني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٦ -٣٧.

خاص، لذلك تؤكد السياسة الإعلامية المصريّة على مجموعة من المعاني والتوجهات العامة المتصلة بالسياسة المائيّة الخارجيّة المصريّة، لذا اهتمت السياسة الإعلامية المصريّة على المستوى الأفريقي، ومن خلال مجموعة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، سواء كانت تعليمية أو علمية أو فنية أو دينية[١]، وبالشكل الذي يمكن قوله بأنها رسالة إعلامية مفادها التأكيد على أهمية البعد الأفريقي السياسة الخارجيّة المصريّة، وإضافة مجالات ونطاق حركتها تجاه عدد من القضايا، والتي أبرزها الموقف المصري من الصراعات الدائرة في أفريقيا، مع التركيز على منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وقضية المياه بالنسبة إلى مصر، مع أعطا مساحة للقضايا الاقتصادية ومشكلات التنمية، وأهمية توفير الاطار الجماعي لعمليات التنمية، مع ضرورة تفعيل الشراكة الأفريقية **(مبادرة نيباد** [*]**)**، وقد ركزت السياسة الإعلامية على إبراز أوجه التعاون العربي الأفريقي، ومساندة مؤسسات التعاون[٢]، وقد اخذ نشاط وزارة الإعلام كإحدى الجهات المعنية ببلورة السياسة الإعلامية، وتنفيذها من خلال عدة أنماط، والتي يمكن تناولها على النحو التالي[٣]:

أ- المكاتب الإعلامية: تعد هذه المكاتب التابعة للهيئة العامة للاستعلامات، بمثابة قنوات اتصال، تتم من خلالها المهمة الإعلامية، وإدارة التفاعل مع وسائل الإعلام في عواصم القارة الأفريقية، إذ تضطلع بدور سياسي وإعلامي إقليمي ودولي في هذه العواصم، إضافة إلى كونها القناة التي من خلالها يخاطَب الرأي العام الأفريقي، لاسيما فيما يتعلق بتوضيح وجهة النظر المصريّة ومواقفها من القضايا الأفريقية.

ب- شبكة الإذاعة الموجهة: تهدف هذه الإذاعات الموجهة من العاصمة المصريّة(القاهرة)، إلى تعريف شعوب العالم بمصر وحضارتها وثقافتها، وإبراز وجهة النظر المصريّة في مختلف القضايا العالمية، والتعريف بواقع مصر الاقتصادي والسياحي، ولاسيما قضية المياه، مع الحرص على إبراز انتماء مصر العربي والأفريقي والإسلامي.

إذ تقع مسؤولية كبيرة على اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، إذ عليه أن يخصص قنوات فضائية، موجهة إلى شعوب دول حوض النيل، وأن تتحدث هذه القنوات بلغاتهم، وتكثيف البرامج التي تخاطب هذه الشعوب، وتناقش أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى استضافة بعض المسؤولين والخبراء من تلك الدول، من أجل التحاور معهم والتعرف على وجهات نظرهم، فيما يخص مسألة إدارة وتنمية واستعمال الموارد المائيّة، كما على الصحف المصريّة أن تقوم بإرسال كبار الصحفيين المصريين لزيارة دول أعالي منابع نهر النيل، وذلك من أجل التعرف على الظروف الطبيعية لتلك الدول، وتقوم تلك الوفود من الصحفيين

---

[١] جوزيف رامز أمين، آليات التعاون الإعلامي بين مصر وأفريقيا، العدد ١٠، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة العلام المصرية، ٢٠٠٢، ص ٤٨.

[*] مبادرة النيباد: وهي اختصار الـ (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا)، وتم تأسيسها في عام ٢٠٠٢، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الأفريقية من الفقر والتهميش، وإقامة اقتصاد أفريقي ضمن الاقتصاد العالمي، وتتكون حالياً من(١٥) عضواً من الدول، خمس من هذه الدول الأعضاء هم الأعضاء الرئيسيون لمبادرة النيباد وهم كل من(الجزائر، السنغال، مصر، نيجريا، جنوب إفريقيا)، أذ منذ نشأتها والخبراء يعتبرونها خطة مارشال للقارة الأفريقية، للمزيد ينظر: وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الأفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.Platfrom.almanhal.com .تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/١٢.

[٢] جوزيف رامز أمين، آليات التعاون الإعلامي بين مصر وأفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

[٣] اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري، الخطة الإعلامية العامة التفصيلية لأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠٤، اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري، القاهرة، ٢٠٠٥.

بوضع التقارير للتعرف على أحوال مجتمعات دول حوض النيل، وتدرس ظروف تلك المجتمعات ومشكلاتهم، وذلك في سبيل أن يكون هناك تواصل مستمر بين دول أعالي منبع ودولة المصب.

وعليه يمكن القول، أن قضية المياه تعد احد اهم محاور السياسة الخارجيّة المصريّة ، إذ تمثل احد التحديات التي يوجهها القرن الحالي، ولها تأثير في حياة الأنسان والحيوان والنبات، كما أن لها علاقة بالأمن القومي، فالمياه تعدّ من أهم العوامل لاستتاب الأمن، وما نشهده اليوم من عدم كفاية الموارد المائيّة العربية المتاحة لسد حاجات السكان، لذا تعدّ قضية المياه إحدى أهم القضايا الإستراتيجية التي يجب التنبه إليها والوقوف عندها، إذ لا يمكن تحقيق الأمن العسكري في أية دولة دون تحقيق الأمن الاقتصادي، ولأيمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائي، وتمثل المياه عصب الأمن الغذائي، ومن أجل تحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على ما يتوفر من موارد مائية ، واستخدامها بأفضل الأساليب، والبحث في نفس الوقت عن مصادر جديدة للمياه وتطويرها، ورفع الوعي لدى صانع القرار في الدولة بأهمية قضية المياه ودعمها واستخدامها.

الفصل الثاني

الأهميّة الاستراتيجيّة لمنطقة حوض نهر النيل في السياسة الخارجيّة المصريّة

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتجية لدول حوض نهر النيل

المطلب الأول: الخصائص الجيوبوليتيكية.
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.
المطلب الثالث: الأهمية العسكرية.

المبحث الثاني: الموارد المائيّة لحوض نهر النيل.

المطلب الأول: الموارد المائيّة لدول حوض النيل.
المطلب الثاني: هيدربوليتيكية حوض النيل.
المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه نهر النيل.

الفصل الثاني:
الأهميّة الاستراتيجيّة لمنطقة حوض نهر النيل
في السياسة الخارجيّة المصريّة

تمثّل أفريقيا وبشكل خاص دول حوض النيل المجال الحيوي الأول بالنسبة للدولة المصريّة، وعليه تحتل الدائرة الأفريقية المركز الأول بين أولويات السياسة الخارجيّة المصريّة، والتي من ضمنها السياسة المائيّة، إذ كانت هذه المكانة منذ أواسط القرن العشرين في عصر الرئيس المصري الأسبق(جمال عبد الناصر)، وبعدها تراجعت هذه المكانة نسبيا في عصر الرئيس المصري الأسبق(محمد أنور السادات)، ومن ثم ازدادت تراجعاً في عصر الرئيس الأسبق(محمد حسني مبارك)، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من حكمه، أذ خلال تلك الفترة كانت الدولة المصرية مشغولة في تكوين ذاتها، وتحقيق الاستقرار، وبناء الدولة، وبعد تولي(عبد الفتاح السيسي) في ٣٠ حزيران ٢٠١٤ رئاسة مصر، إعادة الدائرة الأفريقية إلى أولويتها في السياسة الخارجيّة المصريّة، الأمر الذي استوجب على وزارة الخارجيّة المصريّة تحديد عدد الأهداف الأولوية القصوى والعاجلة لتحقيقها، وبالتوازي مع العمل على تحقيق الأهداف والمصالح الأخرى التقليدية المتوسطة والطويل الأمد.

إذ ادراك صناع القرار في السياسة الخارجيّة المصريّة وخاصة بعد موقف الاتحاد الأفريقي من ثورة٣٠حزيران٢٠١١، إلى ضرورة مراجعة السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه أفريقيا، وذلك فيما يتعلق بالتوجهات ومن ثم السياسات والأدوات، التي من شأنها إحداث تغيرات في رؤية مصر لطبيعة الدور تجاه الدول الأفريقية، ولاسيما دول حوض النيل، وذلك تحقيقاً للمصالح الوطنية، والتي يأتي في مقدمتها قضية المياه، وهي قضية ذات تأثير كبير على الأمن القومي المصري، فقد قامت مصر وبكامل مؤسساتها وأجهزتها السيادية والفنية وفاعليها الرسميين وغير الرسميين، إلى تضافر الجهود وفي إطار استراتيجية متكاملة للسياسات الأزمة لتحقيق الدور المنشود لمصر في منطقة حوض النيل، وتطوير الآليات والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك الدور.

ويتكون حوض النيل من إحدى عشر دولة، فإضافة إلى ما يميز هذه الدول من التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتميز أيضا بالفقر المائي وتحت ضغط عدة ظروف داخلية، إذ شهدت هذه الدول أزمة مائية والتي ترجع إلى عقود تاريخية سابقة، والتي مفادها الاختلاف حول تقاسم المياه، فهناك اختلاف حول الاتفاقيات القديمة، وفي عقد التسعينيات شهدت الأزمة تغلغل وتجاذب عدة أطراف دولية وإقليمية، إذ تسهم هذه الأطراف تارة في تهده الوضع، وتارة أخرى في تأجيجه، وذلك من خلال التستر بمشاريع ومقترحات اقتصادية وسياسية، وتحاول تلك الدول الاستفادة من هذا التوتر، وتوجيهه لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية لصالح هذه الأطراف.

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم الفصل على مبحثين، وكالآتي:

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتجية لدول حوض نهر النيل.

المبحث الثاني: الموارد المائيّة لحوض نهر النيل.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتجية لدول حوض نهر النيل

تحتل دول حوض النيل موقعاً استراتيجياً، إذ تكون هذه الدول منطقة جغرافية متماسكة، وذات أهمية كبيرة من حيث الموقع الجغرافي، فهي تشرف وتقترب من ثلاثة مسطحات مائية للملاحة العالمية، وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي، وتطل بجزء من خلال دولة الكونغو الديمقراطية على المحيط الأطلسي، وتتحكم في قناة السويس، الأمر الذي يجعل من دول حوض النيل دوراً سياسياً واقتصادياً مؤثر في المنطقة، ويقع حوض نهر النيل في شرق أفريقيا، ويمثل البحر المتوسط مخرجه ومصبه في الشمال، إذ يرتبط بدول أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى بدول غرب أسيا، ولهذا تأثرت دول حوض النيل خاصة في مصر والسودان بالحضارات التي قامت على ساحل البحر المتوسط، وتطل دول حوض النيل من الشرق على البحر الأحمر الذي يربطها بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب، والذي زادت أهميته بعد حفر قناة السويس، وازدواج القناة بشق قناة السويس الجديدة، وكما مبين في الخارطة رقم (٢).

وتعد منطقة حوض النيل من أهم المناطق الجيواستراتيجية في العالم، وذلك نظراً لموقعها المهم الذي يكاد أن يتحكم في التجارة العالمية، ويرجع أيضا لأهمية القارة التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والمواد الخام، إلا رغم هذه الأهمية فإن الاقتصاد الأفريقي يتصف بالضعف، وبل في بعض المناطق بالفقر المدقع، ويمتاز الاقتصاد الأفريقي بالتالي: ارتفاع مستوى الفقر، انخفاض الموارد المائيّة والاستثمارية، غياب التكنولوجيا الإنتاجية، ضعف المعلومات والاتصال، ضعف البنية التحتية[١]، ومن أهم الأسباب التي نتج عنها هذا الضعف الاقتصادي، كان الاستعمار، الذي أسس لمبدا نهب المواد الخام، ثم تصديرها مرة أخرى في صورتها المصنعة إلى القارة الأفريقية، وبأسعار عالمية مرتفعة، الأمر الذي ولّد عبئًا على هذه الدول الأفريقية، إضافة إلى العامل التنموي في المناطق الأفريقية، والذي تضرر من الصراعات والكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، والتي اعتبرت أهم الأدوات السياسة الخارجيّة للدول، إذ لم يعد الهدف الوحيد وراء الجهود التنموية هو تقليل معاناة البشر، بل أصبحت أداة لرسم مناطق النفوذ السياسي للقوى الكبرى والإقليمية[٢]، وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: الخصائص الجيوبوليتيكية.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الأهمية العسكرية.

إضافة إلى الملامح الأساسية لهذه الدول، والأمر الذي سيؤدي على توسيع حجم إدراكنا لهذه الدول.

---

[١] هويدا عبد العظيم، الصناعة التحويلية المصرية ودورها في دعم الصناعة في دول حوض النيل، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٩١.

[٢] هبة جمال الدين، منظمات المجتمع المدني المصرية مدخل لتنمية دول حوض النيل، ورقة عمل منشورة، أعمال مؤتمر الأمن الإنساني في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٥، ٣٧.

خارطة رقم (٢): منطقة حوض النيل

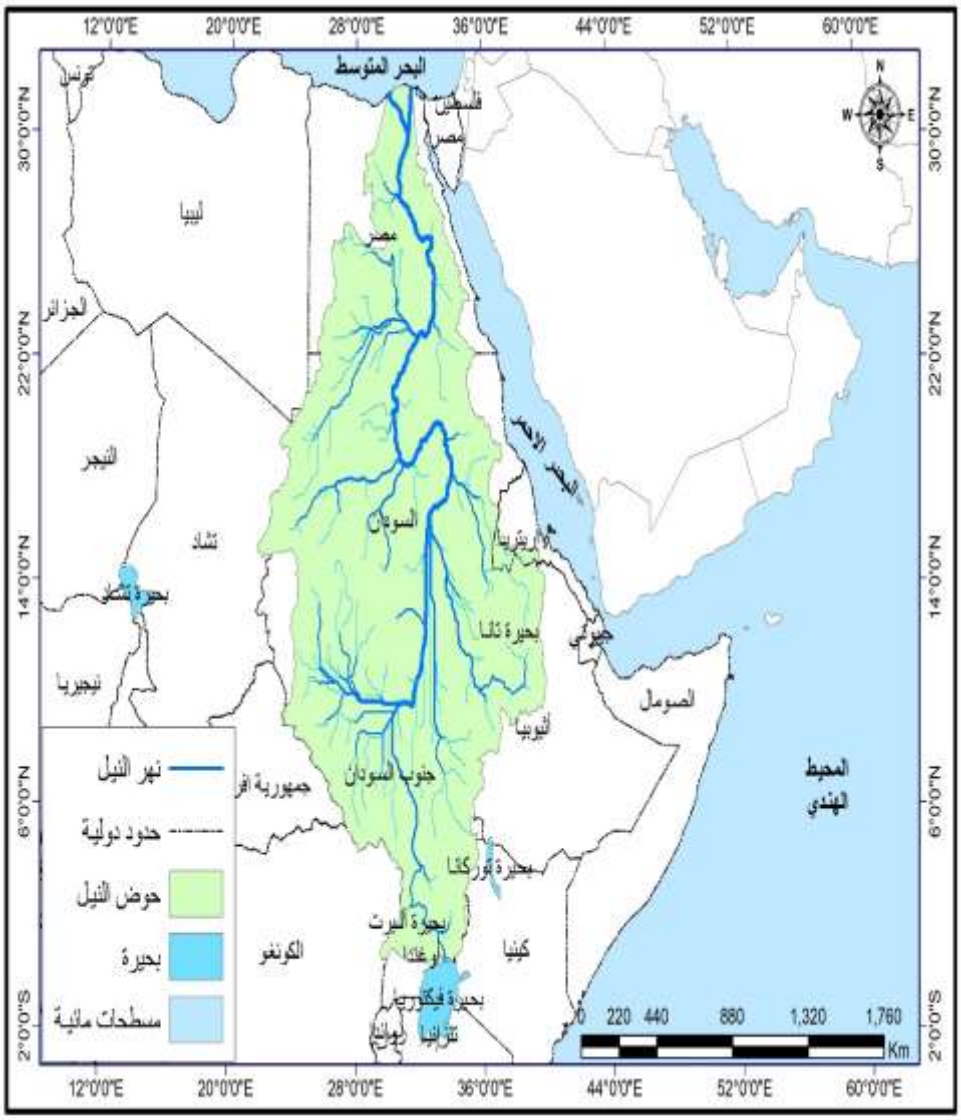

المصدر: الخريطة من أعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

المطلب الأول: الخصائص الجيوبوليتيكية.

تقع منطقة حوض النيل فلكياً بين دائرتي عرض أربع درجات جنوباً، و(٣١) درجة شمالاً، أي أنه يمتد على (٣٥) درجة من دائرة العرض، ويقع بين خطي طول (٢٤) درجة شرقاً، ولا يوجد حوض نهر في العالم يمتد لهذه المسافة على دوائر العرض، لهذا تتنوع الأقاليم المناخية والنباتية على طول امتداد حوض نهر النيل، إذ يمتد من الإقليم الاستوائي في وسط القارة الأفريقية، حتى الوصول إلى سواحل البحر المتوسط المعتدلة[1]، وبناء على ما تقدم سيتم تناول أهم الخصائص الجيوبوليتيكية لدول حوض النيل، وهي كالآتي:

[1] تامر زاهر محمد محسن سليمة، استراتيجية نامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، ٢٠١٥، ص ٢٢.

١- أثيوبيا:

تقع دولة أثيوبيا في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية، وتشترك في حدودها الشمالية الشرقية مع كل من جيبوتي وأريتريا، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصومال، وكينيا من الجنوب، والسودان من الغرب والشمال الغربي، كما مبين في الخارطة رقم (٣).

خارطة رقم (٣): الموقع الجغرافي لدولة أثيوبيا

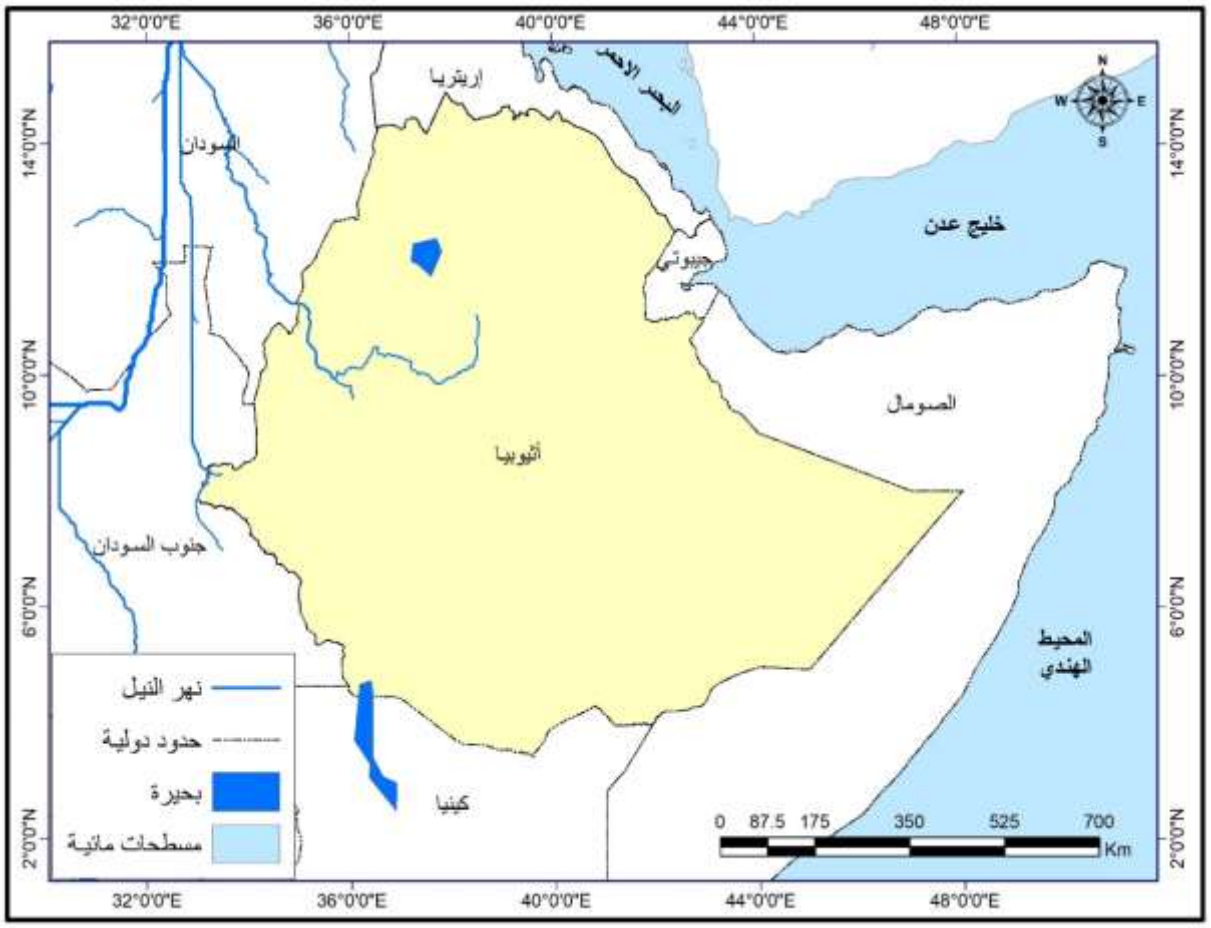

المصدر: الخريطة من أعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

إذ تشغل أكبر مساحة من مرتفعات في أفريقيا، وتعدّ أثيوبيا دولة حبيسة، أي ليس لديها أطلاله على البحار أو المحيطات[١]، ومن مظاهر الجغرافية في أثيوبيا هي الأخدود الأفريقي العظيم، والذي يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، قاطعا بذلك الهضبة الأثيوبية[٢]، تبلغ مساحة الدولة الأثيوبية نحو (١،٢) مليون كم٢، وتتكون أثيوبيا في معظمها من هضبة ضخمة تعلوها طبقات من الحجر الرملي، ثم طبقات سميكة من صخور البازلت، ويتراوح ارتفاع الهضبة الأثيوبية ما بين(٢٠٠٠ – ٢٥٠٠) م، وتحتوي على قمم مرتفعة يصل ارتفاعها في بعض المناطق إلى نحو(٤٠٠٠) م، ويقطع الهضبة الأثيوبية عدد من الأودية النهرية، لاسيما روافد نهر النيل، أما مناخها، وبسبب ارتفاع الهضبة الأثيوبية فإن درجات الحرارة تكون معتدلة، عكس المنخفضات الأثيوبية التي ترتفع بها درجات الحرارة، فمثلاً تبلغ درجة الحرار شتاءً في مدينة

(١) سوسن حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، المجلد ١٥، العدد ٦٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨، ٢٣٠.ص

(٢) عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره ص٤٣.

أديس أبابا عاصمة أثيوبيا حوالي(١٤) درجة مئوية، بينما تصل في فصل الصيف إلى حوالي(١٧) درجة مئوية، وبل تصل إلى درجة ما دون التجمد على القمم العالية التي تتراكم عليها الثلوج طوال العالم[١]، وتعدّ أثيوبيا دولة حبيسة، أي لا تطل على البحار أو المحيطات.

ويعيش على أكثر من(٧٠) مجموعة عرقية، وإن كان أكبرها مجموعة(جللا)، والذي يمثلون ما نسبته(٤٠%) من السكان، ثم مجموعة (امهرا وتيجريس) والذين يشكلون ما نسبته(٣٥%) من السكان، وكانت أثيوبيا تسمى حتى الوقت القريب بـ(الحبشة)، والتي تعني خليط من الناس، وبعد ذلك سميت بأثيوبيا، واتخذت من مدينة أديس أبابا عاصمة لها[٢]، وتتنوع اللغات في أثيوبيا تنوعاً كبيراً، إذ تصل عدد اللغات في أثيوبيا إلى(٨٠) لغة، وتأتي في مقدمتها اللغة الأمهرية، وهي اللغة الرسمية، إلى جانب اللغة الأورمية ثم اللغات التجرينية والصومالية والإنجليزية[٣]، ونظام الحكم فيها جمهوري، ونالت استقلالها عام ١٩٤١م.

٢- أريتريا:

تقع دولة أرتيريا شرق القارة الأفريقية، وتبلغ مساحتها حوالي (١١٧٦٧٠) كم٢، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩ حوالي (٥،٢) مليون نسمة، ولها موقع جغرافي متميز، إذ تقع في شرق القارة الأفريقية، على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه الجزيرة العربية، وتجاورها من الشمال السودان، ومن الغرب والجنوب أثيوبيا وجيبوتي، ومن الشرق البحر الأحمر، كما مبين في الخارطة رقم (٤).

خارطة رقم (٤): الموقع الجغرافي لدولة أريتيريا

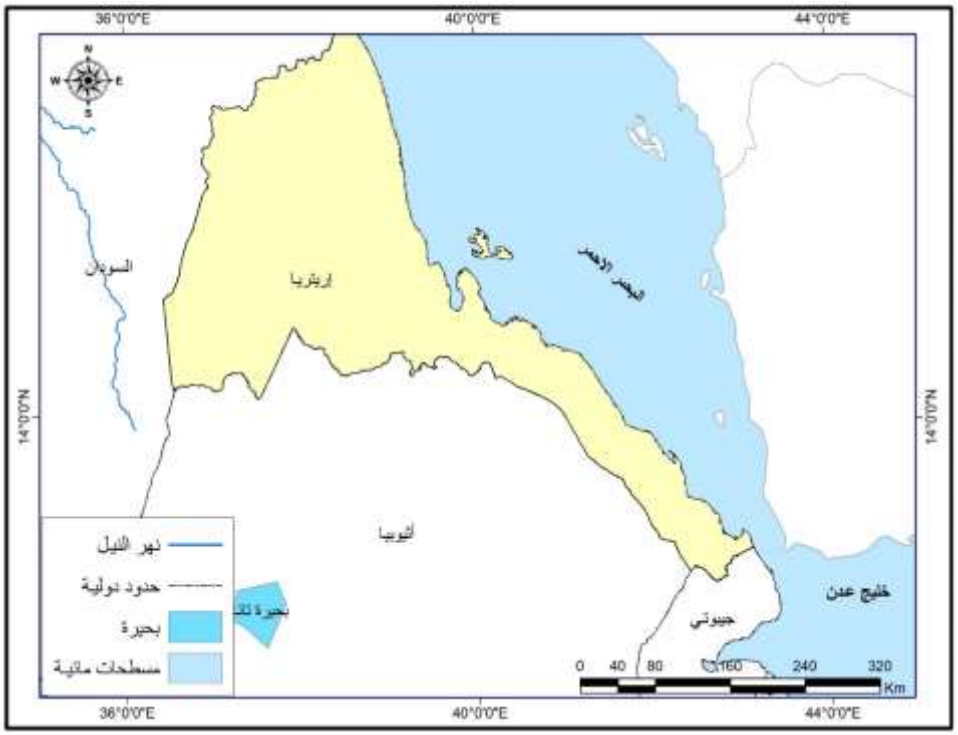

المصدر: الخريطة من أعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

[١] محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٢٣- ٤٣٠.
[٢] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١.
[٣] عمر عبد الفتاح، اللغة العربية في أثيوبيا، العدد٣، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٨.

وهي بذلك تطل على أهم طريق بين طرق التجارة الدولية، الأمر الذي أعطاها أهمية استراتيجية، ويتكون مركز أرتيريا من هضبة، ويتخللها جبال صخرية، وتشقها أودية خصبة، ويوجد فيها مجموعة من المرتفعات، يتراوح ارتفاعاتها بين(٦٠٠٠ –٨٠٠٠) قدم، وبالقرب من الهضبة الإريترية تقع المنخفضات الشرقية، والتي تتميز بمواردها المائيّة الغنية، وفي الغرب توجد منخفضات(بركة)، وهي التي تتكون بعد هطول الأرضي إلى حوالي(٦٠٠٠) قدم، وأخيرا نجد السهل الساحلي الذي يتميز بضيقة في الشمال، ثم يتسع في الجنوب، مع الانخفاض في بعض الأماكن إلى أقل من مستوى سطح البحر[١]. وهي تمثل واحدة من دول منابع النيل، وحصلت على استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣.

كما تتميز أرتيريا بتنوع مناخي، وتنوع عرقي، أما التنوع المناخي فهو حسب مناطقها، ففي الهضبة الإرتيرية يكون الجو معتدلاً، أما في الأودية المنخفضة فيكون حاراً جافاً، وفي منطقة منخفضات بركة يكون المناخ حاراً رطباً، إضافة إلى ذلك هناك موسمان للأمطار في أرتيريا، الأول يمتد من شهر حزيران إلى شهر أيلول، والثاني من شهر تشرين الثاني إلى شهر شباط، أما التنوع العرقي، فيوجد في أرتيريا مجموعات عرقية، أهمها(التجرينية، تلعفر، ساهو، الرشايدة، ويدين سكانها السلام والمسيحية، ويتحدثون بتسع لغات، أهمها العربية والتجرينية[٢].

٣- الكونغو الديمقراطية:

تقع دولة الكونغو الديمقراطية في وسط القارة الأفريقية، وذات إطلالة ضيقة على المحيط الأطلسي لا تتعدى(٣٥) كم رغم مساحتها الواسعة التي تبلغ حوالي(٣،٢) مليون كم٢، وتعدّ من أكبر دول القارة الأفريقية من حيث المساحة، ، وتجاورها ثمان دول أفريقية، والتي تشمل الآتي(جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، بوروندي، زامبيا، أوغندا، جنوب السودان، أنجولا، الكونغو برازافيل)، وكما مبين في الخارطة رقم (٥)، وتشغل معظم حوض الكونغو، إذ يخترق هذا الحوض روافد نهر الكونغو، والمنتشرة على شكل مروحة، وتلتقي تشعباتها في غرب البلاد، لتسير في مجرى مائي واسع وعميق يشق طريقه إلى المحيط الأطلسي، وعاصمة دولة الكونغو الديمقراطية هي(كينشاسا)، ويبلغ عدد سكان الدولة وحسب إحصاءات عام ٢٠٠٩ حوالي(٦٥،٩) مليون نسمة، وحصلت دولة الكونغو الديمقراطية استقلالها عام ١٩٦٠، إذ اطلق عليها عدّة تسميت منها(الكونغو البلجيكي، دول الكونغو الحرة، زائير)(٣).

ويسود دولة الكونغو الديمقراطية مناخان: أولهما: المناخ المداري المطير، والذي نتج عنه تكون الغابات الاستوائية الكثيفة، الثاني: مناخ السافانا المدارية، والذي تتخلله بعض الغابات الخفيفة، وهو مناخ جنوب البلد[٤].

---

(١) محمد إبراهيم حسن، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٤٠١.
(٢) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ أريتريا المعاصر: أرضا وشعباً، بدون ناشر، ١٩٩٤، ص ص ١٣٨ -١٤٠.
(٣) احمد نجم الدين فليجة، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، السنة بلا، ص ص ٤٨٦ -٤٨٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

خارطة رقم (٥): الموقع الجغرافي لدولة الكونغو الديمقراطية

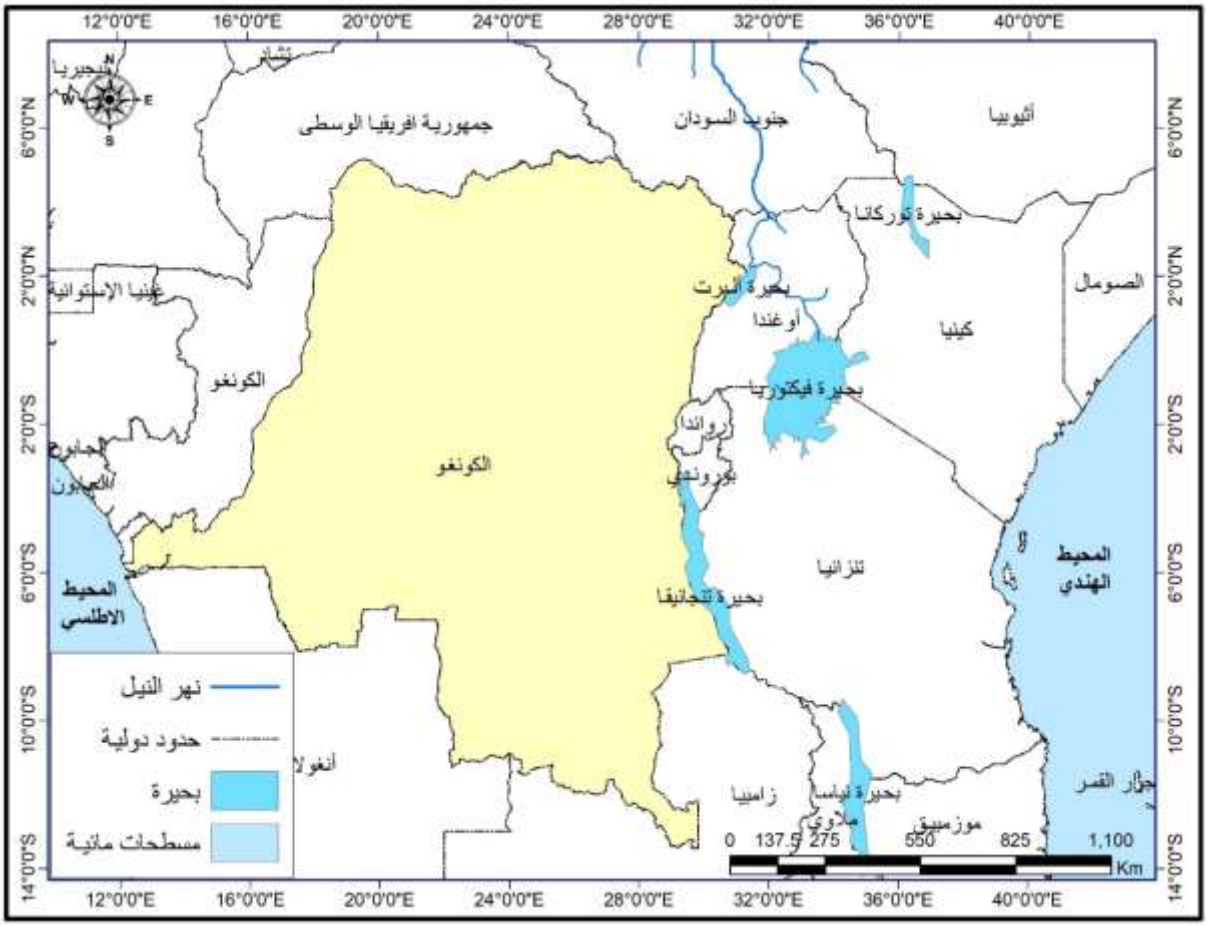

المصدر: الخريطة من أعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

٤ – رواندا:

تقع دولة رواندا في وسط القارة الأفريقية، في منطقة البحيرات العظمى، وكما مبين في الخارطة رقم (٦)، وتبلغ مساحتها حوالي(٢٦٤٣٠) كم^{٢}، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩ حوالي(١٠،٦) مليون نسمة، وتتخذ من مدينة(كيجالي)عاصمة لها، وينقسم سكان رواندا إلى ثلاث أعراق هي: الهوتو ويمثلون ما نسبته(٨٥%) من السكان، والتوتسى ويشكلون ما نسبته(١٤%) من السكان، والتوا الذي لا تتجاوز نسبتهم(١%) من السكان، ويتكون سطحها من مجموعة من الهضاب المرتفعة، وهي دولة ذات درجات حرارة معتدلة طوال العام، وذلك بسبب ارتفاع سطحها، كما أن كميات الأمطار التي تسقط عليها تكفي لنمو المحاصيل الزراعية المختلفة، وإضافة إلى نمو الحشائش التي تستخدم لرعي المواشي[(١)]

وقد شهدت رواندا في شهر نيسان من العام ١٩٩٤، واحدة من أفظع الكوارث الإنسانية وعلى مر التاريخ، والتي استمرت لمدة(١٠٠) يوم متواصلة، إذ راح ضحية هذه الكارثة نحو مليون قتيل من المدنيين، فضلاً عن اغتصاب (٢٥٠)ألف امرأة، وذلك بعد قيام مليشيات المتعصبين من الهوتو وبمساعدة الجيش الرواندي بقتل المدنيين من الأقلية التوتسى والعقلاء من الهوتو، بعد سيطرة الهوتو على السلطة في رواندا والتي كانت بيد التوتسى، ولم تتوقف هذه الكارثة ألا بعد تدخل القوات الدولية بقيادة فرنسا في شهر تموز من

(١) ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٨٥.

عام ١٩٩٤، وبعدها انتقلت قوات الهوتو إلى دولة الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي أدى اندلاع الحرب بين البلدين عام ١٩٩٦م، وتم بعدها تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووقعت عقوبات على عدد من المسؤولين منهم رئيس الوزراء(جان كامباندا) والحكم عليه بالسجن المؤبد، وكانت أخر محاكمة بهذه القضية عام ٢٠١٢ هو الوزير الرواندي(أوجستين نجبرا باتواري) وتم حبسه أيضا[١].

خارطة رقم (٦): الموقع الجغرافي لدولة رواندا

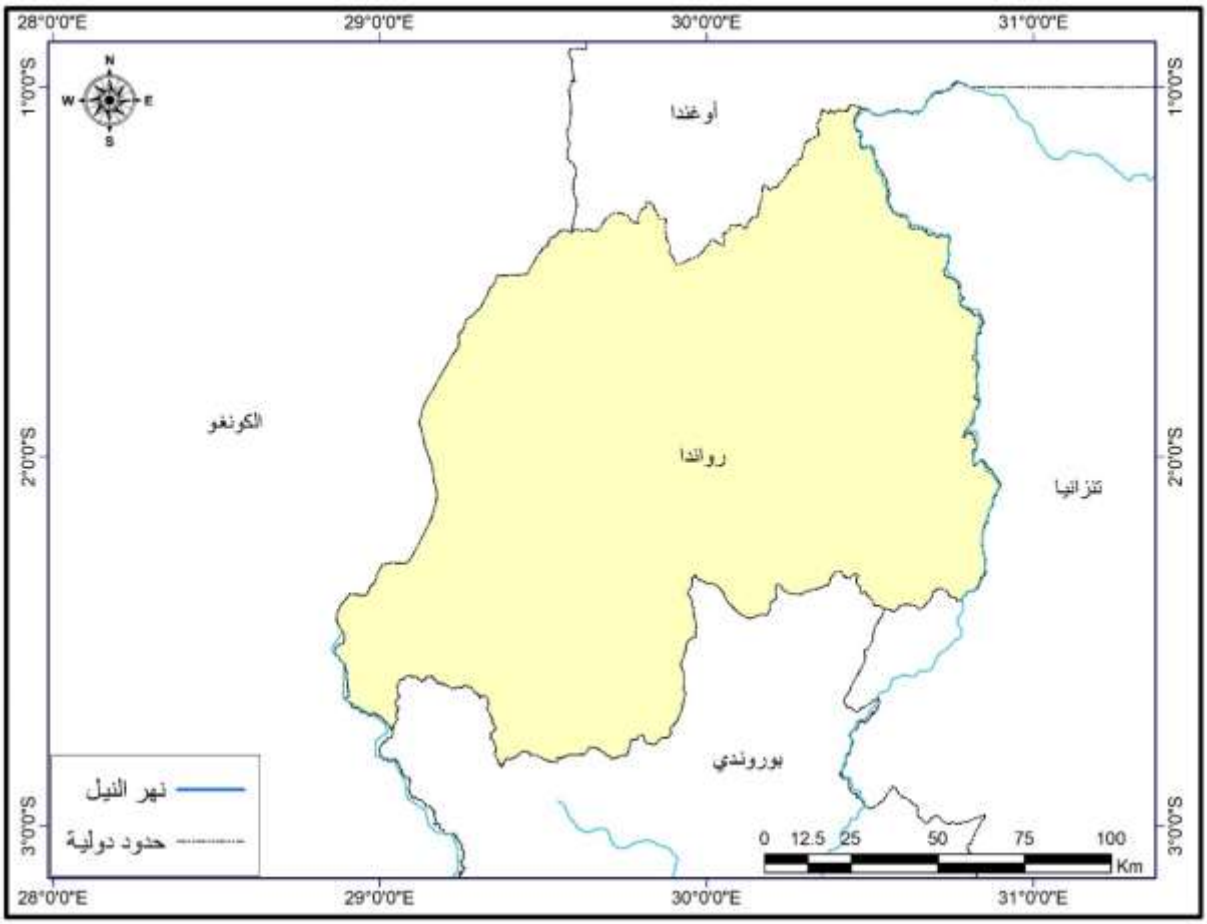

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

٥- بوروندي:

تقع دولة بوروندي في وسط القارة الأفريقية، في منطقة البحيرات العظمى، وبالتحديد في منطقة تقسيم المياه بين نهري الكونغو والنيل، وعاصمتها(بوجمبورا)، ونالت استقلالها عن بلجيكا عام ١٩٦٢، كما تمتد أراضيها جنوب خط الاستواء، وتعدّ أصغر دولة أفريقية من حيث المساحة، والتي تبلغ (٢٨) ألف كم^{٢}، وهي من الدول الحبيسة، التي ليس لها إطلالة على البحار والمحيطات، كما مبين في الخارطة رقم (٧).

ويبلغ عدد سكانها وحسب إحصاءات عام٢٠٠٩ حوالي (٨،٣) مليون نسمة، وعلى الرغم من صغر مساحتها مقارنته بباقي دول حوض النيل الأخرى، إلا أن الجز الخاص بحوض نهر النيل يمثل ما نسبته

[١] برنامج الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية: دروس من رواندا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/documents.shtml.com . تاريخ زيارة الموقع١٥/١/٢٠٢٤

(٤٩،٦%) من مساحتها الكلية، كما ينبع منها نهر(كاجيرا[*])، والذي يعتبر من الروافد المهمة لنهر النيل، إضافة إلى أنها بالمرتبة الثانية بعد رواندا من حيث الدول الأفريقية بالكثافة السكانية[١].

خارطة رقم (٧): الموقع الجغرافي لدولة بوروندي

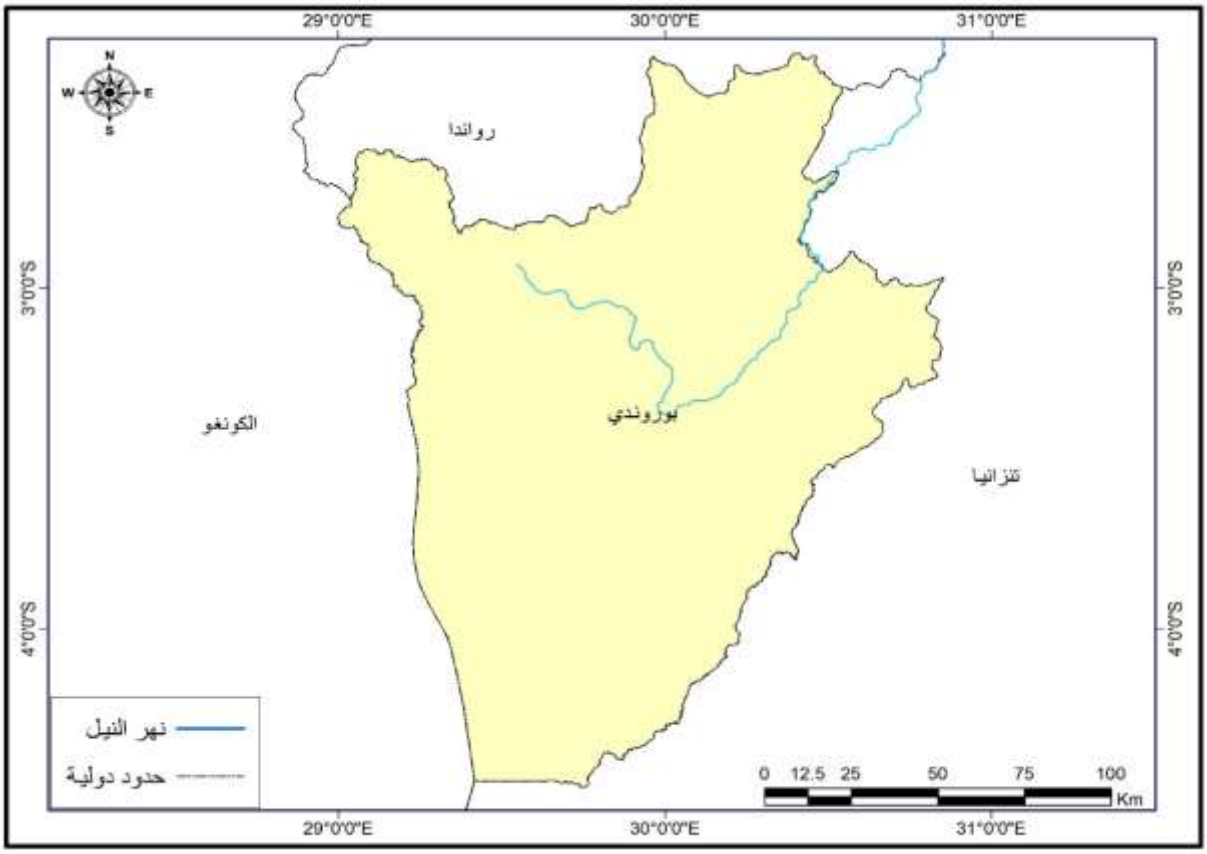

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

كما أن دولة بوروندي عبارة عن هضبة يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي (٥) ألف قدم، ثم تنحدر وبشكل تدريجي نحو الشرق إلى دولة تنزانيا ووادي نهر مالاجاريزي، وتطل أيضا على منطقة الأخدود الأفريقي في جهة الغرب، ويعتبر مناخها من المناخات المدارية المرتفعة، ولكن بدرجات حرارة تختلف من منطقة إلى أخرى، وبحسب الارتفاع، وهي ذات أمطار غير منتظمة، وينبع من جنوب بوروندي نهر لوفير ونزرا، والذي يمثل أقصى منابع نهر النيل الجنوبية[٢].

أما سكان دولة بوروندي يتوزعون فيها على ثلاث مجموعات وهم(مجموعة الهوتو، ويشكلون ما نسبته(٨٥%)من سكان بورندي، ومجموعة التوتسى، ويشكلون ما نسبته(١٤%)من السكان، وجماعة التوا، وهم جماعة من الأقزام، وهم أول من سكن المنطقة، وهم لا تزيد نسبة وجودهم في بوروندي عن(١%) من

---

[*] نهر كاجيرا: ينبع هذا النهر من المنطقة الحدود بين دول (رواندا، تنزانيا، أوغندا)، ويبلغ طوله حوالي (٦٧٠) كم، وهو أحد منابع نهر النيل، وكذلك يعتبر البداية الفعلية لنهر النيل، ويمثل هذا النهر أطول روافد بحيرة فكتوريا، للمزيد ينظر: حمدي عبد الرحمن، ديناميت الصراع والتعاون في حوض النيل، العدد ١٨١، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧.

[١] عايدة سرى الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ١٧ -١٨.

[٢] محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٧١ – ٤٧٢.

سكان الدولة[١]، ومن أهم التطورات السياسة أو الديمقراطية في دولة بوروندي هي الصراع بين مجموعتين(الهوتو والتوتسى)، وهذا الصراع بسبب سيطرة مجموعة التوتسى وهم الأقلية في البلد على السلطة والثروة، وتم استبعاد مجموعة الهوتو وهم الأغلبية من معادلة السلطة والثروة في البلد، وتحولو إلى مزارعين ورعاة فقراء، وكان هذا وضع البلد في فترة الاستعمار البلجيكي، وبعد استقلال بوروندي حصل الصراع بين(الهوتو والتوتسى)[٢].

٦- أوغندا:

تقع دولة أوغندا في شرق القارة الأفريقية، إذ يحدها من جهة الشمال دولة جنوب السودان، ومن جهة الجنوب دولتين تنزانيا ورواندا، ومن جهة الشرق دولة كينيا، ومن الغرب دولة الكونغو الديمقراطية، وتبلغ مساحتها حوالي (٢٣٦) ألف كم٢، وعاصمتها(كمبالا)، ونالت استقلالها عام ١٩٦٢، وتعدّ أوغندا من الدول الحبيسة من حيث الإطلالة على البحار أو المحيطات، وكما مبين في الخارطة رقم (٨).

ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩حوالي(٣٣،٤) مليون نسمة، وتعد أوغندا من أهم دول هضبة البحيرات الاستوائية، إذ يقع فيها الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا وبحيرة كيوجا ونصف بحيرات ألبرت، والعديد من الروافد المغذية لنهر النيل، ويتميز مناخ أوغندا بأجوائه المعتدلة والممطر طوال العام تقريباً، الأمر الذي جعل من رئيس وزراء بريطانية الأسبق(ونستون تشرتشل[*])، يصفها ب(جوهرة أفريقيا)، كما أنها تعرف أيضا بدولة المدن الثلاث، ويقصد بها هنا هي مدنها الثلاث المهمة، وهي كل من(كمبالا، عنتيبي، جنجا)، وتمثل هذه المدن الثلاث مكانة خاصة في دولة أوغندا، من حيث أن مدينة كمبالا هي عاصمة البلاد ويوجد فيها المؤسسات الحكومية، أما مدينة (عنتيبي)، فيوجد فيها مطار البلاد الرئيسي، ومدينة جنجا فيوجد فيها بحيرة فيكتوريا، وهي البحيرة التي يخرج منها نهر النيل، حتى بلوغ مصبه في البحر الأبيض في مصر[٣].

ويقسم سكان أوغندا على عرقين أساسيين هما: الأول: عرق النيلوتكس، وهؤلاء يعيشون في شمال البلد، الثاني: هم العرق البانتو، وهؤلاء يعيشون في جنوب البلد، ولكل منهما صفاته الخاصة، وبين هذين العرقين توجد عدد من القبائل، والتي أهمها قبيلة الباجندا، إذ تمثل هذه القبيلة الأغلبية من سكان أوغندا، ويبلغ عددهم حوالي(١٢) مليون نسمة، ويوجد في أوغندا(١٧) لغة محلية، إلى جانب اللغة الإنكليزية وهي اللغة الرسمية للبلد، أما القبيلة الثاني من حيث عدد السكان، فهي قبيلة اتشولي، وهي القبيلة التي ينتمي اليها الرئيس الأوغندي السابق(عيدي أمين)، وتعدّ الديانة المسيحية هي الديانة الرسمية في دولة أوغندة، إلى جانب الدين

---

(١) محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٧٣ -٤٧٤.

(٢) عمر تتزيمبري، آفاق المسيرة السياسية في دولة بوروندي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ١٤.

(*) ونستون تشرشل: وهو رئيس وزراء بريطانيا ولمرتين، الأولى خلال الحرب العالمية الثانية(١٩٤٠ – ١٩٤٥)، والثانية (١٩٥١ – ١٩٥٥)، وهو الذي قاد بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية من حافة الهزيمة إلى النصر، ويعتبره الكثير أعظم شخصية سياسية حكمت بريطانيا، وشغل مناصب عديدة في بريطانيا قبل توليه رئاسة الوزراء منها (عام ١٩٠٠ أصبح نائبا عن أولدهام، وفي عام ١٩٠٨أصبح أصغر وزير في الحكومة، وفي عام ١٩١١ أصبح وزير البحرية، وفي عام ١٩٢٤ أصبح وزير الخزانة)، وتوفي عام ١٩٦٥، عن عمر ناهز (٩٠) عاماً، للمزيد ينظر: وليد بدران، من هو ونستون تشرشل: قاهر هتلر الذي حارب المهديين في السودان، متاح على الرابط: http://www.bbc.com . تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/٤/٢٣.

(٣) تقرير عن نهر النيل بأوغندا، منشورات الإدارة العامة لخزان أوين بأوغندا، وزارة الموارد المائية والري المصري، ٢٠١٣، متاح على الرابط:https://www.mwri.gov.eg تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/٤/٢٨.

الإسلامي وديانات أخر، وللمفارقة هنا أن أوغندا عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي، رغم ديانتها الرسمية وهي المسيحية، وذلك بسبب الرئيس الأوغندي الأسبق (**عيدي أمين**[*]) الذي كان يعتنق الإسلام[1].

خارطة رقم (٨): الموقع الجغرافي لدولة أوغندا

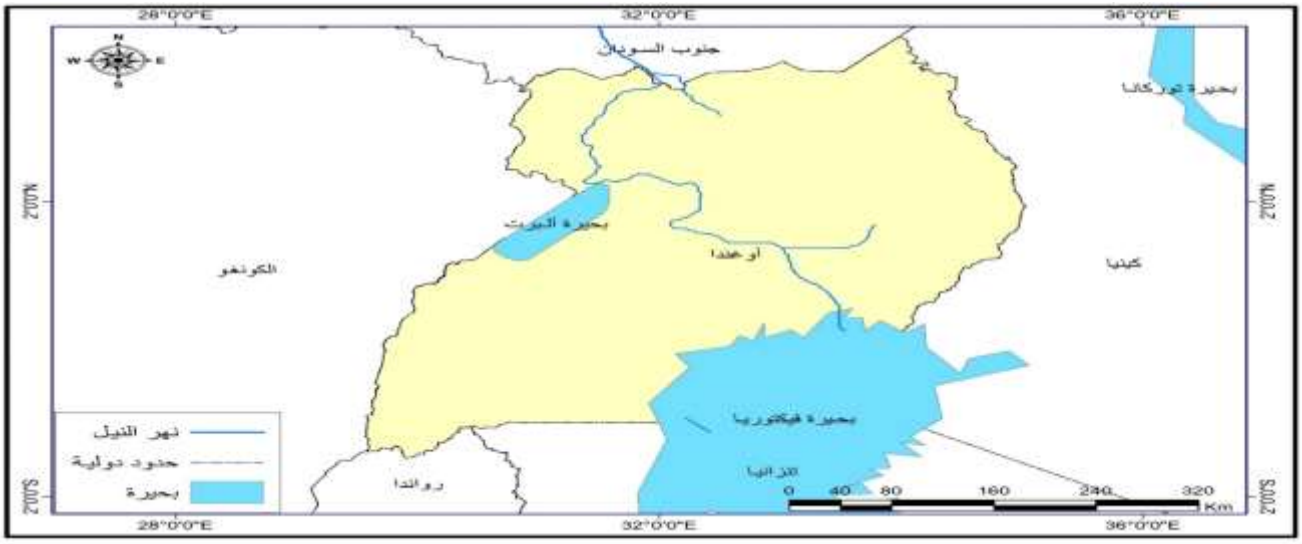

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

٧- تنزانيا:

تقع دولة تنزانيا في منطقة شرق أفريقيا، وعلى جنوب خط الاستواء، وتبلغ مساحتها حوالي (٩٤٥٠٩٠) كم^{2}، وتتخذ من مدينة دار السلام عاصمة لها، كما يبلغ عدد سكان تنزانيا وحسب إحصاءات عام٢٠٠٩ حوالي (٤٤،٨) مليون نسمة، وتشترك في حدودها مع ثمان دول أفريقية، وكما مبين في الخارطة رقم (٩).

(*) عيدي أمين: وهو الرئيس الثالث للدولة الأوغندية، تولى حكم أوغندا خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٩، ولد (أمين) أفي مدينة كوبوكو في وادي النيل الغربي والتي تقع جنوب أوغندا في عام ١٩٢٥، بدأ حياته كجندي في كتيبة تابعة للجيش البريطاني خلال فترة احتلال بريطانيا لأوغندا، وبعدها تم ترقيته إلى رتبة ملازم، وذلك بعد اشتراكه في إخماد ثورة الماو ماو في دولة كينية، وبعدها تدرج بالرتب العسكرية، إلى وصل إلى رتبة نقيب عام ١٩٦٣، أو بعدها شغل منصب نائب قائد الجيش عام ١٩٦٤، حتى وصل في عام ١٩٧٠ إلى منصب رئيس أركان الجيش الأوغندي، ومن غرائب شخصية (أمين) هو أمهال الآسيويين المقيمين، والذين يبلغ عددهم حوالي (٧٠) ألف في أوغندا ، فترة (٩٠) من اجل مغادرة بلده، وذلك بناء على رؤية قد رآها في منامه، أدعى فيها أن الله قد أوحى أليه طرد هؤلاء ، وتم طردهم وأما الباقي فتم ترحيله إلى قرى، وفي عام ١٩٧٩، تم طرد (أمين) من أوغندا من قبل الجيش التنزاني، وبمساعدة المليشيات الأوغندية، إذ انتقل (أمين)إلى المملكة العربية السعودية حتى توفي فيها عام ٢٠٠٣، للمزيد ينظر: ج. آ. س. غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ، ترجمة علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٢٧٨ – ٢٨٤.

(1) ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

خارطة رقم (٩): الموقع الجغرافي لدولة تنزانيا

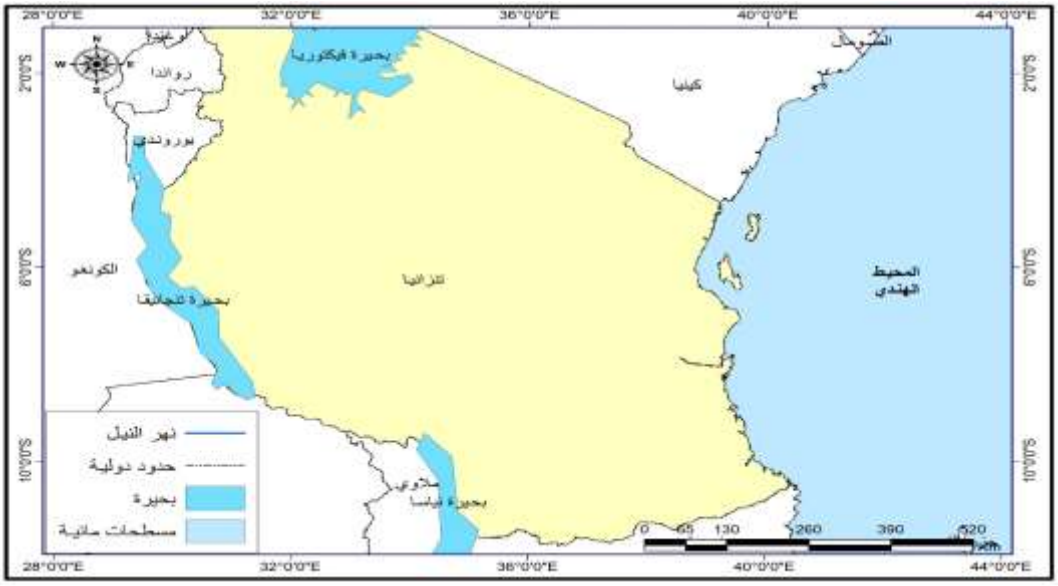

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

وهي عبارة عن هضبة مستوية، يتراوح ارتفاعها بين (٤٠٠٠ –٥٠٠٠) قدم، ويبلغ أقصى ارتفاع لها في الشمال الشرقي، وفي الشمال يوجد جبل كليمنجار، والذي يعد أعلى جبل في أفريقيا، والذي يبلغ ارتفاعه (١٩٥٦٥) قدم، إلى جانب الهضبة يوجد شريط ساحلي ضيق يتراوح عرضه فيما بين (١٥ –٦٥) كم، وتعد تنزانيا واحدة من نقاط التقاء العرب بالأفارقة، إذ بدأ نشاط العرب في هذه المنطقة منذ (٧٠٠) عام[١]، ويتميز مناخها بأنه مناخ معتدل من حيث درجات الحرارة، إذ يبلغ معدل متوسط درجة الحرارة حوالي (٢٠) درجة مئوية، أما هطول الأمطار فإنه يكون في موسم واحد فقط، ويمتد هذا الموسم من شهر تشرين الأول إلى شهر نيسان، وتتسم المناطق المرتفعة بكثرة أمطارها، كما لا تقل درجة الحرارة عن (٢٦) درجة مئوية في المنطقة الساحلية، فهي بذلك تكون أكثر رطوبة في موسم الأمطار[٢].

وتم تأسيس دولة تنزانيا، وذلك بعد أن حصلت كل من تنجانيقا وزنجبار على استقلالهما من بريطانيا في عام ١٩٦١، وتحدت كلاهما لتأسس فيما بعد ما يعرف حاليا بدولة تنزانيا في عام ١٩٦٣، وتم تنصيب الرئيس(نيريري)كأول رئيس للبلد، وتوالى على رئاسة تنزانيا بعد(نيريري) أربعة رؤساء، كان أخرهم (جاكايا كيكويتي)[٣].

٨– كينيا:

تقع دولة كينيا في شرق القارة الأفريقية، وتمتد حدودها من الجنوب دولتين هما الصومال وأثيوبيا، ومن جهة الشمال مع دولتين هما دولة جنوب السودان وأوغندا، وكما مبين في الخارطة رقم (١٠).

---

[١] محمد عتريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩..

[٢] محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤٨ -٤٤٩.

[٣] جوزيف كي زبربو، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤، ص ص ٩٤٦ -٩٤٧.

خارطة رقم (١٠): الموقع الجغرافي لدولة كينيا

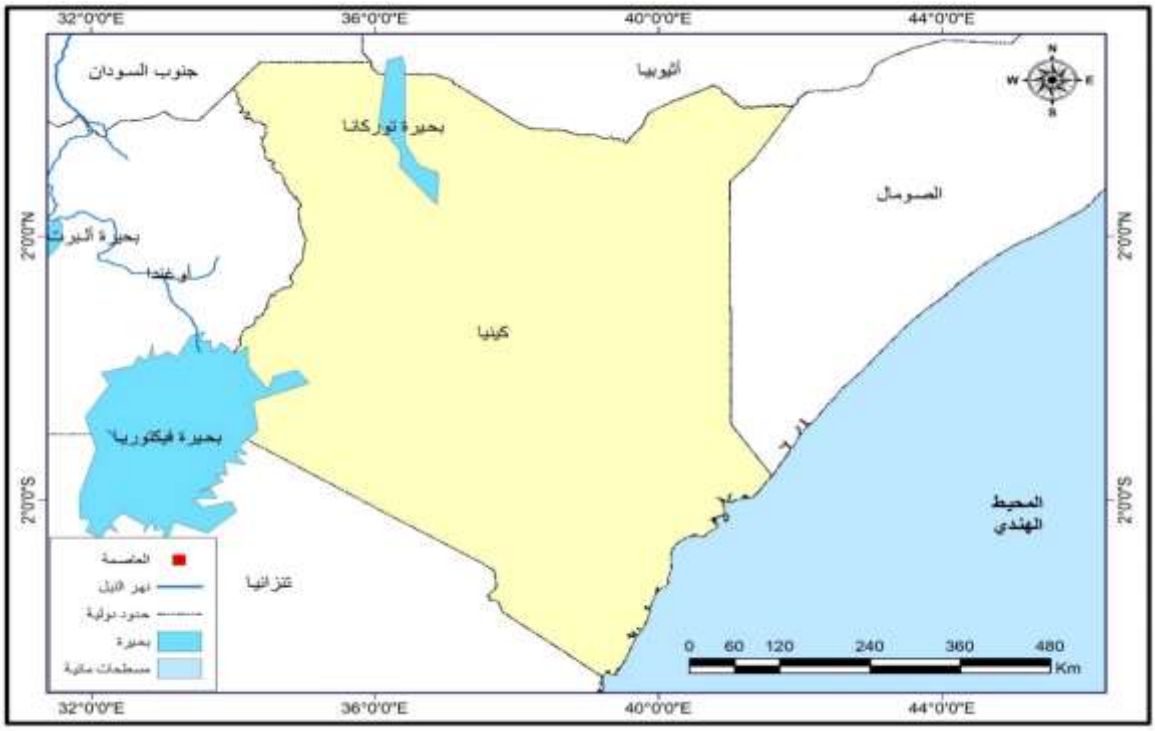

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

وتغطي مساحة حوالي(٥٨٠٣٧٠) كم٢، ويبلغ عدد سكانها حسب احصاءات عام ٢٠٠٩ حوالي(٤٠،٥) مليون نسمة وعاصمتها مدينة(نيروبي)، ونالت استقلالها عام ١٩٦٣، وهي ذات نظام حكم جمهوري رئاسي، وتتكون الأراضي الكينية من هضبة، ويصل ارتفاع هذه الهضبة إلى نحو(١٢٠٠) م، كما تعد هذه الهضبة جزء من هضبة شرق أفريقيا، ويعلو هذه الهضبة بعض القمم الجبلية مثل(جبل كينيا، جبل الجون)، وكينيا ذات مناخ يختلف فيه درجات الحرارة وهطول الأمطار من منطقة إلى أخرى، وكان لسقوط الأمطار أهمية كبيرة في الشكل العمراني للدولة الكينية، ففي المرتفعات التي تستقبل كميات وفيرة من الأمطار يكثر فيها السكان[١].

٩- دولة جنوب السودان:

تقع دولة جنوب السودان في منطقة وسط بين شرق القارة الأفريقية ووسطها، إذ يحدها من الجنوب دولتين هما كينيا وأوغندا، ومن الشمال دولة السودان، أما من الشرق أثيوبيا ومن الغرب كل من جمهورية أفريقيا الوسطى ودولة الكونغو الديمقراطية، وكما مبين في الخارطة رقم (١١)

[١] عبد الله نجيب محمد، التفاعل الثقافي في الدول الأفريقية المعاصرة ومشكلاته: جمهورية كينيا كنموذج، في الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦٠.

الخارطة رقم (١١): الموقع الجغرافي لدولة جنوب السودان

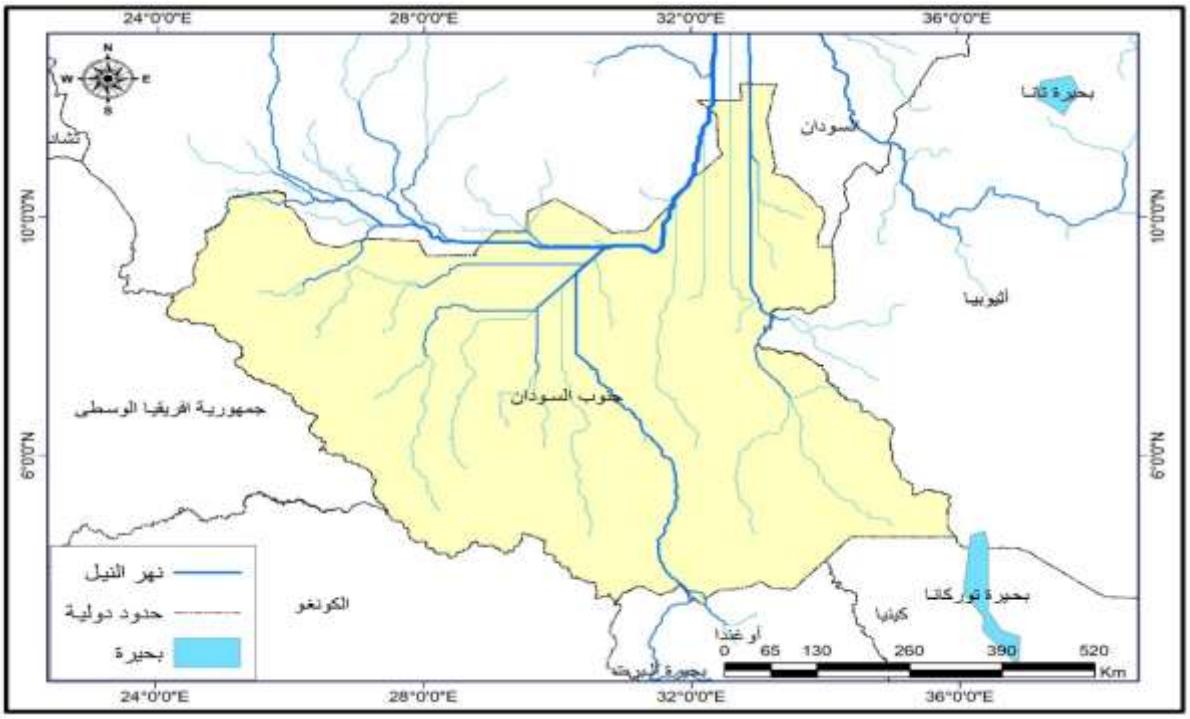

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

وهذه تعدّ نقطة ضعف جيوبوليتيكية، وذلك لكثرة الدول المحيطة بها، وبالتالي ارتفاع احتمالية التنازع والصراع وكثرة المشاكل، وتكون ثرواتها محط أطماع الدول القوية، وتبلغ مساحتها حوالي(٦٤٤٣٢٩)كم٢، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد السودان من حيث المساحة التي تشغلها في حوض النيل، أي أن ما نسبته(٩٠%) من مساحتها تقع داخل حوض النيل، وهي تعدّ من الدول الحبيسة من حيث عدم أطلالها على أي من البحار والمحيطات، أما من حيث المناخ، فإن دولة جنوب السودان تقع في المنطقة المدارية، وهي ذات أمطار موسمية، وتبلغ الأمطار اقصى معدلاتها هنا في شهر آب، وفيما يخص درجات الحرارة فإن دولة جنوب السودان ذات درجات حرارة معتدلة طوال العام [١]، وتضم دولة جنوب السودان ثلاثة أقاليم رئيسة هي[٢]:

– إقليم أعالي النيل: ويوجد هذا الإقليم في منطقة التقاء شمال وجنوب السودان، وتجري في هذا الإقليم روافد كل من بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السوباط.

– إقليم بحر الغزال: وتبلغ مساحته حوالي (١٨٠) ألف كم٢، ويمتاز هذا الإقليم بخصوبة تربته، وكثافة الغابات.

– إقليم بحر الجبل: ويضم هذا الإقليم جبال (دونجوتونا)، والتي يصل ارتفاعها إلى أكثر من (٣٠٠٠) م فوق سطح البحر، ويتميز هذا الإقليم بكثرة الجنادل والمساقط المائيّة.

وتتكون دولة جنوب السودان من ثلاث مجموعات عرقية هي[٣]:

---

[١] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
[٢] عمر رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٩.
[٣] يوناس مانيال، الإسلام والمسلمون في جنوب السودان، العدد ١٢، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهر، ٢٠١٢، ص٩.

– النيليون: وتنقسم هذه المجموعة إلى ثلاث قبائل رئيسية هي (الدينكا، النوير، الشلك).

– النيليون الحاميون: ومن أهم قبائل هذه المجموعة (المنداري، الباري، التوبوسا، التوركانا، اللانقا)، وترجع هذه التسمية إلى السمات المشتركة بينهم وبين المجموعة النيلية من حيث اللغة والسلالة.

– المجموعة السودانية: واهم قبائل هذه المجموعة هم (الزاندي، المورو، الكريش، البون جو).

وحصلت دولة جنوب السودان على استقلالها من السودان عام ٢٠١١، وذلك بعد استفتاء تم تحت رقابة دولية، وجعلت من مدينة(جوبا) عاصمة لها، وكان لظهور هذه الدولة الجديدة آثار كبير من حيث أنها حرمت السودان من عمقه الأفريقي، وقطعت الاتصال بين السودان ودول منبع النيل، إضافة إلى ذلك فإنها أنهت التماس الحضاري بين العالمين العربي والأفريقي، وحرمت السودان من(٨٠%) من حصة البترول، وجعلت من السودان دولة حبيسة من أي إطلالة على البحار والمحيطات، أما اللغة الرسمية لدولة جنوب السودان هي الإنكليزية، إضافة إلى وجود العديد من اللغات الأخرى، والتي أهمها (العربية ، طوك جينق، طوك ناس، طوك شلو)[١].

١٠– السودان [*]:

تقع دولة السودان في شمال القارة الأفريقية، إذ تحد من جهة الشمال مصر، ومن جهة الجنوب دولة جنوب السودان، ومن جهة الغرب ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن جهة الشرق أثيوبيا وأريتريا، وكما مبين في الخارطة رقم (١٢)

وتبلغ مساحتها حوالي(١،٨) مليون كم^{٢}، وعدد سكانها حسب إحصاءات عام ٢٠١١حوالي(٣٣،٤) مليون نسمة، وعاصمتها الخرطوم، والتي تعدّ نقطة التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض، إضافة إلى أنها كانت تمثل محطة مهمة للانطلاق ببعثات لاكتشاف منابع النيل، ودولة السودان تشتمل على إقليمين رئيسين هما، الأول: إقليم السودان الشمالي، والذي يبدا من شمال دائرة عرض(١٩)، وحتى حدود مصر الجنوبية، الثاني: إقليم السودان الجنوبي، والذي كان يطلق عليه إقليم السودان الوسط، قبل انفصال جنوب السودان عن شماله، ويعد هذا الإقليم محرك اقتصاد السودان، وذلك بعد إقامة العديد من المشاريع فيه[٢]، ويمتاز مناخ السودان بالتنوع، إذ المناخ الصحراوي الجاف في الشمال، والمناخ الشبه جاف في المناطق الأخرى[٣].

---

[١] ريم محمد موسى، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان إمكانية تحقيق التكامل، ورقة عمل قدمت لمؤتمر دول حوض النيل الشرقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥.

[*] السودان: أي بلاد السود، وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى على سكان المساحات والأقاليم المتبعة من إفريقيا، فيما وراء الصحراء الكبرى من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، وذلك لما لاحظه العرب من لون البشرة الأسود والغالب على سكان هذا الإقليم الكبير، للمزيد ينظر: محمد عبد الغني سعودي، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١.

[٢] محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٦٣ -٤٦٨.

[٣] فاطمة الحسن الطاهر، مؤشرات الأمن الغذائي في السودان، وزارة الزراعة والغابات السودانية، ٢٠٠٧، ص ٧.

الخارطة رقم (١٢): الموقع الجغرافي لدولة السودان

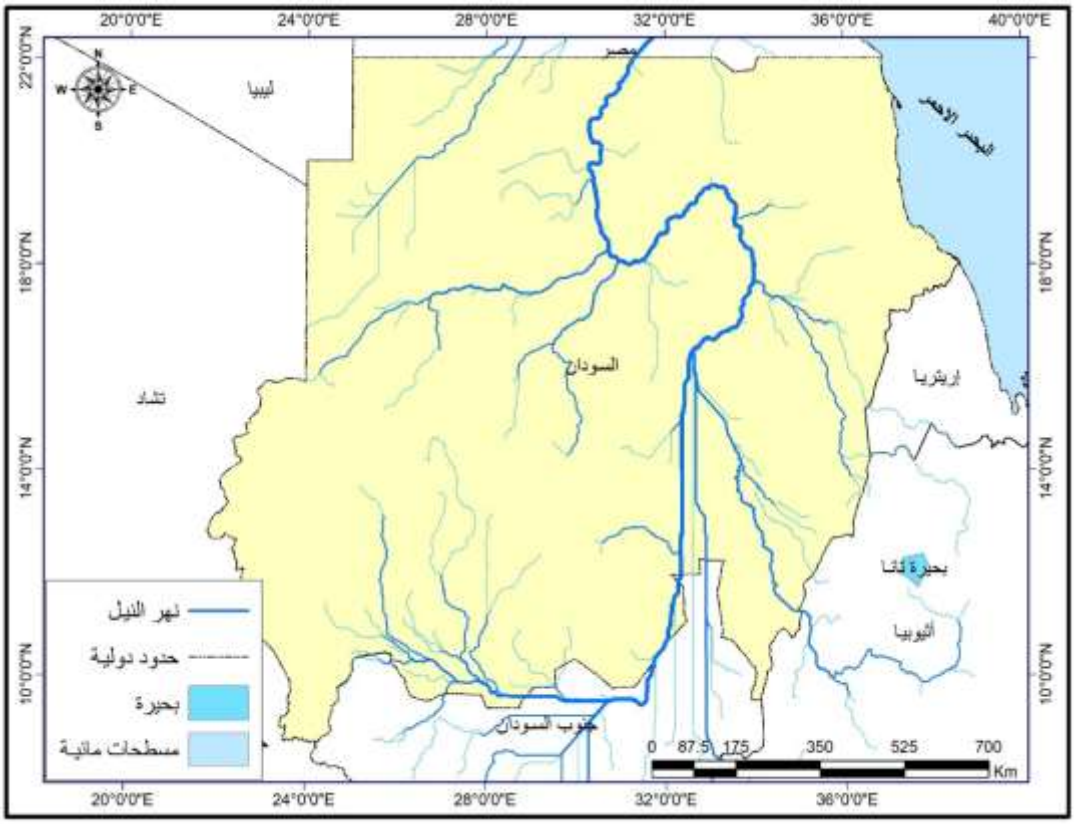

المصدر: الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

وحصلت السودان على استقلالها عام ١٩٥٦، وتم أجلاء القوات البريطانية من كل أراضي وادي النيل، وتعدّ الثورة المهدية هي المسمار الذي دق في نعش التواجد المصري في شرق إفريقيا، وعلى هذه الثورة ضغطت الحكومة البريطانية على مصر لإجبارها على الانسحاب من السودان، الأمر الذي أدى إلى استقالة رئيس وزراء مصر الأسبق(شريف باشا)، كما يوجد في دولة السودان تنوع كبير للقبائل، وتعدد باللهجات المحلية، وتعدّ اللغة العربية والنوبية هي اللغات الرسمية في السودان، ويعد غالبية سكان إقليم الشمال من المسلمين، بينما سكان الإقليم الجنوبي هم من الديانة المسيحية والمعتقدات الدينية الطبيعية[١].

ومن خلال ما تقدم نجد أن منطقة حوض نهر النيل تحظى بمكانة استراتيجية في السياسة الخارجيّة المصريّة، وذلك كون السياسة الخارجيّة المصريّة ترتكز على ثلاثة إبعاد، فالبعد الأول هو البعد الأفريقي، فهي ولدت أفريقية ودافعت ومازالت تدافع عن القضايا الأفريقية، وهي تعتز ببعدها الأفريقي، والبعد الثاني: هو البعد العربي، وهي الدائرة التي وصفها الرئيس المصري الأسبق(**جمال عبد الناصر**[*])، بأنها أهم الدوائر

[١] تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -١٩٥٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة، السنة بلا، ص ص ٥٦- ١٠٢.

(*) جمال عبد الناصر: ضابط وسياسي مصري، ولد في الإسكندرية عام ١٩١٨، وتخرج (ناصر) ضابطاً في عام ١٩٣٨، إذ عين في سلاح المشاة بمدينة أسيوط، كما عمل مدرس في كلية الأركان في السودان، وفي عام ١٩٥٢، قام مجموعة من الضباط الأحرار المصرين بقيادة انقلاب على النظام الملكي في مصر، وإعلان قيام الجمهورية المصرية، واعلن محمد نجيب أول رئيس وزراء لمصر في العهد الجمهوري ، وفي وقتها لم يكن أحد يعلم عن أمر (جمال عبد الناصر) شي، على الرغم من كونه في وقتها في مركز صنع القرار، وفجاء تم عزل محمد نجيب ووضعه قيد الإقامة الجبرية وبروز (ناصر) رئيساً للبلد والحاكم الفعلي لها، لمزيد ينظر: نايف رشيدات، جمال عبد الناصر في الميزان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٠- ١٤٣.

وأوثقها ارتباطاً بمصر، إذ امتزجت هذه الدائرة تاريخياً مع مصر وعانت معها نفس المحن، أما الدائر الثالث: فهي العلاقة مع شركاء العقيدة الإسلامية، والتي وصفها كذلك الرئيس المصري الأسبق(جمال عبد الناصر)، بأنها دائرة إخوان العقيدة، والذين يتجهون معنا أينما كان مكانهم تحت الشمس إلى قبلة واحدة، والتي تهمس شفاهم بنفس الصلوات[١].

وبصورة عامة، تتميز دول حوض النيل بسمات جغرافية عديدة، وذلك لكثرة الدول المشتركة في نهر النيل، وهذه السمات هي[٢]:

– إن منطقة حوض النيل تعدّ حلقة وصل مهمة بين أفريقيا العربية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء العربية.

– تعد منطقة حوض النيل مفتاح الدخول والخروج إلى كل من المحيطين الهندي والأطلسي، وذلك لأن نصف دول الحوض مطلة على المحيط الهندي.

– دول الحوض تتداخل مع منطقة (**القرن الأفريقي**[**])، إذ إن نصف دول الحوض هي من دول القرن الأفريقي.

– بعض دول الحوض مطلة على البحر الأحمر، والبحر الأحمر يصل بدوره منطقة حوض النيل بكل من (جنوب غرب أسيا، والجزيرة العربية والخليج العربي).

– تحتوي منطقة حوض النيل على أهم المضايق والقنوات، وهذه المضايق والقنوات تحكم طرق التجارة والنقل العالمي، ومنها (مضيق باب المندب، قناة السويس، ومضيق تيران).

الأمر الذي يترتب عليه الاختلاف في المظهر الجغرافي العام، كون نهر النيل ينبع من المناطق الاستوائية المرتفعة، وبعض منابعه تمر عبر أخاديد يشبه مناخها النوع الاستوائي المنخفض، وبعدها يمر في منطقة ذات مناخ شبه استوائي، والتي تلتقي من الشرق بمنابعه النابعة من الهضبة الأثيوبية، والتي تأتي من منطقة شبه موسمية، ثم تمر بعد اندماجها في المنطقة الصحراوية، حتى يبلغ في النهاية أطراف منطقة حوض البحر المتوسط ذات المنطقة المعتدلة والدافئة[٣].

ومن خلال التفصيل أعلاه، يتبين أن دول حوض النيل تقع في أقاليم جغرافية مختلفة، والتي تتمثل بالآتي (المنطقة الاستوائية، المنطقة الشبه استوائية، المنطقة المدارية الموسمية، المنطقة شبه الموسمية، المنطقة الصحراوية الحارة، المنطقة المعتدلة الدافئة).

---

[١] جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الطبعة الثالثة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ١٩٥٤، ص ص ٦٢ -٧٨.

[٢] مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٠.

(**) القرن الأفريقي: ويقع في شرق القارة الأفريقية، وتبلغ مساحته حوالي(١،٨٨٣،٠٠٠)كم٢،ويشمل من الناحية الجغرافية كلاً من(الصومال، أريتيريا، أثيوبيا، جيبوتي)، ومن الناحية السياسية، فإنه يضم إضافة إلى الدول السابقة كل من(اليمن، السودان، كينيا)، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية النسج بين دول القرن الأفريقي، ودول حوض النيل، وذلك من خلال طرح مشروع(القرن الأفريقي الكبير)، والذي يضم إضافة إلى الدول السابقة كل من(رواندا، بوروندي، الكونغو، أوغندا)، ينظر: ياسر الخطاب، أريتريا والأمن القومي العربي- تقديرات استراتيجية، العدد٣٣، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١، وينظر أيضا: حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، العدد١٣٥، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٢.

[٣] عبد العظيم أبو العطا، وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٩.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.

يعني بالأهمية الاقتصادية مدى توفر الموارد الاقتصادية، الغذائية والمعدنية والصناعات إضافة إلى القوة البشرية، وانعكاس ذلك كله على الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة، وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأثرها على تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة، وذلك كله في زمن السلم والحرب، سواء قبل أو أثناء وبعد أي صراع فعلي أو محتمل، وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجيّة ومنها السياسة المائيّة لأي دولة، فكلما كان وضع الدولة اقتصادياً قوياً وإيجابيا، لما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي يسمح لها من أن تدعم إرادتها السياسية، والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى، وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مركزياً في اختيارات السياسية الخارجيّة ومنها السياسة المائيّة، وذلك لأن معظم السياسيات يتطلب توفر الموارد الاقتصادية[١]، وبناء على ما سبق، يتضح وجود علاقة ارتباطية بين الوضع الاقتصادي للدولة، وفعالية تحركاتها على المستوى الخارجي، وقدرتها على التأثير في حسم العديد من القضايا بما يخدم مصالحها، وسيتم تناول الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل، وهي كالآتي :

١- أثيوبيا:

تعدّ أثيوبيا من الدول الغنية مائياً، إذ يطلق عليها(برج المياه)، في شرق أفريقيا، إذ تتدفق المياه في جميع الاتجاهات شمالاً وغرباً إلى نهر النيل(مصر والسودان)، وجنوباً إلى بحيرة توركانا(كينيا)، وشبيلي وجوبا(الصومال)، وشرقاً بحيرة عسل(جيبوتي)، وتساهم أثيوبيا بصفتها دولة المنبع الرئيسية ما نسبته(٨٥%) من إيرادات نهر النيل، كما أن لديها (١١) بحيرة عذبة، والتي أهمها بحيرة تانا منبع نهر النيل الأزرق، ويوجد فيه أيضا(١٢) منطقة مستنقعات، إذ تبلغ المساحة الإجمالية للبحيرات الطبيعية والصناعية في أثيوبيا حوالي(٧٥٠٠) كم٢[٢]، قطاع الزراعة، تلعب الزراعة دوراً كبيراً في الاقتصاد الأثيوبي، إذ يبلغ حجم مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ما نسبته(٤٠%) لعام ٢٠٠٣، كما ساهمت هذه النسبة بحوالي(٨٥%) من جملة الصادرات الأثيوبية، ويعد اللبن السلعة الرئيسة في التصدير الأثيوبي، إضافة إلى محاصيل(القمح، الشعير، قصب السكر، التيف)، وبصورة عامة كانت واردات أثيوبيا أعلى من صادراتها، وتصل نسبة العاملين بقطاع الزراعة ما نسبته(٨١%) من أجمالي السكان، وأغلب الزراعة في أثيوبيا هي بهدف إنتاج المحاصيل الزراعية لأغراض الاستهلاك الشخصي، أو ما يطلق عليها(بالزراعة المعاشية)، أما الزراعة التجارية فقد ظهرت في أثيوبيا مؤخراً[٣].

كما تحتوي أثيوبيا على ثروة معدنية مهمة، أهمها الذهب والبلاتين والنحاس، أما الزنك فيتم استخراجه ولكن بنسب قليلة، أما الثروة الحيوانية، إذ تعدّ أثيوبيا الأولى على مستوى القارة الأفريقية في الثروة الحيوانية، وفي مجال الصناعة فيبلغ عدد العاملين فيه ما نسبته (٨%) من عدد السكان، وتتمثل اهم الصناعات في أثيوبيا بالصناعات الجلدية والمواد الغذائية والمنسوجات ومواد البناء[٤]، إلا أن أثيوبيا تعاني من ضعف في

---

[١] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
[٢] عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.
[٣] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.
[٤] جودة حسنين، قارة افريقيا: دراسات في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٢٠.

اقتصادها، والمتمثلة بمشكلة الغذاء والطاقة، وهي تحاول تعويض ذلك الضعف من خلال مياه النيل، وبشكل فعال للأغراض الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، وذلك للأسباب التالية[١]:

– تمركز السكان في أثيوبيا بالمرتفعات، وأصبح نصيب الفرد هناك من الأراضي أقل من نص هيكتار، ومن المتوقع التعدي على المزيد من الأراضي الزراعية مع النمو السكاني، وقد يصل إلى معدل لا يقل عن (٣%).

– إن الجبال المرتفعة والوديان المنخفضة التي تمتاز بها الهضبة الأثيوبية، جعل من الصعب جدا استغلال المجاري المائيّة، وسيما لأغراض الري.

– هطول الأمطار في أثيوبيا يتركز فقط خلال (٢ –٣) من الشهور، وهذه الأمطار بالنسبة إلى الزراعة ذات ضرر أكثر من نفع، فإن الأمطار الغزيرة بطبيعتها تجرف التربة العلوية، وبالتالي تتسبب في تدهورها.

– إن الاستخدام المفرط لتلك المرتفعات خلال القرن الماضية، أدى إلى تدهورها، حتى إذا أعادت تأهيلها لن تكون ذات فائدة في نشاط زراعي سليم.

– النسبة الأكبر من أراضي الأثيوبية والتي تبلغ ما نسبته (٦٠%)، هي أراضي قاحلة، وبمتوسط هطول الأمطار السنوي والذي يبلغ أقل من (٧٠٠) ملم.

وبصورة عامة تعاني أثيوبيا من مشاكل اقتصادية صعبة، فأثيوبيا تعدّ واحدة من افقر عشر دول في العالم، من حيث متوسط دخل الفرد السنوي، ويعتمد اقتصادها المحلي بشكل أساسي على الزراعة والرعي وكلاهما يمثل ما نسبته(٩٥%) من إجمالي الناتج المحلي، والمقدر بحوالي(٣٢) مليار دولار سنوياً، ومن جهة أخرى، فإن أثيوبيا لديها واحدة من أكبر نسبة الزيادة السكانية على مستوى العالم، والتي تبلغ ما نسبته(٣،٩%) سنوياً، إذ أن عدد سكان أثيوبيا عام ٢٠٠٩ كان حوالي(٧٩) مليون نسمة، وتتوقع الدراسات السكانية أن يصل عدد سكان أثيوبيا عام ٢٠٥٠حوالي (٢٧٨) مليون نسمة[٢].

وعليه تمثل الزراعة العامود الفقري للاقتصاد الأثيوبي، وستكون خياراتها في سبيل التنمية المستقبلية قائمة على الزراعة، وذلك في الأراضي القاحلة وغيرها، وهذا الأمر يتطلب استخدام واسع لتقنية الري، بمعنى آخر، أن الاعتماد على مياه النيل ليس فقط سيكون مصير لدول المصب، إنما ستواجه أثيوبيا وغيرها من دول المنبع قريباً نفس المصر.

٢– أرتيريا:

تمثل الثروة المعدنية والتي تتكون من(الحديد، الذهب، الزنك، البوتاس)، وهو مصدر مهم للدخل القومي في أرتيريا، أما قطاع الزراعة فبلغت نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي(١٥%)، على الرغم من ارتفاع نسبة العاملين فيه إلى(٨٠%) من السكان عام ٢٠٠٣، وتشتهر أرتيريا بزراعة البن والذرة والقطن والسمسم، إضافة إلى ممارسة مهنة الرعي والصيد، إلا أن أريتريا تصنف ضمن الدول التي تعاني من النقص

---

(١) Ashebir, Elias. The politics of the Nile basin, A Dissertation Submitted to the Department of International Relations, at the University of the Wit Waters Rand, Master of Arts in Hydropotitics Studies, Johannesburg,2009, p28.

(٢) هيثم ممدوح عوض، السدود الأثيوبية وتأثيرها على مصر، في نهر النيل من أي عهد في القرى تتدفق؟، العدد بلا، مجلة الهلال، دار الهلال، القاهرة، شهر أيار، ٢٠١١، ص ٢٨.

الغذائي، ولذلك فهي تتجه إلى استيراد الغذاء لسد الفجوة الغذائية، كما يشكل قطاع الصناعة ثالث الصادرات الإرتيرية، ويعمل فيه حوالي(٢٠%) من السكان، وتتركز الصناعة فيها على الصناعات الخفيفة، مثل صناعة الزجاج والأسمنت والمنسوجات الصناعات الجلدية والصناعات الغذائية، كما أن قطاع السياحة في أرتيريا له دور مهم، إذ تمتلك أرتيريا العديد من الأماكن السياحية الخلابة، مثل جزر دهلك[١].

٣-الكونغو الديمقراطية:

تعتمد الكونغو الديمقراطي على قطاع الزراعة، إذ تحتل الزراعة مكانة بارزة في اقتصاد الدولة، وذلك من خلال إسهامه ما نسبته حوالي(٥٨%) من الإنتاج المحلي الإجمالي، وحسب إحصاءات عام ٢٠٠٩، مقارنة بمساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥، والذي بلغ (٣٥%)، وتنتج الكونغو عدة محاصيل زراعية، وأهمها(البن، السكر، الشاي، زيت النخيل، الفول السوداني، الموز الأفريقي) ، كما أن الكونغو غنية بالثروات المعدنية، أما قطاع الصناعة فهي تشتهر بصناعة الكوبالت والألماس والنحاس والأسمنت والأغذية المحفوظة، إذ تشكل الصناعة في الكونغو ما نسيته حوالي(٣٤%) من الإنتاج المحلي الإجمالي، لعام ٢٠٠٨، كما تمثل القوى الكهرومائية الكامنة ما نسبته حوالي(١٣%)، من القوى المائيّة في العالم[٢].

وتتكون الكونغو من(٢٠٠)مجموعة عرقية، ويتكلمون لغات عدة، أهمها الفرنسية وهي اللغة الرسمية في الكونغو، إضافة إلى لغات أخرى هي(الكينجوانا، الكيكونجو، التشيلوبا)، كما يدين سكان البلد الديانة المسيحية، إلى جانب دين الإسلام، وأيضا ديانات غير سماوية تقليدية، كما تعد ظاهرة الحروب الأهلية، وتعود جذور هذه الظاهرة إلى منتصف القرن التاسع عشر، وذلك عند تأسيس دولة الكونغو الحرة في وقتها لتكون تحت إدارة جمعية الكونغو، والتي أسسها ملك بلجيكا، وذلك بعد تقسيم الدول الأفريقية بين الدول الأوربية في مؤتمر برلين، والذي عقد بين عامين(١٨٨٤ -١٨٨٥)، إذ لم يحدد في المؤتمر حدود الدول الأفريقية المقسمة، الأمر الذي كان سبباً في الحروب والصراعات الأفريقية[٣].

٤ - رواندا:

روندا دولة زراعية، إذ يعمل في قطاع الزراعة ما نسبته (٩٠%)من سكان الدولة، أما النسبة المتبقية فهي تعمل في قطاع الصناعة والخدمات، واهم المحاصيل المزروعة في رواندا هي(الذرة، الفول السوداني، القمح، البن، القطن، البطاطس، وغيرها)، كما أن دولة رواندا تصنف ضمن الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى ذلك تحتوي رواندا على ثروة معدنية مهمة، والتي تتمثل بالاتي(الولفراميت، البيريل، الطنطاليت، الذهب)، أما قطاع الصناعة فتتركز الصناعات فيه في الأغذية والأسمنت والأثاث والأحذية والصابون، وصناعات صغيرة أخرى، كما تعدّ دولة رواندا منطقة جذب سياحية، ونالت رواندا استقلالها عام ١٩٦٢، وتعد اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة، ونظام الحكم فيها رئاسي جمهوري[٤].

---

[١] احمد نجم الدين فليجة، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

[٢] التقرير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١٠، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.fao.org/3/j5568a/j5568a.htm.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/١/١٧.

[٣] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، ٢٠٠٢، ص٤١٤..

[٤] التقرير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٥، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.fao.org/3/j5568a/j5568a.htm.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/١/١٧.

٥- بوروندي:

تحتوي دولة بوروندي على ثروات معدنية مهمة، والتي تتمثل بالاتي (الذهب، النيكل، اليورانيوم، التنجستن، الفوسفات)، أما قطاع الزراعة، والذي يمثل القطاع الأول في بوروندي، إذ يعمل فيه ما نسبته (٩٣%) من سكان بوروندي، إلا أن الأراضي الزراعية فيها تبلغ نسبتها حوالي (٤٠%) من مساحة دولة بوروندي، وأهم المحاصيل الزراعية فيها تتمثل بالآتي(البن، القطن، الفول السوداني، الموز، البطاطا، الذرة، الشاي، وغيرها)، وتوفر هذه المحاصيل ما نسبته (٨٠%) من الدخل القومي في دولة بوروندي، أما قطاع الصناعة، فيمثل ما نسبته (١٨%) من أجمالي الناتج المحلي في بوروندي، وأهم الصناعات فيها تتمثل في صناعة (المنسوجات، السجائر، البيرة، الأسمنت، الزجاج، الصابون، تعبئة البن والشاي)، كما أن قطاع السياحة في بوروندي له إسهام في اقتصاد الدولة، وذلك لما تتمتع به بوروندي من مناطق طبيعية وغابات ومناطق واسعة تغطيها حشائش نبات السافانا، والتي أصبحت من مناطق الجذب السياحي في القارة الأفريقية[١]، وتعد بوروندي عضوًا في (الكوميسا).

٦- أوغندا:

تكمن الأهمية الاقتصادية في دولة أوغندا في قطاع المياه، وذلك لما تحتويه هذه الدولة من موارد مائية متعددة، والتي أهمها كل من بحيرات (فكتوريا، كيوجا، ألبرت)، إضافة إلى عدد من الروافد، والأمطار إذ تشهد أوغندا موسمين للأمطار، الأول يبدأ من شهر آذار حتى شهر أيار، والموسم الثاني يبدأ من شهر أيلول حتى شهر كانون الأول، ويقدر متوسط هطول الأمطار على أوغندا حوالي (١٢٠٠) ملم سنوياً[٢]، أما القطاع الثاني في الاقتصاد الأوغندي فهو يكمن بقطاع الزراعة، إذ يعمل في هذا القطاع ما نسبته(٧٨%) من سكان أوغندا، وأهم محاصيل هذا القطاع تكمن بالآتي(القطن، الكاكاو، قصب السكر، الشاي، الزهور، البن الذي يمثل المحصول الأول للتصدير)، إلا أن أوغندا تعاني من انعدام الأمن الغذائي، رغم ما يتوفر فيها من وفرة مائية وأراضي صالحة للزراعة، أما ما يخص قطاع الصناعة في دولة أوغندا، إذ يوجد فيها بعض الصناعات والتي تتمثل بالاتي(الصناعات الغذائية من البان واللحوم، المنسوجات، الأسمنت)، كما يوجد فيها بعض الثروات المعدنية، مثل النحاس والذهب والكوبالت، ومن المعروف أن الهنود هم من يسيطرون على الاقتصاد في أوغندا، وهم من يسبب المتاعب وبشكل مستمر[٣].

٧- كينيا:

يعتمد الاقتصاد الكيني وبشكل أساسي على القطاع الزراعي، إذ يعمل في هذا القطاع ما نسبته(٨٠%) من سكان كينيا، وأهم المحاصيل في كينيا تتمثل بالآتي(القمح، البن، الشاي، قصب السكر، جوز الهند، الذرة، القطن، التبغ)، كما تمتلك كينيا ثروة كبيرة من الأغنام، أما الثروات المعدنية التي في كينيا فإنها تتمثل بالآتي(الذهب، الأحجار الكريمة، التيتانيوم، الزركون)، أما قطاع الصناعة في كينيا فإنه يتمثل ببعض

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] تقرير عن نهر النيل بأوغندا، منشورات الإدارة العامة لخزان أوين بأوغندا، وزارة الموارد المائية والري المصرية، بدون تاريخ. ص ٢٦.

[٣] احمد سيد عاشور، المشكلات الاقتصادية والسياسة في أفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل: الاتفاقيات، المفاوضات، المعاهدات، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٦١ – ١٦٣.

الصناعات المحلية منها(المنسوجات، الأثاث، الصابون)، ويشارك القطاع الصناعي في الدخل القومي الإجمالي ما نسبته(١٣%)، وفي الفترة الأخير بدأت كينيا تتجه نحو تنشيط السياحة الطبيعية، إذ ساعدها بذلك طبيعة كينيا الجغرافية، وكينيا هي عضو مشاركاً بالمجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا[١].

٨- تنزانيا:

يعتبر قطاع الزراعة في دولة تنزانيا عماد النظام الاقتصادية فيها، إذ يعمل في هذا القطاع ما نسبته(٧٩%)من سكانها، على الرغم من صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تشتهر تنزانيا بزراعة عدة محاصيل منها(البن، الذرة، القطن، الفول السوداني، الشاي، الموز، التبغ، قصب السكر، القرنفل)، إضافة إلى ذلك تتميز تنزانيا بامتلاكها ثروة حيواني كبيرة تتألف البقر والأغنام والأماعز، كما يوجد فيها ثروات معدنية مهمة مثل(الماس، الذهب، الرصاص، النيكل، النحاس)، وتمثل هذه المعادن الثمينة نشاطاً تجارياً مهماً في تنزانيا، أما قطاع الصناعة فإنه يمثل ما نسبته(٥ -٧%) من إجمالي الناتج القومي المحلي[٢].

٩- دولة جنوب السودان:

تتميز دولة جنوب السودان بتوفر الموارد المعدنية المهمة، مثل (البترول، والذهب، الحديد، النحاس، الفضة، الزنك، الماس، الكوارتز)، ويعتبر البترول من أهم الصادرات لدولة جنوب السودان، إذ تتركز فيه ما نسبته(٨٥%) من احتياطي السودان السابق من البترول، وتتركز الثرة البترولية والمعادن في منطقة (النوبر)[٣]، كما تتميز دولة جنوب السودان بوفرة المياه، وهي كذلك ذات أرض تتميز بخصوبتها المرتفعة، إضافة إلى ذلك تمتلك جنوب السودان ثروة حيوانية كبيرة، ووجود الغابات الكبيرة، إلا أن المشكلة الأساسية في جنوب السودان هو افتقارها إلى البينة الأساسية من الطرق وغيرها[٤]، لذلك تسعى دولة جنوب السودان لاستغلال مواردها المائيّة، على الرغم ما تشهده من الاقتتال بين الفصائل المختلفة في الدولة، فهي تملك موارد مائية كبيرة، وفي نفس الوقت فرص واسعة لاستغلالها، الأمر الذي يسهم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، إذ تفكر جنوب السودان في عدد من المشاريع المائيّة الجديدة، والتي تشمل مجموعة من السدود التي تستخدم لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، وفي سبيل ذلك بدأت جنوب السودان في مطلع عام ٢٠١٧، بعقد اجتماعاً للمكتب الفني الإقليمي الخاص بدول حوض النيل الشرقي، إضافة إلى اجتمع موازي لوزراء المياه في تلك الدول، إذ تم مناقشة سبل التعاون الإقليمي للموارد المائيّة، وتقديم مجموعة من المشاريع التنموية خدمة لصالح دول حوض النيل[٥].

---

[١] احمد سيد عاشور، المشكلات الاقتصادية والسياسة في أفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل: الاتفاقيات، المفاوضات، المعاهدات، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

[٢] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

[٣] الهيأة العامة للاستعلامات، جنوب السودان، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.sis.gov.eg.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٤٣/٣/٢

[٤] يوناس مانيال، الإسلام والمسلمون في جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

[٥] عصام الدين صالح، دول حوض النيل الشرقي: آفاق التعاون المشترك والتنسيق لفائدة شعوبه، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة سودانيل، الخرطوم، متاح على الرابط: https://sudanile.com/100631 . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/١/٢٠.

إلا أن اقتصاد دولة جنوب السودان اتصف بسمات رئيسة مثلت الضعف العام في مختلف المجالات، وكالآتي[١]:

- الإنتاج الاقتصادي بدائي، إذ ينحصر في الزراعة التقليدية اليدوية، والرعي غير منظم.
- ضعف البناء المؤسسي والتشريعي، إذ لا توجد مؤسسات مالية إلا في المدن الرئيسة.
- ضعف النشاط التجاري، إذ تنحصر التجارة في تبادل السلع الغذائية الضرورية، والنشاط التجاري مع دول الجوار ضعيف، ويرتبط بالسلع المذكورة.
- ضعف القطاع الخاص أو انعدامه، وإن وجد فهو ينحصر في النشاط التجاري البدائي، والذي يقوم على مقايضة السلع مع دول الجوار.

١٠- السودان:

يعتبر القطاع الزراعي المحرك الأول للأنشطة الاقتصادية في دولة السودان، إذ يعمل في هذا القطاع ما نسبته (٥٧%) من السكان، إلا أن الأراضي المزروعة فيها تشكل فقط ما نسبته(١٥%) من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، ويتصدر السودان دول العالم في إنتاج الصمغ العربي، أي ما نسبته (٩٣%) من إجمالي الناتج العالمي، إضافة إلى زراعة (القطن، والقصب السكري، والأرز، التبغ، البن، الفول السوداني، البنجر، الموز، المانجو)، ومعظم سكان السودان من الريف المستقر، كما تمتلك السودان ثروة حيوانية كبيرة، تقدر بحوالي (١٢) مليون راس من الماشية(ماعز، أغنام، بقر)، إذ يسهم الإنتاج الحيواني ما نسبته (٧%) من عائد التجارة الخارجيّة[٢]، إضافة إلى ذلك توجد في السودان ثروات معدنية عديدة منها(البترول، الذهب، اليورانيوم، الفضة، الكروم)، أما قطاع الصناعة، فهناك صناعات متعددة في السودان والتي تتمثل بالآتي(الصناعات الغذائية، صناعة الغزل والنسيج، زيت الطعام، السكر، الأسمنت)[٣].

إلا أن وبصورة عامة تعاني جميع دول حوض النيل أوضاع اقتصادية متدنية، رغم ما تمتلكه من ثروات طبيعية مختلفة، ويبن الجدول رقم (١٠) الوضع الاقتصادي لدول حوض النيل.

جدول رقم (١٠): الفقر الاقتصادي لدول حوض النيل ٢٠١٠.

الدولة	الدخل القومي بالمليار دولار	متوسط دخل الفرد بالدولار
الكونغو الديمقراطية	٥	١٠٠
مصر	٩٧،٦	١،٤٧٠
أرتيريا	٨،٠	١٩٠
أثيوبيا	٦،٥	١٠٠
كينيا	١١،٢	٣٦٠
رواندا	١،٨	٢٣٠
السودان	١٢،٢	٣٧٠
تنزانيا	٩،٧	٢٩٠
أوغندا	٥،٩	٢٤٠
بوروندي	%٠،٧	١٠٠

[١] محمد إبراهيم يوسف، التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان: دراسة في الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ١٠٥.
[٢] أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصرعات وحلول مقترحة، دار زهور المعرفة والبركة، الجيزة، ٢٠١١، ص١٢.
[٣] فاطمة الحسن الطاهر، مؤشرات الأمن الغذائي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

المصدر: ايمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣٣.

وعلى الرغم من وجود تفاوت بين دول حوض النيل من حيث ما يتوفر لها من ثروات طبيعية مختلفة، إلا أن هناك سمات مشتركة تجميع اقتصاديات جميع دول حوض النيل، وهذه السمات بالأماكن تبيانها بالجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١): السمات الاقتصادية لدول حوض النيل ٢٠١٦.

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	قيمة الوحدة النقدية بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي	معدل التضخم	أجمالي الدين الخارجي بالدولار
السودان	٢٨	٢٣٠٠ج س	٨٨٩٠ مليون ج س	٤،٧%	١٣٦%	١٧ مليار
أثيوبيا	٥٩	٦،٣٢ بر	٥٨٦٣ مليون$	٣،٢%	٧،٦%	٤٧٣٩ مليون
كينيا	٢٨،٣	٥٥ شلن كيني	٩٤١٦ مليون $	٦،٤%	٩%	٤٨٠٩ مليون
تنزانيا	٣٠	٥٤٢شلن تنزاني	٣٣٧٨ مليون $	١،٤%	١٥،٦%	٧،٥ مليون
أوغندا	١٩،٨	١٠١٨أوغندي	٨،٥ مليار$	٧%	١٠%	٣،٥ مليار
رواندا	٦	٤٦٤فرنك رواندي	٥٨٥ مليون $	٢٥%	٢٦،٧٥%	١ مليار
بوروندي	٦	٢٨٦فرنك بورندي	١٤٤٥ مليون $	٣،٧%	١٩%	١١٢٦ مليون
الكونغو	٤٥					١٤ مليون

المصدر: منى عزت محمود الفيل، مصر ودول حوض النيل في ظل العلاقات المصريّة الأثيوبية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشور، مصر، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٨، ص١٠٣.

جدول رقم (١٢): اهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول حوض النيل.

تسلسل	الدول	الاتفاقيات
١	مصر/ أوغندا	أ- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني ٤نوفمبر ١٩٩٥. ب - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة في ٤نوفمبر١٩٩٥. ج - اتفاقية التجارة في ١٩٩٥/١١/٤. د- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وقعت بالأحرف الأولى في اكتوبر١٩٩٨. هـ - اتفاقية النقل الجوي أواخر فبراير ٢٠٠٠.
٢	مصر/ الكونغو	أ- اتفاق لجنة عليا مشتركة ١٩٩٧/٧/٢٨. ب - اتفاق التجارة١٩٩٨/١٢/٢٨ (غير ساري). ج - تعاون فني وثقافي (بدون تأريخ)
٣	مصر/ أثيوبيا	أ- اتفاق التجارة بالعملات الحرة الموقع في ١٩٧٦/٣/٢٣. ب - اتفاق لجنة عليا مشتركة موقع في ١٩٩٧/٧/٢٨(اخر اجتماع تم بالقاهرة على مستوى الخبراء في الفترة ٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٩٧).
٤	مصر/ كينيا	أ- اتفاق التعاون الاقتصادي والفني ١٩٨٠/١١/٢٨. ب - اتفاق للتعاون السياحي ١٩٨٧/٦/٢٥. ج - اتفاقية تعاون بين الغرف التجارية ١٢يناير ١٩٩٦.
٥	مصر/ بوروندي	أ- اتفاق تعاون بين الغرف التجارية البورندية وجمعية رجال الأعمال المصريين ١٩٩١/٥/٢١. ب - اتفاق التجارة ١٩٩٤/١٢/٢٤.
٦	مصر/ رواندا	أ- اتفاق للتجارة ١٩٧٩/٢/٧. ب - لا توجد اتفاقيات في التسعينات.
٧	مصر/ تنزانيا	أ- اتفاق لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي١٩٨٩/٢/١١. ب - اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات(أروشا)١٩٩٧/٤/٣٠. ج - اتفاق للتعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصريّة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة التنزانية ١٩٩٧/٧/٤، وتم في ٢٠٠٠/٧/٣التوقيع على اتفاق إنشاء الشعبة المشتركة المصريّة- التنزانية. د- اتفاق التجارة: دار السلام (١٩٧٧/٨/٣).
٨	مصر/ أرتيريا	توقيع اتفاق تجارة بين مصر وأرتيريا بتأريخ١٩٩٧/٥/١٢.
٩	مصر/ السودان	أ- اتفاق التجارة والدفع الموقع في ١٩٦٥/١/٣٠ويتم تجديد العمل بالاتفاق بموجب بروتوكولات تجارية يتم التفاوض والاتفاق سنويا يحدد بها قوائم السلع التي يسري عليها الاتفاق. ب - اتفاق التفضيلات الجمركية الموقع بين البلدين سنة ١٩٧٦. ج - قرار المجلس الأعلى للتكامل رقم ٢١لسنة ١٩٨٣.

المصدر: أشرف محمد كشك، السياسة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، برنامج الدراسات المصريّة الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

وعليه يمكن القول، إن المرتكزات الاقتصادية تعد من أهم دعائم التعاون الإقليمي في منطقة حوض النيل، لأن تسيس القضايا دون توضيح مرتكزاتها وأبعادها الاقتصادية، يعني أغفال أهم جانب من مسبباتها في التفاعل الديناميكي سواء كان إيجابيا أو سلبيا، ومن هنا كان من الضروري بيان حتمية كشف الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل، فالنيل يجمع المصالح الاقتصادية لدوله، ويجمعها كذلك لتكامل في الموارد البشرية والطبيعية، الأمر الذي يجعل منها كياناً سياسياً يكمل بعضه البعض، إذ كانت هناك نشاطات تجارية لدول حوض النيل وعبر مختلف العصور القديمة والحديثة وكما مبين في الجدول رقم (١٢)، ومن جهة أخرى، تعمل مصر وفي حدود إمكاناتها بدعم مختلف دول حوض النيل اقتصادياً، وذلك من خلال المنظمات

المتخصصة، والتي من أهمها منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى، ومنظمة تنمية حوض نهر كاجيرا، واجتماعات مجموعة اندوجو.

المطلب الثالث: الأهمية العسكرية.

لقد أفضت أوضاع العالم ما بعد (**أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١**[*])، إلى حشد القوات العسكرية الأجنبية داخل دول حوض نهر النيل، وذلك جراء الحملة العسكرية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على الإرهاب، إضافة إلى وجود مظاهر لانعدام الأمن والاستقرار الإقليمي، كما هو الحال في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، وذلك باعتبارهما إقليميين فرعيين لمنطقة حوض النيل، إلا أن النظرة الدقيقة تبين أن مظاهر هذه العسكرة الغربية في إقليم حوض النيل، لا تستهدف فقط الإرهاب ومخاطره، وإنما ترتبط بالحروب الاقتصادية المستعرة فيما بين القوى الدولية، إذ تتنافس هذه القوى على الثروة والنفوذ في إقليم حوض النيل، وباقي الدول الأفريقية[١].

لذا فإن هذا التدافع العسكري الغربي في إقليم حوض النيل، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية، في منطقتي السودان والبحيرات العظمى، وذلك في محاولة للاستيلاء على ما يوجد فيها من احتياطي إستراتيجي من الماس والذهب والكوبالتي وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومن سار معها في هذه الحملة العسكرية، كانت تتبنى سياسة الأرض المحروقة، وذلك من العمل على استمرار حالة الاضطراب والحروب الأهلية، الأمر الذي يقود إلى عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، وبالتالي هروب الاستثمارات الصينية بشكل خاص من منطقة حوض النيل[٢].

وخير مثال على ذلك، الثورة الليبية والتدخل الغربي لإسقاط نظام حكم الرئيس الليبي (معمر القذافي)، الأمر الذي أظهر حقيقة هذه الحرب الخفية بين الغرب والصين، على الموارد الأولية في القارة الأفريقية، إذ أوجدت الصين نفسها وبعد سقوط النظام السياسي في ليبيا أمام متغير جديد، وهو حكومة وطنية ليبية، لديها دعم وروابط الاقتصادية مع الغرب، وهو مثل نوع من رد الجميل من الحكومة الليبية الجديدة للغرب، وهذا الأمر أوجد أوضاع يصعب التعامل معها من قبل الصين[٣]

كما نجد أن الدول الأوربية قد قدمت مساعدات مالية تقدر بحوالي (١٢) مليون دولار، وذلك للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد جيش الرب المعارض في دولة أوغندة، الأمر الذي يشير إلى طبيعة الحروب الاقتصادية القادمة، في سبيل السيطرة على الموارد أولية في منطقتي حوض النيل وشرق أفريقيا.

---

[*] أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١: وهي عبارة عن عدد من الهجمات الإرهابية التي قام بها عناصر من تنظيم القاعدة الإرهابي، والتي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، وحصلت هذه الهجمات بواسطة أربع طائرات نقل مدني، تم اختطافهن من قبل عناصر التنظيم الإرهابي، والذين يبلغ عددهم (١٩) إرهابي انتحاري، وبعدها تم توجيه الطائرات المخطفة نحو برجين التجارة العالمية في مدينة نيويورك، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون)، وبلغ عدد ضحايا الهجمات (٢٩٩٦)، وبعد هذه الهجمات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية على الإرهاب، للمزيد ينظر: هجمات ١١سبتمر: نظريات مؤامرة تفندها الحقائق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع قناة الحرة، متاح على الرابط:
http://www.alhurra.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/٩

[١] حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، العدد١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٨٤.

[٣] حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

كما أسست الإدارة الأمريكية ومنذ حكم الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الأب[*])، لما يمكن أن يطلق عليه **(طريق التوابل الجديد في أفريقيا**[**])، إذ يشير هذا الطريق إلى إمكانية استخدمه في النقل السريع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، لنقل الوقود والمعدات العسكرية براً وبحراً، وتحويلها فيما بعد إلى شبكة من المستودعات تستخدم للإمدادات العسكرية الصغيرة، والمطارات التي تخدم فقط الوجود العسكري الغربي والأمريكي في القارة الأفريقية[١].

وعليه فإن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧، والذي ينص على إنشاء قيادة عسكرية جديدة في القارة الأفريقية، قد أدى إلى حصول تغيرات عديدة في طبيعة التنافس الدولي فيما يخص الموارد الأولية، وعلى رأسها مادة البترول الأفريقي، ليصبح فيما بعد ذات طبيعة عسكرية بذريعة محاربة الإرهاب، وبشكل خاص الجماعات المتطرفة الإسلامية في القارة الأفريقية، وذلك كله وفقاً للمنظور الأمريكي الجديد[٢].

– ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة جديدة حيال القارة الأفريقية، وتهدف هذه السياسة بالدرجة الأولى، إلى أحكام سيطرتها ونفوذها السياسي والجيوستراتيجي على أرجاء القارة، إضافة إلى تمكين حلفائها التقليدين من التغلغل الاستراتيجي في القارة، وذلك من خلال إقامة شراكات جيوستراتيجية مع بعض دول القارة[٣]، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تحقيق سياسات الهيمنة على القارة الأفريقية، وذلك من خلال(استراتيجية القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا)، (أفريكوم)، إذ بدأ النشاط الفعلي للقيادة العسكرية الأمريكية في الأول من شهر تشرين الأول ٢٠٠٨، والهدف

(*) بوش الأب: وهو جورج هربرت ووكر بوش، ولد في ولاية ماساشوستس عام ١٩١٢، وهو الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٣، وقبل توليه منصب رئيس الدولة، عمل كطيار بحري، إذ تم أسقاط طائرته التي كانت تشارك في غارة جوية عام ١٩٤٤، وكان (بوش) الناجي الوحيد من طاقم الطائرة، إذ استقل قارب نجاة، وتم العثور عليه من قبل غواصة أمريكية، وعمل في مناصب عديدة منها، رئيس للبعثة الأمريكية في بكين، ثم مدير لوكالة المخابرات المركزية، وفي فترة رئاسة، ونائب الرئيس في فترة رئاسة (ريغان)، وهو مؤسس الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وذلك بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، توفي عام ٢٠١٨، في مدينة هيوستن الأمريكية، للمزيد ينظر: أنيس دغيدي، تاريخ بوش السري الأسود ورجال البيت الأبيض، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٣٤-٥٦.

(**) طريق التوابل الجديد: وهو الطريق الذي أعلنه عنه الرئيس الأمريكي (جو بايدن)،إلى جانب زعماء دول كلاً من (الهند، الأمارات، السعودية، الأردن، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل)، على هامش قمة مجموعو العشرين في (دلهي) الهند، (٩ – ١٠ أيلول ٢٠٢٣)، وهذا الطريق سيربط بالهند بالشرق الأوسط وأروبا، وذلك من خلال السكك الحديد و الموانئ وفي بيان مؤخرا ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذا المشروع " هو إيذاناً ببدء عصر جديد من الاتصال"، وقال رئيس دراسات السياسة الهندية الأمريكية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن(شاشوات كومار)،أن هذا المشروع ينافس مشروع (مبادرة الحزام والطريق الصينية)، المخطط له بأن يربط الصين بالعالم، للمزيد ينظر: راشد ابانمي، إحياء طريق التوابل (IMEC) لمواجهة طريق الحرير (BRI)..قديم متجدد، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة مال، ، متاح على الرابط: http://www.maaal.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٣

[١] حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، القاهرة، العدد ١٧٣، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨ ص ٢٤.

[2] Nick Turse, Obamas scramble for Africa: Secret bases, and the Pentagons "new spice route" in Africa, Jul 12,2012, Available at the link: http://www.salon.com/12/07/2012/obamas-scramble-for-africa-salpart تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٢

[3] Letitia Lawson, U.S. Africa Policy Since the Cod War, Strategic Insights, Vollum VI, Issue 1, January 2007, Available at the link: http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/IawsonJan07.asp تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٤

الأساسي من هذه القيادة، هي أن تكون القارة الأفريقية دائرة للحركة الأمريكية(التدريبية، اللوجستية، الهجومية)، ويشكل تأسيس قيادة(أفريكوم) أو(أفرك كوماندمينت)، انعطافا بارزاً في خريطة (البنتاغون) الدولية، وبالشكل الذي منح القارة الإفريقية وزناً أكبر في ظل تنامي حاجة الولايات المتحدة للنفط الأفريقي[١].

وبهذا المعنى كرس تأسيس(أفريكوم)، نقلة نوعية في الحضور العسكري الأمريكي في القارة الأفريقية، والذي كان حضور يكتفي سياسيا واقتصاديا طيلة النصف قرن، إلى فرض حضور عسكري، والمترافق مع تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية.

ويمكن الإشارة إلى الأهمية العسكرية لمنطقة حوض النيل من خلال نماذج العسكرة من قبل الدول الأجنبية في المنطقة، والتي تمثلت على النحو التالي[٢]:

– التدخل العسكري الكيني وبدعم واضح من الإدارة الأمريكية في الصومال، وذلك من خلال نشر ألاف الجنود الكينين في جنوب الصومال، إذ تم الاستيلاء على مدينة **(كيسمايو**[*]**)** الصومالية الاستراتيجية من قبل القوات الكينية وقوات الاتحاد الأفريقي، العاملة في الصومال.

– في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٢، قامت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية باستهداف مصنع اليرموك العسكري في العاصمة السودانية الخرطوم، ومن جهة أخرى لايزال السودان يعاني من العقوبات الأمريكية التي فرضت عليه منذ عام ١٩٩٧، كما تعرض السودان إلى ضغط دولي كبير، وذلك من انفصال جنوب السودان، والذي تم بالفعال عام ٢٠١١، إضافة إلى محاولات أخرى يتم الإعداد لها من اجل انفصال أقاليم أخرى في السودان.

– في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١١، أعلنت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي الأسبق(أوباما)، عن نشر نحو(١٠٠) ألف من القوات الخاصة والمدربين العسكريين والمدنيين، في أربع دول من دول شرق ووسط أفريقيا، إذ من الملاحظ انه وباستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن باقي الدول الأخرى هي من دول حوض النيل وهي كل من(السودان، أوغندا، الكونغو الديمقراطية)، وقد كان ظاهرياً أن هذه القوت أرسلت لملاحقة **(جوزيف كوني**[*]**)**، إذ أعقبتها حملة بعنوان(أطفال مجهولون)، إذ تم تشديدها عبر

---

(1) Daneil Volman " The Bush Administration and African Oil" The Security Implications of U.S. Fringy Policy, African Security Research Project, ACAS Bultin, No.66, Winter 2003-2004, pp15.25, Available at the link: http://www.acas.prairienet.org/pubs.heml. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٦

(٢) حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(*) كيسمايو: وهي مدينة صومالية، وتقع في جنوب الصومال، وهي عاصمة إقليم جوبا السفلي، وتقع على ساحل المحيط الهندي، وتعبر من أهم المدن التجارية في منطقة القرن الأفريقي، إذ تحتوي على عدد من الموانئ البحرية الخاصة بها، للمزيد ينظر: إسراء خليل، أشهر مدن الصومال، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الدول العربية، متاح على الرابط: http://www.arabcountriesguide.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٢٣.

(*) جوزيف كوني: وهو قائد لما يسمى (جيش الرب الأوغندي)، والذي بدا نشاطه عام ١٩٨٨، وهذا الجيش عبارة عن حركة تمرد مسيحية، تتكون من قبائل الأشولي، وهي قبائل ثائرة على الحكومة الأوغندية، وذلك بسبب إهمال الحكومة للمناطق تلك القبائل، والتي تقع في شمال أوغندا، أذ أتهم (كوني) بارتكابه جرائم ضد الإنسانية، للمزيد ينظر: شاهيناز العقباوي، جوزيف كوني: قائد جيش الرب، المليشيا الأكثر وحشية في العالم، العدد ٤٦١٧٧، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٢٣/٥/١٣.

وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ويرى أن هذه القوات إنما تستهدف لِخلق نوع من الالتباس، حول طبيعة الدور الذي ستقوم به هذه القوات العسكرية الأمريكية سواء في القارة الأفريقية، أو في أجزاء أخرى من العالم.

وفي نفس السياق، فإن لدول حوض النيل أهمية عسكرية أخرى، والمتمثلة في المساهمة في بعثات الأمم المتحدة، ففي نهاية عام ٢٠١١، أصبحت أثيوبيا أكبر مساهم أفريقي في بعثات الأمم المتحدة، وفي شهر كانون الأول ٢٠١٤، أصبحت رابع أكبر مساهم على مستوى العالم، إذ بلغت مساهمتها الدولية بأكثر من (٧٨٠٠) جندي ومراقب وضابط شرطة في بعثات الأمم المتحدة، وهو أكثر من مجموعة الأعضاء الأربعة الآخرين في الخمس الكبار، أما مصر فقد شهدت انخفاضاً كبيراً في مهام قوات حفظ السلام الدولية، إذ منذ شهر تموز ٢٠١١، انخفضت حجم المشاركة المصريّة من (٥٦٣٢) جندياً إلى (٤١٢٦) جندياً، حتى وصل في تشرين الأول ٢٠١٤ إلى (٢٥٨٥)جندياً، وفي نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٤، كانت مصر عاشر أكبر دولة مساهمة في عمليات حفظ السلام في منظمة الأمم المتحدة على مستوى العالم، ويرجع سبب هذا التراجع إلى التركيز على المواجهات الأمنية الداخلية، لاسيما بعد أحداث تموز ٢٠١٣[١]، كما أن هذا الوضع لم يتغير حتى عام ٢٠١٤، إذ وفق الميزان العسكري، عام ٢٠٢٠، لاتزال أثيوبيا أكبر مساهم في قوات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء كانت في السودان بحوالي (٤١٣١) جندياً، أو في دولة جنوب السودان بحوالي (١٣٨) جندياً، وكذلك في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إذ تشارك بـ(٦) كتائب، تضم (٤٣٢٣) جندياً، أما مصر فتشارك بكتيبة واحدة، تضم (٩٩٣) جندياً، في البعثة الدولية بأفريقيا الوسطى، و (١٨) جندياً في الكونغو، و (٤) جنود في دولة جنوب السودان، و (١١) في السودان[٢].

– من الصعب جدا تقيم القوة العسكرية لجميع دول حوض نهر النيل، وذلك بسبب الصراعات المستمرة، وغياب الشفافية في المعلومات والبيانات العسكرية فيما بين الدول، ولكن هناك إجماع واسع على أن مصر لديها أقوى جيش في حوض النيل، وكما مبين في الجدول رقم (١٣)، وتمتلك قوة عسكرية قوية نسبياً، ويغطي الأنفاق العسكري المصري ما نسبته(١،٧%) من ناتجها المحلي الإجمالي، إضافة إلى الدعم المالي الدولي الذي أسهم بهذا الموقف، إذ تحصل مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية على ما مقداره(١،٣) مليار دولار سنوياً، وذلك لتعزيز القدرة العسكرية لمصر، وتاريخاً هددت مصر دول منبع النيل، وخاصة أثيوبيا بالقيام بأعمال عسكرية في حال قيامهم بأي أعمال أو بنية تحتية، من شأنها أن تؤدي إلى الإضرار بمصالح مصر، وتمنع وصول المياه إليها[٣]

جدول رقم (١٣): العناصر الأساسية لقوة العسكرية في دول حوض النيل (٢٠١٥-٢٠١٧).

---

(١) Cilliers, J, Schunemann, J, and Moyer, Power and Influence in Africa …Algeria, Egypt, Ethiopia Nigeria and South Africa, African Futures Papers, (No,14, March, 2015, p.17.

(٢) بدر حسن شافعي، مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٧٣.

(٣) Babette Schenkel's. (2018). Hydro politics in the developing word: A comparative case study between the Nile and the Mekong River. Op.cit.p16.

التسليح الدولة	القوات النظامية	القوات الاحتياطية	دبابات الرئيسية	القطع البحرية الرئيسية	الصواريخ أرض- ارض	طائرات القاذفة	القتال
مصر	٤٤٨.٥٠٠ ألف	٢٥٤ ألف	٣٢٣٤	٣(غ)، ١(م)، ٦(ف)، ٢٦(ز-ص)، ١٨(ز-د)	٢١	٥٨٠	
السودان	٩٤ ألف	٠٠	١٧٠	٦(ز-د) ١٠(ز-م)، ٧(ز-أ)	-	٣٥	
أثيوبيا	٣٢٥ ألف	٠٠	١٦٠	-	-	٥٣	
أوغندا	٦٠ ألف	--	٤٠	٨(ز-د)	-	٤	
كينيا	٢٢.٢٠٠	--	٧٦	٦(ز-ص)	-	٣٠	
الكونغو	٤٩ ألف	٢٧ ألف	٢٠	١٤(ز-ط)	-	١٠	
تنزانيا	٣٤ ألف	٨٠ ألف	١٣٥	٤(ز-ط)، ١٨(ز-د)	-	١٩	
بورندي	٤٥ ألف	١٠ ألف	--	-	-	-	
رواندا	٧٠ ألف	--	١٢	-	-	-	
أرتيريا	٢٠٠ ألف	١٢٠ ألف	٨٠	-	-	+١٧	

-(غ) غواصات، (م) مدمرات، (ف) فرقاطة، (ز-ص) زوارق صاروخية، (ز-د) زورق- دورية، (ز-أ) زورق إنزال، (ز-ط) زورق طوربيد.
Source: The military Balance 2015-2017, (London: Oxford University, IISS, 2018), pp 255 – 278.

وعليه يكن القول، إن الخصائص الجيوبوليتيكية والأهمية الاقتصادية والعسكرية لدول حوض النيل يختلف مستواها من دولة إلى أخرى، وبعبار أخرى، دول مصب تعدّ أن مياه حوض النيل شريان الحياة الأساسي لها، وأن أي نقص في حصتها منه سيؤدي إلى عواقب خطيرة، قد تصل في مرحلة ما إلى المواجهة العسكرية، الأمر الذي يعني أن المياه أحد أهم الأسباب لاندلاع الحروب، وذلك لكونها مصدر للحياة.

المبحث الثاني: الموارد المائيّة لحوض نهر النيل.

ينفرد الوضع المائي في حوض نهر النيل بدرجة عالية من الخصوصية، وتلك الخصوصية تمثلت بالآتي:

١- أن الخصائص (**الهيدروبوليتيكية**(*)) و(**الطبوغرافية**(**)) لحوض النيل تختلف اختلافًا كبيرًا عن السمات والخصائص التي تمتاز بها الأحواض النهرية الأخرى[١].

٢- من خصوصيات حوض نهر النيل هو ارتباطه وإلى حداً كبير بسلوكه، وهذه الخصوصية تتمثل في محدودية الموارد المائيّة، والتي تبقى في حوضه بشكل فعلي، إذ على الرغم من ما يتمتع به حوض النيل من حجم هائل من الموارد المائيّة، والتي يستقبلها سنوياً والتي تقدر بحوالي(١٦٦٠) مليار م^{٣} سنوياً، إلا أن حوالي(٩٥%) من هذه الكمية، أي حوالي(١٥١٦) مليار م^{٣} سنويا، لاتصل إلى مجرى

(*) **هيدروبوليتيك**: أحد الفروع المتخصصة في العلاقات الدولية، ويركز هذا الفرع على سياسات المياه، إذ يجمع بين القوة والهيمنة، لتحليل المواقف التي يؤدي فيها الماء دور مهم، ويعد مفهوم الهيدروبوليتيك مفهوم تحليلي بيني، ناتج عن تظافر وتعاون بين كل من علم السياسة وعلم الهيدرولوجيا (علم المياه)، إذ يقوم هذا العلم بدراسة وتحليل وتفسير الظواهر السياسة، مثل التفاعلات الدولية سواء كانت تعاونية أو صراعية، وذلك في ضوء الحقائق المائية، وبالتالي هو يركز على تأثير المياه في السياسة، وهو من المفاهيم التحليلية التي نشأت نتيجة لتزايد تأثير قضايا المياه في أحواض الأنهار الدولية على العلاقات السياسة بين الدول المشاطئة لحوض النهر، كما أن مفهوم الهيدروبوليتيك لا يعد مفهوماً حديثاً، إذ تم استخدامه من قبل، من أجل تحليل العديد من التفاعلات المائية السياسة من قبل العديد من الباحثين أمثال (جون وتربيري، أرون وولف، توني ألن)، وغيرهم من الباحثين، للمزيد ينظر: محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٠، و هبة الله سامح، أثر التسعير على الحق الإنساني في المياه، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر ٢٠١٢، ص٢٤.

(**) **الطوبوغرافية**: هي علم الوصف أو الرسم الدقيق للاماكن وسماتها السطحية، وتنصرف الخصائص الطوبوغرافية إلى السمات السطحية لموضع أو إقليم معين، وتشمل الهضاب، الوديان، البحيرات، الأنهار، الطرق والجسور...الخ، للمزيد ينظر: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١.

[١] محمد سالمان طايع، أزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

الحوض، إذ يهدر ويفقد الجزء الأكبر من إيراد النهر سنوياً، نتيجة لعمليات التبخر الجوي، والتسرب الأرضي، وتقدر الكمية المتبقية من يراد النهر سنوياً بحوالي(٨٤) مليار م^{٣}، وهذه الكمية وبكل المقاييس لا تكفي للاحتياجات المائيّة المتزايدة لدول حوض النيل، ولاسيما في ظل ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وتصاعد التأثيرات المناخية في عمليات التبخر والنتح، وتزايد الملوثات البيئية والنهرية في حوض النيل[١]، وبناء على ما سبق سيتم تقسيم المبحث أعلاه على ثلاثة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: الموارد المائيّة لدول حوض النيل.

المطلب الثاني: هيدربوليتيكية حوض النيل.

المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه نهر النيل.

المطلب الأول: الموارد المائيّة لدول حوض النيل.

تتفاوت دول حوض النيل من حيث اعتمادها على مياه نهر النيل، إذ تعد مصر الأكثر اعتماداً على مياهه، ومن المؤكد أن مشكلة المياه لا تنحصر في مصر وحدها، فهي مشكلة تعاني منها دول عديد في منطقة حوض النيل، ومن المتوقع أن تتفاقم مشكلة المياه مستقبلاً، مع التزايد السكاني وكما مبين في الجدول رقم (١٤)، واتساع نشاطات استخدام المياه.

جدول رقم (١٤): توقعات النمو السكاني وتغير نصيب الفرد من المياه الواردة المتجددة سنوياً في دول حوض النيل (٢٠٢٥ – ٢٠٥٠).

التسلسل	موارد المياه المتجددة كم^{٣}/سنة عام ٢٠٠٥			حجم السكان بالمليون نسمة	المتوقع	نصيب الفرد المتوقع من المياه/سنة	
الدولة	الكمية كم/سنة	نصيب الفرد كم/سنة	نسبة الاعتماد عليها%	٢٠٢٥	٢٠٥٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠
مصر	٥٨	٧٩٤	%٩٧	٩٥.٩	١٢١.٩١٦	٥٧٤	٤٦١
السودان	٦٥	١٨٧٩	%٧٧	٥٤.٣١	٧٣.٧٠٥	١٢٧٤	٩٧٤
كينيا	٣٠	٩٣٢	%٣٣	٥٤.٩٩٧	٨٣.٠٧٣	٤٥٤	٣٦١
أوغندا	٦٦	٢٤٧٢	%٢٤	٦٠.٦٠١	١٢٦.٩٥	١٠٨٩	٥٢٠
أرتيريا	٦	١٤٦٦	%٥٦	٧.٣٥٢	١١.٢٢٩	٨١٦	٥٣٤
تنزانيا	٩١	٢٤١٦	%١٠	٥٢.٨٠٧	٦٦.٨٤٥	١٧٢٣	١٣٦١
رواندا	٥	٦١٣	%٠	١٣.٣٧٤	١٨.١٥٣	٣٧٤	٢٧٥٤
بوروندي	٤	٥٠٩	%٠	١٤.٠٠٣	٢٥.٨١٢	١٠٧١	٥٨١
الكونغو	١٢٨٣	٣٥٨٠	%٣٠	١٠٣.٢٢٤	١٧٧.٢٧١	١٢.٤٢٩	٧٢٣٨
أثيوبيا	١١٠	١٥١٩	%٠	١٢٢.٣٥٤	١٧٠.١٩٠	١٠٣١	٧١٧
مجموع دول حوض النيل	١٧١٨	٣٨٠٢	%٣٢.٧	٥٧٦.٨٣٥	٨٧٢.١٤٤	٣٠١٨	١٩٩٦

المصدر: عزيزة بدر، الأمن الإنساني في دول حوض النيل، العدد٨٦، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧٣.

لذا بالإمكان تناول الموارد المائيّة لدول حوض النيل وكالآتي:

١ – الموارد المائيّة في أثيوبيا:

[١] احمد الرشيدي، مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في احمد يوسف احمد، محرراً، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٥٦-١٥٨.

تعدّ أثيوبيا خزان المياه الذي لا ينضب، وجبال الجليد العائمة، فهي الغنية دائما بالمياه، إذ يشق أراضيها (١٤) حوض مائي، ما بين أحواض أثيوبية المنبع والمصب، وما بين أحواض مشتركة بين أثيوبيا وجيرانها، ومن أشهرها (بحيرة تانا، حوض النيل الأزرق)، وتتحكم أثيوبيا ما نسبته (٨٢%) من مياه النيل، ولذلك سميت أثيوبيا بـ(نافورة أفريقيا)[١]، وتتكون الموارد المائيّة في أثيوبيا وفق الاتي:

أ- مياه الأنهار الأثيوبية: تمثل مساحة حوض النيل حوالي (٢٥%) من إجمالي مساحة أثيوبيا، والبالغة (١.٢٣٣) مليون كم٢، وتمثل نحو (٣٠) من إجمالي مواردها المائيّة، كما أن مياه الأنهار الأثيوبية وبخلاف الأنهار الدولية تبلغ (٩٠) مليار م٣، ويبلغ إجمالي الموارد المائيّة السطحية وحسب تقديرات وزارة الموارد المائيّة الأثيوبية لعام ٢٠٠٢، حوالي (١٢٢) مليار م٣ سنوياً[٢].

ب- المياه الجوفية ومياه الأمطار:

تقدر مياه الأمطار الجوفية السطحية، أي التي لا يزيد عمقها على (٢٠) متر عن سطح الأرض، بحوالي (٢٠) مليار م٣، وهي تمتاز بأنها مياه متجددة، لأن مصدرها مياه الأمطار الغزيرة، والتي تسقط على أثيوبيا بمعدلات تتراوح ما بين (٢٥٠) ملم سنوياً في بعض المناطق، إلى (٢٠٠٠) ملم في مناطق أخرى، وبمعدل متوسط يبلغ حوالي (١٢٥٠) ملم سنوياً، وتهطل معظمها في الموسم المطير الذي يمتد من شهر حزيران حتى شهر أيلول من كل عام، وتجري حوالي (٨٣%) من المياه السطحية على ثلث مساحة أثيوبيا، في الجزء الغربي والذي يشمل(عطبرة، النيل الأزرق، السوباط،)[٣].

٢- الموارد المائيّة في أوغندا:

تبلغ مساحة أوغندا حوالي (٢٤١) ألف كم٢، يقع (٩٠%) منها في حوض النيل، تقدر كميات الأمطار التي تسقط على أوغندا حوالي (٢٨٥) مليار م٣ سنوياً، أما إجمالي السطحية فتبلغ حوالي (٣٧) مليار م٣، والمياه الجوفية فتبلغ حوالي (٣٩) مليار م٣، كما توجد فيها مستنقعات تبلغ مساحتها حوالي (١،٥) مليون فدان، وتبلغ كميات المياه المتاحة في أوغندا حوالي (٢٧٤،٥) مليار م٣ سنوياً[٤]، وتعدّ أوغندا مستودع للمياه العذبة لوسط أفريقيا، وذلك نسبته لما يتوفر فيها من مياه عذبة، والتي تتمثل بـ(بحيرة فيكتوريا، بحيرة كيوجا، بيحرة ألبرت*[*]).

---

[١] عبد الهادي راضي (وزير الأشغال العامة والموارد المائية في مصر)، المياه والسلام: أثيوبيا جبال الجليد العائمة، العدد ٢٥، مجلة علوم المياه، مركز بحوث المياه، القاهرة، نيسان ١٩٨٩، ص ص ٨ -٢٢.

[٢] Ethiopia: Managing Water Resources to Maximize Sustainable Growth, A World Bank Water Resources A Assistance Strategy for Ethiopia, World Bank, Report No. 36000- ET, 2006.

[٣] عبد الهادي راضي، المياه والسلام: أثيوبيا جبال الجليد العائمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

[٤] محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الأثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية، مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٤١.

(*) بحيرة فكتوريا: وهي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم، وتقع على ارتفاع يقدر بحوالي (١١٣٤) متر فوق سطح البحر، ويبلغ متوسط عمقها حوالي (٤٠) متر، وينبع من هذه البحيرة نهر النيل الأبيض، ويعد نهر كاجيرا من أهم مصادر إمدادها بالمياه. أما بحيرة كيوجا: وهي عبارة عن مجموعة من البحيرات الضحلة، أذ يبلغ أقصى عمق في هذه البحيرة حوالي (٥.٧) متر، وتبلغ مساحتها حوالي (٦٢٧٠) كم٢ وتقع على ارتفاع يصل حوالي (٩١٤) متر فوق سطح البحر. أما بحيرة ألبرت: وتبلغ مساحتها حوالي (٥٣٠٠) كم٢، وبمتوسط عمق يصل إلى (٢٥) متر، وتقع على ارتفاع حوالي (٦١٧) متر فوق سطح البحر، إذ معظم مياه الأمطار التي تسقط عليها تفقد بالتبخر، ولا يبقى بها إلا المياه التي تأتي الهيا من نهر النيل فكتوريا

٣- الموارد المائيّة في الكونغو الديمقراطية:

يطلق على جمهورية الكونغو الديمقراطية (شلال المياه المتدفق)، وبصفة عامة يبلغ إجمالي المياه السطحية في الكونغو حوالي (٥٩٤) مليار م^{3}سنوياً، إذ يبلغ متوسط الأمطار فيها حوالي (١٦٦٦) ملم، ويتراوح المعدل العام للأمطار ما بين (٨٠٠ – ٢٥٠٠) ملم، فهي ذات إمطار غزيرة، إضافة إلى فهناك نهر الكونغو، والذي يعتبر أطول أنهر القارة الأفريقية، بعد نهر النيل، إلا أنه الأكبر من حيث المساحة، والأكثر من حيث التصريف، إذ يبلغ إيراده السنوي حوالي (١٢٦٠) مليار م^{3} سنوياً، وهو بذلك يعادل حوالي خمسة عشر ضعف إيراد نهر النيل، أما المياه الجوفية في الكونغو فتبلغ حوالي (٤٠٠) مليار م^{3}، إذ لا تمثل مياه نهر النيل ألا حوالي (٠.٠٠٢%)، كما أن مساحة حوض النيل فيها لا تتجاوز (١%) من مساحة الكونغو، فهي بذلك قليلة الاهتمام بمياه النيل[١].

٤- الموارد المائيّة في تنزانيا:

تبلغ مساحة تنزانيا (٩٤٥) ألف كم^{2}، وتبلغ مساحة حوض النيل الواقع ضمن أراضيها ما نسبته (١٢%) من مساحتها الكلية، كما تبلغ مساحة بحيرة فكتورية الواقعة ضمن أراضيها ما نسبته (٥٠) من مساحتها الكلية، ويصل معدل سقوط الإمطار في تنزانيا حوالي (٩١٤) ملم سنوياً، وتبلغ حجم المياه الجوفية حوالي (٢٣) مليار م^{3}، أما روافد نهر النيل التي تنبع أو تمر داخل أراضيها فيبلغ إيرادها حوالي (٨،٥) مليار م^{3}، من إجمالي المياه السطحية، كما تساهم تنزانيا بحوالي (٥٠%) من المياه الإمطار الهاطلة عليها بمياه بحيرة فكتوريا، وتبلغ إجمالي المياه المتاحة في تنزانيا حوالي (١٠١١،٥) مليار م^{3} سنوياً[٢].

٥- الموارد المائيّة في كينيا:

تبلغ مساحتها حوالي (٥٨٠) ألف كم^{2}، وتبلغ مساحة حوض النيل فيها حوالي (٤%) من إجمالي مساحة كينيا، إضافة إلى (٣٩٠٠) كم^{2} من مساحة بحيرة فكتوريا داخل أراضيها، ويبلغ متوسط هطول الأمطار فيها حوالي (٣٦٦) مليار م^{3}سنوياً، كما تبلغ حجم المياه الجوفية حوالي (١٤) مليار م^{3}، وتعد كينيا من الدول الغنية بالمياه، إذ تمد بحيرة فكتوريا بالمياه، بسبعة روافد تنبع من أراضيها، وهي انهار (كوجا، أوتش، ميريو، نياندو، نزويا، سيوويالا)[٣].

٦- الموارد المائيّة في رواندا:

تتميز رواندا بكونها من الدول ذات الوفرة المائيّة، إذ تقع ضمن إقليم هضبة البحيرات الاستوائية، وتتميز هذه الهضبة بغزارة أمطارها، وكذلك يحتل نهر النيل حوالي ما نسبته (٩٠%) من إجمالي مساحة رواندا، والتي تبلغ (٢٦) ألف كم^{2}، وهي تعدّ أصغر دولة أفريقية من حيث الساحة، ويبلغ معدل هطول الأمطار في

ونهر السمليكي، للمزيد ينظر: ولاء الشيخ، مياه النيل: الأزمة والحل، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢٨ – ٤٩.

[١] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

[٢] عبد الهادي راضي، المياه والسلام، المنطقة الاستوائية مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٣] عصام شريف، أمة مياه حوض النيل والأصابع الإسرائيلية، اتحاد كتاب العرب، سلسلة دراسات (١٤)، دمشق، ٢٠١١، ص ص ٥٣ – ١٢٨.

رواندا حوالي (٣٢) مليار م^{3} سنوياً، ويبلغ حجم المياه السطحية حوالي (٢.١) مليار م^{3}، أما المياه الجوفية فتبلغ حوالي (١.٨) مليار م^{3}، كما توجد فيها مستنقعات كبيرة، تبلغ (٥٠) ألف فدان[١].

٧- الموارد المائيّة في بوروندي:

تبلغ مساحة بوروندي حوالي (٢٨) ألف كم^{2}، وتبلغ مساحة حوض النيل في بوروندي ما نسبته (٤٠%) من مساحتها، وتتميز بوروندي بكثافة انتشار المستنقعات، إذ يبلغ حجم هذه المستنقعات حوالي (٣٠٠) ألف فدان، كما تتميز بأنها من الدول التي تطل على **حوض الهضبة الأثيوبية**، إذ تعد الهضبة الأثيوبية من أهم منابع النيل وأخطرها على الأطلاق، إذ تمد نهر النيل عند أسوان بحوالي (٨٥%) من متوسط الإيراد السنوي، أي (٧١) مليار م^{3}سنوياً، وبذلك تعدّ الهضبة الأثيوبية الأكثر أهمية على الأمن المائي المصري، وتجتمع مياه هذه الهضبة من عدد من الأنهار وهي[٢]:

- **نهر النيل الأزرق:** يبدأ هذا النهر من بحيرة تانا، والتي تقع داخل الراضي الأثيوبية، وهي أكبر بحيرة في أثيوبيا، وعلى ارتفاع (١٨٤٠) م، من مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالي (٣٠٦٠) م^{2}، ويتم تجميع مياهها من مياه الأمطار والروافد المائيّة الهابطة من المرتفعات المحيطة، ويصب هذا النهر عند مدينة الخرطوم.

الأمطار طوال العام، إذ يبلغ معدلها حوالي (١٢٧٤) ملم سنوياً، ويبلغ حجم الموارد السطحية حوالي (٢.١) مليار م^{3}، أما المياه الجوفية، فيبلغ حجمها حوالي (١.٨) مليار م^{3}، ويبلغ إجمالي الموارد المائيّة فيها حوالي (٢٧.٩) مليارم^{3} سنوياً[٣].

٨- الموارد المائيّة في إرتيريا:

تبلغ مساحة أريتريا حوالي (١١٨) ألف كم^{2}، ويبلغ سكانها (٤) مليون نسمة، حسب احصاءات البنك الدولي لعام ٢٠٠٤، وهي بذلك اصغر دول من حيث السكان في أفريقيا[٤]، وتعدّ أريتريا من الدول ذات الوفرة المائيّة في القارة الأفريقية، إذ تبلغ كميات المياه المتاحة فيها حوالي (٦.٢) مليار م^{3} سنوياً، ويصل نصيب الفرد من المياه حوالي (١١٣٦) م^{3} سنوياً، وهو دليل على وفرتها المائيّة، وتعتمد أريتريا في توفير مواردها المائيّة على عدة مصادر، والتي أبرزها أولا:(خور بركة، خورالقاش)، وهما من الأنهار الموسمية، التي تمتلئ في فصل الصيف، وتقع منابعهما بالقرب من العاصمة الأرتيريا (أسمرة)[٥]، ثانياً: نهر ستيت – تيكيزي، وينبع هذه النهر من الهضبة الوسطى الإريترية، إلى الجنوب من العاصمة الأرتيريا (أسمرة)، ويعتر هذا النهر الرافد الرئيسي لنهر العطبرة، وعندما يصل نهر ستيت – تيكيزي إلى السودان يعرف فيها باسم نهر العطبرة[٦].

---

[١] عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥٧، محمد عبد الغني سعودي، أفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٢.

[٢] رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٨ -٣٩.

[٣] ولاء الشيخ، مياه النيل: الأزمة والحل، مصدر سبق ذكره، ٥٠.

[٤] محمد عبد الغني سعودي، أفريقية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٣.

[٥] ولاء الشيخ، مياه النيل: الأزمة والحل، مصدر سبق ذكره، ٤٩.

[٦] محمد إبراهيم حسن، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥، ص ص ٤٢٨- ٤٢٩.

٩- الموارد المائيّة السودان(*):

تبلغ مساحة **(السودان)** حوالي (١.٨٨٦،٠٦٨) كم٢، إذ يغطي حوض النيل ما نسبته (٧٠%) من مساحة السودان، والذي يعتبر أهم معلم جغرافي فيها، وعلى الرغم من أن نهر النيل تشترك فيه عشرة دول، ألا أن (٦٠%) من طول النهر هو داخل الأراضي السودانية، إذ يمكن للسودان أن تسحب منه حوالي (٢٠.٥) مليارم٣ سنويا(١)، وهو بذلك يمثل أهم موارد السودان المائيّة، ويبلغ إجمالي الإيراد المائي للسودان حوالي (٣٠) مليارم٣ سنوياً، كما يبلغ حجم المياه الجوفية فيها حوالي (٤) مليارم٣، أما الأمطار في السودان، فهي معروفة بتذبذبها من سنة إلى أخرى، فهي تتفاوت حسب المواسم والسنوات، إذ لا يتعدا متوسط المنسوب من الأمطار في الوديان والخيران والأنهار حوالي (١٠) مليار م٣، ويضع معظمها في التبخر والنتح، وإضافة إلى ذلك هناك الوديان والأنهار في السودان، إذ تتميز هذه الوديان والأنهار بان يرادها موسمي من المياه، إذ يتغير بصورة كبيرة بين سنة وأخرة، وذلك حسب تذبذب الأمطار ، وأهم هذه الوديان هي (خور القاش، خور بركة)، واللذان ينبعان من المرتفعات الإريترية، ويبلغ متوسط إيرادهما المائي حوالي مليار م٣ سنوياً(٢).

جدول رقم (١٥): درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل ٢٠١٥.

ت	الدولة	نسبة الاعتماد على نهر النيل في تامين الاحتياجات المائيّة (%)
١	مصر	٩٦.٤
٢	رواندا	١٥.٤
٣	السودان	١١.٩
٤	كينيا	٦.٦
٥	بوروندي	٢.٨
٦	اثيوبيا	٢
٧	تنزانيا	١.٢
٨	أوغندا	٠.٣
٩	الكونغو	٠.٠٨

Source: World Bank, World Development Indicators, 2018.pp 14-17

(*) تجدر الإشارة، إلى أن البيانات الواردة فيما يخص الموارد المائية بدولة السودان الموحدة، وذلك لأن الدولتين الجديدتين (شمال السودان، جنوب السودان)، لم تنتهيا بعد من إعداد السياسية المائية الخاصة بكل واحدة منهما، للمزيد ينظر إلى، محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(١) عثمان التوم حمد، مسألة المياه في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٤٠.

(٢) محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٣ – ٩٤.

شكل رقم (٣): درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل ٢٠١٥.

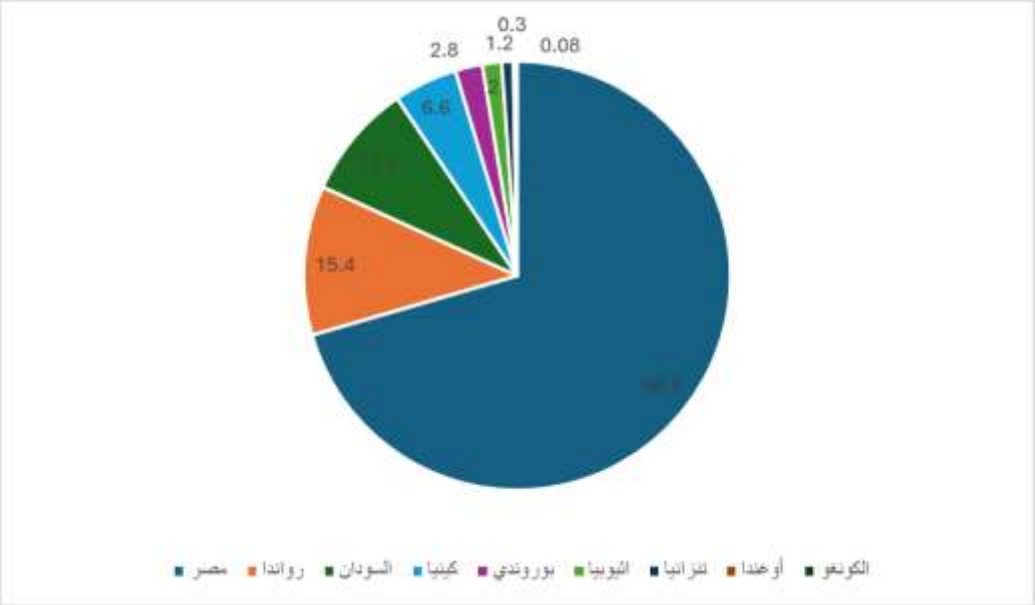

Source: World Bank, World Development Indicators, 2018.pp 14-17

جدول (١٦): متوسط الأمطار بدول حوض النيل/م٣ لسنة٢٠١٦

الدولة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط
الكونغو الديمقراطية	٨٩٥	١٥٧٠	١١١٠
بوروندي	٧٧٥	١٩١٥	١٢٤٥
مصر	٠	١٢٠	١٥
أرتيريا	٢٤٠	٦٦٥	٥٢٠
أثيوبيا	٢٠٥	٢٠١٠	١١٢٥
كينيا	٥٠٥	١٧٩٠	١٢٦٠
رواندا	٤٨٠	١٩٣٥	١١٠٥
السودان	٠	١٦١٠	٥٠٠
تنزانيا	٦٢٥	١٦٣٠	١٠١٥
أوغندا	٣٩٥	٢٠٦٠	١١٤٠

المصدر: قضية مياه النيل، نحو استراتيجية شاملة للتعامل مع دول حوض نهر النيل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ٢٠١٨، ص ٥٩.

جدول رقم (١٧): حجم الموارد المائيّة المتجددة لدول حوض النيل في ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

الدولة	مياه الأمطار والنهر مليارم٣	موارد داخلية مليارم٣	موارد كلية مليار م٣	نسبة الاعتماد على نهر النيل%	حصة المياه م٣ للفرد ٢٠٠٥	حصة المياه م٣ للفرد عام ٢٠٢٠
بوروندي	٣٣،٩	٣،٦	٣،٦	٢،٨	٥٣٧	٣١٠
الكونغو	٣٦١٨،٢	٩٠٠	١٢٨٣	٠،٠٨	٢٣٦٢٨	١٢٢٤٢
مصر	٥٥،٥	١،٨	٥٨،٣	٩٦،٤	٨٢٩	٦١٠
إرتيريا	٤٥،١٥	٢،٨	٥٦	-	١٥٧٥	٩٤٠
إثيوبيا	٩٣٦	١٢٣،٢	١٢٣،٢	٢	١٨٦٧	١٠٦٨
كينيا	٤٠١،٩١	٢٠،٢	٣٠،٢	٦،٦	٩٤٧	٧٢٢
رواندا	٩٣،٣١	٥،٢	٥،٣	١٥،٤	٦٥٤	٤٢٧
السودان	١٠٤٣،٦٧	٩،٥	٦٦،٠	١١،٩	٨٥٩	٦٠٥
تنزانيا	١٠١٢،١٩	٨٢	٩١،٠	١،٣	٢٤٧٣٢	١٥٧٢
أوغندا	٢٨٤،٥	٣٩	٦٦،٠	٠،٠٨	٢٦٦١	١٤٨٦

SOURCE: World Bank, world development indicators,2023, pp14-17

وبناء على ما سبق، يتضح أنه كل دول حوض النيل تمتاز بوفرة مواردها المائيّة وكما مبين في الجدول رقم (١٨)، ماعدا كلّ من (مصر، السودان، كينيا)، فأنها تعاني من ندرة في الموارد المائيّة، ومن جهة أخرى، فمشكلة المياه في دول حوض النيل لا تكمن جميعها بما يتوفر من مياه، أنما في كيفية الاستفادة من الأراضي، ووقف إهدار مياه نهر النيل وغيره من الموارد المائيّة، بالمستنقعات أو التبخر أو النتح، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى ندرة المياه العذبة في منطقة حوض النيل.

جدول رقم (١٨): الإيرادات والفواقد لروافد نهر النيل ٢٠١٠.

ت	الروافد	الإيراد بالمليارم^{٣} سنوياً	الفواقد بالمليار م^{٣} سنوياً	الصافي	الإيراد السنوي عند هذه النقطة
١	بحيرة فيكتوريا	١١٨	٩٤.٥	+ ٢٣.٥	٢٣.٥
٢	بحيرة كيوجا	١١.٥	١٢.٥	١-	٢٢.٥
٣	بحيرتا جورج وإدوارد	٦	٦	صفر	٢٢.٥
٤	بحيرة موبوتو-بحر ألبرت	١٠.٢٠	٦.٣	+٣.٩	٢٦.٤
٥	نيل ألبرت- بحر الجبل	٧.٣	١٨.٨	- ١١.٥	١٤.٩
٦	بحر الغزال	١٥.١	١٤.٦	+٠.٥	١٥.٤
٧	نهر السوباط	١٨.٦	٥.١	+ ١٣.٥	٢٨٩
٨	النيل الأزرق	٥٤	صفر	+٥٤	٨٢.٩
٩	نهر عطبرة	١٢	صفر	+١٢	٩٤.٩
١٠	من عطبرة إلى أسوان	صفر	١٠.٩	- ١٠.٩	٨٤
المجموع		٢٥٢.٧	١٦٨.٧	٨٤	٨٤

المصدر: محمد سالمان طايع، أزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٣- ١٢٤.

المطلب الثاني: هيدروبوليتيكية حوض نهر النيل.

إن جوهر الأساسي للصراع الدولي على المياه هو الماء، ومن المؤكد أن تكون المياه عرضة للاضطرابات والانتفاضات والصراعات بين الدول الواقعة على ضفاف نهر دولي معين، لاسيما في حالة غياب اتفاق بين هذه الدول بشأن القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم مياه النهر، ومن الواضح أن النظام المائي الإقليمي لحوض النيل يجسد هذا المبدأ.

ووفقاً لما تشير إليه أدبيات الهيمنة المائيّة، فلقد ساهمت تلك الهيمنة في حوض النيل، والتي طورتها بريطانيا في الحقبة الاستعمارية، من خلال اعتمادها على قوتها التفاوضية والايدلوجية للحفاظ على مصالحها، عن طريق تبني استراتيجية تهدف وفي المقام الأول إلى تامين مياه للأراضي المصريّة، من خلال عقد عدد من المعاهدات والاتفاقيات بين القوميات التي تؤمن حصة مصر من مياه النيل، وعززت مصر ذلك بعد استقلالها، وذلك من أجل تحقيق أمنها المائي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتعزيز مشاريعها التنموية الضخمة، وذلك عبر مجموعة من الآليات المعيارية(المعاهدات)، أو الآليات الهيمنة المنتجة

للامتثال(**الأمننة**[*])، الخطاب المتعمد، بناء المعرفة)، إذ أفرزت هذه الآليات صراعاً بارداً بين الدول المتشاطئة داخل حوض النيل[١].

تاريخياً شهدت العلاقات السياسة المائيّة بين دول حوض النيل، نمطين من التفاعلات الهيدروبوليتيكية، بعضها كان تعاونيًا، والبعض الآخر صراعيًا، إذ أكدت الأدبيات السابقة، على وجود صراع بين المتشاطئين في المنبع والمصب على مياه حوض النيل، وذلك بسبب التوترات السياسية والدبلوماسية، ومشاريع المياه الأحادية الجانب، واتفاقيات المياه غير الشاملة، وزيادة الطلب على الموارد المائيّة[٢]، وعلى الرغم من أن الأدبيات الحديثة حول دينامية السياسة المائيّة، قد انتقلت من الصراع إلى التعاون، إلا أن هناك مؤلفات أخرى تلقي الضوء على صيغة تقسيم المعقول لمياه نهر النيل الأزرق، ومن قبل جميع المتشاطئين الثلاثة(دول المنبع، ودولتين المجرة والمصب)، وذلك لتوفير حل مربح لمجالات التنمية المختلفة، والتجنب في نفس الوقت العودة إلى الصراع[٣]، وبناء على ما سبق بالإمكان تحديد اهم المراحل التاريخية الهيدربوليتيكية حوض النيل، وبما تتضمنه تلك المراحل من أنماط صراع أو تعاون، وعلى النحو الآتي:

المرحلة الأولى- ١٨٨٢ – ١٩٦٥.

تاريخاً، عومل نهر النيل كمصدر للصراع الطويل الأمد بين الدول المتشاطئة فيه، وقد اتخذ ذلك في معظمه شكل الجمود، إذ تهمين عليه وبشكل رئيسي التهديدات الأثيوبية ضد مصر، ويعود تاريخ الصراع المتعلق بمياه نهر النيل إلى عام ١٧٠٤م، وذلك عندما قام ملك أثيوبيا بتقديم تهديد للباشا المصري، تضمن قطع تدفق مياه النيل عن مصر، وفي عام ١٨٩٨، انخرطت فرنسا وبريطانيا عندما كانت تستعمر بعض الدول الأفريقية، ومنها دول حوض النيل، في حرب المياه، على مياه النيل، والدفاع عن مصالحها الاستعمارية ومصالح مستعمراتها، إذ حاولت فرنسا في ذلك العام السيطرة على منابع النيل الأبيض، الذي ينبع من بحيرة فكتوريا، بواسطة حملة عسكرية[٤].

- أنماط التعاون:

بدأت في القرن التاسع عشر الجهود في تطوير الأطر القانونية للتعاون والاستفادة من مياه نهر النيل (المعاهدات والاتفاقيات)، إذ تم التفاوض على (١١) معاهدة واتفاقية ثنائية، وهذه الاتفاقيات مؤرخة من

(*) **الأمننة**، وهي من المفاهيم الأساسية والمتداولة بشكل كبير في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ولاسيما بعد الحرب الباردة، وتعني قيام الفاعلين في الدولة ما بعملية تحويل المواضيع إلى مسائل أمنية، ولا تمثل القضايا التي تؤمن بها بالضرورة أساسية لبقاء الدولة، بل ربما تمثل قضايا وجودية تمس أمن الأفراد، وتدرس الأمنية الكيفية التي تحول فيها بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية، وبعدها يتم اتخاذها كذريعة لاستخدام التدابير الاستثنائية لحلها، للمزيد ينظر: سيد احمد فوجيلي، فهم الأمنية: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية، ، العدد ١٥٣، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٨.

(١) محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(2) Elhace,A. Hydro politics in the Third World: Conflict and Cooperation in international River Basins. Washington. D.C:US Institute Press, 1999

(3) Williams, P. Nile cooperation through. Hydro realpolitik? Third World Quarterly,23/6/ 2002. pp1189 -1196.

(4) Yaeko Mekuria Aba wan: conflict and Cooperation among the Nile Basin Countries with Special Emphasis on the Nile Basin Initiative (NBI). thesis (M.S). School of Development Studies. 2011.

١٥نيسان ١٨٩١ إلى ٨ تشرين الثاني ١٩٥٩، على أساس ثنائي بحت، مع أحد طرفي المعاهدة هو بريطانيا، باستثناء اتفاقية عام ١٩٥٩، والتي تمت بين مصر والسودان، إذ تم توقيع خمس اتفاقيات بين بريطانيا ومصر، وهي كالآتي(اتفاقية عام ١٩٢٩، اتفاقية أيار ١٩٤٩، اتفاقية كانون الأول١٩٤٩، اتفاقية ١٩٥٠، اتفاقية ١٩٢٥)، واثنين من الاتفاقيات بين بريطانيا وإيطاليا(اتفاقية ١٨٩١، اتفاقية ١٩٢٥)، ووقعت الاتفاقيات الباقية بين بريطانيا وأثيوبيا(اتفاقية ١٩٠٢)، وبين بريطانيا والكونغو المستقلة(اتفاقية ١٩٠٦)، وبين بريطانيا وبلجيكا(اتفاقية١٩٣٤)، وبين مصر والسودان(اتفاقية ١٩٥٩، ولعل من أبرز هذه اتفاقيات هي اتفاقيتين(١٩٢٩، ١٩٥٩)، هاتان الاتفاقيتان يدور حولهما جوهر الصراع في حوض النيل، إذ تؤكدان على الحقوق التاريخية لدولتي المصب والمجرى(مصر والسودان)، واللتان تمثلان الأساس الشرعي للمطالبات المصريّة والسودانية[١].

- أنماط الصراع:

تكشف قراءة السوابق التاريخية، أن الأباطرة الأثيوبيين روجوا لفكرة (**الهيمنة المائيّة**[*])، على منابع نهر النيل، إضافة إلى قدرتهم على تحويل مسار النيل الأزرق في أي وقت كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على مصر والسودان، كما أن أثيوبيا لم تتردد في إظهار أن مواردها المائيّة الوفيرة هي هدية يمكن استغلالها[٢].

وقد شهدت الفترة الممتدة (١٨٨٢ -١٩٦٥)، فتح أولى مجالات الصراع المائي البارد في النظام الإقليمي لنهر النيل، والمتمثلة بالصراع حول مدى مشروعية الاتفاقيات الخاصة بحوض النيل والتي وقعت في نهايات (١٩)، والنصف الأول من القرن (٢٠)، ومدى مرجعيتها كإطار قانوني، ينظم المسائل الإجرائية المتعلقة بنهر النيل، إذ تشدد دول منبع النيل على " عدم مشروعية" تلك الاتفاقيات، وذلك لأنها لم تكن طرفاً فيها، وكانت تحت الاحتلال أثناء التصديق على الاتفاقيات، كما أنها ترى أن تلك الاتفاقيات، كنت بشكل عام إلى جانب بريطانيا، والتي انتقلت فيما بعد إلى مصر، ومن وجهة نظرها حصلت مصر بموجب تلك الاتفاقيات، على حق الأشراف والتصرف بحرية، فيما يتعلق بمياه نهر النيل، وعلى حساب الدول الأخرى في حوض النيل، ومن جهة أخرى، تصر كلٌ من مصر والسودان على الالتزام بمبدأي" التوارث الدولي للاتفاقيات و الحق التاريخي والمكتسب"[٣].

---

(1) Benjamin Akwei, Hydro politics, Hydro-hegemony and the Problem of Egyts Securitization of the Eastern Nile Basin. Dissertation (PhD). Howard University. Washington D.C. 2015.p.36.

(*) الهيمنة المائية: وهو مفهوم يقوم على قدرة الطرف المهيمن في الحوض المائي في الحفاظ على سيطرته على ذلك الحوض، وإقناع الآخرين، أو إرغامهم على تقبل ذلك، إضافة إلى أنه يحدد قواعد اللعبة، والقضايا المشتركة، وبالتالي يتم تحديد طبيعة التعامل بينهم، والذي قد يكون تعاونًا إيجابيًا والذي يمثل الفائدة للجميع، أو تعاونًا سلبيًا لصالح المهمين فقط، للمزيد ينظر: بدر حسن الشافعي، مصر وأثيوبيا، الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة الأثيوبي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢) محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي، القاهرة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ٢١١.

(3) Tayie, M.S, The legal aspects of the international rivers: the Nile River as case study, In. Negm AM (ed), the Nile River Handbook of environmental chemistry. Springer, New York,2017, pp 661 -664.

ولعل من أبرز مواقف نمط الصراع للدول المتشاطئة لحوض النيل، هو الموقف الأثيوبي، إذ أبقت أثيوبيا تتحفظ ليس فقط على اتفاقيات مياه النيل السابقة، بل أنها تتحفظ أيضا على التجمعات والأطر التعاونية الخاصة بحوض النيل، وطوال الحقب الماضية، وذلك تحت ذريعة أن هذه الاتفاقيات قد وقعت خلال فترة الاحتلال، إذ أن المتابع للمواقف الأثيوبية بشأن مياه نهر النيل، يكتشف أنها مواقف اتسمت بالشك والريبة، تجاه كلاً من مصر والسودان، كما تنظر اليهماء بحذر شديد[١].

المرحلة الثانية – ١٩٦٦ – ١٩٨٩.

شهدت تلك الفترة قيام الدول المتشاطئة لحوض النيل بتطوير البنية التحتية، والتوقيع على اتفاقات هامة، كما شهدت في الوقت نفسه تنافس متزايد للسيطرة على الموارد المائيّة من قبل جميع الدول المتشاطئة.

– أنماط التعاون:

تعدّ عملية إدارة المياه من المسائل المعقدة، وذات نمط سياسي للغاية، إذ يتطلب تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة بشأن توزيع المياه وإدارة ندرتها مؤسسات قوية[٢]، إذ بذلت محاولات عديدة على مدى نصف القرن العشرين لإنشاء مؤسسة قادرة، يمكنها أن تحكم مياه النيل، وتمخضت هذه المحاولات بعدد من المشاريع والتي تتمثل بالآتي(مشروع هيدرومت، منظمة الأندوجو، تجمع تيكونيل)، إذ مثلت هذه المشاريع خطوات تعاونية رئيسة، لكنها في الوقت نفسه أنجحت بعضها البعض، دون تحقيق النجاح الكامل في قضية المياه، مع العرض تم تناول هذه المشروعات بالتفصيل في الفصل الأول، كما شهدت تلك الفترة اتجاهاً جديداً نحو المزيد من التعاون، وذلك من خلال إشراك جميع المتشاطئين حوض النيل باتفاقيات، حتى وإن كانت هذه الاتفاقيات من وجهة نظر منظري الهيمنة المائيّة تعد إحدى التكتيكات للمهيمن المائي، لضمان الحفاظ على الوضع القائم(استراتيجية الاحتواء).

– أنماط الصراع:

خلال فترة سبعينيات القرن العشرين، امتازت العلاقات الأثيوبية المصريّة بالتوتر الشديد، فأثيوبيا التي كانت الحليف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي، وداخل حدود حوض النيل، أصبحت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك بعد أن استولى الرئيس الأثيوبي الأسبق(**منغستو هيلا مريام**[*])، على السلطة في أثيوبيا، وذلك في انقلاب عسكري عام ١٩٧٤، وخلع الإمبراطور (**هيلا**

---

(1) Tayie, M.S. The Hydro politics of the Nile Rive Basin, A.M, Negm (Ed). The Nile Rive, Springe International Publishing, 2017. P. 606.

(2) Garius, A, G.D. Dab Elko and A.T. Wolf. Water Conflict and Cooperation. Environmental Change and Security Project 10: 2004b, 60 -66. P 84.

(*) منغستوهيلامريام: وهو من أبرز ضابط في الحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية، هو الاسم السابق لجمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية، ولد عام ١٩٣٧، وبعد الانقلاب العسكري الذي إطاحة بـ(هيلا سيلاسي) آخر أباطرة أثيوبيا عام ١٩٧٤، إذ قام بقتل سيلاسي)، ودفن جثته تحت أحد حمامات القصر الرئاسي في عام ١٩٧٥، وتولى (منجستو) عام ١٩٧٧ حكم أثيوبيا حتى عام ١٩٩١، و المعرف عن(منجستو) بدكتاتوريته، إذ قتل من أبناء شعبه عدداً يزيد عن (٥،١) مليون، وبعد حركات تمرد طويلة، هرب (منجستو) على دولة زيمباوي، في عام ١٩٩١، وتم توجيه التهم إليه في القتل الجماعي، من قبل القضاء الأثيوبي، ووجد بأنه متهم بهذه الجرائم، للمزيد ينظر: محمد الجوادي، الديكتاتور الحبشي المذعور من الإعدام.. منجستو المؤمن بالمانفستو، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljiazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٦

سلاسي(**)، إذ وصفت إحدى الدراسات الفترة الممتدة(١٩٧٤ – ١٩٧٨)، بأنها مرحلة العنف والصراع في سياسة أثيوبيا، إذ كانت سياسة مصر الخارجيّة في تلك الفترة، مرتبطة وإلى حدٍ كبير بالسياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض النيل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الخلاف بين مصر وأثيوبيا إلى درجة التهديد بالحرب[١]، وكانت مصر تستخدم قضية استقلال أرتيريا من أثيوبيا، كورقة ضغط في الصراع المائي للنظام الإقليمي لحوض النيل، فعندما تتحسن العلاقات السياسية والمائيّة بين مصر وأثيوبيا، تعلن مصر أنها ضد استقلال أرتيريا، وحينما تسوء العلاقات الهيدربوليتيكية والهيدرواستراتيجية، فإن مصر تؤيد انفصال أرتيريا عن أثيوبيا[٢].

واستمرت حالة التصعيد السياسي والإعلامي، للصراعات المائيّة في منطقة حوض النيل، وقد ساعد على إذكاء تلك الصراعات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حالة الجفاف الشديد التي شهدتها معظم أرجاء القارة الأفريقية، وما رافقها من ظهور مجاعات في مناطق عديدة من القارة الأفريقية، وفي عام ١٩٨٠، تقدمت أثيوبيا وكرد فعل للتطورات السياسية والصراعات المائيّة، التي شهدها عقد السبعينيات، بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، إذ تشكو فيها مصر، وذلك احتجاجاً على تصريحات الرئيس المصري الأسبق(أنور السادات)، عن عزمه تنفيذ مشروع(**زمزم الجديد**(*))، وتهديد بإجراء تغيرات في مجرى نهر النيل، إلى درجة استخدام القوة العسكرية إذ اقتضى الأمر[٣].

المرحلة الثالثة – ١٩٩٠ –٢٠٠٩.

وهي تلك الحقبة التي بدأت تتطور فيها مبادرات تعاونية سياسية، مثلت تغيراً حقيقاً في ميزان القوى القائم داخل حوض نهر النيل.

(**) هيلا سيلاسي: وهو آخر أباطرة أثيوبيا، حكم أثيوبيا (٤٨) عاماً، إذ بدأها ملكاً عام ١٩٢٩، ثم إمبراطورا عام ١٩٣٠، وانتهى حكمه عام ١٩٧٤، بانقلاب عسكري بقيادة (منغستو هيلا مريام)، عام ١٩٧٤، وتوفي (سيلاسي) في ٢٧ أب ١٩٧٥، وتم العثور على رفات الإمبراطور(سيلاسي) عام ١٩٩٢، تحت أسفل أحد مراحيض القصر الذي كان يقيم فيه، للمزيد ينظر: شعبان هدية، آخر إمبراطور أثيوبي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.youm7.c0m/4390933. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٢٢.

[١] محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧

[٢] المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(*) مشروع زمزم الجديد: وهو المشروع الذي وعد به الرئيس المصري الأسبق(أنور السادات)، وخلال زيارته للقدس بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧، بإيصال مياه نهر النيل إلى القدس عبر صحراء سيناء، وقد نشرت مجلة أكتوبر عام ١٩٧٩، نص خطاب السادات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي(مناجم بيغن)، إذ قال" سوف نجعل من مياه النيل مساهمة من الشعب المصري، وكرمز خالد على اتفاق السلام، وسوف تصبح هذ المياه بمثابة مياه زمزم لكل المؤمنين أصحاب الرسالات السماوية في القدس" ألا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات من أجل تنفيذ هذه المشروع، ألا عندما أصدر الرئيس المري الأسبق(حسني مبارك) عام ١٩٩٤، قراراً بتخصيص حوالي(٤٠٠) فدان لحفر (ترع السلام)، وبطول (١٥٥) كم، كما أعلنت الحكومة الكويتية عن تخصيص مبلغ (١٧) مليار دولار لدعم هذه المشروع، وكان المشروع أعلاه مرفوضاً من قبل أثيوبيا، إذ صرح الرئيس الأثيوبي(منغستو هيلامريام)، بإن هناك مناطق في دول حوض النيل فقيرة، وهي بحاجة لمياه النيل أكثر من إسرائيل، كما لها الأولوية على إسرائيل في مشروع مد مياه نهر النيل لها، إذ توقف هذا المشروع، وتم تحويله إلى مشروع تنموي مصري، للمزيد ينظر: محمد سيد احمد، أطماع العدو الصهيوني في مياه النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة البناء، بيروت، متاح على الرابط: http://www.al-binaa.com. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/٢٢.

[٣] محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٦٥- ٣٦٦.

- أنماط التعاون:

تغيرتْ الأدبيات التي ألقت الضوء على التوترات والصراعات، التي اتسمت بها فترة الستينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين، والصراعات السياسية المائيّة إلى حالة التعاون على نطاق الحوض، كما أسهمت عدة عوامل في إحداث تغييرات في السياق الأوسع لحوض النيل، وتحديداً علاقاتها الهيدربوليتيكية في التسعينيات، والتي شملت نهاية الحرب المائيّة الباردة، والحرب الأهلية في أثيوبيا، وتغيير النظام السوداني والأثيوبي، إضافة على زيادة الاستقرار الاقتصادي في العديد من دول حوض النيل، والجهود الرامية إلى زيادة تطور التكامل الاقتصادي، وتطوير العلاقات الدبلوماسية بين المتشاطئين، ودعم المجتمع الدولي للتعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي[١]، وقد أقر إطار التعاون العام والموقع في العاصمة الأثيوبية(أديس أبابا) في الأول من تموز عام ١٩٩٣، بين الرئيس المصري الأسبق(حسني مبارك)، ورئيس الحكومة الانتقالية الأثيوبية الأسبق(ميليس زيناوي[*])، بالعلاقات الوثيقة والمشتركة بين البلدين يربطهما نهر النيل مع حوضه كمركز للمصالحة المتبادلة، ومن بين القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التجارة والتنمية، وحاول الاتفاق معالجة الالتزامات المستقبلية للبلدان بشأن نهر النيل[٢].

وإضافة إلى هذه المشاركة الثنائية، جلبت أيضا فترة التسعينيات تسارعاً في المحاولات الرامية إلى إيجاد سبل لتعاون متعدد الأطراف، ذات شمول أكثر في منطقة حوض النيل، وذلك في أعقاب فشل المساعي التعاونية في فترة السبعينيات والثمانينيات، وقد كان ينظر على نطاق واسع في أدبيات العلمية، إلى أن هذه الفترة قد بشرت بعهد مهياً للمبادرات، التي من شأنها أن تشكل الأساس للتعاون الشامل في حوض النيل، وقد أطلقت بنجاح أولى هذه مبادرات المتعددة الأطراف وهي أولا: (مبادرة تيكونيل) ١٩٩٢، وهي عبارة عن لجنة فنية لتنمية وحماية البيئة في حوض النيل، تضم وزراء المياه لكل من (مصر، السودان، رواندا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو)، أما باقي الدول ففضلت أن تكون مراقباً وهي كل من (أثيوبيا، أرتيريا، كينيا، بوروندي) [٣]، إذ كانت سلسلة مؤتمرات النيل عام٢٠٠٢، واحدة من أعظم إنجازات (مشروع تيكونيل)، كما عقدت سلسلة من المؤتمرات(١٩٩٣ – ٢٠٠٢)، في محاولة لتحقيق التعاون القائم على الأحواض، إذ نجح(التيكونيل) في الجمع بين دول حوض النيل في حوار منظم، خلافاً إلى المشاريع السابقة[٤]، ثانياً: (مبادرة حوض النيل) عام ١٩٩٩، والتي أنشأتها الدول المتشاطئة العشرة، وهي أول مؤسسة تعاونية في حوض النيل، والتي تشمل جميع

---

(1) Cascao, A.E. Political Economy of Water Resources Management and Allocation in the Easten Nile Basin, these (PhD) Department of Geography, Kinge College of London, 2009.

(*) ميليس زيناوي: ولد في شمال أثيوبيا عام ١٩٥٥، وكان يعمل كعضو في منظمة جبهة تحرير شعب تجراي، كما أسس الاتحاد الماركسي اللينيني للشعب التجراي، وفي عام ١٩٩١تولى السلطة في أثيوبيا، وفي عام ٢٠٠٠تم انتخابه لفترة ثانية، وتوفي في عام ٢٠١٥، للمزيد ينظر، شخصية ميليس زيناوي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع المعرفة، متاح على الرابط: http://www.marefa.org.p.1. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٢/١٧.

(2) Arsano, Y. Ethiopia and the Nile: Dilemma of National and Reginal Hydro politics. Thes (PhD). Center for Security Studies, Swiss Federal Institute of Technology. 2007, p.102

(3) Collins, R.O. the Inscrutple Nile at the Beginning of the New Millennium, University of California Santa Barbara, unpublished.2003

(4) Ain, A. Challenges for Water Shaning in the Nile Basin: Changing Geo – Politics and Changing Climate, Hydrological Sciences Journal56(4): 687 – 727. 2011. P 692.

الدول المتشاطئة، إذ لم تشهد المنطقة منتدى شاملاً للتعاون في مجال مياه النيل حتى تم تأسيس المبادرة أعلاه عام ١٩٩٩، ولقد انضمت أثيوبيا للمبادرة للمرة الأولى كعضو كامل، وليس كعضو مراقب، ويرجع سبب انضمام أثيوبيا لهذه المبادرة إلى سببين هما: الأول: هو الحصول على التمويل الدولي للمشاريع السدود المقترحة في أثيوبيا، والثاني: لتطوير اتفاقية تنظم استغلال مياه النيل[١]، ثالثاً: (مبادرة جماعة شرق أفريقيا)، وهي التي أنشأت عام ١٩٩٩، من قبل كل من (كينيا، أوغندا، تنزانيا)، وفي عام ٢٠٠٦، انضمت كل من (رواندا، بوروندي)، وتهدف هذه الجماعة إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول المشتركة في هذه الجماعة، وفي المجالات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في سبيل تحقيق المنفعة المتبادلة[٢].

- نمط الصراع:

شهدت هذه الفترة تجدد المطالبات والدعاوى القضائية، من قبل بعض دول منبع نهر النيل، فيما يخص رفض اتفاقيات النيل السابقة، واستبدالها باتفاقيات جديدة، تراعي حقوقها في قضية حصص المياه في حوض النيل[٣]، إذ أعربت أثيوبيا مجدداً عن رفضها للمشاريع المصريّة في حوض النيل، ولاسيما **(مشروع توشكي(*)، ومشروع ترعة السلام(**))**، وتضمنت ورقة العمل الرسمية التي قدمها الوفد الأثيوبي المشارك في المؤتمر الخامس لدول حوض النيل عام ١٩٩٧، والمنعقد في العاصمة الأثيوبية، أولا: المطالبة بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٩، ثانيا: ألغاء مشروع(توشكي، ترعة السلام)، وذلك لأنهما سيؤديان إلى حصول مصر على حصة أكبر من حصتها[٤].

وشهد عامي(٢٠٠٣- ٢٠٠٤)، تصاعداً في التهديدات من قبل كل من (كينيا، تنزانيا، أثيوبيا)، وذلك بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى نهر النيل، ومن دون الرجوع أو التشاور المسبق مع مصر والسودان، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، صراعات جديدة ومفاوضات طويلة الأمد، بشأن توقيع اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل بين بلدان المصب ومنبع نهر النيل[٥]، إذ كان محور الصراع فيما يتعلق بتوقيع

---

[١] راوية توفيق، سد النهضة: هيمنة أثيوبية على مياه النيل، العدد٢٥، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٦٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٧٨.

[٣] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

[*] **مشروع توشكي**: وهو عبارة عن مشروع يقع في مصر، منطقة (مفيض توشكي)، التي تقع في جنوب الوادي ضمن الصحراء الغربية، وبدأ عام ١٩٩٧، ويهدف هذا المشروع إلى إقامة دلتا جديدة تقع جنوب الصحراء الغربية، الموازية لنهر النيل، والتي وسوف تسهم بإضافة مساحة تقدر بحوالي(٥٤٠) ألف فان، إلى الأراضي الزراعية، أذ يتم ري هذه الأراضي من خلال(ترعة الشيخ زايد)، والتي من محتمل أن تبلغ حصتها من مياه النيل حوالي(٥،٥) مليار م ٣ سنوياً، ووداي توشكي هو أحد الأودية القديمة الذي كان مأهولًا بالسكان في القرن(١٤) قبل الميلاد، وهو عبارة عن مجرئ مائي قديم، كان يصب في النهر في العصور المطيرة، للمزيد ينظر: أشرف كمال عباس، مشكلة المياه في مصر بين الحاضر والمستقبل، مصر، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، ٢٤ – ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ص ٧٧٩ – ٧٨٠.

[**] **مشروع ترعة السلام**: أو مشروع ماء زمزم الجديد، وهو المشروع الذي اقترحه الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) عام ١٩٧٩، إذ قالت مجلة أكتوبر المصرية" أن الرئيس السادات التفت إلى المختصين في الموارد المائية المصرية، وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة، وذلك لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس، ولتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، وحائط المبكى، ألا أن رئيس وزراء مصر في تلك الفترة (مصطفى خليل)، قد أنكر هذا الموضوع، للمزيد ينظر: سيد عاشور احمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦.

[٤] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤.

[5] Tayie M.S. the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydro politics Hegemony on the Nile Basin. In: A.M. Negin and S. Abdel– Fattah (ed) Grand

الاتفاقية الإطارية، متجذر في المادة(١٤)، وبالأهداف الغير متوافقة لدول المنبع والمصب، إذ طالبت دول المنبع بالاستخدام العادل والمعقول لمياه النيل، كما سعت إلى تجاهل جميع الاتفاقيات السابقة، والتي لم تكن طرفاً فيها، ومن جهة أخرى، أصرت دولتا المجرى والمصب، على أن يعترف الاطار التعاوني بالاتفاقيات السابقة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق جديد، ومع ذلك انتهت مفاوضات الإطارية، والتي استمرت لمدة(٥)سنوات تقريباً(٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بالفشل، إذ وقعت(٦) دول بشكل منفرد على الاتفاق الإطارية(عنتيبي)، لإنشاء لجنة حوض النيل في عام ٢٠١٠، مع استبعاد كل من مصر والسودان[١].

المرحلة الأربعة – ٢٠١٠.

شهدت تلك الفترة زيادة القوة الأيديولوجية لدول منبع نهر النيل، وذلك من خلال عدة تطورات والتي أهمها، أولا: التوقيع على الاتفاق الإطارية (اتفاقية عنتيبي) بشكل منفرد من قبل دول المنبع، ثانيا: اقدام أثيوبيا على بناء سد النهضة، وملء السد والتشغيل الجزئي له دون التنسيق المسبق مع دولتي المجرى والمصب.

– أنماط التعاون:

أ– الاتفاق الإطاري[*]التعاوني: وفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق في ايار ٢٠١٠، ويهدف هذا الاتفاق إلى استبدال الاتفاقيات السابقة باتفاق جديد، يستند إلى المبدأ الدولي المتمثل في الاستخدام العادل والمعقول للموارد المائيّة، إذ حاولت أثيوبيا من خلال الاتفاق الإطاري التعاوني الاتي، أولا: التأثير على اتجاه ومضمون اتفاقية الاطار التعاوني، ثانيا: توحيد المتشاطئين من دول منبع، في التقليل من شأن الاتفاقيات السابقة لمياه النيل، ثالثا: عزل مصر والسودان في دفاعهم عن الحقوق التاريخية، رابعا: النهوض بمشاريع المبادرة الوطنية لحوض النيل، والمدعومة ماليا من البنك الدولي[٢].

وفي عام ٢٠١٤، وقعت ست دول من حوض النيل اتفاقية الإطار التعاوني وهي كل من (أثيوبيا، كينيا، رواندا، أوغندا، تنزانيا، بوروندي)، وقد رفضت كلاً من مصر والسودان التوقيع على الاتفاق بشكله الحالي، وليس للاتفاق الإطاري التعاوني أي تأثير ملزم على عدم التوقيع على الاتفاقية أعلاه[٣].

ب– اتفاق إعلان المبادئ: تم التوقيع على هذه الوثيقة في العاصمة السودانية(الخرطوم)، في ٢٣إذار ٢٠١٥، من قبل رؤساء مصر وأثيوبيا والسودان، إذ تتضمن هذه الوثيقة مبادئ سد النهضة، وفي خروج عن

Ethiopian Renaissance Dan Versus Aswan High Dan Handbook of environmental chemistry 79. Springer, New York. 2019.p 486.

(1) Tayie M.S. the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydro politics Hegemony on the Nile Basin. Op, Cit, p 486.

(*) الاتفاق الإطاري: وهو عبارة عن اتفاق يتضمن قواعد عامة، تلك القواعد تحدد كيفية أبرام وتنفيذ العقود الأخرة، إذ بمقتضى هذا الاتفاق يلتزم الأطراف بمراعاة قواعده ذلك الاتفاق، للمزيد ينظر: جعفر محمد جواد الفضلي، عقد الإطار، دراسة تحليله، العدد٢٨، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦، ص٣.

(2) The NBI. The NB Cooperative Framework. Nile Basin Initiative, Available Available at the link:
http://www.nilbasin.org/index.php/about-us/the-nb-cooperative-framework

(3) Haile Frezer Getachew. Unravelling the gif of the Nile, Examining the domestic and international determinants of Ethiopian counter – Bigeminy in the Eastern Nile River basin, PhD dissertation, Department of Geography, Kings College, 2018. P.34.

المفاوضات المتعددة الأطراف السابقة في حوض النيل، وكان إعلان المبادئ متمحور حول المشروع تقني بطبيعته وتقوده البلدان، وهو أول صفقة من نوعها في حوض النيل الشرقي على تطبيق المبادئ التي تهدف إلى تنظيم علاقات التعاون بين الدول الثلاث أعلاه، بشأن سد النهضة الأثيوبي، إذ وضع عشرة مبادئ يمكن الاسترشاد بها في التعاون المستقبلي والالتزامات بشأن سد النهضة، بما في ذلك المبادئ المقبولة عموماً في القانون الدولي مثل عدم إلحاق ضرر كبير، والاستخدام العادل والمعقول، لكنها تضمنت أيضا مبادئ تتعلق بقضايا تقنية، مثل أمن السدود وسياسة العمليات وتبادل المعلومات، وقد مثل الإعلان في المقام الأول اعتراف رسمي من مصر والسودان بسد النهضة الأثيوبي، كحقيقة لا جدال فيها في حوض النيل[١].

- أنماط الصراع:

شهدت منطقة حوض النيل بدءًا من عام ٢٠١٠، تطورات عديدة طبعت التفاعلات الهيدروبوليتيكة بطابع الصراع، في **(النظام الإقليمي[*])** لحوض النيل، ومن خلال متابعة المشهد السياسي قبل وأثناء وبعد الجولات الأخيرة من مفاوضات الاتفاقية الإطارية، عن قدر كبير من التحولات في المواقف لدول منبع نهر النيل، وتبنيها مواقف أكثر تشددا[٢]، إذ كان على هذه الدول أن تسابق الزمن من أجل الإنقاذ من أزمة طاحنة ووشيكة في بلدانها، حتى إذا كان التحرك بمعزل عن دولتي المجرى والمصب، وذلك في سبيل التصدي للأزمة المائيّة المزعومة من جهة، والمضي قدماً نحو إنجاز المشروعات المائيّة(سدود، خزانات)، لتحقيق إنجاز تنموي زراعي وصناعي من جهة أخرى، وقد أثارت هذه التطورات مخاوف كبيرة في القطاعات المختلفة في المجتمع المصري، إذ أصبحت كمية المياه تفرض كمحدد للنمو الاقتصادي في مصر[٣].

كما زادت المواقف تأزماً، بعد إعلان انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، ولاسيما في ضوء التصريحات التي خرجت من عاصمة دولة جنوب السودان(جوبا) في ٢٢إذار ٢٠١٣، والتي تتضمن التبرؤ من الاتفاقيات السابق في حوض النيل، والتلويح بالانضمام إلى (اتفاقية عنتيبي)، إضافة إلى التحركات الأثيوبية المكثفة لإنشاء عدد من السدود الجديدة على منبع نهر النيل، إذ استغلت أثيوبيا حالة الإرباك الداخلي في مصر خلال فترة ثورة٢٥كانون الثاني ٢٠١١، وقامت بعد شهر تقريبا من بالإعلان وبشكل منفرد عن تنفيذ مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، وهو سد كبير ذو مواصفات فنية، من شأنها أن تعمل على تهديد الأمن

---

(1) Haile Frezer Getachew. Unravelling the gif of the Nile, Examining the domestic and international determinants of Ethiopian counter – Bigeminy in the Eastern Nile River basin, Op. Cit. p 48.

(*) **النظام الإقليمي**: النظام الإقليمي بالمعنى التقليدي: هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة، داخل إقليم جغرافي معين، أما بالمعنى الحديث: فهو نمط من التفاعلات (التعاونية، الصراعية) سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة بين مجموعة من الدول حول قضية ما، وبالتالي لم يعد الجوار الجغرافي شرطاً لوجود نظام إقليمي، بل ينبغي وجود كثافة في التفاعلات، سواء كانت(تعاونية، صراعية)، فمصر مثلاً ليست متجاورة مع أثيوبيا، ولكن هناك كثافة في التفاعلات بحكم قضية وظيفية وهي المياه، ولذلك انبثقت فكرة النظام الإقليمي، للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٨.

(٢) محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١ -١٢.

(3) Stephen Krasner, Structural causes and Regime consequences: Regime as Intervening avails, Stephen Krasner(ed), International regimes, Ithaca and London, Cornell University press, 1983. P.2.

المائي المصري، ولتبدأ بذلك حلقة جديدة من حلقات الصراع المائي بين مصر وأثيوبيا[١]، إذ أعلنت مصر في تشرين الأول ٢٠١٧، عن فشل وتعثر التفاوضات بشأن سد النهضة الأثيوبي، وهو هذا الإعلان هو الثاني بعد فشل المفاوضات الأولى في شباط ٢٠١٤، وبعد هذه التطور في المفاوضات أعلنت مصر باسم وزارة الموارد المائيّة والري، عن استعداد مصر التوجه إلى التحكم الدولي مع أثيوبيا بشأن سد النهضة الأثيوبي، ورداً على هذه التطورات، قال الرئيس المصري الحالي(عبد الفتاح السيسي) "لا أحد يستطيع الاقتراب من مياه مصر...مياه مصر مسألة حياة أو موت لشعبنا"[٢]، كما أصبح الوضع أكثر توتراً، عندما أصبح هناك تقارب في وجهات النظر بين السودان وأثيوبية فيما يتعلق بسد النهضة الأثيوبي، إذ أدى هذا التقارب في الآونة إلى المزيد من التوتر بين مصر والسودان، لاسيما بعد طلب مصر من دون التنسيق مع السودان الوساطة من قبل البنك الدولي في قضية مشروع(سد النهضة الأثيوبي)، الأمر الذي أثار مخاوف كبير لدى القطاعات المختلفة في مصر، ولاسيما مع التصريحات الأخيرة لمسؤولين أثيوبياً فيما يتعلق بقضية المياه، والتي تتضمن(حرب المياه، عسكرة المياه، الإدارة العسكرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي، إرهاب المياه، الهيمنة المائيّة الأثيوبية على حوض النيل)[٣].

وفي تلك الفترة، ومن خلال متابعة العديد من تصريحات التي أدلت بها سواء مصر أو باقي دول حوض النيل، قد اتضح أن الصراع من أجل مياه النيل يعتبر لعبة صفرية، إذ ترفض مصر أي تغيير في حصتها من مياه النيل، إضافة إلى تصريحاتها المستمرة بخصوص الدخول في حرب حول قضية المياه، إلا أن موقف دول منبع نهر النيل، هو أن التخصيص الحالي لمياه النيل هو من بقايا السياسية الاستعمارية، وليس له أي صلاحية اليوم[٤]، وبهذا الخصوص تقدم أثيوبيا عدد من الحجج في بطلان الاتفاقيات مياه نهر النيل السابقة، والتي تتمثل بالآتي: أولا: أن أثيوبيا لم تكن من الموقعين على هذه الاتفاقيات، وبالتالي ترفض الالتزام بها، وفي نفس الوقت لم يتم تخصيص أب جزء من مياه النيل لأثيوبيا، ثانيا: تتعارض الاتفاقيات مع حق أثيوبيا السيادي في الموارد الطبيعية داخل أراضيها، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، ثالثا: منحت مصر حق (النقض– الفيتو[*])، وبحكم القانون ضد مشاريع التنمية في دول منبع نهر النيل، وبالتالي

---

[١] راوية توفيق، سد النهضة: هيمنة أثيوبية على مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

[2] Tayie M.S. the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydro politics Hegemony on the Nile Basin. Op. Cit. p 486

[3] Yihdego Y, Khalil A, Salem HS, Nile Rives basin dispute: perspectives of the Grand Ethiopian Renaissance Dain (GERD). Global J Hum Soc. 2017. (17)2

[4] Mathias Devi Nielsen. The Waters of the Nile: Ethiopia Challenging Regional Hydro-Hegemony. These (M.S), Center of African Studies, University of Copenhagen, 2015. p44

[*] **النقض - الفيتو**: وهي كلمة لاتينية الأصل، والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، والتي تعني" أنا أمنع" وهي التي يستخدمها مسؤول في دولة ماء من أجل إيقاف عمل رسمي صادر من طرف واحد، أما على مستوى المجتمع الدولي، وهو حق الفردي لاحد الدول، وهي تتمتع به عند التصويت، وذلك من أجل الحيلولة من صدور قرار ما وتطبيقه، حتى و إن كانت الأغلبية لصالح ذلك القرار، الأمر الذي يعني القدرة على معارضة القاعدة الأغلبية عند التصويت، وفي مجلس الأمن الدولي التابع إلى منظمة الأمم المتحدة، فهناك (٥) أعضاء دائمين يمتلكون هذا الحق، وحسب المادة(٢٧- ٣)، من ميثاق الأمم المتحدة وهم كل من(الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الصين، فرنسا، روسيا الاتحادية)، كما لا توجد قواعد تحدد شروط أو تضع قيود على استخدام الدول لهذا الحق، في مجلس الأمن الدولي، والأمر الذي يؤدي إلى عدم الشفافية، للمزيد ينظر: محمد عوض الهزيمة وآخرون، الإسلام وقضايا معاصرة، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ص ٧٨- ٩٢.

وصلت مسألة إلغاء الاتفاقيات التاريخية إلى طريق مسدود، إذ تصر مصر على الاعتراف الكامل بأي اتفاقية سابقة، ومن جهة أخرى، تعاني دول منبع النيل من العوائق من حيث القدرة على الشروع بالمشاريع التنموية[1].

وعليه، فرضت التطورات الحالية لملف (لملف سد النهضة الأثيوبي)، ضرورة ملحة لتحليل المشهد السياسي المائي في منطقة حوض النيل، والمشاكل السياسية والقانونية التي تنشأ عن عدم التزام إثيوبيا بمبادئ (عدم الضرر، الإخطار المسبق)، قبل تنفيذ هذا المشروع الضخم، إذ أصبح من الواضح أن الهدف الرئيس لأثيوبيا من مشروع (سد النهضة) على نهر النيل الأزرق، هو تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الأثيوبية، وإنما هو وفي المقام الأول هدف سياسي استراتيجي، والمتمثل بتحقيق (الهيمنة المائيّة الأثيوبية) على حوض نهر النيل.

واستناداً إلى ما سبق، تسعى أثيوبيا إلى فرض هيمنة هيدربوليتيكية على حوض النيل، الأمر الذي يعني تحويل الهيمنة المائيّة إلى هيمنة هيدربوليتيكية، وذلك لأن أثيوبيا تدرك أنها تسهم بأكبر كميات من مياه النيل، إذ يعتبر(سد النهضة الأثيوبي) من آليات تحقيق هذا الهدف على منطقة حوض النيل، وكتأكيد على الهيمنة السياسية المائيّة، كانت أثيوبيا تنوي بناء ثلاث سدود أخرى على حوض النيل الشرقي، وذلك من أجل السيطرة الكاملة على المياه المتدفقة إلى مصر، كما قامت أثيوبيا بتعديل المواصفات الفنية للسدود الأربعة، إذ وصلت سعتها إلى (٢٠٠) مليار م^{٣} سنوياً، وذلك بدلاً من (٥٠) مليار م^{٣} سنوياً، إلا أن الأهداف الحقيقة والنوايا الخفية لأثيوبيا، من وراء تلك السدود هي تحقيق الهيمنة السياسية المائيّة على مصر ومحاصرتها وتطويقها مائياً، ومن ثم استراتيجياً، وذلك من أجل فرض تسويات سياسية واستراتيجية على مصر ومنطقة حوض النيل، وتغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في حوض النيل، بحيث تصبح قيادة المنطقة بالكامل تحت سيطرة أثيوبيا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه نهر النيل.

١- الاتفاقيات المائيّة الدولية بين دول حوض النيل.

٢- الخلافات حول الاتفاقيات الدولية وموقف مصر منها.

أخذت المياه في السنوات الأخيرة مكاناً متقدماً في جدول اهتمامات المجتمع الدولي، في ظل مشكلات الندرة والتلوث وسوء التوزيع ولاستخدام المتزايد في مجالات التنمية المختلفة، ولعل مشكلة المياه الدولية تعدّ أشد خطورة، وذلك لما تنطوي عليه من انعكاسات مباشرة سلبية أو إيجابية على الأمن الدولي، والاستقرار والسلام العالمي، الأمر الذي أدى بفقهاء ومتخصصي القانون الدولي إلى وضع قواعد قانونية تحكم استخدامات الأنهار الدولية، وتنظيمها والاستفادة منها، والتي تمثلت بالآتي:

أولا- نظرية السيادة الإقليمية المطلقة:

ومضمون هذه النظرية أن تملك الدولة التي تشترك في شبكة مياه دولية حق التصرف بحرية كاملة، ودون أدنى قيد، في مياه النهر الذي يمر بأقاليمها ، أو تنبع فيه، حتى لو أدى ذلك إلى منع تدفق المياه إلى

[1] محمد عوض الهزيمة وآخرون، الإسلام وقضايا معاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

الدول التي تليها في تلقي مياه الشبكة، أو تقليل كمية المياه المتدفقة بعد خروجها من إقليمها، أو تلويثها أو أحداث أي أضرار أخرى، وقد سميت هذه النظرية أيضا بـ(مبدأ هارمون)، لأن أول من نادى بهذه النظرية المدعي العام الأمريكي(هارمون)، وذلك في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، بشأن مياه نهر (ريوجراند)[١]، وقد رفضت هذه النظرية، من معظم فقهاء القانون الدولي المشغولين بالشؤون المائيّة، لاسيما في معهد القانون الدولي، ويعترف فقهاء القانون الدولي بأن الأنهار المشتركة، لابد أن تخضع لمجموعة من القواعد القانونية الدولية، والتي تلتزم بها دول النهر الدولي تجاه بعضها البعض، ولذلك تخلى انصار هذه النظرية عنها، وأقلعت دول العالم في الوقت الحاضر عن اتباعها، باعتبارها غير قانونية، وغير أخلاقية، وبسبب هذه النظرية نشبت صراعات وتوترات عديدة على الأنهار الدولية حول العالم، والتي كان ابرزها، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على نهر (ريوجراند)، والصراع الولايات المتحدة الأمريكية وكندة على نهر (كولومبيا)، والهند وباكستان على نهر (الهندوس)، وغيرها من النزاعات[٢].

ثانيا– نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:

تتبنى هذه النظرية فكرة وجود حقوق لكل الدول المتشاطئة للنهر الدولي، على مياه ذلك النهر، بحيث لا تملك دولة ما أن تتصرف في جزء من الشبكة النهرية التي توجد في أراضيها، تصرفاً يصب الدول الأخرى المشتركة معها في تلك الشبكة بأضرار ملموسة، أو يضر بحقوقها المكتسبة، إذ تهدف هذه النظرية إلى تقيد السيادة الإقليمية، وذلك من أجل ضمان استعمال شبكة النهر بشكل معقول، من قبل كل الدول المتشاطئة، وقد تبنى القضاء الدولي في العقود الماضية لمبدأ السيادة الإقليمية المقيدة، والتأكيد على حتمية الالتزام بالمعاهدات السابقة بين الأطراف المتنازعة على مياه (الأنهار الدولية)[٣].

ثالثا– نظرية الاشتراك في المياه (الانتفاع المنصف):

تستند هذ النظرية إلى مبدأ(العدالة في الحقوق)، على المياه بين الدول المتشاطئة للنهر الدولي، فهي تعدّ النهر الدولي وحدة اقتصادية واحدة، دون النظر إلى الحدود الدولية التي يمر بها، وذلك بوصفه مورداً مائياً مشتركاً، فلا يجوز أن تستغل دولة ما بالسيطرة على الموارد المائيّة على جزء من النهر الدولي الذي يوجد في إقليمها، إذ يمكن بمقتضى هذه النظرية حل المشكلات المتعارضة، في استخدام مياه الأنهار الدولية، بواسطة عمل جماعي مشترك، طبقاً لقاعدة(الانتفاع المنصف)، وتهدف هذه النظرية إلى تحقيق التنسيق والتعاون في تطوير شبكات المياه الدولية، وذلك من اجل تحقيق أقصى انتفاع من تلك المياه، ولكل الدول المتشاطئة في النهر الدولي، وبطريقة منصفة[٤]، وتعدّ اتفاقية عام ١٩٥٩، والخاصة بنهر النيل من الاتفاقيات النموذجية، التي أخذت بنظرية الاشتراك في المياه داخل القارة الأفريقية، فهي لم تهدف فقط إلى تحقيق مبدأ(الانتفاع

---

[١] مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٠-٩١.

[٢] ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٦، ص ص ٤٣ -٤٤.

[٣] مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ص ١٤٣ -١٤٤.

المنصف) للمياه، ولكنها تجاوزت ذلك الهدف إلى الرغبة في تحقيق الانتفاع المشترك، وذلك من خلال أنشاء منظمات دولية للعناية بشؤون حوض النيل، ومن الأمثلة على ذلك، منظمة إدارة وتنمية حوض نهر**كاجيرا**، التي وقعت عام ١٩٧٧ من قبل(بورندي، تنزانيا، رواندا)، إذ اتفق الأطراف فيها على التعاون لتنمية أوجه استخدام مواردها المائيّة المشتركة بصفة عامة، وفي مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة بصفة خاصة[١].

رابعا– نظرية الوحدة الإقليمية:

تستند هذه النظرية إلى أحد المبادئ المهمة في القانون الدولي، وهو مبدأ التكامل الإقليمي، ويقصد بهذا المبدأ أن أي اعتداء على الحقوق الدول النهرية، وفي جميع أقسام أقاليمها، يعتبر ممنوع قانونياً، إذ بموجب هذه النظرية تسمح الدول المشتركة في نهر واحد، أن يجري اختراق مجاري النهر وفروعه بصورة طبيعية، على ألا تحدث أية عرقلة لسير مياه النهر، ويترتب على الأخذ بهذه النظرية، أن دول أعلى النهر لا يمكنها أن تستغل المياه بصورة أكثر من استغلالها في الوقت القائم، وحتى إذ كان النهر يمر في دول أعلى النهر دون استغلال ، فأن دول اسفل النهر المستغلة له من قبل، هي وحدها التي لها الحق في استغلال مياه النهر دون غيرها، إذ عبرت مجموعة كبيرة من الوثائق الدولية، عن واجب الدول في الامتناع عن أفعال التهديد، أو العدوان، واستخدام القوة ضد التكامل الإقليمي الذي لا يجوز المساس به، مثلاً قرارات(**مؤتمر باندونج**[*])عام ١٩٥٥، وتقرير لجنة التعايش السلمي عام ١٩٦٤، والمعروض في مؤتمر مجمع القانون الدولي في طوكيو[٢].

خامساً– نظرية الحقوق النهرية المطلقة:

وتقضي هذه النظرية على أن كل دول حوض النهر المشترك من حقها، أن تستقبل نفس كمية المياه التي تتدفق من المنابع دون المساس بهذه الكمية أو تلويثها، إذ يجب أن تجري بشكل طبيعي ووفقاً لتدفقها تاريخياً، وهذه النظرية تصب في مصلحة دول المصب الأنهار، وعليه من الطبيعي أن ترفع هذه الدول لواء هذه النظرية في مفاوضاتها مع دول المنبع المشتركة معها في نفس النهر، ومن المحتمل عدم مراعاتها لمصالح دول المنبع، وتمنعها من استغلال مياه النهر في الأغراض الزراعية والصناعية وغيرها، وهو أمر غير مقبول، إذ الحق يقتضي توزيع مياه النهر بصورة تتسم بالعدالة، إذ تراعي الحصص التاريخية الموجودة بالفعل، والتي

---

[١] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٧، ٩٢٣، المعاهدة ١٦٦٩٥، الوثيقة ، ص ١٠٩ A/CN .4/399، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.un.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٤

(*) **مؤتمر باندونج**: ويعتبر أول اجتماع لدول العالم الثالث، والتي نالت استقلالها حديثاً، ويطلق عليه أيضا المؤتمر الأسيوي الأفريقي، وعقد هذا المؤتمر في عاصمة مقاطعة جاوة الغربية في إندونيسيا، وشارك في المؤتمر (٢٩) دولة، من أسيا وأفريقيا، وذلك لمناقشة موضوع السلام وتعزيز التعاون الاقتصادي، وكان هذا المؤتمر النواة الأولى لحركة عدم الانحياز، والتي تأسست بعد ست سنوات من المؤتمر باندونج، للمزيد ينظر: ماجد نعمة، العودة إلى باندونج، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع قناة الأخبار، متاحة على الرابط: http://www.al-akhbar.com. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٤/٢٣.

[٢] ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤ -٣٥.

ترتب عليها حياة البشر والحيوان والنبات، كما تراعي أيضا الاحتياجات المتنوعة الكل دول الحوض النهري بما فيها دول المنبع[١].

١- الاتفاقيات الدولية بين دول حوض النيل.

إذا كان تعريف الأمن القومي لدولة ما هو (حفظ حقها في البقاء)، فإن نهر النيل يعد بالنسبة إلى مصر العامل الأساسي في بقائها، وكذلك عصب الحياة فيها، إذ اكتسب نهر النيل أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر، ومن هذا المنطلق حرصت مصر كل الحرص على تأمين مصالحها في مياه النيل، وذلك من أجل تحقيق لها البقاء والتنمية، ودر التهديدات الداخلية والخارجيّة التي تمس هذه المصالح تحقيقاً لأمنها القومي، وقد ترجم هذا الفكر والمفهوم في صورة اتفاقيات مع دول حوض النيل، ومن أواخر القرن التاسع عشر، وخلال القرن العشرين، لتحتفظ بذلك بحقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، ولزيادة وتنمية مواردها من مياه النيل بالكمية الأزمة، وفي الوقت المناسب، ومهما كانت الظروف والمتغيرات، وسوف نتناول فيما يلي الاتفاقيات التي تمت بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تنظيم وضبط مياه النيل، وهي كالآتي:

أ- برتوكول روما الموقع في عام ١٨٩١:

تم توقيع هذه الاتفاقية بين بريطانيا وإيطاليا في العاصمة الإيطالية روما في ١٥نيسان عام ١٨٩١، من أجل الحفاظ مصالحهما، واكتساب مناطق نفوذ جديدة في القارة الأفريقية، الأمر الذي جعل الدولتين تؤشران على قضية المياه في الاتفاق، وذلك من خلال المادة الثالثة منه، والتي تتضمن الآتي" تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أشغال على نهر عطبرة، لأغراض الري، من شأنها تعديل تدفق مياه النيل على نحو محسوس"[٢]، وعليه، فإن جل اهتمام الدوليتين كان منصباً على اكتساب مناطق نفوذ ومن ضمنها قضية المياه، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الاتفاق ارتكز على حماية مصالح الدولتين، إذ تم تقسيم مناطق النفوذ البريطاني والإيطالي في القارة الأفريقية، بالشكل الذي لا توثر فيه إيطاليا على المصالح المائيّة لبريطانية التي كانت تحتل مصر، وذلك من خلال عدم المساس بالتدفق الطبيعي لنهر عطبرة[٣].

ب- اتفاقية إيار ١٩٠٢:

تم توقيع هذه الاتفاقية في العاصمة الأثيوبية(أديس أبابا)في ١٥ايار عام١٩٠٢، بين كل من(بريطانيا، إيطاليا، أثيوبيا)، بشأن ترسيم الحدود بين السودان المصري والبريطاني وأثيوبيا وأرتيريا، وكما مبين في الملحق رقم (١)، إذ نصت المادة الثالثة من الاتفاقية، بأن يتعهد ملك الحبشة(أثيوبيا)(الإمبراطور منليك الثاني)لدى الحكومة البريطانية بان لا يصدر تعليمات أو أن يسمح بإصدارها، فيما يتعلق بأي مشروع على (نهر النيل

---

[١] زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني- استراتيجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ٩٨ -٩٩.

[٢] اهم الاتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الاستعمارية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behth/Siasia2/SraaHwdNil/mo101.doc-cv.htm تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٣/٥.

[٣] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

الأزرق، بحيرة تانا، نهر السوباط)، بالشكل الذي لا يسبب أي اعتراض لسريان مياههما إلى النيل، ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدماً هي وحكومة السودان المصري[١].

ج- الاتفاق البريطاني – الفرنسي – الإيطالي ١٩٠٦:

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة البريطانية(لندن) في ١٣كانون الثاني عام ١٩٠٦، إذ سعت الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية على حماية المصالح المائيّة، مع مراعاة السيادة الأثيوبية، كما تعمل جميعها على حماية مصالح بريطانيا العظمى ومصر في مجرى نهر النيل، ولاسيما فيما يتعلق بتنظيم مياه المجرى المائي وروافده، مع مراعاة المصالح المحلية، ومن دون المساس بمصالح إيطاليا في أثيوبيا[٢]، وعليه، فإن هذه الاتفاقية لم تشر إلى حقوق أثيوبيا السيادية المطلقة على مجرى مياه النيل، ما جعل أثيوبيا ترفض هذه الاتفاقية، باعتبارها تجري لسيادتها على المجرى المائي، مع محدودية قدراتها السياسية والعسكرية الكافية لحمايتها، ومع ذلك ترى أنه لا يجب أن تعطي هذه الاتفاقية الحق لتلك الدول المتفقة على تقسيم مياه النيل، لأنها لا تسيطر بشكل دائم على مصادر المياه، الأمر الذي يمكن تفسيره، بعدم وجود سيطرة الدول الاستعمارية الثلاث على مياه النيل في الوقت الحالي[٣].

د- اتفاق ١٩٠٦:

وقع هذا الاتفاق في ٩ أيار عام ١٩٠٦، وجاء هذا الاتفاق بين المملكة المتحدة وبلجيكا، إذ وقعت بلجيكا بالنيابة عن دولة الكونغو، كون الأخيرة كانت مستعمرة بلجيكية، ومثل عن هذا الاتفاق ملك بريطانيا(إدوارد السابع، وعن بلجيكا الملك(ليوبولد الثاني)[٤]، ونص هذا الاتفاق على أن" تتعهد حكومة الكونغو المستقلة، (زائير سابقاً)، بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء أي أعمال بالقرب من (نهر سميليكي، ايزانجو)، والتي يمكن أن تقلل من حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت، ألا بموافقة الحكومة السودانية، كما أن هذا الاتفاق لم يرتب أي التزام على دول أسفل النيل(مصر، السودان)، وذلك بوصفهما دولتين مستفيدتين من المجاري المائيّة الكونغولية، والتي تصل على بحيرة ألبرت، ومن ثم إلى نهر النيل[٥]

هـ- الاتفاقية بين المملكة المتحدة وبلجيكا ١٩٢٤:

عقد هذا الاتفاق في ٢١كانون الثاني عام ١٩٢٤، والذي كان يخص الامتداد البلجيكي في كل من (رواندا، وبوروندي)، إذ قضت المادة الأولى منه على أن" الحدود السياسية لهذه الأقاليم الخاضعة للاحتلال الأوربي، تتبع مجرى الملاحة في (نهر كاجيرا)"[٦].

---

[١] منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

[٢] فيصل عبد الرحمن طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الثالثة مركز عبد الكريم ميرغتي، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص٣٤.

[٣] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

[٤] عبد العزيز خالد، مياه النيل: حسابات الأرض والسياسية، شركة مطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص ٦٥.

[٥] أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، دار النشر (د. ن)، الخرطوم، ٢٠١٠، ص ص ٦٠ -٦١.

[٦] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع تطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٠.

و- المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وإيطاليا ١٩٢٥:

وتعرف هذه المذكرات أيضا بمذكرات روما، والتي امتدت ما بين فترة(١٤ -٢٠كانون الاول١٩٢٥)، إذ تتضمن هذه المذكرات بالامتيازات المتعلقة بإقامة خزان على (**بحيرة تانا**[*])، وخط حديد عبر الحبشة(أثيوبيا)من أرتيريا إلى الصومال الإيطالي، كما تعترف الحكومة الإيطالية بالحقوق المائيّة المكتسبة لمصر والسودان في مياه نهر النيل الأزرق، ونهر النيل الأبيض، كما تتعهد بعدم إقامة آية مشاريع على هذين الفرعين أو روافدهما، وبالشكل الذي من شأنه أن تعدل بصورة ملموسة تدفقهما إلى نهر النيل الرئيس[١]، وكما مبين في الملحق رقم (٢)، ، وجاءت هذه المذكرات على النحو الآتي:

المذكرة الأولى: وهي بتاريخ ١٤كانون الأول عام ١٩٢٥، وهي من السفير البريطاني في العاصمة الإيطالية(روما)، إلى رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ووزير الخارجيّة الإيطالية، وجاءت بالمذكرة طلب مساندة من قبل الحكومة الإيطالية كي يتاح لبريطانيا لحصول على امتياز لبناء خزان على (بحيرة تانا)، وإنشاء طريق للسيارات لمرور المؤن والعاملين، من حدود السودان إلى الخزان، وفي المقابل فإن بريطانيا على استعداد أن تساند إيطاليا في الحصول على امتياز من الحكومة الحبشية(الأثيوبية) بإنشاء وتشغيل خط حديدي من أرتيريا إلى حدود الصومال الإيطالي[٢]، كما بينت المذكرة عددًا من العناصر في هذا الموضوع وهي كالآتي[٣]:

- اعتراف إيطاليا بالحقوق المائيّة التاريخية لدول أسفل نهر النيل (مصر، السودان).
- التأكيد على عدم إقامة أي منشآت على نهر النيل الأزرق والأبيض(السوباط)، وروافدهما، وأي عمل من شأنه أن يوقف تدفق مياههما نحو نهر النيل الرئيسي.
- يجب أن يكون استخدام مياه (بحيرة تانا)، وروافد مجرى مياه نهر النيل، استخداماً معقولاً، وبالشكل الذي لا يؤدي إلى حرمان دول أعالي نهر النيل من الاستفادة من مياه النهر خلال الأعمال الثانوية.

المذكرة الثانية: وهي بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩٢٥، وهي مذكرة من رئيس الوزارة الإيطالي ووزير الخارجيّة، إلى السفير البريطاني، والتي تتضمن الموافقة على ما تضمنته المذكرة الأولى[٤].

وعلى الرغم من أن أثيوبيا لم تكن طرفاً في تبادل المذكرات أعلاه، ألا أنها قد استفادة منها ولكن بطريقة غير مباشرة، وهذه الاستفادة كانت من خلال اشتراط إيطاليا على بريطانيا، بإنه يتم استخدام مياه البحيرة وروافد مجرى نهر النيل استخداماً معقولاً، الأمر الذي يؤكد التزام الدول بالاستخدام المنصف والمعقول لمياه

---

[*] بحيرة تانا: تقع هذه البحيرة في أثيوبيا في منطقة بحر دار، وعلى بعد حوالي (٥٠٠) كم شمال غربي العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا)، وتعتبر أكبر البحيرات في أثيوبيا، وثالث أكبر بحيرة في إفريقيا، أذ تبلغ مساحتها حوالي (٣٥٠٠) كم٢، وطولها حوالي (٨٠) كم، وعرضها (٧٠) كم، واقصى عمق لها يبلغ حوالي (١٤) متر، وتمثل المنبع الرئيسي لنهر النيل الأزرق، وتحتوي على ثروة سمكية كبيرة، أذ يستخرج منها سنوياً حوالي (١٤٥٤) طن من السمك، للمزيد ينظر: مساعد عبد العاطي شيتوي، مصر ودول حوض النيل، العدد ٤٥٨٥، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠/٥/١٥.

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

[٢] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

[٣] محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، أثيوبيا واتفاقيات مياه النيل ١٩٠٢ -١٩٥٩، في السيد فليفل، خمسون عاماً على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان١٩٥٩ – ٢٠٠٩، أعمال ندوة مركز تاريخ مصر، ١٧كانون الاول٢٠٠٩، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٥.

[٤] محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

المجرى الدولي، تجاه بعضها البعض، كما استفادة دول أعالي نهر النيل من إقامة المشاريع والسدود التخزينية على فروع نهر النيل الثانوية، من دون إلحاق الضرر بدول أسفل نهر النيل[١].

ز- اتفاقية عام ١٩٢٩:

وقع هذا الاتفاق في ٧ أيار عام ١٩٢٩، بين كل من مصر من جهة والمملكة المتحدة بالنيابة عن كل من السودان و كينيا وأوغندا، وتنجانيقا(تنزانيا حالياً)، إذ استمرت المحادثات بين الجانبيين المصري والبريطاني والسوداني نحو أربع سنوات، وانتهت بتبادل خطابين بين كل من رئيس الوزراء المصري الأسبق(محمد محمود باشا[*])، والمندوب السامي البريطاني(السير لويد) وتم الاتفاق في الخطابين على الضوابط الخاصة باستغلال مياه النيل، وفي نطاق المحافظة على المصالح المصريّة – السودانية[٢]، إذ تعهد بريطانيا نيابة عن الدول أعلاه بعدم إنشاء أو إقامة أية منشآت على نهر النيل أو روافده، أو البحيرات الموجودة، أو المياه العابرة لأرض السودان(البريطاني المصري)، والتي تؤثر على كمية المياه العابرة لمصر، ولو على نحو محسوس، إلا بإذن مسبق من مصر، وقد نصت الاتفاقية على" ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصريّة أعمال ري أو توليد الطاقة الكهرومائية، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان، أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، ويكون من شأنها أن تلحق ضرراً بالمصالح المصرية"[٣].

وتعد اتفاقية ١٩٢٩، أولى الاتفاقيات المحددة للأنصبة المائيّة لدولتين الأطراف فيها على مستوى حوض النيل، إذ قدرت حصة مصر من مياه النيل في ذلك الوقت بحوالي(٤٨) مليارم٣سنوياً عند منطقة أسوان المصريّة، وحصة السودان قدرت بحوالي(٤) مليار م^{٣} سنوياً، أما باقي إيرادات نهر النيل والتي تقدر بحوالي(٣٢) مليار م^{٣}، فكان يهدر في البحر المتوسط، ومن خلال اتفاقية عام ١٩٢٩تم تمهيد الطريق للوصول إلى الاتفاقية التاريخية عام ١٩٥٩، وبموجب هذه الاتفاقية طلبت السودان من مصر السماح لها بإنشاء مشروع (خزان الروصيرص[*]) عام ١٩٥٤، ألا أن مصر علقت موافقتها مقابل موافقة السودان على

---

[١] أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٦٢ -٦٣.

[*] محمد محمود باشا: سياسي مصري، ولد في مدينة أسيوط، عام ١٨٧٨، وهو أحد زعماء ثورة عام ١٩١٩، التي كانت بقيادة سعد زغلول وكان يعتبر علم من الإعلام السياسة المصرية، عين رئيسًا لوزراء مصر في عهد الملك فاروق الأول لثلاث مرات هي (١٩٢٨، ١٩٣٧، ١٩٣٨)، وكان له دور بارز في حصول مصر على نصيبها التاريخي من مياه نهر النيل، وذلك بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٢٩، مع الحكومة البريطانية، للمزيد ينظر أشرف عبد الحميد، (محمد محمود.. ابن الحجاز أبرز رؤساء حكومات مصر، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع قناة العربية، متاح على الرابط:
http://www.alarbiya.net. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٦/٣.

[٢] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع تطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٩٤- ٥٩٥.

[٣] اتفاقية عام ١٩٢٩(المذكرات المتبادلة) بين بريطانيا ومصر بشأن استعمال مياه النيل لأغراض الري، المادة الرابعة، الفقرة(ب)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
http://www.egyptconsulates.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.

[*] خزان الروصيروص: وهو سد كهرومائي خرساني يقع في السودان، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى مدينة الروصيرص القريبة من الخزان، ويعد هذا الخزان مسافة (٥٥٠) كم عن العاصمة السودانية (الخرطوم)، شيد في عام ١٩٥٤، والغرض منه هو تخزين مياه نهر النيل الأزرق، وذلك لاستخدامها في أغراض الري أراضي الزراعية، للمزيد ينظر: ضياء الدين القوصي، سد النهضة واللغز السوداني، العدد ٤٦٣٨٨، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣/٢/٨.

إنشاء مشروع السد العالي في مصر، إذ رفضت السودان الربط بين المشروعين، كون السعة التقديرية لمشروع السد العالي تبلغ حوالي(١٣٠) مليار م^{٣} سنويا، بينما سعة خزان الروصيرص تبلغ حوالي(٣) مليار م^{٣}، وقد شددت السودان على تعديل اتفاق عام ١٩٢٩، كونه غير عادل[١]، كما طرحت السودان ثلاثة شروط للموافقة على إنشاء السد العالي، وهذه الشروط هي[٢]:

– أن يحدد نصيب السودان من المياه عند أسوان، قبل أن يبدأ العمل في مشروع السد العالي.

– أن يكون للسودان الحق في إقامة منشآت على نهر النيل، وذلك لاستغلال حصتها من المياه، مثل سد الروصيروص.

– أن يعوض سكن منطقة وادي حلفا، التي ستغمرها مياه السد العالي، تعويضاً عادلاً.

ح– اتفاقية عام ١٩٣٢:

وهي الاتفاقية الموقعة بين مصر وبريطانيا، والتي نصت على إنشاء مشروع خزان جبل الأولياء، والتي تقدر سعته التخزينية حوالي (٣.٥) مليار م^{٣} سنوياً[٣].

ط– اتفاقية لندن عام ١٩٣٤:

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة البريطانية لندن، في ٢٣تشرين الثاني ١٩٣٤، بين كل من بريطانيا نيابة عن(تنجانيقا) تنزانيا حاليا، وبلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندي، وتتعلق هذه الاتفاقية باستخدام كلتا الدولتين لـ(نهر كاجيرا)، باعتباره روافد بحيرة فكتوريا، وقد نظمت هذه الاتفاقية مسألة الانتفاع بمياه النيل، وعلى النحو الذي لا يلحق ضرراً جسيماً بمصالح الدول النهرية الأخرى، والتي منها مصر والسودان[٤].

ك– اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا ١٩٥٣:

بدأت مفاوضات هذه الاتفاقية في شهر آذار عام ١٩٤٨، وهي عبارة عن مذكرات متبادلة بين مصر وأوغندا خلال الفترة(١٩٤٩/١/١٩ إلى ١٩٥٣/١١/٢٣)، وقد نصت هذه الاتفاقية على موافقة الحكومة المصريّة وعلى نفقتها بإنشاء سد وخزان(أوين) عند شلالات أوين، في مخرج بحيرة فكتوريا، وذلك بغرض توليد الطاقة الكهربائية في أوغندا، إضافة إلى تخزين المياه لصالح مصر والسودان، على أن يكون التخزين بحدود (٣) امتار، ولقد اكتسبت الاتفاقية صفة الاستمرارية والقوة القانونية، وذلك وفقاً لاتفاقيات فيينا ١٩٧٨، في شأن التوارث الدولي للمعاهدات[٥].

ل– اتفاقية الانتفاع الكامل لمياه النيل عام ١٩٥٩:

وقعت هذه الاتفاقية في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٩، في العاصمة المصريّة(القاهرة)، بين دول أسفل نهر النيل(مصر، السودان)، بعد استقلالهما، و أول ما يلاحظ على هذه الاتفاقية، أنها قد أعادت التأكيد على

---

[١] فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[٢] فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨

[٣] نادر نور الدين محمد، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٥٦.

[٤] نادر نور الدين محمد، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

[٥] سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص ٨٣.

الحقوق التاريخية في مياه النيل للدولتين المجرى والمصب، وتحقيق الاستخدام والمنفعة القصوى من مياه النيل لكلا الدولتين، وإقامة المشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل، وذلك طبقاً لما أقرته اتفاقية عام ١٩٢٩، كما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تنشأ وضعاً قانونياً لمصر في مياه النيل، ألا أنها وضعت إطاراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقات بين الدولتين، لاسيما في مواضع المياه[١] وكما مبين في الملحق رقم (٣)، وبناءً على الاتفاقية أعلاه تم الاتي[٢]:

– تم بناء السد العالي عند أسوان، كخطوة أولى في مشروعات التخزين المستمر على نهر النيل، توزيع فوائده، إذ كان نصيب السودان منه حوالي (١٤.٥) مليار م^{٣} سنويا، ومصر حصتها حوالي (٧.٥) مليار م^{٣} سنوياً.

– تم تعويض سكان المناطق المتضررة من مشروع السد العالي في السودان، من قبل الحكومة المصريّة.

– موافقة مصر على أنشاء مشروع سد الروصيرص في السودان، والذي تم أنشأه عام ١٩٦٦.

م– الالتزامات الناشئة عن اتفاقية بين مصر وأوغندا ١٩٩١:

وهذه الاتفاقية عبارة عن خطابات متبادلة بين وزيري خارجية كل من(مصر، أوغندا)، والتي جرت في شهر أيار عام ١٩٩١، وذلك بعد مفاوضات مكثفة بين الدولتين، لإنشاء مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة فيكتوريا في أوغندا، إذ تضمنت التزام أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقاً للمعدلات المعمولة بها وقت إنشاء خزان(أوين)عام ١٩٥٣، وذلك من خلال المحافظة على مدى التخزين، والبالغة قدرتها(٣)م، لصالح مصر، كما ورد بالفقرة الثالثة، أنه يمكن الحفاظ في تعديل هذه المعادلات لصالح أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية، وبعد اتفاق الطرفين، وبالشكل الذي لا يضر دول المصب[٣].

س– الاتفاق الإطارية بين مصر وأثيوبيا عام١٩٩٣:

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة(القاهرة)، في الأول من شهر تموز لعام ١٩٩٣، بين مصر وأثيوبيا، من خلال الرئيس المصري الأسبق(حسني مبارك) والرئيس الأثيوبي الأسبق(ميليس زيناوي)، إذ تضمنت بعض المبادئ العامة فيما يتعلق بالتعاون المائي بين البلدين، وبالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر بين مصر وأثيوبيا في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى تكوين لجنة مشتركة بين البلدين، تهدف لتوفير آلية ثنائية للتشاور حول المياه، والخطط المشتركة، من أجل زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من المياه، وتنمية موارد نهر النيل[٤]، إذ أبدت أثيوبيا رغبتها في التفاهم بقضية المياه، مع دولتي المجرى والمصب وسيما مصر، خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، فقد أعلن وزير الموارد المائيّة الأثيوبي، في ورقة تقدم بها خلال مؤتمر النيل، والمنعقد في العاصمة السودانية(الخرطوم) في عام ٢٠٠٢، إذ بينت الورقة الآتي" أن

---

[١] هالة محمد عصام، التسويات السلمية لمنازعات الأنهار الدولي، دار الخليج، مركز الخليج للدراسات، الأمارات، ٢٠١٤، ص ٣٧٤.

[٢] محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ -٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقي، جامعة القاهرة، أيلول ٢٠٠٢، ص ٢٩٣.

[٣] صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٨٩.

[٤] أيمن السيد عبد الوهاب، الموارد المائية لمصر ومشروعات تطويرها: دراسة مشروع جونجلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

أثيوبيا قد تخلت عن تمسكها بنظرية(السيادة المطلقة) على المياه، التي تنبع من أراضيها، وبدأ الموقف الأثيوبي يسير نحو إطار قاعدة الاقتسام المنصف والعادل[١].

ومن اهم الملاحظات على اتفاقية عام ١٩٩٣، هي أنها وقعت بين بلدين مستقلين، وسيادتهما كاملة، الأمر الذي يغلق الباب قيما سبق بخصوص الاتفاقيات السابقة التي أبرمت في عهد الاستعمار، الذي دائما ما تثيره أثيوبية، إذ إن إرادة الطرفين قد انصرفت بموجب هذه الاتفاقية، وبشكل واضح ومباشر إلى الامتناع عن أي نشاط من شأنه أحداث الضرر بمصالح الطرف الآخر، فيما يخص مياه نهر النيل، الأمر الذي يعني اعتراف أثيوبيا صريحاً بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في مياه نهر النيل، إذ إن هذه الاتفاقية تفتح أبوابًا أشمل أمام اتفاق يضم في إطاره كافة دول حوض النيل بالمستقبل[٢].

ع- مبادرة حوض النيل الدولية ١٩٩٩:

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة التنزانية(دار السلام) في شباط عام ١٩٩٩، وهي تعدّ من الاتفاقيات الدولية، أما الدول التي وقعت هذه الاتفاقية هي كل من(أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، بوروندي، كينيا، رواندا، الكونغو)، وكان الهدف من هذه الاتفاقية دعم أواصر التعاون الإقليمي والسياسي والاجتماعي، بين الدول أعلاه، كما تهدف إلى الوصول إلى التنمية المستدامة في المجالات السياسية والاجتماعية ، وذلك من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل، إضافة إلى تنمية المصادر المائيّة لنهر النيل، وبصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل[٣].

ف- اتفاقية عنتيبي ٢٠١٠:

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة(عنتيبي) الأوغندية، في ١٤ آبار عام ٢٠١٠، بعد مفاوضات دامت حوالي عشر سنوات بين الدول التسعة التي يمر بها نهر النيل، وذلك من اجل تقسيم أفضل لمياهه، ولاقت رفضاً من قبل كل من مصر والسودان، لأن هذه الاتفاقية تنهي الحصص التاريخية لمصر والسودان، إذ نصت الاتفاقية على أن تنتفع دول حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد حوض نهر النيل وكما مبين في الملحق رقم (٤)، وقد أعلنت وزيرة الموارد المائيّة الأوغندية (جينفر مويانجو)، أن الاتفاقية ستضمن تقاسماً أكثر عدالة لمياه أكبر نهر في القارة الأفريقية[٤].

ص- اتفاقية إعلان المبادئ بين مصر والسودان وأثيوبيا حول سد النهضة ٢٠١٥.

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة السودانية (الخرطوم)، في ٢٠١٥/٣/٢٣، بين كل من (مصر، السودان، أثيوبيا)، إذ ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية، بشأن سد النهضة الأثيوبي[٥]:

---

[١] زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: ازمه سد النهضة، اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني – استراتيجيات الحل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢١٦.

[٣] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع تطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٦.

[٤] نادية عبد الفتاح، الاتفاقية الإطارية(عنتيبي): المفاهيم القانونية والسياسية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الافؤيقي٢٠١٠ -٢٠١١، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧٨.

[٥] مبادئ فتحت أبواب الأمل في مياه النيل، العدد ٨٧٣١، صحيفة الأهرام المسائية، القاهرة، الثلاثاء ٢٤اذار ٢٠١٥.

١- التعاون على أساس التفاهم المشترك، والمنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، مبادئ القانون الدولي.

٢- الغرض من السد النهضة هو توليد الطاقة المساهمة في التنمية الاقتصادية، ومن خلال توليد الطاقة النظافة والمستدامة، الأمر الذي يكون محفز للتعاون العبر للحدود وتحقيق التكامل الاقتصادي.

٣- يتم إعطاء الأولوية لدول المصب، بخصوص شراء الطاقة المتولدة من سد النهضة.

٤ – مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

٥- مبدأ الاستخدام المنصف والعادل للموارد المائيّة، وعدم التسبب بالضرر للأخرين المستفيدين من نفس الموار المائيّة.

٦- مبدأ التعاون في تبادل المعلومات، والتعاون في الملء الأول وإدارة السد.

٢- الخلافات حول الاتفاقيات الدولية المائيّة وموقف مصر منها.

أولا- خلافات دول منبع نهر النيل:

تمثلت نقاط الخلاف الرئيسة بشأن الاتفاقيات الدولية المنظمة لمياه نهر النيل، في تمسك مصر والسودان بإلزامية الاتفاقيات التي عقدت في الماضي، تحت نظرية توارث الاتفاقيات، والحقوق التاريخية والمكتسبة، بينما تطالب دول حوض النيل الأخرى، ولاسيما(أثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، كينيا)، بإعادة النظر في الاتفاقيات القديمة التي تحكم دول حوض النيل، وذلك بدعوى أن الحكومات الوطنية لم تبرم تلك الاتفاقيات، وإنما الاحتلال هو من وقعها بالنيابة عنها، إضافة إلى مطالبتها بالاستغلال المتساوي لمياه حوض النيل، إذ ترى تلك الدول أن هناك حاجة لدى بعضها وخصوصاً(كينيا، تنزانيا)، لموارد مائية متزايدة[١].

ولا تعترف دول منبع نهر النيل بالاتفاقيات التاريخية، التي تنظم استخدامات مياه النيل، والتي تعطي لكل من مصر والسودان حقوقهما في مياه النهر، إذ تعدّ دول المنبع بانها إرث من العهد الاستعماري الذي كان مسيطر على تلك الدول، وتقدم دول المنبع الاتفاقية الإطارية(اتفاقية عنتيبي)، والتي وقعتها ست منها وبشكل منفرد، ودون موافقة دولتي المجرى والمصب(مصر والسودان)، كبديل عن هذه الاتفاقيات، وأن كان أسلوب رفض تلك الاتفاقيات يختلف من دولة إلى أخرى[٢]، إلا أنه أثيوبيا دائما ما تؤكد "أنها تملك مياه النيل، والذي ينبع من أراضيها، وأن من حقها إقامة المشاريع التي تخطط لها، حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى، إذ ترى أن مشاريعها هي بالأساس لإطعام شعبها الذي تفتك به المجاعة"، أما تنزانيا، فترى" أن من حقها بيع المياه كما يبيع العرب البترول"، في حين أن أوغندا تطالب من مصر والسودان بثمن تخزين المياه بها، وهو نفس الأمر الذي تطالب به كينيا، وفي المقابل فإن مصر والسودان تتمسكان بهذه الاتفاقيات التاريخية، وترفض ما سواها، وتعدّها سلب لحقوقها التاريخية في مياه نهر النيل[٣].

ومن الجدير بالذكر، أن أثيوبيا بالرغم من مطالبتها بإلغاء الاتفاقيات السابقة، لأنها وقعت في عهد الاستعمار، نجد أنها قد كانت دولة مستقلة طوال سنوات القرنيين التاسع عشر والعشرين، ولم يتم احتلالها

[١] نجلاء مرعي الأمن المائي العربي: التهديدات وآليات المواجهة، العربي للنشر والتوبع، القاهرة، ٢٠٢١، ص١٢٤.
[٢] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.
[٣] ولاء الشيخ، مياه النيل: الأزمة والحل، كتاب اليوم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩١ -٩٢.

خلال تلك الفترة، سوى لفترة خمس سنوات من قبل إيطاليا (١٩٣٦ –١٩٤١)، وخلال هذه السنوات لم تعقد أثيوبيا فيها أية اتفاقيات، بين أية دول حوض النيل وعلى الأطلاق.

ولم يكن الوضع التنزاني مختلفاً عن أثيوبيا، إذ أصدرت الحكومة التنزانية تعليمات من قبل الرئيس التنزاني الأسبق(جوليوس نيريري[*])، وهي عبارة عن بيان في شهر تموز عام ١٩٦٦، والذي عرف باسم(مبدأ نيريري)، إذ أعلنت تنزانيا فيه، أنها غير ملزمة بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة والخاصة بمياه حوض النيل، كما أيدت كل من كينيا وأوغندا هذا البيان، ثم وقعت كل من (تنزانيا، رواندا، بوروندي)، اتفاقية (نهر كاجيرا) عام ١٩٧٧، والتي اعتمدت بدورها رفضاً لاتفاقية عام ١٩٢٩، وكان الوضع الكيني مشابهاً لوضع أثيوبيا وتنزانيا، وبعد فترة قليلة من استقلالها، بان الاتفاقيات التاريخية الموقعة بالنيابة عنها تعدّ باطلة، لأنها تعرض سيادتها للخطر، وتبنت تلك الدول (مبدأ نيريري)، إضافة إلى ذلك، منحت مصر فترة سنتين لوقف تنفيذ الاتفاقيات التاريخية، إذ انتهت هذه الفترة في ١٢كانون الأول عام ١٩٦٥، وعلى غرار كل من(أثيوبيا، كينيا، تنزانيا)، أعلنت أوغندا أنها لا تعترف بأي اتفاق بشأن مياه النيل، تم التوقيع عليها دون مشاركتها[١].

ويمكن إجمال أهم الخلافات دول منبع نهر النيل بخصوص الاتفاقيات حوض نهر النيل بالآتي[٢]:

أولا– عدم مشروعية اتفاقيات مياه النيل السابقة، والمطالبة بالتغير، وذلك كونها أبرمت في حقبة الاستعمار، ومن ثم تدعو دول المنبع بإحلالها لاتفاق جديد.

ثانيا– عدم الأخذ بشرط الإخطار المسبق، عند القيام بالمشارع المائيّة الوطنية أو الجماعية أو الفردية، على مجرى حوض نهر النيل، إذ ترى دول المنبع عدم التقيد بالإخطار المسبق كشرط سابق على أي المشاريع المائيّة التي تزعم أنشائها، لأن ذلك يعوق من المشاريع التنموية.

ثالثا– سعي دول المنبع لتمرير اتفاق إطاري تعاوني جديد، بغية إنشاء مفوضية دائمية لدول حوض النيل، بصرف النظر عن مشاركة دولتي المجرى والمصب (مصر، السودان)، وذلك عوضاً عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع مياه النيل، مع فتح باب الانضمام إليها في المستقبل، بحيث تستطيع الذهاب للدول المانحة لتمويل مشاريعها التنموية.

كما تتبنى دول منبع نهر النيل موقفاً رافضاً للكيفية التي تمت بموجبها تقسيم مياه نهر النيل، إذ ترى تلك الدول أنه من الضروري النظر إلى معيارين رئيسين عند تقسم مياه نهر النيل، وهما المعيار الأول: مساحة التصريف في كل دولة من دول حوض النيل، والمعيار الثاني: مدى مساهمة كل دولة في الإيراد المائي لنهر

(*) جوليوس نيريري: كان ناشط ومنظر سياسي في تنزانيا، ومناهض للاستعمار في تنزانيا، ولد عام ١٩٢٢، في في مدينة بوتياما شمال غرب تنزانيا، وهو الابن (٢٥) لزعيم قبيلة زاناكي، أحد قبائل تنجانيقا، والذي كان لدية (٢٢) زوجة، ويعتبر نيريري أول رئيس لتنزانيا بعد استقلالها، واتحاد شطري تنزانيا (تنجافيا، ونجبار)، وظل رئيساً لتنزانيا منذ تأسيسها عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٨٥، عندما إعلان تقاعده بشكل طوعي، وحاز على العديد من الأوسمة والتكريمات التي منها(جائزة نهرو للتفاهم الدولي عام ١٩٧٦، وجائزة لينين للسلام عام ١٩٨٧، وجائزة اليونسكو" سيمون بوليفار الدولية" عام ١٩٩٢)، وتوفي عام ١٩٩٩ في العاصمة البريطانية (لندن)، للمزيد ينظر: نيريري.ز أول رئيس لتنزانيا ورائد الاشتراكية ذات الجذور الإفريقية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٢.

(١) Tayie, M.S, the Hydro politics of the Nile River basin in: Negm AM (ed) The Nile Rive, Springer Intonational Publishing, 2017, p. 608.

(٢) نادر نور الدين محمد، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع، مصدر سبق ذكره ص ١٦٠.

النيل[١]، وترتيباً لما سبق، ترى دول منبع نهر النيل أنه بالنظر إلى معيار مساحة التصريف للنهر في كل دولة من دول الحوض، إذ تعطي هذه المساحة الأولوية للسودان وتليها أثيوبيا ثم مصر ثم باقي دول حوض النيل الأخرى، أما معيار مدى مساهمة كل دولة بالإيراد المائي لنهر النيل، إذ تأتي أثيوبيا بالمرتبة الأولى من حيث مساهمتها بموارد نهر النيل، وتليها كينيا ثم تنزانيا، في حين لا تسهم السودان إلا ما نسبته(١%) من إجمالي إيراد نهر النيل، وتأتي مصر بالمرتبة الأخيرة، كما أن الأخذ بالمعيارين أعلاه دون غيرهما، يعتبر من الأمور التي يتفق معها المنطق العلمي والعملي في عملية تقسيم المياه[٢].

وقد نادت مؤخراً دول منبع نهر النيل بفكرة (بيع المياه دولياً)، واخذ شيء مادي مقابل المياه من كل من مصر والسودان، ولاسيما وأن هاتين الدولتين لا تسهمان معاً إلا بما لا يزيد عن (١%) من إجمالي إيراد نهر النيل، كما تجددت المطالبة بتلك الفكرة من قبل دول منبع نهر النيل ولأكثر من مرة، لاسيما بعد أن أصبحت مسألة **(بيع المياه)**، تحظى بالقبول الدولي، خاصة في أعقاب إقرار **(مبادئ دبلن**(*)**)**[٣].

ثانيا– موقف مصر من الاتفاقيات:

الموقف المصري من اتفاقيات مياه النيل:

دائما ما تؤكد مصر على استمرار مشروعية اتفاقيات مياه النيل السابقة، إذ تنهض مصر بعدد من الحجج في إثبات مشروعية الاتفاقيات السابقة، ومن ثم تأكيد وإثبات حقوقها في تلك المياه، وهي مستندة على مبدأين أساسيين هما:

١– مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات(*).

٢– مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

وسيتم تقديم تحليل لهذين المبدأين، في ضوء الحجج والدفاعات التي قدمتها مصر لتأكيدها على حقوقها في مياه النيل (إذ تجدر الإشارة، إلى أن الموقف المصري يمثل كل من مصر والسودان، باعتبارهما دولتي المصب والمجرى، وفي مواجهة مواقف دول منبع نهر النيل).

١– مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات:

---

[١] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

[٢] محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

(*) **مبادئ دبلن**: وهي المبادئ التي تم إقرارها في المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة، في كانون الثاني ١٩٩٢، والمنعقد في العاصمة الألمانية(دبلن)، وهذه المبادئ تتضمن توجيهية لكيفية إدارة الموارد المائية العذبة، من حيث: أولا: أهمية المياه وقيمتها كمورد أساسي لاستمرار الحياة وتحقيق التنمية والحفاظ على البيئة، ثانيا: ضرورة إتباع منهج المشاركة في تنمية الموارد المائية وإدارتها، بالشكل الذي يجعل من مخططي وصانعي السياسة المائية ومستخدميها، جزءاً من هذه العملية، ثالثا: التأكيد على دور المرأة في الحفاظ على الموارد المائية وإدارتها وحمايتها، رابعا: الاعتراف بالمياه كسلعة اقتصادية، وذلك لقيمتها الاقتصادية في مختلف الاستخدامات، وشكلت هذه المبادئ منطلق للوثيقة الأساسي التي دارت حولها المناقشات الخاصة بـ(قمة الأرض)، والمنعقدة العاصمة الأرجنتينية (ريو دي جانيرو) في حزيران ١٩٩٢، للمزيد ينظر: محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن الـ(٢١)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

[٣] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

(*) **مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات**: وهي عملية حلول دولة محل دولة أخرى، من ناحية مسؤولياتها من حيث علاقاتها الدولية، وانتقال الحقوق والالتزامات الدولية من الدولة السلف إلى الدولة الخلف، وذلك كنتيجة لما طرأ على كيان الدولة الإقليمي من تغيرات، الأمر الذي ينشأ عنه تبدل في السيادة على إقليم الدولة التي طراء عليها هذه العملية، للمزيد ينظر: شريف عبد الحميد حسن، الاستخلاف الدولي على المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١٥ – ١٦.

على الرغم من حقيقة أن موضوع خلافة الدول فيما يخص قانون المعاهدات، قد حظى باهتمام دولي كبير، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، إذ كان محلاً للجدل، وعلى نطاق واسع وخاص، وذلك بسبب حركات الاستقلال الوطني، وحصول دول العالم الثالث على استقلالها، ومع ذلك لا توجد ثمة نظرية متكاملة تحكم هذا الموضوع، وحتى العهد القريب، وبالتحديد حت عام ١٩٧٨، وذلك حين أسفرت الجهود الدولية المبذولة من جانب الهيئات والمجاميع الدولية المعنية بتطوير القانون الدولي، وعلى رأسها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، عن توقيع معاهدة خاصة بهذا الشأن، والمقصود هنا اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات، وذلك في ٢٣آب عام ١٩٧٨[١].

وقد كان مبدأ (الاستخلاف الدولي للمعاهدات)، مثار جدل واسع بين الدول الأفريقية عند استقلالها، ولاسيما ما يتعلق بتوارث الحدود السياسية، وعلى الرغم من عدم احتواء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على إشارة مباشرة لمسألة الحدود، وعدم صدور أي قرار بشأنها في إطار المؤتمر التأسيسي للمنظمة عام ١٩٦٣، إلا أن المؤتمر قد كشف عن تبلور اتجاه عام بين غالبية الدول الأفريقية، وهذا الاتجاه كان مضمونة القبول بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الأمر الذي سرعان ما عبر عن نفسه رسمياً في صورة مشروع، تقدمت به دولة تنزانيا، إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، والمنعقد في القاهرة، في تموز ١٩٦٤،بهدف إقرار ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك كوسيلة للحد من المنازعات بين الدول الأفريقية، وهذا المشروع لاقى قبول غالبية الدول الأفريقية، وصدر القرار المرقم(١٦/١)، والذي يحض الدول في منظمة الوحدة الأفريقية، على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، إذ لم على هذا القرار سوى (الصومال – المغرب)[٢].

وقد انطلق الموقف المصري في الرد على حجج دول منبع حوض النيل، والداعية إلى بطلان اتفاقيات مياه النيل السابقة، من التأكيد على مبدأ (التوارث الدولي للمعاهدات)، ويتمحور الرد المصري، حول وجوب التزام دول الحوض بالاتفاقيات المبرمة والموروثة وفق المادتين(١١ [٣])(١٢)، من (**اتفاقية فيينا**[*]) لعام ١٩٧٨، حول مبدأ توارث الدول والحكومات للمعاهدات الموقعة سابقاً، وذلك ريثما يتم التوصل إلى صيغة

---

[١] احمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١٧.

[٢] محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٩٣-١٩٤. وينظر أيضا: احمد الرشيدي، الحدود الجنوبية لمصر، في احمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٦.

[٣] المادة (١١) اتفاقية فيينا١٩٧٨: وهي المادة التي استغرقت قدراً كبيراً من المناقشات من جانب لجنة القانون الدولي، والتي اضطلعت بمهمة صياغة مشروع الاتفاقية، لتؤكد على خصوصية معاهدات الحدود، إذ قررت ما يلي (لا تؤثر خلافة الدولة في حد ذاتها على: أ- الحدود المقرر بمعاهدة، ب- الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام الحدود، ينظر: احمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

[*] اتفاقية فيينا: تم اعتماد هذه الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها في ٢٣/٥/ ١٩٦٩، وقد دخلت حيز التنفيذ في ١٩٧٨/١/٢٧، وقد صادقت عليها (١١٦) دولة حتى عام ٢٠١٨، وتعتبر اتفاقية فيينا واحدة من أهم صكوك قانون المعاهدات، وأصبحت دليلاً ذو حجية على المنازعات الخاصة بتفسير المعاهدات، إذ وضعت القواعد والإجراءات والمبادئ والتوجيهات الشاملة في كيفية تعريف المعاهدات، وصياغتها وتعديلها وتفسيرها وكذلك في استخدامها، وتمثل اتفاقية فيينا تدويناً للقانون الدولي العرفي، وممارسات الدولة بخصوص المعاهدات، للمزيد ينظر: هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٤، ص ٦٢٨.

معاهدة جديدة، وهو الأمر الذي ترفضه دول المنبع، وتؤكد مصر على أن هذه الاتفاقيات تعدّ سارية المفعول، من جهة القانون الدولي، ولا يستطيع أي طرف التنصل منها، حسب ما تؤكده معاهدة فيينا أعلاه[١].

وفي هذا السياق، أكد الدكتور (صلاح الدين عامر)، أستاذ القانون الدولي في جامعة القاهرة أن"

القول بأن اتفاقيات مياه النيل السابقة، بأنها اتفاقيات استعمارية، لا أساس له من القانون، فهذه الاتفاقيات دولية نافذة، وأساس نفاذها أن هناك نوعية من الاتفاقيات الدولية قد استثنيت من أي أثر يمكن أن ينال منها، وهي اتفاقيات الحدود، أي ذات طبيعة معينة، ومنها المتعلقة بالأنهار والمياه، وهذه الاتفاقيات تسري في مواجهة الدولة الخلف، حتى لو كانت الدول التي أبرمتها دولاً استعمارية، وهذا المبدأ مقرر بموجب المادة(١٢)، من اتفاقية فيينا، بشأن توارث المعاهدات الدولية، وقد أقرت محكمة العدل الدولية، في حكم حديث لها عام ١٩٩٧، وذلك في نزاع بين دولتين(المجر، سلوفاكيا) هذا المبدأ، وبموجب ذلك أقرت أنه أصبح جزءاً من القانون الدولي العام العرفي، والملزم لجميع الدول، بصرف النظر عما كانت من أطراف اتفاقية فيينا بشأن المعاهدة أو لا، وبالتالي، فإن جميع دول الحوض ملزمة بالاتفاقيات السابقة"[٢].

والجدير بالذكر أن معظم تصريحات محمد نصر الدين علام، الذي كان يشغل منصب وزير الموارد المائيّة والري الأسبق، وكذلك حسين العاطفي، والذي شغل منصب وزير الموارد المائيّة المصري الأسبق، كانت تؤكد على ضورة احترام مشروعية اتفاقيات مياه النيل السابقة، وذلك كونها تجسيداً لقاعدة التوارث الدولي للمعاهدات في القانون الدولي، إضافة إلى ذلك ما أكده وزير الموارد المائيّة السوداني الأسبق(كمال علي محمد)، بالقول" إن مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات ليس بدعة سودانية أو مصرية، وإنما هو أحد المبادئ الرئيسة التي أقرتها اتفاقية فيينا لعام١٩٧٨، والتي تقضي بأن تخلف الدولة ما ورثته من الدولة السلف"[٣].

ويتضح من مضمون تلك التصريحات السابقة (المصريّة، السودانية)، بأن مبدأ (التوارث الدولي للمعاهدات) يمثل أحد أبرز الدعائم والسند القانوني والسياسي، التي ترتكز عليها الحجج المصريّة والسودانية، في ثبات مشروعية اتفاقيات مياه النيل السابقة.

٢- مبدأ الحق التاريخي المكتسب:

تعرف الحقوق المكتسبة في القانون الدولي للأنهار: بأنها تلك الحقوق التي تنشأ عن الاستغلال المتواتر ولفترة طويلة من الزمن، ودون اعتراض باقي دول مجرى النهر، بما ينشئ اقتناعاً عاماً، بأن هذه الحقوق واجبة الحماية، أي أن الحق المكتسب أو الاستخدام السابق في نطاق القانون الدولي للأنهار الدولية المعاصرة، إنما يعني أن أول من استخدم مياه النهر يصبح صاحب حق مشروع فيها، وهو ما يعطيه الأولوية على كل من يأتي بعده لاستخدام مياه ذات النهر[٤]، ويعتبر مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار، التزاماً دوليا، جرى عليه العمل في الكثير من حالات تقسيم المياه بين الدول المشاطة للنهر الدولي، وذلك استناداً إلى ما يهدف إليه هذا الالتزام، من استقرار أوضاع الدول المستفيدة من جهة، أو ارتباط هذا الالتزام

---

[١] حسن عبد الله، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٠٢.
[٢] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.
[٣] المصدر نفسه، ص٢٥٢.
[٤] محمد شوقي عبد العال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٣-١٥.

بمبدأ حسن الجوار من جهة أخرى، ولعل ما يؤكد ذلك هو الاتفاقيات الدولية العديدة، والتي أبرمت بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية، والتي وضعت أساساً لاقتسام المياه بينها، إذ اعترفت تلك الاتفاقيات وبشكل صريح، باحترام الحقوق التاريخية المكتسبة، وقد سبق للفقه والقضاء الدولي التأكيد أيضا على هذه المبدأ[١].

ويؤكد الفقيه(كافليس)، على الحقوق التاريخية المكتسبة بقوله" إن تلك الحقوق ذات اعتبار خاص، لأنها تمثل أولوية عن غيرها في الاستخدام، طالماً أنها كانت عادلة منذ البداية، والدول التي تريد إقامة مشاريع جديدة وتجادل في الحصص التاريخية، عليها أن تقدم تعويضاً مناسباً للدولة التي اعتادت على الاستعمال التاريخي للمياه[٢].

ويقوم هذا المبدأ على فكرة ذات مضمون هي ضرورة احترام الكيفية التي جرى بها العمل في تقسيم، واستخدام مياه النهر الدولي فيما بين الدول، المتشاركة في مجراه، ولكن بشرط أن يكون هذا التقسيم واستخدام المياه قد جرى تطبيقه لفترة تاريخية طويلة، وإلى الحد الذي تصبح معه حصة المياه التي تستخدمها الدولة واقعاً متواتراً، ولفترة طويلة، ودون اعتراض باقي دول النهر، إذ تصبح هذه الحصة من المياه ذات أهمية حيوية، ومفيدة في حياة الدولة المستفيدة[٣]، وقد جرى الفقه الدولي على وصف هذا الحق بأوصاف تعكس هذا المضمون منها(الحقوق الطبيعية، الحقوق القديمة، الحقوق التاريخية)، وقد أوضحت الحقوق المكتسبة عرفاً دولياً، ويؤكد هذا أن الاتفاقيات الدولية العديدة، والتي أبرمت بين الدول النهرية بعضها البعض، قد اعترفت صراحة باحترام الحقوق التاريخية، وأخذها في الاعتبار، وهو ما أكده كل من الفقه والعمل الدوليين[٤].

وترجع أهمية مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، لكل دولة من دول حوض النيل في مياهه، في أن هذه الحصص تعبر عن الحاجات الفعلية لهذه الدول، وذلك من حيث اعتماد اقتصادها وحاجات شعبها في المجالات المختلفة (الزراعية، الصناعية، مياه الشرب، وغيرها)، على هذه الحصص، ومن هنا تتضح حاجة كل دولة لحصتها التاريخية المكتسبة في مياه النيل[٥]، واحترام مصر لهذه الحصص يبرز من عدة نواحي هي[٦]:

١- تأتي أولوية هذه الحقوق من كونها تؤدي إلى ثبات واستقرار الأوضاع الدولية، كما أنها تبين الكيفية التي ارتضت بها الدول المتشاطئة للأنهار الدولية، في تقسيم المياه على مدى تاريخها، وتعد الحصة التي تحصل عليها كل دولة من دول المشتركة في نهر النيل، حقاً تاريخياً، وذلك لكونها تمتعت بها وأنشأت اقتصادها وبنيتها الاجتماعية على مر التاريخ على تلك الحصة.

---

(١) نجلاء مرعي، سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٣) هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع تطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٦.

(٤) محمد عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.

(٥) حسام الإمام، النيل مستقبل الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٣٢.

(٦) محمد عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.

٢- ويأتي التزام مصر بمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، وذلك استناداً إلى قاعدة القانون الدولي العام العرفية، والتي تقضي إلى أن لكل دولة من دول حوض النيل لها هذا الحق، إذ تعد هذه القاعدة من أهم أسس تحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك لصلتها الماسة بالمصالح المباشرة للدول، والتي تقع على مياه الأنهار الدولية نموها الاقتصادي والاجتماعي.

٣- إن التزام مصر بهذه الحقوق ناشئ من الناحية القانونية المباشرة والمحضة في أنه التزام المتبادل ناشئ من الاتفاقيات الدولية، التي أبرمت بين العديد من دول حوض النيل، إذ تكشف هذه الاتفاقيات عن التزام هذه الدول جميعها من الناحية القانونية، بمنح الأولوية المطلقة للحقوق التاريخية لمياه نهر النيل المعمول بها، وإعطاء هذه الحقوق أولوية دليل على الالتزام باحترامها احتراماً متبادلاً.

ودائما ما تؤكد تصريحات المسؤولين والخبراء في مصر والسودان، على هذا المبدأ في المناسبات والملتقيات، وذلك باعتباره سندًا قانونيًا لإثبات الحقوق المائيّة المصريّة في مياه النيل، ففي أذار من العام ٢٠٠٤، صرح وزير الموارد المائيّة والري المصريّة الأسبق(محمود أبو زيد)، في الدورة الجديدة لوزراء مياه حوض النيل، والتي عقدت في العاصمة الكينية(نيروبي) على " التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل، كما طرح في نفس السياق فكرة استفادة دول حوض النيل بجزء من الفواقد المائيّة للتساقط المطري على حوض النيل[١]، كما صرح مساعد وزير الخارجيّة المصري الأسبق(عبد الله الأشعل)، في شهر آذار من العام ٢٠٠٤، بالقول" أن حقوق مصر في مياه النيل تكفلها على المستوى القانوني بعض الاتفاقات منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبناء على هذه الاتفاقيات استقر لمصر نوعان من الحقوق: الأول الحقوق المكتسبة، وهي التي تكونت عبر فترة زمنية طويلة، والنوع الثاني: هو الحقوق التاريخية، التي لم يتنازع عليها أحد إلا مؤخراً[٢].

ومن الجدير بالذكر، أن الخلافات بين دول حوض النيل فيما يخص مسألة المياه، لا تقتصر فقط على الاتفاقيات حوض النيل السابقة، وإنما هناك خلافات أخرى، والتي يمكن ذكرها بالآتي:

أ- الخلافات حول تقسيم المياه:

تعدّ مسالة تقسيم المياه وإعادة النظر في المعايير والاعتبارات التي يتم على أساسها توزيع المياه بين دول حوض النيل، إحدى القضايا الخلافية والشائكة في ملف العلاقات بين دول حوض النيل، إذ تتعمد دول المنابع إثارة هذه القضية من فترة إلى أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى صبغ نمط التفاعلات الإقليمية في منطقة الحوض بالطابع الخلافي، فمن جهة تطالب دول منابع نهر النيل بإعادة تقسيم المياه نهر النيل، وإعادة توزيع الحصص المائيّة بين جميع الدول في الحوض، وعدم استئثار دولتي المصب والمجرى بالإيراد المائي لنهر النيل، ومن ثم تطرح تلك الدول معاير معينة، إذ ترى أنها الأولى بالاتباع عند تقسيم مياه النيل، أي أنها ترى أن هناك معيارين عند تقسيم المياه هما، المعيار الأول: وهو مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض، والعيار الثاني: هو مدى مساهمة كل منها بالإيراد المائي لنهر النيل، وفي المقابل ترفض كل من

---

[١] نجلاء مرعي، سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[٢] نهر النيل، بؤر صراع جديدة في أفريقيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.ISIamonline.net. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٢/١٣.

مصر والسودان مسألة إعادة تقسم مياه حوض النيل، وتطرح كلاهما عددًا من المعايير، هي الأولى بالاتباع من وجهة نظرهما، عند تقسيم مياه حوض النيل، إذ يستندان إلى مبدأ(الاستخدام العادل والمنصف) لموارد حوض النيل، وتدعوان إلى أعمال هذا المبدأ عند النظر في مسألة تقسيم الحصص المائيّة في حوض النيل[١].

ب- الخلاف حول شرط الإخطار المسبق:

يقصد بشرط الإخطار المسبق، التزام الدولة المتشاطئة لنهر دولي ما عندما تعتزم القيام بمشروع قد يسبب ضرر لدولة متشاطئة أخرى، أن تقوم بإخطار تلك الدولة التي قد تتأثر بالمشروع، بالمعلومات والبيانات الهندسية والعلمية والبيئية الدقيقة والمتعلقة بذلك المشروع، وأن تمنحها فترة زمنية مناسبة لدراسة المشروع، ويتم بعدها طرح الملاحظات والاعتراضات على المشروع إن وجدت، لكي يتم التشاور بينهم لدرء الأضرار المحتملة أو تخفيضها، مع التزام الدولة المستفيدة بدفع التعويضات اللازمة[٢]، وترفض دول منابع حوض النيل، شرط الأخطار المسبق عند القيام بالمشروعات المائيّة المحلية، وذلك لرفضها بالأساس لاتفاقيات السابقة، ولاسيما اتفاقيتي (١٩٢٩ -١٩٥٩)، اللتان تنصان على شرط الإخطار المسبق، إذ تنادي دول المنابع حوض النيل، وعلى راسها أثيوبيا بضرورة أن يكون الالتزام بشرط الإخطار المسبق، وقبل تنفيذ المشاريع المائيّة المحلية التزاماً تبادلياً، ويسري على الطرفين معاً، سواء كانت دول المنبع أو المصب، كما تنادي أثيوبيا ودول المنبع الأخرى، بضرورة قيام كل من مصر والسودان بإخطارها مسبقاً بأية ترتيبات أو مشروعات تزمع اتخاذها أو تنفيذها[٣].

ج- قضية مياه النيل بعد الاتفاقية الإطارية(عنتيبي):

تطورت الأحداث بين دول حوض نهر النيل، لاسيما بعد ما قامت اطراف دولية بدعم وتمويل مبادرة حوض النيل، وتقديم الدعم لدول المنبع، وخاصة أثيوبيا، ضد دولتي المصب(السودان، مصر)، إذ كان مشروع المبادرة يتمثل في ثلاثة محاور، المحور الأول: يمثل المشاريع ذات الرؤية المشتركة لدول حوض النيل، مثل الحفاظ على البيئة المائيّة والأرضية، المحافظة على المحميات الطبيعية والأحياء المائيّة، وغيرها، والمحور الثاني: فهو يتمثل بالمشاريع الأحواض الفرعية، مثل(الحوض الفرعي الشرقي)في الهضبة الأثيوبية، متمثلة بـ(مصر، السودان، أثيوبيا، دول البحيرات الاستوائية)، (الحوض الجنوبي)، والمتمثل بـ(مصر، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، الكونغو)، أما المحور الثالث: فهو يتمثل بالإطار المؤسسي والقانوني لتعاون دول الحوض أو ما يسمى بـ(اتفاقية عنتيبي)، وتشكيل الآلية الدائمة (مفوضية حوض النيل)، والتي تجمع دول الحوض، وتحدد العلاقة بينهما، بما يخص قضية مياه النيل[٤].

---

[١] ضياء الدين القوصي، لا تفاوض على حصة مصر، العدد٣٧٨، مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤/٧/٢٤

[٢] محمد شوقي عبد العال، الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل، القاهرة، العدد ٨، مجلة دراسات مصرية أفريقية، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨.

[٣] محمد شوقي عبد العال، الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

[٤] محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الأثيوبي، قضية سياسية أم إشكالية فنية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

وخلال جولات التفاوض بين أعضاء المبادرة في مدينة كينشاسا والإسكندرية وشرم الشيخ، بلغ الخلاف بين أعضاء ذروته، الأمر الذي دفع بدول منبع نهر النيل إلى عقد اجتماع في (عنتيبي) الأوغندية في ١٤ايار ٢٠١٠، من اجل توقيع اتفاق تنظيم التعاون وإدارة الموارد المائيّة بين دول حوض النيل، وتم التوقيع من قِبل(أثيوبيا، تنزانيا، رواندا، أوغندا)، وانضمت اليهم في نفس الشهر كل من (كينيا، بوروندي)، وتنص(اتفاقية عنتيبي) على إنشاء مفوضية جديدة لإدارة موارد النيل، ويكون مقرها في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، الأمر الذي يعني ضمناً عدم الالتزام بأحكام الاتفاقيات التاريخية التي تنظم الانتفاع بمياه النيل، اتفاقيتين(١٩٢٩ –١٩٥٩)، إضافة إلى السياسية التصعيدية التي انتهجتها دول المنبع بعد توقيع(اتفاقية عنتيبي) ضد مصر، وذلك بعد تصريح رئيس وزراء أثيوبيا(مليس زيناوي)، بأن المشكلة مع مصر وليس السودان، وذلك في محاولة منه لاختراق التنسيق بين مصر والسودان[١].

لذا ترى مصر أن ما أقدمت عليه دول المنبع من التوقيع منفردة على مشروع الاتفاق الإطاري، يعد مخالفة قانونية للقواعد الإجرائية المتفق عليها في مبادرة حوض النيل، والتي تقتضي بأن يكون تبني مشروع الاتفاق بتوافق الآراء، وليس بالأغلبية، وبالتالي تعدّ الاتفاقية خارج إطار المبادرة، كما أن هذه الاتفاقية لن تلزم مصر، وليس لها أي تأثير قانوني على حقوقها التي تكفلها الاتفاقيات الحالية، وبالتالي لا يجوز الاحتجاج على الاتفاقيات التاريخية بموجب هذه الاتفاقية، التي وقعت عليها دول المنبع منفردة.

د- مخطط السدود الأثيوبية:

بعد قرار إنشاء السد العالي من قبل مصر، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أثيوبيا بعثة كبيرة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي في بداية عام ١٩٥٨، وذلك لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنموية عل نهر النيل الأزرق بأثيوبيا رداً على مشروع السد العالي، وبعد دراسات استمرت ست سنوات، تم نشر خطة مكتب الاستصلاح الأمريكي في عام ١٩٦٤، والتي اشتملت على(٣٣) مشروعاً على نهر النيل الأزرق وروافده، وفي عام ١٩٨٨، انتهت أثيوبيا من إعادة وتحديث دراسة تلك المشروعات مرة أخرى، من خلال مكتب استشاري فرنسي(BECOM)، وعدد من المكاتب الاستشارية الهولندية، والتي نجحت في مضاعفة السعة التخزينية للسدود[٢].

وتتمثل الآثار السلبية للسدود الأثيوبية على مصر من حيث أن السعة التخزينية للسدود، وفي كميات المياه التي يتم تحويلها للزراعات المروية، إذ أن السعة التخزينية للسدود ستكون مخصوما من مخزون المياه أمام السد العالي، كما أن استخدام المياه للري ستكون مخصومة من الإيراد السنوي لنهر النيل إلى مصر.

---

[١] إيهاب حسين احمد فوزي، الرؤية المستقبلية لمواجهة الأثار السلبية لسد النهضة الأثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهر، ٢٠١٤، ص٣٦.

[٢] محمد نصر الدين علام (وزير الموارد المائية والري المصري الأسبق)، أزمة سد النهضة الأثيوبي، قضية سياسية أم إشكالية فنية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٣ -١٢٤.

هـ- سد النهضة الأثيوبي:

أعلنت أثيوبيا في شهر شباط من العام٢٠١١، عن عزمها إنشاء(سد بوردر)، على نهر النيل الأزرق، والذي يعرف أيضا بـ(سد هيداسي)، وبسعة تخزينية تقدر بحوالي(١٦.٥) مليار م^{٣} سنوياً، وتم اسناد إنجاز هذا المشروع إلى (شركة ساليني) الإيطالية، ثم اطلق عليه(مشروع اكس)، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير، وتم وضع حجر الأساس في شهر نيسان من العام ٢٠١١، وبعدها تم تغير الاسم ليصبح فيما بعد(سد النهضة)، وهذا السد يمثل احد السدود الكبيرة التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٣، ويقع السد في نهاية نهر النيل الأزرق، داخل الحدود الأثيوبية، في منطقة **(بني شنقول جوميز**[*]**)**، وعلى بعد حوالي(٢٠-٤٠) كم من الحدود السودانية، والسد على ارتفاع(٥٠٠-٦٠٠) م فوق مستوى سطح البحر[١].

لقد اتضح فيما سبق، كيف افتقرت دول حوض نهر النيل إلى اتفاقية مشتركة ومستقرة، تجمعهم في شأن اقتسام منافع المياه، التي تحملها أنهار حوض النيل، ولاسيما وأن الاتفاقيات الموجود بين بعض الدول، هي في الأغلب اتفاقيات ثنائية، لا تشكل إطاراً جامعاً ومرجعاً فاصلاً لكل نزاع بين دول المنبع ودول المصب، ألا أن تلك الاتفاقيات قد جسدت بؤر توتر في العلاقات بين دول حوض النيل، لاسيما وأن تلك الاتفاقيات لا تحظى بالقبول الكامل من تلك الدول، لذا أصبح النظام الإقليمي لحوض النيل يخلو من أي إطار قانوني يحظى بالقبول العام، وظلت مسألة تقاسم مياه النيل احدى القضايا الخلافية في ملف العلاقات بين دول حوض النيل.

وعلى مر التاريخ شكلت منطقة حوض النيل دائرة عظيمة الأهمية في السياسة الخارجيّة المصريّة، إذ كانت ومازالت محوراً أساسياً يتجه إليه اهتمام صانع القرار المصري، ولا يرجع ذلك فقط لموقع مصر الجغرافي كحارس للبوابة الشمالية الشرقية للقارة الأفريقية فحسب، وإنما وفي المقام الأول إلى نهر النيل، والذي يمثل عماد الحياة والتنمية في مصر، إذ لعب النهر دوراً حيوياً في ربط مصر بدول شرق ووسط أفريقيا، والواقعة على حوض النيل، كما وثق النهر العلاقات بين تلك الدول، وقد أشار رئيس الوزراء البريطاني الأسبق(ونستون تشرشل) في كتابه(حرب النهر)، إلى العلاقة بين دول حوض النيل، عندما شبه نهر النيل بشجرة النخيل، إذ في جزئها الأعلى نجد الخضرة، وأرض الدلتا الخصبة، أما في أرض جنوب السودان فنجد الشبه تاماً بين النيل وجذوع تلك الشجرة، والتي تمثل مشربة أعماق الجنوب[٢].

بناء على ما سبق، ونظراً لأن مياه نهر النيل تشكل أساسا لأية عملية تنموية حالية أو مستقبلية، وأن نهر النيل يمثل جزءاً أساسيا في منظومة الأمن القومي المصري، أصبحت الدائرة النيلية من أبرز دوائر السياسة الخارجيّة المصريّة وعبر مختلف مراحل التاريخ، كما تعدّ هذه الدائرة وبشكل دائم أحد الثوابت الرئيسية

(*) بني شنقول جوميز: هي ولاية سودانية في الأساس، وافقت بريطانيا خلال فترة احتلالها للسودان وبموجب اتفاقية عام ١٩٠٢ على ضمها إلى أثيوبيا، مقابل عدم اعتراض أثيوبيا على سريان نهر النيل في عطبرة والنيل الأزرق، للمزيد ينظر: بدر حسن شافعي، مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ١٤٤.

(١) محمود أبو العينين وعباس محمود شراقي، المؤتمر الدولي- ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٣٠ -٣١ايار، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣٤٥ -٣٥٠.

(٢) نقلا عن، سير ونستون تشرشل، حرب النهر: تاريخ الثورة ت المهدية، ترجمة عز الدين محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١.

للسياسة الخارجيّة المصريّة، إذ ارتبط بها مختلف القيادات السياسة التي توالت على حكم مصر، منذ الدولة الفرعونية إلى وقتنا الراهن، إذ كان الشاغل الأول لتلك القيادات هو تأمين وصول مياه النهر النيل، واستمرارية تدفقها إلى الأراضي المصريّة، على الرغم من اختلاف الوسائل والأساليب التي انتهجتها تلك القيادات لبلوغ ذلك الهدف المحوري، وعليه فأن ارتباط مصر بمنطقة حوض النيل ونهر النيل هو أمر فرضته وتفرضه العوامل الجيوبوليتيكة، والاعتبارات الأمنية والاقتصادية وواقع الحياة المصريّة.

الفصل الثالث

المتغيرات الإقليمية والدوليّة المؤثرة
في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية

المطلب الأول: المتغير الإسرائيلي.
المطلب الثاني: المتغير الخليجي (دول الخليج العربي).
المطلب الثالث: المتغير الإيراني.

المبحث الثاني: المتغيرات الدوليّة

المطلب الأول: المتغير الأمريكي.
المطلب الثاني: المتغير الصيني.
المطلب الثالث: المتغير الأوربي.
المطلب الرابع: المنظمات الدوليّة.

الفصل الثالث:
المتغيرات الإقليمية والدوليّة المؤثرة في السياسة الخارجيّة المصريّة تجاه دول حوض نهر النيل

تلعب المتغيرات الإقليمية والدوليّة دوراً بالغ الأهمية في تفاعلات النظم الإقليمية بشكل عام، وذلك انطلاقاً من العلاقة التوافقية التي تربط بين النظام الدولي بشكل عام، والنظم الإقليمية بشكل خاص، حيث يزيد تأثير العامل الخارجي (الإقليمي، الدولي)، في أي نظام إقليمي، كلما زادت قابلية ذلك النظام للاختراق الخارجي، وبالنظر إلى النظام الإقليمي لمنطقة حوض النيل، نجد أنه حالة مثالية للاختراق الخارجي، وذلك يرجع إلى عدة معطيات، الأولى: حالة الفقر والتخلف الشديدتان، والتي تعاني منها دول حوض النيل، حيث تصنف هذه الدول ضمن أفقر دول العالم، وذلك حسب مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثانياً: عدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي يصل أحيانا إلى تقويض نظمها السياسية، أو تفتيت كيان الدولة، وهذه الأمور هي التي تزيد من درجة قابلية تلك الدول للاختراق الخارجي، كما يوفر مناخاً ملائماً لتعاظم دور العامل الخارجي في التأثير في مجمل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمائيّة بين دول حوض النيل، وبناء على ما سبق، سيتم تقسيم الفصل على مبحثين، هما:

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية.

المبحث الثاني: المتغيرات الدوليّة.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية

تعدّ المتغيرات الإقليمية والمتعددة المستويات، ذات تأثير كبير على طبيعة السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، ففي ظل السياسات والأيديولوجيات لدول إقليم حوض نهر النيل، وضعف الإرادة السياسية الوطنية لأغلب تلك الدول، وتراجع الدور المصري في إقليم حوض نهر النيل، وبروز دولة جنوب السودان، مثلت تلك المتغيرات باباً لمزيد من التدخلات القوى الإقليمية، إضافة إلى دور القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة، ومحاولات تفعيل النزاعات والصراعات بين دول حوض النيل، وذلك بهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى التأثير على الخطط التنمية، والتعاون المشترك، وتحقيق أهداف تلك القوى على حساب دول الجوار الإقليمي لمنطقة حوض النيل[1]، وبناء على ما سبق سيتم تناول أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة وكالآتي:

المطلب الأول: متغير الكيان الإسرائيلي.

تلعب المياه دوراً مفصلياً في حياة وقوة الكيان الإسرائيلي، كما تشكل حيزاً من الاهتمام البالغ، الذي تستحوذ عليه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، كما كان حافزاً ومنذ أن وجد الكيان الإسرائيلي فوق أرض فلسطين، على احتلال المزيد من الأراضي داخل فلسطين أو خارجها، الأمر الذي يترجم ما يتطلع إليه رواد المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وذلك من خلال شعارهم (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، والذي

[1] فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسة في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٧.

تم تأكيده من قبل مؤسس الحركة الصهيونية **(ثيودور هرتزل**[*])، بين عامين ١٨٦٠ –١٩٠٤، وذلك عندما كتب في مؤلفه (الأرض الجديدة ... الأرض القديمة، أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة والقديمة هم مهندسو المياه)[١].

وتستند مطامع الكيان الإسرائيلي في مياه نهر النيل إلى نص التورات القائل" فقطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[٢]، وعلى هذا الأساس تحددت الأطماع الصهيونية في النيل وعبر تاريخها الطويل، حيث لم يكن هناك حلم استعماري أكثر ارتباطا بالمياه، كما كان الحلم الصهيوني، وشكلت نظرة الكيان الإسرائيلي تجاه نهر النيل جزءاً من النهج الإسرائيلي تجاه المياه المشتركة بينها وبين الدول العربية، حيث قامت بترجمة هذا التوجه، من خلال طرح العديد من المشاريع حول اقتسام مياه نهر النيل مع دول منطقة حوض النيل، والحصول على نسبة من مياه النيل، والمأخوذ من حصة مصر والسودان[٣]، وهذه المشاريع هي(مشروع هرتزل[*]) و (مشروع إلشيع كالي[**]) و(مشروع بؤر[***]).

(*) ثيودور هرتزل: صحفي يهودي، وهو مؤسس الهيأة السياسة الصهيونية، ويعتبر من أهم دعاة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ولِدَ في عام ١٨٦٠، في مدينة بودابست في المجر، التي كانت جزء من الإمبراطورية النمساوية، درس القانون في جامعة فيينا، ثم عمل مراسلاً لصحيفة نمساوية في فرنسا، وفي عام ١٨٩٥، ألف دراسة بعنوان (دولة اليهود.. محاولة لحل عصري للمسالة اليهودية)، إذ أصدر ذلك في كتابه (دولة ليهود) وفي عام ١٨٩٧، تم عقد مؤتمر بازل في سويسرا، والذي كان يضم ممثلين عن يهود القارة الأوربية، إذ انتخب في ذلك المؤتمر رئيساً للمؤتمر والجمعية الصهيونية، وفي توفي عام ١٩٠٤، في مدينة فيينا، إلا أنه تم نقل جثته عام ١٩٤٩، إلى مدينة القدس المحتلة، وذلك حسب رغبته، للمزيد ينظر: يوسف حسن المصري، عالم خفايا الصهيونية: سر أبناء صهيون، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٣٣ – ٣٥.

(١) نقلا عن، محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢٠- ٣٢١.

(٢) التوراة، سفر التكوين، ١٥ – ١٨.

(٣) احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(*) مشروع هرتزل: وهو المشروع الذي تقدم به مؤسس الحركة الصهيونية الصحفي (تيودور هيرتزل) عام ١٩٠٣، إلى الحكومة البريطانية ومفاده توطين اليهود في سيناء، واستغلال مياهها الجوفية، وبعض مياه النيل، ألا أن المشروع قوبل بالرفض، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، السياسية ترجع إلى الظروف الدولية في وقتها، والتي فرضت اتباع الحالة الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤، وذلك تأهباً لمواجهة الخطر الألماني، أما الاقتصادية، فتمثلت أن المشروع يشكل تهديداً للخطة البريطانية، الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، للمزيد ينظر، كامل زهيري، النيل في خطر، الطبعة الثالثة، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٩٩ -١٠٠.

(**) مشروع إليشع كالي: طرح هذا المشروع لأول مرة عام ١٩٧٤، ومفاده هو اقتطاع كمية من مياه النيل والتي تقدر بحوالي (٨٠٠) مليون م٣ سنوياً من حصة مصر التي تقدر بحوالي (٥٥.٥) مليار م٣ سنوياً، ونقلها إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي، وقوبل هذا المشروع بالرفض المصري القاطع، وإليشع كالي هو مهندس وخبير مياه، وشغل منصب رئيس وحدة التخطيط بعيدة المدى في شركة تاحال، وهي مؤسسة إسرائيلية هامة في تخطيط ومشاريع المياه للمزيد ينظر:

Ronald Blear, Will Nile Water Go to Israel? North Sinai Pipelines and the Politics of Scarcity, Middle East Policy, Vol. (V0, No.3), September, 1997, pp 113 – 124.

(***) مشروع بؤر: وهو المشروع الذي قدمه مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية للكيان الإسرائيلي (شاؤول أولف وزروف) عام ١٩٧٧، عند زيارة الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) لإسرائيل، ومفاده هو قيام إسرائيل بشراء مليارم٣ سنوياً من مياه مصر، إذ شملت مقترحات المشروع حفر ثلاث أنفاق تحت قناة السويس، وضخ المياه في هذه الأنفاق سيناء، ومن ثم يتم نقلها إلى إسرائيل، عن طريق قنوات وشبكات ري متعدد، للمزيد ينظر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية، نهر النيل وصراع المياه، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:

http://www.mof-sudan.com/issne/110htm. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٦/٢٤

وتعد المياه أحد الدعائم الثلاثة التي تقوم عليها العقيدة الصهيونية وهي (الأرض، الشعب، الماء)، حيث ذكر رئيس الوزراء الكيان الإسرائيلي الأسبق(**شمعون بيريز**(****))، أن في قضايا المنطقة ما يذكرنا مرة أخرى، بأن امتلاك مصادر المياه القريبة والبعيدة سيكون العامل الاستراتيجي الأهم في وجودنا، أي إسرائيل، ويتحدث (شمعون) هنا عن المياه المرتبطة بالاستراتيجية الجغرافية، والتي سيكون الاستحواذ عليها أهم إنجازات (إسرائيل)، منذ ظهورها، كما سبق لـ(شمعون) قد أشار إلى ذلك الهاجس، في كتابه (الشرق الأوسط الجديد(*)) والصادر عام ١٩٩٣، وفي الفصل الذي حمل عنوان (مياه الوجود)، حيث أصر على أن البقاع، والمصادر الأهم هي دائما موجود خارج حدود (إسرائيل) [١].

وتنطلق السياسة المائيّة للكيان الإسرائيلي وفق محددين، وهما محددان ثابتان أو ركيزتان لتنفيذ استراتيجيتين مستمرتين ومتزامنتين في منطقة إقليم حوض النيل، فالمحددان، فهما: المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وحالة الشح التي تعاني منها إسرائيل، وأما الاستراتيجيتان، فهما: استراتيجية الدور المباشر لإسرائيل، والمتمثلة بالمشاريع الإسرائيلية التي تهدف إلى تقسيم مياه النيل مع الدول النيلية الأخرى، وأما استراتيجية الدور غير المباشر، فتتجسد في محاصرة السياسة المصريّة، وتطويقها إقليميا، وشد أطرافها سياسيا وإستراتيجيا، وذلك لإضعافها جيوبوليتيكيا[٢].

وأدرك الصهاينة أهمية التحرك بين تناقضات دول حوض النيل كخطوة أولى، وإيجاد اصطفافات أفريقية صرفة، في مواجهة الدول الأفريقية العربية الإسلامية، وفي مقدمتهم مصر، وفيما كإنو يعملون ومنذ خمسينيات القرن العشرين على مد ظلالهم الأمنية والعسكرية على البحر الأحمر، ومشارف القرن الأفريقي،

(****) شمعون بيريز: وهو سياسي وكاتب يهودي، ويعتبر من أهم الرموز السياسية في إسرائيل منذ نشأتها على أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ويعتبر أحد الآباء المؤسسين للكيان الإسرائيلي، كما عرف عنه بانه مهندس البرنامج النووي في إسرائيل، وهو مؤلف كتاب(الشرق الأوسط الجديد) عام ١٩٩٢، كما شغل كل المناصب العامة في الكيان الإسرائيلي، وِلِدَ في عام ١٩٢٣، في دولة روسيا البيضاء، إذ تولى مناصب عدة في إسرائيل، منها وزيراً للمواصلات والاتصالات في عام ١٩٧٠، ثم وزير الأعلام عام ١٩٧٤، ثم وزيراً للدفاع، ورئيس زوراء إسرائيل ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وزيرا للخارجية عام ٢٠٠٢، وعضوا في الكنيست ٢٠٠٦ -٢٠٠٧، ومن ثم رئيس وزراء إسرائيل ٢٠٠٧ -٢٠١٤، ليكون بذلك الرئيس السابع للكيان الإسرائيلي، للمزيد ينظر: نضال محمد وتد، شمعون بيريز.. صقر السياسة الإسرائيلية بثوب الحمائم، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع أخبار العربي الجديدة، القدس المحتلة، متاح على الرابط:
http://www.alaraby.com.uk . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٨.

(*) كتاب الشرق الأوسط الجديد: وهو الكتاب الذي ألفه رئيس الوزراء الكيان الإسرائيلي الأسبق (شمعون بيريز)، في عام ١٩٩٢، أذ لخص فيه الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة مفاوضات السلام، والمراحل التي بعدها، أذ رسم صورة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، والتي سماها الشرق الأوسط الجديد، إذ جعل من الكيان الإسرائيلي قلب هذه المنطقة، وهي القائد والمحرك لها، وكان سياق هذا الكتاب ذا اتجاهين، الاتجاه الأول: هو حول الأنظمة العربية، أذ يتحدث بكل استخفاف وعنجهية عن الأمن والاستقرار والازدهار وفتح مجالات التعاون في المنطقة هو يعود لدور الإسرائيلي فيها، أما الاتجاه الثاني: وهو موجه نحو الرأي العام الإسرائيلي، إذ يقوم بتحشيد الحجج والبراهين من خلال خطاب سافر، الهدف منه إقناع إسرائيل بانه يمكن تحقيق السلام مالم تحقق إسرائيل الحرب، للمزيد ينظر: سعيد الاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٧٨ – ٨٩.

[١] هاني خليل، الأمن المائي العربي في ضوء اتفاقات التعاون واحتمالات الصراع، في نجيب عيسى وآخرون، مشكلة المياه في الشرق لأوسط: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٣١.

[٢] صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى: بين الديمغرافية والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ١٣٣ – ١٦٢.

انصرف الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى نحو تركيزها على الاختراق الدبلوماسي في أثيوبيا، التي تهيمن على (٨٥%) من مياه نهر النيل، ومنها اتسعت خطوط الانتشار الصهيوني، لتصل إلى كافة دول حوض النيل، عدا مصر[١]، وعلى الرغم من النفي المستمر من قبل السلطات الأثيوبية بخصوص، وجود تعاون مع إسرائيل لاستثمار مياه النيل، إلا أن ذلك التعاون لم يعد سراً، حيث أعلنت شركة تأهل الإسرائيلية والمسؤولة عن تطوير المصادر المائيّة في الكيان الإسرائيلي، عن قيامها بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي في منطقة (**أوغادين**[*]) على الحدود الصومالية، تجري الشركة الإسرائيلية عمليات مسح لمجرى النيل، والمناطق المحيطة به، بهدف تقديم الاقتراحات حول إقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق[٢]، الأمر الذي أدى قيام نائب رئيس الوزراء الأثيوبي ووزير الخارجيّة الأسبق (تسفاي دنكا)، بزيارة القاهرة في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٩٠، حيث التقى خلال الزيارة الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك)، وكبار المسؤولين المصريين، ونفى (دنكا) بناء سدود حول النيل الأزرق، ومشاركة الشركة الإسرائيلية أعلاه، في بعض أعمال التشييد في أثيوبيا، حيث أوضح أنه ليس هناك أي ارتباط بين ما يجري في المنطقة ونهر النيل، وفي الوقت نفسه أعدت السفارة المصريّة في (**تل أبيب**[**])، تقريراً يفيد بنفي المسؤولين الكيان الإسرائيلي للأنباء التي تتردد حول قيام خبراء إسرائيليين بالمشاركة في إقامة سدود على نهر النيل الأزرق في أثيوبيا[٣].

ويمثل الوجود الكيان الإسرائيلي التحدي الأكبر للأمن المائي المصري، حيث أن أثيوبيا وبمساعدة إسرائيل تركز مشاريعها المائيّة على الأنهار الثلاثة التي تغذي نهر النيل الذي يصل مصر والسودان، وهي(النيل الأزرق، عطبرة، السوباط)، حيث تساهم هذه الأنهار الثلاثة بحوالي (٨٦%)، من مياه النيل الواردة من

---

[١] محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٥.

[*] أوغادين: وهي منطقة في القارة الأفريقية، والمعروف جغرافيا بالهضبة الصومالية ، وتقع في شرق أثيوبيا، وتبلغ مساحتها حوالي (٢٧٩) ألف كم٢، وقدر عدد سكانها بحوالي (٧) مليون نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠١٦، ويحدها من الجنوب كينيا، ومن الشرق الصومال، ومن الجنوب جيبوتي، وكان يطلق عليها بحسب التسميات الاستعمارية بـ(الصومال الغربي)، وقد انضمت الى أثيوبيا في عام ١٩٥٤، وأغلب سكانها من المسلمين، والذي وصل اليهم عن طرق التجار العرب، وخصوصاً اليمنيين، وقد شهدت اعنف حرب وهي (حرب أوغادين) عام ١٩٧٧، بين الجيش الأثيوبي و جبهة تحرير الصومال، وانتهت الحرب باستعادة الجيش الأثيوبي مدينة أوغادين عام ١٩٧٨، بعد دعم كل من الاتحاد السوفيتي السابق وكوبا لأثيوبيا، في عهد الرئيس الأثيوبي(منغستو هيلا ماريام)، للمزيد ينظر: احمد سليمان ابكر، أثيوبيا ما بين النزاع والصراع: تحليل وحلول واستشراف مستقبل(١٥٣٣ – ٢٠٢١)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣، ص ص ١٨٧- ١٨٩.

[٢] طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول: دراسة في دبلوماسية المياه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٩٦.

[**] تل أبيب: هي مدينة تقع على ساحل البحر الأبيض في دولة فلسطين المحتلة، وهي على بعد (٦٠) كم شمال غرب القدس المحتلة، وتبلغ مساحتها حوالي (٥٢) كم٢، وهي مدينة قائمة على ثلاث تلال منخفضة، من تلال الحجر الرملي الناعم، تأسست عام ١٩٠٩، خلال فترة الحكم العثماني، وعرفت في تلك الفترة باسم (أحزوات بايت)، وهو اسم النقابة التي بني عليها الحي، وفي عام ١٩١٠، ثم تغير اسمها إلى تل أبيب، وفي أواخر عام ١٩١٧، استولى البريطانيون عليها وسمحوا لليهود بالعودة إلى المدينة بعد طردهم من قبل السلطات العسكرية العثمانية ويبلغ عدد سكانها حتى عام ٢٠٢٠، حوالي(٤٦٦) ألف نسمة، ويمثل اليهود غالبية سكان المدينة، أما الديانات الأخرى والمتمثلة بالإسلام والمسيحية فهي تمثل نسبة صغيرة جداً من سكان المدينة، للمزيد ينظر: شيماء أبو عميرة، ألاعيب تل أبيب: من النيل إلى الفرات ١٩١٧ – ٢١٧، الكنوز للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٥٩ – ٦٧.

[٣] تصريح عصمت عبد المجدي، وزير خارجية مصر عام ١٩٩٠، لـ(صحيفة الحياة اللندنية)، دار الحياة، لندن، في ١٩٩٠/١/١٢، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
https://hayatnews.co.uk . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٢٢.

أثيوبيا، وهذا النسبة تبين مدى الخطورة تلاعب أو مجرد التهديد، يخفض إيراد الروافد الأثيوبية الثلاثة لمصر بحوالي (٧.٥) مليارم٣ سنوياً [١]، وقد وجهت مصر في ١٩٩٠/١/١٧، تحذيراً لإسرائيل وأثيوبيا، بعدم العبث بمياه النيل، وذلك بعد تلقي مصر تقرير عن أنشطة إسرائيلية في أثيوبيا، من خلال قيام خبراء إسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود في أثيوبيا، كما شوهد مهندسين الكيان الإسرائيلي يجرون اختبارات للتربة في منطقتي (أب، تانا)، اللتان تقعان بالقرب من نهر النيل الأزرق، وعلى الرغم من نفي إسرائيل تلك النشاطات، قام الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) بالطوفان جواً بمنطقة السدود الأثيوبية، وذلك ليطمئن بنفسه على أمن منابع النيل، ولم تتأثر بشيء[٢].

وفي محاولة دولية فاشلة، تقدم الكيان الإسرائيلي بمشروع قرار في المؤتمر الدولي سنة ٢٠٠٧، والذي عقدته منظمة الأمم المتحدة حول المياه، مفاد هذا التقرير، بأنه يجب اعتماد المياه كسلعة حالها حال باقي السلع، وأن تكون قابلة للبيع والشراء مثل مادة النفط، وكانت غاية الكيان الإسرائيلي من القرار أعلاه تحقيق الأهداف الأتية[٣]:

– حصول إسرائيل على المياه، عن طريق شرائها من أية دولة من دول حوض النيل، من خلال الاتفاق معها بهذا الخصوص.

– تشكيل ضغط سياسي على مصر، كلما تتعارض المواقف المصريّة مع المصالح الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وذلك من خلال تهديد المحور الاستراتيجي للأمن القومي المصري، والمتمثل (بمياه نهر النيل).

– تشكيل ضغط اقتصادي على مصر، من خلال إغراقها في عملية شراء المياه من دول حوض النيل، الأمر الذي سوف يؤثر على تطوير المشاريع الاستصلاح الزراعية في مصر.

وتبعاً لذلك، فإن الكيان الإسرائيلي في الوقت الحالي، عاجزة عن السيطرة على منابع الأنهار المحيطة أو المجاري العالية، أ لان أنها تحاول السيطرة، وذلك وفق أسلوبيين هما[٤]:

– الأسلوب الأول: محاولة الحصول على مياه الأنهار المحيطة والقريبة، وذلك عن طريق تحويلها إلى مصر عبر منطقة سيناء.

– الأسلوب الثاني: الضغط على بعض دول أعالي نهر النيل، وذلك من خلال ما تقدمه لتلك الدول من الدعم (الاقتصادي، السياسي، العسكري)، ولاسيما في مجال بناء السدود على مجرى نهر النيل.

وعلى هذا الأساس، يتدخل الكيان الإسرائيلي في دول أعالي نهر النيل بشكل مباشر وغير مباشر، مستفيد في ذلك من مد نفوذها في منطقة القرن الأفريقي والبحيرات العظمى، وذلك لخلق القلق لدول اسفل نهر النيل، ومن ثم محاصرة دولتين عربيتين، وتهديد أمنهما القومي، عن طريق بعض دول أعالي النيل، التي

---

[١] عبد الله مرسي المقالي، المياه العربية بيم خطر العجز ومخاطر التبعية، الطبعة الثانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٧٢.

[٢] عمر عبد الكريم، نهر النيل في الاستراتيجي الإسرائيلية، مركز دراسات المستقبل، بحث منشور في المؤتمر السنوي الثالث بجامعة القاهرة، تحت عنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، ٢٤ – ٢٦ تشرين الثاني، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٧٢٢ -٧٢٣.

[٣] محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٥.

[٤] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

تستفيد من هذا الوضع العربي – الإسرائيلي، كما تحرص إسرائيل على التعامل مع تلك الدول من خلال **(سياسية الاحتواء**[*])، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوع المياه، وذلك لما له من تأثير بالغ الأهمية على الأمن القومي لدول أسفل النيل (مصر، السودان)، بصفة خاصة، والأمن العربي بصفة عامة[١].

ومن خلال ما سبق، نستطيع إدراك أبعاد السياسة المائيّة للكيان الإسرائيلي عند التدخل في شأن بعض دول أعالي نهر النيل، وذلك من خلال رصد جملة من المؤشرات التي تدل على تدخل إسرائيل في منطقة حوض النيل، ومن هذه المؤشرات هي الزيارات التي قام بها مسؤولون من دولتي رواندا وأوغندا إلى إسرائيل، وذلك من اجل أن تقوم الأخيرة بتمويل المشاريع الزراعية الإسرائيلية على مجرى نهر النيل، ويأتي ذلك في أعقاب اجتماع وزراء الموارد المائيّة لدول مجرى نهر النيل في الإسكندرية في تموز ٢٠٠٩، ومن جهة أخرى[٢]، قيام وزير خارجية الكيان الإسرائيلي **(أفيغدور ليبرمان**[*])، في شهر أيلول من العام، بزيارة خمس دول أفريقية، حيث تم خلال تلك الزيارة التوقيع على اتفاقيات مع كلاً من (رواندا، أوغندا، أثيوبيا)، فيما يتعلق بمياه بحيرة (فكتوريا، تانا)، وذلك بهدف بناء وإقامة السدود على هذه البحيرة، إضافة إلى ذلك تقوم إسرائيل بالإشراف على بعض المشاريع الزراعية الواقعة على النيل الأبيض وتمويلها[٣]، إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع عدد من دول حوض النيل، والتي تمثلت بالجدول رقم(١٩).

الجدول رقم (١٩) دول حوض النيل التي أقام الكيان الإسرائيلي علاقات دبلوماسية معها.

ت	الدولة	مستوى التمثيل	مقر البعثة
١	كينيا	سفارة	نيروبي
٢	الكونغو الدمقراطية	سفارة	كينشاسا
٣	أوغندا	سفارة	كمبالا
٤	بوروندي	سفارة	بوجومبورا
٥	أثيوبيا	سفارة	أديس أبابا

(*) سياسة الاحتواء: وهي سياسة التي صاغها السفير الأمريكي في موسكو (جورج كينان) عام ١٩٤٧، وطبقها أول مرة الرئيس الأمريكي الأسبق(هاري ترومان) في الحرب البارد مع السوفييت، وسياسة الاحتواء هي مفهوم سياسي ينطوي على الكثير من الدلالات ذات البعد الاستباقي، فهي من جهة فعل عدواني، وذلك حين يؤسس لآليات الترويض وتغير ملامح التشكيلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستهدفة، وذلك من خلال اعتماد منهج التفريق والتهميش وصناعة الفتن في إطار محكم من الفوضى، وبسط النفوذ، ومن جهة أخرى، هو عبارة عن فعل وقائي، وذلك عندما يعتمد على نمط الإلهاء السياسي والتبني والاستقطاب، بوسائل وأساليب مختلفة، للمزيد ينظر: فاضل الشرقي، سياسة الاحتواء، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.yemenipress.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٢.

(١) احمد تهامي عبد الحي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٨٤ – ٨٨.

(٢) أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار زهور المعرفة والبركة، ٢٠١٢، ص ١٠٣

(*) أفيغدور ليبرمان، وهو سياسي وزعيم يميني متطرف للكيان الإسرائيلي، عين في شهر أذار ٢٠٠٩، وزيراً لخارجية للحكومة التي شكلها الرئيس الإسرائيلي(بنيامين نتنياهو)، وفي أيار عام ٢٠١٦، تولى منصب وزير للدفاع الإسرائيلي، ويعرف عنه بمعادته الشديدة لعرب إسرائيل، حتى بلغت دعوه عام ٢٠٠٦، إلى قتل كل عضو عربي في الكنيست الإسرائيلي، الذي يجتمعون مع أعضاء الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، وطرد (٩٠%) من الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، للمزيد ينظر: عبد الرؤف أرناؤوط، ليبرمان من حارس ملهى ليلي إلى صانع ملوك، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع وكالة الأناضول، تركيا، متاح على الرابط: http://www.aa.com.tr. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٣.

(٣) أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصراعات وحلول مقترحة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥..

٦	تنزانيا	سفارة	دار السلام
٧	رواندا	سفارة	كيغالي

المصدر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني في أفريقيا، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ١١.

كما يسعى الكيان الإسرائيلي ، ومن خلال وجودها في دول أعالي نهر النيل، إلى شراء وامتلاك الأراضي الزراعية، وبرأسمال يهودي، وذلك بحجة إقامة مشروعات زراعية في تلك الأراضي، والمتمثلة بـ(أثيوبيا، الكونغو)، إضافة إلى ذلك، قامت بإعداد دراسات تفصيلية، الخاصة ببناء السدود والمشاريع الزراعية لكل من (أثيوبيا، الكونغو، أوغندا، رواندا)، كما تعمل إسرائيل وبشكل مستمر على تحريض دول حوض النيل، على المطالبة بإعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل، حيث جاء ذلك في التقرير الصادر عن قسم التخطيط في وزارة الخارجيّة الإسرائيلية، والذي أطلق عليه **(تقرير معاقبة مصر**[*])، كما يؤكد (أرنون سوفر)، وهو دكتور في جامعة حيفا في إسرائيل، من خلال كتابه (الصراع على المياه في الشرق الأوسط)، وذكر فيه " أن لإسرائيل مصالح استراتيجية في دول حوض النيل، وأن توزيع المياه بين دوله يؤثر بشكل مباشر على إسرائيل، وهي تنسق مع أثيوبيا بخصوص ذلك"[١].

وكما هو معروف فأن الكيان الإسرائيلي يعاني من نقص حاد في مصادرها المائيّة، وقد زادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثفة من دول أورابا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، ووفقاً للعديد من المصادر المحلية الإسرائيلية، فأن مصادر المياه الإسرائيلية لا تزيد عن (١٨٥٠) مليون م٣سنوياً، وذلك وفقاً لتقرير (اسرائيل٢٠٢٠)، إلى أن محصلة السكان تمثل هاجساً مفزعاً لإسرائيل، الأمر الذي يشكل تهديدًا كبيرًا على الموارد عموماً، وعلى المياه بشكل خاص، حيث تسببت الزيادة السكانية في إسرائيل إلى تناقص معدل المياه العذبة المتجددة التي يحصل عليها الفرد الإسرائيلي، والتي بلغت حوالي (٢٢٩) م٣سنوياً [٢]، ومن المتوقع أن يقل المعدل إلى (٢٦٤) م٣ سنوياً، كما تجدر الإشارة إلى أن الكيان الإسرائيلي قد أعلنت رسمياً

[*] تقرير معاقبة مصر: وهو التقرير الصادر من وزارة خارجية الكيان الإسرائيلي، والذي يتضمن إذا استمرت مصر في تبني مواقف سلبية تجاه إسرائيل، فأن الكيان الإسرائيلي سوف تعمل على تحريض دول حوض النيل بإعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل، ويتم ذلك من خلال إجراءات مختلفة، والتي من بينها المطالبة بطرح موضوع النيل في المحادثات المتعددة الأطراف، والتي تبحث في موضوع المياه، مع سعي دول حوض النيل، والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسألة المياه في حوض النيل، للمزيد ينظر: احمد عبد الغفار ا محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

[١] مفيد عرنوق، أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، دار النضال للطبع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٤.

[٢] احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(حالة الجفاف) في ١٥ نيسان ١٩٩٩، حيث طلب وزير خارجيتها آنذاك (**آرييل شارون**[*])، من الدول الأوربية المساعدة لمواجهة الأزمة المائيّة التي تعاني منها الكيان الإسرائيلي [١].

– وقد استطاع الكيان الإسرائيلي أن تحقق طفرة كبيرة في علاقاتها مع دول حوض النيل، حيث ثبتت تواجدها سواء على المستوى الدبلوماسي الرسمي، أو على مستوى المعاملات التجارية والفنية والتعاون العسكري، كما خرج الكيان الإسرائيلي من عزلته، وأصبحت فاعلاً إقليميا منافساً، وقد ساهت عوامل عدة في تهيئة هذا التواجد، والتي تمثلت بالآتي[٢]:

– إمكانات المنافسة المتوفرة لها (عسكرياً، فنياً).

– قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للدول الأفريقية الفقيرة.

– تواجدها المؤثر في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر، إضافة إلى تواجدها في جنوب السودان.

– كما يسعى الكيان الإسرائيلي إلى الالتفاف وتطويق مصر، وذلك من خلال سياسة إسرائيلية متبعة في مثل هذه الحالات، وتهدف هذه السياسة إلى تفتيت وحدة الإقليم، وهي سياسة (**شد وبتر الأطراف**[**])، إضافة إلى يسعي الكيان الإسرائيلي للتصدي لأية محاولة لتنمية موارد نهر النيل، وإحباط أية محاولة مصرية لتنمية مواردها من مياه النيل، كما تتحد إسرائيل القانون الدولي للمياه، والذي يمنع خروج المياه بصورتها الطبيعية خارج الحوض المائي، وهذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه لخروج مياه النيل من الحوض النهري، وبالتالي يؤدي إلى إشعال الفرقة والفتنة في الإقليم، ثم سيفتح باب الحروب بين دول الإقليم[٣].

كما تتعرض دول حوض النيل إلى العديد من الضغوط الداخلية، والتدخلات الخارجيّة، التي تؤثر في العلاقات بين دول حوض النيل، والكيان الإسرائيلي يمثل جزء من هذه الضغوط، وذلك من خلال سياساتها العدائية للكيانات المستقرة أو الضعيفة، ومن المعروف أن أغلب دول حوض النيل تعاني من عدم الاستقرار، وأن أنظمتها السياسية والاقتصادية هي أنظمة هشة وقابلة للاختراق الخارجي، وإضافة إلى ذلك فهي أنظمة

(*) آرييل شارون: وهو سياسي وعسكري إسرائيلي، عمل وزير للدفاع في حكومة (مناحيم بيغين)، ووزير للصناعة والتجارة عام ١٩٨٤، وتولى حقيبة وزارة الخارجية عام ١٩٩٨، وبعدها تولى رئاسة الحكومة الكيان الإسرائيلي عام ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٦، إذ أصيب بجلطة دماغية ودخل في حالة غيبوبة لمدة (٨) سنوات، وتوفي في ١١ كانون الثاني عام ٢٠١٤، عن عمر ناهز (٨٥) عاماً، إذ ارتبط اسمه بكل الحروب (١٩٤٨ – ١٩٨٢)، التي اندلعت بين إسرائيل والدول العربية، كما عرف عنه بدمويته من خلال مسؤوليته عن عدة مجاز بشرية بحق المدنيين الفلسطينيين مثلاً (مجزرة قبيه ١٩٥٣، مجزرة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢، مجزرة جنين ٢٠٠٢)، للمزيد ينظر: فاطمة رضا، مات ذليلاً معزولاً مشلولاً: كيف عاش شارون ٨ سنوات براس في حجم البرتقالة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة البلد، بيروت، متاح على الرابط:
.http://www.elbalad.news.com تاريخ زيارة الموقع١١ /٢٠٢٤/٦.

(١) احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢) احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(**) سياسة شد وبتر الأطراف: وهي السياسة التي انتهجها الكيان الإسرائيلي في استراتيجيته الخارجية في تفتيت المجتمعات، بمعنى مد جسور مع الأقليات، ثم تشجيعها على الانفصال، ومثال على ذلك ما حدث في السودان فيما يخص انفصال الجنوب عنه، وذلك لإضعاف السودان من جهة، ومن جهة أخرى تكون جنوب السودان بمثابة الباب الخلفي للتسلل إلى مصر، أذ يمثل السودان العمق الاستراتيجي لمصر داخل القارة الأفريقية، إضافة إلى أمن حدود مصر الجنوبية، للمزيد ينظر: هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠١٤، ص ٢٨٧.

(٣)Aaron T. Wolf; Chapter 8 Trends in Transboundary Water Resources: Lessons for Cooperative Projects in The Middle East 9, Nov. 2004, Available at the link: http://www.idrc.ca.com.
تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١١.

تتسم بالفقر الشديد والصراعات القبلية ومشاكل الانفجار السكاني و الجوع والمرض، والصراع في منطقة حوض النيل باطنه سياسي وظاهره المياه، حيث تعدّ المياه ورقة ضغط رابحة من أوراق التعامل السياسي، وفي ما يلي توضيح للأدوات التي تستخدمها إسرائيل في منطقة حوض النيل:

١- الأداة السياسية:

دائما ما تطور إسرائيل سياستها الخارجيّة تجاه دول منبع حوض النيل، وذلك بما يتلاءم مع تطورات المرحلة الراهنة، وحيث يدخل هذا في إطار توطيد علاقاتها مع دول الحوض، حتى يمكنها من استغلال ذلك مستقبلاً للضغط على مصر والسودان، ولتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة حوض النيل[١].

٢- الأداة العسكرية:

أكد رئيس الاستخبارات العسكرية للكيان الإسرائيلي الأسبق (شلومو جازيت)، أن إسرائيل كان لها تعاون في مجال التسليح مع عدد من دول حوض النيل، والتي منها (أثيوبيا والكونغو وكينيا)، كما قامت إسرائيل بتسليح جيشي (رواندا، بورندي)، بالأسلحة القديمة، ومن دون مقابل، وإنما كسب ود السلطات الحاكمة، حيث أطلقت هذه السلطات العنان لإسرائيل في منطقة البحيرات العظمى[٢].

٣- الأداة الاقتصادية:

يعد التعاون المائي للكيان الإسرائيلي مع دول منابع نهر النيل، جزءاً من الأداة الاقتصادية التي تتبعها الكيان، من أجل التغلغل داخل إقليم حوض النيل، إضافة إلى المشاريع التي تتعلق التبادل التجاري والزراعة والري، بينها وبين دول منبع نهر النيل، وأهم هذه المشاريع هي بناء السدود، ومشاريع إنتاج الوقود الحيوي[٣]، فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي ودول حوض النيل عدة مرات خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وذلك طبقاً لتقارير وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، كما يبينه جدول رقم (٢٠).

الجدول رقم (٢٠) حجم التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي – دول حوض النيل ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ مليون دولار.

القيمة النسبة / الدولة	قيمة الصادرات		قيمة الواردات			
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
كينيا	١١٥	٦٦،٤	٦٧	٢٣،٥	٢٤،٣	١٨،٩
أثيوبيا	١٨،٤	١٢،٤	١٩،٧	٤٦،٢	٣٥،٩	٤٥،٧
أوغندا	١١،٦	١٣،١	١٤،٧	٧،٢	١،٨	١٠،٤
رواندا	١٩،٧	٤،٨	٧،٣	٠،٦	٠	٠،٢
تنزانيا	٣،١٥	١٨،٤	١٧،٣	٦،٢	٦،٦	٢،٢
الكونغو	٠	٠	٠،٦	٠،٢	٠،١	١٩،١

Source: Israel Center Bureau of Statistics, 2022, **Available at the link:** https://www.gov.il.

تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٣.

[١] جهان مصطفى، تفاصيل المؤمرة الثلاثية ضد مصر ومياه النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط: http://www.alexagri.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٦.

[٢] جهان مصطفى، تفاصيل المؤمرة الثلاثية ضد مصر ومياه النيل، مصدر سبق ذكره.

[٣] حزب الشعب الفلسطيني، حقوقنا التاريخية في مياه النهر غير قابلة للتفاوض، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط: http://www.palpeole.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٧.

شكل رقم (٤): حجم التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي – دول حوض النيل ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ مليون دولار.

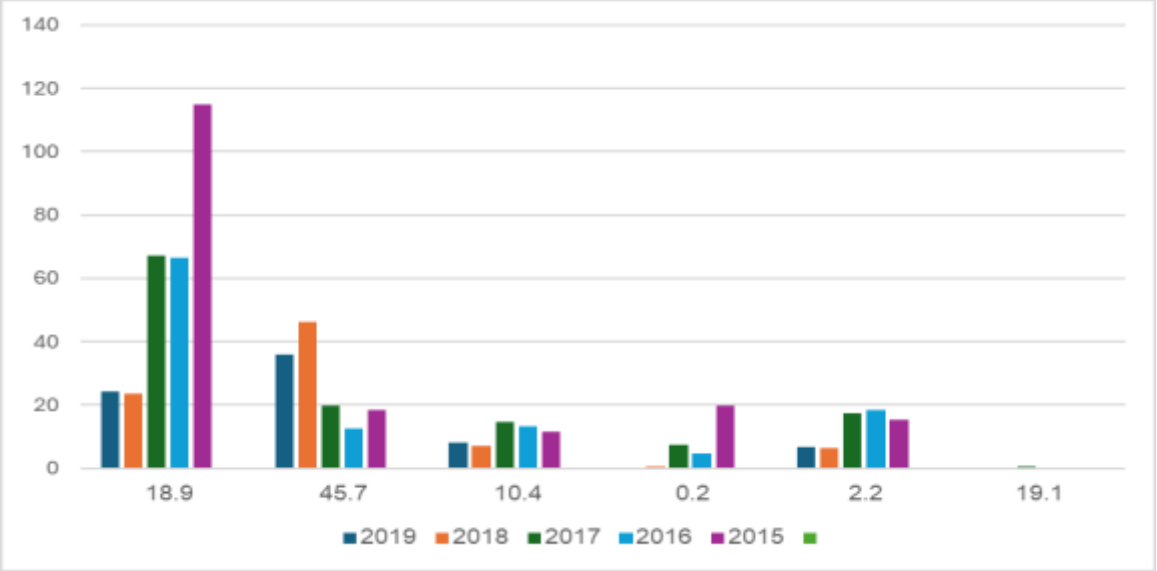

Source: Israel Center Bureau of Statistics, 2022, **Available at the link:** https://www.gov.il.

تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٣.

٤- الموروث الديني والأيديولوجي:

يستغل الكيان الإسرائيلي الدين كقوة ناعمة لتحسين صورتها أمام العالم، في أنها الراعية الأولى للمضطهدين والمنبوذين في العالم، وخير مثال على ذلك قصة التعاون الإسرائيلي مع يهود أثيوبيا، والمعروفة باسم (**الفلاشا**(*))[١] ألا انه في الحقيقية تمثل احدى وسائل الاستيطاني الإسرائيلي، ولتعزيز الأمن للكيان الإسرائيلي.

ومما لاشك فيه، أن إشكالية التدخل الخفي أو المعلن في سياسة الكيان الإسرائيلي تجاه دول حوض النيل، تطرح نفسها بقوة، وذلك من خلال ملاحظة مغزى ودلالات جولة وزير الخارجيّة الكيان الإسرائيلي (ليبرمان) في شهر أيلول ٢٠٠٩، إلى عدد من دول حوض النيل، والتي شملت (أثيوبيا، كينيا، أوغندا)[٢]، لذا فأن التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل، وفي مختلف النواحي(السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية، المائيّة)، قد أثر على شكل التفاعلات الهيدربوليتيكية في حوض النيل، وبالشكل الذي يحفز الصراع المائي الدولي بين دول حوض النيل، وهو الأمر الذي سوف يؤثر وبشكل مباشر في السياسة الخارجيّة المصريّة.

(*) الفلاشا: وهي القصة التي بدأت عام ١٩٨٠، بعد أن أصابت أثيوبيا المجاعة، أذ قام الكيان الإسرائيلي بنقل مجتمعاً كاملاً من يهود أثيوبيا بالطائرات من موطنهم الأصلي، إلى ارض الميعاد إسرائيل حسب اعتقادهم، وذلك وفق سفر الخروج، أو ثاني أسفار العهد القديم وفقاً للتوراة، إذ أخذت الهجرة على شكل عمليتين، الأولى: هي عملية (موسى) عام ١٩٤٨، والثانية عملية (سليمان) عام ١٩٩١، ووصل عدد اليهود المهجرين الأثيوبيين فيها حوالي (٢٠) ألف يهودي، وفي عام ٢٠٠٨، أكتفت إسرائيل من عمليات تهجير يهود الفلاشا، وذلك ظناً منها بانه لم يتبق منهم احد في أثيوبيا ، ألا أن عام ٢٠٠٩، تقدم حوالي (٨٠٠) شخص من يهود الفلاشا بطلب الهجرة إلى إسرائيل، للمزيد ينظر:

Jessica Elgol: Israel reopens Ethiopian immigration 16/5/2010, Available at the link: http://www.thejc.com . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٥/٢٣.

(١) هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٢) إبراهيم حمامي، إقتلو مصر: غرقا أو عطشاً، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.moheet.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤ /٦/١٢.

المطلب الثاني: المتغير الخليجي (دول الخليج العربي).

يمكن النظر إلى إقليم حوض النيل، باعتباره إقليميا وظيفيا، وذلك لكونه يشمل نظاماً من التفاعلات المختلفة، بين وحداته السياسية المستقلة، والتي يجمعها إقليم جغرافي واحد، حيث تتعلق تلك التفاعلات بكيفية إدارة وتنظيم موارد ومرافق نهر النيل، ومن ثم يمكن اعتبار الدول الخليجية النافذة، داخل منظومة دول حوض النيل، طرفاً ثالثاً، له من التأثيرات المقصودة والغير مقصودة، في نمط التفاعلات، سواء كانت تفاعلات صراعية أو تعاونية، داخل النظام الإقليمي الوظيفي النيلي، حيث كان تأثير الدول الخليجية فيه عاملاً إيجابيا، مثلاً الوساطة الإمارتية – السعودية لإبرام اتفاق السلام عام ٢٠١٨، بين الأطراف المتحاربة منذ زمن طويل (أثيوبيا – أريتريا)، في مدينة جدة السعودية، إلا أنها كانت عاملاً سلبيا في مناطق أخرى، مثل الصومال[١].

ووفق هذا المنطلق، تفاعلت الدول الخليجية في أزمة (سد النهضة الأثيوبي)، ففي شهر كانون الثاني ٢٠١٩، وقعت هيئة الربط الكهربائي الخليجي، مذكرة تفاهم مع وزارة المياه والري والكهرباء الأثيوبية، ومنظمة الربط العالمي للطاقة، وذلك لإعداد دراسة جدوى الربط الكهربائي، بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثيوبيا، والاتفاق في نفس الوقت على صيغ للتعاون بينهما خلال السنوات القادمة[٢]، وبناء على ما سبق سيتم تناول أهم متغيرات الخليجي العربي المؤثر في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة، وهي كالاتي:

١- المملكة العربية السعودية.

نجحت المملكة العربية السعودية بترسيخ وجودها في إقليم حوض النيل، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية ومساعدات اقتصادية وزيارة متبادلة، ففي مطلع عام ٢٠١٣، استقبلت السعودية أولى شحنات الرز عالي الجودة، والذي اعتبر باكورة الإنتاج التجاري لمشروع زراعة الأرز في أثيوبيا، وذلك تطبيقاً لاستراتيجية الأمن الغذائي، الذي تسعى السعودية من خلاله توفير بدائل مناسبة لتحقيق أمنها الغذائي، وذلك عبر إيجاد مخزن استراتيجي أمن من السلع الغذائية، كما كشفت وزارة الزراعة السعودية، أنها قد قامت باستثمار حوالي (١٦٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية في أثيوبيا، كما أنها تخطط للمزيد من الاستثمارات الزراعية في أثيوبيا، وذلك لتوسيع مشاريعها الزراعية والحيواني[٣].

وقد بلغت عدد المشاريع السعودية في أثيوبيا حوالي (٢٩٤) مشروعاً، والتي بلغت قيمتها حوالي (٣) مليار دولار، وهذه المشاريع موزعة على قطاعات (الزراعة، الصناعة، الإنتاج الحيواني)، حتى شهر تشرين الأول ٢٠١٥، كما تعد السعودية ثالث أكبر المستثمرين في أثيوبيا، خاصة في قطاع الزراعة، حيث تعد

---

(١) Meron Okbandrias, Geopolitical Influence of the Gulf States in East Africa: The Case of Dubout and Eritrea, Jooma of Africa Union Studies (JOAUS), Vol, 6 (Lssues2&3), Aug/Dec, 2017, pp 122 -124.

(٢) اتفاق بين دول الخليج وأثيوبيا بشأن الطاقة الكهربائية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، دار الحياة، لندن، متاح على الرابط: http://www.hayatnews.co.uk . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.

(٣) هديل خالد الزهراني، السياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الأفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

(أديس أبابا) مصدراً مهما للأمن الغذائي السعودي، وفي شهر أيار ٢٠١٦، تم توقيع اتفاقية تجارية بين أثيوبيا والسعودية، وذلك لتوسيع قاعدة التعاون والاستثمار، وداعمة لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي[١].

وجاءت السعودية كأبرز اللاعبين في أثيوبيا، وذلك من خلال شركات رجل الأعمال السعودي (**محمد العامودي**[*])، حيث تعد شركاته الشريك الرئيسي لإدارة الإنشاءات في مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، إلى جانب الشركة الإيطالية(**سالليني**[٢**])، وتكون مشاركة شركات(العامود) من خلال مصنعين للأسمنت، حيث يتم تصدير معظم إنتاجها إلى أعمال (سد النهضة)، وبتكلفة استثمارية بلغت (٨٠٠) مليون دولار، وذلك حسب ما ورد في تقارير صحفية نشرت مؤخراً[٣]، وتعتمد أثيوبيا في استثماراتها في قطاع الأسمنت على دول الخليج العربي والصين بشكل أساسي، ووفقاً لـ(جلوبال سيمنت)، فإضافة إلى استثمارات شركات (العامود)، ومن دون الإعلان عن تفاصيل الخطة المقدمة إلى الحكومة الأثيوبية، وتمتلك السعودية استثمارات في أثيوبيا تقدر بحوالي (٥،٥) مليار دولار، إضافة إلى أراضي زراعية هائلة بين مرتفعة ومنخفضة، وموارد مائية كبيرة، وذلك كله حسب تقرير الدليل الاستثمار في أثيوبيا والصادر عن الحكومة الأثيوبية، كما عقدت المملكة العربية السعودية حوالي (١٦) اتفاقية في القارة الأفريقية، حيث زرعت بموجبها حوالي (١،٧١٣، ٣٥٧) هكتار، منهن (٥) اتفاقيات فقط في أثيوبيا وحدها[٤].

٢- دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة لدولة الإمارات، فقد وجه المتحدث الرسمي للحكومة الأثيوبية(بريخيت سمؤون)، الشكر إلى دولة الإمارات، وذلك لدعمها لبناء(سد النهضة الأثيوبي)، إلى جانب إسرائيل، كما عرضت شركة(نظام ساسور للطاقة الشمسية)، وهي شركة عاملة في مجال الطاقة الشمسية بالإمارات، وعلى الجانب الأثيوبي

---

[١] نورهان الشيخ وآخرون، العلاقات العربية – الإقليمية: الواقع والأفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٨، ص ٢٤٣.

[*] محمد العامودي: وهو رجل أعمال سعودي، ولد في أثيوبيا في عام ١٩٤٦، ثم هاجر مع والده إلى السعودية عام ١٩٦٥،ويعد من أهم المستثمرين السعوديين في أثيوبيا، ولاسيما الاستثمار في قطاع الزراعة، إضافة إلى ذلك يعتبر من أهم منتجي الأسمنت في أثيوبيا، الأمر الذي جعل منه اليد الطولى في مجال إنشاء السدود، ولاسيما سد النهضة الأثيوبي، كما يملك العامودي أراضي زراعية كبيرة في أثيوبيا وباقي القارة الأفريقية، إذ يقوم بزراعة هذه أراضي في مجال إنتاج الأرز أو الذرة، والكثير من السلع الأساسية، ويملك أيضا في أثيوبيا، فندف أديس أبابا، والذي يعتبر من أكبر الفنادق في أفريقيا، للمزيد ينظر: معلومات عن محمد العامودي الملياردير السعودي الذي يحاول ابتزاز الدولة المغربية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع أخبارنا المغربية، المغرب العربي، متاح على الرابط: http://www.akhbarona.com.
تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٤.

[**] سالليني: وهي مجموعة من الشركات الصناعية الإيطالية، تم تأسيسها عام ١٩٥٩، في العاصمة الإيطالية (روما)، وهذه الشركات متخصصة في أعمال الإنشاءات، وتصنف هذه الشركة في المرتبة الأولى في قطاع إنشاء المحطات الطاقة الكهرومائية، أذ يبلغ رأس مالها حتى عام ٢٠١٠، حوالي (١،١) بليون يورو، كما أن لديها حوالي (١٣) ألف موظف موزعين على كافة أنحاء العالم، ومن المشاريع التي قامت بها هذه الشركة هو سد النهضة الأثيوبي، وبناء ملعب كرة قدم في قطر في عام ٢٠٢٢، وذلك بمناسبة استضافة قطر لمونديال كاس العالم عام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى مشاريع أخرة، للمزيد ينظر: نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٨٧.

[٢] محمود علي، أثيوبيا تعاون الحلفاء والخصوم، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
http://www.elbadil.com. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/١٢.

[٣] محمود علي، أثيوبيا تعاون الحلفاء والخصوم، مصدر سبق ذكره.

[٤] المصدر نفسه.

إنتاج الكهرباء الرخيصة، وذلك من خلال استخدام الطاقة الشمسية، على أن يكون التصميم الهندسي لمصانعها في الإمارات، ويتم بعد ذلك تركيبها في المناطق التي يتفق عليها الطرفان، وفي شهر تشرين الأول ٢٠١٦،[١] وقعت غرفة التجارة والصناعة في دبي بالنيابة عن (مجموعة س. س. لوتاء الدوليّة[*])، اتفاقية مع بنك أوروميا الدولي وبقيمة (١٨٤) مليون درهم لدعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية الأثيوبية، كما اتفقا الطرفان على تعزيز دور القطاع الخاص، في دعم حركة التجارة والاستثمار، حيث تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي، وذلك لحماية وتشجيع الاستثمار، وتعمل الحكومة الأثيوبية حاليا على إنشاء اربع مناطق صناعية متخصصة، كما تم الاستعانة بالخبرات الإمارتية لتطوير تلك المناطق الصناعية[٢].

٣- دولة قطر.

دعمت دولة قطر أثيوبيا اقتصاديا ودبلوماسياً، ففي عام ٢٠١٤، اطلقت دولة قطر أربعة مشاريع استثمارية بقيمة(٥٠٠) مليون دولار، وتلك المشاريع قد تضمنت بناء مركز مكافحة الملاريا، ومصنع للأسمنت والسكر، كما قامت في شهر كانون الأول ٢٠١٦، وخلال زيارة وزيرة الخارجيّة القطري للعاصمة الأثيوبية (أديس أبابا)، بتوقيع (١١) اتفاقية في عدة مجالات اقتصادية[٣]، وفي شهر تموز ٢٠١٦، تدخلت قطر دبلوماسيا لحل الأزمة بين أثيوبيا وأريتريا، وذلك بعد اتهام الأخيرة بدعم المعارضة في أديس أبابا، كما أكدت دولة قطر دعمها الكامل لأثيوبيا، وذلك للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وفي شهر كانون الثاني٢٠١٧، توجه أمير قطر (تميم بن حمد)، بزيارة رسمية إلى أثيوبيا، وتعد هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها أمير قطر إلى أثيوبيا، منذ توليه السلطة عام ٢٠١٣، حيث كان ظاهر الزيارة هو مناقشة القضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك مع الرئيس اثيوبيا(مولاتو تيشون) ورئيس وزراه (هيلي ماريام ديسالين)، إلا أن باطن الزيارة كان تجفيف منابع النيل، وذلك عبر ضخ أموال تقدر بالمليارات الدولارات لتمويل (سد النهضة الأثيوبي)[٤].

ومن زاوية أخرى، سعت كلٌ من دولتي قطر والإمارات إلى تعزيز وجودهما في إقليم حوض النيل، وتجسد ذلك السعي من خلال تمويل المشاريع والاستثمارات، في المجال الزراعي، وتطوير السكك الحديدية، كما طرحت كلاً الدولتين رؤوس أموال ضخمة، وذلك للمساهمة في بناء مصانع الأسمنت والتعدين والتنقيب

---

[١] أمنية العريمي، الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة الأنباء الكويتية، الكويت، متاحة على الرابط: http://www.alanba.com.kw . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٦/٥.

[*] مجموعة س. س. لوتاء الدولية: وهي عبارة عن شركة في الإمارات، تم تأسسها عام ١٩٥٦، من قبل سعيد بن احمد آل لوتاء، وتخصص هذه الشركة في مجالات الإنشاءات والعقارات والأغذية والطاقة، بالإضافة إلى الخدمات المالية، والبحوث التطبيقية، ويعمل في هذه الشركة حوالي (١٠) ألف شخص، كما تملك هذه الشركة ما نسبته (٦،٥%) من بنك دبي الإسلامي، أي ما قيمته (٥٩٣) مليون دولار وذلك في عام ٢٠٢١، للمزيد نظر: نورهان الشيخ وآخرون، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

[٢] نورهان الشيخ وآخرون، العلاقات العربية – الإقليمية: الواقع والأفاق، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٤ – ٢٤٥.

[٣] احمد ولد مبارك، استثمارات دول الخليج في أثيوبيا لأبعاد الدور الإسرائيلي المتنامي، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٦/١٢/٢٦.

[٤] أماني الطويل، دور قطر في تعطيش مصر عبر دعم وتسريع بناء سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، دبي، متاحة على الرابط: https://www.albayan.ae . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٢.

عن الذهب، إضافة إلى الاتفاق مع بعض دول حوض النيل بشأن عدد من الصفقات العسكرية، والتي تشمل منظومة صواريخ لحماية السدود في المنطقة[١].

كما أخذ التدخل الإماراتي والقطري في منطقة حوض النيل شكلاً اخراً، والمتمثل بظاهرة استثمار الأراضي الزراعية في تلك المنطقة، حيث بدا واضحاً ومنذ الأعوام القليلة الماضية اتجاه بعض دول الخليج ومنها قطر والإمارات، إلى البحث عن أراضي في أقاليم دول جنوب الساحل الأفريقي، وعلى وجه التحديد إقليم حوض النيل، حيث تمتاز هذه الأراضي بأنها ذات موارد مائية ضخمة، إضافة إلى أنها رخيصة الثمن والتكاليف، الأمر الذي شجع تلك الدول على الزراعة في هذه المناطق، وذلك للحصول على الغذاء الضروري، الذي لا تستطيع تلك الدول توفيره في أقاليمها، وذلك لقلة مواردها المائيّة، لذا وجدت هذه الدول أن طريقة الزراعة في منطقة حوض النيل، هي الطريقة الأيسر والأقل تكلفة، بدلاً من استخدام مواردهم المائيّة الشحيحة، واستهلاكها وإجهادها[٢]، كذلك وقعت قطر مع السودان عقداً لاستئجار مساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي[٣]، إلا أن هذه الطريقة ستؤدي إلى إشعال النزاعات والصراعات المائيّة في منطقة حوض النيل، وذلك لأن تلك المشاريع سوف تحتاج إلى المزيد من المياه، الأمر الذي هو محل خلاف بين الدول المتشاطئة في حوض النيل.

كما استطاعت قطر من استئجار حوالي (٤٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية، في منطقة (دلتا نهر تانا) في كينيا، بعد نقاش بين الرئيس الكيني الأسبق (مواي كيباكي[*])، ومسؤولين قطرين، وذلك خلال زيارة (كيباكي) إلى الدوحة، في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨، وفي المقابل حصلت كينيا على التمويل لبناء ميناء في (جزيرة لامو) الساحلية، وكان غرض دولة قطر من الاستئجار هو تخصيص تلك الأراضي لزراعة الفواكه والخضروات[٤]، وتقوم دولة الإمارات بتنفيذ مجموعة من الاستثمارات في مجالات الزراعة والسياحة والاتصالات، حيث تعد الإمارات في مقدمة الشركاء التجاريين لدول إقليم حوض النيل[٥].

وعليه يمكن القول إن المتغير الخليجي العربي تجاه إقليم حوض النيل كان يتسم بعدد من السمات وهي كالآتي:

– بالرغم ما تملكه دول الخليج العربي من قوة تأثيرية، في عدد من المواقف الأفريقية، وعلاقات، لاسيما مع أثيوبيا، جعلتها محطة تأثير كبيرة على صانع القرار الأثيوبي، سواء داخل أثيوبيا أو في مصالحها الخارجيّة،

---

[١] عبد الرحمن حمدي، مصر وتحديات تدخل الدول في أفريقيا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٧٣.

[٢] هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٠١.

[*] مواي كيباكي: وهو عالم اقتصاد وزعيم سياسي من دولة كينيا، وِلِدَ في كينيا عام ١٩٣١، لأسرة من قبيلة كيكويو، كبرى قبائل كينيا، وهي أحدى القبائل ذات الثقل السياسي والاقتصادي في كينيا منذ استقلالها، وتولى مناصب عديدة في كينيا منها، وزير التجارة والصناعة عام ١٩٦٦، ثم وزير المالية ١٩٦٩، و نائب الرئيس الكيني، ووزير الداخلية، ثم تولى منصب نائب رئيس الاتحاد الأفريقي في كينيا وهو الحزب الحكم في كينيا منذ استقلالها، وأخيرا تولى رئاسة كينيا للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣، وهو بذلك يمون ثالث رئيس لكينيا منذ استقلالها عام ١٩٦٣، عن بريطانيا، كما شهدت فترة رئاسة إجراء تعديلات دستورية تضمنت الحد من الصلاحيات الرئاسية، و تطبيق اللامركزية، وتوفي عام ٢٠٢٢، للمزيد ينظر: مصطفى إبراهيم سلمان، السياسة الأمريكية تجاه كينية وآفاقها المستقبلية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ص ١٨٧- ١٩٣.

[٤] هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩.

[٥] المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

الأمر الذي يجعل من أثيوبيا مستعدة للتعاون وبمرونة كبيرة، مع التوجهات الخليجية إن وجدت، أو متى يطلب منها ذلك، حيث وبحسب منطق الأمور، أن الساسة الخليجيين لا يعلمون بوجود قضية مياه بين مصر وأثيوبيا، جعلت العلاقات بينهما على المحك، بل وتنذر بوقوع أول حروب المياه في العالم، وهنا التساؤل يكون، هل طلب من الخليجيين التدخل؟، و إذا تم الطلب، هل رفضوا القيام بأي دور؟، وهل كان الرفض لعجزهم عن دارة الموضوع بحرفية؟، أو كان الرفض تحت ضغوط غربية، أو المساومات بملفات أخرى، كالملف الإيراني ودوره في اليمن، أو ملف جرائم الحرب في اليمن، أو الملف السوري؟ تلك الأسئلة سوف تجيب عليها الأيام القادمة.

– وبات من الواضح أن هذا الدول لن يكون لها موقف مناصر لمواقف ومصالح مصر المائيّة، مع تصاعد الأزمة بين مصر وأثيوبيا، حيث إن ملف (سد النهضة الأثيوبي) لا يحتل الصدرة في السياسة الخارجيّة أو العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي بأثيوبيا، حيث إن الدور الخليجي لايزال غير مؤثر بخصوص ملف (سد النهضة الأثيوبي)، ومن غير المتوقع أن المستقبل القريب يحمل تغيراً في هذا الموقف.

– كما يلاحظ أن دول الخليج العربي لم تكن على قدم المساواة، من حيث الدور الذي تمارسه في إقليم حوض النيل، حيث كانت السعودية في مقدمة التواجد، وتليها الإمارات ثم قطر والكويت، كما يلاحظ غياب الدور العماني والبحريني، الا اليسير من خلال الجمعيات الأهلية.

– يفتقد الدور الخليجي داخل القارة الإفريقية، بصفة عامة إلى التنسيق الموحد، سواء كان تنسيق خليجي، حتى وصل التنافس في نوعية المشاريع المستثمرة فيها، لاسيماً بين دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة قطر، وانفراد دولة قطر في نوعية من العلاقات، التي قد توثر على المصالح العربية داخل القارة، مثل دعم قطر لبعض الجماعات الإسلامية ذات التوجه الراديكالي.

– يفتقد الدور الخليجي في القارة الإفريقية، ولاسيما داخل أثيوبيا إلى التنسيق مع مصر، حيث تعدّ مصر بيضة الميزان في العلاقات العربية الإفريقية، كذلك هي الأقوى تأثيرا، سلباً وإيجابا، ومن غير المبالغ أن تكون العلاقات الإفريقية المصريّة هي مقياس الواقعي للعلاقات العربية الإفريقية ككل، وذلك لأن مصر تمثل النافذة الكبرى والأقوى للأمن القومي العربي على الساحة الإفريقية.

المطلب الثالث: المتغير الإيراني.

تسعى إيران الى أن تكون قوة إقليمية فاعلة في إقليم حوض نهر النيل، وذلك لما تتمتع به من كتلة حيوية كبيرة، جيواستراتيجي متميز، وما تحتويه من مصادر الطاقة (النفط، الغاز)، وتاريخ حضاري عريق، وقدرة عسكرية كبيرة، حيث تمتلك صواريخ متطورة، ومن المحتمل امتلاكها قدرة نووية خلال الوقت القريب، وبالإمكان تشخيص التدخلات الإيرانية في إقليم حوض النيل، ومن خلال الآتي:

١- المجال السياسي:

حيث تسعى إيران إلى دعم علاقاتها مع دول إقليم حوض النيل، وبشكل خاص مع دول القرن الأفريقي، وذلك من أجل تحقيق عدد من المصالح منها [١]:

أ- الحصول على تأييد دول إقليم حوض النيل في المنظمات الدوليّة والمحافل العالمية، وذلك من أجل ضمان عدم التصويت ضدها، إضافة إلى بناء قاعدة مؤيدة لسياساتها، ومحاولة الخروج من الحصار الدولي المفروض عليها.

ب- تأمين الطرق البحرية، وذلك لتصدير النفط الإيراني، وضمان الملاحة في منطقة القرن أفريقي ومضيق باب المندب.

ج- تعمل إيران على تعزيز جهودها في التجمعات الإسلامية، التي تعيش في إقليم حوض النيل، حيث كانت الثورة الإيرانية تنظر للقارة الإفريقية، بأنها قارة المستضعفين، وبالتالي هي بحاجة إلى العون في مختلف المجالات[٢].

د- تسعى إيران إلى ترسيخ نفوذها السياسي في إقليم حوض النيل، وذلك من خلال إقامة التعاون مع تلك الدول، فهي تحاول بسط نفوذها في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، وذلك من أجل تقليل النفوذ الغربية والإسرائيلي، وإضافة إلى كسر عزلتها الدوليّة والإقليمية[٣].

٢- المجال الاقتصادي[٤]:

أ- تسعى إيران للحصول على مادة اليورانيوم لصالح برنامجها النووي، والمتوفر في أوغندا، كما تعمل على دعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول إقليم حوض النيل.

ب- تسعى إيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين أوغندا وكينيا، وبشكل ملحوظ، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٣، كما تم تسيير رحلات جوية بين طهران ونيروبي.

ج- توقيع عدد من الاتفاقيات مع دول إقليم حوض النيل، وبرز هذه الاتفاقيات، تصدير النفط الإيراني لكينيا، واتفاقية لتكرير النفط الإيراني في أريتريا.

د- كما تم إنشاء مصنع إيراني في أوغندا، وذلك لصناعة الجرارات الزراعية، ومن جهة أخرى، قامت أوغندا بتخصيص مساحات من الأراضي لعدة مؤسسات إيرانية، بهدف إقامة عدد من المشاريع.

هـ- تطوير المصالح الاقتصادية الإيرانية، وذلك بسبب العقوبات المفروضة على إيران، والتي تمسها في القارات الأخرى، مع الاستفادة في الوقت نفسه من موارد دول حوض النيل، وتسخيرها لخدمة المصالح الحيوية

---

[١] طارق عبد العال سيد صالح، الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الدور المصري في منطقة حوض النيل في ظل المتغيرات المعصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٣٨ – ٣٩.

[٢] ولاء الشيخ، مياه النيل الأزمة والحل، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٣، ص ١٠٨.

[٣] جهاد عودة، الصراع الدولي في حوض النيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٨.

[٤] حمدي عبد الرحمن، التكالب الخطر: التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، العدد ١٤١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٤٥ -٦٥.

لإيران، مع التأكيد على قدرات إيران، كشريك في المجالات التنموية في دول حوض النيل، وقدرت إيران على طرح المبادرات، وتقديم المساعدات المختلفة، وذلك لدعم العملية التنموية في إقليم حوض النيل، والقارة الأفريقية، ووفقاً لمبادئ الاتحاد الأفريقي[١].

٣- المجال العسكري:

أ- يشكل التنافس الإقليمي بين إيران والكيان الإسرائيلي، تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، لاسيما في ظل الدور المصري خلال فترة رئاسة الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك)، حيث أن الوجود الإيراني والإسرائيلي في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، خاصة في كينيا وأثيوبيا وأوغندا، يؤثر على أمن واستقرار المنطقة بالكامل[٢].

ب- أن البحرية الإيرانية منذ عام ٢٠١٠، تنتشر على سواحل القرن الأفريقي، وذلك منذ مشاركتها في مكافحة القرصنة، في خليج عدن، حيث ترسو سفنها على السواحل الصومالية[٣].

ج- يرى النظام السياسي في السودان بأن إيران تمثل حليفاً استراتيجياً، يمنحها الفرصة في الخروج من عزلتها الدوليّة، وذلك في الوقت الذي كانت تشهد فيه السودان حصاراً سياسيا واقتصادياً، بعد ادراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب[٤].

د- تعمل إيران على تأمين موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وذلك من اجل تامين حركة الملاحة، والتجارة الإيرانية من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة الانتشار العسكري المكثف للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والرد على هذه الدول في حال الهجوم على منشآتها النووية، أو الدفاع عن نفسها في حال غلق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية الإيرانية[٥].

كما عملت إيران على تنفيذ سياستها الخارجيّة وفق آليات متعددة، والتي بالإمكان إيجازها بالآتي[٦]:

- السفارات والقنصليات الدبلوماسية.
- المراكز الثقافية التي يتم استخدامها لنشر وترويج الموارد الدعائية للثقافة الإيرانية.
- الشركات والمؤسسات الإيرانية في دول إقليم حوض النيل مثلاً (شركة خودرو٩ للسيارات.
- الجاليات والأقليات المسلمة التي تعيش في إقليم حوض النيل.
- تسخير النفط والغاز الإيراني لهدف توسيع العلاقات بين إيران ودول إقليم حوض النيل.
- استخدام الأدوات غير المرئية، وهذا الدور تقوم به مؤسسات ما يسمى بـ(**البنياد**[*]).

---

[١] ولاء الشيخ، مياه النيل الأزمة والحل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

[٢] عمر يحيى احمد، التغلغل الإيراني في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي، العدد ١٤٥، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣٢.

[٣] عمر يحيى احمد، التغلغل الإيراني في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

[٤] محمود ضياء الدين عيسى، السياسة الإيرانية الراهنة تجاه حوض النيل، القاهرة، العدد ٤٦، مجلة آفاق إفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، ٢٠١٦ ص ٢٩.

[٥] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

[٦] جهاد سعيد الصفتي، الاستراتيجية المقترحة لتامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٥٢.

ومن الجدير بالذكر، أن السودان اتجهت مؤخرا لتحجيم علاقاتها مع إيران، والتي وصلت إلى ذروتها بقطع العلاقات مع طهران في عام ٢٠١٦، وذلك تضامناً مع السعودية، كما تجدر الإشارة، إلا أن إيران ربما تتضرر وبشكل مباشر، وتضييق تحالفاتها الإقليمية، وذلك بعد تفجر الأوضاع في سوريا مؤخرا، وخسارتها الإطلالة الاستراتيجية على البحر الأحمر، والتأثير في دورها في دعم (**الحوثيين**[*]) في اليمن.

أما عن الدور الإيراني في أثيوبيا، ففي ظل التدخل الإسرائيلي في أثيوبيا، الأمر الذي قد يعني منع أي محاولات للتغلغل الإيراني في أثيوبيا، إلا أن حقيقة الأمر كانت عندما أعلن الرئيس المصري الأسبق(جمال عبد الناصر)، عن مشروع تكوين(شرق أوسطي عربي)، حيث رأت إسرائيل تكوين ما يسمى بـ(شرق أوسطي متعدد القوميات)، وذلك فرص للتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وأثيوبيا، وبين إسرائيل وتركيا وايران، وتطورت الفكرة إلى تكوين تحالف رسمي اطلق عليه بـ(حلف دول الدائرة)، والذي ضم كلاً من (إسرائيل، وأثيوبيا، تركيا، ايران)، وكان الهدف منه هو إخضاع الدول العربية والإفريقية المعارضة للمشاريع الصهيونية في المنطقة[١].

ومع تولي الرئيس الإيراني السابق(**حسن روحاني**[**])، رئاسة ايران عام ٢٠١٣، سعت ايران إلى تقوية العلاقات الإيرانية الأثيوبية، حيث تعددت زيارة المسؤولين الإيراني إلى أثيوبيا، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات التعاونية بن البلدين، وكانت أبرز هذه الزيارات في عام ٢٠١٥، وهي زيارة مساعد وزير الخارجيّة الأسبق(أمير اللهيان)، وذلك لحضور القمة الإفريقية المعقودة العاصمة الأثيوبية(أديس أبابا)، وفي الآونة

---

[*] مؤسسة البنياد: وهي مؤسسات خيرية إيرانية، تعمل بمعزل عن السيطرة الحكومية، وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، تتنافس مع إمكانيات الدولة، وتمارس هذه المؤسسات أنشطة كثيرة، أذ تمتد من التجارة إلى التصنيع ونشر الدعوة الدينية والسياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتتبع هذه المؤسسات المرشد الأعلى للجمهورية، ومن هذه المؤسسات(مؤسسة الأمام الرضا، مؤسسة الشهداء، مؤسسة المستضعفين، مؤسسة الـ١٥ خرداد)، كما تعتبرها أيران أدوات تستخدمها لتامين وجودها في دول إقليم حوض النيل وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، للمزيد ينظر: موسى حقاني نجفي، التحولات السياسية في ايران: الدين والحداثة ودورهما في تشكيل الهوية الوطنية، طهران، ترجمة قيس أل قيس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران، طهران، ٢٠١٣، ص ص ٨٩ -٩٥.

[*] الحوثيون: وهي حركة سياسية إسلامية ظهرت في محافظة صعدة في اليمن في تسعينيات القرن الماضي، وسميو بهذا الاسم نسبة إلى مرشدهم الروحي (بدر الدين الحوثي)، تعود جذورها العقائدية إلى جزء من المذهب الزيدي، وهو أحد امتدادات الإسلام الشيعي، والأقرب من الناحية الفقهية إلى الإسلام السني، ويتسم المذهب الزيدي بطابع التمرد على الظلم تاريخياً، إذ عرف في أدبيات باسم(الخروج على الحاكم الظالم)، وتعود جذوره إلى ما تعرف بثورة (زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب)، في مدينة الكوفة، والذي قاد ثورة ضد الحكم الأموي في القرن الثامن للميلاد، أذ تم قتله على يد (هشام بن عبد الملك) احد خلفاء الدولة الأموية، للمزيد ينظر: سام غباري، اليمن بلدي أنا، شركة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٥٦-٨٧.

[١] محمد علي حوات، قراءات في الخطاب الإعلامي السياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣١. وشيموئيل سيجف، المثلث الإيراني، الكتاب الأول: العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الأردن، ٢٠١٦، ص ٢١٢.

[**] حسن روحاني: وهو رجل دين وسياسي إيراني، ولِدَ في مدينة سرخة جنوب شرق العاصمة الإيرانية طهران، عام ١٩٤٨، تولى رئاسة النظام السياسي في إيران ٢٠١٣ – ٢٠٢١، وهو بذلك يكون الرئيس السابع لإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، بقيادة الخميني، كما شغل مناصب عدة في الدولة الإيرانية منها، نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني، كما كان كبير المفاوضين فيما يخص الملف النووي الإيراني خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥، أذ لقب في وقتها بشيخ الدبلوماسية، كمل عمل عضواً في مجلس خبراء القيادة، وهي عبارة عن هيئة تقوم بالأشراف على عمل (علي خامنئي) المرشد الأعلى لإيران، اذ عرف عن (روحاني) باعتداله الكبير في خطابه، وبقربه من الرئيس الإيراني الأسبق(أكبر هاشمي رفسنجاني)، للمزيد ينظر: شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ص ٥٧ – ٥٩.

الأخيرة، مازال التدخل الإيراني في أثيوبيا مستمر، وذلك من خلال إقامة الاستثمارات الاقتصادية، إلا أنه الخطر يكمن في محاولة ايران الدخول في عدد من المشاريع (المائيّة، الزراعية، الكهربائية)، والتي تنوي أثيوبيا القيام بها[١].

فعلى الرغم من التواجد الإيراني في دول منابع نهر النيل، ومحاولتها تقويض التواجد الإسرائيلي في تلك الدول، إلا أنه ومن جهة أخرى، ومع الدعم الذي تقدمه إيران لأثيوبيا في قطاع الزراعة وبناء السدود وخزانات المياه، وهذا الأمر يشكل تهديداً خطراً على الميزان المائي في مصر، وذلك لأن هذا المشاريع في سوف تحتاج إلى المزيد من المياه، وهذا ومن دون شك سوف يؤثر على الحصة المائيّة المخصصة لمصر.

المطلب الرابع: المتغير التركي.

وفي إطار السياسة الخارجيّة المتعددة الأبعاد، التي تتبعها تركيا، والتي تعدّ في الأساس دولة (أفروآسوية[*])، حيث أعدت في عام ١٩٩٨، خطة الانفتاح على القارة الإفريقية، وذلك من أجل تحقيق نقلة نوعية، على صعيد العلاقات (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافة)، بين تركيا ودول القارة الأفريقية، وفي عام ٢٠٠٣، أعدت مستشارية التجارة الخارجيّة التركية (استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية)، كما أعلنت تركيا عام ٢٠٠٥، هو عام أفريقيا، وبتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٠٥، نالت تركية صفة مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي، كما كلفت تركية بتاريخ ٥ أيار سفارتها في (أديس أبابا)، لتكون سفارة الجمهورية التركية المعتمدة لدى منظمة الاتحاد الأفريقي[٢].

واتخذ التدخل التركي في القارة الإفريقية صورة الطابع الإنساني، وذلك من خلال المساعدات التي تقدمها تركيا للقارة، إلا أن الفرص التي منحتها دول إقليم حوض النيل لتركيا، هي أكبر من كل التوقعات، على الرغم من أن تركيا تعتمد على تحركها وفقاً لشعارات إنسانية وتنموية[٣].

وترتبط تركيا بدول حوض النيل بعلاقات تاريخية ودينية وثقافية، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية على لها علاقات وثيقة مع العديد من دول إقليم حوض النيل، كما تعتمد سياسة تركيا حالياً على سياسة أكثر نشاطاً وإيجابية، قوامها المساعدات والمشاريع الاقتصادية المختلفة، وفتح الأسواق للمنتجات التركية، والاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة بمنطقة إقليم حوض النيل، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام في

---

[١] سعيد الصباغ، العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٧٩.

[*] أفروآسيوية: وهي منظمة مستقلة غير سياسية، تم تأسسها عام ١٩٦٢، في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، تضم في عضويتها حكومات الدول من قارتي آسيا وأفريقيا، وتم تأسيس المنظمة بهدف التعاون وتعزيز الجهود، وتبادل التجارب والخبرات العلمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية في المناطق الريفية، للمزيد ينظر: حيدر آباد، منتدى حول التنمية الريفية: المشهد الافرو-آسيوي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.aardo.org.com .
تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/٢٤.

[٢] دعاء داود، أزمة سد النهضة الأثيوبي: ردود الأفعال المصرية السودانية الأثيوبية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٢٥.

[٣] شريف شعبان مبارك، إيران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٣٢.

مناطق الاهتمام التركية في حوض النيل، وابرز دليل على ذلك زيارة الرئيس التركي(**رجب طيب أردوغان**[*])، لأثيوبيا في كانون الثاني ٢٠١٥، حيث كانت الزيارة تهدف إلى دعم التعاون البيئي والتواجد التركي في المنطقة، وتأسيس شركات استراتيجية جديدة مع دول إقليم حوض النيل ودول منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى زيادة حجم التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة[١].

وتقوم السياسة التركية في القارة الإفريقية بشكل عام، ودول حوض النيل بشكل خاص على محاور عدة، وأهم هذه المحاور تتمثل بالآتي[٢]:

أ- محاولة خلق علاقات جديدة مع كيانات أخرى غير الاتحاد الأوربي، وظهر ذلك من خلال التصويت بحوالي (٥١) دولة إفريقية من أصل (٥٣) دولة، لصالح عضوية تركيا غير الدائمية في مجلس الأمن في تشرين الأول ٢٠٠٨.

ب- رغبة تركيا في زيادة حجم التبادل التجاري، مع الدول الإفريقية، حيث وصلت صادرات تركيا إلى القارة الإفريقية عام ٢٠٠٩، حوالي (١٣) مليار دولار سنوياً

ج- تسعى تركيا إلى تقليل حجم الفجوة الثقافية، بينها وبين الدول الإفريقية.

وفيما يتعلق بالعلاقات التركية بدول إقليم حوض النيل، حيث ترتبط تركيا بعلاقات قوية من دولتين من دول الإقليم، وهما كلٌ من (أثيوبيا، كينيا)، أما باقي الدول المنبع الست، فلا ترتبط معها تركيا بعلاقات تصل إلى مستوى علاقاتها بأثيوبيا وكينيا، كما أن الدور التركي في أثيوبيا كان يعتمد على ثلاثة دوافع أساسية، وهي كالآتي[٣]:

أ- الدافع التاريخي: فقد ترجع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين، إلى عهد السلطان العثماني (**عبد الحميد الثاني**[*])، والإمبراطور الأثيوبي (**منليك الثاني**[**])، حيث دشنت تركيا أول سفراتها في العاصمة

---

[*] رجب طيب أردوغان: وهو سياسي واقتصادي تركي، وِلِدَ عام ١٩٥٤، في مدينة إسطنبول، وفي عام ١٩٨٥، تولى منصب رئيس حزب الوفاء في إسطنبول، وفي عام ٢٠٠١، أسس مع مجموعة من أصدقائه ومن ضمنهم (احمد داود أغلو)،/ حزب العدلة والتنمية التركي، وشغل مناصب عدة في الدولة التركية، منها رئيس بلدية مدينة إسطنبول عام ١٩٩٤، ورئيسا لوزراء تركيا ١٩٩٨ – ٢٠١٤، ومن ثم رئيساً لتركيا منذ العام ٢٠١٤، وتم انتخابه لولاية ثانية عام ٢٠٢٣، ليكون بذلك الرئيس الثاني عشر للدولة التركية، التي تأسست عام ١٩٢٣، كما تعرض لمحاولة انقلاب عسكر عام ٢٠١٦، من قبل فصيل من الجيش التركي، إلا أن المحاولة بائت بالفشل، وذلك بعدي تصدي وزارة الداخلية والمخابرات التركية لتلك المحاولة وإفشالها، للمزيد ينظر: حسام تكينس، حرب أردوغان الرابعة القادمة من اجل السيطرة: المواجهة التي تلوح في الأفق بين حزب العدلة والتنمية والقومية التركية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٢.

[١] جهاد سعيد الصفتي، الاستراتيجية المقترحة لتامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٨- ٧٠.

[٢] محمد سليمان الزواوي، أبعاد الدور التركي في أفريقيا، العدد ٩، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٧٩ -٨٠.

[٣] شريف شعبان مبارك، إيران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٤٤.

[*] السلطان عبد الحميد الثاني: وهو أحد سلاطين الإمبراطورية العثمانية، وولده السلطان عبد المجيد الأول، إذ تولى الحكم عام ١٨٧٦، خلفاً لعمه السلطان عبد العزيز، وخلال فترة حكمه شهدت الإمبراطورية العثمانية اضعف حالاتها، الأمر الذي جعل منها مطمعاً مغرياً للدول الأوربية، وعلى اثر ذلك تعرض(عبد الحميد الثاني)، إلى العديد من محاولات الاغتيال، حتى تم عزله من قبل البرلمان عام ١٩٠٩، ونفيه هو وأسرته إلى مدينة سالونيك في اليونان، بعد بقائه في الحكم فترة(٣٣) عام،

الأثيوبية (أديس أبابا)، كما قامت أثيوبيا عام ١٩٢٦، بفتح سفارتها في تركية، وفي الفترة الأخيرة سعت الدولتين، على تطوير علاقاتهما بتوقيع اتفاقية إسطنبول عام ٢٠١١، والتي نصت على استثناء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية الأثيوبية من تأشيرات الدول لتركيا.

ب- الدافع السياسي: وهو الدافع التقليدي لتبرير تدخل أي دولة خارجية في الأراضي الإفريقية، وذلك عن طريق تفعيل الاتفاقيات الثنائي[١].

ج- الدافع الاستراتيجي: كان وما يزال من أهم الدوافع لتمدد السياسة الخارجيّة التركية تجاه أفريقيا، والغاية منه إيجاد بدائل للانضمام للاتحاد الأوربي، بعد رفض الاتحاد الأوربي ضم تركيا لعضويته، والأمر الذي قد يعزز من اتجاه تركيا لتعزيز علاقاتها مع بعض الدول الأسيوية والأفريقية[٢].

د- الدافع الاقتصادي: تعدّ دول إقليم حوض النيل من أهم شركاء تركيا الرئيسيين في النظام الاقتصادي، وقد شهدت العلاقات بينهما تطوراً كبيراً، فقد كانت أثيوبيا أول بلد في أفريقيا يفتح (مكتب الوكالة التركية للتنمية والتعاون TIKA[*])، وهذا المكتب هو عبارة عن نشاطات تابعة بشكل مباشر للحكومة التركية، كما امتد النفوذ التركي إلى داخل دول إقليم حوض النيل، وذلك من خلال تزيدهم بالخبراء والفنيين، لإعطاء دورات تدريبية فنية في مختلف المجالات، وقد كان أول تحرك مؤثر لتركيا في القارة الإفريقية، وذلك عندما دعت تركيا لعقد

وعندما تم إبلاغه من قبل وفد البرلمان بأن الشعب قد عزلك عن السلطة أجاب السلطان عبارته الشهيرة (أنا خليفة المسلمين وسلطانهم وإن كان يجب أن يخلعني أحد فهم المسلمون، أما انتم فأحدكم يهودي، والأخر أرمني، وثالثكم ناكراً للجميل)، وانتقل إلى مدينة إسطنبول بعد اندلاع حرب البلقان الأولى عام ١٩١٢، وتوفي فيها عام ١٩١٨، للمزيد ينظر: محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، دار القلم، دمشق، ٢٠١٨، ص ص ٩٧- ١٠٣.

(**) الإمبراطور منليك الثاني: وهو أحد أعظم أباطرة أثيوبيا ولِدَ في عام ١٨٤٤، وتولى حكم أثيوبيا عام ١٨٨٩، إذ نجح(منليك) في توسيع أرض بلده وتحديثها، وجعل من أثيوبيا بلد مستقل، في الوقت التي كانت القارة الأفريقية منطقة صراع بين الدول الأوربية، وذلك لتأسيس مستعمراتها، ويقال بأنه هو مؤسس الدولة الأثيوبية الحديثة، توفي في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا) عام ١٩١٣، للمزيد ينظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، الإمبراطور منليك الثاني يعلن عن طموحات أثيوبيا التوسعية في عام ١٨٩١، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:

http://www.sudantribune.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٤.

[١] رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١، ص ٨٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨٠.

[*] الوكالة التركية للتنمية والتعاون TIKA: وهي مؤسسة تركية تابعة إلى رئاسة الجهورية التركية، تم تأسيسها عام ١٩٩٢، وكانت مجالات عمل هذه المؤسسة لغاية عام ٢٠٠٢، فقط في منطقة وسط آسيا، لكن بعد قدوم حزب العدالة والتنمية التركي لسدة الحكم في تركيا ، وتبنيه سياسة قائمة على مبدأ الانفتاح الاستراتيجي، توسعت مجالات عمل هذه المؤسسة، لتشمل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان، وتقوم هذه المؤسسة بتنفيذ العديد من المشاريع، وحسب لأولويات واحتياجات الدول، ويأتي في مقدمة تلك المشاريع القطاع الصحي، إذ تم وبدعم من المؤسسة أجراء حوالي (٧٦١٦) عملية جراحية في القارة الأفريقية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات صحية في مختلف الدول والقارات، كما لها حوالي (٦٢) مكتباً في أنحاء العالم لغاية عام ٢٠٢٢، للمزيد ينظر: بهلول جتين قايا، (تيكا) التركية ..(٣٠) الف مشروع في (١٧٠) دولة، تقرير، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع وكالة الأناضول، نقرة، متاح على الرابط:

http://www.aa.com.tr . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢١.

مؤتمر القمة التركية الإفريقية في إسطنبول عام ٢٠٠٨، ونعقد المؤتمر بتمثيل(٥٣) دولة أفريقية[١]، وكانت لهذا المؤتمر نتائج ناجحة من وجهة نظر تركيا، والتي كان أهمها الآتي[٢]:

أ- رفع التمثيل التركي الدبلوماسي في القارة الإفريقية من (١٢) سفارة إلى (٢٧) سفارة، وذلك خلال عام من انتهاء القمة أعلاه.

ب- زيادة التبادل التجاري، وذلك من خلال السنوات التالية للمؤتمر، حيث وصل إلى (٣٠) مليار دولار حتى عام ٢٠٠٨.

ج- تم إنشاء أسواق متعددة وفرص للاستثمار غير المستغل من قبل دول إقليم حوض النيل، حيث كان المؤتمر عبارة عن أداة لتوسيع فرص تحرك تركيا الاقتصادي والاستثماري والتجاري، وذلك لما تملكه أفريقيا من عدد المستهلكين، والذي قد يصل إلى مليار مستهلك سنوياً.

حيث إن ما يشغل النظام التركي في الفترة المقبلة، هو يجاد موارد دائميه لسد احتياجاتها من موارد الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي)، التي تكاد تنعدم في تركيا، ولذلك تحاول تركيا أن تكون دول إقليم حوض النيل، بمثابة الظهير الأمن لسد احتياجاتها النفطية، كما أن هناك في المستقبل القريب المزيد من التعاون الإقليمي الذي تسعى اليه تركيا، وبعض دول إقليم حوض النيل، وذلك على الرغم من توتر العلاقات التركية المصريّة في الفترة الأخيرة، أذ أن كل توتر مع مصر، عادة ما يفضي الى تعاون الطرف الأخر(الكيان الإسرائيلي) مع باقي دول حوض نهر النيل للضغط على مصر.

حيث بدأت العلاقات بين تركيا وأثيوبيا، خلال فترة حكم السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني)، والإمبراطور(منليك) في أثيوبيا (الحبشة سابقاً)، أما تركيا فتتواجد في أثيوبيا من خلال شركاتها، التي تعمل في مجالات (المنسوجات، السلع المعمرة)، ومن جهة أخرى، تصدر تركيا لأثيوبيا (الحديد الصلب، الآلات، الزيوت)، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام ٢٠٠٦، حوالي (١١٥) مليون دولار[٣].

أما التواجد التركي في كينيا، فقد كان من خلال الشركات التركية التي تعمل في (**ميناء مومباسا**[*])، حيث وصل الحجم التبادل التجاري بين تركيا وكينيا عام ٢٠٠٨، حوالي (٩٠) مليون دولار سنوياً[٤].

وتعمل تركيا في دول منبع إقليم حوض النيل، من خلال (وكالة التعاون الدولي التركية)، والتي تنفذ برامج التنمية الزراعية في كل من(أثيوبيا، تنزانيا، كينيا، أوغندا، رواندا)، كما تحاول تركيا التدخل في أزمة (سد النهضة الأثيوبي)، ولكن بشكل غير مفهوم، وغير مبرر، الأمر الذي يدل على سوء نية سياسية لدى

---

[١] أيمن شبانة، الظهور الأثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، العدد ١٨٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٧،

[٢] عبد الله برقان، دوافع التدخل التركي في حوض النيل، العدد ١٨٢، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٤.

[٣] ولاء الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

[*] مينا مومباسا: يقع هذا الميناء في مدينة مومباسا في شرق دولة كينيا، والمطلة على المحيط الهادي، وهي ثاني أكبر مدن كينيا، بعد العاصمة (نيروبي)، ويعتبر هذا الميناء ذات أهمية كبيرة في حركة التجارة والسياحة في كينيا، وتقع مدينة مومباسا تقريباً على خط الاستواء، وتعتبر من مدن كينيا السياحية، للمزيد ينظر: مومباسا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٩.

[٤] دعاء داود، أزمة سد النهضة الأثيوبي: ردود الأفعال المصرية السودانية الأثيوبية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

تركيا تجاه هذه الأزمة، حيث كان آخر لقاء عقد بين وزير الخارجيّة التركي(احمد داود اغلو)، ووزير الخارجيّة الأثيوبي(تادروس أدهانوم) في شهر شباط ٢٠١٤، حيث تم خلال اللقاء مناقشة ملف (سد النهضة)، والاستخدام العادل لمياه نهر النيل[١].

كما أن لدى السودان تحالفاً مع تركيا وقطر، حيث وقع الرئيس التركي (أردوغان)، اتفاقاً مع الخرطوم، وذلك لإدارة **(جزيرة سواكن**[**]) التي تقع في البحر الأحمر، وهو الأمر الذي سيتيح لتركيا الوجود عسكرياً لأول مرة على سواحل البحر الأحمر، وبذلك يبدأ فصلاً جديداً من صراع النفوذ في منطقة البحر الأحمر، حيث أن سيطرة تركيا على (جزيرة سواكن) وميناءها، وقطر من الجانب الآخر، من حيث الحضور في ميناء (بورد سودان)، التي تعمل قطر على تطويره، ليصبح اكبر ميناء للحاويات على البحر الأحمر، وبذلك سيتم السيطرة على الممر المائي الأكثر محورية في منطقة البحر الأحمر، ويمتد هذا الممر من الحدود المصريّة إلى مضيق باب المندب في اليمن[٢]، وهو الأمر الذي استهدف الأمن القومي المصري، ولاسيما في ظل العلاقات المتوترة بين مصر وقطر وتركيا.

المبحث الثاني: المتغيرات الدوليّة

تسعى القوى الدوليّة الطامحة، سواء كانت تلك القوى دولاً أو منظمات دولية، إلى تحقيق مشاريعها في القارة الأفريقية من خلال مجرى نهر النيل، حيث ما زالت تتنافس تلك القوى فيما بينها على احتواء أو استمالت دول إقليم حوض النيل، الأمر الذي يفسر في بعض الأوقات صعوبة وصول تلك الدول إلى تسوية لنزاعاتها أو خلافاتها على مياه نهر النيل، كما يجعل دول الحوض تنظر إلى آفاق التعاون فيما بينها من خلال منظار التنافس الإقليمي والدولي، وكذلك تسعى إلى أليات التسوية وهي مدفوعة بمجموعة من الأسباب والظروف الإقليمية والدوليّة، التي قد تساعدها في الوصول إليها أو تزيد من النزاع والانقسام، وبالإمكان تناول تلك القوى بالآتي:

---

[١] للمزيد، مراجعة تفاصيل لقاء وزير الخارجية الأثيوبي مع نظيره التركي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، القاهرة، ٢٠١٤/٥/٢. متاح على الرابط: http://www.m.youm7.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٦.

[**] جزيرة سواكن: تقع هذه الجزيرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وشرقي السودان، وتبعد عن الخرطوم حوالي (٥٦٠)كم، وتبلغ مساحتها (٢٠)كم٢، ولجزيرة أهمية استراتيجية، والتي تكمن في كونها أقرب إلى الموانئ السودانية لميناء جدة الاستراتيجي السعودي على البحر الاحمرار تستغرق المسافة بين الميناءين حوالي ساعات قليلة، ولاسيما في ظل السباق الكبير على البحر الأحمر ، والذي يعتبر ممراً مائياً للتجارة بين شرق آسيا، ولاسيما الهند والصين واليابان مع الدول الأوربية، للمزيد ينظر: مرتضى كوكو، اتفاقية سواكن: هل اقتربت نهاية أردوغان في ثغر السودان؟، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع العين الإخبارية، أبو ظبي، متاح الرابط:
http://www.al-ain.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.

[٢] حسام سويلم، التهديد التركي لأمن البحر الأحمر ومغزى تنازل السودان عن سواكن، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة الوفد، القاهرة، ٢٠١٨/١/٥، متاح على الرابطhttp://www..alwafd.news.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٦.

المطلب الأول: المتغير الأمريكي.

ليس للولايات المتحدة أية أطماع مائية مباشرة في مياه النيل، إلا أن تحركها سياسياً في هذه المنطقة هو تحقيقاً لمصالحها، وذلك من خلال تكريس هيمنتها الجيوستراتيجية، وتمكين حلفائها، سواء من ادخل حوض النيل مثل أثيوبيا، أو من خارجه مثل إسرائيل، وذلك من أجل تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية، حتى وإن كانت تلك السياسات على حساب المصالح الحيوية لمصر وأمنها المائي، وانطلاقاً من الأهداف التي تحكم توجهات السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية، واستناداً إلى الاهتمام الذي توليه تلك السياسية لبعض الأقاليم الفرعية في القارة، يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة حوض النيل بوصفها إحدى أبرز المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وفقاً للمنظور الجيوستراتيجي الأمريكي.

ولعل التدقيق في الخريطة الجيوبوليتيكية لحوض النيل، يفسر أسباب الاهتمام بتلك المنطقة، حيث تقع مصر في شماله، وترتبط عبره بشكل مباشر بالبحيرات العظمى، في امتداد طبيعي، حتى أواسط القارة الأفريقية، إضافة الى ارتباط حوض النيل بمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، فضلاً عن أن هذه المؤشرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن إسرائيل، والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ عليها كحليف استراتيجي لضمان مصالحها في المنطقة[١]، ويبرز الدور المائي للولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل، والذي يرتبط بالمصالح الأمريكية في المنطقة، التي تركز على إحكام السيطرة على أنتاج النفط، وممرات نقله، ودعم الوجود الإسرائيلي، وذلك بهدف استمرار إسرائيل بالقيام بدورها، كأداة تسير هذه السيطرة، وتعوق في الوقت نفسه، أي اتجاهات راديكالية في المنطقة، والمتمثلة في إحداث تغيير من شأنه التأثير على المصالح الأمريكية، لذا عملت الولايات المتحدة إلى توظيف الدول النيلية الغير عربية، وذلك لاستعمالهم كأداة للضغط على مصر والسودان، باعتبارهما الدولتين العربيتين المتحالفتين ضد الكيان الإسرائيلي [٢].

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة جديدة حيال القارة الأفريقية، وتهدف هذه السياسة إلى إحكام سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها السياسي والجيوستراتيجي على أرجاء القارة الأفريقية، وذلك من اجل تحقيق التوازن مع الصين، بالإضافة إلى تمكين حلفائها التقليدين (الكيان الإسرائيلي، أثيوبيا)، من التغلغل الاستراتيجي في القارة، وذلك من خلال إقامة علاقات وشركات جيوستراتيجية مع بعض دول القارة[٣]، وقد كان السعي الأمريكي لتحقيق الهيمنة على القارة الأفريقية قائم على أداتين استراتيجيتين هما: القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم)، و مبادرة القرن الأفريقي الكبير.

١- القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم).

---

[١] يوسف فضل احمد، مشكلة توزيع مياه حوض النيل: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٩، ص ١٣١.

[٢] محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٥.

[3] Letitia Lawson, U.S. Africa Policy Since the Cold War, Strategic Insights, Volume VI, Issue, 1 January, 2007, Available at the link:
http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/IawsonJan07.asp. تاريخ زيارة الموقع ٢٢٤/٦/٢٢

انطلق النشاط الفعلي لهذه القيادة في الأول من شهر تشرين الأول ٢٠٠٨، وتتألف هذه القيادة من ألف عنصر، موزعين على ثلاث قيادات فرعية، تغطي كامل القارة الأفريقية، ماعدا مصر التي تتبع القيادة المركزي في ميامي، وتتولى (أفريكوم) متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، والتي كانت وزارة الخارجيّة الأمريكية هي من تشرف على تنفيذها قبل هذه القيادة[١].

ويشكل تأسيس قيادة (افريكوم)، انعطافا بارزاً في خريطة البنتاغون الدوليّة، ومنح القارة الأفريقية وزناً كبيراً، وذلك يعود إلى تنامي الحاجة الأمريكية إلى النفط الأفريقي، وبهذا المعنى مثل تأسيس هذه القيادة نقلة في الحضور الأمريكي في القارة الأفريقية، والذي تجسد بالحضور العسكري، بعدما كان ولمدة نصف قرن يكتفي بالحضور السياسي والاقتصادي[٢].

٢- مبادرة القرن الأفريقي الكبير.

وهي المبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق (**بيل كلينتون**[*]) في أواخر عام ١٩٩٤، وتسعى هذه المبادرة إلى تحقيق هدفين رئيسين هما: زيادة قدرات المنطقة في مجال منع وإدارة الأزمات وحل الصرعات، وتحسين حالة الأمن الغذائي، إضافة إلى ذلك ترى هذه المبادرة أن منطقة القرن الأفريقي يمثل سوقاً للمنتجات الأمريكية، أكثر من كونها مصدراً للمواد الخام، والمنتجات ذات الطلب الأمريكي، حيث تبلغ نسبة الصادرات إليها ما نسبته (١٤%) من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى القارة الأفريقية[٣]، وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية في مشروع القرن الأفريقي الكبير، يرى الكاتب الأمريكي (فانس سيرتشوك)، وهو باحث في معهد (أمريكان إنتربرايز)، و من التطورات المهمة واللافتة للانتباه، هو ترحيب المسؤولين الأمريكيين بالتدخل العسكري الأثيوبي في الصومال، حيث يأتي ذلك بمثابة تأكيد على صحة الاستراتيجية التي تتبعها وزارة الدفاع الأمريكية منذ أمد في منطقة القرن الأفريقي، واستثماراتها هناك[٤].

---

(1) CDR Otto Sieber, Africa Command: Forecast for the Future, Strategic Insights, Volume VI, Issue 1 January, 2007, Available at the link: http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/sieberJan07.asp. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٥

(2) Daniel Volman, the Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U.S.Energy Policy, African Security Research Project, ACAS Bulletin, No.66,Winter, 2003-2004, pp15- 25, Available at the link: http://www.acas.prairienet.org/pubs.html. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٦

(*) بيل كلينتون: وهو ناشط سياسي عن الحزب الديمقراطي الأمريكي، وهو رئيس الـ(٤٢) للولايات المتحدة الأمريكية وخلال للفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠١، وهو يعتبر ثالث أصغر رئيس أمريكي بعد كل من (ثيودور روزفلت، وجون كينيدي)، ولد في ولاية هوب أكنساس، جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٤٦، تولى عدة مناصب في الدولة منها ، مدعي عام لولاية أركنساس ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وحاكم لها للفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٢، ومن تجاربه السياسية هو التمسك بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، إذ وخلال فترة حكمه تم توجيه ضربات عسكرية مشتركة مع بريطانيا ضد العراق في عام ١٩٩٨، والتي كان الغرض منها وحسب أدعاء إدارته هي لأسقاط نظام الرئيس العراقي الأسبق(صدام حسين)، وهو متزوج من(هيلاري كلينتون)، والتي شغلت منصب سيناتور لولاية نيويورك ٢٠٠١ – ٢٠٠٩، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، وكذلك رشحت للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، والتي انتهت بفوز (دونالد ترامب)،للمزيد ينظر: منى زنوده، تأثير شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة لعهدي بيل كلينتون وجورج ولكربوش، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ص ٤٥ -٥٧.

(٣) سامي السيد احمد، القرن الأفريقي صراع دولي على النفط والجغرافية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط: http://www.islamonline.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٢.

(4) Vance Serchuk, Ethiopia versus the Islamists, The Weekly Standard, Vol, 12, No. 17, January 8 – 15, 2007.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية – الأثيوبية، فقد أكد أحد التقارير الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية والدوليّة(CSIS)، في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦، بعنوان (أثيوبيا ٢٠٠٥ بداية التحول)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت علاقات وثيقة وداعمة لإثيوبيا، منذ تولي الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية بأثيوبيا الحكم عام ١٩٩١، وكذلك نظرت الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون)، إلى (ميليس زيناوي)، باعتباره أحد الأعضاء المبشرين للجيل الجديد من القادة، وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ظهرت آفاق جديدة للتعاون بين واشنطن وأديس أبابا، والمتمثلة بالحرب على الإرهاب[١].

ومن الجدير بالذكر، تحصل أثيوبيا سنوياً على مساعدات خارجية تقدر بحوالي (١،٩) مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ثلث الميزانية الحكومة الأثيوبية، أما المساعدات الأمريكية فتبلغ مجموعها (٨٠٠) مليون دولار سنوياً، منها (٥٠٠) مليون دولار مخصص للمساعدات الغذائية[٢].

وفي السياق نفسه، تم طرح (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في السودان)، وذلك في إطار تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة القرن الأفريقي الكبير، حيث بدأت تلك الاستراتيجية بتوصيف الوضع في السودان بانه حرج وعلى مفترق طرق، كما رأت الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا هو الوقت المناسب لتدخلها في السودان، بحجة حماية المدنيين، والتوصل إلى سلام شامل لكافة النزاعات، الأمر الذي يؤكد دور الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة في انفصال جنوب السودان[٣].

هذا، وقد أصدر (مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليّة[*]) في واشنطن عام ١٩٨٨، بحثاً عن السياسة الخارجيّة الأمريكية إزاء الموارد المائيّة في منطقة الشرق الأوسط، حيث حددت هذه الدراسة أزمة مياه النيل، وكيفية معالجتها، كما أورد الدكتور (أورد ستخر)، وهو أستاذ في البيئة في جامعة فرجينيا، قائلاً " أنه ليس هناك سلاح أفضل أو أنجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة مصر والسودان"، كما ذكر بأن مياه النيل

---

(1) Terrence Lyons, Ethiopia in 2005: The beginning of Transition, Center for Strategic and International Studies, Africa Notes, N0 25, January 2006.

(٢) مروة صبري، أثيوبيا وكيل أمريكية المعتمد في القرن الأفريقي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
http://www.islamonline.net/servle/Satcllite?c=Articlea.C&cid=1170514835410&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayou#ixzz13HOAKV7s .
تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/١١

(٣) الطيب زين العابدين، العلاقات الأمريكية – السودانية في ظل سياسة إدارة أوباما، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: وهو مركز أبحاث أمريكي تم تأسيسه عام ١٩٦٢، في العاصمة الأمريكية(واشنطن)، إذ صنف في المرتبة الأولى من بين المراكز الأبحاث الدولية، من ناحية الاهتمام بالمسائل الأمنية، وصنف في المرتبة الرابعة من بين عموم مراكز البحوث، ويهتم هذا المركز بأجراء الدراسات السياسية والتحليلات الاستراتيجية، بما يخص القضايا (السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، في كافة أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على القضايا التي لها ارتباط بـ(العلاقات الدولية، التجارية، الطاقة، التكنولوجيا، والشؤون الجيوستراتيجية)، إضافة إلى ذلك يقوم المركز وبشكل منتظم بنشر الأبحاث الدولية والاستراتيجية و الكتب والمقالات والتقارير، التي تهم صناع القرار وفي المجالات (السياسة، الحكم، التجارة، الأكاديمية)، ومن اشهر باحثيه(هنري كسينجر، زبيجنيو برجنزكي، ويليم كوهين، جميس أر.تشيسنجر، جون ألترمان، أنطوني كوردسمان،... وغيرهم) للمزيد ينظر: ليزا آي أرونسون، جيفري مانكوف، نحو استراتيجية أمريكية جديدة في منطقة البحر الأسود، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)، متاح على الرابط: http://www.natourceenters.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١١.

مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان، فأنها أيضا مصدر فناء لأمريكا، إضافة إلى تأثيره غير المباشر في منظمات الأمم المتحدة(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، بشأن تبني أو رفض المشاريع المقدمة من قبل دول حوض النيل[١].

وعليه يمكن القول، أن السياسة الأمريكية في منطقة حوض النيل، قد استهدفت وخلال حقب زمنية متتالية، تثبيت النفوذ الأمريكي، والتمهيد للنفوذ الإسرائيلي، وخلق الأطر التعاونية مع أثيوبيا، وذلك من أجل محاصرة السياسة المصريّة والسودانية، كما أن المشاريع الأمنية والاستراتيجية الجديدة، التي أقمتها الولايات المتحدة الأمريكية في القارة، سواء كانت (مشروع أفريكوم أو مشروع القرن الأفريقي الكبير)، كانت تستهدف تحقيق المصالح الأمريكية، وذلك من خلال تكريس هيمنتها السياسة والجيوستراتيجية، لذا فأن الدور الأمريكي في منطقة حوض النيل يأتي في صورة تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية، وذلك من خلال تواجدها في تلك المنطقة، حتى وإن تعارضت مع السياسة المائيّة المصريّة، حيث أن الدور الأمريكي في منطقة حوض النيل هو دور محفز للصراع في تلك المنطقة.

المطلب الثاني: المتغير الصيني.

لم يكن للصين تاريخياً، أي دور يذكر في التفاعلات المائيّة في منطقة حوض النيل، سواء كانت تلك التفاعلات تعاونية أو صراعية، وذلك لأن ليس للصين، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، أي أطماع مائية مباشرة أو غير مباشرة في مياه النيل.

إلا أن الصعود الصيني الواضح، وكقوة اقتصادية، وكعملاق تجاري، وذات نفوذ ممتد إلى مختلف أسواق وأقاليم العالم، ولاسيما الانتشار الكثيف للشركات الصينية ذات الاستثمارات الكبير في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، الأمر الذي جعل من الصين واحدة من الفاعلين الدوليين والمؤثرين، على مجمل العلاقات (السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية)، في القارة الأفريقية[٢]، حيث أصبح الصعود الصيني والمقترن بالسياسة الاستثمارية الصينية في أفريقيا، واحدة من المتغيرات الدوليّة الاستراتيجية والمؤثرة في التفاعلات الهيدروبوليتيكية في منطقة حوض النيل، وقد تجلى ذلك التأثير، وبشكل واضح بعد الظهور المكثف للشركات الصينية الخاصة بالهندسة، حيث كان لهذه الشركات الدور البارز في القيام بأعمال الإنشاء الهندسي، فيما يخص بناء السدود والخزانات المائيّة في بعض دول منابع حوض نهر النيل[٣].

فقد أثار النشاط المتزايد للصين واندفاعها نحو القارة الأفريقية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، انتباه العديد من الجهات والقوى الدوليّة، حيث انعكس ذلك من خلال تركيز الاكاديميين والصحفيين والدراسات السياسية ومراكز الأبحاث، على ما اصطلح تسميته (مغامرة السياسة الخارجيّة الجديدة للصين)، إضافة إلى سعي الصين المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية، وبناء على المعطيات أعلاه، كانت الصين بحاجة إلى أفريقيا ومواردها، ولاسيما النفط، الأمر الذي أدى إلى تسخير الصين لدبلوماسيتها

---

[١] نجلاء مرعي، سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

[٢] هدى ميتكيس، خديجة عرافة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

[٣] Li Anshan, On Changes and Adjustments in Chinas Policy Toward Africa, Zhong Guo We jiao, Chinas Foreign Policy, No. 1, 2007, pp. 33- 40.

تجاه الدول الأفريقية، وتبعاً للظروف الإقليمية والدوليّة، التي كانت سائدة في كل مرحلة من المراحل[١]، ولم يكن استعمال الصين للدبلوماسية لخدمة اقتصادها بالأمر الجديد، فقد تميزت السياسة الخارجيّة الصينية، وفي هذا المجال ومنذ البدء بتطبيق (سياسة الإصلاح والانفتاح[*])، والتي تم وضعها عام ١٩٧٨، حيث منذ ذلك التاريخ أمن القادة في الصين، بضرورة تسخير كل القدرات والإمكانيات لخدمة الاقتصاد الوطني الصيني، والذي حظى بالأولوية في الصين[٢].

كما قامت الصين باستخدام أدوات مختلفة، وبشيء من البداع والحنكة، في سبيل تعزيز العلاقات الصينية – الأفريقية، حيث ركزت الصين على الأدوات الاقتصادية، كونها الأكثر تأثيرا، واعتمدت الصين في هذا المجال على ثلاثة أشكال، والتي تمثلت بالآتي[٣]:

أ- المساعدات الرسمية والعلاقات التجارية والاستثمار.

ب- الأدوات الثقافية، حيث احتلت هذه الأدوات موقعاً مهماً، ولاسيما أن هدفها الأساسي قد عمل على خلق صورة ذات طابع إيجابي وبناء للصين، وذلك من توظيفه في مجال العلاقات الصينية – الأفريقية.

ج- الدبلوماسية الشخصية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تم تأسيس **(صندوق التنمية الصيني – الأفريقي[**])**، إضافة إلى إصدار وزارة التجارة الصينية كتيباً إرشادياً، يحث على الاستثمار الصيني في القارة الأفريقية، كما استخدمت الصين

---

(١) George T. Yu, Chinas Fricano Policy: A Study of Tanzania, New York, Paeger, Publishers, 1975.

(*) سياسة الإصلاح والانفتاح: وهي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، التي تقوم بها الصين منذ شهر كانون الأول ١٩٧٨، والتي تم اطلاقها من قبل الحزب الشيوعي الصيني، بزعامة الرئيس الصيني(دنغ شياو بينغ)، إذ قدمت سياسة الإصلاح والانفتاح مبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الصين، وعلى مرحلتين، الأولى والت تضمنت ألغاء نظام الزراعة الجماعية، والانتقال المقاولة الأسرية، وفتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية، والسماح لرجال الأعمال المحليين من تطوير الأعمال، أما المرحلة الثانية: التي تضمنت خصخصة الشركات المملوكة للدولة، ونظام المقاولات المملوك للدولة، ولم تعد الحكومة تسيطر على الأسعار، للمزيد ينظر: أمينة شاهين، الإصلاح والانفتاح في الصين: قراء في المصطلحات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع الصين اليوم، متاح على الرابط:
http://www.chinatody.com.cn . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٥.

(2) Chinas diplomacy serves economy: FM, China View, March 7, 2009, Available at the link: http://www.news.xinhuanet.com/engglish/2009-03/07/content-10961803.htm . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٤٢/٦/٢٢

(٣) محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(**) الصندوق التنمية الصيني – الأفريقي: والمعروف بصورة أكثر باسم صندوق كاد، وهو عبارة عن صدوق خاص بالأسهم الصينية الخاصة، والتي يمولها بنك التنمية الصيني فقط، وهو بنك سياسي صيني تابع للحكومة الصينية، والهدف الأساسي من هذا الصندوق، هو تشجيع الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، لاسيما في قطاعات (الطاقة، الموارد الطبيعية، النقل، التصنيع، وغيرها من القاعات)،و تم أنشاه عام ٢٠٠٧، بعد قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، والذي تم عقده في عام ٢٠٠٦، وبراس مال أولي يقدر بحوالي (٥) مليار دولار، وخلال قمة جوهانسبرج عام ٢٠١٥، لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، أعلنت الصين بانها سوف تخصص (٥) مليارات دولار إضافية لصندوق التنمية الصيني الأفريقي، إذ قرر الصندوق استثمار ما قيمته(٦،٦) مليار دولار، في المشاريع التنموية في (٣٩) دولة إفريقية، الأمر الذي أدى إلى استثمار حوالي (٣١) مليار دولار الخاصة بالاستثمارات الشركات الصينية في أفريقيا، للمزيد ينظر: جوو خونغ و شيونغ خوو، يد ممدودة: ستون عاماً من المساعدات الصينية الخارجية، ترجمة محمد عبد الحميد حسين، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، الجيزة، ٢٠٢١، ص ص ٢٧٨ – ٢٩٢.

موقعها، كثالث أكبر بلد تجاري في العالم عام ٢٠٠٨، وذلك في سبيل ممارسة الدبلوماسية التجارية مع الدول الأفريقيات، الأمر الذي أدى إلى رفع الرصيد التجاري الصيني مع أفريقيا من (٥) مليار دولار في عام ١٩٩٥، إلى أكثر من (١٠٠) عام ٢٠٠٨، لتشكل بذلك ما نسبته (٥%) من حجم التجارة بين الصين وباقي دول العالم[١].

كما تجلى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين التأثير السياسي والاستراتيجي الصيني في التفاعلات المائيّة في منطقة حوض النيل، من خلال مقاولات شركات الهندسة الصينية، والمتمثلة بإنشاء أو المساهمة في إنشاء عدد من السدود أو خزانات المياه، وذلك في بعض دول منبع نهر النيل، واهم هذه السدود التي قامت الصين بإنشائها هي (سد تيكيزي[*]) و(سد جينال داوا الثاث[**]) و(سد شيموجا ييدا[***])[٢].

وعليه بالإمكان تقيم تأثير التدخل الصيني في التفاعلات الهيدروبولتيكية في منطقة حوض النيل، وذلك وفق منظورين مختلفين هما:

أ- منظور دول منبع نهر النيل: وهنا يكون تقيم الدور الصيني إيجابي، حيث ترى دول المنبع أن الدور الصيني يعتبر دورًا تنمويًا، وأسهم في تعزيز عملية التنمية في مجتمعات تلك الدول، وذلك وفق ما تقوم به الصين من بناء السدود وخزانات المياه[٣].

ب- منظور دولتي المجرى والمصب (السودان، مصر): وهنا يكون تقيم الدور الصيني تقيماً سلبياً، وذلك لأن المشاريع التي تقوم بها الشركات الصينية في دول منبع نهر النيل، لا تبالي بأي اعتبارات سياسية أو قانونية في منطقة حوض النيل، وهذه الاعتبارات متمثلة بـ(شرط الإخطار المسبق، عدم التسبب بالضرر)، حيث إن

---

(1) Chinas African Policy, Renmin Ribao, January 12, 2011, Available at the link: http://english,peopledaily.com.cn/2006601/12/eng200606112234894.html. زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/٢

(*) سد تيكيزي: وهو السد الذي إنشاء على نهر تكيزي أحد روافد نهر النيل عبر نهر عطبرة، ويقع في مقاطعة تكاري بشمال أثيوبيا، وقد أنتهى العمل فيه في ١٥ شباط ٢٠٠٩، وهو سد لتوليد الطاقة الكهربائية، والتي بلغت حوالي (٣٠٠) ميغا واط من الطاقة الكهربائية، وبلغت تكلفته حوالي (٢٢٤) مليون دولار، وتم أنشأه من قبل مجموعة من الشركات الصينية المتخصصة في بناء السدود، للمزيد ينظر : Tekeze Dam, Ethiopia, Available at the link: http://www.intemationalrivers.org. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٦/٣.

(**) سد جينال الثالث: هذا المشروع لايزال في طور الدراسة والتأسيس، ويقع على نهر جينال بين الحدود دولتين أوروميا والصومال، والغرض منه توليد الطاقة الكهربائية، والتي تقدر بحوالي (٢٥٤) ميغا واط، ومن المتوقع أن يصل تكلفته حوالي (٤٠٨)، وستقوم شركة هندسية صينية بتنفيذه، للمزيد ينظر:

Hydro power in Ethiopia – the staged construction of Tekeze Arch Dam, International Water Power and Dam Construction, 11 May 2009.

(***) سد شيموجا ييد: وهو مشروع لايزال في طور الدراسة والتأسيس، ويقع هذا المشروع شمال العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا)، في إقليم الأمهرية الأثيوبية، وسيكون هذا المشروع على مرحلتين، أذ يتم خلالها بناء (٥) سدود في شيموجا و ييدا وسينز و جتيلا وأنهار بوجينا، وتبلغ بناه التقديرية بحوالي (٥٥٥) مليون دولار، أذ ومن المتوقع أن تبلغ طاقته في توليد الكهرباء حوالي (٢٥٠) ميغا واط، وتقوم شركة صينية هندسية بتنفيذ هذا المشروع، للمزيد ينظر: Chemoga Yeda Hydropower project, Available at the link: http://www.skyscrapercity.com/showthread.php?p=44073712. تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٦/٤

(٢) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٥٨ – ٦١.

(٣) علي حسين باكير، الصين وإفريقيا والعولمة البديل الصيني، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.

عدم التمسك بهذين الشرطين يسبب الضرر الجسيم لمصر والسودان، لذا ومن المحتمل أن تكون هناك تفاعلات صراعية من جراء السياسة الاقتصادية والهندسية الصينية، في منطقة حوض النيل[١].

المطلب الثالث: المتغير الأوربي.

للاتحاد الأوربي مصالح مؤثرة في منطقة حوض النيل، سواء كانت هذه المصالح ذات منظور سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو تاريخي، ومن الجدير بالذكر، أن فرنسا تمثل الدولة الأوربية الوحيدة التي حافظت على علاقاتها المستقرة، مع معظم مستعمراتها والمستعمرات البلجيكية السابقة، وذلك لأن المتطلبات العسكرية والأمنية المنوطة بالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تشكل عبئاً كبيراً عليها، لذا لجأت إلى أسناد بعض المهام العسكرية والأمنية في دول جنوب البحر الأحمر إلى بعض حلفائها (بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، كندا، إسبانيا)، باستثناء فرنسا التي تملك قواعد وعلاقات خاصة بها، وذلك لمشاركتها من أجل تخفيف العبء عنها، بالنسبة لمراقبة الشاطئ الشرقي للقارة، ومنع أي متسللين أو عمليات تهريب السلاح من الوصول إليها، خاصة دول حوض النيل.

وعلى عكس المتغير الأمريكي، الذي كان يهدف إلى التفاعل مع الصراعات الأثنية بشكل مباشر، إلا أن المتغير الأوربي يحاول الحفاظ على دور الدولة في الانتقال التدريجي لمجتمع التعددية، وذلك بهدف استيعاب الصراعات الأثنية، ومختلف مشكلات تطور الحياة السياسة والاقتصادية، في مجتمعات دول حوض النيل[٢]، وقد عملت الدول الأوربية وخلال فترة ثمانينيات القرن(٢٠)، على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية، وعلى جميع المستويات، الثنائية والجماعية، وفي مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والثقافية[٣]، وتلعب معظم الدول الأوربية دوراً تنموياً محفزاً على التعاون بين دول حوض النيل، ومثال ذلك (بريطانيا، روسيا الاتحادية، فرنسا، هولندا، ألمانيا، النرويج)، وبعض الدول المانحة، أما بريطانيا فأنها تلعب دوراً له طبيعة خاصة، فرغم من أن مكونه يبدو تعاونياً، إلا أنه يعمل على تأجيج الصراع في إقليم حوض النيل، ولقد كانت توجه الاتحاد الأوربي نحو إقليم حوض النيل ذات طابع سياسي، إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حظيت باهتمام خاص، حيث شهدت الكونغو أول عملية تدخل عسكري خارج أوربا، وهذه العملية يقودها الاتحاد الأوربي، من دون الاستعانة بموارد حلف الناتو، وفي إطار التفاعلات المائيّة في إقليم حوض النيل، فإنه لا توجد سياسة أوربية موحدة تجاه حوض النيل، وعليه بالإمكان استعراض أدوار بعض الدول الأوربية.

---

(1) Emerging Chinese Communities in Africa, The China Monitor, Issue 26, February 2008.

(٢) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٥

(٣) محمد أبو العنين، العلاقات الأوربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، العدد ١٤٠، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨.

١- الدور الإيطالي:

بالإمكان تحليل الدور المائي لإيطاليا من خلال استعراض بعض المشاريع التي تقوم بها الحكومة الإيطالية في إقليم حوض النيل، وكذلك من خلال دورها في المساهمة وعبر شركاتها الهندسية، في بناء بعض السدود في دول منبع نهر النيل.

أ- مشروع المياه لأفريقيا والمناطق الجافة والشحيحة للمياه.

قامت الحكومة الإيطالية والمتمثلة بوزارة البيئة والأراضي الإيطالية، وبالتعاون مع (منظمة اليونسكو)، تبني مشروع (برنامج المياه لأفريقيا)، في عام ٢٠٠٤، وهو مشروع موجه لخدمة الشؤون المائيّة في عموم أرجاء القارة الأفريقية، حيث أستمرت مدة هذا المشروع فترة ما بين أيلول ٢٠٠٤ حتى حزيران ٢٠٠٦، كما تقوم وزارة البيئة والأراضي الإيطالية بتمويل هذا المشروع بشكل كلي[١]، ومثل لنطاق الإقليمي للمشروع بأقاليم (شمال أفريقيا، القرن الأفريقي، الشرق الأوسط، شرق أسيا)، وكان الهدف الرئيسي للمشروع، هو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، المتعلقة بالموارد المائيّة، والمتضمنة خفض نسبة الأشخاص الذين لا يتمتعون بوصول مستدام لمياه الشرب المؤمنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، أما الأهداف الفرعية للمشروع فتتمثل بالآتي[٢]:

- المساهمة في تحقيق الأمن المائي في مناطق كثيرة من القارة الأفريقية، وذلك من خلال توفير إمدادات المياه العذبة للشعوب الأفريقية في مناطق الريف والحضر.
- إشباع الاحتياجات المائيّة اللازمة للطبيعة (التوازن الأيكولوجي)، ولإنتاج الغذاء.
- رفع وتطوير مستوى الخبرة الفنية، لدى المتخصصين في الموارد المائيّة بالدول الأفريقية، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في مجالات (إعادة استخدام المياه، حصاد المياه، تطبيق تكنولوجيا الري المتطور).

كما تعددت أنشطة ومجالات مشروع برنامج المياه لأفريقيا والمناطق الجافة والشحيحة للمياه لتشمل الاتي[٣]:

- تحقيق التكامل المائي الإقليمي.
- تعزيز استدامة الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة.
- اكتشاف مصادر بديلة للمياه، واستخدامها بأفضل الأساليب.
- الارتقاء بالمستوى الصحي للمواطنين، وذلك من خلال فحص نوعية مصادر المياه العذبة.
- المساعدة في دعم جهود المؤسسات الوطنية، العاملة في مجال المياه والحفاظ على البيئة، ورفع كفاءة إدارة المياه السطحية والجوفية.
- دعم برامج القدرات محلياً وإقليميا، وذلك من خلال تنظيم دورات وبرامج التدريبية، حول إدارة الموارد المائيّة.

---

[١] أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٠٤ -٢٠٥.

[٢] ممدوح الوالي، اقتصاديات دول حوض النيل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٨.

[3] Ministry for the Environment and Territory (Italy), and UNESCO IHP, Water Program for Africa: Arid and Water Scarce zones 2004 – 2006, Available at the link:
http://www.minambiente,it. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٤.

ب- مشروع دفع الاستخدام المتكافئ والمستدام لموارد مياه نهر النيل.

وهو المشروع الذي عزمت الحكومة الإيطالية القيام به منذ ٢٠٠٥، وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(الفاو)، حيث يستهدف هذا المشروع تحسين إدارة الموارد المائيّة بين دول حوض النيل، وذلك من خلال تعظيم فرص ومجالات الحصول على المعلومات والبيانات، بشأن موارد نهر النيل، ويبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي (٥) مليون دولار، كما يتم تنفيذه تحت مظلة (مبادرة حوض النيل)[١]، وأن من شأن هذا المشروع أن يقدم الدعم لمبادرات واسعة النطاق في إقليم حوض النيل، ذلك لكي يتكامل الموارد المائي التقني مع بيانات استخدامات تلك الموارد، إضافة على المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لدراسة أهمية السياسات المحددة، والأنماط المبرمجة حول استخدامات المياه، وتأثيرها على الموارد المائيّة في الدول المتشاطئة مع نهر النيل[٢].

كما يسهم هذا المشروع في تطوير الدراسات والمسوحات، التي تلقي الضوء على الأواصر القائمة بين الممارسات ذات العلاقة بإدارة الموارد المائيّة، وأسباب كسب الرزق في الريف وانعدام امن الغذائي، وفي هذا الإطار تجري عمليات مسح واسعة النطاق لحوض النيل، وذلك بهدف تقييم إمكانيات الموارد المائيّة المتوقعة حالياً، وإنتاجية مثل تلك الموارد في الزراعة المرورية، وتتخلل هذا المشروع أيضا، دراسة إضافية تتناول تحليل إنتاجية الموارد المائيّة وتحسينها، من خلال إدارة المحاصيل[٣]

وتقوم إيطاليا وعبر شركاتها الهندسية، في بناء بعض السدود في دول المنابع، مثلاً سد بليس على نهر بليس بطول (٨٠٠) م، وارتفاع (٥٠) م، سد امبوجيلا بارتفاع (٣٠) م، وبطول (١١٠٠) م، سد بليس الصغير بطول (٢٠٠) م، وارتفاع (٤٠) م، إضافة إلى إنشاء محطات لمياه الشرب، وأبار جوفية، وزراعة (١٠٠) ألف فدان مطريا، وتوطين (٦٠) ألف أسرة في أثيوبيا[٤]

وفي ١٩ تموز ٢٠٠٦، تم الاتفاق بين الهيئة الأثيوبية للطاقة الكهربائية، (وشركة سالليني هو سترتري) الإيطالية، على بناء (سد كلكل كيبة)، وهو مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية، ومكونة من ثلاث سدود، يتم إنشاؤها على ثلاث مراحل، حيث تقوم بتحويل جزء من مياه نهر (كلكل كيبة) بشكل مباشر إلى نهر أومو، وذلك بعد تمريره على محطة توليد الطاقة الكهرومائية، والتي تبدأ بقدرة (٢٠٠) ميغا واط في المرحلة الأولى، وهو ما تم إنجازه بالفعل[٥]

---

[١] محمد أبو العنين، العلاقات الأوربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

[٢] محمد سالمان طايع، تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، مركز الدراسات السياسة، القاهرة، ٢٠١١، ص٧٩.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

[٤] موسى الخميسي، إيطاليا تمول مشروعاً لحوض النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.eleph.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٥.

[٥] التقرير الاستراتيجي العمل٢٠٠٦- ٢٠٠٧، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٣.

وبناء على ما سبق، بالإمكان تفسير تأثير الدور الإيطالي في حوض النيل، وذلك وفق منظورين مختلفين هما[١]:

أولهما: المنظور الإيجابي، وذلك يتضح من استقراء المشاريع التنموية والمائيّة الإيطالية، أي أن إيطاليا تلعب دوراً فاعلاً في التحفيز على التعاون المائي في إقليم حوض النيل، ومن ثم تثبيط الصراع المائي في ذلك الحوض.

ثانيهما: المنظور السلبي، ويتمثل في دور إيطاليا كمانح هندسي في مجال إقامة السدود المائيّة، في بعض دول منبع نهر النيل، حيث يمكن أن يسهم ذلك بتوتر العلاقات المائيّة بين دول المنبع ودولتي المجرى والمصب، وذلك يكون من باب عدم الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق عند تشييد تلك السدود، الأمر الذي قد يترتب عليه ضرراً لكل من مصر والسودان، وبالتالي قد تثور بعض التفاعلات الصراعية من جراء السياسة الاقتصادية الهندسية الإيطالية في حوض النيل.

٢- الدور الألماني والنرويجي:

دخلت كل من ألمانيا والنرويج معدلة التأثير على التفاعلات المائيّة في حوض النيل بوقت متأخر، حيث كان ذلك التدخل من خلال دورهما كمانح وكمقاول هندسي في إقليم حوض النيل، إضافة إلى دورهما الفعال في المساهمة المالية مع الوحدات المانحة لأخرى، في عدد من المشاريع المائيّة، والسدود في بعض دول الحوض، حيث تقوم ألمانيا والنرويج ببناء (سد كراديه)، وهو السد الذي يقع على الحدود بين مدينتين أوروميا وأمهرية الأثيوبيتين[٢]، كما أعلن في عام ٢٠٠٥، عن قيام مؤسسات أثيوبية، ومؤسسات دولية، القيام بعمل دراسات ما قبل الجدوى في منتصف عام ٢٠٠٦، وعند اكتمال الدراسة المطلوبة، فإن هيئة الطاقة الأثيوبية ستتولى عملية البناء المباشر، وسيكون من ضمن السدود الكبرى في أثيوبيا، وبتكلفة تصل إلى (٨٠٠) مليون دولار، وهذا السدد هو متعدد الأغراض، كما أنه جزء من سلسلة سدود التي سيتم بناؤها في السنوات القليلة القادمة، حيث تتولى شركتنا إعداد دراسات ما قبل الجدوى، وهما (شركة نوربلان النرويجية، لامايور الألمانية)[٣]، وتعدّ مشاركة كل الدوليتين(ألمانيا والنرويج)، في إجراء الدراسات أو المشاركة العملية في المشاريع المائيّة على نهر النيل، من المؤثرات المهمة في السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

٣- الدور الهولندي:

تعدّ هولندا أحدى الدول المنسقة لجهود التعاون المائي في إقليم حوض النيل، إضافة إلى دورها الفعال في المساهمات المالية، وذلك جنباً إلى جنب مع الوحدات المانحة الأخرى، في المشاريع المائيّة سواء كانت في مصر، أو غيرها من دول حوض النيل، وحيث كان ذلك ضمن إطار (مبادرة حوض النيل)، أو خارجها[٤]،

---

[١] الصراعات في حوض النيل والتغلغل الأجنبي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.mogatel.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٥.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] يمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٨-١٠٩.

[٤] الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي، مصدر سبق ذكره.

حيث تقوم هولندا وبالتعاون مع مصر، بتقديم المنح الدراسية لدول حوض النيل، وذلك من أجل النهوض بقدراتها الفنية والبشرية في، في مجال إدارة وتنمية الموارد المائيّة، ومن بين المشاريع المائيّة التي تقوم بها الحكومة الهولندية، مشروع (تعزيز مشاركة المستخدمين في الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة)، وبتكلفة بلغت (٦) مليون دولار، وفكرة هذا المشروع تقوم على نشر مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة في الدول العربية، وذلك من خلال ترجمة بعض المواد التعلمية والتوعوية، الخاصة بهذا الموضوع، وبالشكل الذي يتناسب مع محددات المنطقة العربية، وذلك يتم من خلال استخدام الأمثلة الناجحة، والممارسات الجيدة، والدروس المستفيدة من التجارب العالمية، وذلك من خلال التنسيق مع شبكة بناء القدرات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و(هيئة كير الدوليّة)[١]، ومن الأهداف الأساسية لمشروع (تعزيز مشاركة المستخدمين في الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة) الاتي[٢]:

- بناء القدرات في الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة.
- تشجيع مشاركة مختلف شرائح المجتمع، في وضع الخطط والسياسات المائيّة.
- التوعية بقضايا أهمية الموارد المائيّة، واستخداماتها.

ويستفاد من أنشطة هذا المشروع وفي مرحلته الأولى، كل من (مصر، الأردن، فلسطين).

كما تقوم الحكومة الهولندية، وبمشاركة (شركة سيداري)، في تمويل مشروع (الشراكة المائيّة المصريّة)، حيث تقوم فكرة هذا المشروع على مواجهة القضايا المائيّة الحالية وتحدياتها المستقبلية، وذلك طريق تعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني[٣]، ويهدف هذا المشروع إلى الاتي[٤]:

- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة.
- تحقيق شراكة فعالة بين قطاعات المجتمع، المعنية بالمياه، في صنع وتنفيذ السياسات الخاصة بترشيد الاستهلاك، والحفاظ على المياه من التلوث.
- تنمية الوعي العام بقضايا الموارد المائيّة، وذلك من خلال حملات التوعية العامة، وحلقات النقاش، والأنشطة الميدانية.
- تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمياه.

ومن خلال ما تقدم، كان لهولندا دورٌ محفزٌ على التعاون المائي بين دول حوض النيل، والذي انعكس بدوره على السياسية الخارجيّة المائيّة المصريّة.

---

[١] محمد سالمان طايع، تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

[٢] الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي، مصدر سبق ذكره.

[٣] (سيدار) (CEDARE)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأروبا، متاح على الرابط: http://www.cedare.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٣

[٤] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه، بيئة حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١.

٤- الدور الفرنسي:

تتبع فرنسا في علاقاتها مع القارة الأفريقية بشكل عام، دول حوض النيل بشكل خاص، السياسة الواقعية النشطة،(التكيف الإيجابي مع الواقع)، حيث في ظل تنامي الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، وطبيعة التوجهات والسياسات والممارسات الأمريكية، والتي تتحرك جميعها باتجاه الحد من الوجود الفرنسي في القارة، ومع عدم قدرة فرنسا على التصدي للتطلعات الأمريكية في القارة، فقد عملت فرنسا على التكيف مع الوضع الرهان، وبالطريقة التي تحافظ بها ولو على الحدود الدنيا لمصالحها في القارة، وذلك من خلال السعي لإيجاد قواسم مشتركة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[١]، وإضافة إلى الترويج بانه لا يوجد تعارض أو تهديداً أمريكي لمصالحها هناك، كما أن التعاون والصالح المشتركة، يمكن أن تكون البديل المناسب للصراع، حيث تحافظ فرنسا على الروابط الأمنية المتعددة في دول حوض النيل، وعلى بقائها وتنميتها، وذلك في سياق المتغيرات الدوليّة، ومدى المعونات الفرنسية المقدمة لتلك الدول، ثم التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة، كما تتحرك فرنسا باتجاه المحافظة على السلام، وذلك من خلال اتخاذها موقفاً محايداً في منطقة القرن الأفريقي، إضافة إلى دعم الاستقرار في المنطقة، فقد توسطت فرنسا في محادثات السلام بين أثيوبيا والصومال عام ١٩٩٨، وهذه التوجهات هي ما أكسبت فرنسا قدراً من الاحترام، ومثلت أيضا قوة كسب لسياساتها في المنطقة[٢].

كما أدى فشل سياسة فرنسا في كلاً من (الكونغو، رواندا)، إلى تعاظم دور الولايات المتحدة في إقليم حوض النيل، كما سعت فرنسا إلى أحداث نقلة شكلية في استراتيجيتها في المنطقة، وهذه النقلة تتمثل في الإعلان عن دعمها لحقوق الأنسان، حيث تسعى في استراتيجيتها الجديدة على توسيع شبكة علاقاتها، وبالشكل الذي يتخطى مناطق نفوذها التقليدية، على دول أفريقية جديدة[٣]، كما أن فرنسا تهتم بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي، ولذلك تحتدم المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، في مناطق البحيرات العظمى في إقليم القرن الأفريقي، إضافة إلى اهتماماتها بالشمال الأفريقي والشرق الأوسط، وذلك فإن السياسة الفرنسية الحالية وبشقيها السياسي والاقتصادي، تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجيّة الفرنسية عام ١٩٩٩٧، والذي عرف بـ(مشروع أفريقيا)[٤]، والتي كانت اهم ملامح هذا المشروع تتمثل بالاتي[٥]:

أ- تأييد قامة نظم سياسية جديدة في الدول الإفريقية، ظاهرها وفق مبادئ الديمقراطية، أما باطنها وفقاً لمعايير المصلحة الفرنسية.

---

[١] ثامر زاهر، استراتيجية تامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥٧.

[٢] محمد أبو العنين، العلاقات الأوربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

[٣] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[٥] جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، متاح على الرابط:
http://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1 . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/٧/٣.

ب- دعم العلاقات بأنواعها، مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في دول القارة الإفريقية.

ج- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي للدول الإفريقية، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

د- إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية، وذلك من خلال ضم الخبراء والمستشارين من الوحدات العسكرية العاملة.

هـ- إعادة النظر في العلاقات الفرانكنولية، والتطلع لتبني عملية إعادة انتشار وتبني استراتيجية دبلوماسية وسياسة جديدة، ترفع من شأن المصالح الفرنسية الاقتصادية في القارة.

٥- الدور البريطاني:

تتحرك بريطانيا في إقليم حوض النيل، من منطلق الحرص على دعم استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقتصر تواجدها في (مينا مامباس) الموجود في دولة كينيا، حيث تجسد ذلك الحضور في صورة إجراء التسهيلات البحرية والجوية لمجموعة العمليات البحرية، وذلك لمعاونة الولايات المتحدة الأميركية في تامين خطوط الملاحة، والمراقبة للسواحل[١].

٦- الدور الروسي:

تحاول روسيا إيجاد الدور لها في القارة الإفريقية بشكل عام، وإقليم حوض النيل بشكل خاص، ويعتبر هذا الدور من أهم الأهداف الروسية الاستراتيجية، وهذه الأهداف تجسدت من خلال السياسات الروسية الأتية[٢]:

- السعي لاستعادة الدور السوفيتي في دول حوض النيل، حيث تم تفعيل علاقة شراكة مع مصر، والتي تعبرها روسيا البوابة الرئيسية لدول القارة الإفريقية عامة، ودول حوض النيل خاصة.

- المشاركة في حل المشاكل في المنطقة، مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع إسرائيل، وبالشكل الذي يحقق تفعيل دورها في الصراع العربي – الإسرائيلي.

- عقد اتفاقيات شراكة (عسكرية، أمنية)، مع مصر والسودان، وتعدّ هذه كمرحلة أولية لتنمية العلاقات مع باقي دول حوض النيل، وبالشكل الذي كان سائد في عهد الاتحاد السوفيتي السابق.

- زيادة الصادرات الروسية، ولاسيما الأسلحة لدول حوض النيل، وذلك بسبب كثرة النزاعات والصراعات الداخلية المسلحة بتلك الدول.

- زيادة توسع الشركات الروسية، في مجال التنقيب، واستخراج الثروات المعدنية الطبيعية (النفط، يورانيوم، الذهب، كوبالت)، في بعض دول حوض النيل.

---

[١] محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

[٢] احمد إبراهيم البلبيسي، مستقبل تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع دول حوض النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٨.

المطلب الرابع: المنظمات الدوليّة.

تؤدي بعض المنظمات الدوليّة دوراً محفزاً في مجال التعاون المائي في الكثير من الأحواض الدوليّة، ألا أنها في الوقت نفسه تؤدي دور مثبت للصراع المائي في النظم الإقليمية، وفي هذا الخصوص يبرز دور كل من (، والأمم المتحدة، البنك الدولي، اليونسكو)، وذلك باعتبارها أكثر المنظمات الدوليّة تأثيرا على التفاعلات المائيّة الدوليّة بشكل عام، وعلى التفاعلات في حوض النيل بشكل خاص، وهذه المنظمات لا تلعب بالضرورة وفي جميع الأحيان، دوراً مباشراً في تثبيط الصراع المائي الدولي في حوض النيل، بقدر ما يؤدي وفي معظم الأحيان أدوراً غير مباشرة في تحفيز على التعاون المائي في أرجاء متعددة من العالم، وفي مختلف أحواض الأنهار الدوليّة لذا فأن ما تطرحه تلك المنظمات من سياسات عامة، وتوجهات تجاه التعاون المائي، يمثل وبحق مثبطاً للصراع المائي وحافز على التعاون المائي في مختلف الأحواض النهرية الدوليّة، ومن بينها حوض نهر النيل، وهذه المنظمات تتمثل بالآتي:

١- منظمة الأمم المتحدة(*):

تلعب الأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها المختلفة، دوراً مؤثراً وفعالاً في تعزيز التعاون المائي بين الدول النهرية في الأحواض المائيّة الدوليّة بشكل عام، ويستدل على دور الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال المؤشرات والمظاهر التالية:

أ- قامت منظمة الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي للمياه في مدينة (ماردیل بلاتا) بالأرجنتين، خلال الفترة ١٤ – ٢٥ حيثار ١٩٧٧، وقد شاركت في هذا المؤتمر وفوداً مثلت (١١٦) دولة، و (٥٤) منظمة ووكالة وهيئة دولية، ومراقبين عن (٤٧) منظمة غير حكومية، حيث قدمت منظمة الأمم المتحدة في هذا المؤتمر ورقة تضمنت رؤية المنظمة لعدد من القضايا ذات الصلة بالمياه، مثل (الزراعة، البيئة، إدارة الموارد المائيّة، تدريب الأيدي العاملة في مشاريع المياه)، وقد انتهى المؤتمر إلى التوصية، برصد اعتمادات مالية إضافية إلى المنظمات القائمة داخل منظمة الأمم المتحدة، وذلك بغية زيادة الأموال المتاحة للبلدان النامية، من أجل تلبية احتياجاتها، من المساعدات والبرامج المتصلة بتنمية الموارد المائيّة(١).

ب- تصدرت قضية المياه طليعة اهتمامات الأمم المتحدة، حيث جاءت قضايا المياه والتعاون المائي، على راس أجندة منظمة الأمم المتحدة، ولاسيما منذ بداية تسعينيات القرن (٢٠)، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار عام ١٩٩٤، السنة الدوليّة لـ الاهتمام بالموارد المائيّة، وكانت موضوعات الأعوام التالية كالاتي(٢):

(*) منظمة الأمم المتحدة: وهي المنظمة الأكبر في العالم، وتتكون من (١٩٣) دولة، و تم أنشائها عام ١٩٤٥، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويوجد مقرها في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتكون من عدد من الأجهزة الرئيسة، خمسة منها داخل مقر المنظمة في نيويورك، وهي كل من (الجمعية العامة، مجلس الأمن الدولي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية والأمانة العامة)، أما جهازها السادس فهي محكمة العدل الدولية، والتي تقع في مدينة لاهاي في هولندا، وتهدف بصورة عامة إلى تحقيق التعاون في مجال القانون الدولي و الأمن الدولي وتحقيق السلام العالمي والتنمية الاقتصادية وحقوق الأنسان، للمزيد ينظر: زياد عطاء العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ص ٨ –١٣.

(1) United Nations Department of Technical Cooperation, Demand Management: A Strategy for the Implementation of the Mar del Plata Plan for the 1990, New York, United Nations 1991.

(٢) للمزيد ينظر:

عام ١٩٩٥ المرأة والمياه، عام ١٩٩٦ المياه للمدن العطشانة، عام ١٩٩٧ مياه العالم هل هي كافية، عام ١٩٩٨ المياه الجوفية مورد خفي، عام ١٩٩٩ الجميع يعيش مع التيار، عام ٢٠٠٠ المياه من أجل القرن الحادي والعشرين، عام ٢٠٠١ المياه والصحة، عام ٢٠٠٢ المياه من أجل التنمية، عام ٢٠٠٣ عام المياه العذبة.

ج- قامت منظمة الأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٩٢، بتنظيم المؤتمر الدولي للمياه والبيئة (ICWE)، في العاصمة الألمانية(دبلن)، وقد أسفر المؤتمر عن صدور (بيان دبلن)، والمتضمن عدداً من المبادئ التي تعنى في مجملها، بحسن إدارة الموارد المائيّة المشتركة، وتحفيز التعاون المائي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائيّة الدوليّة[١].

د- قامت منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، بإصدار (تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم: الماء من أجل الناس، الماء من أجل الحياة)، وهو مشروع مشترك بين (٢٣) هيئة ووكالة من الهيئات والوكالات المتخصصة والتابعة إلى منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من الآليات والمبادرات التعاونية المتصلة بالمياه[٢].

هـ- قامت منظمة الأمم المتحدة بتنظيم أربع منتديات عالمية للمياه، وهي كالآتي[٣]:

- المنتدى العالمي الأول للمياه في مراكش بالمغرب عام ١٩٩٧.
- المنتدى العالمي الثاني للمياه في لاهاي بهولندا عام ٢٠٠٠.
- المنتدى العالمي الثالث للمياه في كيوتو باليابان عام ٢٠٠٣.
- المنتدى العالمي الرابع للمياه في مكسيكو ستي بالمكسيك عام ٢٠٠٦.

- كما قامت اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (لجنة القانون الدوليILC)، بمجهود كبير ومتميز، منذ بداية سبعينيات القرن(٢٠)، في مجال إصدار قانون (اتفاقية)، ينظم استخدام المجاري المائيّة للأغراض غير الملاحية، وقد انتهت اللجنة إلى إقرار ذلك القانون تحت مسمى (اتفاقية الأمم المتحد بشأن قانون استخدام المجاري المائيّة الدوليّة في الأغراض غير الملاحية)، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار١٩٩٧ [٤]، وقد أكدت هذه الاتفاقية على أهمية التعاون فيما بين الدول النهرية المتشاطئة لحوض النهر الدولي، حيث نصت في موادها (٨، ٩، ١١، ١٢، ٢٧، ٢٨)، على وجوب التعاون الدولي بين

. http://www.unesco.org/water/wwap

. http://www.UNDP.org

.http://www.un.org

تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٣.

[١] وحيد عبد المجيد، البيئة والأنسان في عالم جديد، العدد١١٠، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٧٠ – ٧٤.

[2] The U.N., World Water Development Report, Water for Live: Sharing Water: Defining a Common Interest, UNESCO, New York, 2003.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

[٤] سعيد سالم جويلي، قانون الأنهار الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٤١ -٤٦.

دول المجرى المائي المشترك في: التبادل المنتظم للبينات والمعلومات، الإعلان عن التدابير التي تؤثر على حالة المجرى المائي، الإخطار في حالة المخاطر والحظر[١].

وعليه يمكن القول، إن هذه الاتفاقية الإطارية، وما تضمنته من نصوص وقواعد تنظيمية حول مبدأ التعاون المائي، قد شكلت إطاراً نظرياً وقانونياً، يمكن الاستناد إليه في خلق وتعزيز الأطر والصيغ التعاونية المختلفة في سائر الأحواض المائيّة الدوليّة، الأمر الذي يكون له تأثير مباشر على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل.

٢- البنك الدولي[*]:

إن البنك الدولي بصفته مؤسسة مالية تعاونية، تمضي ببطء وحذر شديدان، في قضايا تمويل المشاريع المقامة على المجاري المائيّة الدوليّة، فالسياسات التي وضعها البنك الدولي بهذا الصدد لم تنشأ بشكل منعزل، بل تم تطويرها وبالتوازي مع تطور قواعد القانون الدولي خاصة بالمياه، وتأثرت هذه السياسات بتطور القواعد القانونية الدوليّة لمجاري المائيّة الدوليّة، كما كان لها تأثير على هذه القواعد، وخير مثال على ذلك الإخطار عن التدابير المخططة، أو المشاريع المتعلقة بهذه المجاري المائيّة[٢].

وبصفة عامة، يلعب البنك الدولي دوراً فعالاً في تمويل مشاريع تنمية الموارد المائيّة قي مختلف أرجاء العالم، حيث تؤكد التقارير الصادرة عن إدارة تقييم العمليات، والتابعة إلى البنك الدولي، بأن تمويل البنك الدولي لمشاريع تنمية الموارد المائيّة قد أسهم إسهاماً كبيراً في عملية التنمية، فعلى سبيل المثال، ساعد البنك الدولي في إيجاد حلول بأقل التكاليف، لتلبية الاحتياجات من البنية الأساسية، في معظم المشاريع إمداد المياه والصرف الصحي، ونتيجة لذلك تم توفير مياه الشرب لتجمعات سكانية كبيرة في بعض أكبر وأفقر من العالم[٣].

وفي إطار تنفيذ سياسته المتعلقة بإدارة الموارد المائيّة، يقوم البنك الدولي بمجموعة من الأنشطة، والتي تشمل إعداد إرشادات ودراسات عن افضل أساليب العمل، وتنفيذ برامج تدريب لموظفي البنك والدول المقترضة، وتنمية القدرات وإنشاء آليات تنسيق لتحسين إدارة الموارد المائيّة، كما يساعد البنك الدولي على

---

[١] منصور العادلي، قانون المياه: اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧، بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير الملاحة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٣١ – ٤٥.

[*] البنك الدولي: وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية، يوجد مقرها في العاصمة الأمريكية واشنطن، وتأسس عام ١٩٤٥، في عقب المؤتمر الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، في شهر تموز ١٩٤٤، إذ حضر المؤتمر (٤٤) دولة، وتم إنشاء البنك الدولي في شهر كانون الأول ١٩٤٥، ويبلغ عدد أعضاه (١٨٨) دولة، وتهدف سياسية البنك إلى تشجيع استثمارات رؤوس الأموال، في مشاريع الأعمار، وتنمية الدول الأعضاء، من خلال إنشاء المشاريع الضخمة، وتقدم كل دولة عضو في البنك اشتركاً أما من الذهب أو الدولار الأمريكي، بما يعادل (١٨%) من عملتها الخاصة، ويقوم البنك بصورة عامة بتقديم القروض للحكومات بشكل مباشر، أو تقديم الضمانات التي تحتاجها الدول للاقتراض من دولة أخرى، للمزيد ينظر: صفوت عبد السلام و عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٥٨ – ٦٣.

[٢] أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص ١٥٥.

[3] Robert Hearne, Charles Sheerin, and K.W. Easter, A Review of the World Banks Experience with Water Resources Investments, World Bank Agriculture and Rural Development Department, Washington, D.C.1992, pp 9 – 21.

توفير التدريب اللازم لمحللي السياسات والمخططين والمديرين والفنيين في الدول المعنية، وذلك لتمكينهم من القيام بإجراء التحليلات التي تتناول مختلف القطعات، ومعالجة القضايا القانونية والتنظيمية، وتلك المتعلقة بنقل ملكية أو إدارة مؤسسات المياه العامة إلى القطاع الخاص، وإدارة شؤون أحواض الأنهار[١].

وتأكيداً على النهج التعاوني، في إدارة الموارد المائيّة الدوليّة المشتركة، فقد نظم البنك الدولي مؤتمراً دولياً في العاصمة اليونانية (أثينا)، عام ٢٠٠٣، وذلك لمناقشة آليات وسبل التعاون في المياه المشتركة، وانطلاقاً من أن التعاون المائي بين الدول المتشاطئة، يقود إلى التعاون في مجالات أخرى، وهو ما يساعد على احتواء الصراعات المائيّة، وإقرار السلام، الأمر الذي يدفع نحو استدامة التنمية[٢].

إلا أن تلك الصورة الإيجابية لسياسات البنك الدولي، وفي مختلف المجالات ذات الصلة بإدارة الموارد المائيّة في بلدان العالم المختلفة، لا تعني أن تلك السياسات ليست لها مأخذ أو مثالب، حيث أن خبراء البنك الدولي ذاتهم يؤكدون، أن ثمة مشكلات وصعوبات تواجه عمل البنك الدولي، فضلاً عن الأثار السلبية التي قد تترتب أحيانا على سياسات البنك، ومن أهم المشاكل التي تواجه عمل البنك الدولي فيما يخص مسألة المياه هي[٣]:

أ- عدم وجود قواعد واضحة فيما يتعلق بالاستخدامات الأنهار غير الملاحية، الأمر الذي أدى إلى حدوث منازعات دولية.

ب- عدم معالجة قضايا الموارد المائيّة بأسلوب شامل من قبل الدول والمؤسسات المعنية، انعدام المساءلة والاستقلالية والمرونة في إدارة الموارد المائيّة

ج- قلة الاستثمارات في أنظمة معالجة مياه المجاري والصرف الزراعي، وإهمال أعمال تشغيل المشاريع وصيانتها، وعدم مراعاة الاعتبارات البيئية، وإجراءات مكافحة التلوث.

وفي الصدد نفسه، كان الاتجاه السائد يذهب إلى التشكيك في الدور الذي يقوم به البنك الدولي من أنشطة وممارسات، ويستند هذا الاتجاه إلى أن البنك الدولي يخضع لسيطرة وهيمنة دولية من قبل الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والتي غالبا ما تكون القروض المقدمة من قبل البنك الدولي للدول المقترضة، هي تخدم مصالح الدول الكبرى، إضافة إلى أن مدراء البنك الدولي هم من الدول الكبرى، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية[٤] وكما مبين بالجدول رقم(٢١)، إلا أن هذا الاتجاه بدأ في التغيير منذ نهايات القرن الماضي، وذلك في ضوء الدور الفعال الذي يقوم به البنك، خاصة في مجال إدارة الأحواض المائيّة،

---

(1) Ismail Serageldin, Toward Sustainable Management of Water Resources Washington, D.C. World Bank, 1995, pp. 15- 26.

(2) World Bank and Hellenic Presidency of the European Union, International Conference on: Sustainable Development of Lasting Peace: Shared Water Shared Future, Shared Knowledge, Athens, Greece, May, 6 -7- ,2004.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

[٤] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٧٣.

وقيامه بتنسيق الاجتماعات بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار الدوليّة، وكذلك لعب البنك دوراً فعالاً في حل وتسوية العديد من الصراعات، والمشكلات المثارة بسبب الأحواض المائيّة الدوليّة[١].

ويقوم البنك الدولي وأجهزته المساعدة(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدوليّة للتنمية)، بتمويل أشد دول العالم فقراً، والتي تقوم بدور فريد من خلال العمل عبر القطاعات والمؤسسات والبلدان المعنية بإدارة الموارد المائي، حيث قام البنك بدور الوسيط بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائيّة الدوليّة، وقرب المواقف المتعلقة بالقضايا الحساسة والعابرة للحدود، كما يلعب البنك الدولي دوراً مهماً في دعم التعاون في قطاع المياه الدوليّة العذبة، من خلال الصناديق التابعة للبنك الدولي، مثل صندوق البيئة العالمية، وهو صندوق متعدد المانحين، ويعالج هذا الصندوق تهديدات التغير في البيئة العالمية، بما في ذلك تدهور المياه العالمية، ويربط البنك الدولي بين إدارة المياه والتنمية الصناعية والزراعية، وخفض معدلات الفقر والوفيات، وتحسين الصحة

أما على مستوى حوض النيل، فيلعب البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، دوراً محفزاً للتوجهات التعاونية بين دول حوض النيل، والتقريب في وجهات النظر بينهم، ويقوم البنك بتمويل مشاريع حوض النيل، وذلك من خلال مبادرة حوض النيل، منذ أن طلب مجلس وزراء دول حوض النيل عام ١٩٩٧، من البنك الدولي في الإسهام في الأنشطة التنموية في حوض النيل، والتنسيق مع الجهات المانحة، وتكوين فريق استشاري، لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التعاونية لدول حوض النيل، والتي تؤثر بشكل مباشر على العلاقات البينية بين تلك الدول[٢]، كما يسعى البنك الدولي لحل الصرعات وإزالة التوترات بين دول حوض النيل، وكذلك دعم العلاقات والتعاون بين تلك الدول، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لمشاريع حوض النيل[٣]

أما ما يخص موقف البنك الدولي من بناء سد النهضة الأثيوبي، حيث قام البنك بدراسة ذكر فيها أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية للمياه المتعددة الأغراض من شأنه أن يجعل أثيوبيا تعزز النمو الاقتصادي على لمدى الطويل، ويمكن أن تشمل هذه البنية التحتية المتعددة الأغراض، مرافق إنتاج الطاقة الكهرومائية، وأنظمة الري، وقدرات التخزين، التي يمكن التخفيف من آثار الجفاف والفيضانات على حد سواء، ومع ذلك فإن إنشاء أثيوبيا لسد النهضة لغرض توليد الطاقة الكهربائية، لا يمثل الاستثمار الأمثل، وهو الأمر الذي دفع بالبنك الدولي والجهات المانحة رفض تقديم الدعم لهذا المشروع، ما دفع بأثيوبيا التوجه على التمويل الذاتي، لتمويل بناء السد[٤].

---

[١] صفوت عبد السلام، البنك الدولي: مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٨.

[٢] عبد الملك عودة، البنك الدولي ومياه النيل، العدد٧٣٢، صحيفة الأهرام الاقتصادية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٣/١٥/ ١٩٩٧.

[٣] هشام زكي، ترحيب من البنك الدولي باستمرار دعم مبادرة حوض النيل، صحيفة الاهرام، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٣/٢١.

[٤] سحر زهران البيلاوي، سد النهضة قد يكون مصدر خير للجميع، العدد ٤٦٣٥٠، صحيفة الأهرام اليومي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣/١٠/٢٠.

وللبنك الدولي دوران متناقضان فيما يخص التفاعلات الهيدربوليتكية في منطقة حوض النيل، وهذان الدوران هما:

١- الدور المحفز على التعاون: ويتمثل هذا الدور في الدعم الذي يقدمه البنك الدولي للمشاريع المائيّة المشتركة بين دول حوض النيل، وذلك من خلال تمويل مبادرة حوض النيل، التي تشجع وتحث على التعاون بين دول الحوض.

٢- الدور المحفز للصراع، ويتمثل هذا الدور بالفكر المائي الجديد، حيث يتيح هذا الفكر للدول الكبرى السيطرة على دول حوض النيل، واهم هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات، في المشاريع المائيّة في منطقة حوض النيل، ومن خلال الجدل رقم (٢١)، يتبين مدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مؤسسة البنك الدولي.

جدول رقم (٢١): رؤساء البنك الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٦ – ٢٠١٢.

اسم الرئيس	الدولة	الفترة
يوصن مايو	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٤٦-١٩٤٦
جون ماي ماكولي	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٤٧- ١٩٤٩
يوجين آر بلاك	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٤٩-١٩٦٣
جورج ديفيد وودز	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٦٣ - ١٩٦٨
روبرت إس مكنامارا	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٦٨ - ١٩٨١
الدين ويتشيب كلاو	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨١ - ١٩٨٦
بارتر بي كونايل	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٦ - ١٩٩١
لويس تي بريستو	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩١ - ١٩٩٥
جيمس دي وولفيتسون	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٥ - ٢٠٠٥
بول وولفوتيز	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٥ - ٢٠٠٧
روبرت زوليك	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٧ - ٢٠١٢
كيم يونغ كيم	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٢-٢٠١٩
ديفيد مالباس	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٣-٢٠٢٣
أجاي بانغا	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٢٣-

المصدر: ١- البنك الدولي، القيادة- الإدارة العليا، ٢٠٢٠/٥/٢٤، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:
http://www.albanldawli.org/ar/about/leadership/managers . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٧.

2- BBC news, new World Bank chief to focus on, market- based, growth, 17 April, 2012, **Available at the link**: http://www.bbc.co.uk/news/business-17737660. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٧

وقد أكد وزير الموارد المائيّة والري المصريّة السابق(محمود أبو زيد)، على الدور الفعال للبنك الدولي في تحفيز التعاون المائي بين دول حوض النيل، وذلك من خلال مساهماته الفنية والعلمية، وتقديم الاستشارات والدراسات لدول حوض النيل، وذلك لدفع وتسريع خطى مبادرة حوض النيل(NBI)، كما يشير(أبو زيد)، إلى أنه بالرغم من أن المساهمات المادية للبنك الدولي لم تكن كبيرة، مقارنة بمساهماته الفنية والعلمية، ألا أنه

يحسب للبنك الدولي أنه صاحب المبادرة للدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف عام ٢٠٠١، والذي ضم إضافة إلى البنك الدولي، المانحين من دول ومؤسسات الدوليّة الأخرى[١].

كما شجع البنك الدولي عقد ورش العمل والمنديات واللقاءات الفكرية التي تنظمها دول حوض النيل، وذلك بهدف تبادل الرؤى والأفكار حول المشاريع الأجدر بالتنفيذ في إطار مبادرة حوض النيل، وحيث غالباً ما تتم اللقاءات تحت رعاية البنك الدولي، أو في وجود خبرائه من المهتمين بشؤون الأنهار الدوليّة عموماً، وبنهر النيل بشكل خاص، حيث أسهمت تلك اللقاءات في مد الجسور بين الخبراء والفنيين من أبناء دول حوض النيل، ومن ثم تعميق الصلات والروابط، وتوحيد الرؤى حول أنجح السبل للانتفاع المتبادل والعادل والمشترك بمياه نهر النيل[٢].

٣- منظمة اليونسكو[*]:

يبرز دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بوصفها واحدة من أبرز مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، وأكثرها تأثيراً في مجال التعامل مع قضايا المياه، وتتجسد رؤية منظمة اليونسكو تجاه الأنهار المشتركة بالآتي[٣]:

" أن المياه المشتركة يمكن أن تكون مجالاً للعمل المشترك والتعاون الجماعي، من أجل تحقيق التنمية الجماعية المشتركة بين الدول المتشاطئة للحوض المائي الدولي، ومن ثم تقوم اليونسكو، بإعداد الدراسات والأبحاث، بهدف ترجمة رؤيتها إلى واقع عملي، بالشكل الذي يسهم في الحد من تصعيد الصراعات المائيّة، ويحول دون تفاقمها، وبما يقود إلى تحويل تلك الصراعات إلى صيغ للتعاون المائي، كلما كان ذلك ممكناً".

وقد أكد الدكتور (عبد الله عبد السلام احمد)، أحد خبراء المياه في منظمة اليونسكو على أن" المنظمة تحرص على تنظيم اللقاءات، وورش العمل، والندوات التي تسهم في إثراء الثقافة المائيّة، لدى مختلف قطاعات مستخدمي المياه، وأيضا لتعميق الفهم لدى المتخصصين في شؤون المياه بمختلف المسائل، والقضايا ذات الصلة بالمياه، وما يرتبط بها من قضايا، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى سيادة ثقافة السلام المائي أو التعاون المائي، بين المتشاطئين في المياه المشتركة"[٤]، ولعل أحد أبرز وأهم الأدوار الفعالة والمؤثرة

---

[١] محمود أبو زيد، تحديات السياسة المائية المصرية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

[٢] أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

[*] منظمة اليونسكو: وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتعير اليونسكو من أقدم المؤسسات الدولية، إذ تم انشاؤها عام ١٩٤٥، ويوجد مقرها الرئيسي في العاصمة الفرنسية (باريس)،كما تضم في عضويتها حوالي (١٩٤) دولة، ومن المهام الرئيسية للمنظمة هي إرساء السلام، وذلك من خلال التعاون الدولي في مجالات (التربية، العلوم، الثقافة)،كما تعمل على حماية التراث الإنساني العالمي، ولها (٦٠) مكتباً ميدانيا وي جميع أنحاء العالم، ومن أهم إنجازاتها هي صيانة (١٠٧٣) موقعاً من مواقع التراث العالمي، وهذه المواقع موزعة على (١٦٧) دولة، إضافة إلى ذلك تهدف المنظمة على تحقيق الأمن والعدالة وحقوق الإنسان و وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة، ومن الانتقادات التي تعرضت لها المنظمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهي بعدما قامت بإدراج كنيسة المهد الواقع في الضفة الغربية من دولة فلسطين، من ضمن التراث العالمي، للزيد ينظر: عمر جسام العزاوي، علم الآثار في العراق: نشأته وتطوره، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ١٣٤ – ١٤٥.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

[٤] محاضرة الدكتور عبد الله عبد السلام، أستاذ الموارد المائية في جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ومدير كرسي منظمة اليونسكو للمياه بالخرطوم، تاريخ المحاضرة، ٨/٩/ ٢٠٠٤، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.oiu.edu.sd. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/٦

التي عملتها منظمة اليونسكو، في مجال التحفيز على التعاون المائي الدولي، في مختلف الأحواض المائيّة الدوليّة، وهو مبادرة اليونسكو بالقيام بمشروع بحثي ضخم، في إطار برنامج تقيم مياه العالم(World Water Assessment Programme)، التابعة للأمم المتحدة، حيث يحمل هذا المشروع البحثي اسم(من الصراع المحتمل إلى التعاون المحتمل)، والذي يطلق عليه أيضا(PC–CP)، وقد تم البدء بهذا المشروع في عام ٢٠٠١، واستمر حتى عام ٢٠٠٣، حيث استهدف المشروع دراسة التفاعلات المائيّة ذات الموارد المائيّة المشتركة، وذلك من خلال اختبار مدى إمكانية أن تكون الموارد المائيّة بحد ذاتها مصدراً للصراع الدولي، أو تكون مصدرًا للتعاون الدولي[١].

وخلال فترة المشروع (٢٠٠١ –٢٠٠٣)، صدر عن منظمة اليونسكو (٣١) دراسة، ضمن فعاليات ذلك المشروع، حيث تغطي تلك الدراسات مختلف الحالات الدراسية، والأحواض المائيّة الدوليّة، التي يمكن تطبيق فلسفة المشروع عليها، أي تحويل التفاعلات المائيّة، من صراعات محتملة إلى تعاون محتمل[٢]، وقد امتازت تلك الدارسات بثلاث خصائص أساسية هي[٣]:

– أنها دراسات بينية، أي تتناول تحليل الظاهرة المائيّة من منظور بيني، متعدد الحقول الدراسية، فهي تتناول الأبعاد (القانونية، السياسية، التاريخية، الهندسة، الجغرافية)، لموضوع محل الدراسة.

– أنها لم تقف عند مجرد رصد وتحليل أبعاد الظاهرة في واقعها، ووضعها في سياقها التاريخي، وإنما قامت بتقديم تصورات مستقبلية لها.

– أنها اشتملت على دراسة حالة عدد كبير من أحواض الأنهار الدوليّة (النيل، كولومبيا، الأردن، الدانوب، الراين، ليمبا العليا)، وبطبيعة الحال فإن هذا التعدد والتنوع في دراسة الحالات، يسمح لها من الناحية المنهجية المقارنة والتعميم، ووصولاً إلى التنبؤ المستقبلي بشأن الحالات المماثلة.

وعليه تتضح ملامح الدور الذي تلعبه منظمة اليونسكو، من خلال برامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو (IHP)، لإصدار الدارسات والتقارير، وعقد المؤتمرات الهادفة لتدعيم أساليب الإدارة الفعالة للموارد المائيّة، وعلى الصعيدين المحلي والعالمي، وبالشكل الذي يحول دون ظهور الصراع المائي الدولي، ويحولها إلى تعاون مائي مشترك يجمع الدول والشعوب[٤]، وبهذه المعطيات التي أفرزتها منظمة اليونسكو، كان للمنظمة التأثير الكبير على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة.

---

(1) Frederick M. Lorenz, Protection of Water Facilities Under International Law, UNESCO, International Hydrology, PC-CP Series, No. 1, 2003.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٦- ١٦٧.

(3) Janos Bogarde and Saskia Castelein (eds), Selected Papers of the International Conference from Conflict to Cooperation in International Water Resources Management: Challenges and Opportunities, UNESCO, IHE, Delft, The Netherlands, 20-22 November, 2002, UNESCO-IYP, WWAP, Technical Documents in Hydrology, PC-CP Series, No 31, 2004.

(٤) أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧١ – ١٧٢.

ومن خلال دراسة أهم المتغيرات الدوليّة ذات التأثير على المصالح المصريّة مع دول إقليم حوض النيل، فأنه بالإمكان بلورة أبرز انعكاساتها وفي جميع المجالات، على سياسة مصر الخارجيّة المائيّة تجاه دول حوض النيل، والتي تمثلت بالآتي:

أولا: المجال السياسي:

أ- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الممرات البحرية الهامة مثل مضيق باب المندب، وطرق الملاحة البحرية والتجارة العالمية، الأمر الذي أثر سلباً على الدور المصري في منطقة القرن الأفريقي، والملاحة في البحر الأحمر.

ب- سيطرة القوة الدوليّة على السياسات الداخلية لبعض من دول حوض النيل، تحت حجج حماية حقوق الأنسان، ونشر الديمقراطية، الأمر الذي أثر على عدم استقلالية القرارات لتلك الدول، وبالشكل الذي يؤثر على توجهاتها تجاه مصر.

- امتلاك القوى الدوليّة الفاعلة أوراق ضغط، على متخذ القرار في دول حوض النيل، الأمر الذي أدى إلى سلب الإرادة السياسة لدى حكام تلك الدول من جهة، ومن جهة أخرى يقوض الدور المصري في المنطقة.

- انبثاق مبدأ الاعتماد على الدول الكبرى في مسالة المعونات لدى دول حوض النيل، مقابل دخول الأخيرة في تحالفات مع تلك القوى الكبرى

ثانيا: المجال الاقتصادي:

- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على طرق التجارة العالمية، وذلك من خلال السيطرة على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، الأمر الذي سيؤثر على الملاحة في قناة السويس، وهذا الأمر يمكن استغلاله في دعم السياسة الأمريكية الخارجيّة في إقليم حوض النيل.

- سيطرة الصين على اقتصاد عدد من دول إقليم حوض النيل، وذلك نتيجة المساعدات المالية، والاستثمارات، لاسيما في أثيوبيا.

- أدى تدخل القوى الدوليّة اقتصادياً في إقليم حوض النيل، إلى أن أصبحت المنطقة سوقاً ينافس السلع والمنتجات المصريّة، الأمر الذي أدى إلى تقليل فاعلية القوة الناعمة لمصر.

- أدى دعم بعض القوى الغربية لمنطقة حوض النيل، إلى التأثير السلبي على العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل.

- أدى التدخل الأجنبي والمساهمات الاقتصادية، إلى تشجيع دول حوض النيل على إقامة مشاريع مائية، دون النظر إلى مصالح دولتي المجرى والمصب (مصر، السودان).

ثالثا: المجال العسكري:

- تكوين القيادة العسكرية لأفريقيا (افريكوم)، الأمر الذي أعطى للولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الفاعلية والمرونة في العمل مع الأحداث المحتملة، وحماية المصالح الاقتصادية، ومنابع الثروات، كما يقوي من سيطرتها على المنطقة، وذلك عن طريق التواجد العسكري على الأرض، الأمر الذي جعل مصر خارج التنسيق العسكري في المنطقة، ويقلل من فاعلية الدور المصري.

– انتشار الإرهاب في العالم، وزيادة وتيرته في مصر، وإقليم حوض النيل، الأمر الذي يهدد الأمن في دول إقليم حوض النيل، وبالتالي يعيق التنمية، ويهدد أرواح المواطنين، الأمر الذي دفعَ بمصر القيام بالعمل المشترك مع باقي دول حوض النيل لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

وبدراسة المتغيرات الدوليّة، نجد أن لها أثرا سلبياً على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة تجاه دول حوض النيل، حيث نجد أن هدف أغلب الدول الفاعلة، هو التأثير السلبي على المصالح المصريّة، وذلك من خلال شق الصف، وتأجيج الصراع بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل، وذلك من أجل سهولة بسط السيطرة (السياسة والاقتصادية والأمنية والعسكرية) لتلك المتغيرات الدوليّة، لتحقيق مصالحهم، وبغض النظر عن مصالح دول إقليم حوض النيل جميعاً، كما يمكن ملاحظة، إن الخطر الحقيقي الذي أفرزته المتغيرات الدوليّة، والمتعلق بالمياه، يأتي من دول الجوار التي تتحكم في منابع المياه، ألا أنه في نفس الوقت، لا يجب أن نأخذ هذا بشكل مطلق، وإنما يجب أن نضع في الاعتبار، أن بعض الدول قد تحدث تغيرات لخدمة مصالحها الوطنية، لذا يجب إيجاد بدائل تحقق المنفعة العامة، ولجميع الأطراف.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن هناك تأثيرين رئيسيين للقوى الإقليمية والدوليّة في قضية مياه النيل على السياسة الخارجيّة المائيّة المصريّة وهذان التأثيران نبيّنهما بالآتي:

أولا: المتغيرات الدوليّة والإقليمية المحفزة للصراع المائي في إقليم حوض النيل، والذي تمثل بالآتي:

– دور الكيان الإسرائيلي: وما يفرضه من تحديات جيوستراتيجية على المصالح المائيّة المصريّة، ومن ثم تهديد الأمن القومي المصري.

– الدور الأمريكي: حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية نحو الهيمنة الجيوستراتيجية على القارة الأفريقية، وذلك من خلال تمكين بعض القوى الإقليمية (إسرائيل، أثيوبيا)، من لعب أدوار إقليمية تتعارض مع المصالح المائيّة المصريّة، حيث تعمل هاتان القوتان على استراتيجية (شد أطراف) الدولة المصريّة في نطاق محيطها النيلي.

– الدور الصيني: حيث للصين تأثيرات على ديناميات التفاعل الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي في القارة الأفريقية، والصين ذات تأثير مزدوج في إقليم حوض النيل، وذلك من خلال بناء السدود والمشاريع المائيّة، في بعض دول منبع نهر النيل، ومن دون التقيد بشرط (الإخطار المسبق).

– الدور الأوربي: تمارس الدول الأوربية (فرنسا، بريطانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، ألمانيا، النرويج) دوراً مزدوجاً التأثير في تفاعلات إقليم حوض النيل، وذلك من خلال المنح التي تقدمها تلك الدول لبعض دول حوض النيل، لإقامة المشاريع الخاصة بها، من دون التقيد بشرط (الإخطار المسبق).

– دول الخليج العربي: تمارس دول الخليج العربي (السعودية، قطر الإمارات)، دوراً محفزاً للصراع في إقليم حوض النيل، وذلك من خلال المشاريع التي أقامتها تلك الدول في حوض النيل، لاسيما استئجار الأراضي لأغراض الزراعة، الأمر الذي سيقود إلى تخصيصات مائية كبيرة لتلك المشاريع، وهذا سيؤثر بشكل سلبي على حصة مصر المائيّة، وبالتالي على المصالح المائيّة المصريّة.

ثانيا: المتغيرات الدوليّة والإقليمية المحفزة للتعاون المائي في إقليم حوض النيل، والذي تمثل بالآتي:

– دور البنك الدولي: يقدم البنك الدولي الدعم المادي والفني للمشاريع المائيّة في إقليم حوض النيل، مع تأكيده المستمر على ضرورة احترام شرط (الإخطار المسبق)، وغيرها من مبادى القانون الدولي.

– دور منظمة الأمم المتحدة: حيث تمثل دورها بما أقرته من الاتفاقية الإطارية لعام (١٩٩٧)، وعلى راسها مبدآن، هما (التعاون المائي الدولي للانتفاع العادل والمنصف لموارد نهر النيل، مشروع الإخطار المسبق لعدم التسبب في الضرر).

– دور الدول الأوربية (إيطاليا، هولندا، ألمانيا، النرويج)، حيث بالإمكان تصنيفهم كمحفز للتعاون والصراع المائي في الوقت نفسه، وذلك من خلال المساهمة في تمويل وبناء بعض المشاريع التنموية المائيّة، من دون التقيد بشرط (الإخطار المسبق).

ومن الجدير بالذكر، أن محصلة تأثير المتغيرات الدوليّة والإقليمية الدافعة نحو الصراع في إقليم حوض النيل، تفوق نظيرتها الدافعة نحو التعاون المائي بين تلك الدول، ويعود سبب ذلك إلى قابلية النظام الإقليمي لحوض النيل للاختراق الخارجي، ولاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مع زيادة معدلات التغلغل الإسرائيلي والأمريكي، والتي تدفع دون أدنى شك نحو تحفيز التفاعلات المائيّة الصراعية في إقليم حوض النيل.

وعليه يمكن القول، أن المتغيرات الخارجيّة سواء كانت إقليمية أو دولية، دولاً كانت أم مؤسسات، تلعب دوراً محفزاً للصراع المائي بين دول إقليم حوض النيل، وذلك من أجل خدمة أجندتها وأهدافها، ولاسيما في ظل التنافس الإقليمي والدولي على الموارد المائيّة.

الفصل الرابع
مكانة المياه في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دول حوض النيل وآفاق المستقبل

المبحث الأول: ثوابت وأهداف السياسة الخارجية المصرية وأدوات تنفيذها تجاه دول حوض النيل.

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.
المطلب الثالث: أدوات تنفيذ لسياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

المطلب الأول: مشهد التوتر أو الصراع.
المطلب الثاني: مشهد التعاون.
المطلب الثالث: مشهد استمرار الوضع الراهن.

الفصل الرابع:
مكانة المياه في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دول حوض النيل وآفاق المستقبل

باتتْ المياه تشكل أولوية قصوى للدول، ووضعها في مصاف المتغيرات ذات التأثير على الأمن القومي لكل دولة، وعلى وجودها الاستراتيجي، ولاسيما في ظل التقارير التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة، عن الاحتمالات المتزايدة لتناقص المياه الصالحة للشرب، وذلك في ظل تزايد الطلب عليها، نتيجة زيادة عدد السكان على مستوى العالم، وتزايد استخدام المياه في المشاريع التنموية، الأمر الذي أدى إلى تحول المياه إلى أحد مصادر النزاع بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية، وهذا النزاع هو نتيجة عدم الاتفاق على آلية تقاسم المياه بين تلك الدول.

أما بالنسبة لمصر، فيظل البعد المائي من أهم ضوابط الاستراتيجية المصرية عبر مختلف المراحل التاريخية، ويقوم كأحد أهم متطلبات الدبلوماسية المصرية ذات الوعي المدرك لحقائق المعاصرة، إذ إن ارتباط مصر بنهر النيل ومنطقة إقليم حوض النيل، لم يكن خياراً من بين الخيارات، إنما هو أمر فرضته العوامل الجيوبوليتيكة والاعتبارات الاقتصادية والأمنية وواقع الحياة التي تعيشها، فنهر النيل كان وما يزال بالنسبة لمصر أصل وإساس الحياة، ومما لاشك فيه أن العلاقة بين مصر ونهر النيل تعكس وإلى حد بعيد الخصائص التي يتميز بها نهر النيل عن الأنهار الدولية الأخرى، فالدراس لمنطقة نهر النيل من حيث جغرافيتها وطوبوغرافية، يستطيع أن يلاحظ من بين عدة أمور، الأمرين الآتيين: أولهما: سيطرة نهر النيل بصورة كاملة على حياة واقتصاد دولة مصر، من بين جميع الدول الواقعة في حوضه، ثانيا: أن الدولة المستفيد الأولى من مياه نهر النيل، لا يوجد على إقليمها أي من منابعه، الأمر الذي فرض على مصر، أن تكون علاقتها بباقي دول إقليم حوض النيل ذات طابع خاص، وبناء على ذلك سيتم تقسيم الفصل على مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: ثوابت وأهداف السياسة الخارجية المصرية وأدوات تنفيذها تجاه دول حوض النيل.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

المبحث الأول: ثوابت وأهداف السياسة الخارجية المصرية وأدوات تنفيذها تجاه دول حوض النيل.

شهدت السياسة الخارجية المصرية تطورات سياسيا خلال السنوات التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إذ وضعت التحركات الشعبية صناع السياسة الخارجية المصرية أمام عدد من التحديات الهائلة، وذلك من أجل الاستجابة للإرادة الشعبية، التي تسعى الى إصلاح ما أفسده فترة حكم الرئيس لا سبق لمصر(محمد حسني مبارك)، فيما يخص علاقات مصر الخارجية، وكان للدائرة الإفريقية، ولاسيما دول إقليم حوض النيل، النصيب الأوفر من هذا التطور، إذ عانت المصالح المصرية الحيوية في القارة الإفريقية والتي في مقدمتها قضية المياه، حالة من التجاهل والتعالي، التي أصابت الحكومات المصرية في تعاملها مع قضايا القارة الإفريقية، لاسيما في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق(محمد حسني مبارك)، في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا)، عام ١٩٩٥، الإمر الذي مثلاً تخلياً مصرياً للانتماء الإفريقي، الإمر الذي دفع بدول إقليم حوض النيل إلى البحث عن اطر للتعاون والتكامل فيما بينها، وتجاهل المصالح المصرية، أو التعارض معها في الكثير من الأحيان، لذا عملت الحكومة المصرية إلى الاعتماد على مجموعة من الإجراءات، وذلك لدعم سياستها الخارجية المائية تجاه دول حوض النيل، وبناء على ما سبق، تم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب، وهم كالاتي:

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

لقد كان نهر النيل ولا يزال يمثل حجر الزاوية في طبيعة السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك وحسب ما تم ذكره سابقاً من حيث درجة اعتماد مصر على مياه نهر النيل والتي بلغت ما نسبته حوالي (٩٦،٥%) من مجموع الموارد المائية في مصر، لذا كان من الطبيعي أن يكون نهر النيل على رأس أولويات اهتمام السياسة الخارجية المائية المصرية، وقد عملت مصر على تأمين تدفقه من خلال جهود دبلوماسية واقتصادية، وعبر تاريخ طويل، وإضافة إلى الأداة العسكرية التي كانت وتزال أحد الخيارات المطروحة في تامين تدفق مياه نهر النيل، في حال اعتراض تدفقه من قبل أي من دول إقليم حوض النيل، وعليه تركزت السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل على مجموعة من الثوابت، وهذه الثوابت هي انعكاس لأيديولوجية السياسة الخارجية المائية المصرية، ومن أهم هذه الثوابت تجاه دول إقليم حوض النيل هي الآتي:

أولاً: تأمين تدفق مياه نهر النيل إلى مصر:

سعت السياسة الخارجية المائية المصرية إلى تدعيم وتوثيق العلاقات مع جميع الدول الإفريقية التي تشكل دول حوض النيل جزءًا منها، فقد كانت اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، والتي تم بموجبها تخصيص حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل طبقاً للمتوسط السنوي لتصريف النهر عند محافظة أسوان المصرية، وهو يعتبر بمثابة الاتفاق على العمل المشترك لزيادة عائدية النهر من الموارد المائية عن طريق مشروعات جديدة لضبط نهر النيل، وعن طريق استمرار عملية مسح أعالي النيل هيدرولوجياً، وبواسطة

إنشاء لجنة مشتركة هي(اللجنة الدائمة الفنية المشتركة)[١]، وكذلك تم الاتفاق بين الدولتين على اتخاذ موقف موحد في مواجهة أي مطالب أخرى في حوض نهر النيل تجاه مياه النهر، ونتيجة لذلك تم الاتفاق بين مصر والسودان على إنشاء(قناة جونجلي)، كما تمت دراسة مشروعات إنشاء قناة تصريف عنده مستنقعات بحر الغزال، وإنشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، وبناء (سد جامبيلا) لتخزين مياه الفيضان في نهر السوباط، إلا أن الحرب الأهلية في جنوب السودان حالت دون تنفيذ معظم هذه المشروعات، وخاصة (قناة جونجلي)[٢].

كما سعت السياسة الخارجية المائية المصرية إلى تشجيع قيام اتحاد لدول إقليم حوض النيل، الأمر الذي الى تحقيق فكرة التعاون الإقليمي والشبه الإقليمي، وذلك من أجل التغلب على مشكلات المياه، والأمن القومي في إطار خطة عمل(لاجوس)عام ١٩٨٠، والتي تهدف للتنمية الاقتصادية الأفريقية، وتم من خلالها التأكيد وبوضوح على أن الأنهار الأفريقية المختلفة يمكن أن تصبح جزءاً من البنية الأساسية اللازمة للتعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية[٣]، إذ يشير هذا الأمر إلى إدراك السياسة الخارجية المائية، لأهمية مياه نهر النيل، والعمل على ترسيخ علاقات مصر بدول حوض النيل، وتأثيراته الحيوية (السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، في حاضر ومستقبل الشعب المصري، لذا كانت مصر حريصة على إقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل، وذلك من أجل تنشيط وتعميق العلاقات فيما بينهم، وفي المجالات (الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الري، الاتصالات، النقل..ألخ).

وقد أولت السياسة الخارجية المائية المصرية أهمية خاصة لدول حوض النيل، وذلك لما تشكله من أهمية للأمن المائي المصري، والتي تمثلت بالآتي[٤]:

١- تشكل المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا وحدها ما نسبته (٨٠%)، من إجمالي المياه الواردة من دول حوض نهر النيل جميعاً، الأمر الذي يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية المائية المصرية.

٢- يوجد تعاون بين مصر وكينيا في مجال الانتفاع المشترك بمياه نهر النيل، والمتمثلة بمشروع **(الدراسات الهيدرومترولوجية)** لحوض البحيرات الاستوائية.

٣- وقد نجحت مصر في تبديد مخاوف تنزانيا من الانضمام الى **(مجموعة الأندوجو)** كعضو عامل، عن طرق انضمامها إلى المجموعة بصفة مراقب، وهو ما حدث خلال الاجتماع الثالث للمجموعة والذي عقد في القاهرة، وخلال الفترة ٧ – ٨ أب ١٩٨٥.

٤- عملت مصر على تطبيع العلاقات بين أوغندا وجيرانها من دول إقليم حوض النيل، وهو أمر يعود بالفائدة المشتركة لجميع دول الحوض، وبدأ التعاون الإقليمي الشامل واستمراره.

---

[١] السيد فليفل، النيل في التاريخ المصري الحديث والمعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣٥.

[٢] عبد الملك عودة، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، العدد١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص١٦٢.

[٣] بطرس بطرس غالي، إدارة المياه في وادي نهر النيل، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١١٦ – ١١٧.

[٤] علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٢٣ – ١٢٤.

٥- قيام مصر بجهود الوساطة بين رواندا وبورندي، وذلك عقب الأحداث الدموية التي وقعت عام ١٩٨٨، بين (الهوتو، والتوتسي) في رواندا.

وكانت تلك الجهود المصرية تهدف إلى إرساء عوامل الاستقرار الداخلي، والعلاقات الطيبة بين دول الحوض، وذلك من أجل ضمان تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، ومن دون اضطرابات سياسية، وهذا الأمر يعني أن السياسة الخارجية المائية المصرية كانت تتسم بروح المبادرة وتبنيها وجهة النظر القائلة " بضرورة معالجة موضوع الاستفادة من المصادر المائية في إطار تعاوني شامل، ويضم جميع النشاطات المختلفة"، لذا كانت مصر تتابع وباستمرار أزمات ومشاكل دول إقليم حوض النيل، والعمل على معالجة تلك الأزمات، وبالشكل الذي يحقق الأمن والسلام بين دول إقليم حوض النيل، وبالتالي استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر.

ثانيا: التأكيد على احترام الاتفاقيات السابقة لتأمين الحقوق المائية التاريخية والمكتسبة لمصر:

عملت السياسة الخارجية المائية المصرية وبشكل مستمر على الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل، وذلك من خلال التأكيد على مشروعية اتفاقيات مياه نهر النيل السابقة، وبهذا الخصوص تتصدى مصر إلى الجدل السياسي والقانوني الذي يثار بين فترة وأخرى، من قبل دول أعالي نهر النيل، إذ تصر تلك الدول على عدم مشروعية الاتفاقيات السابقة، ورفض الاعتراف بها، والمطالبة بإسقاطها، كونها من وجهت نظرهم قد أبرمت في حقبة الاستعمار لتلك الدول، أو أنها لم تكن طرفاً فيها، وتدعو إلى إحلال اتفاق جديد، والذي يتمثل في الاتفاقية الإطارية المعروفة(**اتفاقية عنتيبي**)[١]، كما استمر السفير المصري في لندن(سمير احمد)، في التصدي للادعاءات الخاصة بعدم قانونية المعاهدات التي وقعت قبل استقلال دول إقليم حوض النيل، إذ فنّد ما ذكره من حجج قانونية، قدّمها بعض المشاركين عن دول أعالي نهر النيل، ولاسيما أثيوبيا وكينيا، في ندوة نهر النيل المنعقدة في العاصمة البريطانية (لندن)، خلال الفترة ٢ -٣ أيار ١٩٩٠، إذ أشار السفير المصري، بأن هذه الندوة ليست في مجال الاختصاص، لبحث شرعية الاتفاقيات السياسية بين دول الحوض، وبين أن محكمة العدل الدولية هي المسؤولة عن البحث في هذه القضايا[٢]، وفي المقابل تتمسك كل من مصر والسودان بمشروعية وسريان الاتفاقيات التاريخية، وذلك استناداً إلى مبدأين رئيسين في القانون الدولي العام وهما:

- مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات.
- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

وتؤكد السياسة الخارجية المائية المصرية على أن هذه الاتفاقيات تعتبر سارية المفعول من وجهة نظرا القانون الدولي، ولا يستطيع أي طرف أن يتنصل منها حسب ما تؤكده اتفاقية فيينا.

وقد جاء موقف السياسة الخارجية المائية المصرية، واضحاً وقاطعاً لأي شك حول علاقة اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية لعام ١٩٩٧، باتفاقيات المجاري المائية الأخرى،

---

[١] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٩-٢٦٠.

[٢] أمجد ماهر عبد الغفار وأشرف محسن محمد، نرد نهر النيل: لندن ٢- ٣ أيار ١٩٩٠، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠ ص ١٦٩.

وبالعرف الدولي، إذ شددت مصر على أنه لا يمكن لمثل هذه الاتفاقية الإطارية الجديدة أن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى التأثير على الاتفاقيات الدولية سواء كانت ثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بالأنهار ذاتها، وليس فقط لأن القول بذلك هو ما تمليه القواعد العامة في قانون المعاهدات الدولية، ولكن أيضا في المقام الأول ؛لأن القول بغير ذلك سيفتح الباب أمام تداعيات لا يمكن تقدير مداها في أماكن عديدة من العالم[١]، وقد تجسدت رؤية السياسة الخارجية المائية المصرية حيال تلك القضية، في الخلاف التفاوضي الذي الذي ثار بشأن المادة(١٤) من الفقرة(ب)، من اتفاقية (عنتيبي)، والمتعلقة بالأمن المائي، إذ رفضت مصر رفضاً قاطعاً النص المقترح للمادة المذكورة، وذلك بوصفها لا تتضمن اعترافاً بالاتفاقيات التاريخية السابقة لمياه نهر النيل[٢].

ثالثا: الأخذ بمبدأ الانتفاع العادل والمنصف كأساس لتقاسم المياه:

رفضت مصر مسألة تقاسم مياه النيل، إذ ترى ضرورة الأخذ بقاعدة الانتفاع المنصف والمعقول)، عند تقاسم مياه النهر، وذلك على اعتبار أن مصر والسودان أخر دولتين في مجرى نهر النيل، ولا يصل اليهما من نهر النيل إلا قدر ضئيل من الأمطار الساقطة على منابعه[٣]، ومن ثم تطرح مصر بدورها معايير لتقاسم مياه النهر، والتي تقوم على الآتي[٤]:

- درجة اعتماد السكان على مياه نهر النيل.
- الاستخدامات الماضية والقائمة والمحتملة لنهر النيل.
- مدى توافر المصادر الأخرى للموارد المائية.

رابعا: التأكيد على مبدأ الإخطار المسبق والتشاور وعدم التسبب بالضرر:

تثير المشاريع المائية التي تقوم بها دول أعالي نهر النيل قلق دول المصب، من حيث إمكانية تأثير تلك المشاريع على كمية أو نوعية الموارد المائية الأتية لدول المصب من نهر النيل، إضافة إلى ما يرتبط بتلك المشاريع المائية من إشكاليات هندسية وفنية وبيئية، كما تثير تلك المشاريع جدلاً سياسياً وقانونياً، حول مدى وجوب أو إلزامية شرط الإخطار المسبق، من عدمه في حال تنفيذ تلك المشاريع من قبل دول منبع نهر النيل.

لذا تصر مصر ومن خلال سياستها الخارجية المائية على شرط الإخطار المسبق، وقبل الشروع في تنفيذ آية مشاريع مائية، وعلى آية من روافد نهر النيل، وذلك عملاً بمبادئ القانون الدولي، والتمسك بمبدأ عدم الضرر، إلا أنه ومن ناحية أخرى ترفض دول أعالي المنبع لنهر النيل شرط الإخطار المسبق، إذ تتجه نحو إهمال واجب الإخطار المسبق قبل الشروع في أقامت أي مشاريع مائية على مجرى نهر النيل، وذلك انطلاقاً من قناعتها، بإن الالتزام بهذا الشرط يعني تقيداً لحريتها، وانتقاصاً من سيادتها، إضافة إلى أنه يعوق

---

[١] ضياء الدين القوصي، الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، العدد ١٥٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهر، ٢٠٠٤، ص ص ٩٤ -٩٥.

[٢] محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.

[٣] ضياء الدين القوصي، الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

[٤] حسين إحسان العطفي، تقيم الموارد المائية في دول حوض النيل من اجل تنمية مستدامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الموارد الطبيعية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

مشاريعها التنموية[١]، كما أن أصرار مصر على شرط الإخطار المسبق، لا يأتي من قبيل التعنت أو التحكم بالحركة التنموية لبدان منبع نهر النيل، وحسب ادعاءات دول المنبع، وإنما من باب عدم وقوع ضرر على مصر من جراء تنفيذ أي من تلك المشاريع على نهر النيل.

ولقد كان الشرط الإخطار المسبق مجالاً للخلاف في الرؤى التفاوضية بين مصر وباقي دول النيلية الأخرى، وذلك خلال مرحلة التفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية، وتجلى الخلاف حول المادة(٨) فقرة(ب)، والمتعلقة بقواعد وإجراءات تبادل المعلومات حول المقاييس والمشروعات، إضافة إلى المادة (٣٤) فقرة(ج)، والمتعلقة بنظام التصويت على القرارات المتخذة بشأن المشروعات المائية، إذ أصرّت مصر على ضرورة أن تكون القرارات بالإجماع أو الأغلبية المشروطة بموافقة كل من مصر والسودان[٢]، ولذلك فشلت الأطراف المتفاوضة في الوصول الى صيغة مقبولة بشأن المادتين أعلاه، وهذا الأمر إن دل على شي فهو يدل على مدى الخلاف بين دول حوض النيل تجاه التعاون مع كل من مصر والسودان بشأن المشاريع المائية، وفي الوقت نفسه يشير إلى مدى احترام مصر للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتأكيد على تمسكها بحقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل[٣].

خامسا: رفض مبدأ بيع المياه:

تعدّ مسائل المياه من أبرز التحديات التي تواجهها الدول، وذلك لما لها من تأثير على استقرارها ولارتباطها بالأمن القومي من جهة، عدم وجود قانون دولي يحظى بالإجماع يحكم استخدام المياه من جهة أخرى ، فدول المنبع ترى أن اتفاقيات تقاسم مياه النيل والتي وقعت أغلبها في حقبة الاستعمار لم تنصفها ولم تراعي مصالحها، وبعد أن استقلت دول حوض النيل عملت على رفضها، ولم تعد تقبل بعدم سيادتها على مياه الأنهار التي تخترق أراضيها، إذ طرحت بدائل عن تلك الاتفاقيات، عبر تكتلات سياسية واتفاقيات أحادية، بينما ترى دول المصب أن من حقها الحصول على نصيبها من المياه، وذلك وفقاً لمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، وبفضل التطور الحاصل في القانون، تمكنت دول المنبع من طلب مراجعة جميع الاتفاقيات، وفي خضم ذلك برزت مفاهيم مائية حديثة، كمفهوم تحويل المياه إلى سلعة اقتصادية، يمكن أن تباع وتشترى في بورصة للمياه.

وتنهض السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، فيما يخص قضية المياه على رفض الدعاوي والأصوات التي تطلقها بعض دول منبع نهر النيل، وتروج تلك الدول للأخذ بمبدأ (بيع المياه)، إذ تتعامل مع المياه باعتبارها **(سلعة اقتصادية[*])**، شأنها شأن مادة النفط، وتنادي تلك الدول أحياناً

---

[١] عبد العظيم أبو العطا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٦٨ -١٧٣.

[٢] محمد سالمان طايع، الموقف التفاوضي لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الإطارية، التقرير الاستراتيجي الافريقي٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، الإصدار الخامس، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٤.

[*] المياه سلعة اقتصادية: وتعود أصول فكرة اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وتحديد سعراً لها إلى الفلسفة الليبرالية -الرأسمالية، وكتابات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ويعتبر(بيان دبلن) عام ١٩٢٢، البداية الفعلية لما يطلق عليه " الفكر المائي الجديد للبنك الدولي"، فقد نص (إعلان دبلن) في مبدئه الرابع، على اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وفي عام ١٩٩٣ عبرت سياسة البنك الدولي عن الفكر المائي الجديد، بالفكر القائم على إدارة جانب الطلب كبديل عن إدارة العرض، وذلك عبر تسعير المياه وإنشاء

بوجوب بيع المياه لكل من مصر والسودان، والحصول منهما على مقابل مادي، نظيراً ما يحصلان عليه من يراد مائي من نهر النيل، وفي الطرف الآخر من المعادلة ترفض مصر والسودان وبشكل قطعي اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وبالتالي ترفضان مسألة بيع المياه دولياً أو استيرادها من دولة أخرى[١].

وقد صرّح وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري الأسبق(محمد عبد الهدي راضي) بخصوص مسألة بيع المياه قائلاً" من القضايا المستحدثة التي أثيرت حديثاً مسألة تسعيرة المياه أو بيعها، وأود أن أوكد أن مبدأ التسعير مرفوض شكلاً وتفصيلاً، سواء كان على مستوى الحوض الإقليمي أو الدولي، لأن تسعير المياه سيجر مصر ودول أخرى إلى مشاكل لا حصر لها، واعتبار المياه سلعة في الأسواق الإقليمية والدولية، سيتسبب في العديد من المشاكل، وسيخلق من المياه عنصراً ضاغطاً، أما أن تتحول إلى سلعة ضاغطة، فهو من الأمور التي لأتقبل وبشكل مطلق مصر على نفسها أو على غيرها من الدول"[٢].

سادسا: الحرص على سياسة ضبط النفس والاستناد لمنهاج تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية والتأكيد على تعزيز فرص التعاون الإقليمي:

تجدر الإشارة إلى أن ارتباط المياه بالأمن القومي، قد فرض هذه الخصوصية من التفاعل في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المائية في مصر تجاه دول حوض النيل، لذا سعت السياسة المائية المصرية دائما إلى توطيد علاقاتها بدول حوض النيل، وذلك لإيمانها بأن دول حوض النيل هي وحده واحدة، لذا كانت السياسة المائية المصرية تدعو في أن تكون مبادرة حوض النيل والتي أقيمت في شهر آذار لعام ١٩٩٨، مصدراً للتعاون الإقليمي، لا مصدر للنزاع حول المياه، وأن تسعى هذه المبادرة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل جماعي بين دول حوض النيل، وتوفير الأمن الإقليمي.

وارتبطت اهتمامات السياسة الخارجية المائية المصرية في إفريقيا وعلى مر التاريخ بخدمة الأهداف الاستراتيجية، ومصالح الأمن القومي في مصر، وقد حرصت على إقامة تعاون لتنشيط وتعميق العلاقات فيما بينها في مجالات البنية الأساسية لتوفير الموارد المائية، إضافة الى تغذية التوسع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وتوليد الطاقة من منابع المياه الطبيعية، وذلك من خلال إقامة السدود، وتدعيم وسائل النقل البري والنهري والجوي والاتصالات، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين دول حوض النيل بصفة عامة[٣].

فكانت السياسة الخارجية المائية المصرية تتحرك على كافة المحاور، الأمر الذي جعل من نهر النيل في منأى عن إقامة السدود ولفترة طويلة من الزمن، عكس ما يحدث الآن، الأمر الذي يجعلنا نعيد النظر في

سوق وبنك وبورصة للمياه، وأكدت على اعتماد آلية لتحديد السعر وفقاً للعرض والطلب على المياه، وقد جاءت دراسة البنك الدولي حول إدارة الموارد المائية عام ١٩٩٣، للتأكيد على أهمية توجه الدول النامية نحو القطاع الخاص، وذلك لتمويل وإدارة المشاريع المائية، وخلال السنوات الماضية تشكلت رؤية جديدة لإدارة الموارد المائية، والتي مفادها توفير الخدمات المائية على أساس عادل ومنصف ومستدام: دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١١٦-١١٤.

[١] C. Perry, Water as an Economic Good: A Problem, E& In: Melvyn kay ed, Water: Economic, Management and Demand, E& fn, spon,1997, pp 3 -100.

[٢] محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٣- ١٤٥.

[٣] محمد سالمان طايع، الموقف التفاوض لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الاطارية: مفاوضات حوض النيل الى اين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

كيف كان أداء السياسة المائية المصرية خلال تلك العقود، وذلك من أجل تبيان نقاط القوة والضعف، والعمل على معالجتها حتى تسترد السياسة الخارجية المائية في مصر ريادتها في محيطها الإفريقي مرة أخرى[١].

ومن زاوية أخرى، فأن السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، قد اتسمت بعدد من الثوابت الحاكمة، وأهم هذه الثوابت الآتي[٢]:

أولا– اعتبار أزمة المياه في الاقليم ليست أزمة ندرة، بل هي أزمة سوء استغلال للموارد، وبالمكان حلها والتعامل معها دون المساس بالحقوق المكتسبة والتاريخية لمصر في مياه نهر النيل.

ثانيا– وجوب القبول بمبدأ تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والعادل للمياه.

ثالثا– قدسية الاتفاقات القانونية المنظمة لاستخدام مياه النيل وفقاً لقاعدة التوارث الدولي.

رابعا– تمسك مصر بموقفها في تنفيذ مشروعاتها المائية في إطار حقوقها المكتسبة وحصتها المقررة من مياه نهر النيل.

خامسا– لا مجال للحديث البتة في موضوع نقل المياه خارج حدود دول حوض النيل.

كما أن ثوابت السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض لنيل تواجه عدد من التحديات، وهذه التحديات تتمثل بالآتي:

١– التحديات الطبيعية، والمتمثلة بالتغيرات المناخية.

٢– التحديات الإنسانية، والتي تمثلت بالزيادة السكانية لمصر ودول إقليم حوض النيل الأخرى.

٣– المتغيرات الإقليمية والدولية ذات التأثير في منطقة حوض النيل.

كما تقوم السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل على مجموعة من الثوابت الرئيسة، وهذه الثوابت هي المحددة للسلوك الخارجي المائي المصري تجاه تلك الدول، إذ تأتي في مقدمة تلك الثوابت هي الحرص على ضبط النفس، والاستناد إلى منهج تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية، والتأكيد على تعزيز فرص التعاون الإقليمي[٣].

وعليه يمكن القول، أن من أهم ثوابت السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، والتي دائما ما تحرص عليها مصر عند تخطيط وتنفيذ المشاريع التعاونية الخاصة بالموار المائية، هي أن مصر ليست ضد المشاريع التنموية التي تقام في دول منبع نهر النيل، بل هي دائما ما تسعى إلى دعم وتوثيق أواصر التعاون والتكامل بين دول الحوض، إضافة حرصها على دعم المشاريع التنموية الخاصة بمياه نهر النيل، إذ تسعى وزارة الموارد المائية والري المصري إلى تقديم الدعم الفني ونقل خبراتها، لاسيما بإدارة الموارد المائية، وذلك من خلال البرامج التدريبية المتخصصة، في تحسين سبل استخدام الموارد المائية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الخاصة بتلك الموارد.

---

[١] محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

[٢] هالة احمد الرشيد، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٤، ص٦٣٧.

[٣] هاني رسلان، العلاقات السياسية مع دول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧.

كما أن مصر قامت بتقديم الدعم المالي والفني لعدد من المشاريع التي أقيمت في دول الحوض، والتي لا تؤثر على حصة مصر المائية، ومن هذه المشاريع الآتي[١]:

١- إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان عام ١٩٣٨.

٢- المشاركة في بناء (سد أوين) في أوغندا، عام ١٩٣٥، لتوليد الطاقة الكهرومائية، ثم المشاركة في تعلية ورفع السد.

٣- حفر أكثر من (١٠٠) بئر للمياه الجوفية في كينيا عام ١٩٩٧.

٤- إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا عام ٢٠٠٥.

٥- تمويل مشروع جث الحشائش من مياه بحيرتي فكتوريا وكيوجا، بقيمة (١٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨.

ألا إن هذه الدعم المصري لم يكن له التأثير الكبير في تغير مواقف دول حوض النيل تجاه مصر بخصوص قضية مياه نهر النيل، بدليل توقيع تلك الدول باستثناء السودان على اتفاقية (عنتيبي).

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

تتسم السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، بقدر من الخصوصية التي تفرضها طبيعة قضية مياه النيل، وذلك لما لها من إبعاد استراتيجية أمنية واقتصادية وسياسية، كما أن هذه الخصوصية بالإمكان تلمسها في عملية صنع القرار الخاص بقضية مياه النيل، وعلى الرغم من الأطر القانونية الحاكمة لعملية توزيع المياه، والتي تنظم أوجه الاستفادة من مياه نهر النيل، كما أشارت الاتفاقيات الدولية والثنائية، الموقعة بين مصر وبعض دول إقليم حوض النيل، إلا أنه هناك بعض التوترات التي تشوب هذه العلاقات، وذلك لرغبة بعض دول إقليم حوض النيل لتغير الوضع القائم، من أجل الاستفادة من مياه نهر النيل من جهة، واحتواء الدور الإقليمي لمصر في منطقة شرق أفريقيا، والقرن الإفريقي من جهة أخرى[٢].

ولطالما تبنت مصر منهج تعاوني في إدارة قضايا المياه مع دول إقليم حوض النيل، وقد ركزت ضمن هذا الاطار وبصورة دائمية على دعوة دول حوض النيل إلى الاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل، الأمر الذي يعود بالنفع على كل دول حوض النيل، وذلك من خلال بناء آليات التعاون الإقليمي فيما بين دول حوض النيل، لتعظيم الاستفادة من موارد نهر النيل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل، وهذا الموقف المصري قائم على محدودية مواردها المائية، قياساً باحتياجاتها الفعلية، وذلك في ظل الزيادة السكانية، ومتطلبات التنمية، لذا فإن السياسية المائية المصرية، تقوم على أن مواردها المائية الحالية، تكاد تكفي بالكاد لتلبية احتياجاتها الحالية من المياه، وهذه الموارد لن تكفي في سد الاحتياجات المستقبلية، في ظل النمو السكاني والاقتصادي، وقد سعت مصر لزياد حصتها المائية وبمختلف الطرق، سواء كان ذلك من خلال الترشيد بالاستهلاك المحلي للمياه، أو من خلال تنبي منهج تعاوني مع دول حوض النيل، من اجل البحث عن الاستغلال الأمثل لموارد نهر النيل الضائعة.

---

[١] محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية، والصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

[٢] عبد الملك عودة، السياسة المائية المصرية ومياه النيل في القرن (٢٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.

كما أن تحديد أهداف السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، يتطلب تحقيق لأهداف السياسة الداخلية المائية المصرية، وهذه الأهداف تتمثل بالآتي:

١- تحسين كفاءة إدارة المياه:

بالإمكان تحسين كفاءة إدارة المياه من أجل الحفاظ على الموارد المائية في مصر من خلال مراجعة لمختلف السياسات (المائية، الزراعية، التشريعات)، إذ أصبح من الضروري وفي أقرب وقت، وجود قانون موحد لمياه نهر النيل، والعمل وفق مبدأ الثواب أو العقاب، إضافة إلى التركيز على دراسة ومراجعة الممارسات التي تتصل باستخدامات المياه، واستخدام الأدوات العلمية الحديثة، وذلك من أجل الاستفادة من كل قطرة مياه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي [١]:

أ- التركيز على المشاركة الجادة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، سواء كانت إعداد السياسات أو وضع التشريعات الخاصة بإدارة المياه، وحماية المجاري المائية، من قبل جميع المعنيين بأمور المياه سواء كانت (الحكومة، المنظمات غير حكومية، الإدارات المحلية في المحافظات، مراكز البحوث)، أو المستفيدين من المياه.

ب- العمل على إعداد خطة طويلة الأجل لغاية عام ٢٠٥٠، وعلى أن تتضمن هذه الخطة المنظور البيئي والاجتماعي والثقافي الخاصة بقضية المياه، وخلق مجلس قومي للمياه، من أجل الاستمرار في عملية الإصلاح المؤسسي.

ج- العمل على تنمية الوعي المائي والبيئي لدى المواطنين، وذلك من خلال استخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة، إضافة توعيتهم بالقوانين الخاصة بالمياه، وربط المشاكل الصحية بالسلوكيات السيئة تجاه المجرى المائي.

د- إعداد القوانين والتشريعات الخاصة بالمياه، وذلك بما يتناسب وأهميتها، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي للمياه، والقواعد والأعراف الدولية في مجال استغلال وتنظيم مياه الأنهار الدولية، والاتفاقيات الإطارية للأغراض الغير ملاحية.

هـ- اشراك الجامعات المحلية والأجنبية ومراكز البحوث، الخاصة في مجالات التدريب والبحث، وذلك من أجل رفع كفاءة العاملين في التخطيط، لإدارة المياه، إضافة إلى ادخال العوامل البينية في التخطيط المائي.

و- تشديد الرقابة على العاملين في خزانات المياه الجوفية، إضافة إلى عدم إصدار أي تراخيص لحفر الآبار، من دون إجراء دراسات علمية مسبقة، ووضع ومراقبة عدادات قياس المياه المستخرجة من تلك الخزانات.

٢- ترشيد استخدام المياه:

أ- ترشيد المياه في مجال الاستخدام الزراعي:

تستهلك الزراعة في مصر كميات كبيرة من المياه، ولاسيما في ظل الوضع المائي الصعب لمصر، إذ يبلغ استهلاك الفدان الواحد من الأراضي الزراعية في منطقة وادي الدلتا حوالي (٨٠٠٠) م^{٣} سنوياً، بينما

[١] محمود أبو العنين، إمكانية الخروج من أزمة المفاوضات التقرير الاستراتيجي الافريقي٢٠٠٩- ٢٠١٠، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٨٠- ٨١.

في الأراضي الزراعي في المناطق الصحراوية فإن استهلاكها من المياه يبلغ حوالي (١٨٠٠٠) م^{٣} سنوياً [١]، لذا لابد من العمل على وضع خطط لترشيد استخدام المياه في المجالات الزراعية وذلك من خلال الاتي[٢]:

- استخدام الطرق الجديدة والحديثة لأغراض الري الزراعي:

هناك الكثير من الدول التي نجحت في تخفيض استخدام المياه للأغراض الزراعية إلى مستوى النصف، وذلك من خلال استخدام الطرق الحديثة في الري، وامداد النباتات بالمياه الضرورية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى منع تسرب المياه إلى باطن الأرض ومنع التبخر، لذا من الضروري تحويل نظام الري في مصر من طريقة الري بالغمر، إلى استخدام الطرق الحديثة بالري، مثل (الري بالرش، التنقيط، الري بالخطوط، التوسع باستخدام الصوبات الزراعية)، أذ توفر هذه الطرق ما نسبته (١٢%) من المياه المخصص للزراعة[٣].

- تطوير شبكات الصرف المائي:

ومن الضروري تطوير شبكات الصرف المائي، وذلك من خلال القيام بعمليات واسعة لتبطين القنوات المائية أو تحويلها إلى أنابيب، الأمر الذي يضع حد لتسرب المياه والتبخر، إضافة إلى تطهير القنوات وجوانبها، من كافة أنواع الحشائش، وذلك من أجل منع استنزاف المياه العذبة، ولاسيما نبتت (زهرة النيل) [٤].

- توفير المياه العذبة المنصرفة إلى البحر:

بالإمكان توفير حوالي (١،٨) مليار م٣ سنوياً، من المياه العذبة التي تذهب باتجاه البحر الأبيض، وذلك من خلال تقليل فترة السدة الشتوية وصيانة القناطر وإنشاء بوابات ضخمة عند نهاية فرع النيل في دمياط والرشيد، وهي أخر منطقة قبل أن يصب النيل في البحر المتوسط.

- تقليل زراعة المحاصيل ذات الاستنفاذ الكبير للمياه العذبة:

توجد محاصيل تتصف بشراهتها في استهلاك المياه، والتي في مقدمتها محاصيل (الأرز، قصب السكر، الموز)، أذ يحتاج فدان الأرضي المزروعة بمحصول الأرز للمياه لحوالي (٥٠٠٠) م٣ من المياه، خلال فترة نضجه والتي تبلغ خمسة أشهر، إذ تمكنت بعض الدول مثل (أستراليا واليابان) إلى التوصل لتكنولوجيا حديثة في زراعة نوع الأرز، وهذا النوع يستهلك من المياه حوالي (٢٠٠٠) م^{٣} بدلاً من (٥٠٠٠) م^{٣}، وانخفاض فترة نضوجه من (٥) أشهر، إلى (٤) أشهر، وكذلك ينبغي استبدال زراعة قصب السكر بـ البنجر السكر، إذ إن البنجر أقل استهلاك للمياه من القصب، وتقليل مساحات زراعة محصول الموز في جميع أنحاء مصر [٥].

---

[١] مصطفى محمود القاضي، النيل وتاريخ الري في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٦٥.

[٢] محمد عاطف كشك، نهر النيل: المخاطر الحالية والمستقبلية، مكتبة الأسرة، الهيئة القومية العامة لكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٦٣ – ٦٤

[٣]. محمد عاطف كشك، نهر النيل: المخاطر الحالية والمستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٤.

- إعادة ضبط زراعة المحاصيل من حيث المكان والزمان:

والمقصود بذلك هو تغيير الهوية الزراعية لبعض المحاصيل، بالشكل الذي يتفق مع درجات الحرارة في مصر، أي أن المحصول الذي كان يزرع في فصل الصيف بالإمكان زراعته في فصل الربيع، وكذلك ما كان في فصل الربيع يزرع بالشتاء، حيث انخفاض درجات الحرارة، وكذلك المحاصيل التي كانت تزرع في جنوب مصر بالإمكان زراعتها في شمالها، إضافة إلى إحلال محاصيل زراعية محل الأخرى، وحسب تكيفها مع ارتفاع درجات الحرارة في مصر، ونقص الموارد المائية.

ب- ترشيد استهلاك المياه في الاستخدامات المنزلية والحضرية.

إن ترشيد استهلاك المياه بات من أهم الإجراءات التي تعالج محدودية الموارد المائية، وتحقيقاً للأمن المائي المصري، وذلك في ظل الأزمات التي أصبحت تهدد مصر، إلا أن الواقع يشير أن هناك قصورًا وبشكل واضح وفي جوانب متعددة من الممارسات اليومية في استهلاك المياه، الأمر الذي ينتج عنه هدر كبير للموارد المائية واستنزافها[١]، وفي التقارير الحديثة التي صدرت من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لعام ٢٠١٥، حول حجم مياه الشرب والصرف الصحي المهدرة، إذ بيّن التقرير أن الكميات المهدرة من المياه العذبة في جميع محافظات مصر قد بلغ ما نسبته (٢٩،٧)، من مياه المخصص للشرب على مستوى مصر، وذلك من إجمالي الكمية المنتجة، والتي تبلغ حوالي (٩،٣) مليار م٣ سنوياً، إضافة إلى أن البنية التحتية المائية الفقيرة، هي من تساعد وبشكل أساسي في عملية إهدار المياه[٢]، لذا عملت مصر على وضع مجموعة من الإجراءات، التي تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه، وتوعية المواطنين وحثهم على للاستخدام الأمثل للمياه، وكيفية ترشيد الاستهلاك السليم للمياه، لاسيما في مجالين السياحة والفلاحة، وهذه الإجراءات تمثلت بالآتي[٣]:

- العمل على استكمال توصيلات وتطوير جميع شبكات مياه الشرب والصرف الصحي في مناطق مصر ومؤسساتها الحكومية والأهلية، وذلك من أجل الحفاظ على نظافة المياه ومتطلبات الصحة العامة، إضافة إلى رفع كفاءة مضخات المياه.

- تطبيق نظام الغرامات الكبيرة على كل من يقوم بغسل السيارات والشوارع والحيوانات، بواسطة المياه المخصصة للشرب، مع توفير بديل أمن للاستخدامات أعلاه.

- استخدام المعدات الحديثة (أنابيب المياه الذكية)، وذلك من أجل الحد من الإسراف في استعمال المياه، ويكون الاستعمال فقط عند الحاجة.

- عمل حملات دورية من قبل الأجهزة الإعلامية كافة، وهذه الحملات تدعو إلى ترشيد استهلاك المياه، وبيان مدى خطورة الإسراف فيها، وإلى المخاطر التي تنتج عن تعدي بعض المواطنين على مجرى نهر النيل،

---

[١] ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر: جانباً العرض والطلب، في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره ص ١٩٧.

[٢] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٥ -٢٠١٦، العدد٢٩١، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، ٢٠١٧/٩/٩٩.

[٣] عبد الرحمن عوض، ترشيد استخدام المياه، العدد٥٠٣، جريدة الأهرام، القاهرة، ٦/٣/، ٢٠١٠.

وألقاء الملوثات والعوادم في مجراه، إضافة إلى بين مدى الوضع الحرج لمصر، فيما يخص انخفاض الموارد المائية الواردة إليها من نهر النيل.

جـ- ترشيد استخدام المياه في المجالات الصناعية:

ومن خلال مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة، بالإمكان إجراء عملية لترشيد استخدام المياه العذبة في المجالات الصناعية، وهذه الإجراءات تتمثل بالآتي:

- تطبيق نظام الحصص على عملية توزيع المياه على مختلف الصناعات، وذلك من أجل إدراك تلك المصانع أن الموارد المائية محدود، وهو أمر يجب أن يأخذ بالحسبان.
- حث المصانع وتشجيعها على إعادة تدوير المياه المستخدمة من قبلهم بعد المعالجة.
- وضع رقابة ومحاسبة المصانع التي تعمل على تصريف الملوثات والعوادم الناتجة من عملياتها الصناعية في نهر النيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تلوث مياه نهر النيل.

٣- تنمية الموارد المائية:

أ- تنمية استخدام المياه الجوفية:

إن المياه الجوفية تعدّ من مصادر المياه التي لا تقل أهميتها عن مياه الصرف الزراعي، وإنما تتميز عنها من حيث النوعية، ومن المعروف أن هذه المياه تراكمت من العصر المطيري، إلا أنها غير متجددة، وتوجد في مختلف أعماق الأرض، منها أعماق ضحلة، يصل عمقها حوالي (١٦) متر، إلا أن منها ما يصل إلى (٦٠٠) متر، ويوجد في مصر كميات كبير من المياه الجوفية، وتتوزع على مناطق مختلفة منها (منطقة الدلتا، الساحل الشمالي، الصحراء الغربية، شمال سيناء، غرب توشكي)، وحسب التقديرات الصادرة من وزارة الموارد المائية المصري ، بأنه يوجد فقط في الصحراء الغربية حوالي (٤٠٠) مليار م٣، وهذه الكمية تكف لـ(١٠٠) سنة، إذ كان معدل السحب منها سنوياً حوالي (٤) مليار م ٣، لذلك فإن الاستخدام الأمثل لهذه المياه تكمن في تطوير الوسائل والأساليب المستخدمة بشكل مشترك مع مياه نهر النيل، وذلك من خلال استخدام هذه المياه فقط في سد بعض الحاجات[١].

ب- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي:

إن مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي، تعتبر من الموارد المائية المهمة في سد العجز المائي في مصر، إذ يتم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بنسبة تبلغ حوالي (٩) مليار م٣سنوياً، أما مياه الصرف الصحي فهي من المياه المحملة بالكثير من الأملاح والمواد الكيميائية والمخلفات الصحية، أذ بالإمكان استخدامها بعد المعالجة في الزراعة غير الغذائية، ويتم تنمية هذه النوع من المياه من خلال إقامة محطات صغيرة على المصاريف الفرعية أو عن طريق معالجة مياه الصرف الكبرى قبل خلطها، والترشيد في استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة[٢].

---

[١] زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٨.

[٢] محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، السنة بلا، ص ص ١٧٥ – ١٨٧.

جـ- تحلية مياه البحر:

على الرغم مما تملكه مصر من سواحل يصل طولها حوالي (٢٠٠٠) كم، على البحرين المتوسط والأحمر، إضافة إلى سواحل خليج العقبة والسويس، إلا أن عمليات تحلية مياه البحر في مصر محدودة للغاية، وتكاد تكون مخصصة فقط للفنادق السياحية، إذ لا تزيد كمية المياه المحلاة عن حوالي (٢٥٠) مليون م^{٣} سنوياً[١]، لذلك يتم تنمية هذه المورد المائي من خلال تطبيق عدد من الإجراءات، والتي تتمثل بالآتي[٢]:

- تطوير صناعة آلات تحلية مياه البحر في مصر، وذلك لكي تنتج أكبر كمية من المياه المحلاة، وبأقل قدر من الطاقة.
- تطوير طرق إنتاج الطاقة سواء من خلال بناء المفاعلات الذرية أو توليد الطاقة من مصادرها المتجددة والمتمثلة بـ(الشمس، الرياح)، وذلك من أجل تخفيض إنتاج المتر الواحد من المياه المحلاة إلى أقل قيمة ممكنة.
- العمل على بناء محطات كبيرة خاصة بتحلية مياه البحر، وبطاقة تزيد عن (٨٠٠) ألف كم^{٣} في اليوم.
- زيادة عدد محطات تحلية مياه البحر المقامة على سواحل البحر الأحمر.
- إلزام القرى السياحية بإنشاء محطات تحلية مياه البحر، وبطاقة تتراوح بين (٥٠٠ – ٢٠٠٠) م^{٣} يومياً، وذلك حسب مساحة القرية، وعدد سكانها، والخدمات التي تقدمها.
- استحداث تكنولوجيا حديثة، تستخدم في ري الأراضي الرملية الساحلية بمياه البحر، وذلك بعد تحليتها، وبمعدل لا يزيد عن (١٠%)، من معدلات الري الحالية.

د- تخزين مياه الأمطار والسيول:

تعدُّ سياسة تخزين مياه الأمطار من السياسات الثابتة في دول شمال القارة الأفريقية المطلة على البحر الأبيض، إلا أن هذه السياسة لا تتبع في مصر، فمثلاً دولة المغرب العربي ليست لديها أنهار طبيعية، ألا أنها استطاعت من بناء العشرات من السدود، وحجز مياه الأمطار، ومن ثم تخزينها في بحيرات صناعية، وعبر قنوات صناعية، وفي مصر تكثر الأمطار على الساحل الشمالي ومنطقة الدلتا، ويقدر خبراء أن ما يسقط من أمطار على مصر تقدر بحوالي (١٥) مليار م^{٣} سنوياً، إلا أنه لا يتم الاستفادة إلا من (١٠%) من هذه الكمية، لذلك يجب تنمية هذه المورد المائي من خلال إنشاء السدود والقنوات الصناعية والخزانات الأرضية، وذلك على طول الساحل الشمالي، لتخزين مياه الأمطار واستغلالها في ري الأراضي في جنوب الساحل من منطقة الصحراء الغربية في سيناء[٣].

---

[١] ياسر محمد أشرف، المشروعات المائية في أثيوبيا وأثرها على مستقبل مياها النيل، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض نهر النيل: الفرص والتحديات ٢٥- ٢٦آيار ٢٠١٠، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٢.

[٢] محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

[٣] خالد عبد القادر عودة، المخاطر المحتملة لنقص موارد المياه العذبة في مصر والسياسات الدفاعية الواجبة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٧ – ١٦٨.

هـ- الحفاظ على المياه وصيانتها:

هو الأمر الذي يعني منع التفريط باستخدام الموارد المائية، إلا ما هو مطلوب من حيث المساحة والمصلحة، وذلك من غير الهدر أو الإسراف، ويتم ذلك وفق جملة من الإجراءات الآتية[١]:

- يقاف مشروع مد ترعة السلام إلى منطقة وادي العريش، إذ يؤدي هذه المشروع إلى هدر في المياه، وارتفاع تكلفته، وحسب الخبراء فإن المنطقة أعلاه يوجد فيها مياه الأمطار والمياه الجوفية، بالقدر الذي يكفي سكانها من حيث المشرب والزراعة، وتزيد عن حاجاتهم بمقدار يصل إلى ثلاث أضعاف على الأقل.

- منع مد ترع أو قنوات جديدة من نهر النيل، إلى أي من الصحراء الشرقية أو الغربية، إذ إن الصحراء الشرقية لها نفس المقومات الطبيعية للملكة العربية السعودية، أما الصحراء الغربية لها نفس مقومات دولة ليبيا، ومع ذلك يعيش سكان هذه الدول دون وجود أنهار تغذي مناطقهم التي يعيشون فيها، لذا يفترض استغلال المقومات التي منحها الله سبحانه وتعالى، إلى هذه المناطق من مصادر المياه.

- إلغاء التفكير في قضية مد مياه نهر النيل إلى إسرائيل، وذلك من خلال مشروع ترعة السلام، أو ما أطلق عليها (ماء زمزم الجديد)، وذلك لأن هذه الإجراء يعتبر انتحارًا للموارد المائية في مصر، لأن هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض نصيب المواطن المصري من المياه، إلى دون خط الفقر المائي العالمي.

و- التوعية المائية في المجالات الاجتماعية والإعلامية:

إذ تتم هذه التوعية من خلال تطبيق جملة من الإجراءات، والتي تتمثل بالآتي [٢]:

- زيادة الوعي المائي لدى المواطنين، وذلك من خلال الوسائل والأجهزة الإعلامية.

- العمل على تفعيل دور الجمعيات المدنية بخصوص نشر الوعي المائي، والتأكيد على أهمية ترشيد استهلاك المياه.

- حث وزارة التربية والتعليم على إدراج أسس الوعي المائي، في مختلف المناهج التعليمية، ولجميع المراحل.

- تحفيز الهيئات والجهات المختصة على عمل النشرات الإعلامية، التي تؤكد على أهمية الحفاظ على نهر النيل.

- تفعيل دور التوعية الدينية على مستوى دور العبادة سواء كانت مساجد أو كنائس، فيما يخص الحفاظ على الموارد المائية من الهدر والإسراف والتلوث.

- إجراء بعض المسابقات الإعلامية، على أن تتضمن هذه المسابقات بعض المعلومات عن نهر النيل وخصائصه، والتصرفات الصحيحة التي يفترض أن يتعامل المواطنين بها مع نهر النيل.

لذا كان من الضروري تحديد الأهداف القومية المصرية في إقليم حوض النيل، وذلك لكي تكون مصدراً للاستراتيجية القومية المصرية الشاملة، وكذلك تكون محدداً لتوجهات مصر المستقبلية، وداعمة للعلاقات المصرية مع دول الحوض.

---

[١] عباس محمد شراقي، المشاريع المائية في إثيوبيا وأثرها على مستقبل النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٢٨- ١٣١.

[٢] خالد عبد القادر عودة، المخاطر المحتملة لنقص موارد المياه العذبة في مصر والسياسات الدفاعية الواجبة، في الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٨ – ١٦٩.

بناء على ما سبق، تهدف السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل بالأساس إلى ضرورة تأمين مصادر مياه النيل، وهذا يتم من خلال الحفاظ على حقوق مصر المائية، وحصتها من المياه، ومحاولة زيادتها مستقبلاً لصالح الأجيال القادمة، وهذا يمثل الهدف الرئيس الذي ستتبعه تحديد جملة من الأهداف الفرعية، والآليات الساعية لبلورة سياسة محددة تضمن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، إذ يأتي في مقدمة هذه الأهداف الدفع نحو إيجاد إطار تنظيمي مؤسسي وقانوني، من شأنه أن يحقق الاستقرار، ويدفع نحو تنمية الموارد، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل، وقد سعت مصر إلى تحقيق ذلك من خلال المحاولات المستمرة لإيجاد طرق مختلفة لتحقيق ذلك، ومن خلال تحقيق التعاون الجماعي، سواء كان بتفعيل أطر التعاون وتعميقه كـ(مشروع الدراسات الهدرومترلوجية) في فترة ستينيات القرن(٢٠)، أو باتجاه صياغة علاقات تعاونية وتعاقدية مع دول الحوض، وبالتحديد منذ أوائل ثمانينيات القرن (٢٠)، وحتى لان كـ(الاندوجو، التيكونيل، مبادرة دول حوض النبل)، إضافة إلى بيان مدى توافق بين عملية صنع السياسة الخارجية المائية تجاه دول إقليم حوض النيل، وأدوات تنفيذها.

ومن خلال ما تقدم تم تحديد أهم أهداف السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه تلك الدول، والتي تتمثل بالآتي:

١- تهدف السياسة الخارجية المائية المصرية إلى اعتبار أن أزمة مياه نهر النيل هي من الأمور التي لا يستهان بها، وذلك لكونها تتعلق بحياة دولة وهي مصر، وأمنها القومي.

٢- الدعوة إلى التعاون بين دول حوض النيل، وذلك من خلال ادخال المشاريع التنموية في مجرى نهر النيل.

٣- التصدي للتدخل الخارجي، وتقليص التعامل معه على وفق رؤيته ومنظوره، وذلك لتدبير مياه مجرى نهر النيل والحفاظ على الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في مياه نهر النيل.

٤- كما تهدف السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل على أن أي اتفاق يعقد بخصوص مياه النيل يجب أن يتضمن الآتي[١]:

أ- إدراج بند الأمن المائي في أي اتفاق يعقد، والذي يتضمن الحفاظ على الحقوق والاستخدامات الحالية.

ب- إدراج بند الإخطار المسبق، وذلك من أجل تفعيل لمبادئ القانون الدولي.

ج- إدراج بند آلية التصويت في أي اتفاق، وتتضمن هذه آلية، عند تعديل أي اتفاق أو أحد البروتوكولات، يجب أن يكون التوافق من قبل جميع دول الحوض أو أغلبها، وأن تكون دول أسفل نهر النيل (مصر، السودان)، من ضمن الأغلبية.

٥- إجراء دراسات هندسية تتعلق بمشروع (سد النهضة الأثيوبي)، وتتضمن هذه الدراسات الآتي[٢]:

أ- ارتفاع السد، وسعته التخزينية، أمان السد.

ب- ملائمة السد مع المياه التي يقف أمامها، ونسب التسرب.

ج- دراسات بيئية تتعلق بعمل دراسات اقتصادية واجتماعية، من حيث تأثير السد على الدول المحيطة به.

---

[١] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

[٢] سد النهضة.. ماذا يخبي خلفه، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع قناة RT العربية، متاح على الرابط: https://www.arabic.rt.com/photolines/1054051 . تاريخ زيارة الموقع١٤/١٠/٢٠٢٤.

٦- التنسيق على عقد اجتماعات دورية للجنة الفنية المكونة من (مصر، السودان، أثيوبيا)، والخاصة بمشروع (سد النهضة الأثيوبي)، ومن ثم صياغة الشروط المرجعية الخاصة باللجنة الفنية الخاصة بالمشروع، وقواعدها الإجرائية[١].

٧- تفنيد اعتقاد السودان والذي عبرت عنه في أكثر من مناسبة، بأن مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، له فوائد لدول المصب، وهذا الموقف وهو مخالف للموقف المصري الثابت بخصوص (سد النهض)، وآثاره السلبية[٢].

٨- إعداد دراسات الجدوى، في مجموعة من القطاعات التي ترتبط بقضية المياه، وهي (البيئة، الطاقة، الإنتاج الزراعي، إدارة وتخطيط موارد المياه، الاستخدام الأمثل للمياه، التدريب التطبيقي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية.. الخ)[٣].

٩- رصد طبيعة المتغيرات وموازين القوى في إقليم حوض النيل، وأيضا التحولات الراهنة في هذه الموازين، وطبيعة اتجاهاتها، وذلك في ضوء التفاعل الإقليمي مع المستجدات الدولية[٤].

١٠- تناول التأثير المباشر للمتغيرات الإقليمية الجديدة على التفاعلات الداخلية لدول إقليم حوض النيل من جهة، وعلى أطر التعاون بين هذه الدول من جهة أخرى في إطار الملف المائي[٥].

١١- إدارة التناقضات بين مصالح القوى الدولية والإقليمية والمصالح المصرية في إقليم حوض النيل، وبالشكل الذي يحجم استراتيجيات التجزئة والتفتيت التي تتبعها تلك القوى في إقليم حوض النيل[٦].

١٢- دفع الاستثمارات القطاع الخاص المصري في دول إقليم حوض النيل، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق بيئة صديقة لتلك الاستثمارات، وذلك من خلال الأدوار الاجتماعية والخيرية، التي تحقق المنفعة للسكان المحليين في دول إقليم حوض النيل من جهة، وانعكاس صورة مصر بشكل مباشر لدى تلك الدول من جهة أخرى[٧].

١٣- توفير البيئة الحاضنة والمحفزة على التعاون المائي، وذلك بصياغة القواعد والركائز الخاصة بالتعاون، ووفق إطار نظري وفلسفي، ومن خلال رؤية عميقة للتحديات، هذه التحديات التي أفرزتها تجارب وخبرات التعاون السابقة، إضافة إلى الوقوف على الصعوبات والقيود، التي تحاول دون قدرة معظم دول إقليم حوض النيل على تنفيذ خططها ومشاريعها، الهادفة للاستفادة من مياه نهر النيل[٨].

---

[١] وثيقة الخرطوم بشأن سد النهضة الأثيوبي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع الهيأة المصرية العامة للاستعلامات، متاح على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/story/148335?lang=ar . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/١٤.

[٢] شيماء الكبش، تحولات الموقف السوداني وتعقيدات مفاوضات سد النهضة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة الأهرام المصرية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، متاح على الرابط:
https://www.gate.ahram.org.eg/news/2407150.aspx . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/٢٢.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٤.

[٤] أماني الطويل، تأثير المتغيرات الإقليمية على فرص التعاون في حوض النيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣٥.

[٥] سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، الهيأة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٣

[٦] أماني الطويل، تأثير المتغيرات الإقليمية على فرص التعاون في حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

[٧] سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

[٨] ايمن السيد عبد الوهاب، مأزق التفاوض ومتطلبات الاستراتيجية المصرية، في حوض النيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.ص ص ٢٩٨- ٢٩٩.

١٤- التأكيد على مشروعية الاتفاقيات الدولية القائمة، وذلك استناداً لمبدأين رئيسَين في القانون الدولي، المبدأ الأول: هو التوارث الدولي للمعاهدات، المبدأ الثاني: الحقوق التاريخية المكتسبة، وعدم جواز المساس بها حرصاً على استقرار النظام الدولي.

١٥- التحرك على المستوى العالمي، وذلك من خلال مخاطبة الرأي العام العالمي، والمنظمات المعنية بقضايا المياه، إضافة إلى التحرك بتجاه الجهات المانحة والقوى الكبرى، التي لها صلة بمنطقة حوض إقليم حوض النيل، والحريصة أيضا على التواجد والاستثمار في هذه المنطقة، وإظهار مخاطر عدم الاستقرار على الاستثمارات، وذلك في حال استمرار دول منبع نهر النيل بعدم حرصها على استمرار التفاوض والتعنت ضد المصالح المصرية الاستراتيجية.

١٦- التشجيع على إقامة المشاريع الإقليمية، وذلك من أجل تنمية الموارد المائية، وسد الطلب المتزايد على المياه، ومواجهة نقص المياه.

١٧- محاولة خلق أو يجاد تيارات مؤيدة للرؤية المصرية داخل النخبة الحاكمة الثقافية في إقليم حوض النيل، وذلك من أجل تجنب التصعيد السياسي، أو ما يسمى (الهجوم بهدف الاحتواء)، مع السعي في توظيف كافة الأسانيد القانونية، الداعمة للحقوق التاريخية[١].

١٨- العمل على إنشاء إطار مؤسسي إقليمي لإدارة المياه العذبة المشتركة بين دول إقليم حوض النيل.

وفي سبيل تحقيق السياسة المائية المصرية، سواء كانت تلك السياسة داخلية أو خارجية، كان هناك عمل داخل الحدود المصرية وخارجها مع دول إقليم حوض النيل، ففي الخارج كان هناك حوار وتنسيق وتعاون وتكامل وتواصل بين مصر وباقي دول الحوض، أما على المستوى الداخلي، إذ إن هناك مؤشرات خطيرة من حيث كميات المياه المهدورة في الداخل المصري، وتشير التقديرات لعام ٢٠١٠ أن نسبة استخدام المياه في قطاع الزراعة تقدر بحوالي (٤٠%)، من إجمالي الموارد المائية المصرية، وفي قطاع الصناعة حوالي (٤٠%)، وفي الاستخدامات المنزلية تتجاوز(٣٠%) من إجمالي الموارد المائية المصرية، ولو كان هناك ترشيد بالاستخدامات المائية أعلاه، لوفّر هذا الترشيد حوالي (٢٠) مليار م٣ من المياه سنوياً، والتي كان بالإمكان استخدام هذه الكميات في المشاريع الاستثمارية المختلفة[٢].

كما أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قد طالبت بضرورة إحداث مجموعة من الأهداف والتغيرات السريعة والمتلاحقة في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ كان من ضمنها إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، إذ تشكل دول الحوض مجالاً حيوياً، وعمقاً استراتيجياً للدولة المصرية، فموضوع تامين تدفق مياه نهر النيل بشكله الطبيعي، من دول منبع نهر النيل إلى مصر، يدخل بشكل رئيس ضمن قضايا الأمن القومي المصري، وذلك بسبب كما تم ذكره سابقاً،

[١] جوزيف أنطون متري، الإعلام المصري وأزمة مياه النيل، ترجمة دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٧٣ – ٧٤.
[٢] محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

نتيجة الاعتماد الرئيسي من جانب الدولة المصرية على مياه نهر النيل، وكذلك في ظل غياب المصادر المائية البديلة[١].

وعليه يمكن القول، إن السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل تهدف بالأساس إلى تأكيد الحضور المائي المصري في منطقة حوض النيل، وذلك في ظل المتغيرات المعاصرة، ومع تأمين استمرار التدفق الطبيعي لمياه نهر النيل، وبالشكل الذي يضمن تحقيق الأمن المائي المصري، في ضوء الموارد المائية المتاحة، وللمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، إضافة إلى تطوير السياسات المصرية لتكون ذات رؤية أوسع وأشمل، على أن لا تقتصر فقط على العلاقات الثنائية الخاصة باتفاقيات تقسيم مياه النيل، وإنما تشمل العلاقات والتحالفات والاتحادات، التي تحكمها المصالح، وفي كافة مجالات التعاون[٢].

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ لسياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

حددت الدساتير المصري منذ عام ١٩٢٣ ولغاية التعديلات التي أجريت عام ٢٠١٩ على دستور عام ٢٠١٤، آلية صنع السياسة الخارجية للدولة والتي من ضمنها السياسة المائية في إطار وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها، وذلك وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية، التي تتولى مؤسسات الدولة المختلفة تنفيذها.

لذا تعد الأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، من أدوات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية، وبالرغم من عدم اتخاذ القيادة المصرية آية إجراءات عسكرية ضد أي من دول حوض إقليم حوض النيل، وعلى مدار تفاعل العلاقات بينهما، إلا أنه ومع تزايد التهديد من قبل بعض دول إقليم حوض النيل، بخصوص إقامة مشاريع تنموية، التي قد تؤثر على الحصة المائية لمصر، إذ يبقى الخيار العسكري قائماً في الأدراك الاستراتيجي المصري، وذلك تحسباً لأي تطورات قد تسبب الضرر للأمن القومي المصري، ولذلك كانت هناك غلبة للأداة الدبلوماسية في التفاعلات المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك لاعتبارها أحد الركائز الأساسية في السياسة الخارجية المائية المصرية في دعم العلاقات التعاونية بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

وبناء على ما سبق، بالإمكان تحديد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، وهذه الأدوات تتمثل بالآتي:

أولا: الأداة الدبلوماسية.

تعد الدبلوماسية من أقدم أدوات السياسة الخارجية، فهي تأتي في المرتبة الأولى عند المقارنة بين الأدوات المختلفة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وذلك يرجع لكونها تمثل أقل الأدوات تكلفة وخطر[٣]، والدبلوماسية في جوهرها هي وسيلة سلمية في الاتصال الرسمي بين الوحدات أو الأشخاص المكونة للبيئة

[١] إسلام حجازي، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسية الخارجية تجاه دول حوض النيل، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٩ – ٢٠.

[٢] سامي السيد احمد، الدور المصري في أفريقيا في ظل الأهداف والمصالح المصرية: الاستراتيجية المقترحة لاستعادة الدور المصري على الساحة الأفريقية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، نيسان، ٢٠١٦، ص ١٥.

[٣] ممدوح منصور، محاضرات في السياسة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤.

الدولية، في أوقات السلم والحرب، وكذلك في أوقات النزاعات المسلحة، أما بمعناها الواسع هي وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية، مادام الأمر خارج نطاق الاستعمال الفعلي والمباشر للقدرة العسكرية[١]، وتقاس القوة الدبلوماسية الرسمية للدولة، والتي تعد أحد مؤشرات قوتها السياسة، من حيث مدى تفاعلها مع العالم الخارجي، إذ إن هذه القوة وهذا التفاعل، بالإمكان قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة، وهذه المؤشرات تتمثل بالآتي:

١- عدد سفاراتها في الخارج.

٢- عدد المنظمات الدولية والإقليمية المنضمة إليها ومدى قوة هذه المنظمات.

٣- عدد المعاهدات الدولية الموقعة والمصادقة عليها وبمختلف المستويات.

ومن الملاحظ، أن مصر هي الأكبر على مستوى القارة الأفريقية، فيما يتعلق بالمشاركة والتفاعل الدبلوماسي الخارجي[٢].

ولمحورية قضية المياه، تشير أغلب التفاعلات المصرية واتجاهاتها نحو دول إقليم حوض النيل، باستثناء العلاقات مع السودان، لأنها أكثر تشعباً وتدخلاً من قضية التعاون المائي، إذ تظهر قضية المياه كقاسم مشترك في كافة التفاعلات مع باقي دول إقليم حوض النيل، حتى وإن كان هذا التفاعل يبدو ظاهره غير مرتبط بقضية المياه النيل، وهو يعتبر نتيجة منطقية، وذلك لما تحتله مسألة تأمين حصة مصر من مياه نهر النيل، من ضمن أولويات سياستها الخارجية المائية، لا تشير بذلك لدقة درجة كثافة الاتجاهات والتفاعلات المصرية مع دول الحوض، وعلى الرغم من ارتفاع درجة التمثيل الدبلوماسي بين مصر ودول إقليم حوض النيل، كما يوضحه في الجدول رقم (٢٢).

[١] رعد أبو مهلب عطاء الله، الثنائية الدولية والعلم المعاصرين ١٩٤٥ – ١٩٩٠، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٠.
[٢] بدر حسن شافعي، مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

الجدول رقم (٢٢): التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين مصر ودول إقليم حوض النيل

الدولة	درجة التمثيل المصري	درجة التمثيل مع مصر	تاريخ العلاقات
السودان	سفير وقنصل	سفير	١٩٥٦
أثيوبيا	سفير، ومن مهامه ممثل مصر الدائم لدى الاتحاد الأفريقي	سفير	١٩٣٠
كينيا	سفير	سفير	١٩٦٣
أوغندا	سفير	سفير	١٩٦٣
تنزانيا	سفير وقنصل	سفير	١٩٦٤
رواندا	سفير	سفير	١٩٧٢
بوروندي	سفير	سفير	١٩٦٢
الكونغو	سفير	سفير	١٩٦٠
أريتريا	سفير	سفير	١٩٩٣

المصدر: نبيل الريس، مشكلة المياه في إسرائيل وانعكاساتها، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧.

وبالإمكان تقسيم دول إقليم حوض النيل إلى ثلاث مجموعات رئيسة، وذلك على أساس الزيارات واللقاءات والمراسلات الرسمية، والتي تمثل إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية، وهذه المجموعات تتضمن الآتي:

المجموعة الأولى: وهي المجموعة التي تضم دول ذات تفاعل مرتفع مع مصر، وهي كل من (السودان، أثيوبيا، أريتريا)، وذلك من حيث إن لكل دولة منهما مكانة خاص في السياسة الخارجية المائية المصرية وهي كالآتي[١]:

أ- السودان: إذ تمثل دولة السودان من الناحية الأمنية العمق الاستراتيجي لمصر، إضافة إلى مشاركتها مع مصر في حاجتها المستمرة والمتزايدة للمياه، لذا تسعى مصر وبشكل دائم إلى التواجد والتفاعل مع السودان، زمن خلال مختلف المستويات، وفي مقدمة هذه الوسائل هي مسألة التعاون المائي، وذلك لأن معظم المشاريع المصرية في أعالي نهر النيل تتركز السودان، مثل (مشروع قناة جونجلي، مشروع قناة ما شار، المشروع الشمالي لبحر الغزال)، وكل هذه المشاريع تقع في جنوب السودان.

ب- أثيوبيا: تعد أثيوبيا من أكبر دول حوض النيل تفاعلاً مع مصر، إذ إن كثافة هذه التفاعلات ترتبط بقضية مياه النيل، والتي تمثل ما نسبته (٨٥%) من مياه النيل التي تصل إلى مصر.

ج- أرتيريا: على الرغم من محدودية مساهمتها في مياه النيل، التي تصل مصر من خلال نهر عطبرة، ألا التفاعلات مع مصر قد زادت عقب استقلالها عام ١٩٩٣، من أثيوبيا، إذ يشكل موقع أرتيريا أهمية خاصة لمصر، إذ إنها تعد العمق الاستراتيجي لمصر على البحر الأحمر جنوباً، من حيث مضيق باب المندب.

[١] مصطفى علوي، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

المجموعة الثانية: وهي المجموعة الدول ذات تفاعل متوسط مع مصر، والتي تضم دول بحيرة فكتوريا، وهي كل من (أوغندا، كينيا، تنزانيا)، ويرجع انخفاض العلاقات التفاعلية مع مصر إلى الآتي[١]:

أ- الصراعات الداخلية، ومشاكل الحدود في أوغندا وكينيا وتنزانيا، الأمر الذي أثر على العلاقات التفاعلية بين مصر وهذه الدول.

ب- غياب مصادر التهديد أو محاولات القيام بأي مشاريع من شأنها أن تضر بمصالح مصر المائية.

ج- ضعف اطر التعاون المشترك، إذ ارتكزت الاستراتيجية المصرية تجاه هذه الدول على فتح أسواق المنطقة للسلع المصرية، وإقامة المشاريع المشتركة.

المجموعة الثالثة: وهي المجموعة ذات التفاعل المحدود مع مصر، وتضم هذه المجموعة كلاً من (رواندا، بوروندي، الكونغو)، ويرجع سبب هذا التفاعل محدود إلى الآتي[٢]:

أ- محدودية إسهام هذه الدول في كمية مياه النيل الواصلة لمصر، والتي لا تتعدى ما نسبته (١%) من إجمالي المياه التي تصل مصر، وهي كذلك من الدول ذات الوفرة المائية، وأن استخداماتها لمياه النيل لأغراض التنمية محدود.

ب- محدودية القضايا المشتركة بينها وبين مصر، سواء كانت تلك القضايا تعاونية أو خلافية، كما أن ليس لديها مواقف مناوئة للحقوق مصر المائية، إضافة إلى عدم انكارها للاتفاقيات السابقة لمياه النيل، والتي وقعت في عهد الاستعمار.

ومن هنا يتضح أنه على الرغم من وجود العديد من الملفات المشتركة للتفاعل، ألا أن ملف المياه بقاء له الانعكاس الأكبر على السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، وهذه الانعكاسات تمثلت بالآتي:

١- الزيارات على مستوى الرئاسي:

بالرغم ما شهدته الزيارات التي قام بها جميع رؤساء مصر، منذ تأسيس الدول المصرية الحديثة عام ١٩٩٥، لدول إقليم حوض النيل، تبايناً ملحوظاً، من حيث الاستمرارية والانقطاع، وتباينها من دولة لأخرى، لاسيما خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرون، ومطلع القرن الواحد والعشرون، إلا أنها مثلت أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك لأن جميع تلك الزيارات كان اهتمامها الأول هي قضية المياه المصرية مع دول الحوض [٣].

---

[١] محمد رضا فودة، تحديات الأمن القومي العربي، العدد ٢٨، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، شباط ١٩٩٣، ص ص ١٢- ١٤.

[٢] نادر نعيم زكي، المياه في الشرق الأوسط الأزمة والحل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، السنة بلا، ص ١٣.

(٣) نجاح العشري، نهر النيل ونزاع الموارد المائية العربية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨٩.

٢- الزيارات على مستوى الوزراء:

تعطي الزيارات التي قام بها الوزراء المصرين مؤشراً أذ دلالة على الاهتمام المصري بدول إقليم حوض النيل، كما أن تعدد زيارات الوزراء ومجالات نشاطاتهم، يعبر عن نمط التعاون ومجالاته، وهو في الآخر أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، وقد توزعت زيارة الوزراء المصرية على جميع دول إقليم حوض النيل، إلا أن السودان قد حافظت على الترتيب الأول في عدد الزيارات التي قام بها الوزراء المصريون إلى دول إقليم حوض النيل، وهذه الزيارات تراوحت بين وزراء (الخارجية، الموارد المائية، الدفاع، الكهرباء، الصحة، التنمية، الزراعة، الإعلام، الاقتصاد والتجارة)[١].

٣- المراسلات الرسمية:

تمثل المراسلات الرسمية إحدى آليات التفاعل الدبلوماسي، إذ تعبر هذه الآلية جنباً إلى جنب مع باقي الأداة الدبلوماسية، إذ غالباً ما تتعلق بمتابعة حل قضية أو أزمة في الدول، أو متابعة تطورات الأوضاع في القارة الإفريقية، وقد عكست المراسلات الرسمية الاهتمام المصري فيما يتعلق بمتابعة القضايا والأزمات، وذلك تبعاً للأهمية النسبية لكل قضية، ومن حيث مردودها على المصالح المصرية، والتي تأتي في مقدمتها قضية المياه، ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرون، بعثت مصر القيادات المصرية عدد كبير من الرسائل إلى جميع دول حوض النيل، ولذلك تعتبر المراسلات الرسمية إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل[٢].

٤- خبرات التعاون الجماعي:

دائما ما تحرص مصر على تعزيز فرص التعاون الإقليمي مع دول إقليم حوض النيل، وذلك لتفهم مصر لعدد من الحقائق المهمة، والتي تتمثل بالآتي[٣]:

أ- إن مصر سوف تضطر في المستقبل إلى طلب زيادة حصتها من المياه، الأمر الذي يعني حاجة مصر إلى مشاريع في منطقة أعالي نهر النيل.

ب- كما أن الواقع الجديد يتطلب التوصل إلى اتفاق جماعي مع دول حوض النيل الإحدى عشر، وعلى أن يراعي هذا الاتفاق الطموحات المشروعة لدول إقليم حوض النيل في التنمية والتقدم.

ج- حرصت مصر على وجود أثيوبيا في أي تجمع، يضم جميع دول إقليم حوض النيل، حتى إذا كانت بصفة مراقب.

وعليه سعت مصر نحو تأسس تجمعات تعاونية بين دول إقليم حوض النيل، وهذه التجمعات لا تتوقف فقط عند الحد الأدنى من التعاون الفني، وإنما تتعدى إلى التعاون العملي، بالشكل الذي يخدم مصالح جميع دول الحوض، وقد عكس مشروع (الدراسات الهيدرومترولوجية) لعام ١٩٦١، البداية الأولى لتجارب التعاون الجماعي، وكذلك أعقبته المشاريع أخرى مثل (تجمع الأندوجو، التكونيل، مبادرة حوض النيل)، إذ تم

---

[١] وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال ١٥ عاماً ٢٠٠٥- ٢٠٢٠، المطبعة الفنية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ص ٢٩٨ – ٣٠٠.

[٢] صحيفة الأهرام المصرية، ٩/١١/ ٢٠٠١.

[٣] وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال ١٥ عاماً ١٩٧٧ – ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣١ – ٣٢.

ذكر تفاصيل هذه المشاريع ضمن الفصل الأول من هذه الدراسة، إذ مثلت هذه المشاريع أحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه إقليم حوض النيل.

ثانيا: الأداة الاقتصادية.

لطالما ارتبطت مصر بعلاقات اقتصادية تاريخية مع العديد من دول إقليم حوض النيل، ولاسيما السودان، إلا أن هذه الأداة والتي تعتبر من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية، لم تصل لغاية الآن إلى الحد الذي معه يمكن خلق مصالح اقتصادية حقيقة ومشتركة مع دول الحوض، والتي كان بالإمكان أن تسهم في دعم العلاقات بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

كما تعمل الأداة الاقتصادية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، عبر عدة أشكال، وهذه الأشكال تمثل بدورها مؤشرات لمدى تقدم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الحوض، وهذه المؤشرات تمثلت بالآتي:

١- التبادل التجاري:

تعاني دول إقليم حوض النيل الإحدى عشر من اختلالات اقتصادية هيكلية جسيمة، وهو الأمر الذي يتضح من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ عام ١٩٩٨، حوالي (٢٠٠) دولار سنوياً، كما بلغ مجموع الدخل القومي لتلك الدول مجتمعة حوالي (١٣٥) مليار دولار سنوياً[١]، وهذه الاختلالات الاقتصادية ترجع بالحقيقية إلى عدة أسباب منها[٢]:

أ- سوء الإدارة الاقتصادية ومحدودية الموارد داخل هذه الدول.

ب- الصراعات الداخلية والدولية، التي مرت بها سبع دول من دول إقليم حوض النيل.

جـ- الزيادة السكانية الكبيرة لدى هذه الدول، وهذه الزيادة تفرض ضغوط على الخطط التنموية.

أما العلاقات التجارية بين مصر ودول إقليم حوض النيل، فقد شهدت تطوراً هاماً، وهذا التطور تمثل بانضمام مصر إلى (منظمة الكوميسا)، عام ١٩٩٨، إذ إن جميع دول إقليم حوض النيل أعضاء في هذه المنظمة (باستثناء تنزانيا)، وهذا الانضمام مكن مصر من اختراق أسواق هذه الدول، وفي ظل تخفيضات جمركية وصلت في بعض الدول إلى (٩٠%)، إذ ساعد هذا الأمر على زيادة حجم الصادرات المصرية لدول إقليم حوض النيل كما مبين بالجدول رقم(٢٣)، وتتميز هذه الصادرات بتنوعها، وقد احتلت السودان المرتبة الأولى في العلاقات التجارية مع مصر، ثم تليها كلاً من أثيوبيا وكينيا، لذا فإن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول إقليم حوض النيل تمثل إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل[٣].

---

[١] التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ -٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٤٦.

[٣] فادية عبد السلام، موقف مصر من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، العدد ١٥٧، مجلة سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٠.

الجدول رقم (٢٣): تجارة مصر مع دول إقليم حوض النيل ٢٠١٠ – ٢٠١٥/ مليون دولار

السنة	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
الدولة	ص	ر	ص	ر	ص	ر	ص	ر	ص	ر	ص	ر
كينيا	٠،٨٢ ٦٧،١١		٢،٧	٧٣،٨٩	١،٨٣	٦٣،٥	٨،٧١	٧٨	٩،٧	٩٦	٢٠	٩٥
رواندا	٠،٧	٢	١،٤	١،٧	٠،٤	٢،٢	٠،٧	٣	١،٢	١،٦	٤	٣
أوغندا	٠،١٧	٠،٠٠	٠،٠٠٣	٠،٠٠	٠،٠٠٣	١١،٠	٠،٠٠٦	٠،٠٠	٠،٠٦٣	٠،٠٠	٠،٠٠٦	٠،٠٠
بوروندي	٠،١	٠،٠٠	٠،١٠	٠،٠٠	٠،١	٠،٠٠٣	٠،٣	٠،٠٠	٠،١٦	٠،٠٠١	٠،١٤	٠،٠٠
أثيوبيا	٢،٧	١٥	٢،٤	١٨	١،٦	٢٢	١،١	١٣،٧	١،٧	٥،٦	٢،٥	٤
الكونغو	٠،٤	٣،١	٠،٧	٠،٢	٠،٤	٠،١٢	٠،٣	٠،١٣	٠،٢٣	٠،٠٠	١،٥	٠،٠٠
أرتيريا	٠،٦	٤،٧	٠،٥	٠،٨٧	١،١٤	٠،٢١	٠،٩	٠،٩	٠،٧١	١٤،١	٠،٩	٢،٥٥
تنزانيا	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
السودان	٢١	٢١	٢٦	٢٣	٢١	١٥	٢٢	٣٧	٨٣	٥٩	٣٤	٦٤
الإجمالي	٢٦،٤٢	١١٢،٩١	٣٥	١١٨	٢٦،٥	١٠٣	٣٤	١٣٢	٩٧	١٤٣	٦٣	١٦٨

ص = الصادرات / ر = الواردات.

المصدر: مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع، وزارة التجارة الخارجية المصرية، نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://www..mti.gov.eg.com . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/١٤

وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمياه نهر النيل بالنسبة لمصر، الأمر الذي فرض أن يكون هناك تبادل تجاري بين هذه الدول، إلّا أن هذا التبادل قد شهد حالات من المد والجزر، ووفقاً للعلاقات السياسية بين دول إقليم حوض النيل، تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري ٢٠١٤، إلى بلوغ صادرات مصر إلى دول إقليم حوض النيل مع نهاية عام ٢٠١٢، حوالي مليار دولار سنوياً، وقد انخفض إلى (٤،٩%) عما كانت عليه عام ٢٠١٠،[(١)] كما وصلت قيمة الواردات المصرية من دول الحوض إلى (٦٠٠) مليون دولار سنوياً، وبزيادة وصلت نسبتها حوالي (٦٠،٤%)، عما كانت عليه عام ٢٠١٠، لذا يلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين دول الحوض منخفض بشدا، فإذا بلغ (١،٨) مليار دولار سنوياً، فإنه لا يمثل ألا

(١) ماجد عثمان، مصر ودول حوض النيل: علاقات ممتدة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٤، ص٦٧.

(٢،٥%) من حجم التبادل التجاري لمصر مع العالم اجمع، والمقدر بحوالي (٧٥) مليار دولار سنوياً[١]، ويرجع هذا الضعف التجاري بين مصر ودول إقليم حوض النيل إلى عدد من الأسباب، والتي أهمها الآتي[٢]:

١- ضعف البنية الأساسية لدول الحوض، الذي انعكس على ضعف البنية الاقتصادية لها، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن معظم دول الحوض من تطوير اقتصادها.

٢- إن اعتماد جميع دول الحوض على تصدير المواد الخام دون المصنعة، الأمر الذي أدى إلى الضعف التجاري بين دول الحوض، واعتماد تلك الدول على الأسواق الخارجية، ولاسيما الأوربية منها.

٣- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة (جوية وبحرية)، بين مصر وباقي دول الحوض، إضافة إلى ذلك تم الغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى عدد من دول شرق أفريقيا، ومن هذه الدول أثيوبيا وتنزانيا.

٤- تحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن، والتي قد تصل إلى (٢٨) يوم، إضافة إلى سيطرة وكلاء تجاريين في بعض الدول الأوربية، ودول شرق أسيا، على معظم التجارة الأفريقية، الأمر الذي يجعل من مصر خارج المنافسة.

٥- عدم وجود معارض دائميه للسلع المصرية في دول الحوض.

٦- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال، وذلك لخدمة المصدرين المصريين، وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم دول الحوض، أذ تعتمد الصفقات التجارية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدريين والمستوردين[٣].

٢- الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا.

تم إنشاء هذه الصندوق عام ١٩٨٠، ومقره في وزارة الخارجية المصرية، ويعتبر هذا الصندوق إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك من خلال مختلف النشاطات التي يقوم بها، وفي كافة القطاعات (السياسية، الصحة، الزراعة، التعليم، الموارد المائية، الصناعة، المجالات الأمنية، المواصلات...ألخ)، حيث يقوم الصندوق وكل حسب اختصاصه في إقامة الدورات التدريبية، وإرسال الخبراء في الاختصاصات كافة إلى الدول الإفريقية، وإقامة المؤتمرات التي تخدم مختلف القطاعات، وتتكون موارد الصندوق من الاعتمادات التي تخصصها له الحكومة المصرية في الموازنة السنوية، إضافة إلى المبالغ التي تسهم بها الدول والهيئات الدولية، والتبرعات والهبات والإعانات، التي لا تتعارض مع أهداف الصندوق[٤].

---

[١] عبد الحافظ الصاوي، علاقات مصر الاقتصادية مع دول حوض النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.aljeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/١١

[٢] سالي محمد فريد، التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٤٥٥ – ٤٥٦.

[٣] عبد الملك عودة، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

[٤] وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصري لدعم التعاون الفني مع إفريقيا ٢٠١٤، المطبعة الفنية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

٣- المشاريع الاستثمارية المصرية:

يحكم الاستثمارات المصرية في إقليم دول حوض النيل عدد من العوامل، وهذه العوامل تتمثل بالآتي[١]:

أ- تشابه الهياكل الاقتصادية لدول إقليم حوض النيل، إذ يسيطر القطاع الزراعي على مجمل الإنتاج المحلي لدول الحوض، ففي عام ٢٠٠١، بلغ في أوغندا (٤٤%) وفي تنزانيا حوالي (٤٨%)، وفي أثيوبيا (٤٦%)، وفي رواندا (٤٩%)، وبالتالي فإن اقتصاديات تلك الدول لا تزال في دور الاقتصاديات البدائية، وهذه الاقتصاديات لا تستطيع أن تولد القيمة المضافة، في ظل الاعتماد على القطاع الزراعي، والذي يعد قطاعاً أولياً، إذ لا يسمح هذا القطاع بزيادة الصادرات، أو خلق التجارة بين تلك الدول بعضها ببعض.

ب- وتبلغ مساهمة الصناعات التحويلة في الناتج المحلي الإجمالي لدول إقليم حوض النيل، مساهمة ضعيفة للغاية، ففي عام ٢٠٠٠، وصلت في أوغندا حوالي (٩%) وفي تنزانيا حوالي (٧%)، وفي بوروندي (٩%)، وفي أرتيريا بلغت (١٤%)، إذ يشير هذا الأمر إلى عدم قدرة اقتصاديات تلك الدول على النمو في الأجل الطويل، وتقليص فرص الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول.

فالعلاقات الاستثمارية بين مصر ودول إقليم حوض النيل، تحكمها النصوص التي تتضمنها اتفاقية(الكوميسا)، ورغم الوعود المصرية في فتح مجالات استثمارية، وتحسين أجواء التعاون الاقتصادي مع دول الحوض، إلا أن واقع حال الاستثمارات المصرية لا يزال تحت المستوى المطلوب، إذ تركزت الاستثمارات المصرية في عدد من الأنشطة الاقتصادية المحدودة، وهي أولا: التوقيع على إنشاء منطقة صناعية بين كينيا ومصر، ثانيا: الاتفاق بين رواندا ومستثمرين مصريين على إقامة مشاريع مشتركة، ثالثا: شراء إحدى المؤسسات المصرية ما نسيته (٨٠%)، من أكبر شركات خدمة الاتصالات التلفزيونية المحمولة في القارة الإفريقية، لذا فإن حجم الاستثمارات المصرية وضعف تواجدها، هي من السمات الواضحة في التعاملات المصرية مع دول إقليم حوض النيل، مقارنة بباقي الدول على المستوى الإقليمي والدولي، إذ تركزت الاستثمارات المصرية في قطاع الإنشاءات وإقامة السدود وشراء الأراضي[٢].

ثالثا: الأداة العسكرية.

الأداة العسكرية هي الوسيلة الأكثر قسراً المتاحة للدولة، وذلك لتحقيق أهدافها، كما تعرف على أنها ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية[٣]، وبذلك تكون أداة حاسمة للتناقضات الجذرية، وهذه التناقضات التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً أو الأقل تطرفاً، وبالتالي تكون الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية[٤]، ويتم استخدام الأداة العسكرية في مجال تنفيذ السياسة الخارجية من خلال أساليب مختلفة، هذه الأساليب تتنوع بين إنشاء قوات مسلحة، وتدريبها وتسليحها

[١] فادية عبد السلام، موقف مصر من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
[٤] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

وتوزيعها ثم استخدامها، والمساعدة العسكرية، وعمليات توزيع القوات، سواء كان التوزيع بري أو بحري أو جوي، وكذلك التهديد باستعمال الأدوات العسكرية، وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم القدرات العسكري، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح[١].

وعليه اصبح من الصعوبة قياس حدود مساهمة هذه الأداة في مدى تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك يرجع إلى غياب الأنشطة التي تستند إليها، لتحقيق الأهداف المصرية، و ندرة استعمال الأدوات العسكرية، وقد يرجع جزء منه إلى التفوق العسكري المصري، مقارنة بباقي دول الحوض من جهة، ورغبة السياسة المصرية في عدم الدخول في أي نزاع أو صراع مسلح في المنطقة من جهة أخرى، إضافة إلى عدم وجود أي تهديد مباشر للمصالح المائية المصرية، وهو الأمر الذي يستبعد معه اللجوء إلى القوة العسكرية، أو التهديد بها[٢].

وبدأت مصر باستخدام التهديدات العسكرية، في قضية مياه النيل منذ عهد **(محمد علي باشا**[*]**)**، وذلك من خلال سعيه لبناء دولة مصرية حديثة، وإدخال نظم جديدة للري، وبناء السدود والقناطر، وكان ذلك واضحاً في رغبته في تنفيذ استراتيجية الاستيلاء على الموارد المائية، من أجل ضمان الهيمنة المائية، إذ وضع خطط للسيطرة على بحيرة(تانا)، التي تعد المصدر الرئيس لنهر النيل الأزرق، وذلك من اجل ضمان وصول الماء إلى مصر، ومستعيناً بذلك بسيطرته على السودان، كحلقة وصل، وقد سار نجله (الخديوي إسماعيل) على نفس النهج، إذ شهدت الفترة الممتدة ١٨٣٢ – ١٨٧٦، ما لا يقل عن (١٦) صراعاً عسكرياً بين مصر وأثيوبيا، ألا أن جميعها باءت بالفشل، والتي كان أخرها هزيمة قوات (الخديوي إسماعيل)، عام ١٨٧٦، على يد الإمبراطور الأثيوبي(يوهانس الرابع)، في معركة (غورا)[٣].

وأما على صعيد العلاقات العسكرية بين مصر ودول إقليم حوض النيل، إذ من الصعب القول بأنه هناك علاقات عسكرية بينهما، باستثناء اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون في مجال التدريب والتسليح بين مصر والسودان عام ١٩٧٦، إذ لم توقع مصر أي اتفاقية مماثلة مع أي دولة من دول الحوض، وذلك لأن العلاقات العسكرية تتكون عندما يكون هناك تلاقي في الأهداف سواء كانت عسكرية أو سياسية لهذه الدول، من حيث أن هناك مصدر تهديد مشترك، أو في حالة تكامل الجهود العسكرية لتحقيق أهداف مشتركة[٤].

كما أن مصر اعتمدت الأداة العسكرية بشكل غير مباشر في تنفيذ سياستها الخارجية، وذلك من خلال الاتي[٥]:

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٢) أسامة الغزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤١٨

(*) محمد علي باشا: ولدة في مدينة مقدونيا في اليونان عام ١٧٦٩، وهو أحد أشهر الشخصيات التي حكمت مصر في التاريخ المصري، حتى أطلق عليه البعض، بأنه باني دولة مصر الحديثة، أذ حكم مصر خلال الفترة الممتدة ١٨٠٥ – ١٨٤٨، وهو كذلك مؤسس الأسرة العلوية في مصر، أذ عمل عسكري في الجيش العثماني، وتوفي في مدينة الإسكندرية عام ١٨٤٩، للمزيد ينظر: إلياس الأيوبي، محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٨.

(٣) بدر حسن شافعي، مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(٤) أسامة الغزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣.

(٥) Carle's, A, Power Asymmetry and Conflict Over Water Resources in the Nile Reiver Basin: The Egyptian Hydro- Hegemony, Master, Kings College, London, 2006, pp44- 45.

١- الدعم المصري للصوماليين أثناء الحرب الأولى ضد أثيوبيا عام ١٩٦٠- ١٩٦٤.

٢- الدعم المصري الاستراتيجي لجبهة التحرير الأرتيريا، وذلك خلال (حرب الأوغاد ين[*]).

ويتم لجوء مصر إلى الخيار العسكري، وذلك عندما يكون هناك أي تهديد حقيقي لنصيب مصر من مياه نهر النيل، كما أن هذا التصور في اللجوء إلى القوة العسكرية يستند على افتراضين أساسيا هما، الافتراض الأول: وهو الذي يرتبط بمجموعة من الأفكار أو الاتجاهات البحثية، والتي تناولت قضية حروب المياه وفق المنظور النظري، إذ يستند هذا المنظور على الإطار الصراع وليس التعاون، كما أن عملية إدارة المشاكل الناجمة عن ندرة المياه، ستؤدي إلى استخدام القوة العسكرية بين الدول، وأما الافتراض الثاني: وهو الافتراض الذي يقوم على الواقع العملي، والخبرة المتراكمة، بما يتعلق بالتعامل مع قضية مياه نهر النيل، وهذه القضية تمثل لمصر مسألة أمن قومي، وفي مثل هذه القضايا، تتعامل الدول بما يمكن تسميته (السيناريو الأسوأ)، إذ تكون الدول على استعداد لاستخدام كل ما لديها من قوة، من أجل الحفاظ على نصيبها من المياه، أو عدم المساس بها[١].

كما لا يوجد وبشكل عملي ما يدعم افتراض مصر من تبني سياسة استخدام القوة العسكرية، فيما يتعلق بقضية مياه النيل، باستثناء التصريح الرسمي للرئيس المصري الأسبق(أنور السادات)، وذلك من خلال تأكيده على استخدام القوة العسكرية تجاه من يسبب الضرر أو يهدد به فيما يخص نصيب مصر من مياه نهر النيل، وإذ جاء هذا التصريح عقب إعلان أثيوبيا عزمها إقامة عدد من المشاريع على روافد نهر النيل، إضافة إلى ما نقل على لسان بعض المسؤولين المصريين، وخلال فترات أخرى، أن تصريحات(السادات) يمكن النظر اليها، وذلك من زاوية إظهار الموقف المصري من مسالة المساس بحقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل وبكل الطرق[٢]، إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على استبعاد استخدام القوة العسكرية من قبل مصر بخصوص مياه نهر النيل، وهذه المؤشرات تتمثل بالآتي[٣]:

١- أن هذا النمط من الصراعات لا يمكن أن يحسم عسكرياً.

٢- أن أحد أبرز عوامل اندلاع الحروب بين الدول التي ترتبط بمشاكل بينية، والناجمة عن نقص في الموارد المائية، إذ أن هذا الأمر لا ينطبق على حالة نهر النيل، إذ لا يوجد من يعاني من ندرة مائية ضمن دول الحوض.

٣- كما أن مصر لم تتدخل عسكريا في أي من الصراعات التي شهدتها منطقة إقليم حوض النيل، مثلاً (صراع بين جماعات الهوتو، التوتسي)، في كل من رواندا وبورندي.

---

[*] حرب أوغادين: وهي الحرب التي حدثت بين عامين ١٩٧٧ – ١٩٧٨، بين أثيوبيا والصومال، وكان سبب الحرب هو النزاع على تبعية إقليم إوغادين، وهو إقليم تسكنه القومية الصومالية، إذ استطاعت القوات الصومالية احتلال أجزاء كبيرة من أثيوبيا، لدرجة وصول القوات الصومالية إلى العمق الأثيوبي، إلا أنه وتحت الضغط الدولي والأمريكية، تراجعت القوات الصومالية، الأمر الذي سبب النكسة النفسية للصوماليين، وخسارة الحرب، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٣.

[١] قدري سعيد، مصر وقضايا الأمن الدولي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠١٦، ص ص ١١٧٠ – ١١٧٥.

[٢] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مياه نهر النيل والأمن القومي المصري، في مشكلة المياه في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٨.

[٣] احمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية وزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٤، ٣٧٩.

٤- لا توجد أحاديث أو وثائق لقادة عسكريين مصريين، تشير إلى وجود خطط في السياسة الدفاعية المصرية بشأن استخدام القوة العسكرية في قضية مياه النيل ونصيب مصر منه.

لكن المهم هو أن مصر لم تجر أي تحركات خلال الأزمات الكثيرة التي ثارت حول مياه النيل، باستثناء العملية العسكرية في عام ١٩٩٥، في منطقة مثلث حلايب، والتي كان هدف مصر منها هو تأكيد سيادتها على هذه المنطقة، إذ أظهرت هذه العملية مدى القدرة العسكرية المصرية في حسم العملية وبأقل مجهود، كما أن مصر لم تسع إلى تغليب هذا النمط من السلوك تجاه دول إقليم حوض النيل، بالرغم من وقوع بعض الحوادث التي يمكن أن تبرز فيها هذا السلوك، والتي منها محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق(حسني مبارك) في أثيوبيا عام ١٩٩٦، وتوجيه الاتهام بهذه الحادث إلى النظام السياسي في السودان [١].

كما أن الأنظمة السياسية المصرية وقبل إعلان تأسيس الدولية المصرية الحديثة عام ١٩٥٢، قد لجأت إلى الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية المائية، وذلك من خلال الفتوحات التي قام بها (محمد علي) وخلفائه، حتى خلال فترة الاستعمار البريطاني لمصر، وذلك بإخضاع المناطق الجنوبية للسيطرة المصرية، من اجل تامين تدفق المياه لمصر.

وعليه يمكن القول، بأن الخيار العسكري لم يكن من بين الخيارات المطروحة للتعامل مع مشكلة مياه النيل بالنسبة لمصر، إذ إن السياسة المصرية قامت في الأساس على حل المشاكل وفق إطار تعاوني وليس صراعي، مع بقاء الخيار العسكري أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه حوض النيل، إلا أن مصر تعتبر مياه النيل مسألة أمنية استراتيجية، وهي تتعلق بمصر وحياة شعبها، وبالتالي فإن أية محاولة من جانب أي دولة من دول إقليم حوض النيل، لتهديد حصة مصر السنوية من مياه النيل يعتبر عملاً يمس الأمن القومي المصري بشكل مباشر ويعرضه للخطر، لذا فإن الأداة العسكرية ستكون في مقدمة الخيارات المطروحة أمام النظام السياسي المصري للتعامل مع مثل هذه التهديدات، ولقد عبر أحد وزراء الموارد المائية المصرية بقوله" مصر لن تسكت على أي محاولة يكون من شأنها الإضرار بمصالحها المائية، ولدينا الكثير من أساليب الردع لمن يحاول حجز قطرة مياه من حصتنا السنوية"، كما أن ما يقلل من لجوء مصر إلى الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية المائية تجاه دول إقليم حوض النيل هو تفوقها العسكري على جميع دول الحوض، وكما مبين بالجدول رقم(٢٤)، وهذا التفوق يمثل ضماناً أساسية لاستمرار تدفق الموارد المائية دون أي تهديد جوهري من قبل دول الحوض، كما أن ألا تفوق العسكري المصري ظل رادعاً على دول حوض نهر النيل وقدر تعلق الأمر بالمياه، وبالإمكان توضيح التوازن القوة العسكرية بين مصر ودول إقليم حوض النيل وفق الجدول الآتي:

[١] قدري سعيد، مصر وقضايا الأمن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨٧.

الجدول رقم (٢٤): القدرات العسكرية لدول حوض النيل ٢٠١٦

الدول	نفقات الدفاع عام ٢٠١٦	القوات المسلحة (الافراد)	دبابات	طائرات مقاتلة	سفن حربية
مصر	٩،٢ مليار دولار	٤٤٣٠٠٠	٣٨٦٥	١١٢٣	٣٣٢
السودان	٥٨٠ مليون دولار	١١٧٠٠٠	٨٤٣	٢٠٩	–
أثيوبيا	٤٥٧ مليون دولار	٢٥٢،٥٠٠	٣٠٠	٦٥	٠
أريتريا	٣٦٠ مليون دولار	١٧١،٩٠٠	١٠٠	٢٦	١٣
أوغندا	٢٥١ مليون دولار	٦٠،٠٠٠	١٤٠	١٦	٠
كينيا	٣١٣ مليون دولار	٢٤،٤٠٠	٧٨	٣٤	١٤
الكونغو	٤٠٠ مليون دولار	٨١،٤٠٠	٦٠	٤١	١٢
تنزانيا	١٤٤ مليون دولار	٢٧،٠٠٠	٤٥	٤٣	١٠
رواندا	١٢٥ مليون دولار	٧١،٠٠٠	١٢	١١	٠
بوروندي	٦٧ مليون دولار	٤٥،٠٠٠	–	١٣	٠

Source: Military Balance Report, International Institute of Strategic Studies, London, IISS, 2018, at: https://www.iiss.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٣

كما أن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل قد واجهت ومنذ عام ٢٠١٠، نوعين من التهديدات التي شكلت عائقًا أمام تنفيذ تلك السياسة، وهذان التهديدان هما:

التهديد الأول: الاتفاقية الجديدة المنظمة لمياه نهر النيل، وهي اتفاقية (اتفاقية عنتيبي) عام ٢٠١٠، وهي مبادرة من دول منبع نهر النيل، الأمر الذي يؤدي إلى خروج دول منبع نهر النيل عن النظام الحاكم لمياه النيل، والمستقر منذ عقود، وقيام كل دولة وبشكل منفرد إلى التصرف كما يشاء في مياه النيل، التي تنبع منه أو التي تمر من خلاله.

التهديد الثاني: الآثار الناجمة عن (سد النهضة الأثيوبي)، على تدفق المياه والتي تشكل النسبة الكبيرة لحصة مصر من مياه نهر النيل، كما تم ذكره سابقاً، إذ قامت أثيوبيا في عام ٢٠١١، وبشكل منفرد في بناء (سد النهضة)، ومن دون الاتفاق مع مصر بشكل مسبق، وهو يعتبر مخالفاً للاتفاقيات المبرمة سابقاً بخصوص مياه نهر النيل[١].

وعليه يمكن القول، أن مصر بحاجة إلى استراتيجية متكاملة، تأخذ في حسبانها كافة الأدوات السابقة (الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية)، وذلك انطلاقا من أن الإرادة السياسية لدول حوض النيل هي التي تجعل هناك إمكانية للتوصل لاتفاقيات بين دول الحوض، كما يتوقف الأمر على طبيعة الجهود المصرية في هذا الشأن، ومدى استقرار الأوضاع السياسية في تلك الدول وطبيعة التحولات الإقليمية والدولية، وتبقى **الأداة**

[١] علي عبدة محمود، العلاقات المصرية – الأفريقية بعد ثورة ٣٠ يونيو، العدد ٤٣، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٢٣- ٢٥.

العسكرية، هي الأداة التي يتم استخدامها كخيار أخير فقط، وذلك عندما تصل حالة التهديد لمصالح مصر المائية إلى المستوى المصيري، أي التهديد الشديد والمباشر لوجود ولبقاء واستمرار الدولة المصرية.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

قبل التطرق إلى معرفة الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، يجب التعرف أولا على أهم السمات التي ميزت السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية بصورة عامة، ودول حوض إقليم حوض النيل بصورة خاصة، في العقد الأخير من القرن العشرون، وهذه السمات تمثلت بالآتي:

١- اعتماد الأدوات الرسمية في إدارة وتنظيم العلاقات الخارجية:

إن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية تتركز بيد رئيس الدولة، وهذا الأمر قد أدى إلى فقدان التنسيق بين الجهات ذات الصلة ببعض القضايا الخارجية، كما أن مصر قد اكتفت بسياستها الأفريقية من خلال السفرات المنتشرة بالقارة، إذ تعمل هذه السفارات بإمكانات محدودية وتقشف إنفاقي، إضافة إلى قلة الزيارات التي يقوم بها الوزراء المتخصصين مثل (الخارجية، الموارد المائية، الطاقة، الزراعة) إلى تلك الدول، الأمر الذي أدى إلى تناقص كفاءة ووزن السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم حوض النيل، لاسيما في عهد الرئيس المصري الأسبق(محمد حسني مبارك)[١].

٢- الاستعلاء المصري غير مبرر:

على الرغم ما ترتبط به مصر من علاقات تاريخية ومصالح حيوية مع دول إقليم حوض النيل، وقيام تلك الدول بتجاهل مواقف السياسة الخارجية المصري تجاه قضايا تلك الدول، الأمر الذي أدى إلى غياب أي جهد متكامل أو استراتيجية لإعادة الاعتبار للدور المصري في تلك المنطقة، ألا أن النظام المصري أستمر بالتعامل باستعلاء مع دول الحوض، وهذا الاستعلاء كان دفاعاً لها على الاتفاق لعقد الاتفاقية الإطارية، من دون موافقة مصر والسودان التي ستنضم قريباً للاتفاقية، وستبقى مصر لوحدها في مواجهة دول الحوض جميعاً[٢].

٣- اللامبالاة المصرية في التعامل مع قضية المياه والصراع حوله:

تهاونت الإدارة المصرية وخلال السنوات العشرة الأخيرة، في تعاملها مع دول إقليم حوض النيل بخصوص قضية مياه نهر النيل، إذ كان هناك غياب للشعور بالأهمية الحيوية لقضية المياه، ونتيجة لذلك كانت المحصلة الطبيعية هي المزيد من التجاهل من قبل دول الحوض، ومن ثم قيام تلك الدول بتوقيع الاتفاقية الإطارية، لتدخل بذلك السياسة الخارجية المائية المصرية في أزمة كانت في غنى عنها، إضافة إلى ذلك التقصير المصري بطرح قضية المياه على المستوى العالمي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تتصل بالدول المشاركة بتمويل المشاريع في تلك المنطقة، ولاسيما الصين وإيطاليا، كما أن مصر قد تقاعست في التواصل مع الدول العربية التي تمول المشاريع في أثيوبيا، وبيان مدى خطورة هذه الاستثمارات على

[١] بلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
[٢] إسلام حجازي، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه حوض النيل، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣ – ١٣٩.

حقوق مصر المائية في مياه نهر النيل، إضافة إلى ذلك كانت مصر تتبع دبلوماسية نمطية تقليدية وبالية ولا خبرة لها، كما أن أجهزة الدولة المصرية قد تهاونت، وفقدت التنسيق فيما بينها.

٤- الهيمنة التاريخية والقانونية في التعامل مع قضية مياه النيل:

لم تحاول مصر العمل وفق استراتيجية دبلوماسي متوازنة، والمصالح المتبادلة ومفاهيم توازن القوى، على تطوير علاقاتها بدول إقليم حوض النيل، أنما كانت الاستراتيجية المصرية قائمة على فهم العلاقات مع تلك الدول باعتبارها مجموعة من الحقائق التاريخية الثابتة، والتي تم اكتسابها وفق مجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة، والاتفاقيات والالتزامات الدولية، التي تحفظ حقوق مصر المائية في مياه نهر النيل[١].

٥- سوء إدارة ملف مياه النيل:

يعتبر ملف مياه النيل من أهم الملفات التي يجب أن تنال مكانة خاصة من قبل صانع القرار في السياسة الخارجية المائية المصرية، وذلك لأن ملف مياه النيل يمثل بالنسبة لمصر مسألة أمن قومي، كالحدود الشرقية لمصر، إلا أن الإداء المصري الخاص بملف مياه النيل، ودول الحوض خلال السنوات القليلة الماضية، قد أثار العديد من علامات الاستفهام، وذلك حول الأسباب التي أدت إلى ارتباط التحرك لمواجهة الأزمات والاستناد في ذلك على سياسة رد الفعل وليس على سياسة الفعل والهجوم[٢].

٦- عدم وجود رؤية إستراتيجية مصرية واضحة:

وبصورة عامة، فإن السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الحوض تفتقر إلى الخطاب السياسي ذات الأطر الواضحة، فبعدما كانت الدائرة الأفريقية خلال فترة الاستعمار تمثل الدائرة الثانية في السياسة الخارجية المصرية، إلا أنه بعد مرحلة الاستعمار أصبح من الصعب معرفة أهداف السياسة الخارجية المصرية في القارة الأفريقية عامة ودول حوض النيل بصورة خاصة، أو تحديد ترتيب الدائرة الأفريقية بين دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية، كما أصبحت السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل عبارة عن ردود أفعال، رغم ما تقوم به مصر من تقديم المساعدات في المجالات المختلفة، ولاسيما في مجال المساعدات الفنية والتعاون في المشاريع المائية، والتي لم تكن في مستوى أهمية دول إقليم حوض النيل.

٧- غلبة الطابع السياسي والأمني على القرارات المتعلقة بملف مياه النيل:

في السياسة الخارجية المائية المصري تجاه دول إقليم حوض النيل تم تغليب العوامل السياسية والأمنية، على النواحي المهنية والفنية، فكانت القرارات الخاصة بملف مياه النيل، ومشاريع الري في مصر، هي قرارات سياسية محضة [٣]، على الرغم من وجود وزارة الموارد المائية والري، والتي تعتبر من أقدم الوزارات في مصر، وترى هذه الوزارة أن أكبر تهديد يتعرض له الأمن القومي المصري، هو التهديد بحصة مصر من مياه النيل، كما أن مصرين على علم بان المصدر الوحيد للمياه العذبة، هي حصتهم من مياه النيل، وهذه الحصة غير كافية، ويتطلب زيادتها، إضافة إلى أنها غير مضمونة في المستقبل، الأمر الذي

[١] إسلام حجازي، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
[٢] مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٥.

[٣] بلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

أوجد شعوراً عاماً لدى المصريين، بأن العلاقات مع دول حوض النيل هي الفريضة الغائبة في السياسة الخارجية المائية المصرية[١].

٨- التحرك المصري المتأخر في ملف مياه النيل:

إن أزمة الاتفاقية الإطارية هي تلخيص لأزمة السياسة الخارجية المائية المصرية بشكل عام، وهذه الأزمة جاءت نتيجة إهمال وخلال العقود الماضية للبعد النيلي في ممارسات السياسة الخارجية المصرية، إذ وصل تراجع الدائرة النيلية في السياسة الخارجية المصرية ذروته خلال العقدين الماضيين، وقد أدى هذا التراجع إلى آثار سلبية في الأزمة الأخيرة مع دول منبع نهر النيل، والخاصة بالاتفاقية الإطارية، إذ لو كان التحرك المصري مستمرًا وعلى كافة الأصعدة، ومنذ اعداد كل من أوغندا وأثيوبيا الاتفاقية الإطارية، لما كانت مصر بحاجة إلى هذه التحرك الحالي، والذي تم وصفه بأنه تحرك متأخر[٢].

٩- طبيعة الخطاب الإعلامي المصري تجاه ملف مياه النيل:

تعتمد مصر في حديثها عن الحقوق المائية التاريخية في مياه النيل، وذلك وفقاً للاتفاقيات التي تم توقيعها في فترة الاستعمار لدول حوض النيل، ولاسيما اتفاقيتي ١٩٢٩ – ١٩٥٩، واللتان تعطيان كلاً من مصر والسودان ما نسبته (٩٠%) من حجم إيرادات نهر النيل، إذ تعتبر هذه النسبة ظالمة بالنسبة لأثيوبيا، وذلك باعتبارها دولة منبع رئيس لنهر النيل، وتطالب دول حوض النيل بتعديل هذا التوزيع بمياه نهر النيل، إلا أن مصر تقابل تلك المطالب بالتجاهل والاستعلاء، لذا كان الخطاب المصري يتعامل مع الدائرة النيلية باعتبارها مجالاً للاستغلال، وأن ليس لهم سواء اطاعة الأوامر المصرية[٣].

وبناء على ما سبق، فأن عملية استشراف مكانة المياه في السياسة الخارجية المائية المصرية من تجاه دول حوض النيل من خلال عملية البحث والتقصي ليست باليسيرة، وذلك بسبب الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية سواء كانت لمصر أو باقي دول إقليم حوض النيل من جهة، أو كانت تأثير تلك الظروف والمتغيرات سلبية أو إيجابية على مكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية من جهة أخرى، واستناداً على ذلك بالإمكان تناول الآفاق المستقبلية لمكانة المياه في السياسة الخارجية المصرية من خلال ثلاثة مطالب، وهذه المطالب تتمثل بالآتي:

المطلب الأول: مشهد التوتر أو الصراع.

المطلب الثاني: مشهد التعاون.

المطلب الثالث: مشهد استمرار الوضع الراهن.

---

[١] بلال عبد الله، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير، العدد ١٩٨، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، حزيران ٢٠١١، ص ص ٧٣ -٧٥.

[٢] بلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

[٣] يزيد بوساق، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل ١٩٩٠ -٢٠٢٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٢٢٣.

المطلب الأول: مشهد التوتر أو الصراع.

يلاحظ من خلال التأمل في العقود الأخيرة للتفاعلات الهيدروبوليتيكية (المائية –السياسية)، في النظام الإقليمي لمياه نهر النيل، بإن هناك ثلاث قضايا خلافية رئيسية، هذه القضايا حالت دون التقاء وجهات النظر بين دول منبع نهر النيل ودولتي المجرى والمصب، وكما أن تلك القضايا ظلت تشغل حيزًا كبيرًا بين الجذب والشد، وبين الرفض والقبول، وهذه القضايا تمثلت وحسب تسلسل الأهمية بالآتي:

١- مشروعية اتفاقيات مياه النيل السابق.

٢- الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل.

٣- مدى لزومية شرط الإخطار المسبق في إقامة المشاريع المائية المحلية على مجرى حوض النيل.

كما قد تؤدي المتغيرات المحفزة إلى الصراع الدولي، بزيادة في فرص التعارض في المصالح لدول إقليم حوض النيل، الأمر الذي يقود إلى تأجيج الصراعات الإقليمية والدولية بين دول الحوض، سواء كانت تلك الصراعات خاصة بقضية المياه، أو غيرها من القضايا والمواضيع.

وبناء على ما تقدم، فإنه ومن المتصور بأن يزداد المنحى التوتر أو الصراع بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل، من خلال واحد أو أكثر من المتغيرات التالية:

١- إصرار دول منبع نهر النيل على الاتفاقية (عنتيبي)، كإطار قانوني.

في الآونة الأخيرة شهدت منطقة إقليم حوض النيل تطورات دراماتيكية، هذه التطورات طبعت التفاعلات الصراعية الهيدروبوليتيكية في النظام الإقليمي لحوض النيل، وذلك عندما أقدمت (٥) دول من دول منبع نهر النيل، بالتوقيع وبشكل منفرد عن مصر والسودان على اتفاقية لتأسيس مفوضية حوض النيل، والتي عرفت فيما بعد باتفاقية الإطارية(عنتيبي)، إذ كانت هذه الاتفاقية بمثابة المسمار الأخير في نعش المفاوضات المائية بين دول إقليم حوض النيل، وهذه المفاوضات استمرت لمدة (٥) سنوات، ما بين عامين (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)[١]، إذ إن المتأمل في أحداث المشهد السياسي الأخير، يكشف عن قدر كبير من التحول في مواقف دول منبع نهر النيل، وتبنيها مواقف أكثر تشدداً، فقد تم أثارت الكثير من الجدل واللغط القانوني والسياسي والإعلامي، بخصوص تلك التحركات الأحادية الجانب من قبل دول المنبع، سواء كانت تلك التحركات ذات تأثير على الإيراد الطبيعي لمياه نهر النيل الوارد لمصر، أو من حيث تأثيرها على معظم التفاعلات الهيدروبوليتيكية في حوض النيل مستقبلاً[٢].

وبطبيعة الحال، فقد كانت مفاوضات اتفاقية (عنتيبي)، كاشفة لمجمل الخلافات التاريخية، والرؤى والتصورات، ما بين مصر والسودان من جهة، ودول منبع نهر النيل من جهة أخرى، إذ إن مصر حرصت على التأكيد على مشروعية الاتفاقيات السابقة لمياه نهر النيل، وعدم المساس بها، وذلك لأنها تضمن لمصر

---

[١] احمد مصطفى علي، أزمة المياه المصرية: حدة الصراع واليات المواجهة، الهيأة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ١٤٣- ١٤٥.

[١] محمد عبد العاطي، مصر ليست ضد التنمية في دول حوض النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: www.albwabhnews.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٧.

الحقوق الطبيعية والمكتسبة في مياه نهر النيل، إلا أن دول المنبع كانت حريصة على عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات والغائها.

فقد كان موضوع تقاسم مياه نهر النيل، أحد مجالات الصراع المائي بين دول إقليم حوض النيل، فمن جهة تطالب بعض دول الحوض بضرورة إعادة تقسيم حصص المياه، وبالشكل الذي لا تستأثر دولتين المجرى والمصب بالإيراد المائي، إذ طرحت هذه الدول معيارين عند تقسيم مياه نهر النيل، و قد تمثّلا بالآتي [١]:

أ- مدى مساهمة كل دولة بالإيراد المائي لنهر النيل.

ب- المساحة التي يشغلها الحوض من الدولة.

كما أن مصر والسودان قد طرحت عددًا من المعاير عند تقسيم مياه نهر النيل، وهذه المعايير تمثلت بالآتي:

أ- مدى وفرة المصادر المائية الأخرى (أمطار، مياه جوفية).

ب- درجة اعتماد السكان المحليين على مياه نهر النيل.

ج- الاستخدامات المائية في الماضي والحاضر والمستقبل.

وأما من جهة أخرى، تطالب بعض دول المنبع بضرورة تطبيق مبدأ (بيع المياه)، أي قيام دولتي المجرى والمصب (السودان، مصر)، بدفع مبالغ مالية مقابل ما يحصلون عليه من حصص مائية من نهر النيل.

وفي المقابل كانت كلّ من مصر والسودان تؤكدان على أحقيتهما في تلك الحصص المائية، وذلك لكونها تمثل الإيراد المائي عند نهاية مجرى الحوض، إضافة إلى العمل بمبادئ (العدالة المائية)، إذ تقتضي هذه المبادئ ضرورة الأخذ بمبدأ (الانتفاع العادل والمنصف) بالموارد المائية الطبيعية للنهر، أي الأخذ بقاعدة الانتفاع المنصف والمعقول في مسألة تقاسم الموارد المائية للنهر، وذلك على اعتبار أن كلا من مصر والسودان هما آخر دولتين في مجرى نهر النيل، كما لا يسقط عليهما إلا القدر الضئيل من الأمطار، في حين أن باقي دول الحوض تستفيد من الأمطار الغزيرة التي تتساقط عليها، والتي تدخل ضمن إطار ما يسمى بـ(**المياه الخضراء** [*])[٢].

وقد تجسدت الرؤية المصرية الرسمية لـ(اتفاقية عنتيبي)، بفرض الفقرة (ب) من المادة (١٤)، وذلك كونها لا تتضمن أي اعتراف بالاتفاقيات التاريخية لمنظمة للحصص المائية بين دول إقليم حوض النيل، وبالذات اتفاقية عام ١٩٥٩، بين مصر والسودان [٣].

---

[٢] ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة: دوافع أثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٥.

[*] المياه الخضراء: وهي عبارة عن مياه الأمطار التي تتخلل التربة وبطريقة طبيعية، وتبقى عالقة بجزيئاتها، وتستفيد من هذه المياه في الزراعات المطرية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة اليوم السابع، القاهرة، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/4204640 . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٣.

[١] هاني رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، العدد٦٠، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٤٣- ٤٥.

[٣] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.

ومن التوقع مستقبلاً أن تتصاعد درجة إصرار دول منبع نهر النيل في التمسك بهذا البند الخلافي، ولاسيما في ظل المتغيرات الآتية [١]:

أ- انحسار كميات المياه الناتجة من الأمطار الموسمية السنوي.

ب- تغير السلوك الهيدرولوجي والمطري.

ج- تغير أماكن هطول الأمطار، وتوقيتاته.

وعليه فإن المتغيرات أعلاه سوف تؤثر على الزراعة المروية بالأمطار، وبالتالي زيادة الاعتماد على الزراعة المروية على الأنهار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاعتماد على مياه نهر النيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز الصراع على مياه نهر النيل بين الدول المنبع ودول المصب.

٢- قيام كافة دول الحوض النيل بإنشاء مختلف المشاريع المائية، من دون التشاور أو الإخطار المسبق فيما بين تلك الدول.

كان ولايزال شرط الإخطار المسبق يمثل أحد الملفات الشائكة في النظام الإقليمي المائي لحوض النيل، كما يعتبر هذا الشرط مادة للصراع، بين الدول الرافضة له، والمتمثلة بدول منبع نهر النيل، ودول مؤيدة لهذا الشرط، والمتمثلة بدول المصب، إذ حال هذا الشرط دول إقليم حوض النيل من التوصل إلى صيغة نهائية بين الدول النيلية في إطار اتفاقية (عنتيبي)، كما أن الخلافات حول هذه الشرط انعكس في المادتين أدناه [٢]:

أ- المادة (٨) الفقرة (ب): وهي المتعلقة بقواعد وإجراءات تبادل المعلومات حول المقاييس والمشاريع.

ب- المادة (٣٤) الفقرة(ج): وهي المتعلقة بنظام التصويت على القرارات المتخذة بشأن المشاريع المائية.

إذ أصرت مصر على ضرورة أن تكون القرارات بالأجماع أو الأغلبية المشروطة، بموافقة مصر والسودان، لذلك فشلت دول إقليم حوض النيل في التوصل إلى صيغة مقبولة بشأن المادتين أعلاه.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت قضية مياه نهر النيل تطور سلبياً بتجاه منحى الصراع في العلاقات الهيدروبوليتكية (المائية – السياسية) بين دول إقليم حوض النيل، إذ أثارت هذه التطورات مخاوف العديد من قطاعات الواسعة في المجتمع المصري، وذلك بسبب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام المختلفة، من احتمالية إقدام دول منبع نهر النيل على بناء مشاريع مائية، على حساب الحصة المائية المخصصة لمصر، وبعدها بدأ منهج التهويل في التعامل مع قضية مياه نهر النيل [٣].

أما أثيوبيا فقد استثمرت حالة الإرباك الشديد الذي عانت منه مصر خلال فترة ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١، إذ أعلنت في نهاية شهر آذار من العام نفسه، عن عزمها إقامة (سد النهضة)، على مجرى نهر النيل الأزرق، وبالفعل قامت أثيوبيا في ٢٠١١/٤/٢، بوضع حجر الأساس لمشروع (سد النهضة)، وإعلان البدء

---

[١] مغاوري شحاته دياب، نهر النيل بين الفرص والتحديات، مصدر سبق ذكر، ص ٢٣٢.

[٢] محمد شوقي عبد العال، الأسانيد القانونية لموقف مصر من الإطار القانوني لنهر النيل، العدد١٧٥، مجلة الملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

[٣] أماني الطويل، العلاقات المصرية- الأثيوبية بين المحددات والتحديات، العدد٥١، مجلة الملف المصري، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٣.

بالمشروع، ومن غير أن تأخذ في الحسبان المصالح المائية المصرية، ولتبدي بذلك حلقة جديدة من حلقات الصراع المائي بين مصر وأثيوبيا [١].

وبصفة عامة لا تضع أثيوبيا أو باقي دول الحوض أي قيد على تصرفاتها في مساحة حوض النهر الواقعة ضمن حدودها الجغرافية، كما لا تلتزم بمبدأ الإخطار أو التشاور المسبق مع دول المصب، عند قيامها باتخاذ التدابير لتنفيذ المشاريع المائية التنموية المحلية، إضافة إلى ذلك تتمسك دول المنبع بالتطبيق التبادلي لشرط (الإخطار المسبق)، أي أنها ترفض الالتزام بهذا الشرط، دون الالتزام دول المصب به [٢].

وبناء على ما سبق، فإن إصرار أثيوبيا بتمسكها والمضي قدما باستكمال مشروع (سد النهضة)، إضافة إلى تعنتها في سير المفاوضات المائية بشأن السد، وعدم اكتراثها بالمخاوف المصرية، هذه المخاوف لنابعة من تشيد السد وفق المواصفات الفنية التي أعلنت عنها أثيوبيا، كل هذه الأمور من شأنها أن تسهم في توتير الأجواء، وزيادة فرص الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

٣- زيادة التدخلات الخارجية المحفزة على الصراع في إقليم حوض النيل.

في أي نظام إقليمي يزداد تأثير العامل الخارجي، كلما زادت قابلية ذلك النظام للاختراق الخارجي، وبالنظر للنظام الإقليمي لمنطقة حوض النيل، نجد أنها تمثل الحالة المثلى للاختراق الخارجي، وذلك وفق عدة منطلقات والتي تتمثل بالآتي[(٣)]:

أ- الفقر الشديد: إذ تعاني جميع دول حوض النيل، باستثناء مصر من فقر شديد، فوفقاً لمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه الدول تصنف ضمن أفقر دول العالم، والأكثر تخلفاً.

ب- عدم الاستقرار السياسي: تعاني دول إقليم حوض النيل على الصعيد الداخلي، من تفاوت في درجات الاستقرار السياسي، والتي تصل في بعض الأحيان إلى تهديد في تقويض أنظمتها السياسية، أو إلى درجة تفتيت كيان الدولة ذاتها.

وبناء على المنطلقات أعلاه، تزداد درجة قابلية تلك الدول للاختراق الخارجي، وذلك بما توفره من مناخ ملائم لتعاظم العامل الخارجي، في التأثير على مجمل التفاعلات (السياسية، الاقتصادية، المائي)، بين دول إقليم حوض النيل.

وفي هذا السياق، فإن من المتوقع تتصاعد احتمالات الصراع المائي في إقليم حوض النيل، وذلك كلما زاد التوغل الخارجي في تلك المنطقة، ولاسيما التوغل الإسرائيلي والأمريكي.

أولا: التوغل الإسرائيلي في إقليم حوض النيل:

تشير الكثير من الدراسات والمؤشرات الموضوعية إلى وجود دور واضح لإسرائيل في منطقة حوض النيل، إذ ينطلق هذا الوجود على وفق محددين ثابتين، وهذان المحددان تنطلق منهما السياسية المائية لإسرائيل، وذلك لتنفيذ إستراتيجيتين مستمرتين ومتزامنتين في إقليم حوض النيل، والتي تتمثل بالآتي [١]:

---

[١] محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الأثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

[٢] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٩.

[٣] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

أ- المحدد الأول: مكانة المياه في الفكر الاستراتيجي لإسرائيل، إذ تدفعها هذه المكانة إلى تبني عقيدة (عسكرة المياه)، وذلك وفق نظرية الأمن القومي في المفهوم الإسرائيلي، والتي بالإمكان الاستدلال عليها من خلال تصريحات الآباء المؤسسين للكيان الصهيوني.

ب- المحدد الثاني: حالة شحت المياه التي تعاني منها إسرائيل.

أما الاستراتيجيتان المائيتان فتتمثل بالآتي [٢]:

أ- الاستراتيجية الأولى: هي استراتيجية المحاصصة، أي التفكير في المشاريع المائية التي تستهدف إسرائيل من خلالها الحصول على حصة مائية ثابتة من مياه نهر النيل، والتي تمثلت بمشاريع (هرتزل، إلشيع كالي)، إذ يهدف هذان المشروعان إلى توصيل مياه النيل إلى إسرائيل عبر صحراء سيناء المصرية.

ب- الاستراتيجية الثانية: هي استراتيجية المحاصرة، أي محاصرة مصر ضمن محيط دائرتها النيلية، والعمل وفق استراتيجية (شد الأطراف)، وذلك من خلال استخدام قضية المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان، وفي المحصلة في التوغل الإسرائيلي يعتبر أحد محفزات الصراع المائي بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

ثانيا: توغل الولايات المتحدة الأمريكية في إقليم حوض النيل:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورًا غير مباشر في تحفيز الصراع المائي بين مصر ودول إقليم حوض النيل، وذلك من خلال استخدام استراتيجية تطويق وشد أطراف مصر في محيطها الإقليمي، وبالشكل الذي يؤدي إلى تثبيت النفوذ الأمريكي استراتيجياً وسياسياً في تلك المنطقة، ومن ثم التمهيد للدور الإسرائيلي الفاعل هناك.

كما تزداد احتمالات الصراع في إقليم حوض النيل، في حال قيام الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، بشكل منفرد أو كلاهما معاً في التحالف مع دولة أو أكثر من دول حوض النيل ضد كل من مصر والسودان، وفي حال تحقق ذلك تتزايد احتمالات الصراع المائية في تلك المنطقة، وذلك وفقاً لـ (نظرية تحول القوة)[٣]، وفي المقابل نجد أن معظم دول إقليم حوض النيل تسعى إلى تكوين تحالفات خارجية، وذلك رغبة منها في تغير الوضع الراهن للمياه، وحلاله بوضع آخر، قد يكون هذا التحالف مع أطراف خارج النطاق الإقليمي لحوض النيل، وذلك من خلال شبكة العلاقات التي تقيمها تلك الدول مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لذا فإن الدول التي تكون قوية نسبياً، والتي في حالة امتلاكها مصادر قوة جديدة، سوف لان تتردد في إثارة الصراعات، وتصعيدها إلى درجة خوض الحرب، إذا لزم الأمر، وهذه الدول تتمثل بـ(أثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا)، أما الدول التي تكون ضعيفة نسبياً، فأن أمامها أحد الخيارين، أحدهما: أما الانزواء داخل

---

[١] محبات أمام الشرابي، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسات اقتصادية وسياسية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٣- ١٢٦.

[٢] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٣- ١٤٥.

[٣] A.F.K. Organ ski, World Politics, New York, Alfred Knopd, 2009, pp.293- 295.

النظام، والثاني: هو السعي نحو الحصول على رضا الأطراف القوية المسيطرة على النظام، وهذه الدول تتمثل بـ(الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي، أرتيريا) [١].

وعليه فإن الاحتمال المرشح حاليا هو تحالف جميع أطراف المعادلة الهيدروبوليتيكية في إقليم حوض النيل ضد مصر، والمتمثل بـ(سد النهضة الأثيوبي)، إذ تحالفت القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) مع دول منبع نهر النيل ودولة المجرى (السودان) ضد مصر، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحفز منحى الصراع بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

٤- قيام دولة جنوب السودان وأثرها على الأمن المائي المصري.

تم الإعلان عن قيام دولة جنوب السودان بعد استفتاء شعبي في عام ٢٠١١، إذ إن هذا الحدث قد يفتح الباب أمام أسواء احتمال، وهذا الاحتمال يتمثل بانهيار الدول السودانية، أو ما يطلق عليها بـ (الصومالة[*])، كما أن هذا الحدث قد يمهد لحرب الجميع ضد الجميع، وذلك بسبب تداخل المصالح، وتقاطع الإرادات، إذ إن هناك تعددًا في الأعراق واللغات والأديان، إضافة إلى تعدد القوى الاجتماعية المتصارعة، إذ يحظى قسم من هذه القوى بدعم ومساندة من أطراف خارجية [٢].

ولعل الخطورة تكمن في أن قيام دولة جنوب السودان، وهذه الدول لا تملك أي مقومات الدولة المستقلة، إذ بدأت ومنذ صبيحة الانفصال المعاناة من الصراعات القبلية، ولاسيما بين القبائل الرئيسية هنالك وهي(النوير، الدنكا، التشيلك)، وهذه الصراع قد يؤدي إلى فوضى إقليمية في دول الحوض، كما أن نتائج هذه الفوضى ستكون كارثية على الشعب السوداني، في حال أطالت أمد الحرب، واتساع نطاقها لتشمل السودان ككل، الأمر الذي سيؤدي إلى تدخل القوى الإقليمية والدولية، إذ سيكون التحكم في مسار هذه الفوضى، إلا إذ ارتأت تلك القوى، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية بأن حالة الفوضى ستكون في صالح وجودها، أو في صالح رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة ككل، سواء كان ذلك في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير أو في ظل مشروع القرن الأفريقي الكبير.

وعليه يمكن القول، أن سيناريو تجزئة السودان إلى سودان شمالي و سودان جنوبي، له تداعياته على المدى المتوسط والمدى البعيد، إذ خلق هذا السيناريو تهديدات حالية ومباشر على الأمن القومي المصري، وذلك بسبب الصلات الوثيقة التي تربط الحركة الشعبية لتحرير السودان مع أثيوبيا ودول البحيرات العظمى، إذ من المتوقع أن تميل المواقف والتوجهات الهيدروبوليتكية للدولة الوليدة(جنوب السودان)، لصالح دول منبع نهر

---

[١] مها عبد الحميد، مصر ودول حوض النيل: شراكة حياة واقتسام وجود، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام المصرية، ٢٠١٨، ص ٥٤.

[*] الصومالة: وهي مصطلح يطلق على البلد الذي تغيب فيه السلطة المركزية، ويصبح مصير هذا البلد مقسماً بين أمراء الحرب، أي بلد في حالة فوضى، كما هو الحال في دولة الصومال، أما الصومالة كلغة فهي تطلق على حالة المجاعة، للمزيد ينظر: فهمي هويدي، الصومالة ومستقبل أفغانستان المضمون، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٤.

[٢] إجلال رأفت، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: . http://www.dohainstitute.org/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٢/٢٣

النيل، وقد ظهراً ذلك وبشكل جلي من خلال اهتمام زعماء دولة جنوب السودان بقضية المياه[١]، حيث تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على بيع المياه النيل، وذلك على غرار ما تفعله تركيا، كما أعلنت الحركة عدم اعترافها باتفاقيات تقسيم مياه النيل، ولاسيما اتفاقية عام ١٩٥٩، وبذلك تكون رافضة لمبدأ (الاستخلاف الدولي للمعاهدات)، الأمر الذي سيقود إلى تغير المعادلة الصراعية من (٢+٨) إلى (٢+٩)، أي مصر والسودان مقابل الدول النيلية التسعة، أمر سوف يترتب عليه تفاعلات صراعية جديدة حول قضية مياه حوض النيل[٢].

كما انفصال جنوب السودان وإعلانه دولة مستقلة سوف تكون له تداعياته السلبية الوخيمة على الأمن المائي المصري، وهذه التداعيات تستند على عدد من الحسابات، والتي أهمها[٣]:

١- أن دولة جنوب السودان ستكون الشريك العشر في حوض النيل، إذ في ظل العلاقات الوثيقة التي تربط بين هذه الدولة بأثيوبيا ودول البحيرات العظمى، فمن المرجح أن تميل المواقف وتوجهات السياسة المائية لدولة جنوب السودان نحو دول منبع نهر النيل، ومن المتوقع أن تستجيب جنوب السودان لدعوات أثيوبيا للانضمام إلى اتفاقية(عنتيبي)، وهو الأمر الذي أكده وزير الري في دولة جنوب السودان.

٢- تسيطر دولة جنوب السودان على المجمع الأوسط من الأمطار التي تسقط في منطقة بحر الغزال، والذي يقدر كميته بحوالي (٥٤٤) مليار م٣ سنوياً، كما تسيطر على مجمل الإيرادات المائية الواردة من الهضبة الاستوائية، والتي تقدر بحوالي (٢٩) مليار م٣ سنوياً، وذلك عنده مدينة ملكال الجنوبية، إذ تمر جميع روافد نهر النيل الأبيض عبر جنوب السودان، إضافة إلى مرور نهر السوباط عبر أراضيها، وهو أحد روافد نهر النيل الأثيوبي، والذي يغذي مصر بحوالي (١٣%) من حصتها السنوية، كما أن مساحة حوض النيل أصبحت تقع حوالي (٤٥%) منها في دولة جنوب السودان[٤].

٣- إن قرار إقامة المشاريع لاستقطاب الفواقد المائية لنهر النيل في جنوب السودان، أصبح قراراً صرفاً لدولة جنوب السودان.

٤- هناك العديد من القضايا الخلافية بين السودان وجنوب السودان، وفي هذه الحال عدم التوصل إلى تسوية لتلك القضايا، وعبر الآليات سلمية، فمن المحتمل أن تندلع الحرب بين الجانبين، فإن هذا الأمر سيهم في حدوث المزيد من الفوضى والاضطراب في جنوب الحدود المصرية الجنوبية، وعليه يصعب أي تصور لإمكانية التعاون المائي بين مصر والسودان وأثيوبيا.

٥- أن ارتباط دولة جنوب السودان بقوى خارجية، هذه القوى تتعارض سياساتها مع المصالح المصر، الأمر الذي يعني إعادة صياغة التوازنات الإقليمية من خلال خصم من القدرات المصرية، وهنا يبرز دور إسرائيل،

---

[١] نادية سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، العدد٣٩٥، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٧.

[٣] ايمن شبانة، مسارات متباينة: كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣ ص ص ٧٦ -٧٧.

[٤] ريم محمد موسى، التعاون المائي بين دول حوض النيل مع التركيز على الدور المصري، العدد١، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٥.

التي ترى أن انفصال جنوب السودان قد جدد أمالها في تحقيق حلمها القديم، في أخذ حصة من مياه النيل، والتي تصل إلى مليون م٣ سنوياً[١]، وهو الأمر الذي يفرض المزيد من الضغوطات على صانع السياسة المائية المصرية، ولعل ما يعزز هذا الاحتمال، هو الدعم الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان، ومبادرتها بالاعتراف بدولة جنوب السودان عند قيامها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة، والحضور القوي لإسرائيل في جنوب السودان وعلى مختلف القطاعات.

ومن المرجح أن تمارس إسرائيل الضغط على جنوب السودان، وذلك من أجل التشدد في الموقف التفاوضي بين مصر وجنوب السودان، وفي النهاية يتم تنفيذ بعض المشاريع المائية في جنوب السودان، والتي ستزيد من كميات المياه المتدفقة لمصر من مياه النيل، والتي سيتعين على مصر بالمقابل الموافقة على تزويد إسرائيل بحصة من مياه النيل، وذلك من خلال التنسيق مع باقي دول منبع نهر النيل، لاسيما أثيوبيا وأوغندا التي تمتلكان علاقات قوية ومتنامية مع إسرائيل، وعليه ستكون هذه الاحتمالات أحد محفزات مشهد الصراع في السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول حوض النيل.

٥- سد النهضة أثيوبي وأثاره المحتملة على الأمن المائي المصري:

اتسمت السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل بصور متناقضة من التداخل بين الخلاف والوئام معاً في الوقت نفسه، إذ يمكن القول أن التوتر الأخير بين الطرفين قد زاد شدته مع إعلان أثيوبيا في عام ٢٠١١ عن أقامه (سد النهضة)، على نهر النيل الأزرق، وبشكل منفرد، ومن دون التشاور المسبق مع دولتي المصب، وكما مبين في الخارطة رقم(١٣)، إذ استغلت أثيوبيا الفترة الحرجة التي مرت بها مصر خلال الفترة التي أطاحت بنظام الرئيس المصري الأسبق(محمد حسني مبارك) عام ٢٠١١ [٢]، كما تباينت وتعددت التحليلات والروئ بين الدولة والأخرى من دول الأطراف، حول فائدة أو أضرار هذا السد، إلا أن هذا السد وبصورة عامة يعتبر الأكبر والأضخم، إذ ما تم مقارنته بباقي المشاريع المائية الأخرى التي كانت مطروحة للتنفيذ منذ ستينيات القرن العشرون.

خارطة رقم (١٣): جغرافية سد النهضة

[١] إجلال رأفت، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار، مصد سبق ذكره.
[٢] عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الامن القومي المصري والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

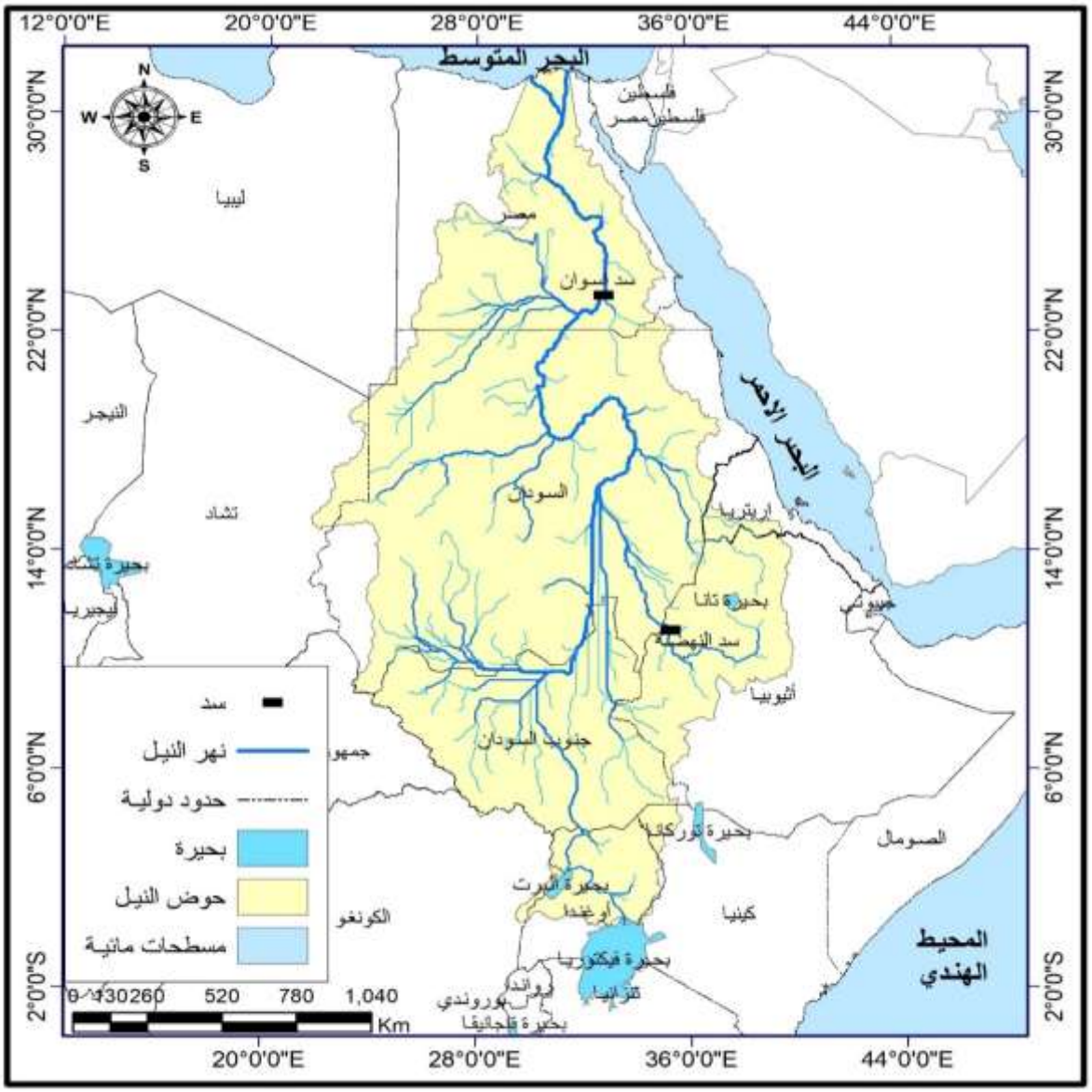

المصدر: الخريطة من أعداد الباحث بالاعتماد على: .(G.I.S) Arc Map 10.8.

ويعتبر مشروع (سد النهضة الأثيوبي) المحفز الأول والأهم من محفزات مشهد الصراع في السياسية الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وهذا التحفيز تمثل بالعوامل الآتية:

١- التأثيرات المحتملة لسد النهضة على حصة مصر المائي:

وفقاً لتحليلات الخبراء، فأن مشروع السد سيكون له التأثير السلبي على دولتي مصر والسودان، ولاسيما مصر، إذ ستؤثر هذا المشروع على واردات مصر المائية من مياه نهر النيل، ويعتبر هذا التأثير هو تهديد مباشر للأمن القومي المصري، كما أن هذا التأثير سيتركز في مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: فترة ملء السد، إذ كلما كانت فترة ملء السد طويلة، كان التأثير على حصة مصر المائية من مياه نهر النيل قليلة، إذ اقترحت الدراسات الأثيوبية أن فترة ملء السد ستكون خلال فترة (٦) سنوات، وذلك بغض النظر عن إيرادات نهر النيل، أما إذا كانت فترة ملء السد تتراوح بين (١٥ – ٢٠) سنة، فأن

التأثير سيكون قليلا، أما إذ كانت الفترة تتراوح بين (٣ – ٥) سنوات، فأن التأثير سيكون كبيرا جدا على الإيرادات المائية لمصر من مياه نهر النيل[١].

المرحلة الثانية: بعد ملئ السد، بعد فترة ملئ السد، سواء كانت هذا المليء خلال فترة قصيرة أو طويلة، فأن الأمور المائية سوف لن ترجع إلى حالتها الطبيعية، إذ أن أثيوبيا تخطط كمرحلة ولى لمشاريع زراعية عملاقة، تقدر بحوالي (٢) مليون فدان، إذ أن هذه الأراضي سوف تحتاج إلى موارد المائية كبيرة، تقدر بحوالي (١٠) مليار م^{٣} سنوياً، وهذه الكمية سوف تخصم من حصة مصر المائية، فهذه الكمية من المياه، ويضاف أليها كمية المياه المتبخرة من بيحرة السد العالي، فأن مصر سوف تعاني من عجز، تقدر نسبته بحوالي (٢٧%)، من حصتها الحالية، والتي تقدر بحوالي (٥٥،٥) مليار م٣ سنوياً[٢].

٢- التأثيرات المحتملة لسد النهضة على القطاع الاجتماعي والبيئي:

من المفترض أن يتأثر القطاع الاجتماعي والبيئي من مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، وهذا التأثير سيتمثل بالآتي:

أ- **القطاع الاجتماعي:** إن تأثير (سد النهضة) على القطاع الاجتماعي في مصر، سوف يتركز وبشكل خاص على السكان الريفيين، إذ سيعاني هذا القطاع من ارتفاع نسبة البطالة، وذلك بسبب الاحتمالات المتوقعة في انخفاض الإيرادات المائية من نهر النيل، وهذه الانخفاض في الإيراد سيؤدي ومما لا شك فيه إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في مصر، وقلة فرص العمل في الريف، الأمر الذي سوف يدفع سكان المناطق الريفية إلى هجرها بتجاه المدن أو خارج حدود الوطن، وبالتالي سيكون هذا التأثير موجهاً نحو مستقبل الأمن الغذائي في مصر.

ب- **القطاع البيئي:** على الرغم من أن الضرورة في بناء السدود تمكن في ضبط جريان الأنهار، إلا أن تأثير (سد النهضة الأثيوبي) سيكون له تأثيرات بيئية وخيمة على المناطق الجغرافية، سواء كانت هذه المناطق داخل دولة السد أو خارجها، وهذه التأثيرات تتمثل بالآتي[٣]:

- أن المساحات الكبيرة من الأراضي التي سيحتلها مشروع السد، ستؤدي إلى تغيرات مناخية وبيئية وأيكولوجية كبيرة، وذلك لأن هذه الأراضي تحتوي على موارد طبيعية (برية، نهرية)، مثل المراعي [٤].
- سيؤدي السد إلى حرمان الأراضي الزراعية الموجودة خلفه من الفيضانات المخصبة للتربة، الأمر الذي سيؤدي بأصحاب تلك الأراضي بالتعويض عنها بالمبيدات الكيميائية، التي ستؤثر على البيئة وبالتالي على السلسلة الغذائية، بسبب تراكم الملوثات في التربة، ومن ثم على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التي يتغذى عليها الإنسان.

---

[١] ضياء الدين القوصي، سد النهضة الأثيوبي المنفعة والأضرار، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢/٢/٢٣.

[٢] جمال صيام، الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة الأثيوبي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: https://www.almesryoon.com/story/844142 . تاريخ زيارة الموقع٢٠٢٤/١٢/٢.

[٣] حمدي هاشم، التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة، العدد ٤٤١، مجلة العلم، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٣٢ – ٣٦.

[٤] عباس محمود شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الأثيوبي، العدد ١٨٦، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٥.

ستؤدي المساحة التي تشغله بحيرة السد، إلى غرق الكثير من الأراضي، سواء كانت هذه الأراضي سكنية أو زراعية أو تحتوي إلى ثروات طبيعية أو تحتوي إلى آثار تاريخية.

– أن مشروع السد سيؤدي إلى زيادة عملية فقدان المياه، وذلك لزيادة عملية التبخر، نتيجة زيادة تعرض المسطحات المائية لمشروع السد للأشعة الشمسية، وارتفاع درجات الحرارة، أو يكون الفقد نتيجة لارتفاع معدلات النتح، وذلك بعد انتشار بعض النباتات، وتأقلمها مع الظروف المائية لمشروع السد [١].

٣– التأثيرات المحتملة لسد النهضة على الجوانب السياسية والاقتصادية:

من المنتظر أن يكون لمشروع (سد النهضة الأثيوبي) تأثيراته السلبية على الجانب السياسي والاقتصادي لمصر، وهذه التأثيرات تتمثل بالآتي:

أ– الجانب السياسي: وهذا التأثير يتمثل بشكل أساسي في:

– محاولة النظام السياسي في أثيوبيا، التحكم بكميات المياه الواردة إلى مصر من خلال نهر النيل، ومن ثم مساومتها سياسياً على هذه الكميات، إذ جعل النظام السياسي في أثيوبيا من مشروع (سد النهضة)، هدفاً قومياً للشعب الأثيوبي، وحسب تصريحات وزير الموارد المائية والري الأسبق (محمود نصر الدين علام)، حين قال" أن هدف سد النهضة الأثيوبي هو كسر الإرادة السياسية لمصر، ومن ثم فرض الأجندة الأثيوبية عليها"[٢].

كما أن إنشاء السدود على الأنهار الدولية من شأنه يتسبب باندلاع الصراعات والنزاعات بين الدول المتشاطئة لتلك الأنهار، إذ إن من شأن مشروع (سد النهضة)، أن يحدث توتر سياسي بين مصر وأثيوبيا والسودان، وذلك لأن المشروع يشكل تهديد وخصم من حصة مصر المائية الواردة إليها من نهر النيل، ومن ثم فإن من المحتمل أن تدخل منطقة حوض النيل كلها صراعات وحروب مسلحة، إذ أظهر الخطاب السياسي الخاص بمشروع السد، حالة خطيرة جداً من الاستقطاب والانقسام بين دول منبع نهر النيل ودولتي المصب، إذ أصبح السد مصدراً للصراع بين أثيوبيا من جهة، ومصر والسودان من جهة أخرى[٣].

ب– الجانب الاقتصادي: إن لمشروع (سد النهضة الأثيوبي) عددًا من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري، وهذه الأثار تتمثل بالآتي:

– إن انخفاض الإيرادات المائية لمصر من مياه نهر النيل، ستؤدي إلى توقف خطط مشاريع استصلاح الأراضي، انخفاض المساحات الزراعية الموجود في مصر، وبالتالي على تعمق الفجوة الغذائية في مصر، إذ إن مصر في ظل حصتها الحالية من مياه نهر النيل تستورد ما نسبته (٦٠%) من غذائها

---

[١] محمود أبو العينين وعباس محمود شراقي، المؤتمر الدولي- ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ٣٧٢.

[٢] السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط:
http://www.democraticac.de/?p=38136 . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٢/٣.

[٣] عباس محمود شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الأثيوبي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤- ٣٦.

من الخارج، فكيف سيكون الوضع لو انخفضت حصة مصر المائية، مع الزيادة السكانية لها، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري المصري، وإذ يعاني هذا الميزان من عجز تاريخي[١].

– في ظل الزيادة السكانية لمصر، فأن أي انخفاض في حصتها من المياه العذبة من نهر النيل، ستؤدي إلى أعباء اقتصادية جديدة، وهذه الأعباء تتمثل زيادة عمليات تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه للاستفادة منها في أغراض الزراعة والصناعة، وهذه الأمور تثقل من كاهل الاقتصاد المصري.

– أن انخفاض الإيرادات المائية لمصر من مياه نهر النيل، ستؤدي إلى انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية المنتجة من (السد العالي)، إذ إن الكهرباء المنتجة من (السد العالي)، تبلغ نسبتها حوالي (٢٠%) من الكهرباء المنتجة في مصري، لذا فأن أي انخفاض في إنتاج الكهرباء، يعني تعويض هذا الانخفاض من مصادر أخرى، الأمر الذي يضيف عباء جديد على الاقتصاد المصري[٢].

٤– الآثار الناجمة عن احتمالات انهيار سد النهضة:

في حالة مشروع (سد النهضة الأثيوبية) توجد عدد من الظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى انهيار السد، وهذا الانهيار سيؤدي إلى آثار تدميرية لكل من مصر والسودان، وهذه الظروف تتمثل بالآتي[٣]:

– شدة الفيضانات التي تتعرض لها الهضبة الأثيوبية، نتيجة لكثرة الأمطار، والانحدار الأرضية الشديدة في الأراضي الأثيوبية.

– كثرة تعرض منطقة السد لظاهرة الزلازل، وذلك نتيجة مرور الأخدود الأفريقي بالأراضي الأثيوبية.

– تمتاز الأراضي الأثيوبية بكثرة التشققات والفوالق في صخورها، وهذا قد يعرض السد إلى فرص الانهيار.

– إن السد مشيد من مادة الأسمنت، لذا من المحتمل عدم قدرة هذه المادة على تحمل ضغط المياه المحجوزة خلف السد، والتي قد تصل إلى (٧٤) مليار م^{٣}.

ومن زاوية أخرى، فأن مشروع (سد النهضة الأثيوبي) على الرغم من يتضمنه من آثار سلبية على دولتي المصب، إلا أنه يتضمن في الوقت نفسه بعض الآثار الإيجابية التي تعود بالنفع على الدولتين، وهذه الآثار تتمثل بالآتي[٤]:

١– أن مشروع السد سيعمل على خفض معدلات الاطمار والترسب (للسد العالي) في مصر، إذ إن هذا الأمر سيزيد من العمر الافتراضي (للسد العالي) والذي يقدر بحوالي (٥٠٠) عام.

٢– سيعمل السد على تنظيم الإيرادات المائية لكل من مصر والسودان، إذ بدلاً من الاندفاع الكامل لمياه نهر النيل خلال فترة الفيضانات جراء هطول الأمطار، إذ سيصبح توزيع المياه على فترات زمنية أوسع، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستفادة من هذه المياه المتدفقة، ورفع نسبة استخدامها.

---

[١] مصطفى إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٧ – ٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠.

[٣] محمد نصر علام، أزمة سد النهضة الأثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

[٤] ضياء الدين القوصي، سد النهضة الأثيوبي المنفعة والأضرار، مصدر سبق ذكره.

ومن خلال العرض السابق، يمكن القول، إن مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، على الرغم ما يتضمنه من بعض الإيجابيات التي تعود بالنفع لكل من مصر والسودان، إلا أنه ستكون له أضرار خطيرة على مصر، لذا الأمر يتطلب وبشكل ضروري حلولًا واقعية للتعامل مع السد، ومن زاوية أخرى، فأن مشروع (النهضة الأثيوبي) يمثل لأثيوبيا، في حال اكتماله واحد من أكبر السدود العشرة على مستوى العالم، الأمر الذي قد يرفع من قدر أثيوبيا الإقليمي إلى مصاف القوى الإقليمية الصاعدة في القارة الأفريقية، وهو ما يفسر تلاحم الشعب الأثيوبي، والتصميم السياسي في المضي قدما في تنفيذ مشروع السد، وقد ظهر هذا التلاحم والتصميم من خلال قيام المواطنين الأثيوبيين في داخل أثيوبيا وخارجها، بشراء الصكوك الخاصة في تمويل السد، الأمر الذي جعل من عملية تمويل السد ممتدة مع بنائه، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان عملية بناء (السد العالي) في مصر، وما عرفته مصر من تلاحم وطني لتنفيذ مشروع السد.

وبناء على ما سبق، فإن مشهد الصراع في السياسة الخارجية المائية المصرية، هو نتيجة لمواقف كل من أثيوبيا ومصر، إذ إن أثيوبيا ترفض الآتي [1]:

١- أي اتفاقية مياه أعطت لمصر حقوق تاريخية بمياه نهر النيل.

٢- مبدأ الإخطار المسبق في إقامة المشاريع على نهر النيل.

٣- قواعد ملئ (سد النهضة) وتشغيله وإدارته.

٤- الاتفاق على أي مبدأ للتعاون.

بينما تتمسك مصر بالحقوق التاريخية المكتسبة بمياه نهر النيل، وتعمل على عدم التفريط بهذه الحقوق باي شكل من الأشكال.

إضافة إلى ما سبق، بالإمكان عرض بعض الأدلة والبراهين المؤيدة لمشهد الصراع، وهذه الأدلة والبراهين تتمثل بالآتي:

١- إن تاريخ العلاقات بين دول إقليم حوض النيل شديد السوء، فمن هذا التاريخ هو الحلم الأثيوبي والذي راود الأباطرة الأثيوبيين منذ القدم، في السيطرة على مياه النيل، الأمر الذي دفع بمصر إلى اتباع سياسية دفاعية عن حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، والتي وصلت إلى حد التلويح باستخدام القوة العسكرية، وشن حرب على أثيوبيا في حال أقدامها على إقامة أي مشاريع على نهر النيل، والتي من شأنها أن تقلل من حصة مصر التاريخية في مياه النيل.

٢- تنظر أثيوبيا إلى مشروع (سد النهضة)، بأنه حلم قومي ووطني للشعب الأثيوبي، وهذا المشروع سيحقق التقدم والرخاء للبلاد، وأنه سينتشل أثيوبيا من حالة الفقر والتخلف إلى حالات التنمية والتقدم، وذلك لما سينتجه السد من كميات كبيرة من الطاقة الكهرومائية، الأمر الذي جعل من (سد النهضة) الأول أفريقيا، والعاشر على مستوى العالم، وبذلك أصبح مشروع السد حلم لا يمكن التراجع عنه تحت أي ظرف أو ضغط.

[1] عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الامن القومي المصري والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

٣- أن المفاوضات والاجتماعات التي عقدتها أثيوبيا وعلى مختلف المستويات، لم تكن إلا عملية خداع استراتيجي، إذ عملت أثيوبيا من خلال تلك المفاوضات على كسب المزيد من الوقت، وذلك من أجل المضي في تنفيذ مشروع (سد النهضة)، والذي سيصبح في حالة اكتماله أمر واقع، وما على الدولة المصرية إلا الاعتراف به.

٤- وجدت أثيوبيا في مشروع (سد النهضة)، واتفاقية(عنتيبي)، المخرج الوحيد لكسر النفوذ المصري ومنذ القدم على مياه النيل، كما أنها كانت بمثابة كسر للإرادة السياسية المصرية.

إضافة إلى ذلك، فإن مصر ستكون أكثر فاعلية في الرد العسكري تجاه أي مشروع مائي في حوض النيل، والذي يكون من شأنه التأثير السلبي على حصة مصر من مياه نهر النيل، إذ لوَّحت مصر وخلال حقب تاريخية متعددة بالرد العسكري والتي تمثلت بالآتي [١]:

١- تصريحات الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات)، عندما قال " إن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تجر مصر إلى الحرب مرة أخرى هي المياه"، إذ هددت (السادات) بقصف المنشآت المائية في أثيوبيا، إذا ما قامت أثيوبيا بتنفيذ خطة تحويل بعض من مياه نهر النيل الأزرق إلى مشاريع ري داخلية.

٢- تصريحات وزير الدولة للشؤون الخارجية (بطرس غالي)، في حقبة الرئيس المصري الأسبق (محمد حسني مبارك)، إذ قال " بإن الحرب القادمة في منطقة حوض النيل، ستكون بسبب مياه نهر النيل، وليس السياسة".

ومن زاوية أخرى، فعلى الرغم من كثرة الأصوات المصرية المطالبة بتبني مشهد الصراع، والمعبرة عنه من خلال الدعوة إلى توجيه ضربة عسكرية مصرية إلى (سد النهضة)، إلا أنه في الوقت نفسه هناك أغلبية من السياسيين يرون أن العمل العسكري ضد السد سوف لن يكون ذا جدوى، إضافة إلى أن عواقبه ستكون وخيمة، سواء كانت هذه العواقب على مصر أو المنطقة بأكملها، وعليه هناك عدد من العوامل التي تستبعد اللجوء إلى تبني مشهد الصراع في السياسة الخارجية المائية المصرية، وهذه العوامل تتمثل بالآتي [٢]:

١- على الرغم ما تملكه مصر من قدرات عسكرية كبيرة، وتفوق ما تملكه باقي دول الحوض، إلا أن هذه القدرات لا تسمح لمصر في التورط بحرب تكون أقرب إلى حروب العصابات، إذ إن هذه الحروب سوف تنال من قدراتها العسكرية والاقتصادية، ومن ثم مكانتها السياسة في القارة.

٢- أن من طبيعة العمل العسكري بأنه لا يقضي على الخلافات، أو يغير من المواقف في الصراع الدائر في ملف المياه، لذا الحل يكون من خلال التوجه نحو مضاعفة كافة الجهود الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٣- طبيعة التوجهات المصرية وخلال المرحلة الراهنة وعلى كافة الأصعدة السياسة والدبلوماسية والإعلامية، الداخلية والخارجية، إلى الميل للتهدئة، والتي تصل أحيانا إلى درجة الاستسلام في أغلب المواقف الخارجية.

---

[١] احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحروب المياه في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤١- ٢٤٨.

[٢] مصطفى إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣- ٢٦.

٤- أن توقيع مصر عام ٢٠١٥، على اتفاقية إعلان المبادئ حول سد النهضة في الخرطوم، هو دليل على قبول مصر بخيار التسلم بالأمر الواقع، ومن ثم قيام مصر بالتفاوض حول الآثار والتداعيات التي سيسّببها مشروع (سد النهضة الأثيوبي).

وعليه يمكن القول، أن استبعاد مصر للخيار العسكري أو استخدام القوة، لا يعني أبدًا عدم اللجوء للخيار أعلاه، وإنما تسعى مصر إلى خيارات أخرى أكثر تأثير، وذات تكلفة عالية على النظام الإثيوبي ومكانته المحلية والإقليمية والدولية، كما أن الموازين القوى والتوازنات الإقليمية، سوف تكون المرتكز الأهم في تحديد الملامح النهائية لسيناريو مشروع (سد النهضة الإثيوبي)، إضافة إلى أن حق مصر في المحافظة على أمنها المائي وما يرتبط به من مصالح حيوية، سيكون له القول الفصل، وبما تنتهجه مصر من بدائل.

المطلب الثاني: مشهد التعاون.

يعكف هذا المشهد على تحليل التفاعلات المائية ذات الطبيعة التعاونية المتوقعة مستقبلاً بين مصر ودول إقليم حوض النيل، إذ إن كثافة التفاعلات التعاونية بين الدول المتشاطئة لحوض نهر النيل، وزيادة درجة الاعتمادية فيما بينها، هي من الأمور التي تسهم في تعزيز التعاون في السياسات المائية بين تلك الدول[١].

إذ قامت إحدى الدراسات وخلال الفترة الممتدة (١٩٤٨ -١٩٩٩)، برصد حوالي (١٨٣١) حالة تفاعل مائي(رسمي و غير رسمي)، حول الموارد المائية العذبة، وتبين بأنه ما نسبته (٦٧%) من إجمالي تلك التفاعلات تم تصنيفها على أنها تفاعلات تعاونية، وفي المقابل فأن ما نسبته (٢٨%) من إجمالي التفاعلات تصنف بأنها تفاعلات صراعية، أما ما نسبته (٥%) فتم تصنيفها على أنها تفاعلات حيادية، ألا أن الدراسة أعلاه لا ترى أن هذا المؤشر وإحصائيات كافية لضمان استمرار ارتفاع التفاعلات التعاونية على التفاعلات الصراعية، إلا أنها تستبعد تصاعد وتيرة الصراعات المائية في المستقبل، وفي أغلب الأحواض المائية الدولية[٢].

- إن تغليب احتمالات المشهد التعاوني على المشهد الصراعي حول قضية المياه هي من الأمور التي تتطلب عملاً شاقاً من مختلف أطراف اللعبة الهيدروبوليتيكية(الماء- السياسة)، وذلك لأن السلوك السياسي من جانب الفواعل الرئيسة حيال القضية المائية، هو من يرجح أحد المشهدين على الآخر، مع الأخذ في الوقت نفسه دور الأطراف الخارجية، وهذه الأطراف قد تكون دافعاً نحو التعاون أو محفزاً نحو الصراع.

- أن التعاون الدولي حول المياه مرهون بصورة عامة بالتوجه نحو الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية، وإدخال التطبيقات التكنولوجيا الحديثة في عمليات الري وغيرها من الاستخدامات المائية، إضافة إلى تنقية الأجواء السياسية من الفواعل الإقليمية والدولية، وذلك لا يأتي إلا من خلال العمل الجاد في حل وتسوية القضايا العالقة، والوصول إلى تسوية يقبلها جميع أطراف الصراع، وبالتالي يصبح المنهج التعاوني حول المياه

(1) Christopher Lawrence Kukk, Ties that Bint: The Effect of Transnational Issue Networks on the International Politics of Water, A Ph. D. Thesis, Boston College, 2001.

(2) Marlo Lewis, will Climate change cause water wars, 2009, Available at the link: http://www.openmarket.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥

مدخلاً مثالياً في إدارة وحل أزمات المياه، فمن المتصور بأن يزداد المنحى التعاون المائي في التفاعلات بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل، وذلك يتم من خلال واحد أو أكثر من المتغيرات التالية:

١- إقامة المشاريع التنموية الجماعية.

٢- إعادة تفعيل مبادرة حوض النيل (NBI).

٣- تفعيل دبلوماسية المياه بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

٤- تفعيل الدبلوماسية الشعبية بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

١- إقامة المشاريع التنموية الجماعية.

إن العمل الجماعي التنموي في إقليم حوض النيل يتطلب وبشكل حتمي صياغة خطة عمل تنموية ومشتركة، على أن تعمل هذه الخطة وفق مبدأ الربح للجميع، كما أن هذه الخطط يجب أن تتضمن وضع استراتيجية شاملة ذات رؤية موحدة لواقع ومستقبل التعاون بين مصر ودول الحوض، كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا تكتيكية قابلة للتحقيق والقياس، إضافة إلى التحديد الدقيق للآليات التنفيذ وأساليب العمل، وذلك يجب أن يكون على وفق إطار زمني محدد، والتي تستهدف في نهاية المطاف خلق مصالح مشتركة بين شعوب ودول إقليم حوض النيل، الأمر الذي يؤدي نحو مجالات أرحب للتعاون النيلي – النيلي، وبالشكل الذي يحول دون توتر العلاقات بين دول الحوض، ويتحقق ذلك بالتوسع في تفعيل آلية العمل التنموي الجماعي، وذلك من خلال إقامة المشاريع التنموية العملاقة[١].

فدول إقليم حوض النيل حالها حال الدول الأخرى، لها احتياجاتها التنموية المتزايدة بفعل النمو السكاني، إضافة إلى أنها تصنف ضمن أفقر دول على مستوى العالم، إذ إن هذا الوضع يفرض على مصر ضرورة الاستمرار في تقديم العون المادي والفني لهذه الدول، وذلك بحكم تفوق مصر على هذه الدول اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً، وذلك لما تعانيه هذه الدول من تخلف وفقر شديد، وتدني مستوى المعيشة، وبناء على ما سبق، فأن التوجه نحو إقامة المشاريع التنموية الجماعية، والتي تهدف إلى تحقيق الكسب المتبادل لجميع دول الحوض، من شأنه أن يزيد من فرص التعاون المائي في المستقبل، الأمر الذي يمهد الطريق لفرص التعاون في مختلف المجالات، والتي من ضمنها التعاون المائي.

٢- إعادة تفعيل مبادرة حوض النيل (NBI).

توصف مبادرة حوض النيل والتي تم تشدينها عام ١٩٩٩، بأنها الاطار التعاوني الحاكم للنظام الإقليمي لإقليم حوض النيل حاليا، إذ تقوم هذه المبادرة وفق منهج التنمية العادلة والمتواصلة للموارد المائية لنهر النيل، وذلك بهدف تحقيق الفائدة المشتركة والمتبادلة لجميع دول إقليم حوض النيل، ومن الجدير بالذكر، أن مبادرة حوض النيل قد أعطت القدر الكبير من الاهتمام بالمشاريع والبرامج والآليات الخاصة ببناء الثقة المتبادلة بين مصر ودول الحوض، إضافة إلى مساهمة المبادرة في إيجاد أطر مؤسسية للتعاون المشترك[٢]،

[١] بوزاري خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٤- ٧٩..

[٢] خيري العشماوي وليلى الشريف، مصادر المياه في مصر وسبل تنميتها، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

إذ تمتاز هذه الأطر بالطابع المؤسساتي، كما أفرزت المبادرة عدد من الهياكل والأطر غير المسبوقة من حيث صيغ التعاون، ومن أبرز هذه الأطر المؤسسية[١]:

أ- مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل.

ب- اللجنة الاستشارية الفنية لدول حوض النيل.

ج- الاتحاد المالي الدولي للتعاون في حوض النيل.

وبناء على ما سبق، أن مسالة تعدد وتعقد الأطر المؤسسية من شأنه أن يقوم بتقوية الطابع المؤسساتي للمبادرة، الأمر الذي يقود نحو تزايد معدلات التفاعل التعاوني في النظام الإقليمي لدول إقليم حوض النيل.

٣- تفعيل دبلوماسية المياه بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

تعبر دبلوماسية المياه عن مجموعة من الأنشطة والفعاليات التفاوضية التي تستهدف قضية مائية معينة، إذ يتم تحشيد الكوادر والجهود البشرية، والإمكانيات المادية والرمزية وخلال فترة زمنية محددة، وذلك بهدف تحقيق أهداف على الصعيد المائي الدولي، إضافة إلى أن يكون هناك خطة استراتيجية مائية، هذه الخطة تسعى من خلالها الأجهزة الدبلوماسية إلى تحقيق أهدافها، ويتم ذلك من خلال تحركاتها ونشاطاتها الخارجية.

ومن الطبيعي أن تتبنى مصر دبلوماسية المياه أو ما يطلق عليها بـ(دبلوماسية النيل)، وذلك كون نهر النيل يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر، لذا فإن أي نقص في كميات المياه الوارد لمصر من مياه النيل سوف تؤثر بشكل سلبي على مختلف القطاعات (المنزلية، الزراعية، الصناعية، السياحية)، كما أن المجال الأكثر أهمية بالنسبة لسياسة مصر الخارجية المائية في المرحلتين الراهنة والمقبلة، سوف تتمثل بعلاقات مصر بدول حوض النيل، فنهر النيل كان ولايزال أساس الحياة في مصر، والتي كانت ولا تزال هبة النيل [٢].

كما أن دبلوماسية المياه المصرية، تفرضها معطيات الوضع الجيوبوليتيكي لمصر، وذلك كون الدائرة النيلية لمصر تتكون جغرافيا بما يمكن أن يطلق عليه (النظام الإقليمي لحوض النيل)، إذ يتم من خلال هذا النظام إدارة العلاقات الهيدروبولتيكية في حوض النيل، وذلك من أجل الحفاظ على المصالح المائية لمصر مع دول الحوض، ويتم ذلك وفق إطار من التعاون، ومنهج للتنمية المتواصلة والعادلة للموارد المائية لنهر النيل، الأمر الذي يحقق الفائدة المشتركة والمتبادلة بين مصر ودول حوض النيل، إضافة إلى ذلك من الواجب التأكيد على أن إدارة التعاون المائي، لا تقل أهميتها عن إدارة الصراع المائي[٣]، وعليه أصبح واجب على مصر أن تتسلح بكل مقومات القوة الناعمة لديها، كما أن الأوان بأن يتصدر ملف التعاون المائي الكفاءات، ومن مختلف التخصصات، إذ يمثل هذا الأمر الرهان الحقيقي لمواجهة التطورات الراهنة في إقليم

---

[١] مادي إبراهيم كانتي، مبادرة حوض النيل (الإيجابيات والسلبيات) في ثورة ٢٥يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٤٧- ٤٩.

[٢] مبادى فتحت أبواب الأمل في مياه النيل، العدد٨٧٣١، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٥.

[٣] محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل: قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٥٢- ٥٣.

حوض النيل، وفي نفس الوقت الحافظ على أمن مصر المائي، كما أن ذلك لا يتم إلا من خلال سياسية أفريقية مساندة، التي تمثل حافزاً لتنمية العلاقات التعاونية بين مصر ودول حوض النيل.

٤- تفعيل الدبلوماسية الشعبية بين مصر ودول إقليم حوض النيل.

تمثل الدبلوماسية الشعبية الأنشطة التي تبذلها الدولة من خلال شعبها، وذلك لكسب الراي العام حول قضية، ولا تكون هذه الأنشطة من خلال الجهات الرسمية التابعة للدولة مثل(السفارات، البعثات الرسمية، الأعلام الرسمي)، وإنما تكون من خلال علاقات الدولة واتصالاتها وإمكانياتها والممثلة بـ(النقابات العالمية، الاتحادات الطلاب، منظمات الشباب والمرأة، الفنون الشعبية، الفرق الرياضية، الأحزاب، وغيرها من المنظمات الأهلية غير حكومية)، ويتم تفعيل هذه الأنشطة من خلال آليات التواصل الإنساني المختلفة، وهذه الآليات تتطور بتطور آليات وأدوات الأعلام والاتصال في العصر الحديث، والتي تعرف ب(ثورة الإنفوميديا[*]).

كما يمكن تفعيل الدبلوماسية الشعبية بين مصر ودول إقليم حوض النيل وذلك من خلال عدد من الآليات والتي تتمثل بالآتي:

أ- زيادة اللقاءات بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني من (قادة وأعضاء النقابات، المنظمات غير حكومية، قيادة الأحزاب وكوادرها) لمصر ودول الحوض.

ب- زيادة عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وتبادل الوفود العلمية وفي مختلف الاختصاصات بين مصر ودول الحوض.

ج- زيادة إقامة ورشات العمل، والدورات التدريبية بين مصر ودول الحوض.

د- زيادة البعثات الدراسية الجامعية بين مصر ودول الحوض.

إذ تعمل الآليات أعلاه على خلق حوار مستمر وموسع بين مصر ودول الحوض، وحول مختلف القضايا ذات الأهمية لشعوب تلك المنطقة، والتي تأتي في مقدمتها قضية مياه النيل، إذ بالإمكان أن تكون هذه الآليات الحجر الأساس في نمط التعاون المستقبلي بين مصر ودول إقليم حوض النيل، فيما يتعلق بقضية مياه النيل. ويميل مشهد التعاون إلى افتراض أن مسار العلاقات بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل سوف يتخذ طابعاً تعاونياً، وذلك من خلال الاتي:

- تجاوز الخلافات والنزاعات الشكلية والحالية، وبالشكل الذي يضمن الحفاظ على الأمن المائي المصري، وتلبية متطلبات التنمية في باقي دول إقليم حوض النيل، ويتم ذلك من خلال تأسيس آلية للتفاوض، يمكن من خلالها استمرار البناء على ما تم تحقيقه سابقاً.

---

[*] ثورة الإنفوميديا: وهي الثورة التقنية التي تعتبر الأعلى في سلم التطور المعلوماتي، إذ جمعت هذه الثورة ما بين المعلومات التواصلية، وتقنية الوسائط المتعددة، والتي انعكست آثارها وبشكل مباشر على بنية الصحافة الإلكترونية الحديثة وهي مصطلح لاتيني يتألف من شطرين، الأول (info) وهي مختصر لمصطلح(information) التي تعني المعلومات، أما الشطر الثاني(media)، والتي تعني وسائط إعلامية، التي تحمل المعلومات عبر الشاشات الإلكترونية، وكلا الشطرين يطلق عليهما(الوسائط المعلوماتية)، للمزيد ينظر: هدى فاضل، الانفوميديا الاتصالية وانعكاساتها على تصاميم وإخراج الصحف الإلكترونية، حلقة نقاشية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع كلية الأعلام، جامعة بغداد ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://comc.uobaghdad.edu.iq . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢.

– العمل على مبدأ المنفعة للجميع، وتجنب الضرر، وتغليب المصلحة الجماعية على المصالح الفردية والتنافس والصراع، لاسيما مع وجود إمكانية إقامة مشاريع تنموية، لربط الدول بمصالح مشتركة مثلاً (خطوط نقل الطاقة الكهربائية، المشاريع المائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية).

– العمل على تعظيم استغلال ما هو متاح من الموارد المائية في منطقة الهضبة الأثيوبية.

وإضافة إلى ما سبق، يوجد عدد من المحفزات العامة التي تدفع بتجاه تحقيق التعاون بين مختلف الدول المتشاطئة للأنهار الدولية، وهذه المحفزات تتمثل بالآتي:

– أن الأنهار بطبيعتها لا تعترف بأي حدود، فهي دائما ما تدفع بتجاه التفكير الإقليمي، وبسبب ما يعيشه العالم حالياً من حالة تقشف مالي، أصبحت تكلفة التعاون حول الأنهار أقل من تكلفة التنازع عليها، إذ إن الكثير من الدول لديها عجز في إنفاقها العسكري.

– بروز مسار جديد يتضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد المائية واستخدامها، إضافة إلى تزايد نمو الوعي لدى الشعوب الخاصة بأهمية التعاون المائي.

– تنامي دور المناحين سواء كانوا دولا أو منظمات دولية أو إقليمية الخاص بتحقيق التعاون بين الدول من خلال المشاريع المشتركة.

– إضافة إلى ما سبق، بالإمكان عرض بعض المتغيرات المؤيدة لمشهد التعاون بين مصر ودول إقليم حوض النيل، والتي تتمثل بالآتي [١]:

١– أن تغيير مصر لقيادة السياسية خلال الفترة الأخيرة كان له الدور الكبير في الاحتكام إلى العقل، وتجنب النزاعات والصدامات بين الدولتين، حتى لا يؤدي ذلك إلى عملية من الفوضى، وعدم الاستقرار الداخلي في إقليم حوض النيل.

٢– أن الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، قد استطاع من التوصل إلى اتفاق يرضي قدر الإمكان كلاً من مصر وأثيوبيا، والوصول إلى حلول مشتركة قدر الإمكان، وذلك من خلال اتفاقية (إعلان المبادئ)، والتي تم توقيعها من قبل مصر وأثيوبيا والسودان عام ٢٠١٥، وقد تضمن هذا الاتفاق بالدرجة الأولى، هو أن عملية ملء وتشغيل (سد النهضة)، سيكون على وفق قواعد ثابتة، إضافة إلى أن إدارته ستكون مشتركة بين الدول الثلاث أعلاه.

٣– وخلال لقاء الرئيس المصري(السيسي) لرجال الأعمال المصريين والأثيوبيين في أثيوبيا، دعا(السيسي) إلى تجاوز الخلافات، وفتح صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا قائمة على التفاهم والتعاون، إضافة إلى فتح مجال أكبر للعلاقات التجارية والاقتصادية، وفتح مجال للاستثمارات بين البلدين، وعدم اختزال العلاقات بين مصر وأثيوبيا على ملف مياه نهر النيل أو (سد النهضة) [٢].

---

[١] دعاء داود، أزمة سد النهضة الأثيوبي: ردود الأفعال المصرية السودانية الأثيوبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٦- ١٧٩.

[٢] أسامة الرشيدي، الأعلام المصري وصناعة الأزمات: سد النهضة نموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٤٥.

كما أن هناك مؤشرات عدة تؤيد مشهد التعاون بين مصر ودول إقليم حوض النيل، وهذه المؤشرات تتمثل بالآتي[١]:

١- تتمتع أغلب دول إقليم حوض النيل بالأمطار الغزيرة، الأمر الذي يضعف من اهتمامات تلك الدول بمياه نهر النيل ومواره.

٢- اشتراك دول إقليم حوض النيل في منظمة (الاندجو)، باستثناء أثيوبيا وكينيا، اللتان تشتركان بصفة مراقب في المنظمة.

٣- اشتراك جميع دول إقليم حوض النيل في منظمة الوحدة الأفريقية.

٤- المشاريع الثنائية بين دول الحوض.

٥- حاجة دول الحوض لمصر، وذلك بما تقدمه مصر من مساندة سياسية واقتصادية لتلك الدول.

٦- تتمتع مصر بعلاقات جيدة مع المنظمات الدولية، وهذه العلاقات تستطيع مصر من خلالها أن توثر على دول إقليم حوض النيل بخصوص قضية مياه نهر النيل.

- ومن جهة أخرى، فأنه لا يجب تهويل تأثير المشاريع المائية الأثيوبية على تدفق مياه نهر النيل على كلاً من مصر والسودان، وذلك لعدة اعتبارات منها[٢]:

١- أن الهضبة الأثيوبية تتمتع بغزارة أمطارها، وهذه الغزارة في الأمطار تؤدي إلى تدفق كبير للمياه، وعلى شكل شلالات، تجعل من المستحيل على أثيوبيا في منع تدفق مياه نهر النيل إلى مصر والسودان.

٢- أن قيام أثيوبيا بتنفيذ عدد من المشاريع المائية داخل أراضيها، لا يؤدي بالحقيقة إلى استهلاك كميات محدودة من مياه نهر النيل، إذ بإمكان مصر تلافي آثار هذه المشاريع من خلال:

أ- ترشيد استهلاك المياه في مختلف الأغراض.

ب- تنفيذ المشاريع المائية الخاصة باستعادة المياه الضائعة في نهر النيل.

وبشكل عام فأن تحقيق التعاون بين دول إقليم حوض النيل يعتمد على عدد من العوامل، وهذه العوامل تتمثل بالآتي [٣]:

١- تجاوز الوضع المائي الحالي، وتجاوز لعبة المحصلة الصفرية الخاصة ببعض ملفات المثيرة للجدل في اتفاقية (عنتيبي)، إضافة إلى الخروج من لعبة المحصلة الصفرية في مفاوضات (سد النهضة الأثيوبي).

٢- تحقيق الرؤية المتكاملة والمتعددة الأبعاد للتعاون والتكامل بين دول إقليم حوض النيل، وذلك لتحقيق الاستفادة من مياه نهر النيل، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على آفاق التعاون، وتحقيق تقاسم للمنافع، إضافة إلى ذلك توسيع تطاق التعاون، ليشمل مختلف قطاعات التنمية، وفي جميع المجالات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الأمنية، الثقافية)، والّا يقتصر التعاون على قطاع المياه، إذ إن الهدف من ذلك هو تحقيق طموح وتطلع كافة شعوب إقليم حوض النيل، في التنمية والاستقرار والتطور.

---

[١] رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤

[٢] المصدر نفسه، ص ٨٦.

[٣] دعاء داود، أزمة سد النهضة الأثيوبي: ردود الأفعال المصرية السودانية الأثيوبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٤-١٨٥..

٣- العمل نحو مشاريع الربط البيني بين دول إقليم حوض النيل، الأمر الذي سيكون بمثابة أكثر آلية فعالة لتحقيق التكامل من جهة، وتخفيف الاتجاه المحموم لبعض دول الحوض بخصوص المشايع المائية من جهة أخرى، إضافة إلى أن مشاريع الربط الكهربائي، ستكون بمثابة قاطرة للعمل المتكامل بين ودول وشعوب حوض النيل.

وعليه يمكن القول، إن منهج التعاون الذي انتهجته مصر، يمثل الركيزة أو المنطلق الدائم إزاء دول إقليم حوض النيل، وهو ما عبر عنه من خلال العديد من المبادرات الجماعية التي تبنتها مصر، وعلى حقب زمنية مختلفة والتي تمثلت بالآتي [١]:

أ- حقبة ستينيات القرن (٢٠)، مشروع الدراسات الهيدروميت.

ب- حقبة ثمانينيات القرن (٢٠)، تجمع الإندوجو.

جـ- تسعينيات القرن (٢٠)، تجمع التيكونيل ومبادرة دول حوض النيل.

إضافة إلى الأشكال المتعددة للمساعدات المصرية في مختلف المجالات، حتى مع توقيع دول حوض النيل وبشكل منفرد على اتفاقية (عنتيبي) عام ٢٠١٠، والتي تحولت فيما بعد إلى واقع حال المتمثل بمشروع (سد النهضة الإثيوبي)، والذي مثل مرحلة جديدة لشكل وطبيعة التفاعلات بين دول إقليم حوض النيل، وبالرغم ما أبدته مصر من رفض لهذه الاتفاقية ومشروع السد، إلا أن الحوار المصري ظل مستمر على بعض النقاط الخلافية في تلك الاتفاقية، والتوصل إلى صيغة قانونية ملازمة تنظم آليات ملء وتشغيل (سد النهضة)، وذلك لأن مشروع السد يمثل النموذج المستقبلي الحاكم لعلاقة مصر سواء بأثيوبيا أو باقي دول إقليم حوض النيل.

المطلب الثالث: مشهد استمرار الوضع الراهن.

تشهد السياسة الخارجية تغيرات في مواقفها تجاه القضايا المصرية، وما تسببه هذه القضايا من ضغط عليها، وفي حالة مصر فإن سياسته الخارجية تجاه دول حوض النيل تخضع لقضية ذات طابع حساس، ويمس أمن الدولة، وهو قضية مياه النيل، فقضية المياه تعتبر من القضايا المشتركة بين مصر ودول الحوض، إذ تحمل بين طياتها عدداً من الجوانب الخفية، وهذه الجوانب يهدف من ورائها كل الأطراف إلى خدمة مصالحها الخاص، على حساب مصالح الدول الأخرى، وبناءً على الإطار الديناميكي لتفاعل المياه إقليمياً ودولياً، ومن حيث وجود الركائز المختلفة، كالقوة (العسكرية، الاقتصادية، القانونية، الأيديولوجية، الجيوبوليتيكية)، والمكانة الإقليمية والدولية، لكل من مصر ودول الحوض، إذ تركز كل الأطراف وعبر مختلف الاستراتيجيات والتكتيكات وآليات، منها القسري والنفعي، القانوني والأيديولوجي، وذلك لتحقيق الهيمنة، أو تحديها بناءً على إطار ديناميكي وتفاعلي[٢].

فالسياسة الخارجية المائية المصرية قد واجهت منذ عقدين وما تزال، أزمة حقيقة في إقليم حوض النيل، فمصر ترى أن مصالحها وحقوقها في مياه نهر النيل، هي مصالح وحقوق وجودية للشعب المصري،

[١] محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل: قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٢] خيري عمر، أهداف على طول المدى الاستراتيجية السياسية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٠١.

وهذه المصالح والحقوق تتمثل في حصة مصر المائية في مياه نهر النيل، والمقننة وفق الاتفاقيات الدولية، فمصر تعتبر مياه نهر النيل هو الأساس في بقاء الشعب المصري، كما أن الدولة المصرية قد ارتبطت وعلى مر التاريخ بنهر النيل.

وقد اتسمت جولات المفاوضات الخاصة بمشروع (سد النهضة الأثيوبي) بالمرونة من قبل الجانب المصري طيلة السنوات الماضية، بالرغم مما واجهت مصر من تعنت شديد من قبل أثيوبيا، إذ تعتمد أثيوبيا على استراتيجية إطالة أمد المفاوضات بخصوص مشروع السد، وذلك من أجل استنزاف الوقت ووضع العراقيل الفنية وإخفاء البيانات والمعلومات الخاص بالمشروع، كما تعمل على إظهار نفسها أمام المجتمع الإقليمي والدولي كطرف متعاون، وذلك من أجل استدراج مصر إلى الاستمرار بالمفاوضات إلى أطول فترة ممكنة، حتى تتمكن من إنجاز الجزء الأكبر من المشروع، وتحويله إلى أمر واقع[١]، ورغم ذلك كله، فأن مصر كانت حريصة على استمرار المفاوضات، ولم تكن تعلن عن فشل المفاوضات، وذلك حرصاً منها على إثبات حسن النية في التعاون مع أثيوبيا، كما يتضح التعنت وسوء النية لدى أثيوبيا منذ اللحظة الأولى لبناء السد، حيث استغلت أثيوبيا حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مصر خلال ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، إضافة إلى المغالاة في المواصفات الفنية لمشروع السد، وذلك من حيث حجم السد وارتفاعه، إذ إن حجم السد غير ملائم للظروف الجيولوجية التي تتسم بها المنطقة المشيدة عليها المشروع[٢].

كما نجحت أثيوبيا في تشتيت المفاوض المصري، في عدم تطرقه إلى القضية الأساسية والمتمثلة بخرق أثيوبيا شرط الإخطار المسبق، إذ يمثل هذا الشرط أحد مبادئ القانون الدولي المتعلقة بحسن الجوار، وعدم التسبب في الضرر، ومن ثم وقوع أثيوبيا تحت طائلة المسؤولية الدولية، وتسعى أثيوبيا لتكريس سياسة الأمر الواقع في النظام الإقليمي لمنطقة حوض النيل، وذلك من أجل تأكيد سيادتها، وأنها صاحبة اليد الطويلة في منطقة الحوض، إذ تجلت سياسة فرض الأمر الواقع من خلال أولا: توقيع اتفاقية (عنتيبي)، ثانيا: إنشاء (سد النهضة)، و بهذه السياسة تنصلت أثيوبيا من الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة في مياه نهر النيل لمصر والسودان، كما رفضت مسألة الإخطار المسبق، كما دفعت بدول منبع نهر النيل إلى تبني موقفها بالكامل[٣].

ويذهب عدد من الباحثين والمحللين، إلى أن مستقبل التنافس بين مصر ودول إقليم حوض النيل حول مياه نهر النيل سيكون وفق مشهد استمرار الوضع الراهن، ولسنوات طويلة، ويرجع ذلك إلى أن مشهد التعاون مستبعد، وذلك لعدم توفر شروطه، أما المشهد الصراعي، وما يترتب عليه من احتمالات اللجوء لاستخدام القوة العسكرية مستبعد، وذلك لإدراك مختلف الأطراف للعواقب الخطيرة التي ستحدث في حال اللجوء إلى القوة العسكرية.

---

[١] مادي إبراهيم كانتي، مبادرة حوض النيل (الإيجابيات والسلبيات) في ثورة ٢٥يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٧- ٧٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨٧.

[٣] أيمن شبانة، أثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، العدد ٢٠١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ١٠٦ – ١٠٧.

وهذا المشهد يفترض بقاء الأوضاع التي تنبثق عنها طبيعة العلاقات بين مصر ودول إقليم حوض النيل، إضافة إلى عدم حدوث تغيرات أو تطورات التي من شانها تغير مسار تلك العلاقات، سواء كان ذلك التغير ذات طابع تعاون أو صراع، وبالشكل الذي يحفظ صيغ و أبعاد تلك العلاقات، كما يمكن لمصر أن تقلل من الآثار السلبية الخاصة بمشروع (سد النهضة الأثيوبي)، وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع دول الحوض، وهو الأمر الذي أصبح جلياً بعد قيام السودان بأنشاء (سد مروي)، إضافة إلى البحث عن استثمارات محلية، ولكن برؤوس أموال وطنية، كما أن المحفز لمشهد استمرار الوضع الرهن يتمثل بالآتي:

١- استمرار رفض الاتفاقيات التاريخية، المنظمة لتقسيم مياه نهر النيل من قبل دول منبع نهر النيل.

٢- استمرار غياب أي إرادة حقيقية، تهدف إلى إيجاد أطر ذات طابع تعاوني من قبل كافة دول إقليم حوض النيل.

٣- استمرار التخوفات المصرية من المشاريع الأثيوبية، إذ إن هذه التخوفات لا تقود نحو تصعيد الصراع بين مصر ودول الحوض، وإنما سيقود إلى التسليم بالأمر الواقع، مع بعض التحركات السياسية والدبلوماسية، وذلك (كاتفاقية الخرطوم) عام ٢٠١٥.

٤- كما أن السودان سيبقى على موقفه المؤيد لمشروع (سد النهضة الأثيوبي)، وذلك لما تتوقعه القيادة السودانية من فوائد سوف تعود عليها من هذا السد.

وعليه يمكن القول، أن ترجيح أحد المشاهد على الآخر هو مرهون بإرادة شعوب دول إقليم حوض النيل جميعاً، وذلك باعتباره نظامًا إقليميًا مائيًا فرعيًا من إقليم منطقة الشرق الأوسط، وكذلك هو مرهون برشد الاختيار والمفاضلة بين مشهد الصراع أو مشهد التعاون أو استمرار الوضع الراهن في منطقة واعدة مائياً، وإن انحازت نحو بديل التعاون في إدارة وتنظيم الموارد المائية، إلا أن ما يميز طبيعة التوجهات السياسة الخارجية المائية المصرية خلال المرحلة الراهنة هو ميلها إلى اتباع نمط التهدئة، والتي تصل في الكثير من المواقف الخارجية إلى درجة الاستسلام.

ويرجّح الباحث مشهد استمرار الوضع الراهن، ويمكن إرجاع أسباب استمرار هذا المشهد، إلى استمرار كل من مصر وباقي دول الحوض في سياساتهم ومواقفهم، إضافة إلى أن السياسة الخارجية المائية المصرية لا يتوقع لها أن تتغير كثيراً، فمصر سوف لن تقبل التفريط بحصتها من مياه نهر النيل، وهذه الحصة تم تحديدها على وفق اتفاقية عام ١٩٥٩، إضافة إلى أن كثيرًا من الخبراء والمحللين المصرين، يرون بإن مصر سوف تواجه المشاريع الأثيوبية، من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وذلك من أجل تعريف الجميع من دول ومنظمات دولية، بحجم الأضرار والآثار السلبية من جراء المشاريع الأثيوبية، ولاسيما مشروع (سد النهضة الأثيوبي).

الخاتمة

الخَاتِمة

إن ما طُرِحَ في فصول الدراسة، فأن المتغير المائي يمثل أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية المائية المصرية، وعبر مختلف العصور والأزمان، ويستمد هذا المتغير أهميته من الدور المركزي لمياه نهر النيل في سياسة مصر الخارجية، وكذلك من أهمية المياه على مستوى سياسة مصر الداخلية، وهذه الأهمية تفسر لنا التنوع في أساليب السياسة المصرية في تحقيقه، إذ تراوحت بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ، كما كان الحال في عهد محمد علي وبعض خلفائه، أما في ظل حكومات ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إلى انتهاج سياسة التعاون ومبدأ حسن الجوار، مع استبعاد أسلوب الحسم والمواجهة، إلا إذا كان هناك ما يبرره.

وبالرغم ممّا شهدته مصر من تغيير في الأنظمة السياسية، وما لهذا التغير من تأثير ودور مهيمن في عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، إلا أن ملامح الاستمرارية قد غلبت على مظاهر التغير، ومن ثم غياب تأثيرات العوامل الأيديولوجية على السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه ملف مياه النيل.

واستمرار سيطرة العوامل الداخلية والمرتبطة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، على أداء وفعالية السياسة المصرية تجاه ملف مياه النيل في مراحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومن ثم سيطرة العوامل بصورة أكبر في فترة التي تلت الثورة، وحتى آذار ٢٠١٥، وإن بدأ واضحاً بأن هذه العوامل قد ضاعفت من التأثيرات السلبية على السياسة الخارجية المصرية تجاه ملف مياه النيل، إضافة إلى وجود تحديات داخلية ترتبط بعدم استقرار الأوضاع المصرية(السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، ومن ثم مرحلة توقيع اتفاقية المبادئ الثلاثي في آذار ٢٠١٥، إذ برزت العوامل الداخلية مرة أخرى، والمرتبطة بعملية صنع السياسة المصرية وبيئتها الداخلية، وخلال تلك الفترة أصبح لمصر رئيسٌ قوي، وغابت حالة الانقسامات الحادة التي ميزت السنوات الأولى للثورة، وضعف المعرضة السياسة، الأمر الذي جعل من أداء السياسة المصرية في ملف مياه النيل، مرتبطاً بكفاءة منظومة السياسة الخارجية المصرية من حيث (التوجهات، الأهداف، الأدوات، الآليات).

ومن زاوية أخرى، فأن أزمة نهر النيل هي أزمة متعددة الجوانب والأبعاد، ومن الصعب البحث فيها في آن واحد، وذلك لتعدد المتغيرات، واستحالة فصلها عن بعضها البعض، ودراسة كل بعد على حدة، وإن حدث ذلك فهو دليل على التحليل الاستقرائي الذي يحاول من خلاله الباحث استقراء وفهم واقع منطقة حوض النيل، ولا يتم هذا إلا في إطار معرفة ودراسة مدى تأثير وفاعلية كل بعد على الأزمة، وبناء على ما سبق، يجب عند تناول الأزمة وتحليلها، أن يؤخذ في الحُسبان الآتي: (الظروف المحيطة، قدرة الفاعلين على ممارسة الفعل، مصلحة الأطراف الداخلية والخارجية في الأزمة)، وهذا الأمر يجعل من البحث في أزمة مياه نهر النيل من الأمور التي لا يستهان بها، وذلك نظراً لكونها تتعلق بحياة دولة وأمنها القومي، وهي مصر، وعدم قدرة دول منبع نهر النيل على استغلال موارده المائية والاستفادة منها، وبالكيفية التي ترغب بها تلك الدول، إضافة إلى ما يحكم هذه الأزمة من اتفاقيات دولية، تنظر إليها كل دولة من دول إقليم حوض النيل حسب مصالحها

القومية العليا، ومن خلال ما تم تناوله في فصول الدراسة، توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي أبرزها:-

الاستنتاجات: -

١- لعبت الجغرافية السياسة لدول إقليم حوض النيل دوراً كبيراً في تشكيل شخصية تلك الدول، وفي كيفية تعاطيها مع ملف مياه نهر النيل.

٢- يُعدّ الأمن المائي أهم مرتكزات الأمن القومي للدول، كما يعد مفهوماً نسبياً، إذ يتسم بعدم الثبات، ويرتبط ارتباط وثيق بالأمن الغذائي.

٣- أن مسالة البحث في المتغير المائي في السياسة الخارجية المصرية قد أثار إشكالية، في طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية والموارد التنموية، الأمر الذي أثر على السلوك الخارجي في السياسة المصرية، أي الفجوة بين الموارد والقدرات المتاحة، وأثر ذلك على السياسة الخارجية المصرية، وذلك بوصفها أحد الأبعاد النظرية في تفسير سلوك السياسة الخارجية، وما قد يثار من أبعاد من حيث مفهوم القوة والمصلحة القومية للدولة.

٤- تدخل منطقة إقليم حوض النيل ضمن أهم دوائر الأمن القومي المصري، إذ يُعدّ عدم استقرار الأمن في هذه الدول، هو تهديد للأمن القومي المصري، وتهديداً للمصالح المصرية في دول الحوض، إذ ترتبط المصالح الحيوية لمصر وأمنها القومي ارتباطاً وثيقاً بمنطقة حوض النيل، وتأتي في مقدمة هذه المصالح الحيوية، هو تأمين استمرار تدفق حصة مصر من مياه نهر النيل، والتي تقدر بحوالي (٥،٥٥) مليار م^{٣} سنوياً، عند مدينة أسوان المصرية.

٥- إنّ السياسة الخارجية المائية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل ترتكز على مجموعة من المبادئ الرئيسية المحددة لسلوك مصر تجاه تلك الدول، وعلى الرغم من تعدّد مصادر التهديد والأخطار التي تحيط بمصالح الاستراتيجية المصرية، وفي مقدمة تلك المصالح، ملف مياه نهر النيل، وهذ المبادئ تتمثل بالآتي:

أ. مبدأ الحرص على سياسة ضبط النفس.

ب. مبدأ الاستناد على منهج تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية.

٦- مبدأ التأكيد على تعزيز فرص التعاون الإقليمي.

٧- إنّ قضية مياه نهر النيل تأتي على قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول إقليم حوض النيل، وتعد أيضا المحرك الرئيس للسياسة الخارجية المصرية تجاه تلك الدول.

٨- إنّ جغرافية نهر النيل قد فرضت على مصر حدوداً وقيوداً على نطاق التحرك المصري تجاه دول إقليم حوض النيل، وذلك نتيجة عاملين أساسيين هما:

أولى: أن نهر النيل يجمع عشرة دول مختلفة في أفريقيا، إضافة إلى مصر، الأمر أوجد مجموعة من العلاقات المعقدة والمتشابكة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، بين تلك الدول.

ثانياً: الاختلافات الشاسعة في طبوغرافية النيل وهيدرولوجية، الأمر الذي يجعل من نهر النيل من الداخل أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة، وبالتالي فأن عوائق الاتصال أكبر وأكثر خطرا من روابط الاتصال.

٩- إنّ النظام السياسي في مصر ينطوي على عدد من السمات التي ساهمت في بلورة مركزية عملية صنع القرار الخارجي المصري، إلا أنه لا يمكن استثناء ملف مياه النيل من هذه التوجه العام في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المائية المصرية، وهو الأمر الذي توضحه عملية تشكيل، وآليات التعامل، والتي يترجمها مستويان من اللجان المعنية بملف المياه، وهما: (اللجنة العليا للمياه واللجنة الفنية والقانونية المشتركة لمياه النيل)، إلا أنه يبقى دور رئيس الجمهورية المحدد الرئيسي للسياسة المصرية، والذي يبرز من خلال دور اللجان العليا.

١٠- رغم التباعد الجغرافي بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل، والتي تشارك مصر بمياه نهر النيل، إلّا أن هذه الدول تعدّ المجال الحيوي الأعمق استراتيجياً لمصر، وذلك لكون بعض هذه الدول تمثل المنبع الرئيس لمياه نهر النيل، وبما أن مياه نهر النيل تشكل المصدر الرئيس للمياه العذبة بالنسبة لمصر، مع عدم وجود مصادر مياه عذبة أخرى في مصر، وبذلك فأن مسألة تأمين استمرار تدفق مياه نهر النيل من تلك الدول إلى مصر تدخل ضمن قضايا الأمن القومي المصري.

١١- بالرغم من وجود عدد من الاتفاقيات القانونية، التي تنظم مسألة توزيع إيرادات نهر لنيل، بين مصر وباقي دول الحوض، إلا أن مسألة الحفاظ على الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في مياه نهر النيل، هي مسألة تستند وبشكل كبير على الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وهو ما بدأ واضحاً في آليات التعامل المصري تجاه بعض التهديدات واعتراضات من قبل بعض دول تلك المنطقة، إضافة إلى ما أفرزته الأوضاع الإقليمية والدولية، لذا فأن مسألة تأييد الحقوق القانونية لمصر في مسألة مياه النيل غير كافية في الحفاظ على تلك الحقوق.

١٢- إنّ الطبيعة الحاكمة لأزمة مياه النيل بين مصر وباقي دول إقليم حوض النيل هي ذات أبعاد سياسية واستراتيجية، وليست تنموية أو فنية، كما تسعى بعض الدول للترويج لها، لذا فإن معالجة هذه الأزمة يجب أن تكون سياسية واستراتيجية.

١٣- مثّل ملف مياه نهر النيل مرآة عاكسة لطبيعة العلاقات بين دول إقليم حوض النيل، ومؤشراً على حدود التعاون والتوافق من جهة، وحدود التنافس والتباين والصراع من جهة أخرى، ومثّل في كثير من الأوقات مساحة ومادة للصراع الداخلي بين دول الحوض.

١٤- إنّ طبيعة العلاقة بين مصر ودول إقليم حوض النيل هي علاقة طردية، وتتأثر سلبياً وإيجابياً، إذ يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطا وثيقاً بأمن دول الحوض، كما أن التعاون والتنسيق بين دول الحوض سينعكس بصورة إيجابية على المنطقة بشكل عام، وعلى الأمن القومي المصري بشكل خاص، والعكس صحيح، إذ يؤدي الصراع أو النزاع بين المنطقة إلى تدهور الأمن، وانعدام الاستقرار الإقليمي لدول إقليم حوض النيل كافة.

١٥- تسعى أثيوبيا إلى أحداث تغيير في ميزان القوة المائية في منطقة حوض النيل، والتحول إلى قوة إقليمية، على حساب المكانة الإقليمية لمصر، وكان سبيلها إلى ذلك هو مشروع (سد النهضة)، إضافة إلى حماية مصالح القوى الإقليمية والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، دول الخليج العربي).

١٦- إن قواعد القانون الدولي جاءت صريحة للغاية في بيان الحقوق والالتزامات الدول الأعضاء في الحوض الدولي، إذ توجد مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، وبالشكل الذي يحقق العدالة بين هذه الدول، وهذه المعاير هي (عدد السكان، درجة اعتماد الدولة على مياه النهر في اقتصادها وحياة شعبها، المساحة والمسافة التي يقطعها النهر داخل حدود الدولة).

١٧- إن المتغيرات الإقليمية والدولية في إقليم حوض النيل، دائما ما تمثل قوة دافعة نحو الصراع بين دول تلك المنطقة، وذلك بسبب تزايد قابلية النظام الإقليمي لدول الحوض للاختراق الخارجي، إذ تزامن هذا الاختراق مع تزايد التغلغل لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في إقليم حوض النيل.

١٨- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع الكيان الإسرائيلي بممارسة التأثيرات من أجل توجيه مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي في مسألة قبول أو رفض المشاريع المائية التي تقدمها دول إقليم حوض النيل، وذلك من أجل ممارسة الضغوطات على بعض الدول، وبالذات مصر والسودان.

١٩- نجحت الدبلوماسية المصرية ومنذ تسعينيات القرن العشرين، بالتصدي للمفاهيم التي أطلقها وروج لها البنك الدولي كـ(خصخصة المياه، تسعير المياه، بورصات المياه، أسواق المياه)، إذ إن مصر أكدت في وفي جميع الملتقيات الدولية، التي أثيرت فيها تلك المفاهيم، بأن إدارة ملف المياه سيبقى مركزياً، وذلك لأهميته الحيوية لكافة مظاهر الحياة، سواء في مصر أو غيرها من بقاع الأرض، إلا أن الخطورة لا تكمن في (خصخصة أو تسعيرة المياه)، وإنما تكمن في ما يسمى (أسواق أو بورصات المياه)، فمن شأن هذه المفاهيم أن تؤدي إلى تدوير قضايا المياه، لتصبح هذه القضايا ذات شأن دولي، ومرهونة بإرادات بعيدة عن إرادات الأطراف المعنية بهذه القضايا.

٢٠- إن تراجع دور مصر في الدائرة النيلية خلال الحقب الماضية لم يكن عن تعمد، وإنما كان نتيجة لتعقد الملف منطقة حوض النيل، وذلك بما تحتويه من نزاعات ممتدة ومتشابكة، والذي زاد من تعقدها هي إفرازات الحرب الباردة، ودخول فاعلين جدد في إقليم حوض النيل.

٢١- تعدّ دول إقليم حوض النيل من أكثر الدول التي تفتقر إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، سواء كان على مستوى الدولة ذاتها، أو في علاقتها مع باقي الدول، وبالتالي فأن ارتباط ملف مياه نهر النيل بهذه المتغيرات قد زاد من صعوبة إيجاد حلٍ لمسألة مياه نهر النيل.

المقترحات

١- ضرورة قيام الدبلوماسية المصرية الرسمية، وعلى رأسها وزير الخارجية المصري بجولة لكافة دول القارة الإفريقية، وذلك من أجل تصحيح المفاهيم حول الأوضاع في مصر، وكذلك بيان الموقف المصري من قضية (سد النهضة الأثيوبي)، إذ يساعد هذا الأمر على تضيق الخناق على أثيوبيا، وبالتالي إلزامها بالتعاون مع مصر بخصوص السد بشفافية ووضوح.

٢- ضرورة التوصل إلى اتفاق بين دول إقليم حوض النيل حول الاتفاقيات الخاصة بمياه نهر النيل، مع أخذ جميع الأطراف الاعتبارات الخاصة بحاجة كل دولة من المياه والتنمية المستقبلية، إضافة إلى تحصين هذه الاتفاقيات من خلال النواحي القانونية.

٣- ضرورة استمرار وزيادة التعاون بين دول إقليم حوض النيل، إذ يشكل هذا التعاون أهمية قصوى، وذلك في ضوء المواقف الإقليمية والدولية، في عالم تتداخل وتتشابك فيه المصالح، ولاسيما في حال النظر إلى الظروف الدولية والإقليمية المعاصرة، إضافة إلى ضرورة التصدي لمختلف العقبات التي تواجه هذا التعاون، ومواجهة التدخلات الخارجية (الإقليمية، الدولية)، إذ تهدف هذه التدخلات إلى تأجيج الصراع بين دول الإقليم.

٤- التخفيف من حدة الصراع الدائر حول مشروع (سد النهضة الأثيوبي)، إضافة إلى غلق الطرق أمام التدخلات الخارجية، وضرورة قيام دول الحوض بتبني المشاريع الإصلاحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٥- العمل على التأثير الخارجي على الجهات المانحة كـ(البنك الدولي)، وذلك بإقناع دول منبع نهر النيل على اللجوء إلى إقامة السدود الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، وتخزين المياه للزراعة، إضافة إلى تجنب مشاكل السدود الكبيرة، سواء من النواحي الجيولوجية والاقتصادية و السياسية.

٦- الحفاظ على آليات التفاوض بين مصر ودول إقليم حوض النيل، رغم تأثر هذه الآليات بتشابك وتداخل العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى المورث التاريخي، وما يحمله من حساسيات وتباينات في الرؤى والسياسات والأهداف المتعلقة بملف التعاون المائي بين دول حوض النيل.

٧- القيام بمسح كافة الموارد المائية، ورصد الحاجات والاستخدامات، وأعداد الخطط والتوقعات المستقبلية لاستغلال المياه في مختلف المجالات (المنزلية، الزراعية، الصناعية)، وذلك في ضوء الإمكانات والموارد المتوفرة، مع ضرورة سن وإصدار التشريعات الأزمة، وذلك لمنع الإهدار والتبذير بصفة عامة.

٨- تقديم تكنولوجيا الطاقة الشمسية، هذه الطاقة يمكن أن تجعل من عملية تحلية المياه منخفضة التكلفة وزهيدة.

٩- ينبغي على مصر مراجعة حجم الاستهلاك السنوي للمياه، من خلال مراجعة الحصص المائية لكافة القطاعات (المنزلية، الزراعية، الصناعية).

١٠- الحفاظ على مخزون السد العالي، وتنظيم السحب منه، والذي يكون وفقاً للاحتياجات الفعلية، دون إسراف وعدم تجاوز الحصة المقررة لمصر في مياه نهر النيل.

١١- السعي المستمر لاستكمال مشروع (قناة جونجلي)، وذلك للحصول على موارد مائية من نهر النيل، إذ تقدر هذه الموارد بحوالي (٤) مليار م^{٣} سنوياً، والتي أفاد منها كل من مصر والسودان.

١٢- ضرورة وجود نشاط دبلوماسي مصري وعلى ثلاثة محاور (أفريقي، عربي، دولي)، وذلك من أجل كسب مصر لتأييد الراي العام العربي والأفريقي والدولي، ومساندة مصر لحقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل.

١٣- ضرورة وجود تنسيق عربي إقليمي مشترك، وذلك لتبني استراتيجيات مائية موحدة على مستوى المنطقة العربية ككل، لاسيما في ظل اشتراك أغلب الدول العربية في مجاري الأنهار ومكامن المياه الجوفية، وذلك بدلاً من استمرار تبني مواقف وردود أفعال فردية تجاه التدخلات والأطماع الخارجية.

١٤- ضرورة إنشاء صندوق عربي يتولى مسؤولية تمويل المشاريع والبحوث العلمية المختلفة في مجالات التنمية المائية.

١٥- العمل على إنشاء منظومة عربية قوية للمياه، ووظيفة هذه المنظمة الآتي:

أ. توفير المعطيات الفنية والقانونية وجميع المعلومات التي تحدد الحقوق العربية في الموارد المائية، تطوير استخدام الموارد المائية.

ب. القيام بالدراسات الاستراتيجية والعلمية والتنسيق بين كافة الدول العربية في المجال المائي، وذلك من أجل أن تتمكن الدول الأعضاء من اكتساب القدرة الذاتية (سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً، غذائياً).

١٦- إقامة مركز عربي للتدريب على التكنولوجيا الحديثة في مجال المياه.

١٧- أعطا الأولوية للبحوث العلمية والخبرات العربية في ميدان الموارد المائية، مع ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه البحوث.

١٨- وتماشياً مع ما تم ذكره، يعاني العراق من مشكلة مائية تتمثل بملفي مياه نهري دجلة والفرات مع كل من تركيا وسوريا، وعدد من الروافد والأنهار المشتركة مع ايران، وهذه المشكلة تتشابه في عدد من جوانبها مع ملف مياه نهر النيل في مصر، أذ يعد العراق دولة مصب، وان ما نسبته ٩٧% من وارداته المائية المسطحة تأتي من خارج الحدود العراقية، لذا يتأثر العراق وبشكل كبير بالسياسات المائية التي تتبعها دول المنبع، وعليه هناك عدد من المقترحات التي أضعها أمام صانع القرار العراقي فيما يخص ملف المياه العذبة في العراق، وهي كالاتي:

أ- ضرورة أن ينحى صانع القرار العراقي منحى برغماتية، وذلك في تعامله مع محيطه الخارجي، ولاسيما دول الجوار المائي للعراق (تركيا، إيران)، إذ أن مصالح الدولة لها الأولوية على الاعتبارات الأخرى، وتأتي في مقدمة هذه المصالح هي ملف المياه العذبة.

ب- ضرورة التوصل إلى اتفاق مائي بين العراق وتركيا وسوريا، مع أخذ جميع الأطراف الاعتبارات الخاصة بحاجة كل دولة من المياه والتنمية المستقبلية، إضافة إلى تحصين هذه الاتفاقيات من خلال النواحي القانونية

ج- ينبغي على العراق مراجعة حجم الاستهلاك السنوي للمياه، من خلال مراجعة الحصص المائية لكافة القطاعات (المنزلية، الزراعية، الصناعية).

د- ضرورة قيام العراق ببناء استراتيجية خارجية رصينة، على أن تعمل هذه استراتيجية على التفاوض مع كل من تركيا وإيران وسوريا، وان تأخذ هذه الاستراتيجية بالحسبان المصالح المشتركة مع هذه الدول، لاسيما (التبادل التجاري، التعاون الاقتصادي، التعاون الأمني)، من حيث زيادة أو انخفاض هذا التعاون، وذلك وفق الإطلاقات المائية من دول الجوار المائي للعراق.

هـ- الاستعانة بسياسة التحالفات، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي ظل التواجد الأمريكي في العراق، إذ بالإمكان الاستفادة من ذلك التواجد واستخدامه كقوة ضاغطة على كل من (تركيا، إيران)، فيما يخص ملف المياه العذبة.

و- البداء بالاعتماد على عملية تحلية المياه المالحة من مياه الخليج العربي، ولاسيما استخدام الطاقة الشمسية في تلك العلمية.

المصادر

المصادر

القران الكريم

١- سورة الطلاق، الآية ٢-٣.

٢- سورة الزخرف، أية ٥١.

٣- سورة الإسراء، الآية ٢٤.

التوراة

١- سفر التكوين، ١٥ – ١٨.

الكتب العربية:

١. احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧.

٢. احمد الرشيدي، مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في احمد يوسف احمد، محرراً، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣. احمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣.

٤. احمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، عام ٢٠١٠.

٥. احمد تهامي عبد الحي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦. احمد سليمان أبكر، أثيوبيا ما بين النزاع والصراع: تحليل وحلول واستشراف مستقبل (١٥٣٣ – ٢٠٢١)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣.

٧. احمد سيد عاشور، المشكلات الاقتصادية والسياسة في أفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل: الاتفاقيات، المفاوضات، المعاهدات، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١١.

٨. احمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية وزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٤.

٩. احمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٠. احمد محمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

١١. احمد مصطفى علي، أزمة المياه المصرية: حدة الصراع واليات المواجهة، الهيأة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٩.

١٢. احمد نجم الدين فليجة، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، السنة بلا.

١٣. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

١٤. احمد ولد مبارك، استثمارات دول الخليج في أثيوبيا لأبعاد الدور الإسرائيلي المتنامي، الخليج العربي للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٦.

١٥. احمد يوسف احمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٨.

١٦.أسامة الرشيدي، الأعلام المصري وصناعة الأزمات: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الإفريقية، القاهر، ٢٠١٧.

١٧.أسامة الغزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٨.أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار زهور المعرفة والبركة، ٢٠١٢.

١٩.أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصرعات وحلول مقترحة، دار زهور المعرفة والبركة، الجيزة، ٢٠١١.

٢٠.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١.

٢١.أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٢. إلياس الأيوبي، محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، ٢٠١١.

٢٣.أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، دار النشر (د. ن)، الخرطوم، ٢٠١٠.

٢٤.أماني الطويل، تأثير المتغيرات الإقليمية على فرص التعاون في حوض النيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٥.أنيس دغيدي، تاريخ بوش السري الأسود ورجال البيت الأبيض، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٦. إياد محي الدين أمين، الاغتيالات السياسية في العصر الحديث، دار زهران للنشر، القاهرة، ٢٠١٦.

٢٧.إيمان محمد الكابد، إدارة مصادر المياه، دار الراية والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٢٨.أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٩.أيمن السيد عبد الوهاب، الموارد المائية لمصر ومشروعات تطويرها: دراسة مشروع جونجلي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٠.أيمن السيد عبد الوهاب، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.

٣١.ايمن السيد عبد الوهاب، مأزق التفاوض ومتطلبات الاستراتيجية المصرية، في حوض النيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٣٢.أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٣.أيمن شبانة، الدور المصري في أفريقيا ١٩٨١ – ٢٠١١ الواقع الراهن وآليات التفعيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٤.بدر حسن شافعي، مصر وأثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١.

٣٥.بلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨.

٣٦.بوزاري خليفة، الأمن المائي العربي: حوض النيل نموذجاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٣٧.بيان محمد الكايد، إدارة مصادر المياه (النظام البيئي، تلوث المياه، التحلية)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٣٨.تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -١٩٥٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة، السنة بلا.
٣٩.ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسة الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجد لاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
٤٠.جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي: دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
٤١.جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
٤٢.جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الطبعة الثالثة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ١٩٥٤.
٤٣.جهاد عودة، الصراع الدولي في حوض النيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١١.
٤٤.جون بولوك، عادل درويش، حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
٤٥.حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٠.
٤٦.حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٩.
٤٧.حامد عساف، الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مجموعة مؤلفين، تقرير البيئة العربية (المياه...إدارة مستدامة لموارد متناقص)، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٤٨.حسام الأمام، النيل مستقبل الطرق، دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
٤٩.حسن عبد الله، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.
٥٠.حسين توفيق إبراهيم، مشكلة المياه في مصر، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، القاهرة، ٢٠١٨.
٥١.خالد عبد القادر عودة، الأمن المائي المصري، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١.
٥٢.خالد عبد القادر عودة، المخاطر المحتملة لنقص موارد المياه العذبة في مصر والسياسات الدفاعية الواجبة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١.
٥٣.خورشيد شوكت راوندوزي، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧١.
٥٤.خيري العشماوي وليلى الشريف، مصادر المياه في مصر وسبل تنميتها، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة بلا.
٥٥.خيري عمر، أهداف على طول المدى الاستراتيجية السياسية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٩.
٥٦.دعاء داود، أزمة سد النهضة الأثيوبي: ردود الأفعال المصرية السودانية الأثيوبية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١.
٥٧. دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥٨.رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل: في أزمة مياه النيل الى أين؟، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨.
٥٩.رعد أبو مهلب عطاء الله، الثنائية الدولية والعلم المعاصرين ١٩٤٥ – ١٩٩٠، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٩.
٦٠.رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١.
٦١.رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الطبع الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٠.

٦٢.روي بوبكن، تحلية مياه البحر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، السنة بلا.

٦٣.زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني- استراتيجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦.

٦٤. زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، المكتبة الأكاديمية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٦٥.زياد عطاء العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٦٦.سالم محمد عبود، وزياد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبليات حرب المياه: دراسة في الوطن العربي والعراق، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١٨.

٦٧.سالي محمد فريد، التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٥.

٦٨.سام غباري، اليمن بلدي أنا، شركة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٨.

٦٩.سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.

٧٠.سامي السيد احمد، الدور المصري في أفريقيا في ظل الأهداف والمصالح المصرية: الاستراتيجية المقترحة لاستعادة الدور المصري على الساحة الأفريقية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، نيسان، ٢٠١٦.

٧١.سعد حقي توفيق، مبادى العلاقات الدولية، ط٥، المكتبة القانونية، بغداد،٢٠١٠.

٧٢.سعيد الاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧٣.سعيد الصباغ، العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٧.

٧٤.سعيد سالم جويلي، قانون الأنهار الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٧٥.سيد عاشور احمد، نهر النيل نبع الحياة والحضارة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، السنة بلا.

٧٦.السيد فليفل، النيل في التاريخ المصري الحديث والمعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٧٧.سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.

٧٨. شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، الأمارات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨.

٧٩.شريف عبد الحميد حسن، الاستخلاف الدولي على المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

٨٠.شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، ٢٠٠٢.

٨١. شيماء أبو عميرة، ألاعيب تل أبيب: من النيل إلى الفرات ١٩١٧ – ٢١٧، الكنوز للنشر، القاهرة، ٢٠١٧.

٨٢.صاحب الربيعي، تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي، شركة الديوان للطباع، بغداد، ٢٠٠٤.

٨٣.صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى: بين الديمغرافية والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٦.

٨٤.صالح نور، معوقات المياه الجوفية بالصحراء الغربية، بحث مقدم في ندوة مشروع ترعة جنوب الوادي الجديد، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٥. صفوت عبد السلام وعوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٨٦.صفوت عبد السلام، البنك الدولي: مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٨٧.صلاح الدين عامر، قانون الأنهار الدولية الجديدة والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٨٨.صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٨٩.ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للموارد في مصر (جانبا العرض والطلب)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١.

٩٠.ضياء القوصي، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١.

٩١.طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول: دراسة في دبلوماسية المياه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩.

٩٢.طارق مجذوب، التشريعات والأعراف المائية، تقرير البيئة العربية: المياه... إدارة مستدامة لموارد متناقص، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، في مجموعة مؤلفين، القاهرة، ٢٠١٠.

٩٣. عادل عبد الرزاق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والاستراتيجية المصرية المائية في حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٩٤.عايدة سرى الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨.

٩٥.عباس محمد شراقي، المشاريع المائية في إثيوبيا وأثرها على مستقبل النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.

٩٦.عبد الرحمن حمدي، مصر وتحديات تدخل الدول في أفريقيا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

٩٧.عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧.

٩٨.عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني في أفريقيا، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٦

٩٩.عبد العزيز خالد، مياه النيل: حسابات الأرض والسياسية، شركة مطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٧.

١٠٠. عبد العظيم أبو العطا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ٢٠١٢.

١٠١. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مياه نهر النيل والأمن القومي المصري، في مشكلة المياه في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٢.

١٠٢. عبد الله محمد محمود الخطيب، السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الكتاب والثقافة، عمان، ٢٠١٠.

١٠٣. عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٤. عبد الله مرسي المقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، الطبعة الثانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٠٥. عبد الله نجيب محمد، التفاعل الثقافي في الدول الأفريقية المعاصرة ومشكلاته: جمهورية كينيا كنموذج، في الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٦. عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية: التحديات والاستجابة، الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

١٠٧. عثمان التوم حمد، مسألة المياه في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١.

١٠٨. عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، القاهرة، مكتبة الأدب، ١٩٨٩.

١٠٩. عزالدين على الخيرو، الفرات في ظل القواعد القانون الدولي العام، دار الكتب والوثائق، وزارة الثقافة والسياحة والأثار، بغداد، ١٩٧٥.

١١٠. عصام شريف، أمة مياه حوض النيل والأصابع الإسرائيلية، اتحاد كتاب العرب، سلسلة دراسات (١٤)، دمشق، ٢٠١١.

١١١. علي حسين حميد، عماد أكرم توفيق، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الأزمات المائية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.

١١٢. علي محمد عبد الله، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو: أزمات وحلول، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

١١٣. عمار باسم جاسم، تراجع الموارد المائية في العراق من منظور القانون الدولي للمياه العذبة، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٧.

١١٤. عمر تتزيمبري، آفاق المسيرة السياسية في دولة بوروندي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١.

١١٥. عمر جسام العزاوي، علم الآثار في العراق: نشأته وتطوره، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣.

١١٦. عمر عبد الكريم، نهر النيل في الاستراتيجي الإسرائيلية، مركز دراسات المستقبل، بحث منشور في المؤتمر السنوي الثالث بجامعة القاهرة، تحت عنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، ٢٤ – ٢٦ تشرين الثاني، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٧٢٢ –٧٢٣.

١١٧. عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ،٢٠١٩.

١١٨. فاطمة الحسن الطاهر، مؤشرات الأمن الغذائي في السودان، وزارة الزراعة والغابات السودانية، ٢٠٠٧، ص ٧.

١١٩. فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسة في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.

١٢٠. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣–١٩٥٨)، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد،١٩٨١.

١٢١. فيصل عبد الرحمن طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الثالثة مركز عبد الكريم ميرغتي، الخرطوم، ٢٠٠٧.

١٢٢. فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٥.

١٢٣. فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٥.

١٢٤. القاهرة، ١٩٩٧.

١٢٥. قدري سعيد، مصر وقضايا الأمن الدولي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠١٦.

١٢٦. كامل زهيري، النيل في خطر، الطبعة الثالثة، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٩.

١٢٧. ماجد عثمان، مصر ودول حوض النيل: علاقات ممتدة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٤.

١٢٨. مادي إبراهيم كانتي، مبادرة حوض النيل (الإيجابيات والسلبيات) في ثورة ٢٥يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١.

١٢٩. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

١٣٠. محبات أمام الشرابي، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسات اقتصادية وسياسية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣١. محمد إبراهيم حسن، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥.

١٣٢. محمد إبراهيم منصور، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار النشر والتوزيع، جامعة أسيوط، مصر، ١٩٩٩.

١٣٣. محمد أبو العنين، العلاقات الأوربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، العدد ١٤٠، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨.

١٣٤. محمد البخاري، قضايا التبادل الإعلامي الدولي في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة، معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرقية، طشقند، ٢٠١١.

١٣٥. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٣٦. محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، دار القلم، دمشق، ٢٠١٨.

١٣٧. محمد خميس الزوكة، جغرافيا المياه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

١٣٨. محمد سالمان طايع، الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل، مجموعة باحثين، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١.

١٣٩. محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسة، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٤٠. محمد سالمان طايع، تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، مركز الدراسات السياسة، القاهرة، ٢٠١١.

١٤١. محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢.

١٤٢. محمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، ط٢، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٠.

١٤٣. محمد شوقي عبد العال، الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل، القاهرة، العدد ٨، مجلة دراسات مصرية أفريقية، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤٤. محمد صبري إبراهيم، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٦.

١٤٥. محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٤٦. محمد عاطف كشك، نهر النيل: المخاطر الحالية والمستقبلية، مكتبة الأسرة، الهيئة القومية العامة لكتاب، القاهرة، ٢٠١٧.

١٤٧. محمد عبد الغني سعود، أفريقيا: دراسة في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٤٨. محمد عبد الغني سعودي، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١.

١٤٩. محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، أثيوبيا واتفاقيات مياه النيل ١٩٠٢ –١٩٥٩، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.

١٥٠. محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٥١. محمد عثمان أبو بكر، تاريخ أريتريا المعاصر: أرضا وشعباً، بدون ناشر، ١٩٩٤.

١٥٢. محمد علي حوات، قراءات في الخطاب الإعلامي السياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥٣. محمد عوض الهزيمة وآخرون، الإسلام وقضايا معاصرة، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

١٥٤. محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل: قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٥٥. محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجا، مجلة دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، العدد بلا، ٢٠١٦.

١٥٦. محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٥٧. محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٤.

١٥٨. محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، السنة بلا. ١٨٧.

١٥٩. محمود أبو العنين، إمكانية الخروج من أزمة المفاوضات التقرير الاستراتيجي الافريقي٢٠٠٩- ٢٠١٠)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.

١٦٠. محمود أبو زيد، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، ملف المياه ٢٠٠٤، مكتبة البحث العلمي بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٦١. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

١٦٢. محمود أبو زيد، تحديات السياسة المائية المصرية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٦٣. محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

١٦٤. محمود سمير احمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١.

١٦٥. محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٦٦. مريم عبد السلام الشامي، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٦٧. مصطفى إبراهيم سلمان، السياسة الأمريكية تجاه كينية وآفاقها المستقبلية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

١٦٨. مصطفى إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

١٦٩. مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

١٧٠. مصطفى علوي، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٧١. مصطفى محمود القاضي، النيل وتاريخ الري في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

١٧٢. مغاوري شحاته دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٦.

١٧٣. مفيد عرنوق، أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، دار النضال للطبع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

١٧٤. مفيد محمود شهاب، دروس في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٧٥. ممدوح الوالي، اقتصاديات دول حوض النيل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠.

١٧٦. ممدوح منصور، محاضرات في السياسة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤.

١٧٧. منذر الخادم، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

١٧٨. منصور العادلي، قانون المياه: اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧، بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير الملاحة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

[١٧٩] منى زنوده، تأثير شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة لعهدي بيل كلينتون وجورج ولكربوش، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ٢٠١٤.

١٨٠. مها عبد الحميد، مصر ودول حوض النيل: شراكة حياة واقتسام وجود، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام المصرية، القاهرة، ٢٠١٨.

١٨١. مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣

١٨٢. نادر نعيم زكي، المياه في الشرق الأوسط الأزمة والحل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، السنة بلا.

١٨٣. نادر نور الدين محمد، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١.

[١٨٤] نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٤.

١٨٥. نادر نور الدين محمد، موارد حوض دول حوض النيل المائية والأرضية: ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، الدار العربية لعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١١.

١٨٦. نايف رشيدات، جمال عبد الناصر في الميزان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.

١٨٧. نبيل الريس، مشكلة المياه في إسرائيل وانعكاساتها، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، ٢٠١٠.

١٨٨. نجلاء مرعي الأمن المائي العربي: التهديدات وآليات المواجهة، العربي للنشر والتويع، القاهرة، ٢٠٢١.

١٨٩. نجلاء مرعي، سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٩٠. نسيب نجيب، التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٩١. نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، السنة بلا.

١٩٢. نورهان الشيخ وآخرون، العلاقات العربية – الإقليمية: الواقع والأفاق، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

١٩٣. هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

[١٩٤] هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠١٤.

١٩٥. هالة محمد عصام، التسويات السلمية لمنازعات الأنهار الدولي، دار الخليج، مركز الخليج للدراسات، الأمارات، ٢٠١٤.

١٩٦. هاني احمد قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، العدد ٩٣، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤.

١٩٧. هاني خليل، الأمن المائي العربي في ضوء اتفاقات التعاون واحتمالات الصراع، في نجيب عيسى وآخرون، مشكلة المياه في الشرق لأوسط: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

١٩٨. هاني رسلان وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٩٩. هدى ميتكيس، خديجة عرافة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٠٠. هويدا عبد العظيم، الصناعة التحويلية المصرية ودورها في دعم الصناعة في دول حوض النيل، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٠١. والد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٦.
٢٠٢. وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال ١٥ عاماً ٢٠٠٥- ٢٠٢٠، المطبعة الفنية، القاهرة، ٢٠٢٢.
٢٠٣. وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصري لدعم التعاون الفني مع إفريقيا ٢٠١٤، المطبعة الفنية، القاهرة، ٢٠١٦.
٢٠٤. ولا الشيخ، دول حوض النيل: تعاون أم صراع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩.
٢٠٥. ولاء الشيخ، مياه النيل: الأزمة والحل، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٠٦. يوسف حسن المصري، عالم خفايا الصهيونية: سر أبناء صهيون، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٥.
٢٠٧. يونان لبيب رزق، الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٠٨. مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٠٩. مصطفى بكري، السيسي الطريق إلى استعادة الدولة المصرية، ط٤، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٤.

الكتب المترجمة:

١. استيفين بريشيري كولومبي، أزمة المياه في العالم وجوه إخفاق إدارة الموارد المائية، ترجمة مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٢. بيتروف، سد النهضة الأثيوبي الكبير: مخاطر الصراع بين الدول على نهر النيل، الكلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٨.
٣. ج. آ. س. غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٢.
٤. جوزيف س. ناي. الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة احمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، السنة بلا.
٥. جوزيف كي زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلب، منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٤.
٦. جون واتربيري، سد النهضة العظيم وآفاق التعاون، جامعة شمال كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصادرة عام ٢٠١٥.
٧. جوو خونغ و شيونغ خوو، يد ممدودة: ستون عاماً من المساعدات الصينية الخارجية، ترجمة محمد عبد الحميد حسين، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، ٢٠٢١.
٨. سير ونستون تشرشل، حرب النهر: تاريخ الثورة ت المهدية، ترجمة عز الدين محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
٩. شيموئيل سيجف، المثلث الإيراني، الكتاب الأول: العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الأردن، ٢٠١٦.
١٠. مايكل لينك، الصراع على المياه والتعاون في حوض النيل في زمن التغير المناخي، جامعة هامبورغ، ألمانيا، ٢٠١٤.
١١. محمد عوض محمد، الاستعمار والمذهب الاستعمار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.

١٢. موسى حقاني نجفي، التحولات السياسية في إيران: الدين والحداثة ودورهما في تشكيل الهوية الوطنية، طهران، ترجمة قيس أل قيس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، طهران، ٢٠١٣.
١٣. ميشيل هاموند، سد النهضة الأثيوبي والنيل الأزرق: الآثار المترتبة على إدارة المياه العابرة للحدود، جامعة اكستر، المملكة المتحدة، ٢٠١٦.
١٤. جوزيف أنطون متري، الإعلام المصري وأزمة مياه النيل، ترجمة دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠١٥.

الدوريات والبحوث والدراسات:

١. إجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، العدد٢٢٨، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٧.
٢. إسلام حجازي، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسية الخارجية تجاه دول حوض النيل، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٢.
٣. أماني الطويل، العلاقات المصرية– الأثيوبية بين المحددات والتحديات، العدد٥١، مجلة الملف المصري، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٨.
٤. أمجد ماهر عبد الغفار وأشرف محسن محمد، نرد نهر النيل: لندن ٢– ٣ أيار ١٩٩٠، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
٥. أمنة فايد، ندرة المياه في المنطقة العربية.. العوامل والحلول الممكنة، العدد ٨٦، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١.
٦. أميرة محمد عبد الحليم، السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ودول حوض النيل، العدد ٨٤، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١.
٧. أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، العدد ١٧٢، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
٨. أيمن السيد عبد الوهاب، التعاون المائي في حوض النيل: المجتمع المدني المصري مدخل لتفعيل الإدراك التعاوني، العدد ٣٦، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، ٢٠١٢.
٩. ايمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل: آفق إقليمي جديد، العدد ٤٩، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٠. أيمن بطيشه، المياه والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، العدد ٨٦، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١.
١١. أيمن شبانة، أثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، العدد ٢٠١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٥.
١٢. أيمن شبانة، الظهور الأثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، العدد ١٨٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٣. ايمن شبانة، مسارات متباينة: كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣.
١٤. بطرس بطرس غالي، إدارة المياه في وادي نهر النيل، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١.
١٥. بلال عبد الله، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير، العدد ١٩٨، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، حزيران ٢٠١١.

١٦.جعفر محمد جواد الفضلي، عقد الإطار، دراسة تحليله، العراق، العدد ٢٨، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦.

١٧.جوزيف رامز أمين، آليات التعاون الإعلامي بين مصر وأفريقيا، العدد ١٠، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة العلام المصرية، ٢٠٠٢.

١٨.جوي سعيدة، الحوكمة المائية كألية لترشيد تسيير المياه في الجزائر، العدد٢، مجلة آفاق علوم ادارة الاقتصاد، الجزائر، ٢٠١٨.

١٩.حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، العدد١٣٥، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٠.حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، القاهرة، العدد ١٧٣، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢١.حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، العدد١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٢.حمدي عبد الرحمن، التكالب الخطر: التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، العدد ١٤١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٣.حمدي عبد الرحمن، بعنوان (التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري)، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٤. حمدي عبد الرحمن، ديناميت الصراع والتعاون في حوض النيل، العدد ١٨١، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٥.حمدي هاشم، التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة، العدد ٤٤١، مجلة العلم، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٦.راوية توفيق، سد النهضة: هيمنة أثيوبية على مياه النيل، العدد٢٥، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٥.

٢٧.رضا عبد الجبار سلمان، عباس حمزة علي، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها، المجلد ٥، العدد ١، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٢.

٢٨.ريم محمد موسى، التعاون المائي بين دول حوض النيل مع التركيز على الدور المصري، العدد١، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٥.

٢٩.ريهام جلال، البنك الدولي وإدارة أحواض الأنهار الدولية، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٣٠.زبيدة محسن، أولاد حميودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، العدد٥، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٤.

٣١.زكي البحيري، مصر وتاريخ التعاون مع دول الحوض، العدد٩، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥.

٣٢. زينب عبد الله وآخرون، العلاقات التجارية والزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا، مجلد ٢٨، العدد ٤، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، معهد البحوث الاقتصادي، القاهرة، ٢٠١٨.

٣٣.سارة عبد الله حسون، عبد الأمير عباس الحيالي، الحوكمة المائية خيار استراتيجي لتنمية الموارد المائية في محافظة ديالى، العدد٨٩، مجلة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢١، ص٥.

٣٤.سامي السيد، الدور المصري في افريقيا بعد ثورة يونيو٢٠١٣، العدد٢١٢، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٥.

٣٥.سوسن حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، المجلد ١٥، العدد ٦٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨.

٣٦.سيد احمد فوجيلي، فهم الأمنية: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية، العدد ١٥٣، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٦.

٣٧.شريف شعبان مبارك، إيران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٣٨.شريف شعبان مبارك، إيران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل، العدد١٨١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٤٤.

٣٩.صباح محمود محمد، التحديات الهيدروبوليتيكية للأمن المائي المصري، العدد٣، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٤.

٤٠.ضياء الدين القوصي، الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، العدد ١٥٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهر، ٢٠٠٤.

٤١.ضياء الدين القوصي، الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، العدد ١٥٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٢.ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة: دوافع أثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، العدد ١٩١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣.

٤٣.عادل احمد أبو الذهب، تقييم الأداء الاقتصادي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(السادك)، العدد ٥١، مجلة دراسات أفريقية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢١.

٤٤.عباس محمود شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الأثيوبي، العدد ١٨٦، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٥.

٤٥.عبد الله أسلان، الأمن المائي العربي: جوهر الصراعات وحروب المنطقة في العقود القادمة، العدد ١٣٤، مجلة الحرس الوطني، الرياض، أذار، ١٩٩٧.

٤٦.عبد الله برقان، دوافع التدخل التركي في حوض النيل، العدد ١٨٢، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٤٧.عبد الملك عودة، السياسة المائية المصرية ومياه النيل في القرن (٢٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.

٤٨.عبد الملك عودة، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، العدد١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١.

٤٩.عبد الهادي راضي (وزير الأشغال العامة والموارد المائية في مصر)، المياه والسلام: أثيوبيا جبال الجليد العائمة، العدد ٢٥، مجلة علوم المياه، مركز بحوث المياه، القاهرة، نيسان ١٩٨٩.

٥٠.عزيزة بدر، الأمن الإنساني في دول حوض النيل، العدد٨٦، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٥١.علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، العدد ١٠٤، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١. ١٢٤.

٥٢.علي عبدة محمود، العلاقات المصرية – الأفريقية بعد ثورة ٣٠ يونيو، العدد ٤٣، مجلة آفاق أفريقية، الهيأة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٥.

٥٣.عمر عبد الفتاح، اللغة العربية في أثيوبيا، العدد٣، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٥٤.عمر يحيى احمد، التغلغل الإيراني في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي، العدد ١٤٥، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦.

٥٥.فادية عبد السلام، موقف مصر من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، العدد ١٥٧، مجلة سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥٦.كفاح صالح الأسدي، وسن هادي، الأمن المائي في العراق... المشكلات والمعالجات، محافظة البصرة أنموذجً، العدد١٥، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٣.

٥٧.محمد رضا فودة، تحديات الأمن القومي العربي، العدد ٢٨، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، شباط ١٩٩٣.

٥٨.محمد سليمان الزواوي، أبعاد الدور التركي في أفريقيا، العدد ٩، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٠.

٥٩. محمد شوقي عبد العال، الإبعاد القانونية والاقتصادية للتعاون المائي في حوض النيل، العدد٨، سلسلة دراسات إفريقية– مصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٠.محمد شوقي عبد العال، الأسانيد القانونية لموقف مصر من الإطار القانوني لنهر النيل، العدد١٧٥، مجلة الملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦١.محمد عبد الغني سعودي، قناة جونجلي: تقليل الفاقد من مياه النيل لمصلحة مصر والسودان، العدد١٤٣، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.

٦٢.محمد نصر الدين علام، سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة، العدد٢٠، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.

٦٣.محمد ياس خضير، خرائط السياسة الخارجية التركية، العدد٣، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.

٦٤.محمود ضياء الدين عيسى، السياسة الإيرانية الراهنة تجاه حوض النيل، القاهرة، العدد ٤٦، مجلة آفاق إفريقية، الهيأة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، ٢٠١٦.

٦٥.محمود فيصل الرفاعي، أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي، العدد١٨، مجلة الإنماء العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

٦٦.المنظمة العربية للتنمية الزراعية: العلم والتكنولوجية، العدد١٧–١٨، مجلة معهد الأنماء العربي، بيروت، ٢٠١٨.

٦٧.نادية سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، العدد٣٩٥، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٦٨.هاني رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، العدد٦٠، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٣.

٦٩.هيثم ممدوح عوض، السدود الأثيوبية وتأثيرها على مصر، في نهر النيل من أي عهد في القرى تتدفق؟، العدد بلا، مجلة الهلال، دار الهلال، القاهرة، شهر أيار، ٢٠١١.

٧٠.وحيد عبد المجيد، البيئة والأنسان في عالم جديد، العدد١١٠، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٧١.يوناس مانيال، الإسلام والمسلمون في جنوب السودان، العدد ١٢، مجلة قراءات أفريقية، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٢.

٧٢.ضياء الدين القوصي، لا تفاوض على حصة مصر، العدد ٣٧٨، مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤/٦/٢١.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. احمد إبراهيم البلبيسي، مستقبل تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع دول حوض النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٦.

٢. **إيجيجوناتان سلكي**، بناء سد النهضة الأثيوبي الكبير على النيل: سبب التعاون أو الصراع بين مصر وأثيوبيا والسودان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تامبيري، ، فنلندة، ٢٠١٦.

٣. إيهاب حسين احمد فوزي، الرؤية المستقبلية لمواجهة الأثار السلبية لسد النهضة الأثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهر، ٢٠١٤.

٤. تامر زاهر محمد محسن سليمة، استراتيجية نامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، ٢٠١٥.

٥. جهاد سعيد الصفتي، الاستراتيجية المقترحة لتامين المصالح المصرية في منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٧.

٦. حسن عادل محمد المنذري، السياسات المائية في دول المصب الأنهار (العراق ومصر دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، ٢٠٢٠.

٧. حسين إحسان العطفي، تقيم الموارد المائية في دول حوض النيل من اجل تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الموارد الطبيعية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨. طارق عبد العال سيد صالح، الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الدور المصري في منطقة حوض النيل في ظل المتغيرات المعصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٧.

٩. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٨.

١٠.قيس العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

١١.محمد إبراهيم يوسف، التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان: دراسة في الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

١٢.محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي، القاهرة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

١٣.محمد سيد شحاته، دراسة اقتصادية لاستخدام المياه في الزراعة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٣.

١٤.محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٩.

١٥.ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٦.

١٦.منى عزت محمود الفيل، مصر ودول حوض النيل في ظل العلاقات المصرية الأثيوبية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشور، مصر، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٨.

١٧.هبة الله سامح، أثر التسعير على الحق الإنساني في المياه، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر ٢٠١٢.

١٨.هديل خالد الزهراني، السياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الأفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣.

١٩.هشام محمد عبده سالم شاهين، الدور الإسرائيلي في جنوب السودان وأثره على الأمن القومي المصري (١٩٨٩ – ٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٧.

٢٠.ياسر إبراهيم عمر سلامة، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية: دراسة في الجغرافيا السياسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والتربوية، جامعة النجاح الوطني، فلسطين، ٢٠٠٨.

٢١.يزيد بوساق، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل ١٩٩٠ –٢٠٢٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٢٢.

٢٢.يوسف فضل احمد، مشكلة توزيع مياه حوض النيل: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٩.

التقارير والوثائق الرسمية:

١. اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري، الخطة الإعلامية العامة التفصيلية لأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠٤، اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢. تجدر الإشارة، إلى أن البيانات الواردة فيما يخص الموارد المائية بدولة السودان الموحدة، وذلك لأن الدولتين الجديدتين (شمال السودان، جنوب السودان)، لم تنتهيا بعد من إعداد السياسية المائية الخاصة بكل واحدة منهما.

٣. التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ –٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤. التقرير الاستراتيجي العمل٢٠٠٦– ٢٠٠٧، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٥. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٥ –٢٠١٦، العدد٢٩١، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، ٢٠١٧/٩/٩٩.

٦. تقرير عن نهر النيل بأوغندا، منشورات الإدارة العامة لخزان أوين بأوغندا، وزارة الموارد المائية والري المصرية، بدون تاريخ.

٧. تقرير ما بعد ندرة المياه...الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، البنك الدولي، ٢٠١٧.

٨. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: الحق بالمياه، العدد ٣٥، صحيفة الوقائع، جنيف، ١٩٩٥.

٩. جان خوري، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية، المنظمة العربية للتربية والعلوم، تونس، ١٩٩٤.

١٠.الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧–٢٠٣٠ –٢٠٣٧)، وزارة الموارد المائية والري المصري، استراتيجية الموارد المائية، مصر، ٢٠١٧.

١١.زينب أحمد، وآخرون، دراسة الأمطار في السودان وتأثيرها على المحاصيل الزراعية المختلفة، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان ٢٠١٤.

١٢.قضية مياه النيل، نحو استراتيجية شاملة للتعامل مع دول حوض نهر النيل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ٢٠١٨
١٣.محمد سالمان طايع، الموقف التفاوضي لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الإطارية، التقرير الاستراتيجي الافريقي٢٠٠٧ –٢٠٠٨، الإصدار الخامس، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٤.محمد شوقي عبد العال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.
١٥.محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ –٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقي، جامعة القاهرة، أيلول ٢٠٠٢.
١٦.مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧.الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو هام ٢٠١٧، وحدة استشارات السياسة المائية، وزارة الموارد المائية والري، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٧، ص٤.
١٨.نادية عبد الفتاح، الاتفاقية الإطارية(عنتيبي): المفاهيم القانونية والسياسية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الافؤيقي٢٠١٠ –٢٠١١، القاهرة، ٢٠١٤.
١٩.الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، الدورة (٣٨)، الاجتماع الثاني، أيار ١٩٩٨، تقرير حول الاجتماع الوزاري السادس لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، ٢ –٤ أذار، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٠.ورقة عمل مقدمة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطط المائية للدول العربية لآفاق عام ٢٠٠٠، القاهرة، ٩–١١ كانون الأول، ١٩٩٢.

المؤتمرات:

١. احمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، المجلد الأول، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢. احمد يوسف احمد، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠.
٣. أشرف كمال عباس، مشكلة المياه في مصر بين الحاضر والمستقبل، مصر، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، ٢٤ – ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨.
٤. ريم محمد موسى، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان إمكانية تحقيق التكامل، ورقة عمل قدمت لمؤتمر دول حوض النيل الشرقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٢.
٥. العلاقات العربية الأفريقية: الفرص والتحديات، ضمن أعمال المؤتمر الدولي العلمي الثاني للجمعية العلمية للشؤون الأفريقية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة أسيوط، خلال الفترة ١١- ١٢ كانون الأول، مصر، ٢٠١٧.
٦. محمود أبو العينين وعباس محمود شراقي، المؤتمر الدولي– ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٣٠ –٣١ايار، القاهرة، ٢٠١١.
٧. مصطفى علوي سيف، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، العدد ٢٣، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسة، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨. منى مصطفى القاضي، دور البحث العلمي في إدارة وتنمية الموارد المائية على العموم وفي أفريقيا على وجه الخصوص، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول (مشكلة المياه في أفريقيا)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٦-٢٧ تشرين الأول، القاهرة، ٢٠١٨.
٩. هبة جمال الدين، منظمات المجتمع المدني المصرية مدخل لتنمية دول حوض النيل، ورقة عمل منشورة، أعمال مؤتمر الأمن الإنساني في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٥.
١٠. ياسر محمد أشرف، المشروعات المائية في أثيوبيا وأثرها على مستقبل مياها النيل، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض نهر النيل: الفرص والتحديات ٢٥- ٢٦آيار ٢٠١٠، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.

الصحف:

١. أمير العادلي، الأحزاب: الزيارة حدث تاريخي ومصري عادت لقيادة أفريقيا، العدد ٨٧٣١، صحيفة الأهرام المسائية، القاهر، ٢٤ أذار ٢٠١٥.
٢. انفراجه في أزمة سد النهضة، صحيفة الأهرام المسائي، العدد ٨١٩٩، في ٢٠١٣/١٠/٨.
٣. سحر زهران البيلاوي، سد النهضة قد يكون مصدر خير للجميع، العدد ٤٦٣٥٠، صحيفة الأهرام اليومي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣/١٠/٢٠.
٤. صحيفة الأهرام المصرية، ٢٠٠١ /٩/١١.
٥. ضياء الدين القوصي، سد النهضة واللغز السوداني، العدد ٤٦٣٨٨، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣/٢/٨.
٦. احمد ياسين وآخرون، صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٥/٣/٢٤.
٧. عبد الرحمن عوض، ترشيد استخدام المياه، العدد٥٠٣، جريدة الأهرام، القاهرة، ٣/٦/، ٢٠١٠.
٨. عبد الملك عودة، البنك الدولي ومياه النيل، العدد٧٣٢، صحيفة الأهرام الاقتصادية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٥/٣/ ١٩٩٧.
٩. مبادى فتحت أبواب الأمل في مياه النيل، العدد٨٧٣١، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٥.
١٠. مبادئ فتحت أبواب الأمل في مياه النيل، العدد ٨٧٣١، صحيفة الأهرام المسائية، القاهرة، الثلاثاء ٢٤اذار ٢٠١٥.
١١. مساعد عبد العاطي شيتوي، مصر ودول حوض النيل، العدد ٤٥٨٥، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠/٥/١٥.
١٢. هشام زكي، ترحيب من البنك الدولي باستمرار دعم مبادرة حوض النيل، العدد ٤١٦٢٠، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٣/٢١.
١٣. شاهيناز العقباوي، جوزيف كوني: قائد جيش الرب، المليشيا الأكثر وحشية في العالم، العدد ٤٦١٧٧، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أيار ٢٠١٣.
١٤. ضياء الدين القوصي، سد النهضة الأثيوبي المنفعة والأضرار، صحيفة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢/٢/٢٣.

شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):

١. إبراهيم حمامي، إقتلو مصر: غرقا أو عطشاً، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:تاريخ زيارة الموقع ١٢/٦/ ٢٠٢٤. http://www.moheet.com.

٢. **إبراهيم منشاوي، دفعة متصاعدة: التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط:** http://www.acreg.org/1117. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢١**

٣. **أبو العلا أبو النجا، الدبلوماسية الشعبية أداة حل لأزمة سد النهضة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://almanews.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٤.**

٤. **اتفاق بين دول الخليج وأثيوبيا بشأن الطاقة الكهربائية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **صحيفة الحياة اللندنية، دار الحياة، لندن، ٢٠١٩/١/١٤، متاح على الرابط:** http://www.hayatnews.co.uk **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.**

٥. **اتفاقية عام ١٩٢٩(المذكرات المتبادلة) بين بريطانيا ومصر بشأن استعمال مياه النيل لأغراض الري، المادة الرابعة، الفقرة(ب)**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط: تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٨/٢١.** http://www.egyptconsulates.org.

٦. **إجلال رأفت، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://www.dohainstitute.org. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٢/٢٣.**

٧. **إسراء خليل، أشهر مدن الصومال**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الدول العربية، متاح على الرابط:** http://www.arabcountriesguide.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٢٣.**

٨. **أشرف عبد الحميد، (محمد محمود.. ابن الحجاز أبرز رؤساء حكومات مصر**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة العربية، متاح على الرابط:** http://www.alarbiya.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٣.**

٩. **أماني الطويل، دور قطر في تعطيش مصر عبر دعم وتسريع بناء سد النهضة، صحيفة البيان**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع مؤسسة دبي للإعلام، دبي، ٢٠١٧/٧/٢٥، متاحة على الرابط:** https://www.albayan.ae. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٢.**

١٠. **الأمن المائي المصري: المؤشرات والتحديات والجهود، مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** https://www.img.mhuc.gov.eg/images/daf212-26ca-4a40-aoobc3f9f49d4e6.pdf. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/١١**

١١. **أمنية العريمي، الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة الأنباء الكويتية، الكويت، ٢٠١٧/٤/١، متاحة على الرابط:** http://www.alanba.com.kw. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.**

١٢. **أمينة شاهين، الإصلاح والانفتاح في الصين قراء في المصطلحات**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع الصين اليوم، متاح على الرابط:** http://www.chinatody.com.cn. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٥.**

١٣. **اهم الاتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الاستعمارية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://www.moqatel.com/openshare/Behth/Siasia2/SraaHwdNil/mo101.doc-cv.htm **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٢/١٧.**

١٤. **إيمان راشد، حمدي كامل، وزير الري: سنناقش مع أثيوبيا التطمينات والضمانات في إطار بيان السيسي وديسالين**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.dr.akhbarelym.com. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٣/١١.

١٥. **بدر حسن الشافعي، تقييم مبادئ سد النهضة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.stndies.aljazera.net. ٢٠٢٤/٣/٤.

١٦. **برنامج الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية: دروس من رواندا**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/documents.shtml.com. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/١/١٥.

١٧. البنك الدولي، القيادة– الإدارة العليا، ٢٠٢٠/٥/٢٤، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: http://www.albanldawli.org/ar/about/leadership/managers. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٦/٧.

١٨. **بهلول جتين قايا، (تيكا) التركية.. (٣٠) ألف مشروع في (١٧٠) دولة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع وكالة الأناضول، نقرة، متاح على الرابط:**http://www.aa.com.tr. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٧/٢١.

١٩. **التقرير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٥**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**https://www.fao.org/3/j5568a/j5568a.htm.com. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/١/١٧.

٢٠. **تقرير منظمة التنمية البشرية في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ١٩٩٧(جداول السكان)**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٥/١٣..https://www.un.org

٢١. **ثورة ٢٥يناير والتوجهات الإقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاحة على الرابط:**http://www.sis.gov.eg.com. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٣/٧.

٢٢. جاي فيلا، سد النهضة الأثيوبي الكبير: مخاطر الصراع بين الدول على نهر النيل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر، متاح على الرابط-www.Future.directions.org.au/files/2912/FDI strategic-Analysis-papr-22-Noveimber-2012-pdt,Acces.date.6-1-2015 **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٥/٢.

٢٣. **جمال صيام، الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة الأثيوبي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**https://www.almesryoon.com/story/844142. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/١٢/٢.

٢٤. **جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، متاح على الرابط:**http://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1. **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/٧/٣.

٢٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع وزارة الموارد المائية والري المصرية، أذار ٢٠٢٢، متاح على الرابط:http://www.sis.gov.eg/PDF/Ar/1/273/pdf **تاريخ زيارة الموقع** ٢٠٢٤/١/٥

٢٦. **جهان مصطفى، تفاصيل المؤمرة الثلاثية ضد مصر ومياه النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاحة على الرابط: http://www.alexagri.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٦.**

٢٧. **حزب الشعب الفلسطيني، حقوقنا التاريخية في مياه النهر غير قابلة للتفاوض**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاحة على الرابط:تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٧. http://www.palpeole.org.**

٢٨. **حسام تكينس، حرب أردوغان الرابعة القادمة من اجل السيطرة: المواجهة التي تلوح في الأفق بين حزب العدلة والتنمية والقومية التركية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.washingtoninstitute.org. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٢.**

٢٩. **حسام سويلم، التهديد التركي لأمن البحر الأحمر ومغزى تنازل السودان عن سواكن**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة الوفد، القاهرة، ٢٠١٨/١/٥، متاح على الرابط:http://www..alwafd.news.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٦.**

٣٠. **حيدر آباد، منتدى حول التنمية الريفية: المشهد الافرو–آسيوي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.aardo.org.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٤.**

٣١. **راشد ابانمي، إحياء طريق التوابل (IMEC) لمواجهة طريق الحرير (BRI).. قديم متجدد.**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة مال، تاريخ النشر، متاح على الرابط:http://www.maaal.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٣.**

٣٢. **رشا الصوالحة، تعريف منظمات المجتمع المدني**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.mawdoo3.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٧.**

٣٣. **سامي السيد احمد، القرن الأفريقي صراع دولي على النفط والجغرافية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٢. http://www.islamonline.net .**

٣٤. **سد النهضة.. ماذا يخبي خلفه**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة RT العربية، متاح على الرابط:https://www.arabic.rt.com/photolines/1054051. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/١٤.**

٣٥. **السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط:http://www.democraticac.de/?p=38136. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٢/٣.**

٣٦. **سيدار، (CEDARE)**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأروبا، متاح على الرابط: تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٣.http://www.cedare.org .**

٣٧. **السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا يصدران بياناً للتعاون**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.1.youm7.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.**

٣٨. **شخصية ميليس زيناوي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع المعرفة، متاح على الرابط:http://www.marefa.org.p.1 تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٢/١٧.**

٣٩. **شعبان هدية، أخر إمبراطور أثيوبي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.youm7.c0m/4390933. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٢٢.**

٤٠. **شيماء الكبش، تحولات الموقف السوداني وتعقيدات مفاوضات سد النهضة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة الأهرام المصرية، متاح على**

الرابط:https://www.gate.ahram.org.eg/news/2407150.aspx. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/٢٢.

٤١. **الصراعات في حوض النيل والتغلغل الأجنبي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.mogatel.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٥.**

٤٢. **طارق غنيم، بيان السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا يدل على تفاهمات حول سد النهضة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.albedaiah.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.**

٤٣. **الطيب زين العابدين، العلاقات الأمريكية – السودانية في ظل سياسة إدارة أوباما**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢. http://www.aljazeera.net.**

٤٤. **عامل عامر، ماهية الدبلوماسية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاحة على الرابط:http://www.adelamer.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٥.**

٤٥. **عبد الحافظ الصاوي، علاقات مصر الاقتصادية مع دول حوض النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:http://www.aljeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١٠/١١.**

٤٦. **عبد الرؤف أرناؤوط، ليبرمان من حارس ملهى ليلي إلى صانع ملوك**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع وكالة الأناضول، تركيا، متاح على الرابط:http://www.aa.com.tr. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢٣.**

٤٧. **عثمان الزياتي، الدبلوماسية الشعبية مطلب ملح لدحض الانفصاليين**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.yakada.org.com. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٤/٨.**

٤٨. **عدنان عبود، حفر الإبار**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع **هيأه الموسوعة العربية، ٢٠١٠، متاح على الرابط:http://arab-ency.com.sy/detail/4679. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٢٢**

٤٩. **عصام الدين صالح، دول حوض النيل الشرقي: آفاق التعاون المشترك والتنسيق لفائدة شعوبه**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة سودانيل، الخرطوم، متاح على الرابط:https://sudanile.com/100631. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١/٢٠.**

٥٠. **عصمت عبد المجدي، مصر ودول حوض النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة الحياة اللندنية، دار الحياة لندن، ١٩٩٠/١/١٢، متاح على الرابط: https://hayatnews.co.uk. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٩/٢٢.**

٥١. **علي حسين باكير، الصين وإفريقيا والعولمة البديل الصيني**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط: http://aljazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.**

٥٢. **فاضل الشرقي، سياسة الاحتواء**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:http://www.yemenipress.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١٢.**

٥٣. **فاطمة رضا، مات ذليلاً معزولاً مشلولاً: كيف عاش شارون ٨ سنوات براس في حجم البرتقالة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة البلد، بيروت، ٢٠٢١/١٠/٦، متاح على الرابط:http://www.elbalad.news.com. تاريخ زيارة الموقع ١١ /٢٠٢٤/٦.**

٥٤. **فهمي هويدي، الصومال ومستقبل أفغانستان المضمون**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:http://www.aljazeera.net. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٤.**

٥٥. **فيصل عبد الرحمن علي طه، الإمبراطور منليك الثاني يعلن عن طموحات أثيوبيا التوسعية في عام ١٨٩١**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.sudantribune.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٤.**

٥٦. **لقاء وزير الخارجية الأثيوبي مع نظيره التركي، القاهرة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة اليوم السابع المصرية ٢٠١٤/٥/٢. متاح على الرابط:**http://www.m.youm7.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٦.**

٥٧. **ليزا آي أرونسون، جيفري مانكوف، نحو استراتيجية أمريكية جديدة في منطقة البحر الأسود، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://www.natourceenters.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١١.**

٥٨. **ماجد نعمة، العودة إلى باندونج**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة الأخبار، متاحة على الرابط:**http://www.al-akhbar.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٢/١٧.**

٥٩. **مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٧، ٩٢٣، المعاهدة ١٦٦٩٥، الوثيقة A/CN .4/399.**

٦٠. **محاضرة الدكتور عبد الله عبد السلام، أستاذ الموارد المائية في جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ومدير كرسي منظمة اليونسكو للمياه بالخرطوم، تاريخ المحاضرة، ٩/٨/ ٢٠٠٤**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط: ٢٠٢٤/١٠/٦. تاريخ زيارة الموقع.**https://www.oiu.edu.sd

٦١. **محمد الجوادي، الديكتاتور الحبشي المذعور من الإعدام.. منجستو المؤمن بالمانفستو**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:**http://www.aljiazeera.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٦.**

٦٢. **محمد العامودي، الملياردير السعودي الذي يحاول ابتزاز الدولة المغربية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع أخبارنا المغربية، المغرب، متاح على الرابط:**http://www.akhbarona.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٤.**

٦٣. **محمد سيد احمد، أطماع العدو الصهيوني في مياه النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع صحيفة البناء، متاح على الرابط:**http://www.al-binaa.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٢.**

٦٤. **محمد عبد العاطي، مصر ليست ضد التنمية في دول حوض النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** www.albwabhnews.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٧.**

٦٥. **محمود التميمي، وآخرون، بيان مشترك لمصر وأثيوبيا يفتح صفحة جديدة بين البلدين: الاتفاق على٧ بنود كل أزمة سد النهضة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.masray.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.**

٦٦. **محمود علي، أثيوبيا تعاون الحلفاء والخصوم**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://www.elbadil.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٢.**

٦٧. **مرتضى كوكو، اتفاقية سواكن: هل اقتربت نهاية أردوغان في ثغر السودان؟**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع العين الإخبارية، أبو ظبي، متاح الرابط:**http://www.al-ain.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٥.**

٦٨. **مروة صبري، أثيوبيا وكيل أمريكا المعتمد في القرن الأفريقي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**

٦٩. **مصر في عهد السيسي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة العربية، متاح على الرابط:**http://www.alarbiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/3/27. **تاريخ زيارة الموقع**

٧٠. **معجم الموارد المائية المشتركة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، (اسكوا)**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**https://www.unescwa.org **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٤.**

٧١. **معمر القذافي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة BBC العربية، متاح على الرابط:**http://www.bbc.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/١٢.**

٧٢. **موسى الخميسي، إيطاليا تمول مشروعاً لحوض النيل**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.eleph.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٥.**

٧٣. **الموقع الرسمي لجمهورية مصر العربية، متاح على الرابط:**http://www.presdency.eg.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٣.**

٧٤. **مومباسا، موقع موسوعة الجزيرة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.aljazeera.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٩.**

٧٥. **نضال محمد وتد، شمعون بيريز.. صقر السياسة الإسرائيلية بثوب الحمائم**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع أخبار العربي الجديدة، القدس المحتلة، متاح على الرابط:**http://www.alaraby.com.uk. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٦/٢٨.**

٧٦. **نهر النيل، بؤر صراع جديدة في أفريقيا**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.ISlamonline.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٢/١٣.**

٧٧. **نيريري.ز أول رئيس لتنزانيا ورائد الاشتراكية ذات الجذور الإفريقية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:**http://www.aljazeera.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٢.**

٧٨. **نيفين العيادي، اجتماعات الانترو وإعادة تفعيل الدور المصري في الدائرة النيلية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.almasryalyoun.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٦**

٧٩. **هجمات ١١سبتمر: نظريات مؤامرة تفندها الحقائق**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع قناة الحرة، متاح على الرابط:**http://www.alhurra.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٧/٩.**

٨٠. **هدى فاضل، الانفوميديا الاتصالية وانعكاساتها على تصاميم وإخراج الصحف الإلكترونية، حلقة نقاشية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع كلية الأعلام، جامعة بغداد ٢٠١٩، متاح على الرابط:**https://comc.uobaghdad.edu.iq. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/٢.**

٨١. **الهيأه العامة للاستعلامات، جنوب السودان**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.sis.gov.eg.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٤٣/٣/٢.**

٨٢. **هيلاميريام ديسيلين**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.aljazeera.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٣/٩.**

٨٣. **وثيقة الخرطوم بشأن سد النهضة الأثيوبي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع الهيأة المصرية العامة للاستعلامات، متاح على الرابط:**http://www.sis.gov.eg/story/148335?lang=ar. **تاريخ زيارة الموقع ١٤/١٠/٢٠٢٤.**

٨٤. **وجدي رزق، سد النهضة الأثيوبي: تعاون أم صراع، العدد ٤٦٣٥٠**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع **صحيفة الأهرام، القاهرة، في ٣١/١٠/٢٠١٣، متاحة على الرابط:**http://www.ahram.org.eg.com. **تاريخ زيارة الموقع ٥/٣/٢٠٢٤**

٨٥. **وزارة الأعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات ترصد نتائج زيارة السيسي لـ (٤) دول أفريقية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع بوابة الوطن الإلكترونية، متاح على الرابط:**http://www.akhbarak.net/news/2017/08/19/11656661/articles/26045186. **تاريخ زيارة الموقع ٩/٣/٢٠٢٤.**

٨٦. وزارة التجارة الخارجية المصرية، نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٦، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع منظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط:http://www..mti.gov.eg.com. **تاريخ زيارة الموقع** ١٤/٩/٢٠٢٤.

٨٧. **وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية، نهر النيل وصراع المياه**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:** http://www.mof-sudan.com/issne/110htm. **تاريخ زيارة الموقع ٢٤/٦/٢٠٢٤.**

٨٨. **وليد بدران، من هو ونستون تشرشل: قاهر هتلر الذي حارب المهديين في السودان**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.bbc.com. **تاريخ زيارة الموقع ٢٣/٤/٢٠٢٤.**

٨٩. **وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الأفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **متاح على الرابط:**http://www.Platfrom.almanhal.com. **تاريخ زيارة الموقع ١٢/٣/٢٠٢٤.**

٩٠. **يوري موسيفيني، أوغندا**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، **موقع موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:**http://www.aljazeera.net. **تاريخ زيارة الموقع ٢٢/٤/٢٠٢٤.**

المصادر الأجنبية:

1. **A.F.K. Organ ski, World Politics, New York, Alfred Knopd, 2009.**
2. **Aaron T. Wolf; Chapter 8 Trends in Transboundary Water Resources: Lessons for Cooperative Projects in The Middle East 9, Nov. 2004, Available at the link:**http://www.idrc.ca.com.
3. **Ain, A. Challenges for Water Shaning in the Nile Basin: Changing Geo – Politics and Changing Climate, Hydrological Sciences Journal56(4): 687 – 727. 2011.**
4. **Arsano, Y. Ethiopia and the Nile: Dilemma of National and Reginal Hydro politics. Thes (PhD). Center for Security Studies, Swiss Federal Institute of Technology. 2007.**
5. **Ashebir, Elias. The politics of the Nile basin, A Dissertation Submitted to the Department of International Relations, at the University of the Wit Waters Rand, Master of Arts in Hydropotitics Studies, Johannesburg,2009.**
6. **Babette Schenkel's.Hydro politics in the developing word: A comparative case study between the Nile and the Mekong River,2018.**

7. BBC news, new World Bank chief to focus on, market- based, growth 2012, **Available at the link:** http://www.bbc.co.uk/news/business-17737660.

8. **Benjamin Akwei, Hydro politics, Hydro-hegemony and the Problem of Egyts Securitization of the Eastern Nile Basin. Dissertation (PhD). Howard University. Washington D.C. 2015.**

9. **C. Perry, Water as an Economic Good: A Problem, E& In: Melvyn kay ed, Water: Economic, Management and Demand, E& fn, spon,1997.**

10. **Carle's, A, Power Asymmetry and Conflict Over Water Resources in the Nile Reiver Basin: The Egyptian Hydro- Hegemony, Master, Kings College, London, 2006.**

11. **Cascao, A.E. Political Economy of Water Resources Management and Allocation in the Easten Nile Basin, these (PhD) Department of Geography, Kinge College of London, 2009.**

12. **CDR Otto Sieber, Africa Command: Forecast for the Future, Strategic Insights, Volume VI, Issue 1 January, 2007, Available at the link: http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/sieberJan07.asp.**

13. **Chemoga Yeda Hydropower project, Available at the link:http://www.skyscrapercity.com/showthread.php?p=44073712**

14. **Chinas African Policy, Renmin Ribao, January 12, 2006, Available at the link: http://english,peopledaily.com.cn/2006601/12/eng200606112234894.html.**

15. **Chinas diplomacy serves economy: FM, China View, March 7, 2009, Available at the link: http10961803://www.news.xinhuanet.com/engglish/2009-03/07/content-.htm.**

16. **Christopher Lawrence Kukk, Ties that Bint: The Effect of Transnational Issue Networks on the International Politics of Water, A Ph. D. Thesis, Boston College, 2001.**

17. **Cilliers, J, Schunemann, J, and Moyer, Power and Influence in Africa ...Algeria, Egypt, Ethiopia Nigeria and South Africa, African Futures Papers,**

18. **Collins, R.O. the Inscrutple Nile at the Beginning of the New Millennium, University of California Santa Barbara, unpublished.2003**

19. **Daneil Volman " The Bush Administration and African Oil" The Security Implications of U.S. Fringy Policy, African Security Research Project, ACAS Bultin, No.66, Winter 2003-2004, pp15.25, Available at the link: http://www.acas.prairienet.org/pubs.heml.**

20. **Daniel Volman, the Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U.S.Energy Policy, African Security Research Project, ACAS Bulletin, No.66,Winter,**

2003- 2004, pp15- 25, Available at the link: http://www.acas.prairienet.org/pubs.html.

21. Donald James Puchala, International Politics, Today, New York, Dodd, mead, Company,1979.
22. Elhace,A. Hydro politics in the Third World: Conflict and Cooperation in international River Basins. Washington. D.C:US Institute Press, 1999.
23. Emerging Chinese Communities in Africa, The China Monitor, Issue 26, February 2008.
24. Ethiopia: Managing Water Resources to Maximize Sustainable Growth, A World Bank Water Resources A Assistance Strategy for Ethiopia, World Bank, Report No. 36000-ET, 2006.
25. Frederick M. Lorenz, Protection of Water Facilities Under International Law, UNESCO, International Hydrology, PC-CP Series, No. 1, 2003.
26. Garius, A, G.D. Dab Elko and A.T. Wolf. Water Conflict and Cooperation. Environmental Change and Security Project, 2004.
27. George T. Yu, Chinas Fricano Policy: A Study of Tanzania, New York, Paeger, Publishers, 1975.
28. Haile Frezer Getachew. Unravelling the gif of the Nile, Examining the domestic and international determinants of Ethiopian counter – Bigeminy in the Eastern Nile River basin, PhD dissertation, Department of Geography, Kings College, 2018.
29. Haile Frezer Getachew. Unravelling the gif of the Nile, Examining the domestic and international determinants of Ethiopian counter – Bigeminy in the Eastern Nile River basin, 2018.
30. Hydro power in Ethiopia – the staged construction of Tekeze Arch Dam, International Water Power and Dam Construction, 11 May 2009.
31. Ismail Serageldin, Toward Sustainable Management of Water Resources Washington, D.C. World Bank, 1995.
32. Israel Center Bureau of Statistics, 2022, **Available at the link**: https://www.gov.il.
33. J. Louis Cantore and Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, New Jersey, 1996.
34. J.A Allan, Virtual, UNIESOO, Courier, Paris, UNIESCO, March 1999.
35. Janos Bogarde and Saskia Castelein (eds), Selected Papers of the International Conference from Conflict to Cooperation in International Water Resources Management: Challenges and Opportunities, UNESCO, IHE, Delft, The Netherlands, 20-22 November, 2002, UNESCO-IYP, WWAP, Technical Documents in Hydrology, PC-CP Series, No 31, 2004.

36. Jessica Elgol: Israel reopens Ethiopian immigration 16/5/2010, Available at the link: http://www.thejc.com.

37. Johes, Roy E, Principles of Foreign Policy the Civil States in Its World Setting Printed and Bound by Richad Clay lid, Bunaay, Suffolk,1979.

38. Jon dived, Water Diplomacy, creating value and building trust in transboundary Water negotiations by Lawrence Susskind and Shafiqul Islam Aug. 2012.

39. kurt, j, how foreign policy is made, new yourk,1998.

40. Letitia Lawson, U.S. Africa Policy Since the Cod War, Strategic Insights, Vollum VI, Issue 1, January 2007, Available at the link:http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/lawsonJan07.asp.

41. Letitia Lawson, U.S. Africa Policy Since the Cold War, Strategic Insights, Volume VI, Issue, 1 January, 2007, Available at the link: http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/lawsonJan07.asp.

42. Li Anshan, On Changes and Adjustments in Chinas Policy Toward Africa, Zhong Guo We jiao, Chinas Foreign Policy, No. 1, 2007.

43. Marlo Lewis, will Climate change cause water wars, 2009, Available at the link:http://www.openmarket.org.

44. Mathias Devi Nielsen. The Waters of the Nile: Ethiopia Challenging Regional Hydro-Hegemony. These (M.S), Center of African Studies, University of Copenhagen, 2015.

45. Meron Okbandrias, Geopolitical Influence of the Gulf States in East Africa: The Case of Dubout and Eritrea, Jooma of Africa Union Studies (JOAUS), Vol, 6 (Lssues2&3), Aug/Dec, 2017.

46. Military Balance Report, International Institute of Strategic Studies, London, II SS, 2018, Available at the link: https://www.iiss.org.

47. Ministry for the Environment and Territory (Italy), and UNESCO IHP, Water Program for Africa: Arid and Water Scarce zones 2004 – 2006, Available at the link: http://www.minambiente,it.

48. Nick Turse, Obamas scramble for Africa: Secret bases, and the Pentagons "new spice route" in Africa, Jul 12,2012, Available at the link:http://www.salon.com/12/07/2012/obamas-scramble-for-africa-salpart .

49. No,14, March, 2015.

50. No. 17, January 8 – 15, 2007.

51. P. Nambini, do water production end Treatment, Facilities Need Greater Protection in Armed Conflicts? Forum: War end Water, no (29), International, committee of the red cross, 1998.
52. Robert Hearne, Charles Sheerin, and K.W. Easter, A Review of the World Banks Experience with Water Resources Investments, World Bank Agriculture and Rural Development Department, Washington, D.C.1992,
53. Ronald Blear, Will Nile Water Go to Israel? North Sinai Pipelines and the Politics of Scarcity, Middle East Policy, Vol. (V0, No.3), September, 1997.
54. Rosenau James N, the Scientific Study of Foreign, Policy, the Free Press, Nork,1985.
55. Stephen Krasner, Structural causes and Regime consequences: Regime as Intervening avails, Stephen Krasner(ed), International regimes, Ithaca and London, Cornell University press, 1983.
56. Stephen Krasner, Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables, in: Stephen Krasner (ed), International Regimes, Ithaca and London: Cornell University Press, 1998.
57. Tayie M.S. the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydro politics Hegemony on the Nile Basin. In: A.M. Negin and S. Abdel– Fattah (ed) Grand Ethiopian Renaissance Dan Versus Aswan High Dan Handbook of environmental chemistry 79. Springer, New York. 2019.
58. Tayie, M.S, the Hydro politics of the Nile River basin in: Negm AM (ed) The Nile Rive, Springer Intonational Publishing, 2017.
59. Tayie, M.S, The legal aspects of the international rivers: the Nile River as case study, In. Negm AM (ed), the Nile River Handbook of environmental chemistry. Springer, New York,2017.
60. Tayie, M.S. The Hydro politics of the Nile Rive Basin, A.M, Negm (Ed). The Nile Rive, Springe International Publishing, 2017.
61. Tekeze Dam, Ethiopia, Available at the link: http://www.intemationalrivers.org.
62. Terrence Lyons, Ethiopia in 2005: The beginning of Transition, Center for Strategic and International Studies, Africa Notes, N0 25, January 2006.
63. The military Balance 2015-2017, (London: Oxford University, IISS, 2018.
64. The NBI. The NB Cooperative Framework. Nile Basin Initiative, Available at the link:http://www.nilbasin.org/index.php/about-us/the-nb-cooperative-framework.
65. The U.N., World Water Development Report, Water for Live: Sharing Water: Defining a Common Interest, UNESCO, New York, 2003.
66. United Nations Department of Technical Cooperation, Demand Management: A Strategy for the Implementation of the Mar del Plata Plan for the 1990, New York, United Nations 1991.

67. Vance Serchuk, Ethiopia versus the Islamists, The Weekly Standard, Vol, 12,

68. Williams, P. Nile cooperation through. Hydro realpolitik? Third World Quarterly,23/6/ 2002.

69. World Bank and Hellenic Presidency of the European Union, International Conference on: Sustainable Development of Lasting Peace: Shared Water Shared Future, Shared Knowledge, Athens, Greece, May, 6 -7- ,2004.

70. World Bank, world development indicators,2023.

71. World Bank: World Development, Report, Washington: World Bank, 2000.

72. Yaeko Mekuria Aba wan: conflict and Cooperation among the Nile Basin Countries with Special Emphasis on the Nile Basin Initiative (NBI). thesis (M.S). School of Development Studies. 2011.

73. Yihdego Y, Khalil A, Salem HS, Nile Rives basin dispute: perspectives of the Grand Ethiopian Renaissance Dain (GERD). Global J Hum Soc. 2017.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (١)[1]: معاهدة سنة ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا بشأن الحدود بين أثيوبيا والسودان ومياه النيل.

تعتبر هذه اتفاقية ١٩٠٢، اتفاقية حدودية تحظى بحماية قانون ورعاية خاصة بتدليل القانون الدولي، ووفق معاهدة فيينا للتوارث الدولي لعام ١٩٧٨.

المعاهدة المبرمة بين بريطانيا والحبشة عن الحدود بينها وبين السودان الموقعة بأديس أبابا في ١٥ أيار ١٩٠٢، والمحررة باللغة الأمهرية، والتي تبودلت وثائق التصديق عليها بأديس أبابا بتاريخ ٢٨تشرين الأول ١٩٠٢.

لما لرغبة كل من صاحبي الجلالة الملك إدوارد السابع ملك بريطانيا وأيرلندا والمستعمرات فيما وراء البحار وإمبراطور الهند وصاحب الجلالة منليك الثاني ملك ملوك أثيوبيا في أن توثيق بينهما أواصر المودة فقد وافقت حكومتيهما على استقرار الحدود الفاصلة بين السودان والحبشة وقد أناب جلال الملكة إدوار السابع عنه في ذلك وزيره المفوض الكون ويل جون لون هارينجتون حامل نيشان فيكتوريا الذي ينوب عنه لدى بلاط ملك أثيوبيا الإمبراطور منليك الثاني وذلك للتفاوض بموجب الشروط التالية التي سوف يلتزم بها الطرفان هم وورثتهم والذين هم يخلفونهم على العرض.

المادة الأولى

يكون الحد الفاصل بين كل من السودان والحبشة كالمتفق عليه بين الحكومتين هو الخط المرسوم بالمداد الأحمر بالخريطة المرفقة بهذه المعاهدة من صورتين والبادئ من خور أم حجر إلى الجلايات إلى النيل الأزرق وبارو وبيبور من النهر أكويو إلى صليل ثم إلى

اختراق الدرجة السادسة من خط العرض الشمالي مع الدرجة الخامسة والثلاثون من خط الطول شرقي جرينتش.

المادة الثانية

وهذه الحدود المفصلة بموجب البند الأول سوف تخطط على الطبيعة بواسطة لجنة الحدود المشتركة والتي سوف يعين أعضاؤها عن طريق الطرفين الساميين المتعاقدين وعلى هذه اللجنة أن تخطر حكومتها بعد أن يتم التخطيط.

المادة الثالثة

يتعهد ملك الحبشة لدى بريطانيا بأن لا يصدر تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تأنا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدماً هي وحكومة السودان.

المادة الرابعة

يتعهد ملك الحبشة بأن يسمح لحكومة بريطانيا وحكومة السودان أن تختار في منطقة ايطانج على نهر بارو قطعة أرض لا تقل مساحة وقوعها على النهر على ألفي متر مشاعة في مساحة لا تزيد عن ٤٠٠ هيكتار تؤجر لحكومة السودان لإدارتها بمعرفتها طوال مدة بقاء السودان تحت نظام الحكم الثنائي من مصر وبريطانيا ومن المتفق عليه بين المتعاقدين الساميين أن المنطقة المؤجرة بهذه الصفة سوف تستعمل لأية أغراض سياسية ولا عسكرية.

المادة الخامسة

يمنح الإمبراطور منليك ملك الحبشة حكومتي بريطانيا والسودان الحق في إنشاء طريق سكة حديد يخترق الأراضي الحبشية حتى يصل السودان بأوغندا.

---

[1] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، ص ٣٧٣.

وسوف يختار هذا الطريق الحديدي باتفاق ودي بين الطرفين الساميين المتعاقدين، ويبدأ نفاذ المعاهدة المذكورة على أثر توثيقها من حكومة بريطانيا وتغلق ذلك لحكومة الحبشة.

وقد وقع على هذه المعاهدة من إمبراطور الحبشة ومن النائب عن المملكة المتحدة من صورتين باللغتين الإنجليزية والأمهرية

أديس أبابا في الخامس عشر من أيار سنة ١٩٠٢.

التوقيعات عن بريطانيا

البكباشي جون لون هارينجتون

توقيعات عن الحبشة

خاتم الإمبراطورية منليك الثاني

ملحق (٢)[1]: اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن استعمال مياه نهر النيل لأغراض الري، القاهرة ٧ أيار ١٩٢٩.

كتاب موجه من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي

لحكومة جلالة ملك بريطانيا

بخصوص مسائل الري في ٦ مايو سنة ١٩٢٩.

رئاسة مجلس الوزراء

يا صاحب الفخامة

١- تأييدا لمحادثاتنا الأخيرة، أتشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الري، التي كانت موضع محادثتنا، أن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائلة، لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة، فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق.

٢- من البين أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل، أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن، ولقد كانت الحكومة المصرية دائما – كما تعلم فخامتكم – شديدة الاهتمام بعمران السودان، وستواصل هذه للحظة، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار، بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، وبما لا تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه لمفصل بعد هذه المذكرة.

٣- وبناء على ما تقدم: تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥، المرفق تقريرها بهذه المذكرة، والذي يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق، على أنه نظراً للتأخير في بناء خزان جبل الأولياء، الذي يعتبر ناء على الفقرة الأربعين من قرار لجنة مياه النيل، مقابلا لمشروعات ري الجزيرة، ترى الحكومة المصرية أن تعديل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان في أشهر الفيضان، كما هو مبين بالبند ٥٧، من قرير اللجنة، بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ متر مكعب في الثانية قبل سنة ١٩٢٦، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور في المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير، حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦متر مكعب في الثانية، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجن مياه النيل، فهي إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير.

٤- ومن المفهوم أيضا أن الترتيبات الآتية ستراعي فيما يختص بأعمال الري على النيل:

أ- أن المفتش العام لمصلحة الري المصرية في السودان أو معاونيه أو أي موظف آخر، يعينه وزير الأشغال، تكون لهم الحرية في الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار، لقياس التصرفات والأرصاد، كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزن جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليها، وتسري الإجراء التفصيلية الخاصة بالتنفيذ، والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشاري حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

[1] - محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للانهار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٤.

ب- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان، أو في

البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها إنقاض مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه، إلى أي وجه يلحق بمصالح مصر.

جـ- تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا)، لنهر النيل في السودان، دراسة ورصد وافيين.

د- إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي إجزاء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من إجراءات، للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا.

هـ- تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها، لكي تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات وأعمال، من قبل ما هو مبين في الفقرتين السابقتين.

و- لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق، قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية، فستعالج كل مسألة من هذه المسائل، بروح من حسن النية المتبادلة، فاذا نشاء خلاف في الرأي فيما يختص بتفسير أي من الأحكام السابقة أو تنفيذ أو مخالفة، ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

ز- لا يعتبر هذا الاتفاق بأي حال ماسا بمراقبة وضبط النهر، فأن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأجد لفخامتكم فائق احترامي.

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء

" محمد محمود"

رد حضرة صاحبة الفخامة المندوب السامي

لحكومة جلالة ملك بريطانيا

على كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

المؤرخ في ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

دار المندوب السامي

يا صاحب الدولة:

١- أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن تسلمت المذكرة التي تكرمتم دولتكم بإرسالها إلى اليوم.

٢- ومع تأييدي للقواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دولتكم فإني أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيزيد في تقدم مصر والسودان ورخائها.

٣- وأن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الراي في أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الري على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة في السودان.

٤- وفي الختام أذكر لدولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدا أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيا كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامي.

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٢٩

لويد

المندوب السامي

ملحق (٣) [١]: اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة المصرية وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل ١٩٥٩

محضر التوقيع:

إنه في اليوم الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٩، بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، اجتمع كل من:

السيد/ زكريا محي الدين وزير الداخلية المركزية ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة المصرية ومعالي السيد/ اللواء محمد طلع فريد، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات والعمل وزير وفد جمهورية السودان.

لتوقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان، وبعد أن تبادلاً وثائق التفويض الخاص بهما، والتي وجدت صحيحة، ومستوفاة بتخويل كل منهما في التوقيع نيابة عن حكومتيهما، قام كل من المندوبين بالتوقيع على الاتفاق المذكور.

وإشهاداً على ذلك حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية، إقرار لما تقدم.

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة.	عن جمهورية السودان
(إمضاء)	(إمضاء)
زكريا محيي الدين	اللواء طلعت فريد

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشاريع لضبطه ضبطاً كاملاً، ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة المصرية على غير النظم الفنية المعمول بها الآن.

ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج إلى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة.

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩، قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي:

أولا: الحقوق المكتسبة الحاضرة.

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة المصرية من مياه نهر النيل، حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها، قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشاريع ضبط

النهر وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق، ومقدار هذا الحق ٤٩ مليار متر مكعب، مقدرة عند أسوان سنوياً.

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب، قبل الحصول على فائدة المشاريع المشار إليها، ومقدار هذا الحق ٤ مليار متر مكعب، مقدرة عند أسوان سنوياً.

ثانيا: مشاريع ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين.

١- لضبط مياه النهر، والتحكم في تدفق مياهه إلى البحر، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة المصرية خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل.

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

[١] نصر أبو عجيلة الشوشان، أزمة مياه نهر النيل، ص ٣٨٠.

٣- يحسب صافي الفائدة من السد العالي أساس متوسط أيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي، بنحو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين، وهي المشار إليها في البند (أولا)، مقدرة عند أسوان، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي، فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين.

٤- يوزع صافي السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين، بنسبة ١٤،٥ للسودان إلى ٧،٥ للجمهورية المتحدة، متى ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق، وهذا يعني أن متوسط الإيراد ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر، المقدر بنحو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً،

وإذا ظلت فوائد التخزين مستمرة على تقديرها الحالي بـ ١٠ مليار، فأن صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٧مليار، ويكون نصيب جمهورية السودان منها ٥،١٤ مليار، ونصيب الجمهورية المتحدة ٧،٥مليار، ويضم هذان النصيبان إلى حقهما المكتسب، فأن نصيبهما من صافي إيراد النيل الكامل بعد تشغيل السد العالين يصبح ١٨، ٥مليار لجمهورية السودان، و٥٥،٥مليار للجمهورية المتحدة.

٥- لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي، مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين، وفواقد التخزين المستمر في السد العالي، فأن من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعج فترات كافية، يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل.

٦- توافق حكومة الجمهورية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ ١٥مليون جنيه مصري، تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة، نتيجة التخزين في السد العالي، لمنسوب ١٨٢(مساحة)، ويجري دفع هذا التعويض بالطريقة التي أتفق عليها الطرفان، والملحقة بالاتفاقية.

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر، سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة المصرية عن تخزين في جبل الأولياء، ويبحث الطرفات المتعاقدان ما ستصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب.

ثالثا: مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل.

نظراً لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل، في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط، من المحتم العمل على عدم ضياعها، زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين، فأن الجمهوريتين توافقان على ما يأتي:

١- تتولى جمهورية السودان – بالاتفاق مع الجمهورية العربية – إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل، بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، ويكون صافي فائدة هذه المشاريع من نصيب الجمهوريتين، بحيث توزع بينهما مناصفة، ويساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا، وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشاريع المنوه عنها من مالها، وتدفع الجمهورية العربية المتحدة المصرية نصيبها من التكاليف، بنفس النصف المقررة لها في فائدة هذه المشاريع.

٢- إذا كانت حاجة الجمهورية العربية بناء على تقدم برامج التوسع الزراعي الموضوعة إلى البدء في أحد مشاريع زيادة إيراد النيل المنوه عنها في الفقرة السابقة، بعد إقرار من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك، فأن الجمهورية العربية المتحدة المصرية تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها، للبدء في المشروع وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار، يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع، ويكون هذا البرامج ملزماً للطرفين، وعند انتهاء السنتين فأن الجمهورية العربية المتحدة المصرية تبدأ في التنفيذ بتكاليف من عندها، وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال

نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه، تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي فائدة المشروع، على ألا تتجاوز حصة أي من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

رابعا: التعاون الفني بين الجمهوريتين.

١- لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين، وللسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشاريع ضبط النهر، وزيادة إيراده، وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر في أحباسه العليا، توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة المصرية، بعدد متساو من كل منهم، يجري تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق، ويكون اختصاصها:

أ- رسم الخطوط الرئيسية للمشاريع التي تهدف على زيادة إيراد النيل، والأشراف على البحوث اللازمة لها، لوضع المشاريع في صورتها النهائية، قبل التقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لإقرارها.

ب- الإشراف على تنفيذ المشاريع التي تقرها الحكومتان.

جـ- تضع الهيئة نظم التشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان، كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان، بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشاريع.

د- تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة (ج)، بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين، فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان، وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان، وطبقاً لما يبرم من اتفاقيات مع البلاد الأخرى عن المشاريع أعالي النيل المقامة داخل حدودها.

هـ- لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد، ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين، فأنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغي أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة، بما يوقف ضراً على أي منهما، وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان.

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا، ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة المصرية في السودان وفي الجمهورية العربية وفي أوغندا.

٣- تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة، وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين، وللهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم، حسب ظروف العمل، وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان، لتنظيم احتياجاتها، وأعمالها الفنية الإدارية والمالية.

خامسا: أحكام عامة.

١- عندما تعود الحاجة إلى إحراء، أي البحث في شؤون مياه النيل مع أي بلاد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فأن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة المصرية يتفقان على رأي موحد بشأنه، بعد دراسته بمعرفة الهيئة المشار إليها، ويكون هذا الرأي هو الذي تجري الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها، وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين، فأنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع بالاتصال بالمختصين في الحكومات البلاد ذات الشأن، كما التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظام التشغيل، وما يلزم لصيانة هذه الاعمال، بعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة، يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقيات الفنية.

٢- نظراً إلى أن البلاد التي تقع على النيل، غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتين على أن يبحث سوياً مطالب هذه البلاد، ويتفقاً على رأي موحد بشأنها، وأذ أسفر البحث عن إمكان قبول أي كمية من إيراد النهر، تخصص لبلد

منها أو لأخر، فأن هذا القدر محسوباً عند أسوان، يخصم مناصفة بينهما، وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

سادسا: فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل.

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة، فأن الطرفين يتفقان على نظام توسعها الزراعي في فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالي الكامل، بما لا يؤثر على احتياجاتهما المائية الحاضرة.

سابعا: يسري هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين، على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الأخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسي.

ثامنا: يعتبر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢(ب) المرافقات بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منها.

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧جمادي الأولى سنة ١٣٧٩هـ، الموافق ٨نوفمبر سنة ١٩٥٩.

عن الجمهورية العربية المتحدة.	عن جمهورية السودان
(إمضاء) /	(إمضاء)
زكريا محي الدين /	اللواء طلعت فريد

ملحق رقم (٤) [1]: الاتفاقية الإطارية للتعاون ٢٠١٠

دول المبادرة تدرك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل لشعوب دول الحوض، مع رغبتهم القوية في التعاون للاستفادة من الموارد العظيمة لنهر النيل، والتي توثق علاقتها

معاً، وفق تنمية مستدامة لكل دول حوض النيل، آخذين في الاعتبار أن نهر النيل مورد طبيعي وبيئي لفائدة كل دولة، ومؤكدين أن الاتفاقية الإطارية حاكمة لعلاقتها، وأن مبادرة حوض النيل، هي أساس التكامل والتنمية المستدامة والمتسقة، وأساس للحوار حول موارد نهر النيل، حماية لحقوق أجيال المستقبل، ومؤكدين على رغبتهم في تأسيس منظمة، تدير موارد نهر النيل، وتحقق تنمية متوازنة لها، آخذين في اعتبارهم المبادرة الدولية لتطوير التعاون والتنمية المستدامة للموارد المائية، ولذا اتفقت تلك الدول على الاتي:

الباب الأول

الإطار الحالي للاتفاقية الإطارية:

الاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده، وأنشاء مؤسسة كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

الباب الثاني

تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون:

أ- حوض النيل: يقصد به الامتداد الجغرافي لنهر النيل، ويستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوار من أجل التنمية.

ب- نظام نهر النيل: يقصد به مجرى نهر النيل، وحوافه والمياه الأرضية المرتبطة بنهر النيل، وتستخدم هذه الوحدات في أي موقع فيه إشارة للمياه.

ج- الإطار، يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

د- دول مبادرة نهر النيل أو دول مبادرة النيل أو مبادرة النيل أو دول المبادرة: يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية، وهي بالضرورة أعضاء في مبادرة حوض النيل.

هـ- المفوضية: يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل، والمنشأة بموجب الفقرة ٣، من هذه الاتفاقية الإطارية.

و- الأمن المائي: يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الأمن للمياه في مجالات الصحة، الزراعة، الثروة الحيوانية، الحماية والبيئة.

الباب الثالث

أولا المبادئ العامة:

النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الأتية:

١- التعاون: مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تؤسس على المساواة والتعاون العابر للحدود والمنافع والثقة المشتركة في حوار متسق من أجل حمية نهر النيل والجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- التنمية المستدامة: مرتكزات التنمية المستدامة في حوض النيل

[1] هالة احمد الرشيدي، الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨١١.

٣- التابعية: ترتكز التابعية على أين ما وجدت تنمية وحماية موارد نهر النيل تنفذ بأقصى ما يمكن.

٤- الاستخدام وفقاً للإنصاف والمعقولية: تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول.

٥- الحد من الإضرار بالدول: ترتكز على الحد من الإضرار الحاد ببقية الدول.

٦- حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حددها: ترتكز على أن لكل دولة لديها الحق في استخدام مياه نهر النيل وفق للاستخدامات التي تمت الإشارة لها.

٧- الحماية والحوار: ترتكز على أن دول المبادرة تتخذ الخطوات المهمة منفردة وبشكل جماعي عندما يكون ذلك ضرورياً لحماية مياه نهر النيل ومتعلقاتها.

٨- المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية: ترتكز على أن دول المبادرة تتبادل المعلومات حول الخطوات التخطيطية، عبر مفوضية مبادرة حوض النيل.

٩- مصلحة المجتمع: ترتكز على مصالح الدول في منظومة نهر النيل.

١٠- تبادل المعلومات والبيانات: ترتكز على تبادل المعلومات والبيانات التي ترتبط بالإجراءات المرتبطة بالموارد المائية، عندما يكون ذلك ممكناً ويسهل مصالح الدول التي بينها اتصالات.

١١- البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

١٢- الحول السلمية للخلافات، اعتماد الحلول السلمية للخلافات.

١٣- المياه النقية والموارد الثمينة: ترتكز على أن المياه النقية والموارد الثمينة ضرورية للحياة والتنمية والبيئة، ويجب أن تدار بالتعاون، ووفق معايير أخلاقية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحماية والحوار حول الموارد المرتبطة بها.

١٤- الماء لديه قيمة اقتصادية واجتماعية: ترتكز على أن المياه والموارد الطبيعية لديها قيمة اقتصادية واجتماعية، والذي يستخدمها يجب أن يعطي الجانب الاقتصادي مراعاة، مع الآخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية والإدارة الآمنة للمنظومة.

١٥- الأمن المائي: يعتمد مبدأ الأمن المائي لكل دول حوض النيل.

الباب الرابع

الانتفاع المنصف والمعقول:

أ- دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل، وفق رؤية لانتفاع معقول، أخذين في الاعتبار دول المبادرة بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل.

ب- ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديتها.

جـ- جغرافياً وهيدرولوجياً وبيئياً وكل العوامل الطبيعية المتعلقة بذلك.

د- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم ول المبادرة.

هـ- السكان المعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول المبادرة.

و- التأثيرات على استخدامات الموارد المائية في الدولة والدول الأخرى من دول المبادرة، بما فيها الاستخدامات المتوقعة للموارد المائية.

ز- الحوار والحماية والتنمية والاستخدام الاقتصادي للموارد المائية والتكلفة من الخطوات التي تتخذ في التأثيرات.

حـ- توافر البدائل لاستخدام معين مزمع أو قائم.

ط- مساهمة كل دول من دول المبادرة في مياه المنظومة المائية لنهر النيل امتدادات منطقة الحماية داخل حدود كل دولة من دول المبادرة.

الباب الخامس

الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم:

١- دول المبادرة تستخدم الموارد المائية لمنظومة نهر النيل داخل أراضيها آخذة في الاعتبار عدم تسبيب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى.

٣- بالإشارة إلى الفقرة الأولى والثانية عالية مخاوف أي دولة من دول المبادرة تبحث بروح التعاون عندما تكون هناك حاجة لذلك.

٤- وزن كل عامل من العوامل يؤخذ بعد مقارنته مع العوامل الأخرى، بما يؤدي للاستخدام المنصف والمعقول على أن تجتمع كل العوامل للوصول لأسس على أساسها جميعاً.

٥- دول مبادرة حوض النيل يتعين عليها داخل حدودها ووفقاً لمنظومتها القانونية الحفاظ على الاستخدام المستدام للمياه في ظل الظروف المحيطة.

٦- دول مبادرة النيل عليها مراقبة قوانين وقواعد مفوضية نهر النيل المؤثرة على الاستخدام المنصف والمعقول.

الباب السادس

الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الأيكولوجي:

أ- حماية ورفع جودة المياه من خلال مبادرة حوض النيل.

ب- الحد من إدخال المبيدات أو الأشياء الجديدة على النظام الأيكولوجي لحوض نهر النيل.

جـ- حماية التنوع الإحيائي في حوض النيل.

د- حماية الأراضي الجافة في حوض النيل.

هـ- ترميم وإعادة تأهيل قواعد الموارد المائية.

دول مبادرة حوض النيل عبر مفوضية حوض النيل عليها اتخاذ خطوات لتنسيق علاقاتها الخارجية.

الباب السابع

تبادل المعلومات والبيانات:

١- إعمالاً لتعاونهم بشأن استخدام وتطوير وحماية حوض النيل نهر النيل والموارد المائية، يتعين على دول حوض النيل تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة، وحول الموارد المائية لحوض النيل، حيثما كان ذلك ممكناً، ويسهل استخدامها للدول ذات الصلة.

٢- في حالة تقدم إحدى دول الحوض بطلب معلومات أو بيانات متوفرة لدى دولة أخرى عليها الاستجابة الكاملة لتوفير هذه المعلومات، وفي حال وجود تكلفة للمعلومات والبيانات، يجب أن تتحملها الدولة الطالبة للمعلومات والبيانات.

٣- تنفيذاً لمطالباتها تحت الفقرة أ ودول مبادرة حوض النيل، اتفقت على مراقبة إجراءات تطوير مفوضية حوض النيل.

الباب الثامن

الخطوات التخطيطية:

١- اتفقت دول مبادرة حوض النيل على تبادل المعلومات والبيانات عبر مفوضية حوض النيل.

٢- دول مبادرة حوض النيل ستراقب القواعد التي تضعها مفوضية حوض النيل لتبادل المعلومات والبيانات.

الباب التاسع

تقييم الأثر البيئي والحسابات:

١- التدابير المزمع اتخاذها وقد يكون لها آثار سالبة كبيرة، يتعين على دول الحوض في مرحلة مبكرة إجراء تقييم شامل لتلك الآثار، فيما يتعلق بأراضيها واراضي دول الحوض الأخرى.

٢- المعايير والإجراءات لتحديد ما إذا كان للنشاط آثار بيئية ضارة كبيرة توضع من قبل مفوضية حوض النيل.

٣- حيث تقتضي الظروف ذلك، ووفقاً للمعايير التي وضعتها مفوضية حوض نهر النيل، ودول الحوض التي نفذت تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة أ إجراء مراجعة للآثار البيئية لتلك التدابير، يجب أن يدخل في مشاورات مع الدولة المتعلقة بمراجعة الحسابات مع دول حوض النيل التي تأثرت بالتدابير بناء على طلبها.

٤- على المفوضية أن تأخذ في اعتبارها التشريعات الوطنية لدول الحوض، يجب أن تضع معايير لمراجعة التدابير القائمة في تاريخ نفاذ الاتفاق الإطار.

٥- يجوز لدول حوض النيل إجراء مراجعة للتدابير القائمة في تاريخ نفاذ هذا الإطار وفقاً لتشريعاتها الوطنية، ووفق المعايير المعتمدة في الاتفاق الإطار.

الباب العاشر

التبعية في مجال حماية وتطوير حوض النهر في تخطيط وتنفيذ المشاريع وفقاً لمبدأ التبعية في المادة المنصوص عليها في لمادة (٣)، يتعين على دول حوض النيل اتخاذ الإجراءات الأتية:

أ- السماح لجميع الدول التي يمكن أن تتأثر بذلك المشروع في الدولة المعنية المشاركة بطريقة مناسبة في عملية التخطيط والتنفيذ.

ب- بذل كل جهد ممكن ليتسق المشروع أو أي اتفاق الإطار على نطاق الحوض.

الباب الحادي عشر

الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة

يجب حوض النيل والدول منفردة أو مجتمعة عند الاقتضاء من خلال تقاسم التكاليف من قبل الدولة أو دول حوض النيل التي يمكن أن تتأثر، وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل التي قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرين سواء كانت ناتجة عن سلوك بشري أو تنقلها المياه، التغرين(انجراف التربة)، وتأكل التربة والجفاف والتصحر، في تنفيذ هذا الحكم، يتعين على الدول أن تتخذ حوض النيل في الاعتبار المبادئ التوجيهية التي تضعها مفوضية حوض نهر النيل.

الباب الثاني عشر

حالات الطوارئ:

١- لأغراض هذا الحكم ((حالة الطوارئ))، تعني الحالة التي تسبب، أو تشكل تهديداً وشيكاً أو تتسبب في ضرر جسيم لدول حوض النيل، أو دول أخرى، وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية، مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل أو من سلوك الإنسان، مثل الحوادث الصناعية.

٢- لا يجوز للدولة في حوض النيل الإبطاء في إخطار الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر، وإنما عليها الإسراع بكل السبل المتاحة بإخطار المنظمات الدولية المختصة بكل حالة طوارئ تنشأ في أراضيها.

٣- على الدولة التي ينشأ داخل أراضيها طارئ التعاون مع الدول التي من المحتمل أن تتأثر به، ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء، وتتخذ على الفور التدابير العملية التي تقتضيها هذه الظروف، لمنع وتخفيف الآثار الضارة لها عند حدوث حالة الطوارئ.

٤- عند الضرورة يجب على دول حوض النيل الاشتراك في خطط الطوارئ لمواجهة الحلة الطارئة عند الاقتضاء، كما عليها التعاون مع الدول الأخرى التي من المحتمل أن تتأثر، والمنظمات الدولية المختصة.

الباب الثالث عشر

حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة في حالة النزاعات لمنظومة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة، والمرافق وغيرها من الأعمال، وكذلك المنشآت التي تحوي قوى خطرة في حوض نهر النيل حق التمتع بالحماية التي تمنحها مبادئ وقواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ولاسيما قواعد القانون الإنساني الدولي، ويجب ألا تستخدم في انتهاك هذه المبادئ والقواعد".

ABSTRCT

Water is the essence of life and a fundamental element of development. When water issues are discussed, it essentially means deliberating the future of the world. Although the quantity of water on Earth remains constant, the demand for it is steadily increasing, leading to a decrease in per capita water availability and a decline in its quality. In some regions, competition has arisen over this fixed quantity of water, notably in the Nile Basin region. The water variable has historically been and continues to be a cornerstone of Egypt's foreign water policy towards the Nile Basin countries, given Egypt's heavy reliance on the Nile River for approximately 96.5% of its total water resources. Consequently, the Nile River has naturally been a top priority in Egypt's foreign water policy. Egypt has worked to secure the river's flow through diplomatic and economic efforts over a long history, in addition to considering the military option as a means to ensure the flow of Nile waters.

The water variable is also closely linked to national security. Egypt's interpretation of national security has evolved beyond the strategic military dimension to incorporate water security, which intertwines with economic, social, political, and military aspects. Freshwater has always been a focal point for strategic conflicts due to the multiple uses of international rivers. The intensity of activities related to rivers has led to increased freshwater scarcity and disputes over the rights of riparian states to utilize river waters for various purposes.

The countries of the Nile Basin occupy a strategic geographical region characterized by cohesion and significance, overseeing or being proximate to three major bodies of water essential for global navigation: the Red Sea, the Mediterranean Sea, and the Indian Ocean. Additionally, through the Democratic Republic of Congo, the region has access to the Atlantic Ocean and controls the Suez Canal. These factors have granted the Nile Basin countries a significant political and economic influence on the global stage. Consequently, there has been a strong regional and international interest in maintaining a presence in the region, particularly by Israel, the United States, the European Union, and the Gulf states. These powers have sought to strengthen their ties with Nile Basin countries to establish a foothold, serving their interests and maximizing their gains. This situation has negatively affected Egypt's foreign water policy toward the Nile Basin, as most of these regional and international actors aim to undermine Egyptian interests, especially concerning water resources. This influence is evident in the support for water projects in the Nile Basin, the most prominent being the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), as well as the international and regional support for the establishment of South Sudan, which controls a substantial portion

of the Nile's tributaries. The construction of GERD and the establishment of South Sudan have led to greater control over the Nile's headwaters.

The future prospects for water's role in Egyptian foreign policy were discussed through three potential scenarios: tension or conflict, cooperation, and the continuation of the current situation. The scenario of maintaining the current situation is considered the most likely, as both Egypt and the other Nile Basin countries are expected to continue their existing policies and stances. Moreover, Egypt's foreign water policy is not expected to change significantly, as Egypt will not accept any compromise on its share of the Nile waters. Many Egyptian experts and analysts believe that Egypt will confront the water projects in the Nile Basin, especially GERD, through political and diplomatic means to raise awareness among countries and international organizations about the damages and negative impacts of such projects, particularly the GERD project.

Ultimately, the preference for one scenario over another depends on the collective will of the peoples of the Nile Basin countries, given that it is a sub-regional water system within the broader Middle East region. It also depends on the wisdom in choosing among the three scenarios in a region promising in water resources. Although cooperation in the management and organization of water resources is an ideal alternative, the current orientation of Egypt's foreign water policy tends to favor a strategy of de-escalation, which at times approaches a stance of submission in international dealings.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Alamein Institute for Graduate Studies / Najaf Al-Ashraf
Department of Political Science

The Water Variable in Egyptian Foreign Policy Toward the Nile Basin Countries After 2005

A Doctoral Dissertation

Submitted by the Student

Alaa Salem Sadawi

To the Council of Al-Alamein Institute for Graduate Studies,

In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science / International Relations

Supervised by

Professor Dr.

Qasim Mohammed Ubaid Al-Janabi

1446 AH **2025 AD**